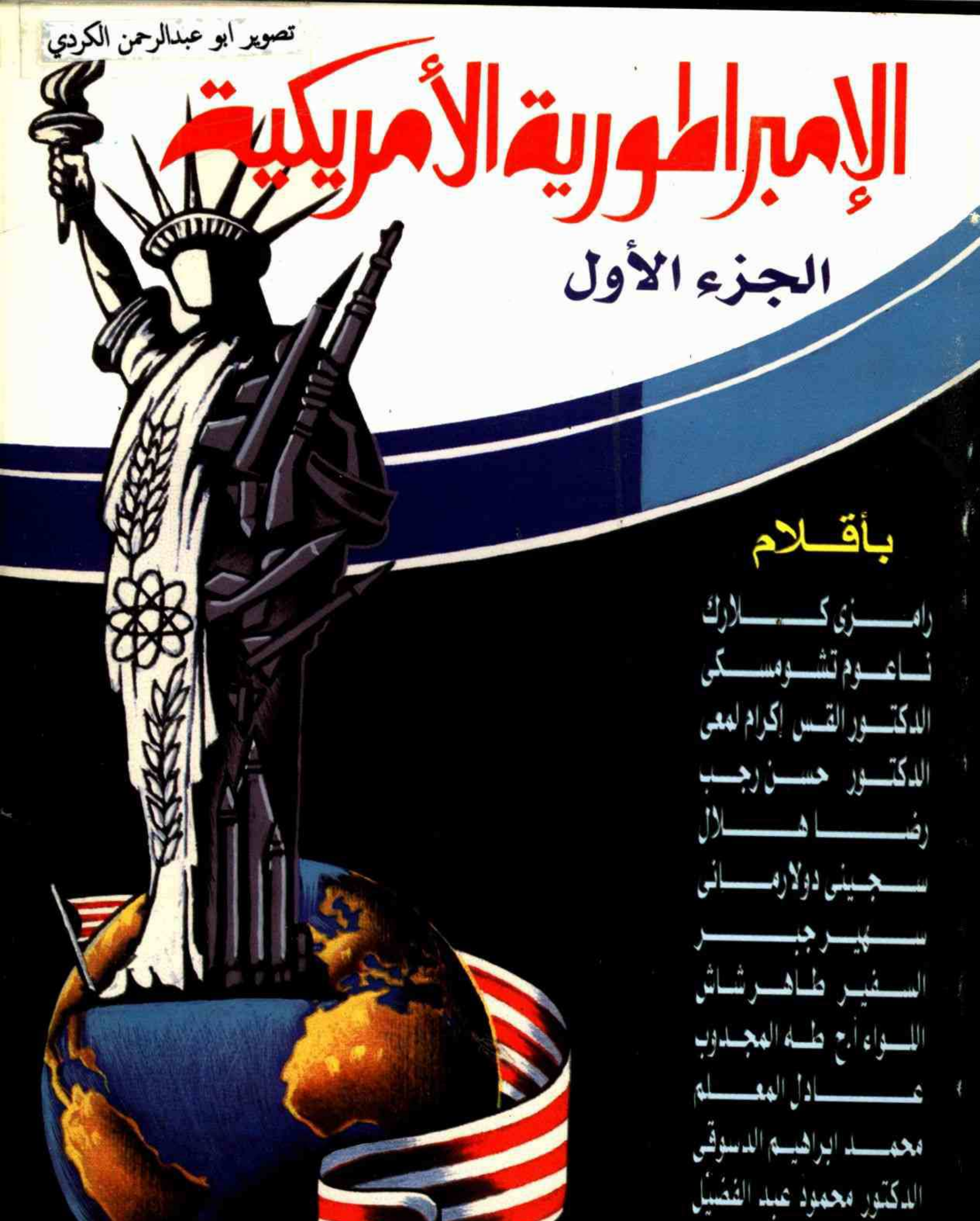
الإمبراطورية الأمريكية

الجزء الأول



بأقلام

رامزي كلارك
ناعوم تشومسكى
الدكتور القس إكرام لمعى
الدكتور حسن رجب
رضا هلال
سجينى دولارمانى
سهير جبر
السفير طاهر شاش
اللواء أ.ح طه المجدوب
عادل المعلم
محمد ابراهيم الدسوقى
الدكتور محمود عبد الفضيل

مكتبة الشروق

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق
القاهرة - كوالالمپور - چاكارتا

الامبراطورية الأمريكية
صفحات من الماضى والحاضر

الجُزء الأول

مكتبة الشروق

تـقـديـم

الامبراطورية الأمريكية

راجت نكتة أمريكية، مع نهاية القرن التاسع عشر، تدلل على آفاق الحلم الأمريكى الامبراطورى، فى ذلك التاريخ .

تحكى النكتة أن ثلاثة رحالة أمريكيين كانوا يشربون نخب بلدهم فى حضور مستضيفيهم الأجانب .

قال الأول: هذا النخب لأمريكا، التى تحدها شمالا أمريكا البريطانية (يقصد كندا)، ويحدها جنوبًا خليج المكسيك، وشرقًا المحيط الأطلنطى، وغربًا المحيط الهادى.

وقال الثانى: لا .. هذا النخب لأمريكا التى يحدها من الشمال القطب الشمالى، ومن الجنوب القطب الجنوبى، ومن الشرق شروق الشمس، ومن الغرب غروب الشمس.

أما الثالث، فقال: أقدم لكم أمريكا التى يحدها من الشمال الشفق القطبى الشمالى، ومن الجنوب اعتدال الأيام والفصول، ومن الشرق الفَوْضَى البدائية، ومن الغرب يوم الحساب !(١) .

وقد جاء رواج تلك النكتة فى نهاية القرن التاسع عشر، ليؤرخ لنهاية عهد وبداية عهد آخر فى تاريخ أمريكا. عهد قديم انتهى عام ١٨٩٨، باكتمال استعمار شمال

---

(١) وردت فى: والتر أ. ماكدوجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية: أمريكا فى مواجهة العالم منذ ١٧٧٦، ترجمة رضا هلال ، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠ ص١٤٥ .

أمريكا بين ساحل الأطلنطى شرقًا وساحل الهادى غربًا، أى أمريكا التى احتفى بنخبها الرحالة الأول.

أما العهد الجديد، الذى بدأ مع بداية القرن العشرين، فهو عهد الحلم الامبراطورى الذى حلم به كل من الرحالة الثانى والرحالة الثالث فى النكتة.

فمع حلول القرن العشرين، أصبحت أمريكا قوة عالمية. ففى عام ١٩٠٠، أصبح تعداد السكان يزيد عن ٧١ مليون نسمة وبما يفوق تعداد سكان روسيا أو أى أمة أوروپية. ووصل إنتاج الفحم الأمريكى إلى ٢٤٤ مليون طن سنويًا (بما يساوى إنتاج بريطانيا) وإنتاج الحديد ١٠ ملايين طن سنويًا (ضعف إنتاج ألمانيا الدولة الثانية عالميًا فى إنتاجه) . وبواسطة المخترعين الأمريكيين مثل أديسون وبيل والإخوة رايت، والممولين مثل روكفلر ودى پونت - أصبحت أمريكا رائدة الثورة الصناعية التى اعتمدت على الكهرباء والكمياويات والبترول[١].

ومن خلال وفرة الأراضى الزراعية وشبكة السكك الحديدية الهائلة، أصبحت أمريكا « سلة خبز العالم ». وفى الوقت نفسه، تحولت أمريكا إلى قوة تصديرية عالمية. وكان كل ذلك حافزًا للأمريكيين على القيام بدور عالمى، وجاءت التغيرات العالمية لتشجيع ذلك. فالقوى الأوروپية التقليدية كانت قد دخلت مرحلتها الاستعمارية الأخيرة فى الوقت الذى بنت فيه أمريكا قوة عالمية لحماية مصالحها والوصول إلى أسواقها.

بيد أن إغراء القوة فى العهد الجديد، اصطدم بميراث العهد القديم الذى حكمته قيم عليا للسياسة الخارجية الأمريكية مثل: صيانة الحرية فى أمريكا الداخل أولا، ومبدأ مونرو (أى منع تدخل أوروپا فى القارتين الأمريكيتين)، والعزلة (أى الابتعاد عن الحروب فى القارة الأوروپية)[٢] .

وعلى استحياء، ظهرت فكرة « الداروينية الاجتماعية » أى الانتخاب الاجتماعى (انطلاقًا من فكرة الانتخاب البيولوچى عند داروين)، لتصبح قيمة عليا فى أوائل

---

(١) رضا هلال، تفكيك أمريكا، القاهرة، الإعلامية للنشر، ١٩٩٨، ص٣٠ .

(٢) والتر أ. ماكدوجال: أرض الميعاد والدولة الصليبية، م.س.ذ. ص٨ .

العهد الجديد. فكانت الفكرة تعنى للأمريكيين « الإمبريالية التقدمية »، أى استعمار شعوب أخرى لنقل التقدم إليها. وفى هذا الإطار، كان ضم آلاسكا ثم هاواى باعتبارهما « أراض ملحقة » أى مناطق يطبق فيها الدستور الأمريكى كاملا. إلا أنه جرى ضم جويام والفليپين وبورتريكو باعتبارها مناطق غير ملحقة تابعة. وتسترت « الإمبريالية » التقدمية بتبريرات مثل مكافحة المرض الأصفر (الملاريا) فى كوبا والفليپين وبورتريكو، أو بشق قناة پنما (پنما)، أو بناء اقتصادات تلك الدول، أو تحريرها من الاستعمار الإسپانى، أو نشر المسيحية.

وعاد العهد الجديد ليصطدم بميراث العهد القديم، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى. ففى البداية مال الرئيس وودرو ويلسون إلى سياسة العزلة (الحياد فى الحروب الأوروپية)، وقرر الابتعاد عن الحرب، ودعا الدول المتحاربة إلى الصلح، وعرض أن يكون وسيطًا بينها. إلا أن أمريكا غيرت موقفها من الحرب عام ١٩١٧ . وبالرغم من أن السبب وراء دخول أمريكا الحرب العالمية الأولى، أنها رأت أن ألمانيا تهدد سلامتها القومية بالسيطرة على المحيط الأطلنطى، إلا أن الرئيس ويلسون برر ذلك بمبدأ « الليبرالية العالمية »، وقال أمام الكونجرس: « إننا سنقاتل من أجل الديمقراطية .. من أجل أن نجعل العالم بأسره - فى النهاية - حرًّا »[١] .

وبنهاية الحرب بهزيمة ألمانيا وحلفائها، وضع الرئيس ويلسون نقاطه الأربع عشرة لتحقيق السلام فى عالم ما بعد الحرب.

وتضمنت نقاط ويلسون: الديپلوماسية المفتوحة وحرية الملاحة وحرية التجارة وخفض التسلح، وأن يكون الحكم الاستعمارى فى مصلحة الشعوب (الامپريالية التقدمية)، وتقرير المصير (النقاط من ٦ إلى ١٣)، ثم إنشاء جمعية عامة من الأمم (أصبحت عصبة الأمم فيما بعد) . وهكذا، خطط ويلسون لدور أمريكى عالمى ليبرالى. غير أن أمريكا عادت إلى حالة الصدام بين تراث العهد القديم وأهم قيمه العزلة، والقيم الجديدة للعهد الجديد وأهمها الإمپريالية التقدمية والدور العالمى، فلم تنضم الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم، وكثرت المناداة بالعزلة حتى كان اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهاجمت اليابان أمريكا فى پيرل هاربور (١٩٤١) .

---

(١) ورد فى : رضا هلال ، تفكيك أمريكا ، م. س. ذ، ص٣٠ .

وكان دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية بمثابة بداية لنصف قرن (١٩٤١-١٩٩١) من الانخراط الأمريكى فى شئون العالم، وهو مدى زمنى يمثل ربع عمر الولايات المتحدة، والذى أصبحت فيه القوة العظمى الأولى.

والحقيقة أنه، مع منتصف القرن العشرين، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة قوة عالمية تتمتع بثروة وازدهار لم تعرفها دولة أخرى، ووصلت إلى أعلى مراتب القوة، ووسعت من مصالحها وتأثيرها إلى ما هو أبعد كثيرًا من حدودها. فالتجارة الأمريكية، بالسفن والطائرات، كانت تصل إلى أبعد المدن. والدولار الأمريكى أصبح مقياس العملات العالمية. والبنوك والاستثمارات الأمريكية أصبحت فى كل مكان. والأغذية والملابس والأفلام السينمائية والآلات الأمريكية أصبحت منتشرة فى العالم. والمساعدات الاقتصادية والقواعد العسكرية الأمريكية، أصبحت فى أماكن كثيرة من العالم وبشكل غير مسبوق من قوة عالمية أخرى.

وقد ارتبط خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية، كقوة عظمى، باختلال توزيع القوة عالميًا أو بإعادة هيكلة توزيع القوة. فقد أصبحت أمريكا مسيطرة على القوة الآسيوية الأكبر (اليابان)، وعلى أقوى أمة أوروبية محتملة (ألمانيا)، بينما كان الاتحاد السوفييتى فى مرحلة بناء القوة الاقتصادية، ودخلت الدول المستعمَرة (بفتح الميم الثانية) فى مرحلة فراغ قوة. أى أن قوة الولايات المتحدة ارتبطت بضعف القوى الخارجية. غير أن ضعف القوى الخارجية، لا يخلق- وحده - قوة عظمى ، فعناصر القوة الأمريكية كانت عناصر داخلية بالأساس.

لقد تسارع نمو الاقتصاد الأمريكى ٤٠ ضعفًا خلال الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩٥٠ . وتضاعف عدد السكان عام ١٩٥٠ إلى ١٥٠ مليونًا خلال نصف قرن(1).

وأصبحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠/٤٩) تنتج ٥٠ % من الإنتاج العالمى للسلع والخدمات. وزاد احتياطى رأس المال من ٤٥ مليار دولار عام ١٩٤٠ إلى ٨٩,٥ مليار دولار عام ١٩٥٠ . والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة

(1) Donald W. White, The American Century: The Rise and Decline of the United States as a World Power, Yale University Press, 1997.

استطاعت تحقيق معجزة اقتصادية خلال الحرب، بمضاعفة إجمالى المنتجات المحلية من ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٤٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٤٥ . كما استطاعت الولايات المتحدة بفضل القوة الاقتصادية - زيادة ميزانية الدفاع من مليار دولار عام ١٩٤٠ إلى ٨١ مليار دولار عام ١٩٤٥ .

لقد كتب المؤرخ الشهير آرنولد توينبى، بعد الحرب العالمية الثانية أن أمريكا ألقت بأوروپا فى « الظل الأمريكى »، وعندما أصدر فى الخمسينيات كتابه الضخم « دراسة التاريخ »، فى عشرة أجزاء، اعتبر أن القرن العشرين هو « القرن الأمريكى »، وهو التعبير (أى القرن الأمريكى) الذى كان قد صكه هنرى لوس ناشر مجلتى « تايم » و« لايف »، فقد كتب فى افتتاحية مجلة « لايف »، فى فبراير ١٩٤١ أن القرن العشرين هو « القرن الأمريكى » لأنه شهد صعود أمريكا كقوة مسيطرة عالميًّا[1].

وقد ارتبطت لدى الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية فكرة « القرن الأمريكى» بفكرة تعاقب القوة - الحضارة عبر التاريخ. وكتب كارل بيكر عام ١٩٤٧ عن تعاقب الامبراطوريات من بابل إلى روما إلى إسپانيا إلى بريطانيا .. إلى أمريكا. وألقى رالف فلاندرز سلسلة محاضرات فى جامعة هارفارد عام ١٩٥٠، عن تعاقب القوى - الحضارات، فاليونان أعقبت حضارة وادیی النيل والفرات، وروما أعقبت اليونان، وأوروپا الغربية أعقبت روما، وفى أوروپا أعقبت فرنسا إسپانيا، وأعقبت انجلترا فرنسا، حتى أصبحت عجلة التاريخ بين أيدى الأمريكيين.

وتحدث الرئيس ترومان عن دورات التاريخ التى صعدت وانهارت خلالها حضارات من فارس إلى اليونان إلى روما إلى بريطانيا، وعن أن أمريكا فاقت فى إنجازاتها الحضارات البائدة من حمورابى إلى رمسيس إلى روما إلى عصر النهضة الأوروپية وحتى الآن.

وقد كان « الحلم الامبراطورى الأمريكى » هو الدافع وراء « سياسة الاحتواء » أى مواجهة الاتحاد السوفييتى من أجل توسع الدور العالمى لأمريكا. إذ أنه بدون ذلك الدافع الامبراطورى، كان من الممكن التعايش بين أمريكا والاتحاد السوفييتى.

---

(١) المصدر السابق ذكره.

فالولايات المتحدة - بعد أن قررت دخول الحرب العالمية الثانية - عقدت تحالفًا مع الاتحاد السوفييتى عام ١٩٤١، بل إن الرئيس روزفلت أوضح فى مؤتمر صحفى عام ١٩٤٢، أن الاتحاد السوفييتى لن ينشر أيديولوچيته (الشيوعية) من خلال الغزو العسكرى، وأشار إلى أن المادة ١٢٤ من الدستور السوفييتى تتضمن حرية التعبير والحرية الدينية والحرية فى استخدام الدعاية ضد الدين على نحو ما هو موجود فى أمريكا. كما اعتقد روزفلت أنه من خلال الديپلوماسية الشخصية يمكن أن يتعاون مع المارشال ستالين. وفى عام ١٩٥٢، روى هنرى والاس الذى عمل وزيرًا مع روزفلت أنه لو قدر للرئيس روزفلت أن يظل حيًّا لأمكن التعايش بين أمريكا والاتحاد السوفيتى وتغير وجه التاريخ.

ولكن وجهة نظر الرئيس روزفلت ووزيره والاس، كانت تقابلها وجهة نظر أخرى تعتقد أن الاتحاد السوفييتى دولة ثورية تتحرك من أجل السيطرة على العالم. وجاء ترومان المتشكك فى إمكان التعاون مع الاتحاد السوفييتى، الذى اقتنع بمقولة رئيس الوزراء البريطانى تشرشل بأن الاتحاد السوفييتى قد فرض « الستار الحديدى » فى أوروپا. وفى ذلك العام (١٩٤٦)، كتب چون فوستر دالاس مقاليه عن السياسة الخارجية السوفييتية فى مجلة « لايف » محذرًا من أن السوفييت يقومون بفرض السلام السوفييتى Pax Sovietica على العالم وأن على الأمريكيين أن يوقفوا ذلك. وبحلول عام ١٩٤٨ ، كانت الشيوعية فى نظر الرئيس ترومان هى التحدى لكل ما يعتقد فيه الأمريكيون. وفى العام نفسه، صدر تقرير عن مجلس الأمن القومى أورد أن الهدف النهائى للشيوعية العالمية الخاضعة للسيطرة السوفييتية هو السيطرة على العالم، وأن ستالين أصبح على مقربة من تحقيق ما حاوله هتلر.

وبدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٠ تتبع استراتيچية كونية تقوم على أساس أن النظام الاجتماعى والسياسى والأيديولوچى الأمريكى يجب أن يكون كونيًّا ، وأن أى تحدٍّ لذلك لا يجب التسامح معه، وأن أى عمل من جانب الولايات المتحدة لتحقيق ذلك هو عمل دفاعى.

وقد تطلبت تلك الاستراتيچية، خارجيًّا، أن تكون للولايات المتحدة قوة عسكرية متعاظمة لمنع تحدى النظام الأمريكى، وداخليًّا، تأهيل الأمريكيين دعائيًّا وإقناعهم بتحمل التضحيات المادية من أجل ضمان الإمساك بدفة قيادة العالم.

وتلك الاستراتيجية تضمنتها وثيقة مجلس الأمن القومى رقم ٦٨ لعام ١٩٥٠، والتى تعتبر الوثيقة الأساس للحرب الباردة[1].

وكان هدف مواجهة الاتحاد السوفييتى من أجل قيادة أمريكا للعالم، هو العامل الذى أنهى التصادم بين قيم أمريكا العهد القديم (وأهمها العزلة) وقيم أمريكا العهد الجديد (وأهمها التوسعية) باتجاه أن تكون أمريكا القوة العالمية العظمى.

وكما يقول رونالد ستيل فى كتابه « السلام الأمريكى - Pax Americana »، فقد أنهت أمريكا عقودًا طويلة من العزلة، وعظمت طموحاتها العالمية بالمواجهة مع الاتحاد السوفييتى.

فى هذا الإطار ، اقترح الرئيس ترومان الفكرة القائلة أن أفضل طريقة لاحتواء الاتحاد السوفييتى تتمثل فى تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية للبلدان النامية التى يُخشى عليها من الوقوع فى الفلك السوفييتى (مشروع النقطة الرابعة) وذلك فى الوقت الذى أسست فيه الولايات المتحدة خطة مارشال لتزويد أوروبا بأكثر من ١٢ مليار دولار فى شكل قروض ومنح بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥١ .

كما تدخلت الولايات المتحدة للإطاحة بنظم الحكم فى إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (٥٤ ، ١٩٦٣) وجمهورية الدومينكان (١٩٦٣ و١٩٦٥) والبرازيل (١٩٦٥) وتشيلى (١٩٧٣) - وبنما (١٩٨٩) إضافة إلى التدخل فى السلفادور ونيكارجوا ناهيك عن حربى كوريا وفيتنام.

وفى إطار المواجهة مع الاتحاد السوفييتى، طوقت الولايات المتحدة العالم بالأحلاف العسكرية. ففى عام ١٩٤٩ أنشأت حلف الأطلنطى NATO لحماية أوروبا الغربية والبحر المتوسط من النفوذ الشيوعى. وفى عام ١٩٥٤ أنشأت حلف جنوب شرق آسيا SEATO وأعقبه حلف CENTO عام ١٩٥٥ الذى أصبح حلف بغداد عام ١٩٥٩ .

بيد أن توسع الدور العالمى لم يعتمد فقط على المساعدات الاقتصادية والتدخل

---

(1) Noam Chomsky, What Uncle Sam Realy Wants, Berkely - California, Odonian Press, 1992, P. 9.

العسكرى والأحلاف، بل اعتمد – أيضًا – على القوة الاقتصادية والدور الثقافى لأمريكا.

فبحلول عام ١٩٦٠ ، كان الناتج المحلى الإجمالى قد تضاعف ٥ مرات مقارنة بعام ١٩٤٥ ، ليصل إلى ٥٠٠ مليار دولار. وبحلول عام ١٩٧٠ ، كانت أمريكا تنتج ٣٠ % من الإنتاج العالمى ، و« أكبر تاجر فى العالم »، و« بنك العالم »، وشركاتها ومنتجاتها تحمل العلم الأمريكى فى كل أنحاء المعمورة.

وثقافيًا ، أصبحت « الانجليزية » من خلال القوة الأمريكية سياسيًا واقتصاديًا لغة العالم، بعد أن كانت بريطانيا قد نشرتها من خلال الامبراطورية. وتدفقت الكتب والمجلات الأمريكية تحمل أفكار الحرية والديمقراطية والحداثة إلى كل مكان فى العالم من الهند إلى جنوب أفريقيا، وغدت روايات فوكنر وهمنجواى وشتاينبك شعبية. وانتشرت الموسيقى الأمريكية خصوصًا « الچاز » و« الروك » حول العالم، ووصلت إلى الاتحاد السوفييتى. وقدمت هوليود والمسلسلات التليفزيونية الصور الأكثر حداثة عن أمريكا للعالم[1].

وكان انتصار الولايات المتحدة فى المواجهة مع الاتحاد السوفييتى عام ١٩٨٩، أساسًا، بسبب القدرة الاقتصادية والقدرة الثقافية لأمريكا.

فقد انهار الاتحاد السوفييتى لأن قدرته الاقتصادية خارت تحت وطأة كلفة قدرته العسكرية طبقًا للقانون الذى استخلصه پول كنيدى فى كتابه « صعود وأفول القوى العظمى » ، والقائل بأن الامبراطوريات الكبرى فى التاريخ ابتداءً بالامبراطورية الرومانية وانتهاء بالامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، سقطت تحت وطأة الكلفة الاقتصادية العالية لإنفاقها العسكرى[2]. كما انهار الاتحاد السوفييتى مع جمود نموذجه الأيديولوچى والثقافى.

وبانهيار الاتحاد السوفييتى ، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة وآخر الامبراطوريات.

---

(1) Donald W. White, The American Century, op. Cit.
(2) Paul Kenedy, The Rise and Fall of The Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000, NY, 1987.

وبنهاية القرن العشرين (القرن الأمريكى)، أصبحت الامبراطورية الأمريكية تستحوذ على قوة عسكرية واقتصادية وثقافية، لا تدانيها قوة أخرة، وبصورة غير مسبوقة فى التاريخ.

ففى المجال التقليدى للقوة « الصلبة » أو المعتمدة على القوة العسكرية من حيث النوعية الكلية، كرست الولايات المتحدة موارد ضخمة (٣٠٠ مليار دولار سنويًّا للإنفاق الدفاعى) لتأمين أن تكون القوة العسكرية الأولى فى العالم بلا منازع. فمن الناحية الإستراتيچية، حافظت على درع واقية متكاملة بين أنظمة الصواريخ فى البحر والبر والجو لردع أية قوة أخرى من مهاجمتها أو مهاجمة حلفائها. ومن الناحية التكنولوچية، جهزت أمريكا قواتها المسلحة لتخوض حروبًا « ذكية » مستخدمة كل شىء من طائرات وقاذفات الشبح إلى الحاملات ووسائل القتال الليلى، والأقمار الصناعية وطائرات الإنذار المبكر ونظام الإنذار المبكر عبر المحيطات. وأخيرًا، فإن أمريكا هى البلد الوحيد حقًّا الذى له يد طولى على المستوى الكونى بأساطيل وقواعد جوية وقوات بحرية وبرية فى كل جزء مهم استراتيچيًّا فى العالم، وبقدرة هائلة على دعم تلك المواقع فى حالات الطوارئ مثلما حدث بعد الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ . فاستطاعت أمريكا نقل ١٥٠٠ طائرة ونصف مليون رجل بالإضافة إلى وحدات كثيفة التسليح إلى المملكة العربية السعودية خلال شهور، وغطت مياه البحر المتوسط والخليج والمحيط الهادى بالحاملات(1).

واقتصاديًّا ، لا تضاهى أمة أخرى أمريكا فى قدرتها الاقتصادية. فالزراعة الأمريكية هى الزراعة الأولى فى العالم ، بالرغم من أنها لا تمثل سوى ٢,٥ % من الناتج القومى الأمريكى ، ولا تشغل سوى ٢,٧ من اليد العاملة الأمريكية. وفى حين أن السوق الأمريكية تستوعب أكثر من ٨٠ % من الإنتاج الزراعى، تظل أمريكا أكبر مصدِّر زراعى للعالم. ففى عام ١٩٩٦ ، بلغت حصتها من الصادرات العالمية من الذرة ٧٥ % ومن الصويا ٩٦,٨ % ومن القمح ٢٨,٣ % ومن القطن ٢٨,١ %.

---

(1) Paul Kenedy, Preparing for the Twenty First Century, New York, Random House, 1993, P. 291-2.

وتصل قيمة الصادرات الأمريكية الزراعية إلى ٥٠ مليار دولار سنويًا، بينما لا تشكل سوى ١٠ % من إجمالى الصادرات الأمريكية.

ولئن كانت الصادرات الصناعية الأمريكية تمثل ١٢ % من الصادرات الصناعية العالمية، فإن الولايات المتحدة تحتل مكانة الصدارة فى الصادرات العالمية من التكنولوچيا العالية. فالشركات الأمريكية تتحكم بـ ٥٠ % من السوق العالمية للألياف البصرية، و٧٣ % من صادرات الصناعة المعلوماتية، و٧٥ % من مبيعات صناعات الفضاء والطيران المدنى والعسكرى. وقد بلغت صادرات أمريكا من التكنولوچيا العالمية ما يزيد عن ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٦ .

بيد أن التطور الأهم فى أمريكا بنهاية القرن العشرين، هو تحول الاقتصاد الأمريكى إلى اقتصاد ما بعد صناعى، تمثل صناعات الاتصالات والمعلومات والترفيه والوسائط الثقافية القلب المحرك له(١).

وقد ارتبط تحول أمريكا إلى الاقتصاد ما بعد الصناعى، بتحول فى مفهوم الهيمنة الأمريكية من مجرد هيمنة عسكرية واقتصادية إلى هيمنة ثقافية. إذ بالرغم من أن الإنفاق العسكرى الأمريكى هو الأكبر فى العالم، إلا أن أمريكا فى حرب الخليج ١٩٩١، وحرب كوسوفا ١٩٩٩، احتاجت لدعم عسكرى واقتصادى من دول حليفة وصديقة.

وبالمقابل، تتحكم أمريكا بنحو ٨٠ % من الصور المبثوثة فى العالم. وفى أوروپا ذات الخمسة عشرة بلدًا تمثل الأفلام الأمريكية ٧٦ % من سوق الأفلام و٥٣ % من المادة المقدمة فى قنوات التليفزيون الأوروپية البالغ عددها ٥٠ قناة (غير القنوات المشفرة) . وفى الوقت الذى تهيمن فيه الشركات الأمريكية على نحو ٩٠ % من السوق العالمية للفيديو والصورة المتلفزة، فإنها تمارس هيمنة غير مسبوقة على « الكلمة المقروءة » فالوكالة الصحفية الأولى فى العالم هى « الأسوشيتدپرس » الأمريكية، التى تزود بالأنباء والصور ١٦٠٠ صحيفة يومية و٥٩٠٠ محطة للراديو والتليفزيون فى مختلف أنحاء العالم.

---

(١) رضا هلال، أمريكا الحلم والسياسة : من أوراق التغريبة الأمريكية، القاهرة، الحضارة للنشر ١٩٩٩، ص٣٠٠-٣٠١ .

كما تهيمن الولايات المتحدة على شبكة معلومات « الإنترنت »، إذ أن ٩٠ % من مواقع الشبكة هى مواقع أمريكية[١].

ولم تعد « الهيمنة الأمريكية » تصطدم بنموذج ثقافى مغاير، بعد سقوط الاتحاد السوفييتى، الذى مثل لفترة نموذجًا اقتصاديًا وثقافيًا بديلا . ولم تستطع الصين منع تغلغل « النموذج الأمريكى »، إذ انجذبت الصين ، كما روسيا، لإغواء نموذج الحياة الأمريكية من الجينز إلى الكوكاكولا إلى الوجبات السريعة من « ماكدونالدز » و« كنتاكى » إلى « والت ديزنى » إلى موسيقى الجاز إلى أغانى « البوب» لمايكل جاكسون وأفلام وشرائط مادونا، وحتى الأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية. وما من أحد بانتظار أن يعم العالم نموذج الحياة الصينى.

ويبقى السؤال عن مستقبل الامبراطورية الأمريكية.

إن تاريخ البشرية لم يشهد امبراطورية هيمنت على العالم مثل هيمنة الامبراطورية الأمريكية.

وهيمنة الامبراطورية الأمريكية يمكن أن تأفل فى حال عجز قدرتها الاقتصادية عن تحمل قدرتها العسكرية أو فى حال انحطاط النموذج الاجتماعى والثقافى (صراع عرقى وثقافى ـ تغير ديمجرافى ـ انهيار اجتماعى تحت وطأة العنف والجريمة والمخدرات والفقر ..) .

ولكن الهيمنة الأمريكية ، ستتراجع بالتأكيد مع صعود أقطاب دولية مثل الصين، آسيا، أوروبا الموحدة. إلا أن النظام العالمى ـ فى هذه الحال ـ سيكون « أحادى القوة العظمى متعدد الأقطاب »، أى أحادى الامبراطورية غير أحادى الهيمنة.

* * *

وبما أن حال « الامبراطورية الأمريكية » ومستقبل « الهيمنة الأمريكية »، أمران حيويان فى لعبة المصائر الدولية، وخصوصًا فى الشرق الأوسط، اجتمع ٢٠ مثقفًا عربيًا وغربيًا، فى جهد بحثى ومعرفى لدراسة أمريكا. **وجاء كتاب « الامبراطورية الأمريكية »** ـ الذى بين أيدينا ـ محصلة لذلك الجهد الكبير .

---

(١) المصدر السابق ذكره، ص٣٠١ .

وكان الحرص على أن يكون المشاركون فى الكتاب من جنسيات مختلفة ، ومن تخصصات تشمل كل جوانب الموضوع: السياسة والاقتصاد والثقافة والدين، ومن خلفيات ثقافية وأيديولوجية متباينة، وينتمون إلى الأديان السماوية الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية.

فالهدف من الكتاب هو الاقتراب من « **الامبراطورية الأمريكية** » معرفيًا، من زوايا مختلفة، ومن ثقافات متباينة، وبرؤى سياسية وأيديولوجية متعددة.

وأمام ذلك التعدد، فرض علينا أن نصدر الكتاب مجزءًا، غير أن ذلك وضعنا أمام مشكلة « تصنيف » كل جزء.

فكان أمامنا اختيار « التصنيف » على أساس أن يضم كل جزء موضوعًا واحدًا ينظم كل فصوله. وكان أمامنا اختيار التصنيف على أساس التنوع فى كل جزء من الكتاب، بحيث يشمل كل جزء فصولا فى السياسة والاقتصاد والثقافة والدين. واخترنا الخيار الثانى بسبب تنوع المشاركين فى الكتاب واختلاف مشارب القراء.

وفى هذا الجزء - الجزء الأول من كتاب « الإمبراطورية الأمريكية » - يتناول إثنى عشر كاتبًا فى ثمانية فصول - مساهمات تغطى التاريخ، والإعلام، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، والدين، والعلاقات الأمريكية مع الدول العربية ، ومع إسرائيل، واليابان، وأمريكا اللاتينية.

الفصل الأول: تاريخ أمريكا، وفيه يتناول عادل المعلم الجذور التاريخية الثقافية للمشروع الأمريكى، أو بمعنى آخر مرحلة التكوين للمشروع الأمريكى.

الفصل الثانى: الإعلام الأمريكى .. تسلية حتى الموت. ويتناول فيه الدكتور حسن رجب كيف تحول الإعلام من آلية للديمقراطية الليبرالية إلى أداة فى يد الأوليچاركية (حكم القلة)، وكيف حوّل دافع الربح الإعلام إلى تسلية حتى الموت وآلة جهنمية للترويج لأمريكا على أنها هى العالم وإلى صناعة للكذب على نحو ما حدث فى واقعة سقوط الطائرة المصرية قبالة شواطئ نيويورك عام ١٩٩٩ !.

والفصل الثالث: الولايات المتحدة وحقوق الإنسان. وفيه يشارك المدعى العام الأمريكى الأسبق رامزى كلارك، بمقال عن انتهاك أمريكا لحقوق الإنسان من خلال العقوبات الاقتصادية التى فرضتها على كوبا والعراق وليبيا وإيران والسودان.

كما يشارك المفكر الأمريكى ناعوم تشومسكى بمقال عن انتهاك الولايات المتحدة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان من خلال التدخل العسكرى فى نيكاراجوا وهاييتى والسلفادور وفرض العقوبات الاقتصادية، وتشغيل المسجونين، وتفريغ ميثاق حقوق الطفل من مضمونه.

والفصل الرابع: الاقتصاد الأمريكى. وفيه يتناول الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة موضوع « الولايات المتحدة ومبدأ حرية التجارة ». وتتناول الأستاذة سجينى دولارمانى فى بحث تحت عنوان « الاقتصاد الأمريكى .. الجميل والقبيح »، التاريخ الاقتصادى الأمريكى، وتناقضات « حرية السوق » مع « الديمقراطية » و« توزيع الدخل » فى الداخل و« العلاقات الاقتصادية » فى الخارج.

والفصل الخامس: الدين فى أمريكا. ويشمل بحثًا للدكتور القس إكرام لمعى عن « التنوع الدينى فى أمريكا »، يركز على الكنائس المسيحية ويستعرض حالتى الإسلام واليهودية، ثم ينتقل إلى البدع والهرطقات الدينية فى أمريكا. ويبحث رضا هلال فى مسألة « الدين والسياسة فى أمريكا »، ويطرح سؤالا إشكاليًا هو: هل أمريكا علمانية أم متدينة؟

والفصل السادس: العلاقات الأمريكية مع العالم العربى، ويشرح فيه السفير طاهر شاش تطور العلاقات الأمريكية العربية، والمصالح الأمريكية فى العالم العربى.

ويشارك اللواء أركان حرب طه المجدوب ببحث عن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، ويتناول فيه مركزية إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ويتتبع ذلك منذ إنشاء إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨، ثم خلال العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، وحرب يونيو ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ وصولا إلى المسيرة السلمية، والتعاون الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى.

والفصل السابع: العلاقات الأمريكية اليابانية، ويتناول فيه الأستاذ محمد إبراهيم

الدسوقى مراسل صحيفة الأهرام فى طوكيو، كيفية تحول العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان من العداء والصدام إلى نوع من التحالف بين صديقين لدودين.

والفصل الثامن: الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية. وتستعرض فيه الأستاذة سهير جبر، مواقف أمريكا من كوبا منذ ثورة كاسترو وعلاقة أمريكا مع پنما التى تأسست كدولة بتدخل عسكرى أمريكى، بالإضافة إلى علاقة أمريكا مع شيلى منذ الإطاحة بحكومة سلفادور الليندى، ومع السلفادور ونيكاراجوا.

وليس هذا التقديم عرضًا للأفكار الواردة فى المساهمات المختلفة، كما أنه بكل تأكيد ليس تلخيصًا لها. إن ما نحاول له فى هذا التقديم هو إبراز التوجهات العامة للمساهمات، وهى التوجهات التى على أساسها جرى تصنيف فصول الكتاب.

ونأمل فى أن يسهم كتاب « **الامبراطورية الأمريكية** »، فى إتاحة الفرصة لفهم أمريكا بشكل أعمق وأوسع، لما لأمريكا من دور مركزى فى مصائر العالم ومنطقتنا العربية بشكل خاص.

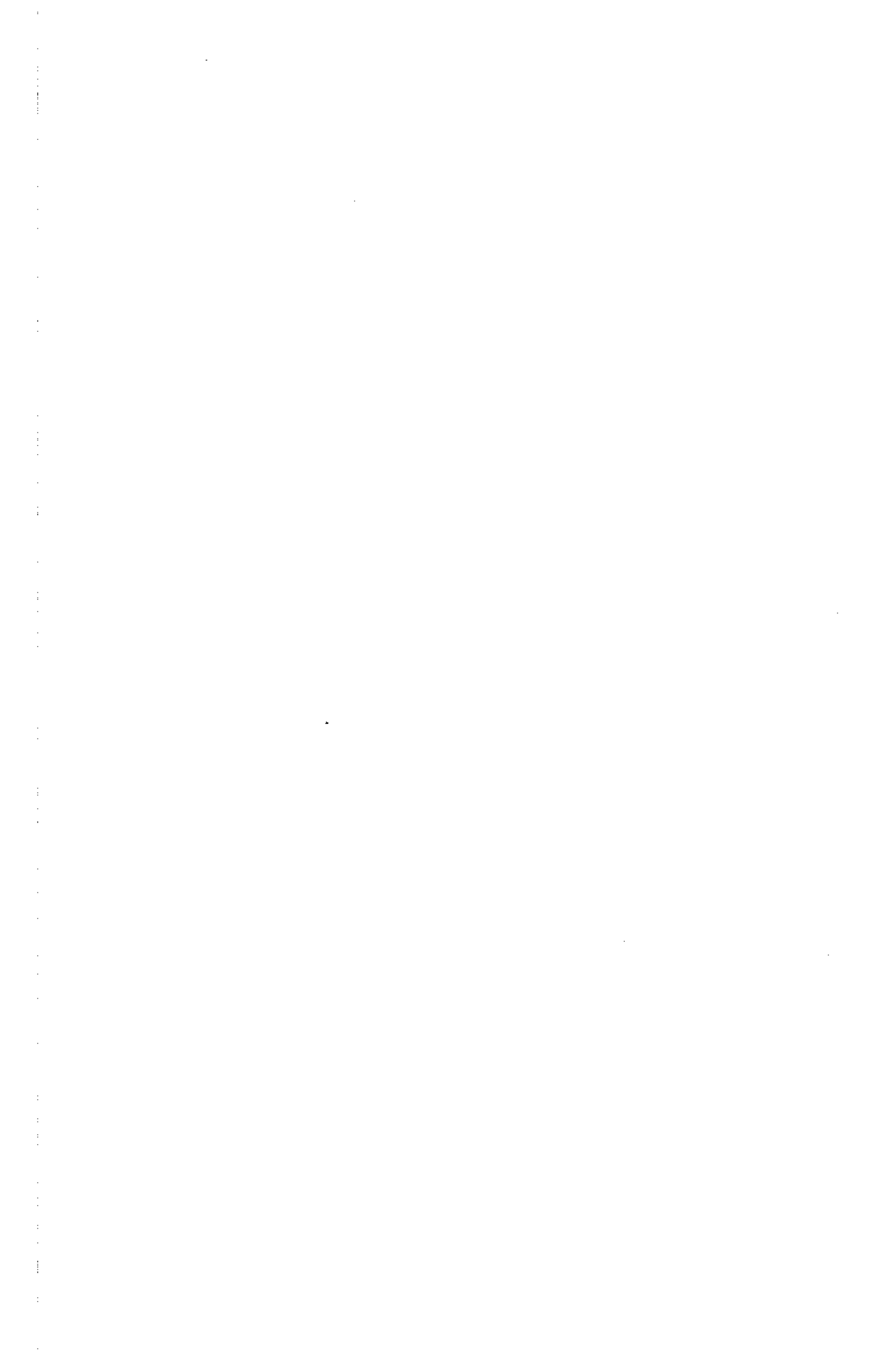
رضا هلال

نوفمبر ٢٠٠٠

* * *

الفصل الأول

لقطات من تاريخ العم سام



لقطات من تاريخ العم سام
من العثور على أمريكا
إلى إرهاصات الثورة على بريطانيا(*)
(١٤٩٢ ـ ١٧٧٥)

عـادل المعلم

العثور على أمريكا

تتابعت رحلات أوروبا البحرية فى المحيط الأطلنطى مع نهاية القرن الخامس عشر، بدأتها البرتغال وإسبانيا، ثم لحقت بهما فرنسا وبريطانيا. تعددت وامتزجت أسباب تلك الرحلات، والتى ساعد عليها تقدم ذلك العصر - النسبى - فى الملاحة، من أسباب تجارية، بحثًا عن الذهب والفضة، وعن طريق للشرق الأقصى بعيدًا عن إيطاليا ومسلمى الشرق الأوسط - إلى دينية لاقتناء الذهب والفضة لمحاربة المسلمين وتخليص بيت المقدس من أيديهم - أو لنشر المسيحية الكاثوليكية - أو نشر البروتستانتية على يد الإنجليز بدلا من الكاثوليكية على يد من سبقوهم - إلى تنافس ملوك أوروبا على العالم.. إلى حب الاكتشاف والبطولة عند الملاحين المغامرين.

(*) أخذنا معظم مادة هذا الباب من ثلاثة كتب أمريكية، بالإضافة للموسوعة البريطانية:

١ أمريكا تأليف ستيفن فنسنت بنيه، ونشره بالعربية مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات بالقاهرة عام ١٩٤٥. من ترجمة عبد العزيز عبد المجيد.

٢ موجز تاريخ الولايات المتحدة تأليف آلان نيفنز، هنرى ستيل كوماجر، تداولت حقوقه ليتل، براون آند كومبانى، وراندوم هاوس، والمؤلفان. نشرته دار المعارف باللغة العربية عام ١٩٨٣ من ترجمة محمد بدر الدين خليل.

٣ـ قصة الحضارة ول ديورانت.

تعتقد مراجع التاريخ أن السكان الأصليين للأمريكتين ، جاءوا من آسيا منذ ٢٠ إلى ٣٠ ألف سنة، عن طريق ممر بيرنج. ويبين كتاب « التاريخ الأمريكى » أنه إبان العصر الجليدى، ٣٠ إلى ٣٤ ألف سنة قبل الميلاد، كان هناك ممر أرضى بين آسيا وأمريكا الشمالية تحت اسم بيرنجيا ، غطته النباتات والحشائش التى تغذت عليها الحيوانات ، وجاء الصيادون خلف فرائسهم، فعبروا ، دون أن يدروا ، إلى القارة الأمريكية من شمالها.

ويُعتقد الآن أن عدد السكان الأصليين فى الأمريكتين عند بدء الهجرة الأوروپية كان ٤٠ مليون تقريبًا، وهو قريب من عدد سكان غرب أوروپا فى ذلك الوقت. أما عدد سكان أرض الولايات المتحدة الحالية آنذاك، فهو قريب من ٢ مليون عند أكثر المؤرخين، وهو أيضًا قريب من عددهم اليوم عام ٢٠٠٠ !

لماذا أمريكا وليس كولومبس ؟

أبحر كريستوفر كولومبس - الإيطالى الأصل- لحساب ملك وملكة إسپانيا الكاثوليكيين جدًّا(*) فرديناند وإيزابيلا عام ١٤٩٢ فى مغامرة أطلنطية فى اتجاه الجنوب الغربى قاصدًا الهند، وبعد رحلة مثيرة دامت سبعين يومًا ، وصل إلى جزر البهاما وكوبا وهايتى، وأطلق على السكان اسم الهنود الحمر ، ثم رجع لإسپانيا. توالت الرحلات ، وفى عام ١٥٠٠ عثر بيدرو كابرال البرتغالى على ساحل البرازيل وأكمل طريقه للهند !

لم تعرف أوروپا أنها اكتشفت قارة جديدة عليها إلا بعد أن كتب البحار الإيطالى أمريجو فيسپوشى عن رحلته إلى العالم الجديد، ومن ثم أطلق أحد علماء الجغرافيا الألمان اسم أمريكا على الأرض المكتشفة، وكان ذلك بعد وفاة كولومبس.

المستوطنات الأولى

أقام الإسپان المستوطنة الأولى عام ١٥١٣ عندما قاد چوان پونس ليون مجموعة من الرجال ، فأبحروا من الكاريبى ونزلوا على شاطئ فلوريدا ، قريبًا من مدينة سانت أوجستين الحالية. غزت إسپانيا المكسيك عام ١٥٢٢ ، وبعد ذلك أبحر

(*) هذا أحد ألقابهما الرسمية.

الإسـپـانى هيرناندو دى سوتو من هافانا عام ١٥٣٩ ، ليهبط على بر فلوريدا ويذهب حتى جنوب نهر المسيسيپى بحثًا عن الذهب ، دون نتيجة.

كذلك ارتحل الإسـپـانى فرانشيسكو كورونادو من المكسيك عام ١٥٤٠ بحثًا عن الذهب فى مدن سيبولا الأسطورية السبعة ، فوصل حتى جراند كانيون وكانساس ، ولكن عاد ومن معه خالى الوفاض ، بعد أن ترك وراءه هدية - غير مقصودة - للهنود الحمر (السكان الأصليين) ، من الخيل التى فرت منه.

حـاول الفرنسيون الهوجونـوت « الـپـروتسـتانت » إقامـة مسـتوطنة فى شـمال فلوريدا فى أوائل ستينيات القرن السادس عشر ، ولكن دمرها الإسـپـان عام ١٥٦٥؛ خوفًا من منافستهم على الأرض والتجارة، وبعدها أسس قائد القوات الإسـپـانية بيدرو مينيندز مدينة سانت أوجستين.

انتباه بريطانيا

أثارت الثروات التى تدفقت على إسـپـانيا من المكسيك وپيرو وأمريكا الوسطى اهتمام وانتباه بريطانيا للعالم الجديد ، وما يأتى منه. فأعدت خطتين ، الأولى قصيرة المدى ، وتـتـمـثـل فى الإغارة على السفن الإسـپـانية ومصادرة بضائـعـها ، وقاد ذلك چـون هوپكنز(*)، والثانية طويلة المدى، حيث منحت الملكة اليزابيث السير همفرى جلبرت امتيازًا بأن يستعمر فى العالم الجديد الأراضـى الوثنية البربرية التى لا تتبع دولا أوروپية. فشل جلبرت فى إقامة مستوطنة ، ووافاه أجله غرقًا فى البحر ، بينما أحرز هوپكنز نجاحًا مدويًا فى عمله ، استحق عليه لقب فارس !

عـاودت المـلكة اليـزابيث المحاولـة عـام ١٥٨٥، بـأن مـنحت والـتر رالى (أخـو جلبرت غير الشقيق) امتيازًا مشابهًا على الساحل الشرقى للعالم الجديد، فأقام مستوطنة على جزيرة رونـوك شـمال كاروليـنا، ولكـنها زالـت ، وعـاود المحاولـة بعـد سـنتين ، وعـاوده الفشـل ، ولكـن أطـلق اسـم « العـذراء - Virginia » تيمـنـًا بمليكـته ، عـلى الأرض التى وصل إليها ثم تركها.

وكان على بريطانيا أن تنتظر عقدين، حتى تغير تاريخ العالم.

(*) أنشئت جامعة فى الولايات المتحدة باسمه.

بريطانيا من ١٥٥٨ إلى ١٦٠٣ تحت حكم الملكة العذراء اليزابيث(*)

فى السابع عشر من نوفمبر ١٥٥٨، ركض أحد الرسل إلى فناء القصر الملكى فى هاتفيلد - ٣٦ ميلا شمال لندن - وأعلن إلى اليزابيث تيودور أنها أصبحت ملكة على انجلترا بعد أن ماتت أختها غير الشقيقة الملكة مارى الدموية(**)- ذات السمعة السيئة - فجر ذلك اليوم.

هتف البرلمان فى ذلك اليوم: « حفظ الله الملكة اليزابيث- فليطل أمد حكمها علينا» فحكمت خمسة وأربعين عامًا بالتمام والكمال !

ونرجع إلى الوراء قليلا :

فقد أنجبت آن پولين من الملك العابث هنرى الثامن(***) اليزابيث ، ثم اتهم الملك آن پولين بالزنا حتى يطلقها ، وجعل برلمانه وقساوسته يصدرون قرارًا عام ١٥٣٦ بإبطال زواجه من آن پولين ، ومن ثم أصبحت اليزابيث ابنة غير شرعية ، ورآها معظم الإنجليز بنت زنا.

ولكن عام ١٥٤٤، قرر البرلمان حقها فى تولى العرش بعد إدوارد ومارى ، أخويها من أبيها.

تمسكت اليزابيث بالپروتستانتية أثناء حكم أخيها من ١٥٤٧ إلى ١٥٥٣، ولكن عندما تولت أختها الكاثوليكية، آثرت اليزابيث - كما آثر كثيرون غيرها- الحياة على التمسك بالپروتستانتية. وقامت ثورة « ويات » لخلع مارى وأخفقت عام ١٥٥٤، وسيقت اليزابيث إلى سجن لندن فى برجها الشهير ، ولكن رأت مارى أن التهمة غير ثابتة على اليزابيث ، فأفرجت عنها للإقامة تحت المراقبة فى وودستوك .

(*) المادة من صفحة ٢٤ إلى صفحة ٣٤ مأخوذة من موسوعة « قصة الحضارة » مع تصرف بسيط.

(**) أعدمت ثلاثمائة پروتستانتى! وسجنت وعذبت الآلاف منهم.

(***) قصته أغرب من الخيال، تزوج أرملة أخيه، ثم أراد أن يطلقها، فطلب من البابا رخصة للطلاق على أساس أن رخصة الزواج زائفة! عرضت القضية عام ١٥٢٩ أمام محكمة دينية فى لندن يرأسها أسقف يورك ومندوب البابا، فلما لم تحكم المحكمة حسب هواه، عزل أسقف يورك وعين نفسه رئيسًا أعلى للكنيسة، الأمر الذى استمر حتى اليوم. وفى الفترة من ١٥٣٤ إلى ١٥٤٥، تم القضاء على كل من لا يقر بأن الملك هو رئيس كنيسة انجلترا، وكان من بين هؤلاء الضحايا توماس مور مؤلف كتاب « المدينة الفاضلة».

بحث البرلمان - مجددًا- فى عام ١٥٥٣ مسألة زواج هنرى الثامن من آن پولين، وأكد من جديد عدم شرعيته ، واتفق مع الكنيسة على أن اليزابيث- أطول من حكم انجلترا ابنة زنا. أشير على اليزابيث بأنها لو سالمت الكنيسة [الكاثوليكية] ، لمحا عنها البابا وصمة الميلاد واعترف بحقها فى الحكم. ولم يكن لها ميل شديد لذلك ؛ لأن آلافا من الإنجليز امتلكوا أراضى صادرها البرلمان من الكنيسة الكاثوليكية فى عهد هنرى الثامن وإدوارد السادس ، وكان هؤلاء الملاك ذوو النفوذ ، يخشون عودة الكاثوليكية حرصًا على أملاكهم الجديدة ، فهم على استعداد للنضال من أجل ملكة پروتستانتية ، ولا يضر إن كانت ابنة زنا ، ولا أن القانون يحرم أولاد الزنى من العرش.

كيف تواجه اليزابيث ذات الخمس والعشرين ربيعًا كل أنواع الفوضى والتمزق التى تسود البلاد من جراء الصراعات الدينية ، والمؤامرات والحروب على التاج ؟ وجدت انجلترا نفسها كسيحة تتقاذفها إسپانيا وفرنسا ، ودخلت الجيوش الفرنسية سكوتلاندا، ووجهت أيرلندا الدعوة لإسپانيا، ورفع البابا سيف الحرمان على رأس الملكة، وأخذ يهددها بغزو الدول الكاثوليكية لبلادها.

أحسنت اليزابيث اختيار معاونيها، وأبرزهم الانتهازى وليم سيسل، صاحب الماضى اللعوب، والذى تقلب بين الپروتستانتية والكاثوليكية حسبما تقتضى المصلحة، فقاد خطى اليزابيث فى تدعيم المذهب الپروتستانتى فى انجلترا، واعتقد - مثل ريشيليو فى فرنسا- أن سلامة بلاده واستقرارها يتطلبان الحكم الملكى المطلق فى مواجهة النبلاء المتناحرين والتجار الجشعين والعقائد التى يحارب بعضها البعض، واتبع بعض أساليب ميكياڤيللى، وقليلا ما كان قاسيًا، ولكنه أخذ المعارضة بلا رحمة ولا هوادة. كان له عيون وجواسيس على كل شيء، وغفرت له اليزابيث ثراءه لقاء حكمته فى تدعيم العرش، وحسن تدبيره الذى مكن للإنجليز أن يقهروا الأسطول الإسپانى الأرمادا عام ١٥٨٨ .

ومن معاونيها أيضًا سير فرنسيس وتسهام الذى أقام شبكة جاسوسية امتدت من إدنبرة إلى القسطنطينية لحماية الملكة من مؤامرات الاغتيال.

قلَّ أن دعت اليزابيث البرلمان، لأنها لم تكن تطيق المعارضة أو النقد أو المراقبة،

وأوحت إلى حوارييها المسئولين عن الانتخابات أنه مما ييسر الأمور أن يختاروا مرشحين ليس لديهم نزعات صبيانية فى حرية الكلام ، فهى تريد المال بدون حساب. استسلمت برلماناتها الأولى لهذا الوضع بلباقة، بينما غضبت برلمانات الفترة الوسطى فى حكمها، وأوشكت برلمانات الفترة الأخيرة على الثورة .

استاء نصف انجلترا من سياستها الدينية، ولكن الناس فى جملتهم ، وهم يحمدون الضرائب المنخفضة والتجارة المزدهرة والنظم فى الداخل والسلام الذى طال أمده ، بادلوا الملكة حبًّا بحب.

كانت السياسة الخارجية الوحيدة التى يمكنها إنتاجها هى الحيلولة دون اتحاد أعدائها ضدها ، فتشجع ثورة الهوجونوت ضد ملك فرنسا ، وثورة البروتستانت ضد ملكة سكوتلاندا .

أدمنت الملكة العذراء التحلى بالمجوهرات فى شعرها وذراعيها ومعصميها وأذنيها وأثوابها ، ولما استنكر أحد الأساقفة ذلك ، بعثت إليه بمن يحذره من طرق هذا الموضوع ثانيًا ، وإلا لاقى ربه قبل الأوان.

اليزابيث والدين

احتدمت معركة الإصلاح الدينى المريرة داخل البلاط الملكى والأمة. كان ثلثا انجلترا وربما ثلاثة أرباعها من الكاثوليك، كذلك معظم القضاة والحكام وكل رجال الدين ، وكان البروتستانت محصورين فى الثغور الجنوبية والمدن الصناعية ، وكانت لهم الغلبة فى لندن بسبب اللاجئين إليها من وجه الظلم فى القارة .

أما فى المقاطعات الشمالية والغربية، فكان عددهم لا يكاد يذكر. وكانت روح البروتستانت أشد حماسًا وغيرة من الكاثوليك بشكل لا يقاس .

حامت الشبهات فى حرية الفكر حول اليزابيث.. يقول چون ريتشارد جرين: « لم توجد قط امرأة مثلها مجردة تجردًا تامًّا من أية عاطفة نحو الدين ». ويقرر المؤرخ الإنجليزى فرود «..لم يكن لديها اقتناع عاطفى واضح ، وكان إيمانها بصدق المذهب البروتستانتى والمذهب الكاثوليكى ضعيفًا على حد سواء.. وكانت تنظر باحتقار موسوم بالتسامح إلى كل الأفكار والنظريات اللاهوتية » .

وعلى الرغم من كل شيء ، فإنها - مثل كل الحكومات تقريبًا قبل ١٧٨٨- اعتبرت كقضية مسلم بها ، أن شيئًا من الدين وشيئًا من مصدر القوة الخارقة وشيئًا من الوازع الأخلاقي ، كلها أمور لا يمكن الاستغناء عنها من أجل النظام الاجتماعي واستقرار الدولة.. عقدت العزم على إقرار كاثوليكية بدون بابوية (أي نظام هرمي في السلطة، تتربع على رأسه بدلا من البابا).

راودها الأمل في أن تهدئ الطقوسُ شبه الكاثوليكية في كنيستها الإنجليزية من روع الكاثوليك في الريف، وعلى الجانب الآخر، يرضي نبذ البابوية البروتستانت في المدن ، وتشكل الرقابة الحكومية على التعليم الجيل الجديد وفق هذه التسوية. اتخذت من ترددها في موضوع الدين ، مثل ترددها في أمر الزواج ، وسيلة لخدمة أغراضها السياسية.

أغرى سيسل اليزابيث بأن تجعل من نفسها زعيمة لأوروبا البروتستانتية .

صدر « قانون التنسيق » الجديد في ١٨ إبريل ١٥٥٩، وبمقتضاه أصبح « كتاب كرامر للصلوات العامة » بعد مراجعته ، هو قانون الطقوس الإنجليزية ، وحرم كل ما عداه من الطقوس الدينية ، وألغى القداس ، وطلب إلى كل الإنجليز حضور صلوات يوم الأحد في الكنيسة الإنجليكانية أو دفع غرامة. وفي ٢٩ أبريل صدر « قانون السيادة » الجديد الذي نص على أن تكون اليزابيث الحاكم الأعلى لانجلترا في المسائل الروحية والزمنية على السواء ، وصدر عام ١٥٦٣ قانون يحظر الدفاع عن البابا ، وأي دفاع عن سلطة البابا على انجلترا، كان عقابه السجن مدى الحياة في المخالفة الأولى ، والموت في المخالفة الثانية.

ولم تأت سنة ١٥٩٠ إلا وأصبحت انجلترا الكاثوليكية - بعد ٢٧ عامًا من القانون- كل كنائسها بروتستانتية !

أكد لها سيسل أن « هذه الدولة لن تستشعر الأمان والاطمئنان مادام فيها تسامح نحو عقيدتين »(*) .

(*) تسامح بين البروتستانتية والكاثوليكية.

ظهرت من جديد قوانين الهرطقة، وتم تطبيقها بكل حزم، وحُرم من حماية القانون طائفة الموحدين (الذين يقولون بالتوحيد لا التثليث) والمعمدانية ، وأعدم أثناء حكم الملكة خمسة من المهرطقين.

وحدد مجمع من رجال اللاهوت فى ١٥٦١ المذهب الجديد ، واتفق رأى الجميع على أن الله بمحض مشيئته ، قبل خلق الدنيا ، ودون اعتبار لعمل الإنسان ، قد اصطفى أفرادًا ليكونوا من الصفوة التى كتب لها الخلاص ، على حين ترك بقية البشر من الهالكين الملعونين . وبمقتضى قرار من البرلمان (١٥٦٦) انتظمت المواد التسع والثلاثون المعبرة عن العقيدة الجديدة ، وأصبحت إجبارية على كل رجال الدين فى انجلترا ، ولا تزال تعبر عن المذهب الإنجليكانى الرسمى.

اليزابيث والكاثوليك

والآن جاء دور الكاثوليك ليعانوا من الاضطهاد ، فقد كان محرمًا عليهم - ولو أنهم كانوا لا يزالون يشكلون الأغلبية- أن يقيموا الصلوات الكاثوليكية ، أو يكون لهم أدب كاثوليكى. وحطمت الصور المقدسة فى الكنائس بأمر الحكومة ، كما أزيلت المذابح، وأرسل ستة من طلبة أكسفورد إلى « البرج » لمقاومتهم إزالة صليب يمثل صلب المسيح من كنيسة كليتهم. وخضع معظم الكاثوليك للتعليمات الجديدة فى حزن وأسى ، ولكن عددًا كبيرًا منهم آثر دفع الغرامة على حضور الطقوس الإنجليكانية. وجمع المجلس الملكى نحو خمسين ألف من هؤلاء « العصاة المتمردين » فى انجلترا (١٥٨٠) . وشكا الأساقفة الإنجليكانيون إلى الحكومة من أن القداس كان يقام فى بيوت خاصة ، وأن الكاثوليكية بدأت تكون عبادة عامة ، وأنه كان من الخطر فى بعض الجهات المتحمسة أن يكون المرء بروتستانتيا. ووبخت اليزابيث رئيس الأساقفة باركر على تراخيه (١٥٦٥) ، ومن ثم طبقت القوانين بشكل أشد صرامة. **وأودع السجن الكاثوليك الذين حضروا القداس فى كنيسة سفير إسبانيا ، وفتشت البيوت فى لندن ، وأمر الأجانب الذين وجدوا فيها بالإدلاء ببيان عن ديانتهم ، وطلب إلى الحكام أن يعاقبوا كل من يوجد فى حوزته كتب المذهب الرومانى الكاثوليكى (١٥٦٧) .**

وأصبح الصراع الدينى - عندما أصدر البابا بيوس الخامس- بعد إحساسه بأنه

تأخر تأخيرًا طويلا مملا ـ مرسومًا (١٥٧٠)، لم يحرم اليزابيث من الكنيسة فحسب، بل « أحل رعاياها من الولاء لها كذلك، وحرم عليهم الامتثال لتنبيهاتها وأوامرها وقوانينها »، ومُنِع انتشار المرسوم فى إسبانيا وفرنسا اللتين كانتا تخطبان ود انجلترا آنذاك ، ولكن نسخة منه وضعت بطريقة سرية على باب مقر الأسقف البروتستانتى فى لندن ، وسرعان ما كشف المجرم وأعدم. وعندما ووجه وزراء الملكة بهذا الإعلان للحرب ، طلبوا إلى البرلمان سن قوانين أشد صرامة ضد الكاثوليك ، **وصدرت تشريعات تنص على أنه يعتبر من الجرائم التى يعاقب مرتكبوها بالإعدام: قذف الملكة بأنها هرطيقة أو منشقة أو مغتصبة أو طاغية. أو إدخال مرسوم بابوى إلى انجلترا ، أو تحويل بروتستانتى إلى الكنيسة الرومانية، وفوضت المحكمة العليا فى اختبار آراء أى فرد مشتبه فيه ، وأن تعاقبه على أية مخالفة لأى قانون، لم يعاقب عليها من قبل ، بما فى ذلك الفسق أو الزنى.**

وليم ألن المهاجر الإنجليزى، أسس فى دوى (مدينة فى شمال فرنسا) ثم فى الأراضى الوطنية الإسبانية، كلية ومعهدًا لاهوتيًّا لتدريب المبعوثين الإنجليز الكاثوليك لإرسالهم إلى انجلترا ، واستدعى ألن إلى رومه وعين كاردينالا. ولكن العمل فى الكلية استمر، وأرسلت ١٧٠ كاهنًا آخر إلى انجلترا قبل وفاة اليزابيث (١٦٠٣) **ومن مجموع هؤلاء المبعوثين (٤٣٨) عوقب ٩٨ بالإعدام .**

ولقد وجدت فى شوارع لندن نشرات جاء فيها أنه ما دامت اليزابيث قد حرمت من الكنيسة، فإنها لم تعد الملكة الشرعية لانجلترا. وأرسل رجل چزويتى إلى أدنبره ليحرض الاسكتلنديين الكاثوليك على غزو انجلترا من الشمال، ولبى آرل وستمورلاند نداء من الفاتيكان، وأحضر معه من رومه إلى الفلاندرز مجموعة من السبائك الذهبية لتمويل الغزو من الأراضى الوطيئة. وفى صيف ١٥٨١ اعتقد كثير من الكاثوليك أن قوات دوق ألفا الإسبانية سوف تعبر البحر إلى انجلترا.

وأصدر البرلمان (١٥٨١) قانوناً ينص على أن الارتداد إلى الكاثوليكية سوف يعاقب بتهمة الخيانة العظمى، وأن أى قسيس يقيم قداسًا يعاقب بغرامة قدرها مائتا مارك مع السجن لمدة عام، وأن من يمتنع عن حضور الصلوات الإنجليكانية يعاقب بدفع عشرين جنيهاً فى الشهر، وهذا يكفى لإفلاس الناس اللهم إلا أثرياء الكاثوليك.

وكان العجز عن دفع الغرامة يستتبع الاعتقال ومصادرة الأملاك . وسرعان ما امتلأت السجون بالكاثوليك إلى حد أن القلاع القديمة استعملت بمثابة سجون، وساد التوتر كل الجوانب، وزاد من حدته ما كان مرتقبًا من إعدام مارى ستيوارت، والصراع المتزايد مع إسپانيا وروما. وفى يونيو ١٥٨٣ قدم أحد سفراء البابا إلى جريجورى الثالث عشر خطة تفصيلية لغزو انجلترا بثلاثة جيوش فى وقت واحد، من أيرلندا وفرنسا وإسپانيا، وأبدى البابا تقديره وتأييده لمشروع غزو انجلترا، واتخذت الإجراءات اللازمة له، ولكن الجواسيس الإنجليز تنسموا أخبار هذه التدابير، واتخذت انجلترا ترتيبات مضادة، وأجّل الغزو .

وثار البرلمان بمزيد من تشريعات القمع، فكل القساوسة الذين رُسّموا منذ يونيو ١٥٥٩ وظلوا على امتناعهم عن أداء « قسم السيادة »، طلب إليهم أن يغادروا البلاد فى بحر أربعين يومًا، وإلا أعدموا بتهمة التآمر الموسوم بالخيانة العظمى، وشنق كل من آووهم أو أخفوهم . **وبمقتضى هذا القانون وغيره من القوانين، أعدم فى عهد اليزابيث ١٢٣ قسيسًا و ٦٠ من العلمانيين، وربما قضى مائتان آخرون نحبهم فى السجن، واحتج بعض الپروتستانت على قساوة هذا التشريع، وارتد بعضهم إلى الكاثوليكية، وفر وليم، حفيد سيسل إلى روما (١٥٨٥) وأقسم يمين الطاعة للبابا** .

أصدر الكاردينال ألن (١٥٨٨) منشورًا قصد به شحذ همم الإنجليز الكاثوليك لمساندة هجوم إسپانيا الوشيك على انجلترا . ودمغ الملكة بأنها « ابنة زنى وولدت فى الخطيئة لأم سيئة السمعة من محظيات البلاط » واتهمها « بأنها باعت جسدها ولوثته مع ليستر وكثيرين غيره.. مما يندى الجبين لذكره، وبما لا يصدق من ألوان الشهوة والفسق »، وأهاب بالكاثوليك فى انجلترا أن يهبوا فى وجه هذه الهرطيقة الفاسقة اللعينة المحرومة من الكنيسة، ووعد بأكبر التسامح والغفران كل من يعاون فى خلع « رأس الخطيئة والمقت فى هذا العصر »، فما كان جواب الكاثوليك فى انجلترا إلا أن قاتلوا بمثل البسالة التى قاتل بها الپروتستانت ضد الأسطول الإسپانى « الأرمادا » .

واستمر الاضطهاد بعد هذا الانتصار كجزء من الحرب المستمرة، وشنق ٦١ **قسيسًا و ٤٩ علمانيًا فيما بين عامى ١٥٨٨ـ ١٦٠٣ واقتلع كثير من هؤلاء من المشنقة وسحبوا ونزعت أحشاؤهم وقطعوا إربًا وهم أحياء .**

اليزابيث والپيوريتانيون (المتطهرون)

لم تنتصر اليزابيث على العدو الذى كان من الواضح أنه أشد ضعفًا، وهم حفنة من الپيوريتان. وكانوا رجالا أحسوا تأثير كلفن. وكان بعضهم قد زار چينيف فى أيامه بوصفهم لاجئين مريميين، وقرأ كثيرون الإنجيل الذى ترجمه وزوده بالملاحظات والتعليقات جماعة من أتباع كلفن بچينيف .

وقد اتخذوا من الإنجيل دليلا لا يخطئ، فلم يجدوا فيه شيئًا عن السلطات الأسقفية والملابس الكهنوتية التى نقلتها اليزابيث عن الكنيسة الرومانية إلى الكنيسة الإنجليكانية، بل إنهم على النقيض من ذلك وجدوا كثيرًا من المشايخ (الكهنة) الذين لم يكن لهم سيد أو ملك غير المسيح، وأقروا بأن اليزابيث رأس الكنيسة فى انجلترا، لا لشىء إلا لغَلِّ يد البابا، ولكنهم فى أعماق قلوبهم، رفضوا أية رقابة من الدولة على الكنيسة، وتمنوا أن تكون لديانتهم الرقابة على الدولة. وبدئ حوالى ١٥٦٤ بتسميتهم « الپيوريتانز المتطهرون » وهو لفظ أسىء استخدامه؛ لأنهم طالبوا بتطهير المذهب الپروتستانتى الانجليزى من كل الطقوس والعبادات غير الواردة فى العهد الجديد ـ الإنجيل. واستمسكوا كل الاستمساك بنظريات القضاء والقدر، والاصطفاء، واللعنة الأبدية، وأحسوا أنه لا مهرب من الجحيم إلا بإخضاع كل ناحية من نواحى الحياة للدين والأخلاق. وكلما قرأوا الإنجيل فى أيام الأحد المقدسة المهيبة فى بيوتهم، كاد أن يتوارى شكل المسيح أمام الرب الحقود المحب للانتقام «يهوه» الوارد ذكره فى التوراة (إشارة إلى تشددهم وقسوتهم) .

وبدأت حملة الپيوريتانز على اليزابيث فى الظهور (١٥٦٩) عندما ألحت محاضرات توماس كارتريت أستاذ اللاهوت فى كمبردج، على أوجه التناقض بين نظام المشيخية فى الكنيسة المسيحية القديمة والكيان الأسقفى فى الكنيسة الرسمية الإنجليكانية. وأيد كثيرون فى الكلية كارتريت. ولكن چون وتجفت رئيس كلية ترنتى، أبلغ الملكة بما كان من أمر كارتريت ووشى به لديها، وحصل على موافقتها

على فصله من هيئة التدريس (١٥٧٠)، وهاجر كارتريت إلى چينيف حيث نهل - تحت رياسة تيودور دى بيز - أصول الثيوقراطية الكلفنية فى أقوى صورها . ولدى عودته إلى انجلترا، أسهم مع والتر ترافرس وآخرين فى صياغة فكرة الـپيوريتانز عن الكنيسة. ومن رأيهم أن السيد المسيح كان قد استن أن يُعهد بالسلطة الكنسية إلى الكهنة وكبار السن من العلمانيين . كل أولئك تنتخبهم كل أبرشية ومديرية ودولة . وتقرر الهيئة المشكلة على هذا النحو، المذهب والطقوس والقانون الأخلاقى بما يتسق مع ما جاء فى الكتاب المقدس. وكان ينبغى أن يكون لهم حق الدخول إلى كل بيت . والسلطة التى يفرضون بها الالتزام «بالحياة الربانية أو بأوامر الرب ونواهيه»، من حيث المظهر الخارجى على الأقل، كما يكون لهم الحق فى حرمان المتمردين من الكنيسة، والحكم بإعدام الهراطقة، وكان على القضاة المدنيين أن ينفذوا هذه المراسيم التنظيمية، على ألا يكون للدولة أى سلطان قضائى روحى بأى شكل من الأشكال .

وأسست أول أبرشية إنجليزية على هذه المبادئ فى واندزورث فى عام ١٥٧٢، وقامت كنائس (مشيخيات) مماثلة فى المقاطعات الشرقية والوسطى، وفى هذا الوقت كانت أغلبية الـپروتستانت فى لندن وفى مجلس العموم من الـپيوريتانز . واستحسن الحرفيون فى لندن، الذين تسربت إليهم بقوة مبادئ كلفن، عن طريق اللاجئين الكلفنيين من فرنسا والأراضى الوطيئة - نقول استحسن هؤلاء الحرفيون هجوم الـپيوريتانز على النظام الأسقفى وعلى الطقوس، ونظر رجال الأعمال فى العاصمة إلى الـپيوريتانية على أنها حصن منيع للپروتستانتية ضد الكاثوليكية التى لا تنظر بعين الرضا بصفة تقليدية إلى « الربا » وإلى الطبقة المتوسطة، وكان كلفن « صارمًا » بعض الشىء فى نظرهم ولكنه كان قد أقر « الفائدة » واعترف بمزايا الصناعة والادخار، وحتى المقربون إلى الملكة وجدوا بعض الخير لهم فى الـپيوريتانية، بل إن سيسل ولستر، وولسنجهام ونولليس راودهم الأمل فى أن يستخدموها سيفًا يشهرونه فى وجه الكاثوليكية إذا وصلت مارى ستيوارت إلى عرش انجلترا.

ولكن اليزابيث أحست بأن الحركة الـپيوريتانية تهدد التسوية التى دبرتها لتهدئة الصراع الدينى، وارتأت أن الكلفنية شبيهة بنظرية چون لوكس الذى لم تغفر له الملكة قط احتقاره لحكم النساء، واحتقرت النظريات الـپيوريتانية المتشددة من كل قلبها، وربما إلى حد أكبر من كراهيتها للكاثوليكية، وكان لها ولع قديم بصورة المسيح

المصلوب، وغيرها من الصور الدينية، ولم تكن تهتم بالتفاصيل الدقيقة فى كلامها، ولكنها استاعت من الوصف الذى نعت به أحد الـپيوريتانيين « كتاب الصلوات » بأنه نفاية مأخوذة من الأقذار البابوية: كتاب « القداس ».

كما رأت الملكة فى الانتخاب العام للكهنة وفى حكومة الكنيسة عن طريق المشايخ والمجالس الكنسية المستقلة عن الحكومة، شيئًا من النظام الجمهورى الذى يهدد الملكية، ورأت أن سلطتها الملكية فحسب هى التى يمكن أن تبقى على الپروتستانتية فى انجلترا، أما الاقتراع الشعبى فيؤدى إلى عودة الكاثوليكية .

وشجعت الأساقفة على التنكيل بمثيرى الفتنة، فأوقف رئيس الأساقفة باركر مطبوعاتهم، وأخرس ألسنتهم فى الكنائس، ومنع اجتماعاتهم، وكان رجال الدين الـپيوريتانز ينظمون اجتماعات للمناقشة العامة فى نصوص الكتب المقدسة، فأصدرت اليزابيث أمرها إلى باركر بوضع حد لهذه المواعظ، ففعل، وحاول خلفه جرندال أن يحمى الـپيوريتانز، ولكن اليزابيث أوقفته عن العمل. ولما مات ١٥٨٣ عينت فى منصب رئيس أساقفة كنتربرى، قسيسها الجديد (چون وتجفت) الذى نذر نفسه لإخراس ألسنة الـپيوريتانز، وطلب إلى جميع رجال الدين الإنجليز أن يؤدوا قسمًا بقبول المواد التسع وثلاثين، وكتاب الصلوات، والسيادة الدينية للملكة، واستدعى كل المعارضين للمثول أمام محكمة اللجنة العيا، وتعرضوا لتحقيق عن سلوكهم ومعتقداتهم، إلى حد أن سيسل وازن بين هذا الإجراء وبين محاكم التفتيش .

وازدادت حدة الثورة الـپيوريتانية، وانشقت أقلية ذات عزم أكيد عن حظيرة الكنيسة الإنجليكانية. وعقدت مجامع مستقلة لانتخاب الكهنة الخاصين بها، ولم تعترف بأية رقابة أو سيادة أسقفية. وفى ١٥٨١ أقلع إلى هولنده روبرت براون وكان تلميذ كارتريت (ثم أصبح عدوًّا له فيما بعد)، وأول لسان ناطق باسم هؤلاء « المستقلين » أو « الانفصاليين » أو « الأبرشانيين » (الذين يقولون بالاستقلال الذاتى لكل أبرشية). وهناك نشر كرّاستين صاغ فيهما دستورًا ديمقراطيًّا للمسيحية نص فيه على أنه يجب أن يكون لكل جماعة مسيحية الحق فى أن تنظم عبادتها، وتشكل عقيدتها على أساس الكتاب المقدس، وتختار رؤساءها وقادتها وتحيا حياتها الدينية متحررة من أى تدخل أجنبى، ولا تعترف إلا بحكم الكتاب المقدس، وسلطان المسيح، وقبض فى

انجلترا على اثنين من أتباع براون واتهما بالطعن فى السيادة الدينية للملكة، وشنقا عام ١٥٨٣ .

وفى الحملات الانتخابية لبرلمان ١٥٨٦، شن الپيوريتانز حربًا خطابية على كل مرشح غير متعاطف مع مبادئهم، ودمغ مثل هذا الشخص بأنه « مقامر، مدمن على الخمر »، كما وصم آخر بأنه « أقرب إلى البابوية أو الكثلكة، قلما يأتى إلى كنيسته، وأنه داعر خليل للبغايا »، وتلك كانت أيام الكلام القوى الحاسم، وعندما اجتمع البرلمان، قدم چون بنرى التماسًا لإصلاح الكنيسة، واتهم الأساقفة بالمسئولية عن مفاسد رجال الدين وعن الوثنية الشائعة، وأمر وتجفت باعتقاله، ولكن سرعان ما أفرج عنه، وتقدم أنطونى كوب بمشروع قانون بإلغاء الكنيسة الرسمية الأسقفية برمتها وإعادة تنظيم المسيحية الإنجليزية على أساس الخطة المشيخية (على أساس الانتخاب) وأصدرت اليزابيث أمرها إلى البرلمان بعدم عرض مشروع القانون هذا للمناقشة، وأثار بيتر ولتورث موضوع الحرية البرلمانية، وأيده أربعة آخرون من الأعضاء، فما كان من اليزابيث إلا أن زجت بالخمسة جميعًا فى السجن فى برج لندن.

ولما خاب فأل الپيوريتانز فى البرلمان، انصرف بنرى وآخرون إلى المنشورات، وتخلصا من رقابة وتجفت الشديدة على المطبوعات، وأغرقوا انجلترا ١٥٨٨ ـ ١٥٨٩، بوابل من الكراسات المطبوعة سرًّا، وكلها ممهورة بتوقيع Martin Marprelate Gentleman، هاجموا فيها سلطة الأساقفة وخلقهم الشخصى فى نقد لاذع بذىء ممتلئ بالسباب. وبث وتجفت واللجنة العليا كل أجهزة التجسس للكشف عن المؤلفين والطابعين، ولكن هؤلاء كانوا ينتقلون من بلد إلى آخر، وساعدهم تعاطف الجمهور معهم على الإفلات من أيدى الجواسيس حتى أبريل ١٥٨٩، واستخدم الكتاب المحترفون ـ مثل چون ليلى، وتوماس ناش ـ فى الرد على مارتن صاحب التوقيع، ونافسوه أيما منافسة فى البذاءة، وأخيرًا، وعندما نفدت لغة السُوقة، خفت حدة الشتائم والتراشق، ورثى الرجال المعتدلون لامتهان المسيحية على هذا النحو والانحدار بها إلى فن للمهاترة والقدح.

وآلمت هذه النشرات الملكة أشد الإيلام، فأطلقت يد وتجفت فى كبح جماح

الـپيوريتانز، وقد عثر على من تولوا طبع Marprelate، وزاد عدد المقبوض عليهم، وتلا ذلك تنفيذ الإعدام، وصدر الحكم بإعدام كرتريت، ولكن الملكة أصدرت عفوًا عنه. وفى ١٥٩٣ شنق اثنان من زعماء «حركة براون». هما چون جرينلند وهنرى بارو. وسرعان ما لحق بهما چون بنرى، **وأصدر البرلمان عام ١٥٩٣ قانونًا ينص على أن كل من يعترض على السيادة الدينية للملكة، أو يتغيب عمدًا عن الصلوات فى الكنيسة الإنجليكانية، أو يشهد «اجتماعات أو صلوات سرية غير مشروعة أو لقاءات تحت ستار ممارسة العقيدة أو ادعاء لممارستها» يعاقب بالسجن، فإن لم يتعهد التزام العقيدة الرسمية، فعليه أن يغادر انجلترا دون رجعة، وإلا كان جزاؤه الموت.**

اضطر الـپيوريتانز إلى الخيار بين وطنهم وعقيدتهم، فهاجر كثير منهم، مؤلبين الحركة الـپروتستانتية فى القارة على انجلترا، ورحبت هولنده بهم وقامت المجامع الإنجليزية فى مدلبرج وليدن وأمستردام، وهناك عمل المنفيون وذرياتهم بجد وعلّموا ووعظوا وكتبوا، وبذلك مهدوا الطريق فى شغف هادىء لانتصاراتهم فى انجلترا وتوفيقهم فى أمريكا.

المستوطنات البريطانية فى أمريكا

قامت موجات الهجرة البريطانية على دافعين رئيسيين: البحث عن الربح، سواء على مستوى الفرد أو الشركة - الهجرة الدينية، سواء لإقامة دولة دينية، أو للتحرر من سيطرة الكنيسة الإنجليكانية فى بريطانيا، وليتمكن المرء من أن يعبد الله بالكيفية التى يراها. ولم تعتمد الهجرة البريطانية على الحكومة البريطانية كما اعتمدت الإرساليات البرتغالية والإسپانية والفرنسية على حكوماتها، وربما ذلك من أسباب نجاح الأولى أكثر من الأخيرة(*)، ومما لا شك فيه أن فى ذلك كمنت البذور الأولى لحساسية الشعب الأمريكى إزاء سلطة الحكومة - إن لم تكن كراهيتها - وخوفه الدائم من إساءة استغلالها، كذلك فيه البذور الأولى لواحدة من أهم ميزات ذلك الشعب: الاعتماد على الذات.

(*) وإن ساندت الحكومة البريطانية المستوطنات المتعثرة.

١ - چيمس تاون - فرچينيا

حصلت « شركة فرچينيا » التجارية المساهمة ومقرها لندن، على تفويض من الملك چيمس الأول بإنشاء مستوطنة بين خطى عرض ٣٨، ٤٥ على الساحل الشرقى للعالم الجديد، فى المنطقة المسماة فرچينيا. كان القائمون على الشركة من أثرياء الطبقة العالية، مغامرون، يبحثون عن استثمارات مربحة جديدة، ومحاربون عند اللزوم .

اختارت الشركة حوالى مائة من الرجال الأقوياء، الطموحين المغامرين، وجهزت لهم ثلاث سفن صغيرة، أبحرت بهم فى اتجاه فرچينيا، تحت قيادة الكاپتن كريستوفر نيوپورت.

فى ٢٤ مايو ١٦٠٧ رست السفن الثلاثة فى خليج تشيزاپيك على بعد ٦٠ كم من مصب نهر چيمس فى الخليج، وذلك ليتجنبوا أى اشتباكات مع الإسپان الذين استوطنوا فلوريدا فى الجنوب.

بحث المغامرون عن الذهب، فلم يجدوه، ولكنهم وجدوا الهنود، والذين لولاهم لما عاشوا ، ومن كتاب « التاريخ الأمريكى » نقرأ السطور التالية:

لم يكن المستوطنون ليبقوا على قيد الحياة ، بدون مساعدة الهنود الودودين، الذين علموهم زراعة المحاصيل المحلية، بالإضافة لذلك أمدتهم الغابات البكر الواسعة الممتدة ٢١٠٠ كم، بالأخشاب اللازمة لبناء البيوت والأثاث، والتدفئة، ثم المراكب، والعربات للتصدير – صفحة ١٣ .

ظهر الكاپتن چون سميث كشخصية قيادية بين المستوطنين، وضع خطة ونظامًا، فبنوا حصنًا وكنيسة ومخزنًا وأكواخ سكنية لتشكل مدينة چيمس تاون، تحول سميث إلى حاكم مطلق ودكتاتور، ثم عاد لبريطانيا عام ١٦٠٩، وعمت الفوضى المستعمرة.

حلت الأمراض والجوع بالمستوطنين، بالإضافة لظهور المشاكل مع الهنود، وبالطبع لم يحصد المستثمرون أى أرباح.


المستعمرات الثلاث عشرة الأصلية
التى حاربت إنجلترا سنة ١٧٧٦
ماساتشوستس
نيوهامشير
ماساتشوستس
رود آيلند
كنيتيكت
نيويورك
نيوجرزى
بنسلفانيا
دلاوير
ميريلند
فرجينيا
نورث كارولينا
ساوث كارولينا
جورجيا

فى عام ١٦٠٩ وضعت الشركة فى لندن ميثاقًا جديدًا سمح بتدفق مزيد من رأس المال، مع إرسال قواعد تنظيمية لـچيمس تاون، ولكن لم يأت ذلك بفائدة، وفى عام ١٦١٢، تدخل التاج، فسمح للشركة بأن تعلن عن يانصيب لزيادة رأسمالها، وفى السنة نفسها نجح چون رولف فى تهجين طُباق من بذور أحضرها من جزر الهند الغربية ونباتات محلية، ليحصل على طُباق جديد بنكهة تعجب الأوروپيين. ووصلت أول شحنة من هذا الطباق لندن عام ١٦١٤، ومن وقتها حتى اليوم، تنفث فرچينيا سمومها فى العالم كله، وخاصة آسيا وأفريقيا.

وحفل عام ١٦١٩ بثلاثة أحداث، أجملها وصول سفينة من انجلترا تحمل تسعين عروسًا، دُفع لكل منهن مهر يغطى تكلفة سفرها، مائة وعشرين رطلاً من الطباق.

وأهم الأحداث، اجتماع مجلس تشريعى فى كنيسة چيمس تاون فى ٣٠ يوليو، وتشكل من الحاكم وستة من أعضاء الكنيسة، وفى مقابلهم اثنين من الأهالى، وينطق التشكيل بجوهر الأمر، ولكن لا بأس بذلك كبداية.

أما أسوأ الأحداث وأقبحها، فهو وصول سفينة هولندية تحمل أول مجموعة من العبيد الأفارقة، ليبدأ الرجال البيض الأحرار - فيما سيكون الولايات المتحدة - أول جرائمهم ضد الإنسانية.

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر، فلا يفوتنا هنا أن ننقل عن اثنين من المؤرخين الأمريكيين الفقرة التالية من كتابهما «موجز تاريخ الولايات المتحدة»:

ولقد سار الصراع بين المستوطنين والهنود فى عهد الاستعمار فى عدة مراحل محددة: فما أن أقيمت المستوطنات الأولى حتى اضطر معظمها إلى الاحتكاك الحاد محليًا بالقبائل الصغيرة المجاورة، وتقدم لنا الحرب ضد قبيلة پيكوت مثالا طيبًا !

فقد دارت فى نيوإنجلاند وانتهت فى سنة ١٦٣٧ بالقضاء التام على القبيلة!

٢ـ ماساشوستس... الدولة الدينية

من ميثاق زهرة مايو إلى صهيون فى البرية

«باسم الله نحن الموقعين على هذا، الرعايا المخلصين لمولانا الملك المهيب جيمس، بفضل الله، ملك بريطانيا العظمى وفرنسا(*) وأيرلندا، وحامى الدين. لما كنا قد قمنا بهذه الرحلة تمجيدًا لله وإعلاءًا لشأن المسيحية، وتبجيلا لمليكنا وأمتنا، ولننشئ أول مستعمرة فى الجزء الشمالى من فرجينيا، فإننا بموجب هذا الميثاق نتعاقد بإخلاص أمام الله، ونكوّن منا هيئة مدنية سياسية لتحسين أمورنا وصيانة حياتنا وتعزيز هذه الأغراض المذكورة، وبناء على ذلك سنسن من وقت لآخر من القوانين واللوائح العادلة، ونقرر من النظم والوظائف ما نعتقده فى مصلحة المستعمرة وخيرها الشامل، ونتعهد بالخضوع لها وطاعتها.

وإشهادًا على ذلك قد وقعنا بأسمائنا فى «رأس كود - Cape Cod» فى الحادى عشر من نوفمبر ١٦٢٠، فى عهد مليكنا ومولانا جيمس، ملك انجلترا وفرنسا وأيرلندا وسكوتلاندا»(**).

هذا ما تواثق عليه ركاب السفينة «زهرة مايو - May Flower». قبل وصولهم شتاء ١٦٢٠ فيما عُرف بعد باسم: كيب كود ـ ماساشوستس، أو نيوإنجلاند.

من هم هؤلاء المهاجرون الذين أطلق عليهم لقب الحجاج؟ إنهم جماعة بروتستانتية يُسمون «البيوريتان» أو «المتطهرون» الانفصاليون(***) عابوا على كنيسة انجلترا بعض الممارسات الكاثوليكية، وكثيرًا من الأمور الأخرى التى اعتبروها فسادًا، وتوصلوا إلى أنه لا يمكن إصلاح الكنيسة، وأنه لابد من تحطيمها، وفضلوا الهجرة إلى لايدن هولندا، وهناك رحب بهم البيوريتان الهولنديون بالقول وليس بالفعل، وأسندوا إليهم أخس الأعمال والوظائف. لم يعجب ذلك البيوريتان البريطانيون، فعقدوا صفقة مع شركة فرجينيا، هاجروا بمقتضاها ـ أو حجوا ـ إلى فرجينيا، بزوجاتهم وأولادهم.

(*) ملك فرنسا لأنه ابن مارى التى أصبحت ملكة فرنسا.

(**) هو أول ملك يحكم سكوتلاندا من عائلة ستيوارت، ولم أجد تبريرًا لاختفاء ذلك فى أول الميثاق.

(***) لأن هناك أيضًا البيوريتان الإصلاحيون، أو الذين رأوا أنه يجب إصلاح الكنيسة من الداخل.

ضلت بهم المركب، فوصلت شمال فرچينيا، فاستحسنوا ذلك وعدوه نقضًا لاتفاقهم مع شركة فرچينيا، وتحررًا لهم من كل قيد، سوى الميثاق الشهير الذى اتفقوا عليه.

بدأ الحجاج الأقوياء فى الروح والمتصلبون فى الرأى بناء مدينة پلايموث، ومات حوالى نصفهم من جراء الأهوال والظروف الصعبة التى لاقوها، وبقى حوالى خمسين.

ولكن جيرانهم من الهنود علموهم كيف يبقون على قيد الحياة بزراعة الذرة الصفراء... وفى الخريف التالى، حصدوا بوفرة ما زرعوه، ونشأت ونمت تجارة الفراء والخشب - التاريخ الأمريكى، صفحة ١٦.

وبعد حوالى خمس سنوات من العمل الشاق، حقق الپيوريتان اكتفاءهم الذاتى.

كان بين الپيوريتان شخصيات فذة مستبدة — مثلما كان فى فرچينيا وفى كل المستوطنات الأولى - منهم وليام برادفورد. وقد سيطر الپيوريتان الانفصاليون على پلايموث حتى بعد أن أصبحوا أقلية فيها. وطبقًا للموسوعة البريطانية، فقد ظلت المستوطنة لمدة ٤٠ سنة على الأقل تحت القبضة المحكمة لرجال قليليين، وفقط بعد عام ١٦٦٠، أصبح للشعب صوتًا أعلى سواء فى الكنيسة أو فى الأمور المدنية، وبعد عام ١٦٩١، عندما التحقت پلايموث بخليج ماساشوستس، تميز مواطنو پلايموث بالتزامهم وحسن تصرفهم.

وفى عام ١٦٢٩، أفلح چون وينثروب ومن معه من الپيوريتان الإصلاحيين فى الحصول على موافقة الملك شارل الأول على استيطان ماساشوستس، وبميثاق نقل سلطة الحكم من انجلترا إلى المحكمة العامة - والتى اقتصرت على عدد صغير من الپيوريتان أصحاب الأسهم فى شركة خليج ماساشوستس(*). ثم هاجرت - أو حجت- أكبر دفعة من الپيوريتان، على متن خمس سفن كبرى حملت ٤٠٠ راكب ومعهم

(*) عندما أصبح الملك تشارلز والأسقف لورد مسيطرين على كنيسة انجلترا، رغب كثير من الپيوريتان الإصلاحيين فى الهجرة لماساشوستس، فاشتروا كل أسهم الشركة، وحصلوا على التفويض اللازم من الملك، ثم هاجروا، أو حجوا.

حوالى ٢٠٠ رأس من الماشية ، بعدها مباشرة، لحقهم چون وينثروب فى مدينة سالم، ومعه إحدى عشر سفينة عليها ما يقرب من الألف من الپيوريتان الإصلاحيين.

اختارت المحكمة العامة چون وينثروب حاكمًا، المرة بعد المرة، وطبقًا لما جاء فى الموسوعة البريطانية: أى إشارة للانحراف عن قواعد الپيوريتان، كانت كفيلة بأن ينزل عليها التصحيح المباشر، والطرد من المستوطنة. لم يرد قادة المستوطنة فى أى وقت أن تظهر المستوطنة بلباس التسامح فى العالم الجديد، بل أرادوها « صهيون فى البرية » نموذجًا للطهر والاستقامة، يتعرض فيها كل المخطئين للتصحيح الفورى.

لم يكن وينثروب ونظراؤه يعتقدون أن على الحاكم أن يتصرف كممثل للشعب، بل يقرر - بمعزل عن الشعب - ما هو الأحسن لمصلحة الشعب. رفضت الصفوة الحاكمة توسيع عضوية المحكمة بإضافة عدد من الرجال الأحرار، بحجة أن ذلك يقلل من كفاءتها.

وفى عام ١٦٣٤، طبقت المحكمة خطة جديدة سمحت للرجال الأحرار(*) فى كل مدينة بأن ينتخبوا ممثلين أو ثلاثة عنهم، يشتركون فى إصدار القوانين من المحكمة، وكان هناك دائمًا شد وجذب بين العدد القليل من الصفوة المتميزة الذين يعملون مساعدين للحاكم، والعدد الكبير من الممثلين، حتى انقسمت المحكمة إلى مجلسين لكل منهما حق الفيتو على الآخر.

٣- العصيان، أو الهجرة من أرض الهجرة، وإنشاء كونيكتيكت وروردأيلاند

ترسخت الدولة الدينية فى ماساشوستس ووطدت أركانها على مراحل، **الأولى**: لا يمكن انتخاب مرشح، أو تولى منصب حكومى، إلا للأعضاء المخضرمين فى الكنيسة الپيوريتانية - **الثانية**: الذهاب للكنيسة إجبارى - **الثالثة**: لايمكن إقامة كنيسة جديدة إلا بموافقة الحكومة والكنيسة، وعلى الراغبين فى إقامة كنيسة مختلفة عن الكنيسة الپيوريتانية، فليذهبوا خارج المستوطنة – **الرابعة**: معونة إجبارية من الدولة للكنيسة.

(*) من يملكون الأرض.

وفى عام ١٦٤٦، أصدر مجمع الكنائس الـپيوريتانية «برنامج كمپريدج» وبه تم فرض سيطرة الكنيسة والدولة على القساوسة وعملهم، مع حق إيقاف راتبهم وفصلهم.

لم يعجب هذا النظام الـپيوريتانى الجامد كل الناس... فمثلا روچرز ويليامز، خريج كمپريدج - انجلترا، عارض فكرة الدولة الدينية، ثم عارض شروط الانضمام للكنيسة وطالب بأن تفتح أبوابها للجميع، فلا أحد بدون خطيئة، بل إن الكنيسة الـپيوريتانية نفسها واقعة فى الخطيئة بتبعيتها لكنيسة انجلترا. ولكن ربما أخطر ما عارض فيه روچرز - طبقًا للموسوعة البريطانية- فهو احتجاجه على استيلاء الـپيوريتان على أراضى الهنود الحمر.

هنا تخطى روچرز الخلاف المسموح به، فاعتبرته الكنيسة هرطيقًا، وحرمته وأمرته بالعودة لانجلترا، **ولكن بدلاً من ذلك اشترى أرضًا من الهنود الحمر وأسس عليها رودأيلاند، وكان ذلك عام ١٦٣٦، وأصبحت أول مستوطنة أمريكية تطبق فصل الكنيسة عن الدولة.**

قبل ذلك بأعوام قليلة، عارض الأب توماس هوكر وضع شروط للانضمام للكنيسة، وعارض السلطة الأوليچاركية(*) ودفعه - على التوازى مع نفوره من نظام الحكم- تطلعه لإنشاء مستوطنة جديدة، **فبدأ مع جماعته هجرة إلى وادى كونيكتيكت، ونجحوا عام ١٦٣٦ فى بناء ثلاث مدن: هارتفورد، ويندسور، ويثرفورد.**

أول دستور مكتوب

وفى عام ١٦٣٥، اجتمع أحرار كوينكتيكت (ويعنى ذلك من يملكون الأرض) ووضعوا النظم الأساسية للمستوطنة، فكان أول دستور مكتوب فى الساحل الشرقى، بل فى العالم الغربى.

وفى عام ١٦٦٢ انضوت كل من كونيكتيكت ورود أيلاند تحت ميثاق واحد.

(*) أقلية تستبد بالحكم.

وفى الوقت نفسه تقريبًا، بدأت أمواج هجرة أخرى إلى شمال كونيكتيكت، **حيث تم تأسيس مستوطنة نيوهامپشير.**

٤ـ من نيو أمستردام إلى نيويورك

٢٤ دولار = فراء من أربعين قندس سنويًّا = ٣ بوارج حربية !

كلفت شركة «شرق الهند الهولندية» الإنجليزى هنرى هدسون عام ١٦٠٩ ليكتشف ما حول نيويورك الحالية، والنهر الذى يحمل اسمه. استقر الهولنديون فى جزيرة مانهاتن فى بداية العشرينيات، وانحصر اهتمامهم بالفراء. ساقهم اهتمامهم لإقامة علاقة صداقة مع الهنود الحمر ... قبائل الإيركواز، مفتاح الفراء فى المنطقة.

وفى عام ١٦٢٤ اشترى الهولنديون الجزيرة بـ ٢٤ دولارًا (من الهنود الحمر) وسموها نيوأمستردام، حيث أقاموا نظامًا إقطاعيًّا أرستقراطيًّا.

وعودة للمؤرخين الأمريكيين ألان نيفنز وهنرى ستيل كوماجر وكتابهما «موجز تاريخ الولايات المتحدة»، لنقتطف الفقرة التالية:

لم يتخل الإنجليز قط عن ادعاء الحق فى الساحل كله، فكان مستوطنو ماساشوستس تواقين للاستيلاء على جاراتهم المزعجة، فلماذا السماح بوجود هذا العنصر الأجنبى فى قلب وسط أمريكا البريطانية؟ ومنح تشارلز الثانى المنطقة لأخيه دوق يورك الذى أقدم على تصرف شديد. ففى صيف ١٦٦٤ وصلت ميناء نيوأمستردام ثلاث بوارج حربية، حملت قوة من الجنود عززت بجنود من كونيكتيكت، كما وُعدت بتعزيزات من ماساشوستس ولونج أيلاند... فارتفع العلم البريطانى على المدينة، التى أصبح اسمها نيويورك.

وصف دقيق للقصة، لا ينقصه إلا ما جاء فى الموسوعة البريطانية؛ أن منحة الملك تشارلز لأخيه، كانت فى مقابل فراء من ٤٠ قندس سنويًّا.

فى عام ١٦٨٥، وجد دوق يورك نفسه وقد أصبح ملك انجلترا، ومن ثم تحولت نيويورك إلى مستوطنة ملكية. وفى عام ١٦٨٨، اتحدت نيويورك مع كل من نيوچرسى ونيوإنجلاند.

ولكن فى عام ١٦٩١، قاد التاجر چاكوب لايسلر - وكان يعيش فى لونج أيلاند- ثورة ناجحة ضد الحاكم الأرستقراطي فرانسيس نيكولسون وحكم الأقلية التى يمثلها، فسقط الحاكم وسقط الاتحاد.

وفى الحقيقة لم تكن تلك هى الثورة الأولى فى المستوطنات، فقد سبقتها ثورة فى مدينة « ووترتاون » ماساشوستس عام ١٦٣٢ عندما فرض المجلس عليها ضريبة دفاع، فثار المواطنون غير الممثلين فى المجلس، فاستجاب المجلس وقرر أن يسترشد الحاكم ومعاونوه فى وضع الضرائب بمجلس مشكَّل من مندوبين عن كل مدينة.

كذلك قامت ثورة بيكون عام ١٦٧٦ فى فرچينيا، فلم يكن لصغار المستوطنين صوت فى الحكومة ولا اهتمام بمصالحهم، وكانت المجالس النيابية ترسخ على كراسيها لمدد طويلة، واحتكر المناصب الحكومية المقربون من الحاكم.

نجح بيكون أن يجمع حوله أربعمائة مسلح، ولكن الحاكم الماكر لان له حتى استطاع أن يجمع ألفًا ومائتين مسلح.

اجتاح بيكون چيمس تاون وأحرقها عن آخرها، ولكنه مات بالملاريا، فانهارت ثورته، وأعدم الحاكم من وقع تحت قبضته من الثوار، وكانوا ثلاثة وعشرين رجلا.

٥- الكاثوليك ومستوطنة ماري لاند

بعد تحول انجلترا للپروتستانتية، بدأ اضطهاد الكاثوليك، (بينما اضطهدت فرنسا الكاثوليكية الپروتستانت، وهم ما يسمون الهوجونوت)(*)، واستطاع النبيل الكاثوليكى اللورد بالتيمور فى عام ١٦٣٢ الحصول على موافقة الملك تشارلز الأول على إنشاء مستوطنة على نهر الپوتوماك، شجع للهجرة إليها كاثوليك انجلترا، وأنشأ مدينة سانت مارى عام ١٦٣٤ قريبًا من مصب الپوتوماك فى خليج تشيزابيك.

حرص اللورد بالتيمور على هجرة الپروتستانت، فقد كان يهمه الربح أيضًا. شمل تفويض عائلة كالفرت (عائلة اللورد بالتيمور) عناصر إقامة حكومة إقطاعية

(*) أما ألمانيا، فعندما اشتد الخلاف بين الپروتستانت والكاثوليك وقامت حرب السبع سنوات بينهما، اقترح الكاهن ستيفان بناء على المبدأ القائل: « حيث يوجد سيد واحد يوجد دين واحد » اقترح القانون المشهور: الناس على دين ملوكهم، فأقره الطرفان.

وعناصر حكومة حديثة فى الوقت نفسه، فاقتصرت الأصوات على الرجال الأحرار، وعنى ذلك من يملكون الأرض. واجتمع أول مجلس تشريعى للمستوطنة عام ١٦٣٥.

٦ـ كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية

اتجه مستوطنو فرچينيا جنوبًا فى أوائل الخمسينيات، وفى عام ١٦٦٣ حصل ثمانية من أغنى أثرياء بريطانيا على تفويض من الملك تشارلز الثانى لاستعمار المنطقة. خطط المالكون لإنتاج الحرير فى طقس كارولينا الدافىء، ولكن باءت محاولاتهم بالفشل.

ثم جاءت أمواج من الهجرة من نيوإنجلاند وجزر البحر الكاريبى، وبنوا مدينة « تشارزتاون » فيما أصبح بعد ذلك كارولينا الجنوبية، وبدأت تجارة العبيد، الذين كانوا ـ فى هذه المرة ـ من الهنود.

اختلف طابع الاستيطان فى كارولينا حسب اختلاف الساحل وطبيعة الأرض، ففى الشمال، لم يكن الساحل مهيئًا لبناء الموانئ، وبالتالى للتجارة مع جزر البحر الكاريبى وأوروپا، ومن ثم نشأت مزارع صغيرة، أو متوسطة على أكبر تقدير. أما ساحل كارولينا الجنوبى، فصالح للملاحة وإقامة الموانئ، ومن ثم التجارة، فازدهرت المزارع الكبرى للأرز، وبعد عام ١٧٤٢ صبغة النيلة، التى تم تصديرها للعالم.

وضع اللورد شافتسبرى ميثاقًا عام ١٦٦٩، بمساعدة المفكر الإنجليزى المشهور چون لوك(*)، ولكنه فشل فى التطبيق نظرًا لطبيعته الإقطاعية، وفى عام ١٦٩٣ صدرت مجموعة من القوانين تقلل من سيطرة الملاك وتقوى من نفوذ المجالس المنتخبة، وفى عام ١٧٢٩ تم تقسيم كارولينا إلى شمالية وجنوبية، لصالح محاربة الهنود.

(*) صاحب عدة كتب شهيرة منها « رسالة فى التسامح »، ويقصد به التسامح بين فرق الپروتستانت، حتى أنه استثنى الكاثوليك التابعين للبابا، كذلك استثنى الملحدين.

٧- فيلادلفيا - مدينة الحب الأخوى فى پنسلفانيا

لم تكن ماساشوستس المستوطنة الوحيدة التى قامت على دوافع دينية. ففى عام ١٦٨١، حصل ويليام پن - أحد أثرياء الكويكرز - من صديقه الملك تشارلز الثانى على حق استيطان المنطقة غرب نهر ديلاوار، والتى عُرفت - فيما بعد - باسم پنسلفانيا.

عمل پن على جذب المنشقين الدينيين من انجلترا وكل أوروپا. وعندما وصل پن للمستوطنة عام ١٦٨٢، وجد بها الكثير من الهولانديين والسويديين والإنجليز، وأسس لذلك « فيلادلفيا – مدينة الحب الأخوى ».

وضع پن أول نظام نيابى للمستوطنة يتكون من مجلسين، يتم انتخاب الأول من أعضاء الحكومة والثانى من الأحرار مالكى الأراضى. للأول حق إصدار القوانين التشريعية، وللثانى الموافقة أو الاعتراض عليها. ثارت اعتراضات كثيرة على هذا النظام الأوليجارشى(*)، وظهر نظام ثان، ثم ثالث، وأخيرًا صدر ميثاق عام ١٧٠١ والذى خول للمجلس الأدنى - (هذا تعبير الموسوعة البريطانية: Lower House)- كل السلطات التشريعية.

وأعطى پن للنساء حقوق لم تكفلها أية مستوطنة أخرى. كذلك أعطى عناية واهتمام خاص بالهنود، هو ومعاونوه، وكفل لهم ألا تؤخذ أراضيهم إلا إذا باعوها للمستوطنين.

٨- چورچيا - مستوطنة المساجين

تم تأسيس چورچيا عام ١٧٣٢، وهى آخر المستوطنات الثلاثة عشر على الساحل الشرقى، تقع قريبًا - إن لم يكن داخل- من حدود فلوريدا الإسپانية. واعتبرت المستوطنة حاجزًا بين المستوطنات البريطانية وفلوريدا الإسپانية. ولچورچيا ميزة خاصة، فقد أنشأها الإصلاحى الإنجليزى، الچنرال چيمس أوجليتروب، وقصد أن يستوطنها الفقراء والمساجين السابقون؛ لإعطائهم فرصة ثانية فى العالم الجديد.

(*) النظام الذى تستبد أقلية فيه بالحكم.

الهجرة العظيمة

بدأ طوفان الهجرة العظيمة من أوروپا لأمريكا، للعالم الجديد، ولم يتوقف حتى اليوم، بل إنه فى القرن العشرين زاد على الهجرة الأوروپية هجرات آسيوية وأفريقية وأخرى من أمريكا اللاتينية.

جاء كل قوم بحرفهم وفنونهم وآدابهم، جاء رجال هربًا من الاضطهاد الدينى، وجاء آخرون يحلمون بالثروة، وجاء رجال حاربوا من أجل بلادهم أو ملوكهم، فلما انهزموا فضلوا الهجرة لأمريكا، كذلك جاء من قاموا بثورات ضد ملوكهم بعد أن هزمهم الملوك، وجاء من حارب فى سبيل الملوك عندما انتصر الثوار! ولكن ظل مهاجروا بريطانيا يمثلون الغالبية العظمى.

ولم تأت سنة ١٧٧٥ إلا وكانت هناك ثلاث عشرة مستوطنة، تمتد حوالى ١٠٠٠ ميل من مين فى الشمال إلى چورچيا فى الجنوب، يسكنها ما يقرب من مليونين يتبعون جميعهم العلم الانجليزى.

لم يقل أحد حتى ذلك الوقت أنا أمريكى، ولكن كان يقول أنا انجليزى من فرچينيا، أو فرنسى من كارولينا الشمالية.

ازدهرت الزراعة وصيد السمك، وتربية الماشية وصناعة السفن والأثاث والنسيج والتبغ، ودارت المطابع لإنتاج النشرات والكتب والجرائد والمجلات، وصهرت الأفران الحديد، بطاقات أكبر مما كان فى انجلترا، وتكاثرت المدارس والكليات، وبالطبع الحانات والمطاعم والمراقص.

وانحصر كل ذلك ما بين الساحل الشرقى - ساحل الأطلنطى- وسلسلة جبال « أپالاشيان - Appalachian ».

العلاقة مع الهنود(*)

لم تعد القبائل الهندية بمثابة الغرباء للمستوطنين الأوروپيين، كانوا فى بعض الأحيان ودودين، وأحيان أخرى عدوانيين.

(*) هذه الفقرة منقولة باختصار بسيط من كتاب «التاريخ الأمريكى» صفحة ١٩ إلى صفحة ٢١ .

ومع أن السكان الأصليين استفادوا من التجارة مع المستوطنين وتكنولوچيتهم الجديدة، إلا أن الأمراض التى جلبها المستوطنون، بالإضافة لظمأهم لامتلاك الأراضى، جسد تحديًا خطيرًا لحياة الهنود.

فى البداية، قايض الهنود الفراء بالأدوات البسيطة مثل السكاكين - البلط- معدات الطبيخ - معدات الصيد.. وما إلى ذلك.

كانت العلاقة الأولى بين المستوطنين والهنود مزيجًا من التعاون والصراع، وكانت هناك العلاقة النموذجية - فى الخمسين سنة الأولى- فى پنسلفانيا. ومن الناحية الأخرى، كانت هناك سلسلة من الإخفاقات والاشتباكات والحروب، التى انتهت دائمًا بخسارة الهنود حياتهم وأرضهم.

أدى استمرار تدفق المستوطنين لإزعاج وتدمير حياتهم.

نجحت قبائل الإيركواز - التى سكنت جنوب بحيرات أونتاريو وبايرى، شمال نيويورك وپنسلفانيا - فى مقاومة الزحف الأوروپى ناحية الغرب. وفى عام ١٥٧٠ اتحدت خمس قبائل لتكوين أفضل ديمقراطية فى ذلك الوقت، وكونوا قوة عسكرية وتجارية إزاء ومع المستوطنين. حاربوا مع الإنجليز ضد الفرنسيين فى خمسينيات وستينيات القرن الثامن عشر، ولم يكن للإنجليز أن ينتصروا على الفرنسيين دون تأييد اتحاد الإيركواز.

حافظ اتحاد الإيركواز على قوته حتى قيام الثورة الأمريكية، فعندها - ولأول مرة- لم يستطع الاتحاد توحيد صفه أمام الحدث، فالبعض ساند الثوار والبعض ساند الانجليز، والباقى وقف على الحياد. كانت النتيجة، أن حارب الجميع ضد الاتحاد، فكانت خسارته جسيمة، إذ لم تقم له بعد ذلك قائمة.

* * *

وقبل الانتقال لإرهاصات الثورة، لا يفوتنا أن ننقل من الكتاب نفسه ما جاء عن ساحرات سالم، ومن كتاب « موجز تاريخ الولايات المتحدة » ما جاء عن قانون التسامح الدينى، ولنبدأ بالأخير.

قانون التسامح الدينى

وفى سنة ١٦٤٩، أجازت جمعية تشريعية ضمت كاثوليك وبروتستانت قانونًا للتسامح الدينى أصبح من المعالم الكبرى للحرية الدينية.

ولقد كان قاسيًا بالنسبة لغير المسيحيين وللموحدين (طائفة مسيحية ترفض التثليث)، ولكن ساوى بين الكاثوليك والبروتستانت - صفحة ٢٦.

ساحرات سالم

فى عام ١٦٩٢، تعرضت مجموعة من المراهقات فى قرية سالم - ماساشوستس لنوبات صرع بعد سماعهن روايات من عبد هندى. وعند سؤالهن، اتهمن عدة نساء بسحرهن. روّع ذلك أهل المدينة، وإن لم يستغربوه، فقد انتشر الاعتقاد فى السحر فى كل من أوروبا وأمريكا فى القرن السابع عشر (*).

(*) فى الواقع وحتى اليوم، خصوصًا فى أمريكا وبريطانيا، حيث تنتشر حتى اليوم كتب السحر الأسود، ونقتطف من موسوعة «قصة الحضارة» فقرات من الجزء ٢٨ صفحات ١١٥ـ ١١٩ .

لم تستطع البروتستانتية أن تؤيد العلم لأنها أسست صرحها على كتاب مقدس معصوم، ورفض لوثر فلك كوبرنين (بدوران الأرض حول الشمس) لأن التوراة ذكرت أن يشوع أمر الشمس - لا الأرض- أن تتوقف.

ولعل الأحداث التى نسبت إلى الشيطان كانت أكثر من تلك التى نسبت إلى الله. يقول كاتب بروتستانتى فى عام ١٥٦٣ متفجعًا: «ندر أن تمر سنة دون أن نسمع بأبشع الأنباء من الإمارات والمدن والقرى عن الأساليب الفاجرة التى يحاول بها ملك الجحيم - بظهوره جسديًّا أو فى شتى الصور - أن يطفئ نور الإنجيل المقدس».

كان كل الخياطين والحذائين والخدم الذين يسمعون عن هذه الأشياء، يعطون كل ما يوفرون من نقود للجالنين والمحتالين المشتغلين بهذه الخدع. وقد ذكر مشعوذ يدعى وتشرلى فى محاكمته بانجلترا عام ١٥٤١ أن فى الجزيرة خمسمائة مشعوذ مثله. وقد نصت قوانين هنرى الثامن (١٥٤١) على عقوبة الإعدام لأى من عدة أفعال نسبت إلى الساحرات... كان فى باريس ٣٠٠٠٠ منجم فى القرن السادس عشر.

البابا بولس الثالث، وهو من أعظم مفكرى ذلك العصر، يأبى أن يدعو لأى اجتماع هام لمجمع الكرادلة أو أن يخرج فى أى رحلة، دون تخير للأيام الملائمة ورصد لحركات الأبراج.

وما زال أحد منجمى هذه الفترة مشهورًا، فالمنجم نوستراداموس، ارتضته كاترين دمديتشى منجمًا شبه رسمى وبنت له مرصدًا، وفى عام ١٥٦٤ تنبأ لشارل التاسع بأنه سيعمر إلى التسعين، ولكنه مات بعد عشر سنوات فى الرابعة والعشرين، وقد ترك هذا المنجم عند موته عام ١٥٦٦ كتاب =

عقد المسئولون محكمة لذلك، وسرعان ما أدانوا سبعة نساء خلال شهر وقتلوهن شنقًا.

سادت هستيريا الساحرات.. وبحلول خريف ١٦٩٢ ارتفع عدد المشنوقين إلى أكثر من ٢٠ ، نساءًا ورجالا، وألقى فى السجن أكثر من مائة، بعضهم من أفضل أهل القرية، انزعجت أمريكا من أن تنتشر تلك الهستيريا خارج سالم، وطالب المسئولون بوضع حدٍ لها، فاستجاب حاكم المستوطنة وصرف المحكمة.

إرهاصات الثورة

قال المؤرخ الإنجليزى هـ.ج. ولز فى كتابه « معالم تاريخ الإنسانية »: **ورثت شعوب أوروبا ميراثًا فاخرًا باذخًا (يقصد العالم الجديد) فإن عالمهم تضاعف بغتة أربعة أضعاف، وكان لكلٍّ ما يفى بحاجته ويفيض، ولم يكن عليهم إلا أن يتسلموا تلك الأراضى ويواصلوا بها عيش الثراء، وعند ذلك يتبدد ما هم عليه من فقر وتزاحم. ولكنهم تلقوا ذلك الميراث (العالم الجديد الفاخر) تلقى الورثة السيئى التربية؛ إذ لم يمثل لديهم من معنى إلا أنه ظرف جديد تتجلى فيه منازعاتهم الفظيعة.** جـ٤ صفحة ١١٢١ .

هذا أقل ما يقال عن الأوروبيين وما نشب بينهم فى أمريكا من خلافات واصطدامات وحروب، فى فترة لا تتجاوز قرن ونصف ... حارب الإنجليز المستوطنون الهولنديين المستوطنين فى نيويورك - نيوأمستردام سابقًا، ثم حارب الإنجليز والمستوطنون الفرنسيين فى حرب السبع سنوات (١٧٥٧- ١٧٦٣)

= تنبؤات صاغها بحيث تحتمل معنيين (انتشر كتابه هذا عام ١٩٩١ عند حرب الخليج فى أوروبا والعالم العربى) .

كان مسيحيو القرن السادس عشر يؤمنون بإمكان نيل قوى خارقة من الشياطين، وكان الخوف من الشياطين يُغرس فيهم من نعومة أظفارهم. لذلك شعروا بأنهم ملتزمون بحرق الساحرات، وأيد لوثر وكالفين البابا أنوسنت الثامن فى الحث على محاكمتهن، وقد أحرق أربعة منهن فى فتبرج فى ١٩ يونيو ١٥٤٠، وأربعة وثلاثين فى چينيف عام ١٥٤٥، وكان لدى دعاة الإصلاح البروتستانتى بطبيعة الحال مبرر من الكتاب المقدس لهذا الحرق. وشجعت عادة إخراج الشياطين الكاثوليكية الإيمان بالسحر؛ لأنها افترضت أن قوة الشياطين تسكن فى البشر.

(سيجئ مزيد عن ذلك فى هذا الكتاب - الفصل الخامس - موضوع « التنوع الدينى فى أمريكا »).

واقتنصوا كندا منهم، وحاربوا الإسـپـان واقتنصوا فلوريدا منهم، وحاربوا الهنود الحمر وأبادوا بعض قبائلهم، واشتروا العبيد، وتوسعوا فى تجارتهم وتسخيرهم فى العمل فى مزارع الجنوب(*). أما فيما بينهم، فقد قامت ثلاث ثورات فى أقل من مائة عام (ثورة ووترتاون ١٦٣٢- ثورة بيكون ١٦٧٦- ثورة چاكوب لايسلر ١٦٩١) وبالطبع انطلق العنف -الذى لم يتوقف حتى اليوم- بين المستوطنين بعضهم البعض ... وتكفينا فقرة من كتاب « موجز تاريخ الولايات المتحدة » يقول فيها المؤرخان: **...كانت الاشتباكات الشخصية في فيرچينيا وكارولينا لا تخضع لقواعد... وقد أدى التبارى فى « اقتلاع العيون » إلى أن أصبح منظر الرجال العور عاديًا... وكان جميع سكان الحدود يرقبون الهنود بعداوة، ومع أن بعض القبائل كانت صديقة، فإن المستوطنين عامة كانوا يشنون حربًا لا تنقطع مع البرارى والقفار والرجال الحمر..** ـ صفحة ٤٥ .

لقد أدمن المستوطنون العنف والحرب، ليس مع البشر فقط، ولكن ـ حسب قول المؤرخين ـ مع الطبيعة أيضًا !

* * *

ظهر لنا فيما سبق، أن أهم دافعين وراء هجرة الإنجليز للعالم الجديد، كان التحرر من قبضة الكنيسة الإنجليكانية والحكومة الإنجليزية، وسعيًا وراء الثروة، أو على الأقل تحسين الأوضاع المالية، سواء للمدينين أو العاطلين عن العمل.

إذًا لماذا يستمر المستعمرون تابعين للتاج البريطانى؟ لم يكن ذلك إلا مسألة وقت ريثما تترتب أمورهم ويقوى عودهم، ومن سخريات القدر تحقق ذلك فى الوقت الذى أحست حكومة التاج أن الأحوال استقرت لها فى العالم الجديد بعد انتصارها على فرنسا، وفتحت شهيتها لوجبة جديدة من الضرائب على المستوطنات !

(*) جاء فى كتاب « معالم تاريخ الإنسانية » الجزء الرابع صفحتى ١١٥٧، ١١٥٨: أن أصحاب مزارع الطباق فى الجنوب حاولوا فى البداية تسخير أسرى الهنود الحمر فى الزراعة ولكنهم فشلوا، فأرسل لهم كرومويل أسرى الحرب الأيرلنديين- مما أرضى أصحاب المزارع على جمهورية كرومويل، واتسعت التجارة فى الأطفال المخطوفين الذين كانوا يرسلون خفية إلى أمريكا ليصبحوا صبيانًا فى صناعة أو عبيدًا أرقاء، ولكن أثبتت الأيام أن أوفق شكل من أشكال مناسر العمال إنما هو منسر العبيد الزنوج!

إذ تنبه المستوطنون أن الخطر الأكبر عليهم- الفرنسيون فى كندا - قد زال، فما الحاجة لرضوخهم لبرلمان يقع على خمسة آلاف كيلومتر، لم تطأ أقدام أعضائه أرض العالم الجديد؟

بالطبع لم يكن ذلك البرلمان يهتم بالمستوطنين اهتمامه ببريطانيا، بل إنه لم يكن يهتم فى بريطانيا إلا بمصالح الطبقة الصغيرة جدًا من الأقلية من أصحاب الأراضى التى لها حق الانتخاب، طبقًا لما جاء فى « التاريخ الأمريكى »:

Electroal base consisted of only a tiny minority of property owners.

طالبت حكومة التاج المستوطنات أن تعينها على سداد مائة وأربعين مليون جنيه، استدانتها الحكومة للإنفاق على حربها مع فرنسا، وحماية تجارتها مع المستعمرات ذهابًا وعودة في المحيط. رفض المستوطنون ذلك فهم أيضًا استدانوا ٢,٥ مليون جنيه وقدموا أكثر من عشرين ألف جندى لتلك الحرب، فبدأت حكومة التاج بفرض الضرائب والقيود التجارية الجديدة، رغم أن مونتسكيو تنبأ عام ١٧٣٠ بأن المستعمرات ستنفصل عن التاج بسبب القيود المفروضة- ذلك الوقت وقبله - على التجارة الأمريكية.

لم يتنبه السياسيون الإنجليز أن المستوطنين للعالم الجديد - وأغلبهم إنجليز مثلهم - ستدفعهم جيوبهم لمعارضة اليد التى تمتد إليها، بل وقتالها إذا لزم الأمر، أليست تلك هى القصة الحقيقية لنشأة البرلمان الإنجليزى والعصيان والثورة على التاج؟ بل أليست تلك هى القصة الحقيقية وراء معظم حروب أوروبا التى لم تنقطع؟

نقتطف من قصة الحضارة الفقرات المعبرة الآتية:

* فى عام ١٧٥٠، بلغ سكان المستعمرات الإنجليزية فى أمريكا الشمالية قرابة ١,٧٥٠,٠٠٠ نسمة، أما سكان انجلترا وويلز فكانوا نحو ٦,١٤٠,٠٠٠ ، ولما كان معدل النمو فى المستوطنات أعلى بكثير منه فى الوطن الأم، فإن المسألة لم تكن إلا مسألة وقت حتى يتمرد الإبن على أبيه.

* فى الشئون الاقتصادية، ادعى البرلمان (الإنجليزى) حق التشريع للامبراطورية البريطانية كلها، وكانت قوانينه عادة تحابى الوطن الأم على حساب

المستعمرات. كان هدفه جعل أمريكا مصدرًا للسلع التى لا تنتج بسهولة فى انجلترا وسوقًا للمصنوعات البريطانية. وقد ثبّط نمو صناعات المستعمرات التى ستنافس صناعات انجلترا، فحظر صناعة الأقمشة، القبعات، البضائع الجلدية، المنتجات الحديدية. وأعلن إيرل شاتام ـ الذى كان كبير الود للمستوطنات! - أنه لن يسمح بأن يُصنع مسمار واحد فى أمريكا دون إذن البرلمان !

فرضت قيود عديدة على التجار الأمريكيين، فهم لا يستطيعون شحن البضائع إلا فى السفن الإنجليزية، ولا بيع التبغ والقطن والحرير والبن والسكر والأرز وكثير غيرها من السلع إلا للممتلكات البريطانية، ولا استيراد البضائع من القارة الأوروبية إلا بعد أن ترسى على ساحل انجلترا، وبعد أن تدفع مكس الميناء، ثم تنقل إلى سفن بريطانية. وحماية لتصدير المصنوعات الصوفية الإنجليزية إلى المستعمرات الأمريكية، حرم على تجار المستعمرات بيع مصنوعات المستعمرات الصوفية خارج المستعمرة التى أنتجتها.

وفرض البرلمان ضريبة باهظة على واردات أمريكا من السكر أو الدبس (المولاس) [العسل] المجلوبة من أى مصدر غير بريطانى.

* قررت انجلترا أن تفرض الضرائب على المستعمرين. ففى مارس ١٧٦٣ اقترح جرنفل على البرلمان المطالبة بلصق طابع دمغة على جميع ما يصدر فى المستعمرات من وثائق قانونية ومستندات ودپلومات وورق لعب وكمبيالات وعقود ورهون وبوالص تأمين وجرائد. ويقتضى دفع رسم عن طابع الدمغة للحكومة البريطانية.

أشار پاتريك هنرى فى فرچينيا وصموئيل آدمز فى ماساشوستس برفض هذه الضريبة، بحجة أن الإنجليز بحكم تقاليدهم الموروثة - الماجنا كارتا، والعصيان الكبير لتشارلز الأول، وملتمس الحقوق - لا يحق فرض ضريبة عليهم إلا بموافقتهم أو موافقة ممثليهم الشرعيين، فكيف يتأتى إذن أن تفرض على المستعمرين الإنجليز ضريبة من برلمان ليس لهم فيه ممثلون؟

ثم ننتقل لكتاب « التاريخ الأمريكى » لنتابع من فقراته بمزيد من التفصيل ما جاء فى فصل: الطريق إلى الاستقلال.

قانون السكر عام ١٧٦٤ منع استيراد الروم، ووضع ضريبة جمركية صغيرة على المولاس وضريبة على النبيذ والحرير والقهوة وبعض بضائع الرفاهية الأخرى. ثم صدرت تعليمات للسفن الحربية الإنجليزية بمراقبة ذلك بشدة ودقة، مع إعطاء الضباط حق تفتيش المشكوك فيهم.

روعت الضريبة وإجراءات تحصيلها تجار نيوإنجلاند، ورفعوا – بمعونة رجال القانون – لأول مرة شعار:

« لا ضرائب بدون تمثيل - No Taxation without Representation ».

قانون العملة ١٧٦٤ منع طبع العملة الورقية فى أي من المستعمرات، مما ألقى حملا ثقيلا على اقتصاد المستعمرات.

قانون الإمداد والإيواء ١٧٦٥ يقضى بأن يمد السكان قوات الجيش الإنجليزى بمؤنهم، ويبنوا ثكناتهم وحصونهم.

قانون التمغة (سبق الكلام عليه، وقد أجازه البرلمان الإنجليزى عام ١٧٦٥) أثار عداء أكثر المجموعات فى أمريكا نفوذا وتأثيرًا: الصحافيين - المحامين - الموظفين - التجار - رجال الأعمال. وأنشأ التجار هيئة مقاطعة التجارة الإنجليزية، وتدهورت التجارة مع الوطن الأم صيف عام ١٧٦٥ .

أبناء الحرية - Sons of Liberty تشكلت من مواطنين بارزين لتنظيم وتفعيل المقاطعة التجارية، وتكونت جمعيات سرية للاحتجاج - بالعنف - على قانون التمغة، فأجبرت جباة التمغة على الاستقالة وأتلفت التمغة.

باتريك هنرى قاد مجلس فيرجينيا لإصدار بيان يدحض إقرار أى ضرائب من البرلمان الإنجليزى طالما ليس هناك من يمثل المستعمرات فيه.

مؤتمر التمغة القارى: دعا مجلس ماساشوستس فى ٨ يونيو جميع المستعمرات لإرسال مندوبين عنها للاجتماع فى نيويورك، ودراسة ما يمكن عمله إزاء ضريبة التمغة !

اجتمع ٢٧ مندوبًا يمثلون تسع مستعمرات فى المجلس القارى الأول فى أكتوبر،

وأعلن: لم ولن تكون أى ضريبة دستورية، إلا إذا صدرت عن ممثلين لهم فى البرلمان، وأن ضريبة التمغة تنتقص من حقوق وحريات المستعمرات.

قانون تاونسند : أراد وزير المالية الجديد تشارلز تاونسند زيادة مصادر دخل حكومته بالتشديد فى جمع الضرائب من الأمريكيين! وحدد تاونسند أن جزء من هذا الدخل سوف يُصرف على مرتبات القضاة وحكام المستعمرات، ورواتب الجيش البريطانى فى أمريكا.

خشى صمويل آدمز من دفع الحكومة الإنجليزية مرتبات القضاة فى أمريكا، مما سيجعلهم مستقلين عن مجالس الحكم المحلية فى المستعمرات(*).

مذبحة بوسطون فى ٥ مايو ١٧٧٠، اشتبك الجنود البريطانيون مع بعض الغوغاء (استخدم الكتاب كلمة Mob)، وانقشع الدخان عن ثلاثة قتلى من أهل بوسطون ملقيين على الثلج.

صوَّر الحادث - بدرامية - الدليل على طغيان البريطانيين وتحجر قلوبهم، وسمى « مذبحة بوسطون - Boston Massacre ».

Dubbed the " Boston Massacre " the incident was dramatically pictured as proof of British heartlessness and tyranny.

حفلة شاى بوسطون

انجلترا تساعد شركة الهند الشرقية وتخسر أمريكا !

مرت شركة الهند الشرقية - ذات النفوذ العاتى - عام ١٧٧٣ بأزمة مالية، وتوجهت للحكومة البريطانية تطلب العون. أصدرت الحكومة قانونًا تحتكر بمقتضاه الشركة تصدير الشاى إلى المستعمرات البريطانية. بل إنها سمحت للشركة بأن تتجاوز تجار الجملة الأمريكيين وتبيع مباشرة لتجار التجزئة، وبأسعار أقل من أسعار التجار الأمريكيين.

(*) هنا ميزة أخرى ظهرت مبكرة فى الشعب الأمريكى، وهى حساسيته الشديدة ورفضه ضد كل ما يمكن أن يمثل نفوذا خارجيًا أو تدخلا خارجيًا فى شئونه، خاصة لو كان أموال من الخارج.

وفى ليل ١٦ ديسمبر ١٧٧٣، تنكر بعض الأمريكيين فى لباس الهنود الحمر، وقادهم صمويل آدمز إلى ثلاثة مراكب بريطانية فى ميناء بوسطون، وسقوا البحر الشاى البريطانى.

ماذا تفعل الحكومة البريطانية؟ هل تترك ذلك بدون عقاب؟

نرجع لكتاب «معالم تاريخ الإنسانية»، المجلد الرابع صفحة ١١٦٢، ١١٦٣، لنقرأ ماذا قال هـ.ج. ولز عن ملك بريطانيا جورج الثالث: «جورج الثالث الذى بدأ حكمه فى ١٧٦٠، أصر على أن يكون فى سلطانه ملكٌ أكثر من سلفيه الألمانيين. وكان يستطيع التكلم بالإنجليزية، وكان يدعى أنه مباه بأن يُلقب بريطونيًّا (أى من سكان بريطانيا القدامى)، ولا بأس عندى أن يُطلق ذلك على رجل لا تجرى فى عروقه قطرة واحدة معروفة من الدم الإنجليزى ولا الويلزى ولا الاسكوتلاندى! وكان يُخيل إليه أن المستعمرات الأمريكية والممتلكات وراء البحار عامة أماكن يستطيع التاج أن يدعى السلطان وأن يحصل على الموارد المالية والسلطات التى تنكرها عليه إنكارًا باتًّا الأرستقراطية القوية، الغيور على سلطانها فى بريطانيا».

بعد أن عرفنا أى مَلِك كان يحكم بريطانيا ذلك الوقت، وعرفنا كيفية انتخاب البرلمان الإنجليزى وأى مصالح يمثلها، فلعله يحسن بنا لإكمال الصورة أن نرجع لـ «قصة الحضارة» الجزء ٤٢ صفحة ٨١ :

... أما أصحاب المصالح التجارية، فقد مالوا إلى تأييد الملك (فى الحرب) لأن طلبات الحرب تجلب لهم الأرزاق ...

وقال بيرك (عضو البرلمان) فى حزن: قد أصبحت (الحرب) بديلا للتجارة حقًّا... والطلبات الضخمة على الإمدادات والبضائع من كل نوع ترفع معنوية عالم التجارة .. وتغرى التجار بألا يروا فى الحرب نكبتهم بقدر ما هى موارد ثرائهم.

قرر البرلمان البريطانى إغلاق ميناء بوسطون حتى تدفع المدينة ثمن الشاى الذى شربه البحر.

لخص كتاب « التاريخ الأمريكى » القرارات والقوانين القسرية الخمسة التى أشعلت الثورة الأمريكية:

قرار إغلاق بوسطون حتى تدفع المدينة ثمن الشاى - قانون تاونسند - قانون التمغة - قانون الإمداد والإيواء.

يضاف لتلك الأربعة قانون كويبك، وهو يسمح بامتداد مستعمرة كويبك ويضمن للفرنسيين الكاثوليك حرية العبادة.

قال اللورد نورث لأعضاء البرلمان الإنجليزى: «يجب أن تخافكم أمريكا أولا حتى تحبكم».

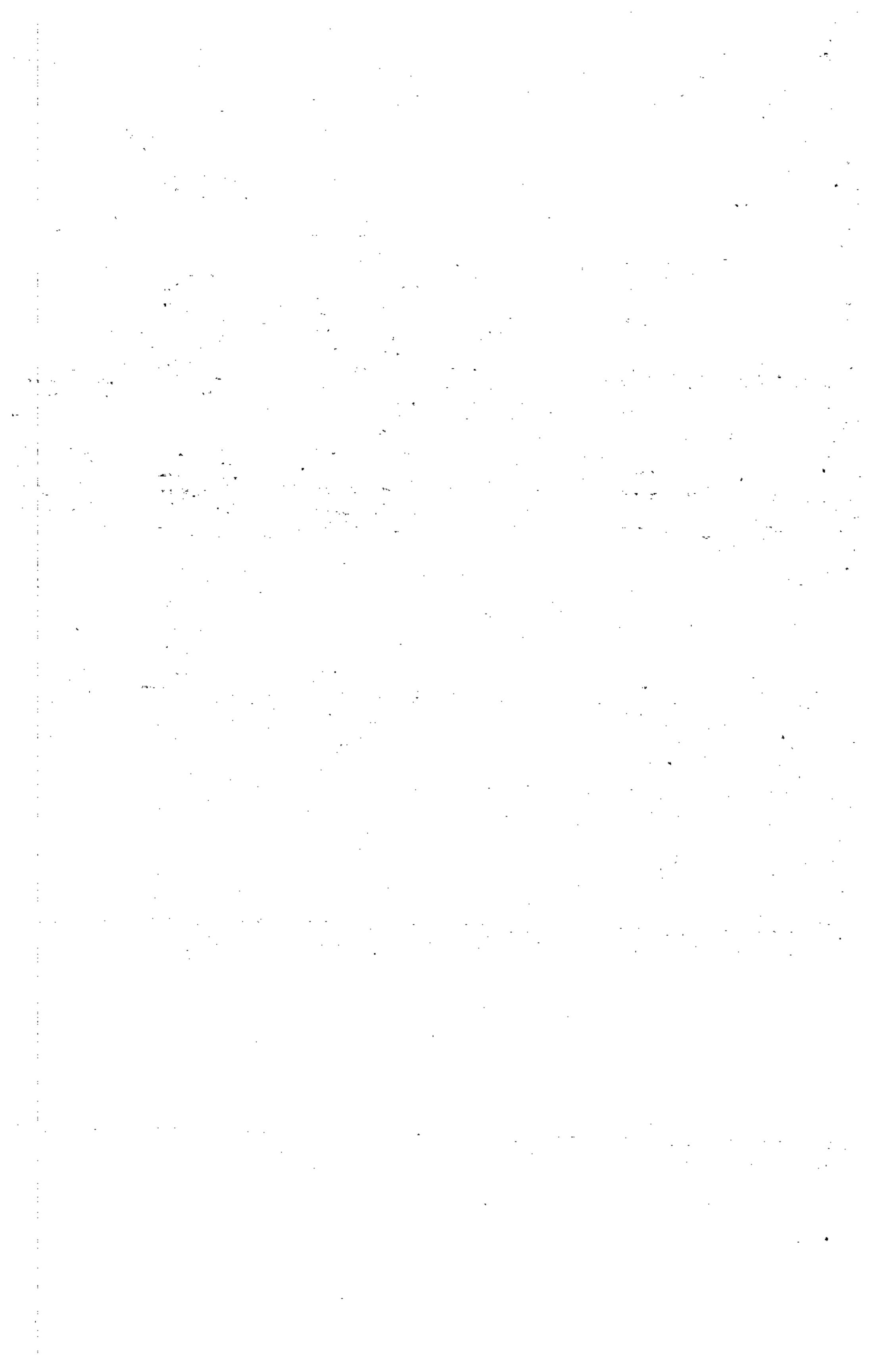
أما الملك چورچ الثالث فقال كلمته:

«على المستعمرات أن تخضع لنا أو تنتصر علينا».

* * *

الفصل الثانى

الإعلام الأمريكى



الإعلام الأمريكى.. تسلية حتى الموت

دكتور/ حسن رجب
أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية

مقدمـــة

فـى عام ١٩٨٦ نـشـر أستاذ علم الاتصال الأمريكى والناقد الأدبى الشهير «نـيل بـوستمان» كتابًا بنفس العنوان الذى اخترناه لصدقه ودلالته فى التعبير عن أزمـة الإعـلام الأمـريكى المعاصر. ومع أن الكتاب قد صدر منذ أربعة عشر عامًا فإنه لم يفقد شيئًا من صلاحيته، بل لعل التطورات والأحداث التى شهدتها أمريكا والعالم فى هذه الفترة قد عززت رؤية المؤلف ومصداقيته. وفى الوقت الذى تشهد فيه أمريكا تناميًا هـائلا فى الطاقات الإعلامية المدعومة بالاستثمارات المالية الضخمة والتقدم التكنولوجـى المتسـارع بصـورة لـم يعـرفها البشـر، ممـا أدى إلى ظهـور مؤسسـات إعلامية عملاقة خرجت من المحلية إلى الكونية، أصبحت الأداة الرئيسية فى إعادة تشكيل فكر ووجدان الشعوب المختلفة على قلب أمريكا وعلى صورتها، فقد خسرت هـذه الوسـائل فى داخل أمـريكا وظيفتها الأساسية كمؤسسـة اجتماعية وسياسية لهـا دورها الرئيسـى ومكانها الخطير فى العملية الديمقراطية، مما أثر بالسلب، ليس عليها وحدها، بل أيضًا على بقية المؤسسات الأخرى...، مما أدى إلى اغتراب قسم كبير من المجتمع الأمريكى وعزوفه عن المشاركة فى الحياة السياسية من جهة، وإلى ظهور حـركات متطرفة تتخذ العنف سبيلا للتعبير عن غضبها العارم على ما آلت إليه حال أمريكا من جهة أخرى.

فى كتابه يشرح «نيل بـوستمان» كيف تحولت الصحافة المطبوعة والإليكترونية من إثارة الفكر والنقاش إلى التسطيح والتخفيف.. كيف تحولت المعلومة إلى سلعة ثم

إلى أداة للترفيه وتغييب العقل.. ويعقد پوستمان مقارنة رائعة بين رؤيتين الأولى لأورويل فى كتابه « ١٩٨٤» والدوس هكسلى فى كتابه « العالم الجديد الشجاع » تبين خطورة ما آل إليه المجتمع الأمريكى المعاصر.

يقول پوستمان أنه « إذا لم يكن كابوس أورويل قد تحقق فى عام ١٩٨٤ فإن نبوءة هكسلى قد تحققت ».. نعم لم يظهر « الأخ الأكبر » الطاغية، الذى يفرض علينا ما يريد كما تخوف أورويل، لأننا لم نعد بحاجة إلى من يسلبنا استقلالنا ونضجنا وتاريخنا.. إن الناس كما تنبأ هكسلى قد عشقت الكبت وألّهت التكنولوچيا، التى تلغى قدرتهم على التفكير.

ويقول پوستمان: إن ما كان أورويل يخشاه هو أن يأتى من يحرم الكتب.. ما يخشاه هكسلى هو أنه لم يعد هناك مبرر لمنع الكتب، لأنه لن يوجد من يرغب فى قراءتها. أورويل كان يخشى ممن يحرموننا من المعلومات، أما هكسلى فكان يخشى من أن تغرق الحقيقة نفسها فى بحر من الهراء والتفاهات.. كان أورويل يخشى أن نتحول إلى حضارة أسيرة أما هكسلى فكان يخشى أن نتحول إلى حضارة تافهة.. فى قاموس أورويل يكون سلاح السيطرة هو الألم، أما عند هكسلى فسلاح السيطرة هو اللذة.. فى كتاب أورويل سنكره من يدمرنا.. أما عند هكسلى فإننا سنحبه.

ما الذى أوصل المجتمع الأمريكى وإعلامه إلى هذا الدرك؟ هذا ما سنحاول تتبعه على مسار تاريخ الإعلام الأمريكى، معتمدين بالكلية على المصادر العلمية الأمريكية، وبالرجوع إلى ما نشر بالصحف والمجلات الأمريكية نفسها فى عرض موضوعى لا يدّعى كاتب هذه السطور لنفسه فيه من فضل سوى تصنيفه وتنسيقه.

الصحافة ... والديمقراطية

ليس من المبالغة فى شىء أن نقول أن ظهور المطبعة ثم الصحافة كان القاعدة، التى انطلق منها فكر التنوير والثورة الفرنسية، التى أنهت عصور الظلام الأوروپية وقضت على الأوتوقراطيات والثيوقراطيات، لتحل محلها سيادة الشعب .. لذلك كان من الطبيعى أن تحتل الصحافة مكانة بارزة فى كل النظم الديمقراطية فى القرن العشرين.

وإذا كان العلماء يختلفون - حسب تخصصاتهم - فى تصنيف الصحافة باعتبارها مؤسسة اجتماعية أو مؤسسة سياسية (انظر الدراسة الوافية لكوك فى كتابه « الحكم بالإعلام »)، فإنهم لا يختلفون على تأثيرها وقوتها، على الأقل فى أوروبا الغربية. ولكن ماذا عن الولايات المتحدة الأمريكية، قائدة العالم الحر، ورافعة لواء الديمقراطية الليبرالية ؟ كثير من المفكرين الأمريكيين يحذرون منذ سنوات بعيدة من تدهور الصحافة الأمريكية شكلا ومضمونًا وفقدانها لدورها الشعبى السياسى المؤثر، وتحولها إلى أداة طيعة فى أيدى الشركات الاحتكارية الكبرى ورجال الحكم المتحالفين معها، مما أفقدها ثقة القراء وجعلهم ينصرفون عنها، فهبطت أرقام توزيعها بنسب تقل كثيرًا عنها فى الدول الغربية الأخرى. ومع ضياع وظيفة الصحافة تأثرت العملية الديمقراطية، وأصبح المجتمع الأمريكى يغلى بالغضب المكبوت، الذى يجد له متنفسًا أحيانًا فى الاتجاهات المتطرفة، التى تتخذ أحيانًا أشكالا عنيفة مدمرة (سوزان فولدى: ثورة الرجل الأمريكى فى مجلة نيوزويك ١٦ أغسطس ٩٩، ص٣١) .

كما يتخذ فى أحيان أخرى شكل الانصراف عن المشاركة فى الحياة العامة وفى الانتخابات على وجه الخصوص، مما يهدد الأساس الديمقراطى، الذى يقوم عليه النظام.. هل يصدق أحد أن انتخابات الكونجرس لعام ١٩٩٤، والتى اعتبرها الحزب الجمهورى تفويضًا شعبيًّا ساحقًا لم يشارك بها سوى ٣٨ % من الناخبين، وأن الانتخابات الرئاسية لا تجتذب ٥٠ % من الناخبين ؟ ! ولكن النفور يبدو بصورة أجلى لو نظرنا إلى الانتخابات التمهيدية بالولايات، وهى الأخطر لأنها تحدد شخصية المرشحين للرئاسة.. ففى ولاية لويزيانا، صعد بات بوكانان إلى مرتبة المنافس على الرئاسة بحضور ٥ % فقط من مجموع الناخبين المسجلين بقوائم الحزب الجمهورى، بينما نال نفس المرشح تفويض الناخبين للترشيح للرئاسة فى ولاية أيوا بحضور ١٧% فقط من مجموع منتسبى الحزب فى الولاية (الأمريكى الغاضب، ص١١١) .

ما الذى أثار كل هذا الغضب والرفض للمؤسسات الدستورية ؟ علماء الاجتماع الأمريكى يضعون قائمة طويلة من المسببات، بعضها ويا للعجب اقتصادى! فبرغم الازدهار، الذى لم تشهد له أمريكا مثيلا فى تاريخها، فإن الغالبية تحس بالخديعة والظلم.. وبينما انخفضت الأجور فى الثمانينيات بمقدار ٢٠ % بحساب معامل

التضخم، فإن واحدًا بالمائة فقط من السكان قد استحوذوا على ٦٠ % من الزيادة التى تحققت فى الدخل القومى، فى العقدين الماضيين.. وبينما تحتكر نسبة الواحد بالمائة هذه (بدخول تزيد عن ٢ مليون دولار سنويًا) نسبة ٤٠ % من الثروة القومية، فإن مثيلتها من الطبقة الأغنى فى بريطانيا لا تمتلك أكثر من ١٨ % من الثروة القومية.

ولكن لعل أهم سبب لغضب المواطن الأمريكى هو فقدانه الثقة بمؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة والإعلام.

يورد پول ريفر فى كتابه « الأخبار وثقافة الكذب »، ص١٩ جداول استقاها من إحصاءات مقارنة قامت بها جامعة ميتشيجان على مدى أربعة عقود منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

* ردًا على مقولة « لا أظن أن المسئولين يهتمون بما يفكر به أمثالى » :

	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠	عام ١٩٨٠	عام ١٩٩٠
أوافق	١٥ %	٤٧ %	٥٢ %	٦٤ %
لا أوافق	٧٣ %	٥٠ %	٤٤ %	٢٣ %

* أما مقولة « هل يمكن أن نقول أن الحكومة تسيرها قلة من أصحاب المصالح الخاصة، أم للمصلحة العامة ؟ » فقد أجاب عنها الجمهور:

	عام ١٩٦٠	عام ١٩٧٠	عام ١٩٨٠	عام ١٩٩٠
عدد قليل من أصحاب المصالح الخاصة	٢٩ %	٣٣ %	٦١ %	٧٦ %
للمصلحة العامة	٦٤ %	٣٨ %	٢٩ %	٢٠ %

* وفى مقولة « هل تعتقد أن من يديرون شئون الحكم ليس بينهم تقريبًا فاسدون، قليل منهم فاسدون، كثيرون منهم فاسدون »، جاءت الإجابات كالتالى:

	عام ٥٨	عام ٧٠	عام ٨٠	عام ٩٠
كثيرون فاسدون	٢٤ %	٣٢%	٤٧%	٥٠%
قلة من الفاسدين	٤٤%	٤٩%	٤١%	٤١%
لا يكاد يوجد بينهم فاسدون	٢٦%	١٦%	٩%	٩%

وفى دراسة أخرى قامت بها نفس الجامعة لاستطلاع عامل الثقة (المرجع السابق. صفحة ٢١) جاءت الإجابات عن سؤال:

« إلى أى حد يمكنك الثقة بالقائمين على المؤسسات التالية »:

	عام ٧٣			عام ٩٣		
	أثق إلى حد كبير	إلى حد ما	لا تقريبا	إلى حد كبير	إلى حد ما	لا تقريبا
١) الجيش	٥٤ %	٣٩ %	٦ %	٤٢ %	٤٥ %	١١ %
٢) الحكومة	٢٩ %	٥٠ %	١١ %	١٢ %	٥٣ %	٣٢ %
٣) البرلمان	٢٤ %	٥٩ %	١٥ %	٧ %	٤٩ %	٣٩ %
٤) الصحافة	١٩ %	٥٨ %	٢٢ %	١٥ %	٥١ %	٣٧ %

ويخلص « ويفر» فى كتابه السابق إلى أن الديمقراطية الأمريكية قد جرى اغتيالها على يد شخصيات مثل چوزيف پوليتزر وودرو ويلسون، والذين أفرغوا التراث الليبرالى للديمقراطية الأمريكية من محتواها وأبدلوها بنظام أوليجاركى (حكم القلة) دستورى، أفرز نوعًا من أنواع حكم الطوارىء، أهم منتج له وأداة حكم هى ثقافة الكذب، التى تنبع من العلاقات المؤسسية الخفية، التى تسيطر على صناعة الأخبار..!

وإذا كان هناك شبه اتفاق بين العديد من المفكرين الأمريكين على أطروحة الصحفى وأستاذ العلوم السياسية پول ويفر، فإن من المهم أن نناقش بإسهاب التحولات التاريخية التى مر بها الإعلام الأمريكى وأوصلته إلى الوضع القائم حاليًا.

من الرأى إلى الربح

كانت نشأة الصحافة السياسية الأمريكية مثل أخواتها فى أوروبا فى القرن التاسع عشر - صحافة رأى، يمول أكثرها الأحزاب السياسية.. ولكن بخلاف الصحافة الأوروبية، التى كانت قومية فى الأغلب بحكم النظام المركزى لهذه الدول، فإن الصحافة الأمريكية كانت محلية بصورة شبه كاملة وذلك فى الاهتمامات والملكية، إذ كانت الأخبار محلية بطبيعتها، والقضايا المطروحة تعالج بالأساس قضايا المدينة أو الإقليم.. كذلك كانت الملكية محلية أيضًا تستهدف خدمة المجتمع المحلى والممول.

حتى حدث تحولان رئيسيان غيرا من طبيعة هذه الصحف فى المضمون وفى الهدف.. أما التغير الأول فهو اختراع التلغراف.. التلغراف ألغى عنصر المسافة وجعل الدولة كلها، على حد قول مخترعه صمويل مورس «ضاحية واحدة». قبل سنة ١٨٤٠ ارتبطت سرعة الاتصالات بسرعة المواصلات، أى أن الخبر لم يكن يستطيع الانتقال بأسرع مما ينتقل البشر. ولكن بعد اختراع الكهرباء والبرق انفصل الاثنان عن بعضهما. وكانت نتيجة هزيمة المعلومات للمسافات؛ أن تغير مفهوم المعلومات نفسه، وانفكت المعلومات من ارتباطاتها القديمة ومفهومها بأن تكون بالضرورة تواصلا ذا معنى وذا فائدة ووظيفة فى السياق الاجتماعى والسياسى، لترتبط أساسًا بمفاهيم الحداثة والخروج عن المألوف وما يثير الاهتمام الإنسانى.

وهكذا تحولت المعلومات إلى «شىء» إلى «سلعة» تباع وتشرى، بصرف النظر عن معناها أو فوائدها.

توافق ذلك مع تغير محورى آخر فى طبيعة الصحف وذلك بالتقدم التكنولوجى، الذى أدى إلى ازدهار الصناعة، والتى أصبحت الصحافة جزءًا منها وظهور الإعلانات كعامل أساسى فى تمويل الصحافة. مما جعل الصحافة مشروعًا اقتصاديًا وصناعة تحتاج إلى رأسمال كبير لتشغيلها. فبينما احتاجت صحيفة فى نيويورك فى عام ١٨٥١ إلى رأسمال قدره ٦٩ ألف دولار فقط لتبدأ فى الصدور، فإن صحيفة «سان لويس» بيعت فى عام ١٨٧٢ بمبلغ قدره ٤٥٦ ألف دولار.. أما فى العقدين

الأولين من القرن العشرين فقد تراوح سعر بيع صحف المدن بين ستة وثمانية عشر مليون دولار. (هرمان وتشومسكى.. صناعة الموافقة ص١٢) .

ارتبط هذا التطور بارتفاع ميزانية الإعلان فى المؤسسات الصناعية الكبيرة، والتى أصبحت هى المصدر الأول لتمويل الصحافة، وليس ثمن بيع النسخ إلى القراء. وقد نتج عن ذلك أن الصحف الكبيرة استطاعت أن تخفض سعرها إلى الخمس وإلى السدس، مع ارتفاع فى مستوى الخدمات، لم تكن الصحف الصغيرة تستطيع مجاراته. وقد أدى هذا الصراع غير المتكافئ إلى موت صحف الطبقة العاملة والجماعات الراديكالية، والتى لم تحظ بإعلانات لأن قراءها لا يمثلون قطاعًا استهلاكيًا جذابًا للمعلن. وهو ما عبر عنه أحد رجال الإعلان عام ١٩٥٦ بقوله: « بعض الصحف تعتبر وسيلة رديئة للإعلان، لأن قراءها ليسوا من الطبقات ذات القدرة الشرائية.. وكل مال يلقى إليها فكأنه يلقى فى اليم » (المرجع السابق، ص١٥) .

ولأن الربح قد أصبح الدافع الأكبر للصحافة الأمريكية، فقد تجنبت هذه الصحف أكثر القضايا الخلافية أو الحادة، التى يمكن أن تؤدى إلى هروب قسم من القراء، بالإضافة إلى أنها أصبحت تهمل شئون الفقراء والمطحونين، الذين قد يؤدى نشر أخبارهم إلى هروب المعلنين. وبذلك تغير وجه الصحافة كما تغيرت وظيفتها من خدمة المواطنين إلى خدمة أصحابها وإثرائهم.

وفى الوقت الذى بدأت فيه السياسة - خصوصًا الحزبية - فى الاختفاء، تزايد نصيب قصص الجنس والجريمة.. وباسم القضاء على تجاوزات صحافة الإثارة الصفراء ظهر مفهوم الموضوعية والتأكيد على المصادر الموثوقة، التى كان أغلبها بالطبع حكوميًا. وتحولت الصحافة إلى الحياد السلبى، وتخلت عن وظيفتها فى التفسير والتعليق، وأصبحت الأخبار المبتورة المنبتة عن كل ارتباط مجتمعى أو سياسى هى الزاد الأساسى للصحافة.

ولكن لعل الظهور الكاسح للتليفزيون فى الخمسينيات، والذى استحوذ على وقت واهتمام الأمريكيين، والنصيب الأوفى من ميزانية إعلاناتهم، هو ما غير مفهوم

الصحافة بشكل شبه كامل من الإعلام إلى الترفيه. وهو ما عبرت عنه الكلمة المنحوتة (Infotainment) أو « المعلوماترفيهية » خير تعبير.

ولا يتسع المجال هنا للاستشهاد بعشرات الكتب الأمريكية التى تنقد وتتكلم عن التأثير المدمر للتليفزيون على الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية فى أمريكا. واكتفى فقط بهذه السطور من كتاب أستاذ الإعلام نيل پوستمان (التسلية حتى الموت، ص٨٧):

« ليست المشكلة أن التليفزيون مُسَلٍّ، فهذا فى حد ذاته لا يهدد حضارة، ولا يستحق أن تدبج فيه الكتب. والتسلية فى حد ذاتها أمر مطلوب لإضفاء البهجة على مسيرتنا فى حياتنا.. أو هذا على الأقل ما يؤمن به تسعون مليون أمريكى يشاهدون التليفزيون كل ليلة.. المشكلة هى أن التليفزيون قد جعل التسلية هى القالب الوحيد لكل الخبرات.. إن جهاز التليفزيون يجعلنا فى تواصل مستمر مع الدنيا، ولكنه يفعل ذلك بابتسامة متحجرة لا تتغير. ليست المشكلة أن التليفزيون يقدم إلينا مواد ترفيهية، ولكن المشكلة أن كل المواد تقدم إلينا باعتبارها ترفيهًا، وتلك قضية أخرى تمامًا ».

الحكم بالإعلام

فى كتاب « الحكم بالإعلام » يقول أستاذ العلوم السياسية تيموثى كوك: إن التدخل الحكومى فى عمل الصحافة لم يتوقف فى أمريكا وإن اختلفت السبل.. ففى الماضى كانت وسائل الحكومة هى الترخيص، ثم الضرائب، وكذلك قوانين السب والقذف والرقابة، والتى اختفت مع « التقدم » الكبير فى حرية الصحافة.. ثم ظهرت بعد ذلك وسائل أخرى من ألوان الدعم والضغط الحكومى لا تقل فاعلية وتأثيرًا عن سابقاتها فى أشكال وقوالب ومضمون الأخبار، بحيث يمكن القول بأن الصحافة لم تكن حرة قط من التدخل الحكومى بأمريكا فى جميع العصور.

المشكلة أنه على مر الزمن لم تعد المسألة مجرد تدخل، مهما كان شديدًا أحيانًا، وإنما تحول الوضع فى العقود الأخيرة (من القرن العشرين) إلى سيطرة شبه كاملة من قبل المؤسسة السياسية الحاكمة، والمؤسسة الاقتصادية المتحالفة معها، بحيث تحول دور الصحافة، والإعلام بشكل عام، من مؤسسة سياسية لها

استقلالها النسبى عن بقية مؤسسات الدولة، إلى أداة تابعة وظيفتها تسويق السياسات التى يقررها النظام الحاكم (المؤسسة الحكومية + المؤسسة الاقتصادية) بحيث يمكن القول بأن الحكم أصبح يمارس من خلال الإعلام، بمفهوم أن وظيفة الإعلام قد أصبحت: « صناعة الموافقة - Manufacturing Of Consent »، مما يسمح بتنفيذ السياسات فى مجتمع يتخذ الشكل الديمقراطى! .

الدعاية نظام ديمقراطى؟!

لعل من أفضل الدراسات التى حللت ظاهرة توظيف الإعلام الأمريكى - فى صناعة الموافقة - الكتاب الذى صدر بهذا العنوان فى عام ١٩٩٧ من تأليف إدوارد هرمان، أستاذ المالية بجامعة پنسلفانيا وناعوم تشومسكى، أستاذ اللغويات والفلسفة بمعهد ماساشوستس للتكنولوچيا (MIT)، وقد ووجه بعاصفة من النقد من قبل الجهات الحاكمة والعناصر اليمينية لجرأته على تعرية النظام الأمريكى المعاصر.

يقول الكتاب إن الليبرالية الرأسمالية ترى فى فن الدعاية (Propaganda) وسيلة شرعية لإعداد الجماهير لتقبل سياسات « قد تعلو عن مداركها، ولكنها فى الصالح العام »! وتستطرد مقدمة الكتاب فتقول: إن الأهمية الخاصة التى تحتلها الدعاية، فيما سماه والتر ليبمان « صناعة الموافقة »، قد اعترف بها منذ زمن طويل من كتبوا فى مجال العلاقات العامة والدعاية واحتياجات النظام الاجتماعى فى أمريكا. ويستشهد الكتاب بما أورده والتر ليبمان فى مؤلفه المشهور « الرأى العام » فى العشرينيات من القرن العشرين من أن « الدعاية » قد أصبحت أداة طبيعية من أدوات الحكم الجماهيرى، تزداد باستمرار أهميتها وحرفيتها (ص٢٧) .

ويقول المؤلفان: إنهما عندما يحللان ويعرفان نموذج الدعاية المسيطر على الأداء الإعلامى الأمريكى المعاصر، لا يكون ذلك من منطلق نظرية تآمرية، وإنما من منظور تحليل لعوامل السوق الحرة.

ويلفت المؤلفان النظر إلى أن الإعلام الأمريكى بالرغم من ذلك ليس كتلة مصمتة فى كل القضايا. فحين يختلف الأقوياء يظهر تنوع معين فى التوجه التكتيكى فى كيفية الوصول إلى الهدف المشترك، وهو ما ينعكس على وسائل الاتصال. كما أن التنافس

العنيف بين وسائل الاتصال فى سوق حرة مفتوحة قد يؤدى إلى فضح بعض الممارسات المؤسسية. ولكن يظل ذلك كله فى نطاق السيطرة، ودون الخروج عن الثوابت، التى يقوم عليها النظام.

ويحاول نموذج « الدعاية » الذى يطرحه المؤلفان؛ بيان المسارات التى من خلالها يستطيع المال والسلطة أن « ينقيا » الأخبار من كل ما هو غير صالح للنشر، وتحجيم كل اختلاف وتمكن الحكومة والمصالح الرأسمالية المسيطرة من توصيل رسائلها إلى الجمهور، (صناعة الموافقة، ص١-٢) .

ويحتوى هذا النموذج على آليات خمسة:

١- الحجم وتركيز الملكية فى أيد قليلة والتوجه نحو الربح.

٢- الإعلان كوسيلة أساسية للإعلام.

٣- اعتماد وسائل الإعلام على الحكومة ورجال الأعمال والخبراء الممولين من قبل الحكومة ورجال الأعمال كمصادر للأخبار.

٤- الإرهاب والقصف الاتصالى فى صورة الخطابات والبرقيات والمكالمات ورفع القضايا والخطب والاستجوابات فى الكونجرس والتهديد والعقوبات لكل من يتجرأ ويخرج عن الدور.

٥- مكافحة الشيوعية كعقيدة قومية وأداة للاحتواء.

وإذا كانت الآلية الخامسة قد سقطت لأسباب تاريخية، فإن العناصر الباقية تحتفظ بفعاليتها وشراستها .. هذه العناصر تتفاعل معًا ويقوى بعضها بعضا. والأخبار « الخام »، لا بد أن تمر بهذه المرشحات المتتالية بحيث لا يصل فى النهاية سوى المادة « المنتقاة الصالحة للنشر ».. إن هذه العناصر هى التى تحدد أسس الحوار والأداء، الذى يتصاعد فى النهاية إلى مستوى الحملات الدعائية.

ويقول المؤلفان: إن سيطرة النخبة على الإعلام واستبعاد وتهميش المخالفين الناتجة عن تشغيل هذه المرشحات تحدث بصورة طبيعية بحيث أن رجال الإعلام، الذين يؤدون عملهم فى كثير من الأحيان بشرف وحسن نية، يستطيعون إقناع

أنفسهم بأنهم يختارون وينشرون الأخبار بشكل موضوعى وعلى أسس المعايير المهنية السليمة.

الكبير يأكل الصغير

ولكن لعل هذه الآليات وأخطرها وأبعدها أثرًا فى إخضاع الإعلام الأمريكى - والعالمى بشكل متزايد - هو عنصر ملكية وسائل الإعلام واحتكارها من قبل مؤسسات ضخمة قوية أو عابرة للقارات تستهدف الربح فقط، سواء من خلال صناعة الإعلام نفسها، أو لخدمة المصالح الاقتصادية المتشابكة الأوسع. ولهذا سنخص هذا العامل المهم بشىء من التفصيل.

من خلال النظرة التاريخية، فإننا نجد أن الصحافة الأمريكية عندما تحولت فى نهاية القرن التاسع عشر إلى صناعة تستهدف الربح، بدأ الكبير فيها يسعى إلى قتل أو ابتلاع الصغير حتى يحتكر سوق الإعلان ويحقق أعلى الأرباح. وخلال قرن من الزمان انكمشت أعداد الصحف الأمريكية، التى هى صحافة محلية بالمدن الكبيرة والصغيرة إلى ما يقرب من ١٥٠٠ صحيفة يومية و١١٠٠ مجلة و٦٠٠٠ محطة إذاعة مسموعة و١٥٠٠ محطة تليفزيون و٢٤٠٠ ناشر كتب و٧ استوديوهات للإنتاج السينمائى، وهو ما يقرب إجماليًا من ٢٥ ألف مؤسسة إعلامية. ولكى نعرف دلالة هذا الانكماش، يجب أن نعرف أنه فى معظم المدن الأمريكية، صغيرة أو كبيرة اختفت التعددية، بحيث لم تعد هناك سوى صحيفة واحدة ورأى واحد.. وحتى فى هذه الأعداد المنكمشة فإن قسمًا كبيرًا منها يمثل كيانات صغيرة تستقى أخبارها - فيما عدا المحلى القليل منها- من الوكالات الكبيرة، كما تستمد أكثر إعلاناتها من الوكالات الإعلانية الكبيرة.. ويشرح «بن باجديكيان» الحاصل على جائزة بوليتزر للصحافة - وكان عميدًا لكلية الدراسات العليا للصحافة بجامعة بيركلى بكاليفورنيا - فى كتابه الخطير: «الاحتكار الإعلامى» (ص٤ وما بعدها)، كيف تطورت ملكية الصحافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حين كانت ٨٠ % منها مستقلة ثم انقلبت الآية عام ١٩٨٩ فأصبحت ٨٠ % من هذه الصحف مملوكة لمؤسسات كبيرة.

وبينما كانت ٢٠ مؤسسة كبيرة تهيمن على غالبية المجلات فى البلاد وعددها ١١ ألف مجلة، انكمش هذا العدد عام ١٩٨٨ إلى ثلاثة فقط.

ويقول باجديكيان: إنه فى عام ١٩٨٦، كانت ٢٣ مؤسسة كبرى تهيمن على أكثر من ٥٠ % من مجمل توزيع الجرائد وغالبية توزيع المجلات، بالإضافة إلى محطات الإذاعة والتليفزيون واستديوهات السينما ودور النشر!.

العالم.. هو نحن!

ولكن ما كان باجديكيان يعتبره مشكلة فى الثمانينيات تحول إلى كارثة مزدوجة فى التسعينيات. الأولى هى استمرار تقلص المؤسسات الإعلامية خلال عشر سنوات من ٢٥ مؤسسة ضخمة إلى تسعة فقط، اكتسبت اسم (Mega-corporations) ويمكن ترجمتها بالمؤسسات الإعلامية فائقة الضخامة.. وأما الكارثة الثانية فهى أن هذه الاحتكارات لم تعد تحصر نشاطها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبحت عابرة للقارات فى ظل سيادة العولمة.

ويشرح «روبرت ماكتشزنى هو وإدوارد هرمان» فى كتابهما «وسائل الإعلام العالمية: التبشيريون الجدد بالرأسمالية المؤسسية» كيف يخيم على الدنيا الآن شبح السيطرة الإعلامية لمنظومة إعلامية تجارية، تتكون من شبكة هائلة من المؤسسات متعددة الجنسية، أغلبها مقره أمريكا، على الاعلام الدولى بالكامل. هذه المنظومة تعمل فى خدمة السوق العالمية وتشجع القيم التجارية بينما تشوه كل صحافة أو ثقافة تتناقض أو لا تتماشى مع المصالح المادية الأساسية للمؤسسات الاقتصادية العالمية، مما يمثل كارثة لأى شىء ما عدا الديمقراطية الشكلية الظاهرية، والتى عبر عنها جون جاى (بالمرجع السابق) بقوله «إن من يملكون العالم هم أولى الناس بحكمه».

والواقع أن النظام الإعلامى العالمى التجارى ظاهرة حديثة جدًا، فحتى السبعينيات كانت وسائل الاتصال بشكل عام تنحصر فى الإطار القومى. وبينما كان هناك استيراد للكتب والأفلام السينمائية والبرامج التليفزيونية على نطاق واسع على مدى عقود، فإن المؤسسات الإذاعية وصناعة الصحافة قد بقيت بالأساس ملكية محلية، وتخضع للنظم

المحلية. ولكن مع السبعينيات جاءت ضغوط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والحكومة الأمريكية من أجل خصخصة وسائل الاتصال ورفع القيود التنظيمية عنها. وواكب ذلك ظهور الأقمار الصناعية والتكنولوچيا الرقمية، مما نتج عنه ظهور عمالقة الاتصال عبر العالم، وبسرعة هائلة. ففى عام ١٩٩٠ كانت أكبر مؤسستين عالميتين فى العالم، « تايم وارنر، وديزنى »، تحصلان على ١٥ % من دخلهما من خارج الولايات المتحدة. ولكن فى عام ١٩٩٧ ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين ٣٠ % و٣٥ % (المرجع السابق) .

ومن المتوقع خلال السنوات القليلة المقبلة أن تتجاوز هذه النسبة ٥٠ % ! ..

التسعة الكبار

يقول ماكتشزنى أن نظام الإعلام الدولى تسيطر عليه عدة طبقات من شركات الإعلام (يمكننا أن نشبهه بالهرم المقلوب) أخطرها وأهمها الطبقة العليا المكونة من تسع مؤسسات، يمكن تسميتها بالـ (Mega corporations) أو المؤسسات فائقة الضخامة.. أكبرها مؤسسة تايم وارنر (مبيعات ١٩٩٧ فقط تساوى ٢٤ مليار دولار) وديزنى (مبيعات نفس العام ٢٢ مليار دولار) وبرتلسمان (١٥ مليار) وفياكوم (١٣ مليار) ونيوز كوربوراشن لمالكها مردوخ (١١ مليار) . بعد ذلك تأتى أكبر شركة أمريكية للكوابل (TCI)، والتى تمتلك أعدادًا لا تحصى من المؤسسات الإعلامية فى عديد من الدول.

وتأتى بعد ذلك ثلاث مؤسسات إعلامية ضخمة هى جزء من مؤسسة عملاقة هى چنرال إليكترك (٨٠ مليار دولار مبيعات سنويًّا) تتبعها شركة سونى (مبيعاتها فى عام ١٩٩٧ ما يقرب من ٤٨ مليار دولار) وهى تمتلك استوديوهات كولومبيا وترايستار، بالإضافة إلى شركات عالمية لتسجيل الإسطوانات. والأخطر من ذلك أن كل من الشركات التسعة العملاقة تمتلك أسهمًا فى عدد من الشركات المنافسة الأخرى لتقليل المخاطر من ناحية، ولكسر حدة التنافس بينهم وبين منافسيهم من ناحية أخرى. وعادة ما تمتلك كل شركة من هذه الشركات أسهمًا فى ثلثى العمالقة المنافسين. وبذلك

يمكننا القول بأن هناك احتكارًا عالميًّا متشابكا للاتصال فى العالم؛ ويمكن الرجوع إلى كتاب ماكتشزنى لمعرفة تفاصيل هذه الشبكة الجهنمية من الاستثمارات المتبادلة.

وما زالت هذه الاتجاهات التضخمية تتسارع بصورة مروعة. ففى عام ١٩٩٩ تم اندماج شركة (CBS) مع شركة (Viacom) مقابل ٣٧,٣ مليار دولار دفعتها فياكوم لـ « سى بى اس » فى أكبر عملية اندماج فى تاريخ وسائل الاتصال فى القرن العشرين. وبذلك توحدت ملكية أضخم شبكة للتليفزيون فى أمريكا وأكبر تجمع من محطات الإذاعة بها مع استديوهات « پارامونت »، وأكبر شبكة لتأجير شرائط الفيديو « بلوكباستر » (Blockbuster) مع دار « سيمون وشوستر» للنشر ومجموعة من محطات الكوابل التليفزيونية والقناة الموسيقية « إم تى فى » (MTV) ومحطة « نيكليديون » (Nickeledion) . وترتفع بذلك « فياكوم » فى مقياس الضخامة إلى المرتبة الثانية بعد « تايم - وارنر» مباشرة بين الشركات التسعة العملاقة. (صحيفة الصنداى تايمز البريطانية ١٢ سبتمبر ١٩٩٩) .

ويحقق التضخم لهذه المؤسسات فائدتين أساسيتين:

* الأولى هو أنه كلما كنت ضخمًا استطعت أن تسيطر على الأسواق وتبتلع بعض المنافسين، وفى نفس الوقت تمنع المنافسين من ابتلاعك. وقد تضاعف حجم « تايم - وارنر» و« ديزنى » فى العقد الماضى وحده ثلاث مرات.

* وأما الفائدة الثانية فهى أن من يملك نصيبًا كبيرًا فى صناعات الاتصال المختلفة مثل السينما والنشر والموسيقى وقنوات التليفزيون ومنافذ البيع بالملاهى والصحف وغيرها من قنوات التوزيع، يحقق ربحًا أكبر بكثير من مجموع الأرباح بهذه المؤسسات فرادى. فالفيلم يفرز تسجيلات صوتية وكتبًا وتذكارات وبرامج تليفزيونية واسطوانات موسيقية مدمجة وألعاب فيديو وألعاب بالملاهى. وملابس ولعب أطفال..إلخ.

نحن ... العالم!

هل هذا الاحتكار العالمى شر كله؟ ماكتشزنى يقول فى كتابه إن هناك حسنات فى هذا النظام التجارى العالمى، منها أنه يدعم أحيانًا الاتجاهات المعادية للتفرقة

العنصرية ويناصر حقوق المرأة ويقف ضد التوجهات الشمولية فى بعض دول العالم الثالث. ولكن النظام فى مجمله ليس لديه أى اهتمام بالصحافة أو الشئون العامة إلا فيما يخدم رجال الأعمال والطبقات الغنية. ويركز اهتماماته فقط فى مجالات قليلة، تدر أرباحًا عالية، مثل الرياضة والترفيه وأفلام المغامرات وتهمل ما دونها. والغالب على هذه النظم هو الإغراق فى الروح التجارية بما يمثل قصفًا تجاريًّا شاملا لكل مجالات الحياة الإنسانية.. وكما أعلن رئيس مجلس إدارة شركة وستنجهاوس صراحة فى مجلة (Advertizing Age) بعدد ٩٧/٣/٢ فإن موقفهم هو:

« نحن هنا لخدمة المعلنين.. وهذا هو مبرر وجودنا ».

المصيبة أيضًا أن كل هذه التغيرات التى طرأت على وسائل الاتصال العالمى تجرى بمنأى عن الرأى العام ولا يجرى حولها حوار علنى، خصوصًا فى أمريكا، مع كل ما يحمل ذلك من نتائج سياسية وحضارية ! لقد منع الحلفاء مركزية الإعلام فى ألمانيا المحتلة واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ؛ لأنهم لاحظوا أن هذه المركزية تشجع الاتجاهات المعادية للديمقراطية وتسهل قيام النظم الفاشية.. أليس الخطر أقوى وأشد، خصوصًا فى ظل العولمة؟!.

جنون السلطة والمال

فى مجال احتكار وسائل الاتصال العالمية هناك شخصية لا يجوز أن نمر عليها مر الكرام، إذ أنها تجسد بشكل جلى كل مخاطر تركيز هذه السلطة الهائلة فى يد شخص يتملكه جنون السلطة وجمع المال. إنه « روبرت مردوخ » الأسترالى الذى تحتل مؤسسته « نيوز كوربوريشن » المرتبة الخامسة بين حيتان الاتصال العالمى. يقول عنه الكاتب الشهير « ويليام شوكروس » فى مؤلفه عن حياة مردوخ « مردوخ .. صناعة امبراطورية إعلامية »: إنه يقدم أفضل نموذج عن الرأسمالية فى هذا الزمن. إنه يستخدم قفزات التقدم التقنى لكى يغير العالم.. إن ثورة المعلومات تغير من وجه الكون، ومردوخ وقلة مثله يضغطون بأقصى جهدهم للإسراع بهذا التغيير.. إنه واحد من أكثر الناس سلطانًا فى هذا العصر وكل المؤشرات تجعلنا نتوقع أن حجم سلطانه واتساعه سيستمران فى النمو (ص١٣)، ولكن فيم يستخدم مردوخ هذه القوة

الجهنمية، التى تفوق كثيرًا سلطة رؤساء الدول؟ فى مقال تحليلى شغل صفحة كاملة من جريدة الإندپندنت البريطانية الصادرة فى ١٩٩٥/٧/١٧ يؤكد الكاتب أن « سلطان مردوخ يعلو على سلطان الساسة، وأنهم يحتاجون إليه أكثر مما يحتاج هو إليهم.. وهو يستخدم الساسة كما يستخدم رجال الصحافة لخدمة أغراضه ثم يلقى بهم جانبًا مثل المناديل الورقية.. كل ما يستهدفه هو الربح والسلطة بصرف النظر عن الوسيلة ».. وقال عنه أحد الكتاب البريطانيين: إنه مجرد مروج للجنس، يبيع أحط ما فى الإنسان.. وكتب آخر: لقد رأيته مرة واحدة ولم أكن قد رأيت فى حياتى قبل ذلك قط كل هذا الشر متمثلا فى وجه إنسان (شوكروس المرجع السابق، ص٤٢١) .

شق مردوخ طريقه إلى الصفوف الأولى فى الإعلام العالمى بعبقرية تجارية لا يحدها وازع أخلاقى وبتجرد من المبادئ يتيح له سرعة تغيير جلده وفهم لمتطلبات السوق ماديًّا ومعنويًّا. وهكذا أصبح صهيونيًّا متعصبًا يجند صحفه - ومن بينها التايمز اللندنية الشهيرة - فى خدمة إسرائيل ومعاداة العرب، حتى يفتح له ذلك أبواب أمريكا على مصراعيها.. وبمنطق إذا لم تستح فاصنع - أو قل - ما شئت، فقد وقف فى ٢٢ إبريل ١٩٨٣ خطيبًا بمناسبة منحه لقب « رجل العالم الإعلامى » لأول مرة من قبل المؤتمر اليهودى الأمريكى فى نيويورك مؤكدًا لسامعيه أن حرب بريطانيا ضد الأرجنتين من أجل جزر فوكلاند « يجب أن تذكرنا بما يحدث فى الشرق الأوسط من صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية، ولهذا يتوجب على الجميع مساندة إسرائيل ».

نهاية حلم الإنترنت !

نشأت شبكة الإنترنت كمنتج جانبى للتكنولوچيا العسكرية الأمريكية لتكون وسيلة آمنة للاتصالات عبر العالم لا يمكن تدميرها أو اعتراضها، حتى فى وقت الحرب.. ولكن عبر عقود ثلاثة اتسع نطاق هذه الشبكة وأصبح المتعاملون معها مئات الملايين من البشر بما أخرجها فعليًّا من السيطرة الأمريكية.. وقد فتح هذا نافذة الأمل فى قيام وسيلة اتصال جديدة ديمقراطية تسمح للأفراد والأقليات بإيصال فكرهم وآرائهم إلى الدنيا كلها لقلة النفقات المطلوبة لاستئجار مساحة على الشبكة ولشراء التجهيزات الفنية، وهو ما أصبح شبه مستحيل الآن فى وسائل الاتصال الجماهيرية، التى تخضع

لسلطات الحكومات بشكل أو بآخر، كما تحتاج إلى أموال طائلة لتأسيسها وتشغيلها والإعلان عنها.

ولكن يبدو للأسف أن مزايا الوسيلة الجديدة بالنسبة للرجل الصغير ستكون هى نفسها سبب ضياع هذه الفرصة الرائعة للتواصل على المستوى الفردى والجمعى والجماهيرى.. فإن أهم ما يميز هذه الوسيلة الإعلامية هى أنها تفاعلية (Interactive) يستطيع المستقبل أن يجرى من خلالها حوارًا مع المرسل يبدى فيه وجهة نظره وهو ما يسمح بقيام نظام « الإذاعة بالنطاق الضيق ». (Narrow casting) بخلاف النظام الجماهيرى الحالى وهو « الإذاعة بالنطاق الواسع » (Broadcasting) وقد تحقق جزئيًا من خلال الكوابل، والذى يتيح نوعًا من الانتقائية للبرامج، ولكنه يفتقر عنصر الاتصال المباشر المتبادل.

هذا النظام الجديد أتاح للموزع، سواء أكان موزعًا لمادة إعلامية، وهو ما سمى بالنشر الإلكترونى Electronic Publishing أو موزعًا لسلع تجارية Electronic Commerce وهو النشاط الذى سرعان ما انضم إلى النشاط الأول وتفوق عليه فى الأهمية بمراحل، معلومات محددة عن خصائص الجمهور وطبيعته .. أين يسكن.. ماذا يشتغل.. من أين يشترى حوائجه.. أى كتب وموسيقى يفضلها.. هذه المعلومات تساوى وزنها ذهبًا لموزع السلع - إعلامية كانت أم تجارية.

ولذلك كان من الطبيعى أن تتجه الشركات الكبيرة العاملة فى مجال الاتصال لإنشاء خدمات خاصة بها فى شبكة الإنترنت، أو شراء شركات من القائمة بالفعل.. ومما شجع على ذلك أيضًا التطور التكنولوچى، الذى يزاوج بين الكمبيوتر والإنترنت والتليفزيون، بحيث يمكن التعامل مع الإنترنت من خلال صندوق صغير يلحق بالتليفزيون، كما يمكن تلقى برامج التليفزيون عن طريق الإنترنت.

ولكن ما حدث فى الأيام الأولى من عام ٢٠٠٠ من اندماج شركة تايم - وارنر مع شركة « أمريكا على الخط » (AOL) قد أحدث زلزالا فى هذا المجال لابد أن تكون له توابعه.. وإذا كانت الأرقام وحدها مذهلة - دفعت شركة الإنترنت ١٦٣ مليار دولار ثمناً لشركة تايم - وارنر ليصبح رأسمال الشركة الجديدة ٣٥٠ مليار دولار،

فإن اتحاد أكبر شركة فى العالم فى مجال صناعة الاتصال مع أكبر شركة فى العالم فى مجال الإنترنت معناه بداية سباق محموم بين بقية الشركات الإعلامية الأخرى لتلحق بالركب فى مجال الإنترنت، بما يعنى السيطرة الكاملة للاحتكارات الإعلامية العالمية على هذا المنفذ.. لا يعنى هذا بالطبع أنه لن يكون بإمكان أحد أن يجد له ركنًا صغيرًا فى الإنترنت يقول فيه ما يشاء، فهذه الإمكانية ستظل دائمًا موجودة، ولكن طبقًا للقاعدة الاقتصادية المعروفة أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول، فإن الإعلام التجارى والرخيص الترفيهى المستند إلى أموال طائلة وتكنولوجيات وإمكانات فنية هائلة من شأنه أن يقضى على الإعلام الجاد الهادف، كما حدث من قبل فى وسائل الإعلام الجماهيرى وبالذات فى مجال الصحافة..

هل ينقضى بذلك آخر أمل لإعلام ديمقراطى فى مطلع القرن الواحد والعشرين ؟!

صناعة الكذب

هذه شهادات من علماء الاتصال وخبراء الإعلام توضح كيف تحولت مؤسسة الإعلام فى أمريكا إلى خادمة لمصالح الصفوة الحاكمة ورأس المال المسيطر على حساب المواطنين من أفراد الشعب الأمريكى، ومؤخرًا بعد أن أصبحت عالمية التنظيم، على حساب مواطنى العالم كله، وعلى وجه الخصوص مواطنى الدول الصغيرة والنامية.

وليس أفضل مما حدث فى واقعة سقوط الطائرة المصرية رحلة رقم ٩٩٠ بالقرب من شاطئ نيويورك فى ٩٩/١٠/٣١ نموذجًا موثقًا لصناعة الكذب المسماة بالإعلام الأمريكى الدولى.

كل المؤشرات المبدئية كانت ترجع سقوط الطائرة المفاجئ إلى واحد من ثلاثة أسباب:

* حدوث عطل ميكانيكى.. فلم يكن من الصدفة أن تسقط طائرة تابعة للخطوط النمساوية عام ١٩٩١ من نفس الطراز وصنعت فى نفس وقت تصنيع الطائرة المصرية (رقم إنتاج المصرية ٢٨٢ والنمساوية ٢٨٣) فى ظروف خلاف شديد بين العمال والإدارة نتيجة سياسة الشركة فى ترشيد الإنفاق بما أرهق العمال ماليًا وبدنيًا

وتسبب فى حدوث أخطاء، بل وتخريب متعمد، كما جاء فى إحدى القضايا المرفوعة ضد الشركة من بعض العاملين السابقين بها.. بالإضافة إلى تكرار حدوث أعطال ميكانيكية أدت إلى سقوط بعض الطائرات، وثبوت إخفاء الشركة لتقارير عن أعطال بعض الطرازات لمدة ١٥ عامًا، استحقت عليه الشركة لوم هيئة الأمان الجوى الأمريكية !.

* خلال الأعوام القليلة الماضية سقطت عدة طائرات منها طائرة تابعة لشركة TWA فى نفس منطقة سقوط الطائرة المصرية، مما يشير إلى احتمال سقوط الطائرة بسبب عمل عسكرى، وهو ما أثير قبل سنتين عند سقوط الطائرة الأمريكية. يكثف هذا الاحتمال ما أبلغه قائد طائرة أردنية، أقلعت من نفس المطار قبل الطائرة المصرية بثلاث ساعات ونصف من أنه شاهد كتلة نيران تمر من تحت طائرته.

* احتمال وجود عمل تخريبى، خصوصًا مع وجود ٣٣ ضابطًا مصريًّا، تلقوا تدريبات متقدمة جدًّا على أسلحة أمريكية، على متن الطائرة مع ثبوت وجود تسيب كبير أمنىٍّ فى المطارات الأمريكية.

ماذا فعل الإعلام الأمريكى « الموضوعى » فى هذه القضية التى تؤثر بشكل مباشر على المصالح الأمريكية الاقتصادية والقومية ؟.

هل اكتفى بسرد المعلومات المؤكدة الموثوق بها والصادرة من المصادر المسئولة وتحفظ فى الاستنتاج والتكهن كما تتطلبه الحيدة والموضوعية، التى يتشدقون بها دائمًا، ولا يخلو منها فصل من الفصول عن أخلاقيات المهنة فى الكتب التى تصدرها الصحف نفسها أو الكتب التى تدرس بالجامعات الأمريكية، ولا يتسع هنا المجال لسرد أسمائها، حتى تنتهى التحقيقات التى أوكلتها مصر - صاحبة الحق الأصلى - بحسن نية - إلى المؤسسة القومية الأمريكية لسلامة النقل ؟

العكس من ذلك تمامًا هو الذى حدث:

*** بعد سقوط الطائرة مباشرة بدأت محطة السى إن إن (CNN)، التابعة لامبراطورية تايم وارنر، تذيع فى كل نشرة عن الحادث بيانًا - ليس له أصل من**

الحقيقة - عن سجل الأمان بمصر للطيران وأنها تقع فى المرتبة الثامنة بذيل قائمة السلامة الجوية.

مع أن مصر للطيران لم تحدث بها حادثة واحدة مات فيها راكب واحد منذ خمسة عشر عامًا.. كما أن منظمة الطيران المدنى والسلطات الفيدرالية الأمريكية قد منحتا مصر للطيران درجة الامتياز فى معايير السلامة والأمان الجوى فى العامين الماضيين !

* فى نفس اليوم أى ٩٩/١١/١ خرجت صحيفة « واشنطن بوست » بتقرير تثير فيه الشكوك حول سلامة رحلات الطيران الأجنبية فى الولايات المتحدة وأشارت إلى عدم خضوعها للرقابة الأمريكية، فى حين أن مصر للطيران قد أخضعت نفسها بالفعل لهذه الرقابة بشكل اختيارى، وهو ما تجاهلته الصحيفة كلية.

* خرجت بعض الصحف الأمريكية، ومن بينها « نيويورك بوست » ترجح حدوث تخريب وتضع قائمة بالمشتبه فى قيامهم بهذه الجريمة : أسامة بن لادن.. عمر عبد الرحمن (المسجون بأمريكا).. الإخوان المسلمين.. وجماعة حماس!! وهو ما يكشف التعصب المقيت لهذه الصحف، والتى تسارع بإلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين، حتى فى غياب أية مبررات لهذا العمل أو وجود تهديدات أو بيانات! الأكثر غرابة أن جميع هذه الصحف لم تذكر حتى مجرد احتمال أن يكون المجرم هو الموساد الإسرائيلى مع أن هناك مبررات منطقية لذلك ولسهولة قيامه بذلك، حيث أن مصر للطيران تشترك مع « العال » الإسرائيلية فى نفس المهبط بمطار نيويورك !

المؤامرة

ولكن هل اقتصر الموقف الأمريكى على التلميحات أو إثارة الشبهات من بعيد؟ أبدًا.. لم يمض إلا وقت قصير حتى أسفرت أمريكا وإعلامها عن الوجه القبيح وبدأت فى محاولة إلصاق التهمة والمسئولية عن سقوط الطائرة بمصر للطيران زورًا وبهتانًا.. وكنت قد كتبت فى صحيفة الأخبار عقب الحادث مباشرة أشكك فى قيام السلطات الأمريكية بإعلان الحقيقة إذا كانت فى غير صالح شركة بوينج - التى كانت تشارك بالتحقيق - بينما جرى استبعاد المبعوثين المصريين - أو إذا كانت فى غير

صالح السلطات الفيدرالية الأمريكية، وأنهم فى الغالب الأعم لن يخرجوا بنتيجة محددة كما حدث مع الطائرة الأمريكية.

ولكن يبدو أننى كنت حسن النية مثل المسئولين المصريين، « الذين سلموا القط مفتاح الكرار » كما يقول المثل المصرى الدارج، وأن الأمريكيين كانوا قد عقدوا العزم على تحميل مصر للطيران المسئولية لإبعاد أية شبهة عن أنفسهم، وحتى تتحمل وحدها دفع مليارات الدولارات تعويضات لأسر الضحايا.

بدأت المحاولة بإعلان چيمس هول ـ رئيس مجلس الهيئة القومية لسلامة النقل ـ النية فى نقل التحقيق إلى مكتب التحقيقات الفيدرالية، حيث لم يثبت وجود عطل ميكانيكى. جاء هذا التصريح فى وقت لم يتم فيه سوى انتشال بضع شظايا من الطائرة وجزء من جثة من جثث الضحايا والصندوقين الأسودين!! ولم يتراجع إلا بعد أن احتجت مصر على هذا التسرع وطالبت بانتشال بقية الحطام. ولكن المحاولات الأمريكية لم تتوقف واتخذت مسارًا آخر من خلال الذراع الطويلة للإعلام الأمريكى. وأنقل هنا عن صحيفة الإندپندنت البريطانية بتاريخ ٩٩/١١/١٨: «بعد أن فشلت محاولة نقل التحقيقات للنطاق الجنائى، استخدم مسئولون أمريكيون الصحف الأمريكية المرموقة فى إعلان نظريتهم عن سقوط الطائرة لأسباب جنائية ». وهكذا ظهرت تقارير فى صحيفة « نيويورك تايمز » و« وول ستريت چورنال » منسوبة إلى « بعض المحققين الأمريكيين » أو « مسئولين لم تسميهم » تقول بأن الطيار الاحتياطى (البطوطى) هو المسئول عن سقوط الطائرة وذلك بعمل انتحارى.. وذلك استنادًا إلى ما ورد بالتسجيل الصوتى والذى ورد فيه قول البطوطى: « لقد اتخذت قرارى وتوكلت على الله » .. **المدهش أن السلطات الأمريكية القائمة بالتحقيق استعانت بمترجمين تابعين لجهاز المخابرات الأمريكية ولكنها تجاهلت تمامًا الفريق المصرى الذى كان موجودًا عندهم، وهو صاحب الحق الأصلى فى التحقيقات، فى تفريغ محتوى الشريط وتفسير مغزاه.**

وكان من الطبيعى أن تثير هذه المقولات غضب الشعب والحكومة المصرية الذين رفضوا بقوة هذه المؤامرة الأمريكية المفضوحة، خصوصًا بعد ما تبين أن ما نشرته الصحافة الأمريكية كان محرفًا فى أجزاء منه ومختلقًا فى أجزاء أخرى.. فعبارة

اتخذت قرارى لم ترد أصلا فى التسجيل.. كما أن جملة « توكلت على الله » لا يمكن لأى عاقل يعرف طبائع المصريين، والذين ينطقون بهذه العبارة مائة مرة فى اليوم، أن يفسرها بأنها مؤشر على الانتحار لأسباب شخصية أو بعمل إرهابى.

وحتى لو افترضنا حسن نية هذه الصحف فى نشر أخبار مجهلة، تتعارض مع قواعدهم المعلنة فى الموضوعية وتوثيق مصادر الأخبار، فإن ما حدث بعد ذلك يؤكد نظرية المؤامرة.. كان الطبيعى أن تقوم أية صحيفة محترمة وقعت فريسة تزييف متعمد بالمبادرة بالاعتذار عن خطئها وتتروى فى نشر أية أخبار أخرى غير موثقة. أما ما حدث فكان العكس من ذلك تمامًا. خرجت « واشنطن بوست » يوم ٩٩/١٢/٢١ بمقال افتتاحي يستنكر تأجيل تحويل التحقيق إلى الجهات الأمنية حتى تتاح للمصريين فرصة دراسة ما جاء بالصندوقين الأسودين، باعتبار ذلك خضوعًا للضغوط المصرية، التى تخاف من تحميل مصر للطيران المسئولية، مما يعوق الوصول إلى الحقيقة ؟ !

وتتسع دائرة التشويه والتشويش الإعلامى لتشمل غالبية الصحف والمجلات الأمريكية وعلى رأسها نيوزويك والهيرالد تريبيون وغيرها، التى خرجت تعيد ما سبق نشره، وثبت تحريفه وكذب بعضه وبعده عن الدلالة المزعومة، وتحاول البحث عن أية معلومات جديدة يمكن أن تلصق التهمة بالبطوطى بأى شكل. وهكذا خرجت هذه الصحف بأخبار غير معلومة المصدر تزعم أن البطوطى اعتكف بغرفته فى نيويورك بسبب إصابته بالاكتئاب.. كما حاولت بعضها أن تربط بين تأخر ترقية - لم يطلبها أصلا لأنها كانت ستجعله يترك خط نيويورك ذا العائد المالى المرتفع وتبعده عن المستشفى الذى تتردد عليه ابنته الصغيرة - وبين الانتحار المزعوم.. كما حاولت أن تربط بين مصاريف علاج هذه الابنة والانتحار المزعوم، مع أن الفتاة قد تماثلت للشفاء، وأن أحواله المالية ميسورة.. ووصلت الصفاقة ببعض هذه الصحف إلى الادعاء بأن الفريق المصرى - الذى لم يمكن أصلا من سماع الشريط - قد وافق فى البداية على سيناريو الانتحار ثم عاد وتراجع بأوامر من القاهرة. بل لقد وصلت الحملة إلى درجة قيام مجلة نيوزويك (٩٩/١١/٢٩) بعمل استفتاء لاستطلاع رأى الركاب عن مخاطر الطيران خصوصًا على شركات أجنبية وكتبت بالخط العريض

تقول: بعد سقوط الطائرة المصرية قال ٣٨ % إنهم أصبحوا قلقين من احتمال وجود طيارين غير متزنين ومن حدوث صراعات داخل كابينة القيادة..!!

وقد استندت كل هذه الصحف والمجلات فى جهودها المحمومة لإثبات انتحار الطيار إلى أنه لم يثبت وجود أسباب أخرى مما يدفعنا إلى التساؤل: عندما سقطت طائرة الـ TWA منذ سنتين لم تتوصل التحقيقات أيضًا إلى سبب محدد.. لماذا لم يفترض أحد أن الطيار قد انتحر؟ ولماذا لم تكلف هذه الصحف خاطرها للبحث فى أمريكا القريبة، وليس البعيدة عن أية مؤشرات تؤكد انتحار الطيار؟!

مجلة «شترن» الألمانية نشرت فى عددها الصادر ١٣ يناير سنة ٢٠٠٠ (ص ٥٦- ٦٦) تحقيقًا شاملا شرحت فيه دور الصحافة الأمريكية، ونيوزويك على وجه الخصوص، فى محاولة إلصاق هذه التهمة المضحكة بالبطوطى وأوردت تفسيرات منطقية لكبار الطيارين الألمان تستبعد تمامًا ما حاولت الصحافة الأمريكية أن تؤكده.. كما أكدت المجلة أنه بناء على التحقيقات التى أجرتها المجلة فى مصر وأمريكا فإن البطوطى، لم يكن لديه سبب واحد للموت بينما كان له ألف سبب للحياة.. وأن الرجل المتدين الذى حج بيت الله ويصوم ويصلى ليس بالرجل الذى يقدم على الانتحار بعد أن يقول: «توكلت على الله»!.

صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية كتبت فى عددها الصادر فى ٩٩/١١/٢١ تسخر من خيبة مكتب التحقيقات الفيدرالى (FBI) الذى فشل مرتين: مرة فى إلصاق التهمة بعالم صينى بزعم أنه سرق أسرارًا نووية، ومرة أخرى فى الادعاء بانتحار البطوطى.. وتؤكد أن ذلك يرجع إلى الصراع القائم بين الأجهزة الحكومية الأمريكية المختلفة لانتزاع مكان الصدارة.

وإذا كنا نتفق معها فى سخريتها من خيبة المكتب الفيدرالى ومن وجود تنازع اختصاصات بين السلطات الأمريكية المختلفة، فإننا نحب أن نوضح هنا فقط أن هذا ليس تنافسًا من أجل القيام بالواجب الوظيفى الشريف، وإنما هو مزايدة من هذه الأجهزة على بعضها فى تقديم أكبر الخدمات لإنجاح المؤامرات التى تحيكها السلطة التنفيذية بالتعاون مع رأس المال الاحتكارى لتنفيذ مآربها فى السيطرة على العالم،

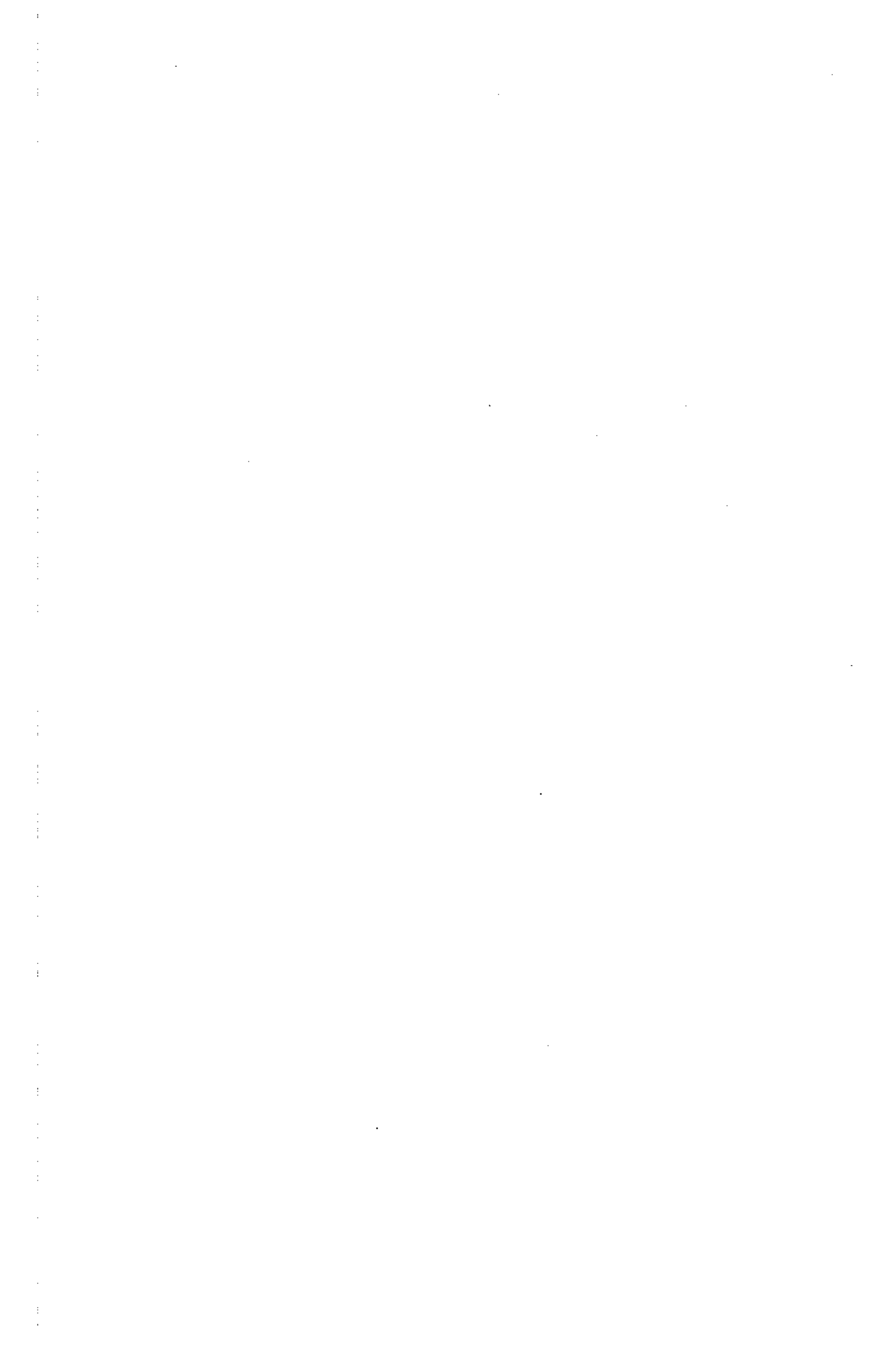
حتى ولو كان على جثة العدالة والأمانة وكل المبادئ التى يتشدق بها العالم الذى يَدَّعى الحرية، ومهما سقط من ضحايا في مختلف أنحاء العالم، وحتى فى أمريكا نفسها.

والإعلام الأمريكى العالمى هو رأس الحربة فى هذه الحرب من أجل تحقيق سيادة رأس المال الأمريكى على العالم كله..

* * *

المراجع

1- Bagdikian, Ben H., The Media Monopoly, 5th Edition, Beacon Press, Boston 1997.
2- Bennett, N. Lance. The Governing Crisis, Media, Money and Marketing in American Elections. St. Martin's Press, N.Y. 1992.
3- Chomsky, Noam, Media Control, The Spectacular Achievements of Propaganda, The Open Media Panphlet Series,2, Seven Stories Press, N.Y.1997.
4- Cook, Timothy E., Governing with the News, The News Media as a Political Institution, Studies in Communication, Media, and Public Opinion, The University of Chicago Press, 1998.
5- Darman, Richard, Who's in Control? Simon & Schuster, N.Y. 1996.
6- Herman, Edwards. and Noam Chomsky, Manufacturing Consent: The Political Economy of The Mass Media, Vintage, London, 1994.
7- Kerbel, Matthew Robert, Remote & Controlled, Media Politics in a Cynical age, 2nd Edition Westview Press, Colorado, 1999.
8- Kurtz, Howard, Spin Cycle, How The White House And The Media Manipulate The News Touchstone, N.Y. 1998.
9- McChesney, Robert W. and Edward S. Herman, The Global Media: The New Missionaiees of Corporate Capitalism, Cassel, 1997.
10-Postman, Neil, Amusing Ourselves To Death: Public Discourse in the Age of Show business, Penguiu Books, N.Y. 1985.
11-Showcross, William, Murdoch; The Making of an Empire Touchstone, N.Y. 1997.
12-Tolchin, Susan, The Angry American: How Voter Rage is Changing The Nation, Westview Press, Colorado 1996.
13-Weaver, Paul H., News And The Culture of Lying: How Journalism Really Works, The Free Press, N.Y. 1994.



الفصل الثالث

الولايات المتحدة وحقوق الإنسان



الولايات المتحدة .. وحقوق الإنسان

رامزى كلارك(*)

المدعى العام الأمريكى الأسبق

لم يكن لدى العالم أبدًا تعريفًا جيدًا لكلمة الحرية، والشعب الأمريكى، الآن فقط، فى حاجة شديدة لهذا التعريف. نحن جميعا نعلن تأييدنا للحرية، ولكننا، ونحن نستخدم نفس الكلمة، لا نقصد جميعا نفس الشىء.

هكذا قال أبراهام لينكولن فى لحظة كانت، بالنسبة له، أحلك لحظة فى الحرب الأهلية الأمريكية.

كان لينكولن قد تسلم فى تلك اللحظة تقارير عن مذبحة راح ضحيتها ثمانمائة من جنود الاتحاد، جمعيهم من العبيد السابقين الذين جاء أجدادهم من أفريقيا وهم مقيدون بالسلاسل.

كانوا أول الفرق التى اشتبكت فى القتال. حاصرتهم وسحقتهم فى إف. بي. پيلو، تنيسي، على ضفاف نهر المسيسپى، قوة تفوقهم كثيرًا من فرسان التحالف تحت قيادة ناثان بيدفورد فوريست، وقُتِل الجميع، حتى أن فوريست قال:

«لقد صبغ النهر باللون الأحمر لعدة مئات من الياردات .....!» .

بعد انتهاء الحرب، قام فوريست بتأسيس جمعية الكوكلوكس كلان (جمعية تعمل على ترسيخ سيطرة البيض على السود واضطهادهم) وقام بأعمال عنف عنصرية لمدة عقدين من الزمان.

(*) محام، وأستاذ جامعى وكاتب. تولى منصب المدعى العام فى إدارة جونسون، ومدافع نشط عن حقوق الإنسان فى العالم كله.

بعد أربع وثمانين عامًا من هذه المذبحة، فى ديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، وجدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن « الإدراك العام لهذه الحقوق والحريات له أهمية كبرى، وأصدرت الإعلان ليقدم لنا تعريفًا جيدًا ».

هيمنت على الإعلان العالمى تجارب، واهتمامات، ومصالح وقيم جزء محدود من « شعوب الأمم المتحدة ». بصفة رئيسية، حكومات الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. ركز الإعلان على الحقوق السياسية التى تطورت عبر قرون من تواريخ هذه الدول، مع اهتمام ضئيل بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ومع ذلك، كان الإعلان ولا يزال، إسهامًا مهمًا فى الصراع الدائم من أجل العدالة.

أشارت الفقرة الخامسة من ديباجة الإعلان إلى أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت « ...**إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما، وأن ترفع مستوى الحياة فى جو أفسح من الحرية** ».

البند الأول ينص على أن « **الناس جميعا يولدون أحرارا متساوين فى الكرامة والحقوق** ». البند الخامس يقول « **لا يعرض أى إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة** ». البند الخامس والعشرون يعلن « **لكل شخص الحق فى مستوى فى المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الصحية...** ».

حكومة الولايات المتحدة تقدم للإعلان خدمات كلامية !

أصرت محاكمها على رفض التقيد ببنوده على أساس أنه ليس معاهدة أو اتفاقية ملزمة قانونًا، ولكنه إعلان فقط! هذا الرأى يتجاهل حقيقة أن القانون الدولى يعترف ببنود الإعلان ويعتبر أنها قد أدمجت بالقانون الدولى، والذى هو ملزم لجميع الدول.

العقوبات الاقتصادية التى فرضت على شعوب بأكملها، كانت هى أكثر الانتهاكات جوهرية، وخطورة، وإيذاء للإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى عيد ميلاده الخمسين.

الولايات المتحدة بمفردها، حاصرت أحد عشر مليون كوبى ضد أكثر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حداثة، الذى صدقت عليه ١٣٧ دولة شجبوا حصار كوبا، مع معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل فقط. شعب كوبا بأكمله، وكل فرد فيه، كان لهم « الحق فى أن يعيشوا فى مستوى كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية... ويتضمن ذلك التغذية والملبس، والمسكن والعناية الصحية» ذلك الحق انتهكه حصار الولايات المتحدة عن عمد.

عقوبات مجلس الأمن ضد العراق، التى فرضتها الولايات المتحدة، انتهكت حقوق شعب بأكمله، وأخذت أرواح ١,٥ مليون مواطن، أغلبهم من الرضع، والأطفال، وذوى الأمراض المزمنة، وكبار السن، وألحقت الأذى بالملايين الآخرين الذين عانوا من الجوع، والمرض، والحزن. العقوبات دمرت « الكرامة والحقوق » لأفراد شعب العراق، وهى أقبح أشكال « المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة» التى حرمها الإعلان.

رغم التدمير القاسى لأغلب حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لشعب العراق بأكمله، متضمنة حقوقهم فى الحصول على الدواء، ومياه الشرب الصحية والغذاء الكافى، قامت حكومة الولايات المتحدة، بتناغم شبه تام مع وسائل الإعلام الرئيسية، بإعلان نفسها المدافعة الأولى فى العالم عن الحرية وحقوق الإنسان.

المشكلة، كما كان لينكولن يعرف بالتأكيد، لم تكن فقط مشكلة التعريف. لقد كانت مشكلة القوة، والإرادة والمسئولية. كانت الولايات المتحدة تعتزم السير فى **خططها وأن تخدم مصالحها الذاتية مع العراق، وكوبا، وليبيا، وإيران، والسودان، ودول كثيرة غيرها، مهما تكن عواقب ذلك على الحريات والحقوق لأولئك الذين يعيشون هناك.**

سيطرة الولايات المتحدة على وسائل الإعلام وتنسيق العمل معها، مكنها من تصوير تلك الدول من ضحاياها فى صور شيطانية، تحت ذريعة « الإرهاب » وتهديد

سلام العالم، وانتهاك حقوق الإنسان، فى نفس الوقت الذى كانت تمطرها بصواريخ التوماهوك عابرة البحار، وتقوم بتحفيز وتمويل أعمال العصيان المسلح والعنف ضدها.

قامت الولايات المتحدة فى نفس الوقت بتوسيع صناعة سجونها بالغة الضخامة، والتى بها أكثر من مليون سجين، تتضمن ٤٠ % من ذكور الأفارقة الأمريكيين الذين تبلغ أعمارهم بين ١٧ إلى ٢٧ عاما فى ولاية كاليفورنيا.

فى نفس الوقت، تنفق الولايات المتحدة على قواتها المسلحة ما يزيد على ماتنفقه - مجتمعة- أكبر عشر ميزانيات حربية فى العالم. وتبيع أغلب إنتاجها من السلاح، والذى لا يزال يزداد، إلى جميع أنحاء العالم، بينما تقوم برفض ميثاقٍ دولىٍ لتحريم الألغام الأرضية، وترفض محكمة دولية لقضاء الإجرام. وتستحوذ الولايات المتحدة وتنشر الأغلبية العظمى من جميع أسلحة الدمار الشامل الموجودة على الأرض، نووية، وكيميائية، وبيولوچية، وأيضا أكثرها فتكا: العقوبات الاقتصادية.

من الضرورات الملحة أن تكون التعريفات الواضحة لجميع حقوق الإنسان الجوهرية مدرجة بوضوح فى القانون الدولى، متضمنة الحقوق الاقتصادية التى هى أساس احتياجات الإنسان، والتى تعتمد عليها جميع الحقوق الأخرى، وأيضا حقوق التحرر من العدوان الحربى لقوة عظمى أو من ينوبون عنها.

ولكن، بدون التزام حميم من شعب الولايات المتحدة، والقوى الرئيسية الأخرى، بمنع حكوماتهم من انتهاك حقوق الإنسان، وتحميلهم مسئولية أعمالهم، ومنع وسائل إعلامهم من إغرائهم بالقبول أو التسامح، سوف لا تكون هناك حماية للفقراء والضعفاء، ولا تواصُل بين كلمات الدول الغنية والقوية وبين أعمالها.

يمكن لنا أن نكون شاكرين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ولكن يجب على شعوب العالم معًا أن تفعل أفضل مما تفعله لتعريف وحماية إنسانية الإنسان.

* * *

الـولايـات الـمـتـحـدة
والإعلان العالمى لحقوق الإنسان

نـاعوم تشومسكى

شَكّل التصديق على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ خطوة إلى الأمام فى التقدم البطىء تجاه حماية حقوق الإنسان. المبدأ الرئيسى لإعلان حقوق الإنسان هو شموليته العالمية. جميع بنوده لها أهمية متساوية. لا يوجد أساس مقبول لتبرير النسبية التى تؤدى إلى تفضيل الذات باختيار الأنسب لها، أو للانتقائية التى تجعل من إعلان حقوق الإنسان سلاحًا يستخدم حسب الاختيار ضد أعداء معينين.

لاكتشاف المعنى الحقيقى للمبادئ التى أعلنت، يجب بطبيعة الحال الذهاب إلى ما هو أبعد من أناقتها البلاغية وحضورها الجماهيرى، وأن نفحص ممارستها الفعلية.

بالنسبة للولايات المتحدة، العالم الغربى هو أرض الفحص الواضحة، وخاصة أمريكا الوسطى - منطقة الكاريبى، حيث واجهت واشنطن بعض التحديات الخارجية لقرن من الزمن تقريبًا.

قد يكون مفيدًا، قبل فحص مغزى إعلان حقوق الإنسان، أن نتذكر الملاحظات التى أبداها چورج أورويل. اهتم أورويل، فى مقدمة كتابه «مزرعة الحيوانات» بالمجتمعات التى لها حرية نسبية من سيطرة الدولة، بالتباين مع الوحش الاستبدادى الذى كان يهجوه. **عن الحقيقة المفزعة عن الرقابة على الأعمال الأدبية فى إنجلترا كتب يقول: « هى أنها غالبًا ما تكون إرادية . تستبعد الأفكار غير المألوفة، ويُسدل الستار على الحقائق غير اللائقة، دون حاجة إلى حظر رسمى ». لم يحاول**

استكشاف الأسباب على أى عمق، وأشار فقط إلى السيطرة على الصحافة التى يقوم بها « رجال أثرياء لديهم كل الحوافز لأن يكونوا غير أمناء تجاه موضوعات مهمة معينة » يؤازرهم « اتفاق ضمنى عام » غرسته فيهم ثقافتهم الرفيعة: « إنه لا يصح ذكر حقائق معينة »، نتيجة لذلك، « أى فرد يحاول تحدى هذا التقليد السائد كان يجد نفسه قد أسكت بفاعلية مذهلة »،

وعلى سبيل توضيح كلماته، لم يتم نشر هذه المقدمة لمدة ثلاثين عامًا !

فى الحالة موضوع المناقشة هنا، « التقليد السائد » أوجزه لنا مايكل هوارد، مؤرخ « أوكسفورد - ييل المتميز». حافظت الولايات المتحدة لمدة مائتى عام على المفاهيم الأصلية للتنوير دون تشويه، وحافظت أكثر من هذا على عالمية هذه القيم « رغم أنها » لم تحتل المكانة التى تليق بها فى العالم، والتى كان- يجب عليها أن تكتسبها من خلال إنجازاتها وسخائها وسماحتها منذ الحرب العالمية الثانية.

السجل لم تلوثه الطريقة التى عومل بها « هذا الجنس - السيىء الطالع - من مواطنى أمريكا الأصليين الذى نعمل على إبادته بغدر وقسوة بالغة» - چون كوينسى آدامز(*)، أو مصير العبيد الذين أنتجوا قطنًا رخيص الثمن، مهَّد لانطلاق الثورة الصناعية - ليس صحيحًا من خلال قوى السوق - وإنما من خلال الوحشية البالغة التى مارستها الولايات المتحدة مرة ثانية فى « الفناء الخلفى » أثناء توزيع الأجور، أو بمصير مواطنى الفلپين، وهاييتى، وفيتنام، وبعض الآخرين ممن لهم مفاهيم مختلفة.

الصورة المفضلة لتوضيح « السخاء والسماحة » هى مشروع مارشال، الذى يستحق البحث طبقًا لمبدأ « حالة الدراسة الأكثر وضوحًا »، والبحث بدوره يطرح أمامنا حقائق « لا ينفع ذكرها »، على سبيل المثال، حقيقة أنه « عندما بلغ مشروع مارشال ذروته، وجدنا أن حجم الدولارات التى تدفقت على فرنسا ووسط أوروپا كان مساويا لحجم الأموال التى سحبت منها لتمويل قوات حملاتها فى جنوب – شرق آسيا

(*) الرئيس السادس للولايات المتحدة من عام ١٨٢٥ – ١٨٢٩، وابن الرئيس الثانى چون آدامز (١٧٩٧ – ١٨٠١).

لارتكاب جرائم بشعة. وأيضًا أعيد بناء أوروبا، تحت سيطرة الولايات المتحدة، طبقًا لنمط خاص لم يكن مطابقًا لما تريده المقاومة ضد الفاشستية، وإنما كان مرضيًا لمؤيدى الفاشستية والنازية.

لا يصح أيضًا أن يذكر أن دافعى الضرائب الأمريكيين كانوا يغدقون بسخاء على قطاع الشركات المتحدة، وأن دافعى الضرائب أدركوا بعد ذلك بسنوات، أن مشروع مارشال «كان يُعد المسرح لتدفق أموال أمريكية ضخمة للاستثمار الخاص المباشر فى أوروبا». واضعًا الأساس لقيام الشركات المتحدة الحديثة عابرة البحار، والتى ازدهرت وتوسعت، ودعمتها أساسًا دولارات مشروع مارشال منذ البداية، وحصنتها «مظلة قوة الولايات المتحدة» وحمتها ضد «التقلبات السلبية». أبعد من هذا، «معونة مشروع مارشال كانت العامل الحاسم الذى أطلق عملية هروب رءوس الأموال من أوروبا إلى الولايات المتحدة»، الأمر الذى «كان واضعو السياسة الأمريكية يدركونه تمامًا»، مفضلين أن يرسل «أثرياء أوروبا» أموالهم إلى بنوك نيويورك «لأن النظام التعاونى للتحكم فى رأس المال لم يكن مواتيًا للمجتمع المصرفى الأمريكى».

«وهكذا، لم تعكس لنا ضخامة معونة مشروع مارشال حجم الأموال المطلوبة لإعادة بناء أوروبا.. بل عكست لنا، على الأصح، حجم الأموال المطلوبة لموازنة الحركة الضخمة للهروب العصبى لرأس المال» من أوروبا إلى الولايات المتحدة، والذى كان رجال الاقتصاد يتوقعونه، تدفق فاق حجم أموال معونة مشروع مارشال الذى كان يقدمه دافعو الضرائب فعليًا إلى «الأثرياء الأوروبيين» وإلى بنوك نيويورك.

من المثير أيضًا، أن أفكارًا من هذا القبيل «أسكتت بفاعلية مذهلة» أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لهذا السخاء وهذه السماحة غير المسبوقة، حالة الدراسة الأكثر وضوحًا التى يقدمها مؤيدو «تحسين العالم» الذى تقوم به أقوى دولة فى العالم، والتى لها، لذلك، علاقة مباشرة بالموضوع الذى نناقشه هنا.

«التقليد السائد» تعرّض أحيانًا لاختبار دقيق حول أهدافه الواضحة. لارس

شولتز، الأكاديمى البارز المتخصص فى حقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية، **وجد أن معونة الولايات المتحدة « تدفقت إلى حكومات أمريكا اللاتينية التى تعذب مواطنيها ... إلى حكام نصف دول الكرة الأرضية الذين ينتهكون المبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان بطريقة فاضحة »**. هذه المعونة شملت معونات عسكرية، لا حاجة لها، استمرت طوال حكم كارتر. دراسات أوسع قام بها رجل الاقتصاد إدوارد هيرمان وجدت ارتباطات مماثلة فى جميع أنحاء العالم، واقترحت لذلك سببًا معقولا: **المعونة ترتبط بتحسين مناخ الاستثمار، وكثيرًا ما يتحقق ذلك بقتل القساوسة القادة، وذبح الفلاحين الذين يريدون تنظيم أنفسهم، وتفجير الصحافة الحرة، وهكذا .. إلخ. المحصلة كانت علاقة متبادلة أخرى بين المعونة وبين الانتهاك الفاضح لمبادئ حقوق الإنسان**. لم يكن ذلك لأن قادة الولايات المتحدة يفضلون التعذيب، بل لأن ذلك أمرًا ثانويًا بالمقارنة بتسخير الأسواق لخدمة المصالح الكبرى. هذه الدراسات كانت سابقة لأيام حكم ريجان، حين لم تصبح هناك ضرورة لطرح مثل هذه الأسئلة.

بناءًا على « اتفاق ضمنى عام » أحاطوا مثل هذه الأمور بإظلام تام، مع ذكريات أخليت من « الحقائق غير اللائقة ».

نقطة الانطلاق الطبيعية لأى تساؤل حول دفاع واشنطن عن « عالمية قيم [التنوير]» هى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى قبل عامة على أنه المعيار القياسى لحقوق الإنسان.

أصبح الإعلان العالمى لحقوق الإنسان محورًا لاهتمام كبير فى شهر يونيو عام ١٩٩٣ فى أثناء انعقاد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى مدينة فيينا. عنوان رئيسى فى جريدة نيويورك تايمز قال: « أصرت الولايات المتحدة فى محادثات فيينا على ضرورة أن تصبح الحقوق عالمية ».

وحذرت واشنطن « أنها سوف تعارض أى محاولة ترمى إلى استخدام التقاليد الدينية والثقافية لإضعاف مفهوم عالمية حقوق الإنسان »، قالت إلين سيولينو فى رسالتها الصحفية: وزير الخارجية وارن كريستوفر الذى رأس وفد الولايات المتحدة فى المؤتمر أيد حقوق الإنسان بقوة، كما فعل ذلك مساعد وزير الخارجية فى إدارة

كارتر • « الهدف الجوهرى » لخطابه فى المؤتمر الذى « اعتبروه أول بيان سياسى مهم تصدره إدارة كلينتون عن حقوق الإنسان »، « كان لكى ندافع عن عالمية حقوق الإنسان »، شجب بقوة ادعاءات أولئك الذين ناشدوا المؤتمر أن يأخذ « نسبية الثقافات » فى الاعتبار •

قال كريستوفر: « إن أسوأ من ينتهكون حقوق الإنسان هم الطغاة المعتدون، وأولئك الذين يشجعون انتشار السلاح »، وأكد أن « عالمية حقوق الإنسان تصنع معيارًا فريدًا مقبولا للسلوك فى جميع أنحاء العالم، معيارًا سوف تقوم واشنطن بتطبيقه على جميع الدول »• فى كلماته هو: « الولايات المتحدة لن تتعاون إطلاقًا مع أولئك الذين يقوضون الإعلان العالمى » وسوف تدافع عن عالميته ضد أولئك الذين يعتقدون « أن حقوق الإنسان يجب أن تفسر بطريقة مختلفة فى المناطق التى لها ثقافات غير غربية »، وعلى وجه الخصوص « الاثنى عشر القذرون » الذين شجبوا بنود الإعلان التى لا تلائمهم•

انتصر إصرار واشنطن• الدول الغربية « شعرت بالارتياح لأن أحدًا لم يدرك أسوأ مخاوفهم؛ أن يحدث تراجع عن المفاهيم الجوهرية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى صدر عام ١٩٤٨••• « هزم » تحدى النسبية » وأعلن المؤتمر « أن الطبيعة العالمية لهذه الحقوق، وللحريات أصبحت أمرًا مقضيًّا »•

بقيت بعض الأسئلة التى لم يتم طرحها • إذا كان أسوأ من ينتهكون حقوق الإنسان هم الطغاة المعتدون، وأولئك الذين يشجعون انتشار السلاح، فما هو رأينا فى أكبر تاجر سلاح فى العالم يتباهى بأنه يحتكر نصف مبيعات السلاح للعالم الثالث - غالبًا إلى حكومات وحشية ديكتاتورية فاسدة؟ مع جهود مضنية لتعزيز الدعم المادى العام لمبيعات السلاح، الأمر الذى يعارضه ٩٦ % من المواطنين وتؤيده بقوة الذراع الطويلة للصناعة•

لم يمنح الدعم المادى إلى « تجار الموت » فقط، فبفضل توسع الناتو، أشار متحدث باسم اتحاد صناعات الفضاء الأمريكية إلى الأسواق الجديدة للسلاح (التى قدرها بما يبلغ عشرة مليارات من الدولارات الأمريكية من مبيعات الطائرات المقاتلة

وحدها) شاملة الأنظمة الإليكترونية، وأنظمة الاتصال ٠٠٠ إلخ، وهو مبلغ يرقى إلى مستوى المال اللازم لدعم جميع الصناعات الحديثة٠

عززت حكومة الولايات المتحدة نشاط التصدير بتقديم المنح، والقروض منخفضة الفائدة، مع وسائل أخرى، لتسهيل تحويل المال العام إلى أرباح للقطاع الخاص داخل الولايات المتحدة، وتحويل اقتصاديات الترانزيت لإمبراطورية الاتحاد السوفييتى السابق، لتدعيم الإنفاق الحربى بدلا من الإنفاق الاجتماعى الذى كانت الجماهير تفضله٠

وإذا كان المعتدون هم « أسوأ من ينتهكون » حقوق الإنسان، فماذا يكون الرأى إذا فى الدولة التى تقف أمام محكمة العدل الدولية متهمة « باستخدام القوة العسكرية بطريقة غير شرعية فى حربها البشعة ضد نيكاراجوا، والتى تقوم باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يدعو كل الدول لضرورة مراعاة القانون الدولى، وترفض المناشدات التى أصدرتها الجمعية لهيئة الأمم المتحدة والتى لها نفس هذه الفحوى ؟ »٠ هل يمكن لهذه الأحكام الصارمة أن تكبح الدولة التى افتتحت عهد الحرب الباردة السابق بغزوينما، حيث قامت، بعد أربع سنوات، منظمة حقوق الإنسان فى الحكومة « العميلة » بإعلان تعرض سيادتها للانتهاك، وخرق حقها فى تقرير المصير بوجود جيش الاحتلال ؟ !

إننى أتغاضى هنا عن أمثلة أخرى أكثر درامية، مثل هجوم الولايات المتحدة على جنوب فيتنام من عام ١٩٦١ ــ ٦٢، حين تحولت إدارة كنيدى من تأييد دولة إرهاب على نمط سياستها فى أمريكا اللاتينية، إلى العدوان المباشر! حقائق لا زالت « لا ينفع أن تذكر فى التاريخ »٠

أسئلة أخرى أثارتها تحفظات الولايات المتحدة - التى لم يعرف الإعلام عنها- على الإعلان الذى أصدره مؤتمر فيينا٠ انزعجت واشنطن لأن الإعلان « ألمح إلى أن أى احتلال أجنبى هو انتهاك لحقوق الإنسان »٠ رفضت الولايات المتحدة هذا المبدأ؛ لأنها هى بمفردها مع إسرائيل، رفضتا حقوق شعوب « جرّدت بالقوة من (تقرير المصير، والحرية، والاستقلال)... وخاصة الشعوب الخاضعة للاستعمار

وأنظمة الحكم العنصرية. أو أى أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية..» فى الكفاح لكى (تكتسب هذه الحقوق) أو أن تنشد وتتلقى أى مساندة (طبقًا لميثاق وبنود القانون الدولى) - حقائق بقيت طى الكتمان، رغم أنها يمكن أن تساعد فى توضيح المفاهيم التى من أجلها ندافع عن حقوق الإنسان.

وقضية أخرى لم يتم فحصها، هى مجرد الكيفية التى قام بها كريستوفر « بتعزيز حقوق الإنسان فى عهد إدارة كارتر ». عندما قامت إدارة كارتر بمحاولات يائسة للحفاظ على قوة الحرس الوطنى لسوموزا، بعد أن قامت بذبح أربعين ألف مدنى، حيث تم تعريفهم على أنهم قوة إرهابية تابعة للنازيين الجدد فى الأرجنتين، وقامت أخيرًا بتهريب قادته بطائرات عليها علامات الصليب الأحمر (جريمة حرب) إلى هندوراس ! ...السجل فى أمكنة أخرى بالمنطقة لم يكن أقل سوءًا !

هذه الأمور تقع أيضًا بين الحقائق « التى لا ينفع ذكرها ». البلاغة الرفيعة المستوى أثناء وحول مؤتمر فيينا لم يشوهها التساؤل عن المدى الذى التزمت به بمفاهيم إعلان حقوق الإنسان، أبرز الدول التى تدافع عنه.

طرحت هذه التساؤلات، مع ذلك، فى جلسة استماع علنية عقدت بفيينا، رتبتها منظمات غير حكومية، بإسهامات من مدافعين عن حقوق الإنسان من العلماء والمحامين وغيرهم فى كثير من الدول، **قدموا أدلة صارخة عن انتهاكات ضخمة لحقوق الإنسان فى كل جزء من العالم نتيجة للسياسات التى تمارسها مؤسسات المال الدولية، و« إجماع واشنطن » بين قادة العالم الحر. أسس هذا الإجماع الليبرالى الجديد على ما قد يطلق عليه أنه « الحضور الحقيقى لعقيدة السوق الحرة: انضباط السوق أمر حتمى للضعفاء وغير المحصنين، وعلى الأثرياء والأقوياء، رغم ذلك، أن يحتموا تحت أجنحة الدولة الأم ».** يجب أيضًا أن يسمح لهم (الأثرياء الأقوياء) بالإصرار والمثابرة فى الهجوم المستمر الدءوب على مبدأ (التجارة الحرة) الأمر الذى أسفت عليه دراسة قدمها السكرتير الاقتصادى لمنظمة الجات پاتريك لو (والذى يشغل الآن منصب مدير البحث الاقتصادى فى منظمة التجارة العالمية).

قدَّر لو أن فعالية وسائل الحماية فى إدارة ريجان تبلغ تقريبًا ثلاثة أضعاف مثيلاتها فى الدول الصناعية الأخرى، كما أنها تفوقت على التحول الكبير نحو مبدأ حماية الصناعة المحلية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وحولت بذلك الولايات المتحدة من « كونها حامى حمى التجارة العالمية الحرة المتعددة الأطراف، إلى دولة هى أبرز من يتحداها »، طبقًا للدراسة التى قدمتها جريدة مجلس العلاقات الخارجية.

يجب أن نضيف هنا أن مثل هذه التحليلات تقوم بإغفال الأشكال المهمة للتدخل فى السوق لصالح الأغنياء : تحويل المال العام إلى الصناعة المتقدمة، الذى يكمن فى الواقع داخل كل قطاع مهم فى القطاعات الاقتصادية فى الولايات المتحدة، والذى يتم غالبًا تحت ستار أغراض « الدفاع ». تصاعدت هذه الإجراءات أيضًا على يد رجال ريجان الذين لم يسبقهم أحد فى التسبيح بأمجاد السوق الحرة على الفقراء فى الداخل والخارج. البريطانيون كانوا روَّاد هذه الممارسات فى القرن الثامن عشر، والتى أصبحت سمة شائعة فى التاريخ الاقتصادى منذ ذاك الحين، وجزءًا جيدًا للهوة المعاصرة بين العالم الأول والعالم الثالث، تنمو منذ سنوات كثيرة مع نمو الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه.

جلسة الاستماع التى عقدت فى فيينا لم تلق أى اهتمام من صحف التيار الرئيسى بالولايات المتحدة، على مبلغ علمى، ولكن يمكن لمواطنى العالم الحر أن يتعرفوا على اهتمامات الأغلبية العظمى من شعوب العالم بمفاهيم حقوق الإنسان من تقريرها الذى نشر فى نيبال فى نشرة من ٢٠٠٠ نسخة.

بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان غير معروفة جيدًا فى الولايات المتحدة، ولكن بعضها مألوف. أعظم البنود شهرة هو البند ١٣ (٢) الذى ينص على أنه « يحق لكل فرد أن يغادر أى بلد بما فى ذلك بلده». هذا المبدأ يذكر دائمًا بحماس شديد كل عام فى يوم ذكرى حقوق الإنسان، ١٠ ديسمبر، مع مظاهرات وشجب صاخب للاتحاد السوفييتى لرفضه السماح لليهود بمغادرة البلاد. لكى نتوخى الدقة، كلمات البند ١٣ (٢) التى ذكرناها سابقًا هى التى تذكر دائمًا فى يوم حقوق الإنسان دون ذكر للعبارة التالية: « كما يحق له العودة إليه ». الأهمية العظيمة

للكلمات التى أهملت، عبر عنها يوم ١١ ديسمبر، ١٩٤٨، بعد يوم واحد من التصديق على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، عندما أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بالإجماع قرارها رقم ١٩٤ الذى يؤكد حق الفلسطينيين فى العودة إلى بلادهم، أو الحصول على تعويضات إذا فضلوا عدم العودة، والذى أعيد التأكيد عليه مرارًا منذ ذلك الحين ٠ ولكن، كان هناك « اتفاق ضمنى عام » على أنه « لا يصح » ذكر الكلمات التى أهملت ٠

من العدل أن نضيف هنا أنه قد تم قطع الشك باليقين فى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد فى شهر ديسمبر ١٩٩٣، حين قامت إدارة كلينتون بتغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وشاركت إسرائيل فى معارضة قرار الجمعية رقم ١٩٤، الذى أكدته الجمعية، رغم ذلك، بالتصويت ١٢٧ ضد ٢ ٠ كما هى العادة، لم يكن هناك أى تحليل أو تعليق ٠

دعنا الآن نتحرك إلى البند ١٤، الذى يعلن أنه « لكل فرد الحق فى أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هربًا من الاضطهاد » ٠ أهل هايتى على سبيل المثال، بما فى ذلك، الضحايا السبع والثمانون الذين تم إلقاء القبض عليهم عند حواجز إدارة كلينتون وأجبروا على العودة إلى حتفهم، دون أقل اهتمام إعلامى كما قيل فى بداية مؤتمر فيينا - السبب الرسمى لذلك كان أنهم يفرون من الفقر وليس من الإرهاب الوحشى للحكم العسكرى، كما كانوا يدَّعون ٠

فى تقريرها عن مؤتمر فيينا، قبل ذلك بعدة أيام، أوضحت سيولينو أن « بعض منظمات حقوق الإنسان انتقدت إدارة كلينتون بشدة لفشلها فى تحقيق الوعود التى قطعتها تجاه حقوق الإنسان فى حملته الانتخابية « واستطردت » الحالة الأكثر درامية كانت « قرار واشنطن أن تعيد بالقوة قاربًا مليئًا بالهايتيين الذين ينشدون حق اللجوء السياسى » ٠ بالنظر إلى هذا الأمر بطريقة مختلفة، نجد أن الأحداث قد أظهرت أن التزام واشنطن « بعالمية حقوق الإنسان كان بلاغيًا فقط »، اللهم إلا باعتباره سلاحًا يستخدم بطريقة انتقائية ضد الآخرين.

الولايات المتحدة « أيدت البند ١٤ على هذا الأساس »، حيث إن كارتر

(وكريستوفر) « عززا حقوق الإنسان » بإعادة من كانوا على القارب التعيس ليعانوا العذاب على يد ديكتاتورية دوفاليير، حليف محترم ساعد على تحويل هايتى إلى رصيف تصدير لشركات الولايات المتحدة التى تبحث عن عمالة رخيصة - أو يتبنى الشروط التى تفضلها معونة الولايات المتحدة، والتى تحول هايتى إلى « تايوان الكاريبى »• انتهاكات البند ١٤ صدَّق عليها رسميًا فى اتفاق ريجان - دوفاليير• عندما قام انقلاب عسكرى فى سبتمبر ١٩٩١ بخلع أول رئيس لهايتى انتخب ديمقراطيًا، وأعاد الإرهاب بعد فترة راحة قصيرة، فرضت إدارة بوش حصارًا على هايتى وأعادت فيضانًا من اللاجئين إلى غرفة التعذيب•

مرشح الرئاسة بيل كلينتون، الذى شجب بقسوة سياسة بوش « غير الشرعية وغير المسئولة والتى تستحق التوبيخ »• كان أول عمل له بعد أن تولى الرئاسة هو تشديد الحصار الذى سبق أن سماه غير شرعى، مع إجراءات أخرى لمساندة الطغمة الحاكمة، وهو موضوع سوف نعود إليه•

العدالة أيضًا تتطلب منا أن نعترف بأن واشنطن ابتعدت قليلا عن معارضة البند ١٤ فى تعاملها مع قضية هايتى خلال شهور الديمقراطية القليلة (فبراير - سبتمبر، ١٩٩١)، حين اكتسبت إدارة بوش حساسية مفاجئة، قصيرة الأمد، للبند ١٤، مع انحسار تدفق اللاجئين إلى حجم هزيل، فى الواقع انعكس التيار عندما بدأ الهايتيون فى العودة إلى بلادهم فى لحظة أمل• من بين أكثر من ٢٤,٠٠٠ هايتى احتجزتهم قوات الولايات المتحدة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠، سمحت واشنطن لثمانية وعشرين منهم أن يتقدموا بطلبات للحصول على حق اللجوء السياسى باعتبارهم من ضحايا الاضطهاد السياسى، ومنحت هذا الحق فقط لأحد عشر منهم (بالمقارنة بعدد ٧٥,٠٠٠ من ٧٥,٠٠٠ كوبى)• أثناء فترة السبعة الشهور فى الحكم الديمقراطى تحت حكم الرئيس أريستيد، ومع الانحسار الجذرى للعنف والقمع، سمح بتقديم عشرين طلبًا للحصول على حق اللجوء السياسى• عادت الممارسة إلى وضعها الطبيعى بعد الانقلاب العسكرى وعودة الإرهاب•

قلقة من أن تقوم الاحتجاجات بجعل استمرار الحصار أمرًا صعبًا، ناشدت إدارة كلينتون بعض الدول الأخرى لكى تخفف عنها أعباء وإيواء اللاجئين• الخوف من

استمرار تدفق اللاجئين كان السبب الرئيسى الذى قدّم لتبرير التدخل العسكرى حفاظًا على « الأمن القومى »، وأثار جدلا كثيرًا.

تغاضى الجدل عن نموذج واضح: تانزانيا(*)، التى استطاعت أن تأوى مئات الآلاف من الروانديين، والتى يمكنها بالتأكيد أن تتقدم لإنقاذ الولايات المتحدة بقبول مزيد من اللاجئين فى أراضيها !

احتقار البند ١٤ لم يمكن إخفاؤه بأى وسيلة.

شرحت قصة على الصفحة الأولى فى « جريدة السجل » قوانين الهجرة الجديدة القاسية، ذكرت هذه الحقيقة عرضًا، وقامت بشرح الأسباب:

لأن الولايات المتحدة هى التى سلحت ومولت الجيش الذى قامت وحشيته بإبعادهم إلى المنفى، استطاع عدد قليل من مواطنى السلفادور أن يحصلوا على وضع اللاجئ الذى « منح للكوبيين، والفيتناميين، والكويتيين، وبعض القوميات الأخرى فى أوقات مختلفة. القانون الجديد يعتبر الكثيرين منهم هدفًا للترحيل من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٩٢، حين قتل أكثر من ٧٠,٠٠٠ شخص فى السلفادور، معظمهم بيد الجيش الذى تسانده أمريكا ! ».

نفس هذا التفكير امتد إلى أولئك الذين فروا من حروب واشنطن المرعبة فى أماكن أخرى فى المنطقة.

تفسير البند ١٤ أصبح له لذلك، مبادئ مميَّزة: « الضحايا الذين يستحقون » يشملهم البند، ولكنه لا يشمل « الضحايا الذين لا يستحقون ». تصنيف هذه الفئات يخضع لمصالح القوة المسيطرة. ولكن الحقائق ليس لها تأثير على الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة باعتبارها القوة التى تدافع عن عالمية مفاهيم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ضد التحديات التى تواجهها فى مبدأ النسبية.

هذه حالة ضمن حالات كثيرة توضح إغفالا فى التحليل الذى قدمه أورويل: سهولة التسامح مع المتناقضات، عندما يكون ذلك مناسبًا.

(*) وإيران التى تأوى أكثر من مليون لاجئ، ما بين أفغانى إلى عراقى.

البندين الثالث عشر والرابع عشر يقعان تحت الحقوق المدنية والسياسية، ولكن هناك نوعية أخرى يشملها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان: الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية٠ هذه أهملها الغرب إهمالا شديدًا٠ سفيرنا فى الأمم المتحدة چين كيركباتريك وصفت هذه البنود على أنها « خطاب إلى سانت كلوز (بابا نويل)٢٠٠٠؟! »٠

استبعدها بلهجة معتدلة ممثل الولايات المتحدة فى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السفير موريس أبرام، الذى أكد عام ١٩٩٠ أن الحقوق المدنية والسياسية يجب أن تكون لها « الأولية »! .. تناقض تام مع مبدأ عالمية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان٠

توسع أبرام فى ذلك عندما قام بشرح أسباب رفض واشنطن للتقرير الذى أصدره المؤتمر العالمى لحقوق التنمية الذى أوضح « حق الأفراد، والجماعات، والشعوب أن تشارك فى، أو تسهم فى، وأن تتمتع بتنمية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، تكون فيها جميع حقوق الإنسان وحرياته الرئيسية مكفولة تمامًا »٠ أخبر أبرام اللجنة أن « التنمية ليست حقا »٠ فى الواقع تمخضت اقتراحات هذا التقرير عن « نتائج بعيدة عن الصواب، على سبيل المثال، قد يتجاوز البنك الدولى عن قرض، أو أن يقدم مالا لبناء نفق، أو سكة حديد للقطار، أو بناء مدرسة »٠ مثل هذه الأفكار ليست إلا « أكثر قليلا من إناء خاو تصب فيه آمال غامضة وتطلعات بدائية »، واستمر يقول : بل « إثارة خطيرة »٠ صياغة أخرى قريبة من نظرية أبرام، تسهل علينا فهم الخطأ الفادح لـ « حق التنمية » المقترح وتشكل مفهومًا حتميًا للتصديق على المبدأ :

« لكل شخص الحق فى مستوى فى المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة، والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته »٠

إذا لم يكن هناك وجود لحق التنمية، كما أوضحنا، يكون هذا البيان أيضًا هو « إناء خاويًا » وربما أيضًا « إثارة خطيرة »۰ فمن ثم، يصبح هذا المبدأ أيضًا غير ذى موضوع: أى أنه لا توجد مثل هذه الحقوق التى أكدها البند ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والذى ذكرناه توًّا أعلاه !۰

الولايات المتحدة وحدها استخدمت حق الفيتو لمعارضة الإعلان بالنسبة لحق التنمية، وعارضت بذلك ضمنيًّا البند ٢٥ فى بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان۰

من الضرورى أن نمعن النظر فى وضع البند ٢٥ فى أغنى دولةٍ فى العالم، التى يعيش تحت خط الفقر بها، نسبة تتجاوز ضعف النسبة فى البلاد الصناعية الأخرى، والتى يعانى أطفالها معاناة خاصة (تليق بأقوى وأغنى دولة فى العالم !) تقريبًا واحد من كل أربعة أطفال ممن هم أقل من السادسة من العمر، يعيشون تحت خط الفقر فى عام ١٩٩٥، أربعة أعوام بعد الصحوة الاقتصادية، أكثر كثيرًا من المجتمعات الصناعية الأخرى، رغم أن بريطانيا اكتسبت بعض التفوق « مع واحد من كل ثلاثة من الأطفال البريطانيين يولدون فقراء » إلا أن الصحافة تقرر أن « فقر الأطفال قد ازداد إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف منذ انتخاب مارجريت تاتشر » وأن « ما يقرب من مليونين من الأطفال البريطانيين يعانون من الصحة السيئة وإعاقة النمو بسبب سوء التغذية » برامج تاتشر عكست النزعة نحو تحسين صحة الطفل وأدت إلى قفزة عالية لأمراض الطفولة التى سبق السيطرة عليها، بينما يستخدم المال العام فى أغراض مثل المشاريع غير الشرعية لتعزيز مبيعات السلاح التى تقوم بها صناعة تمولها الدولة۰ بالتوافق مع ميثاق السوق الحرة الموجود فعلا، الإنفاق العام بعد سبعة عشر عامًا من عهد تاتشر الإنجيلى بقى مماثلا لما كان عليه عندما تولت السلطة۰

فى الولايات المتحدة، التى تعرضت لسياسات مماثلة، عانى ثلاثون مليون شخص من الجوع بحلول عام ١٩٩٠، بزيادة قدرها ٥٠ % عن عام ١٩٨٥، متضمنين ١٢ مليون طفل حرموا من الغذاء الكافى للنمو والتطور (قبل الركود الاقتصادى عام ١٩٩١)، بتعبيرات هذه المؤشرات الاجتماعية الرئيسية، تقف الولايات المتحدة فى مستوى أقل من أى دولة صناعية أخرى، وتقف بجوار كوبا

التى عانت سنوات طويلة من الهجوم الإرهابى والحرب الاقتصادية القاسية على أيدى القوة العظمى فى نصف الكرة الأرضية .

بحصولها على مميزاتها غير العادية، وقفت الولايات المتحدة فى الصفوف الأولى من مؤيدى النسبية الذين يرفضون عالمية الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى البند ٢٥ وحده .

نفس هذه القيم ترشد مؤسسات المال الدولية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة بقوة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى: « كانا ينفران بشدة من حقوق الإنسان »، كما أشار رئيس لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فيليب ألستون، فى بيان لطيف أمام جلسة فيينا المضادة « كما سمعنا بطريقة درامية فى جلسة الاستماع العامة هذه »، **أضاف نورى عبد الرزاق، عضو منظمة تضامن الشعوب الأفرو - آسيوية، « سياسات منظمات المال الدولية تسهم فى إفقار شعوب العالم، وإفساد بيئة العالم، وانتهاك حقوق الإنسان الجوهرية » بدرجة تُطيِّر العقول! .**

فى مواجهة مثل هذه الانتهاكات المباشرة لمبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ربما لا يكون من الضرورى أن نذكر الامتناع عن اتخاذ أى خطوات إلى الأمام من أجل تأييد هذه المبادئ . صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قدر أن ألفًا من الأطفال يموتون كل ساعة نتيجة أمراض يسهل الوقاية منها، وما يقرب من ضعف هذا العدد من النساء يمتن أو يعانين من عجز خطير فى الحمل أو الولادة لعدم توافر وسائل العلاج والرعاية البسيطة . لتأمين وصولها عالميًا إلى الخدمات الاجتماعية الرئيسية، قدر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة حاجته إلى ربع الإنفاق العسكرى « للدول النامية » وإلى ما يقرب إلى ١٠ % من الإنفاق العسكرى للولايات المتحدة، كما وضح، **تقوم الولايات المتحدة بتعزيز الإنفاق العسكرى « للدول النامية »، وتبقيها دائمًا على مستوى الحرب الباردة، والذى ازداد هذه الأيام (الإنفاق العسكرى) بينما انخفض الإنفاق الاجتماعى انخفاضًا شديدًا .**

فى « تقريره النهائى » إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٦، قام

المقرر الخاص ليندرو ديسبوى بالاستشهاد بتشخيص منظمة الصحة العالمية للفقر البالغ على أنه القاتل الأول فى العالم، وأنه كان السبب الأكبر للمعاناة على الأرض.

« لا توجد كارثة أخرى يمكن أن تقارن بالتخريب الذى يقوم به الجوع والذى تسبب فى وفيات خلال العامين الماضيين أكثر ممن قتلوا فى الحربين العالميتين معًا ». قال: إن حق كل شخص فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية أكدها البند ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، أشار أيضًا إلى الميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية « **الذى قام بالتركيز، على وجه الخصوص، على الحق الجوهرى لكل فرد فى أن يتحرر من الجوع، ولكن من المنظور العالى للنسبية التى يتبناها الغرب، هذه المبادئ لحقوق الإنسان المتفق عليها، ليس لها كيان، رغم التصديق الرسمى عليها** ».

توجد اختلافات أخرى فى تفسير البند ٢٥، قامت دول العالم الثالث التى تنشد وسائل « إيقاف التدفق الهائل للمواد الخطرة » إلى الدول الفقيرة بالاتصال بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. قالوا: إنهم قلقون لأن « **المواد السامة والمخلفات تشكل تهديدًا للحق الجوهرى فى الحياة وفى الصحة الجيدة** » الذى يكفله الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ممثلة الأمم المتحدة المكلفة ببحث الشكوى قررت أن **الدول الغنية ترسل** « **أحجامًا هائلة من المخلفات السامة** »، والآن أيضًا إلى الأقطار السوفييتية السابقة. قالت إن « المعلومات التى جمعتها تظهر انتهاكات خطيرة لحق الحياة والصحة » طبقًا لما نشرته الصحف، والتى « فى بعض الحالات أدت إلى المرض، والفوضى، والعجز الجسدى والعقلى، والموت أيضًا ».

معلوماتها كانت محدودة، مع ذلك؛ لأنها تلقت « تعاونًا ضئيلا من الدول النامية أو الشركات » ولا تعاون إطلاقًا من الولايات المتحدة، التى تسعى الآن لإنهاء مهمتها.

البند ٢٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينص على أن:

١ـ لكل شخص الحق فى العمل. وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة.

٢- لكل فرد، دون تميز، الحق فى أجر متساو للعمل (الواحد)٠

٣- لكل فرد يقوم بعمل، الحق فى أجر عادل مُرْض يكفل له ولأسرته حياة لائقة بكرامة الإنسان، تضاف إليه - عند اللزوم- وسائل أخرى للحماية الاجتماعية٠

٤- لكل شخص الحق فى أن ينشئ وينضم إلى نقابات لحماية مصالحه٠

نحن لا نحتاج أن نتلكأ عند حدٍّ احترام واشنطن لهذا المبدأ!

الولايات المتحدة التزمت نصيًّا بالحق الأخير، رغم أن الدوائر القانونية والإدارية تؤكد أنهم شاهدوه كثيرًا وهو يتصدع٠ بحلول الوقت الذى انتهى فيه عهد ريجان، كانت الولايات المتحدة تقف بعيدًا عن الضوء، حتى أن منظمة العمل الدولية، التى نادرًا ما تنتقد الأقوياء، قدمت لها توصية بتوفيق أوضاعها مع المعايير الدولية، ردًّا على الشكوى المقدمة من اتحاد العمل الأمريكى؛ لأنها لجأت إلى « الاستبدال الدائم للعمال » من أجل تحطيم حق الإضراب عن العمل٠ بخلاف جنوب أفريقيا، لم تقم أي دولة صناعية أخرى بالتسامح مع مثل هذه الأساليب (التى اتبعتها الولايات المتحدة) لإثبات أن البند ٢٣ لا زال كلامًا فارغًا، ومع التطورات اللاحقة فى جنوب أفريقيا، قد تجد الولايات المتحدة نفسها فى عزلة تامة بالنسبة لهذا الأمر، رغم أنها لا زالت تحاول تحقيق المعايير البريطانية، مثل السماح للعاملين باستخدام مبدأ زيادات الأجر الاختيارية لإغراء العمال على نبذ الاتحاد وحق المساومة الجماعية٠

من الأساليب التى استخدمت للإبقاء على عدم فاعلية البند ٢٣، جاء فى مجلة « بيزنس ويك » أنه منذ السنوات الأولى لعهد ريجان « قامت صناعة الولايات المتحدة بشن حرب من أنجح الحروب التى شُنت ضد الاتحادات حتى الآن، قامت بفصل آلاف من العمال بطرق غير قانونية لأنهم مارسوا حقهم فى تنظيم أنفسهم »٠

« الفصل غير الشرعى حدث فى ثلث الانتخابات التمثيلية فى أواخر الثمانينيات، مقابل ٨ % فقط فى أواخر الستينيات »٠ لم تكن لدى العمال مصادر مادية؛ لأن إدارة ريجان حوّلت الدولة إلى دولة رفاهية واسعة للأغنياء، فى تحدٍ سافر لقوانين الولايات المتحدة وأيضًا للقانون الدولى الذى يقدس الإعلان العالمى لحقوق الإنسان٠ هدف الإدارة الرئيسى، كما شرحت المجلة، كان هو إلغاء هذه الحقوق التى « كفلها قانون

واجنر الصادر عام ١٩٣٥م »، والذى جعل الولايات المتحدة عضوًا فى التيار الرئيسى للعالم الصناعى. كان هذا هو الهدف الرئيسى منذ التصديق على بنود « الصفقة الجديدة - New Deal »، ورغم أن خطة القضاء على النصر الذى حققته الديمقراطية قد تجمدت أثناء الحرب، إلا أنها انطلقت بقوة ونجاح مع حلول السلام. مؤشر من مؤشرات النجاح يقدمه لنا سجل التصديق على بنود ميثاق « منظمة العمل الدولية » التى تكفل حقوق العمال. الولايات المتحدة كان لها أسوأ سجل فى العالم الغربى، باستثناء السلفادور وليتوانيا. إنها لا تعترف حتى بالأعراف القياسية عن عمالة الأطفال وحق العمال فى تنظيم أنفسهم.

« تخلفت الولايات المتحدة عن سداد التزاماتها إلى منظمة العمل الدولية، والتى بلغت قيمتها الإجمالية ٩٧,٦ مليون دولار أمريكى »، كما أوضحت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان « هذا الإمساك عن السداد » يهدد أعمال منظمة العمل الدولية تهديدًا خطيرًا، خطط واشنطن التى ترمى إلى تخفيض أكبر فى تمويلها لمنظمة العمل الدولية « سوف تؤثر بصفة رئيسية على قدرة المنظمة »، وتدمّر بذلك البند ٢٣ فى جميع أنحاء العالم.

هذا هو جزء بسيط من الدين الضخم للمنظمات الدولية الذى ترفض الولايات المتحدة سداده (فى انتهاك لالتزاماتها التعاقدية). التزاماتها المالية لهيئة الأمم المتحدة التى لم يتم سدادها قدرت بمبلغ ١,٣ مليار دولار أمريكى. « أبوابنا ستظل دائمًا مفتوحة » **كتب السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان: « فقط لأن دولاً أخرى تقدم لنا بروح طيبة قروضًا بدون فوائد لتغطية الإخفاقات الأمريكية - ليس فقط من دول حلف شمال الأطلنطى.. بل أيضًا من الدول النامية مثل باكستان، وحتى أيضًا فيجى »**. منذ عدة أسابيع، وهى لا تزال ترفض السداد، **قام مجلس الشيوخ بالتصويت ٩٠: ١٠ أن على الأمم المتحدة « أن تشكر الولايات المتحدة على إسهاماتها، وأن تقرر علنًا إلى كل الدول الأعضاء قدر الأموال التى أنفقتها الولايات المتحدة فى مساندتها لقرارات مجلس الأمن منذ أول يناير ١٩٩٠ »**.

كان الهجوم غير الشرعى على الاتحادات هو انتهاك للبند ٢٣، وله آثارٌ كثيرة، منها أنه أسهم فى تدمير معايير الصحة والأمان فى أمكنة العمل، والتى اختارت

الحكومة ألا تقوم بفرضها، مما أدى إلى زيادة كبيرة فى حوادث المصانع فى سنوات حكم ريجان. إنها أيضًا أضعفت فعالية الديمقراطية، لأن من لديهم مصادر دخل محدودة، فقدوا بعض الوسائل التى كان يمكنهم بها الدخول إلى حلبة السياسة. إنها أيضًا عجّلت بتقليص الطموحات الجماعية؛ لأنها أذابت الإحساس بالتضامن والتعاطف، والقيم الإنسانية الأخرى التى كانت فى قلب الفكر الليبرالى الكلاسيكى، ولكنها لا تلائم أيديولوچية القوة والامتياز السائدة الآن. منذ وقت قريب، قدرت إدارة العمل الأمريكية أن إضعاف الاتحادات كان سببًا فعالا فى الركود والانحسار فى الأجور فى عهد ريجان، «تطور يلقى الترحيب وله أهمية قصوى»، وقامت جريدة وال ستريت بوصف انحسار تكاليف العمالة من ارتفاع عام ١٩٨٥ إلى الأكثر انخفاضًا فى عالم الصناعة (باستثناء بريطانيا).

عند إدلائه بشهادته أمام اللجنة البنكية بمجلس الشيوخ فى شهر فبراير عام ١٩٩٧، كان رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى آلان جرينسپان شديد التفاؤل بخصوص «توسع اقتصادى ممتد» نتيجة «للكبح الشديد لازدياد التعويضات التى يبدو أنها كانت من محصلات ازدياد عدم أمان العامل»! أمنية صريحة لمجتمع جيد، ولكنها أيضًا كانت سببًا آخر يخول للنسبية الغربية رفض البند ٢٥ للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، الذى يتضمن «حق الأمان». التقرير الاقتصادى المقدم للرئيس فى فبراير ١٩٩٧، الذى تفاخر بإنجازات إدارة كلينتون، أشار بطريقة غير مباشرة شديدة الالتواء إلى «متغيرات فى سوق منظمات وممارسات العمل» على أنها كانت «عاملا شديدًا لكبح الأجور» مما دعم صحة الاقتصاد.

«اتفاقيات التجارة الحرة»، كما اعتادوا تسميتها بطريقة خاطئة (إنها تتضمن سمات وقائية بارزة، وهى لا تعتبر أنها «اتفاقيات» إلا إذا استبعدنا الرأى العام)، تسهم فى هذه المتغيرات اللطيفة، بعض الآليات عبر عنها فى دراسة تمت بتكليف من سكرتارية اتفاقية السوق الحرة لأمريكا الشمالية Nafta «عن الآثار المترتبة عن الإغلاق المفاجئ لمصنع، لمبدأ حرية الاتحادات وأيضًا حق العمال فى تنظيم أنفسهم فى الدول الثلاثة»، تمت الدراسة طبقًا لقواعد الـ Nafta استجابة لشكوى قدمها عمال شركة للاتصال عن بعد (التلغراف والتليفون) عن ممارسات العمل غير الشرعية.

المجلس القومى الأمريكى لعلاقات العمل أيد الشكوى، وأمر بعقوبات تافهة بعد سنوات من التأخير، نهجًا تقليديًّا عاديًّا. أذنت كل من كندا والمكسيك بنشر دراسة الـ Nafta التى قامت بها كات برونفنبرينر، اقتصادية العمل بجامعة كورنيل، وأرجأت إدارة كلينتون نشر الدراسة التى تزيح الستار عن التأثير الضخم الذى مارسته المنظمة لمنع حق الإضراب عن العمل. حوالى نصف جهود الاتحاد التنظيمية مزقتها التهديدات بنقل الإنتاج إلى الخارج.

استخدمت الولايات المتحدة بعض الوسائل الأخرى لنقض العهد الذى قطعته على نفسها «ألا تتعاون أبدًا مع أولئك الذين قد يمزقون عالمية الإعلان» (كريستوفر) بالنسبة للبند ٢٣ . أيضًا التفكيك المستمر لنظام الرفاهية، الذى تقلص كثيرًا منذ السبعينيات من القرن العشرين، والذى دفع النساء المساكين إلى الخروج إلى سوق العمل، حيث يقمن بقبول العمل عند مستوى أو أقل من مستوى الأجر الأدنى ومع منافع محدودة، وأيضًا مع مجموعة كبيرة من المعونات الحكومية التى تغرى أصحاب العمل على تفضيلهم لقبول العمالة منخفضة الأجر. الآثار المحتملة هى خفض الأجور إلى أدنى مستوى، مع آثار غير مباشرة فى كل مكان آخر. **وسيلة أخرى لها ارتباط بالموضوع، هى الازدياد المضطرد فى استخدام عمالة السجون فى نظام الانضباط الاجتماعى الجديد الآخذ فى التوسع !. وهكذا، قامت شركة بوينج التى تحتكر إنتاج الطائرات المدنية فى الولايات المتحدة (تساندها معونة ضخمة من الدولة منذ ٦٠ سنة) بنقل تسهيلات الإنتاج ليس للصين فقط، بل أيضًا للسجون على بعد عدة أميال من مكاتبها فى سياتل. عمالة السجن لها مميزات عديدة. إنها منضبطة، يساندها المال العام، محرومة من الفوائد، وهى أيضًا «مرنة» - متاحة عند الحاجة.**

الاعتماد على عمالة السجون تقليد قديم. النمو الصناعى السريع فى مناطق الجنوب الشرقى منذ قرن مضى ارتكز بقوة على عمالة السجون (السود)، التى كان يستأجرها من يدفع أجرًا أكبر. أعادت هذه الإجراءات تشكيل أغلب البنية الأساسية للنظام الزراعى بعد إلغاء نظام العبودية، وهى الآن تخدم النمو الصناعى. استمرت هذه الممارسات منذ العشرينيات من القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الثانية.

رجال الصناعة فى الجنوب يرون أن عمالة السجون « أكثر إنتاجًا ويمكن الاعتماد عليها أكثر من العمالة الحرة »، تجاوزوا بها مشكلة تنقل العمالة وعدم استقرارها. وهى أيضًا قد « أزالت جميع أخطار وتكاليف الإضراب عن العمل ».

تقوم عمالة السجون أيضًا بتخفيض أجور « العمالة الحرة » كما حدث فى حالة « إصلاح الرفاهية ». مكتب عمل الولايات المتحدة أصدر تقريرًا يقول « إن أصحاب المناجم (فى ألاباما) يقولون إنهم لا يستطيعون تحقيق هامش ربح دون تخفيض الأجور الذى تؤدى إليه عمالة السجون ».

إعادة إحياء هذه الممارسات أمرًا طبيعيًّا لأن أعدادًا زائدة من المواطنين يساقون إلى السجون بمعدل غير مسبوق.

الهجوم على البند ٢٣ لم يكن مقصورًا على الولايات المتحدة. الاتحاد الكونفيدرالى الدولى لاتحادات التجارة الحرة قال فى أحد تقاريره « تعانى الاتحادات من الكبت والقمع عبر العالم أكثر مما كان عليه الحال فى الماضى « بينما » ازداد الفقر وعدم المساواة فى الدول النامية. التى جذبتها العالمية إلى منحدر حلزونى لمستويات عمالة منخفضة التكاليف غير مسبوقة؛ لكى تجتذب الاستثمارات ولكى ترضى متطلبات المؤسسات التى تنشد الربح السريع « كما تقوم الحكومات بالانحناء أمام ضغوط رءوس الأموال بدلا من ضغوط جماهير ناخبيها والتوافق مع إجماع واشنطن».

هذه لم تكن من محصلات « القوانين الاقتصادية » أو ما « قررته السوق الحرة بحكمتها المطلقة ولكن الغامضة » ! كما زُعم. على الأصح، كانت نتائج اتخذت خلال فترة قام فيها « رأس المال باستعباد واضح للعمالة »، طبقًا لكلمات الصحافة الاقتصادية.

ازدراء البنود الاجتماعية الاقتصادية للإعلان العالمى لحقوق الإنسان راسخ فى الوجدان، بحيث ينتفى معه الإحساس بالابتعاد عن الموضوعية عندما تقوم رواية على الصفحات الأولى بتمجيد حكومة العمال البريطانية لأنها أزاحت أعباء الضرائب عن كاهل مؤسسات الأعمال الكبرى إلى أكتاف الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، خطوات

جعلت بريطانيا تقف أكثر بعدًا من دول مثل ألمانيا وفرنسا التى لا زالت تتصارع مع اتحادات مشاكسة، وأجواء استثمار مقيدة، وامتيازات رفاهية « مكلفة »٠

تلجأ الولايات المتحدة بانتظام إلى فرض العقوبات تحت ستار عقاب من ينتهكون حقوق الإنسان وأيضًا لأسباب « الأمن القومى »٠ من بين ١١٦ حالة من حالات فرض العقوبات منذ الحرب العالمية الثانية، تم ٨٠ % منها بمبادرة من الولايات المتحدة وحدها، إجراءات كثيرًا ما أثارت شجبًا دوليًّا ضدها، وخاصة تلك التى فرضت على كوبا منذ عام ١٩٦١، والتى كانت أكثر الحالات قسوة٠

البرامج الشعبية وبرامج الكونجرس لحقوق الإنسان منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، طالبت أحيانًا أيضًا بفرض العقوبات ضد من ينتهكون حقوق الإنسان انتهاكًا صارمًا، جنوب أفريقيا كانت الهدف الأول من خارج دائرة الاتحاد السوفييتى٠ الضغوط - التى كانت على مستوى العالم كله - كان لها تأثيرها٠ فى عام ١٩٧٦ قامت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بمطالبة صندوق النقد الدولى « بالامتناع فورًا عن تقديم أى قروض لجنوب أفريقيا »٠ فى اليوم التالى، بمبادرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قام صندوق النقد الدولى بمنح جنوب أفريقيا قرضًا يزيد حجمه عن جميع القروض الممنوحة لبقية أفريقيا السوداء !٠

إدارة كارتر الجديدة حاولت (دون جدوى) أن توقف جهود الكونجرس لفرض شروط الالتزام بحقوق الإنسان على تمويل صندوق النقد الدولى لجنوب أفريقيا (مدعية أنها تتعارض مع « عوامل غير اقتصادية » مثل التى قدمتها تحت ستار ذرائع مخادعة لتوقف منح القروض إلى فيتنام) بعد وقت طويل من التأخير والمراوغة، فرضت العقوبات أخيرًا عام ١٩٨٥ وأيضًا (متجاوزة حق الفيتو الذى استخدمه ريجان) عام ١٩٨٦، ولكن الإدارة « ابتدعت ثغرات واضحة » سمحت بزيادة صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب إفريقيا بمقدار ٤٠ % بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٨، بينما ازدادت واردات الولايات المتحدة منها بمقدار ١٤ % عام ١٩٨٨ بعد فترة ركود٠

بعد فشل عملية واسعة النطاق قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

لإشعال الثورة فى إندونيسيا عام ١٩٥٨، لجأت الولايات المتحدة إلى وسائل أخرى للإطاحة بحكومة سوكارنو • قطعت المعونة، باستثناء المعونة العسكرية! هذا منهاج معيارى قائم لإثارة انقلابٍ عسكرى، والذى حدث عام ١٩٦٥، مع ازدياد معونة الولايات المتحدة عندما قام نظام حكم سوهارتو الجديد بذبح أكثر من نصف مليون مواطن خلال شهور قليلة، أغلبهم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضًا • لم يكن هناك استنكار من الكونجرس، وأيضًا لم تكن هناك معونة للضحايا تقدمها أى وكالة إغاثة أمريكية، على العكس، المذبحة (التى قارنتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بمذابح ستالين وهتلر وماو) أثارت انتعاشًا واضحًا غير مقنّع فى أحداث عرضية موحية، من الأفضل نسيانها • البنك الدولى قام سريعًا بجعل إندونيسيا ثالث أكبر المقترضين، كذلك فعلت الولايات المتحدة، والحكومات والشركات الغربية •

لم يكن هناك أى تفكير فى العقوبات عندما بدأت الحكومة الجديدة فى صناعة أسوأ سجل لانتهاك حقوق الإنسان فى العالم •

وفى أوائل التسعينيات قام وزير التجارة ميكى كانتور بمدح إندونيسيا لأنها « طورت قانون العمل وممارسته إلى مستوى قريب التوافق مع المعايير الدولية » فكاهة لم يكن لها مذاق •

مثير أيضًا سجل العقوبات ضد هايتى بعد أن قام الانقلاب العسكرى فى سبتمبر ١٩٩١ بخلع أول حكومة منتخبة ديمقراطيًّا بعد سبعة أشهر فقط من بقائها فى الحكم • الولايات المتحدة تفاعلت بانزعاج مع انتخاب الرئيس أريستيد لأنها كانت تتوقع نجاح مرشحها، مسئول البنك الدولى مارك بازين، الذى حصل على ١٤ % من الأصوات فقط • رد فعل واشنطن كان قيامها بتحويل المعونة إلى عناصر مناوئة لأريستيد، وكما لوحظ، احترمت حق اللجوء السياسى لأول مرة، باعثة الروح فى البند ١٤ للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، بعد أن قامت عصبة الانقلاب العسكرى بفرض حكم إرهابىٍّ، وقتلت الآلاف • **قامت « منظمة الولايات الأمريكية OAS » بفرض الحظر، الذى قامت إدارة بوش سريعًا بتمزيقه بإعفاء شركات الولايات المتحدة من تطبيقه • « التنغيم الرقيق » للعقوبات، شرحت الصحافة، فى « حركتها الأخيرة » للبحث عن « أكثر الوسائل فاعلية للإسراع بانهيار ما تعتبره الإدارة أنه حكومة غير شرعية**

فى هايتى »، حجم تجارة الولايات المتحدة مع هايتى استمر مرتفعًا عام ١٩٩٢، وازداد بما يقرب من النصف عندما قام كلينتون بتوسيع انتهاكات الحظر لتشمل مشتريات حكومة الولايات المتحدة، التى احتفظت بروابط قريبة مع حكام هايتى الإرهابيين القتلة. رفضت إدارة كلينتون أن تعيد لهايتى ١٦٠,٠٠٠ صفحة من الوثائق التى صادرتها قوات الولايات المتحدة - « لتتجنب إفشاءات محرجة » - عن مدى تورط حكومة الولايات المتحدة مع نظام الحكم الإرهابى، طبقًا « لمراقبة حقوق الإنسان ». سمح للرئيس أريستيد بالعودة إلى الحكم بعد أن تعرضت المنظمات الشعبية التى رفعته إلى الحكم لقمع إرهابى لمدة ثلاث سنوات، وبعد أن تعهد هو بتبنى البرنامج الليبرالى الجديد لمرشح واشنطن المنهزم !

أوضح المسئولون فى وزارة العدل الأمريكية أن إدارتى بوش وكلينتون جعلتا الحظر بدون معنى حقيقى عندما سمحتا بإبحار شحنات زيت غير قانونية إلى الزمرة العسكرية الحاكمة ومؤيديها الأغنياء، وأعلمت شركة تكساكو للزيت أنها لن تتعرض للعقاب لانتهاكها الأمر الرئاسى الإدارى الذى صدر فى أكتوبر ١٩٩١ بحظر مثل هذه الشحنات. سُمح بنشر هذه المعلومات فى اليوم السابق لنزول قوات الولايات المتحدة على أرض هايتى « لإعادة الديمقراطية » عام ١٩٩٤، وكان عليها بعد ذلك أن تصل إلى الجمهور العام، وهى على الأرجح غير مرشحة للتسجيل فى التاريخ. هذه كانت من بين وسائل كثيرة استخدمت للتأكيد على أن القوات الشعبية التى أعادت الديمقراطية إلى هايتى سوف يكون لها صوتٌ ضئيلٌ فى أى « ديمقراطية » مستقبلا.

إدارة كلينتون تعلن عن هذا على أنه تدريب كبير على « إعادة الديمقراطية »، لا شىء من هذا سوف يدهش أفراد الشعب الذين فشلوا فى تحصين أنفسهم ضد الحقائق غير اللائقة !.

الحرب الاقتصادية التى شنتها الولايات المتحدة ضد كوبا لمدة تقرب من أربعين سنة، هى مثل واضح لافت للنظر. الحظر التجارى الأحادى الذى فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦١، الأطول فى التاريخ، هو أيضًا نموذج فريد فى حظر وصول الطعام والدواء.

عندما أدى انهيار الاتحاد السوفييتى إلى اختفاء ذريعة الأمن التقليدية. ردت **الولايات المتحدة على ذلك، بجعل الحظر التجارى أكثر قسوة، تحت ذرائع جديدة جعلت أورويل يجفل: «قانون الديمقراطية الكوبية عام ١٩٩٢» صدر بمبادرة من الديمقراطيين الأحرار وتأييد قوى من الرئيس كلينتون، بينما كان يقوم بتمزيق العقوبات المفروضة ضد سفاحى هايتى. تحقيق استغرق عامًا أجراه «الاتحاد الأمريكى للصحة العالمية» وجد أن هذا التصاعد فى الحرب الاقتصادية التى تشنها الولايات المتحدة على كوبا أدى إلى «خسائر بشرية جسيمة» وسبَّب «نقصًا خطيرًا فى التغذية» وأيضًا «انطلاقًا مدمرًا لأمراض عصبية أصابت عشرات الآلاف». تسبب أيضًا فى نقص كبير فى الأدوية ووسائل العلاج، والمعلومات الطبية، تاركًا الأطفال يعانون من هذا نتيجة لنقص الدواء. الحظر التجارى عكس اتجاه تقدم كوبا فى تدبير خدمات المياه للشعب، وأعاق صناعة التقنية الحيوية المتقدمة، بين عواقب أخرى كثيرة. هذه الآثار المدمرة تفاقمت بعد فرض «قانون الديمقراطية الكوبية».**

هذه الإجراءات لم تعتبر انتهاكات لحقوق الإنسان، بدلا من ذلك، المنظومة العامة كانت أن هدف العقوبات كان هو التغلب على انتهاكات كوبا لحقوق الإنسان! كثيرًا ما شجبت هيئة الأمم المتحدة هذا الحظر التجارى ضد كوبا. لجنة حقوق الإنسان فى «منظمة الولايات الأمريكية - OAS» شجبت أيضًا الحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على شحنات الطعام والدواء إلى كوبا على أنه انتهاك للقانون الدولى. «منظمة الولايات الأمريكية» شجبت أيضًا، بالإجماع، التوسعات الجديدة للحظر التجارى قانون هيلمز - بيرتون، أو ما يُزعم أنه «قانون الحرية والديمقراطية الكوبية». قررت اللجنة القانونية للمنظمة فى أغسطس ١٩٩٦ بالإجماع أن هذا القانون يمثل انتهاكًا للقانون الدولى.

أجابت إدارة كلينتون على ذلك بأن الشحنات لم تمنع بطريقة مباشرة، وإنما منعتها ظروف مرهقة وخطيرة جعلت الشركات الكبرى غير راغبة فى مواجهة عواقبها (غرامات مالية ضخمة وأحكام بالسجن لما قد تقرر واشنطن أنه انتهاك «للتوزيع السليم» حظر على السفن والطائرات، وعلى تعبئة وسائل الإعلام،

وهكذا). بينما منعت بالفعل شحنات الطعام، حاولت الإدارة التنصل بأنه يوجد هناك « موردون كثيرون » فى مكان آخر (فى أقصى الشاطئ الأعلى)، **ومن ثم كان انتهاك القانون الدولى هو ليس انتهاكًا!** أعلنت الإدارة أن تزويد كوبا بالدواء سيكون أمرًا « مدمرًا لمصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة ». عندما قدم الاتحاد الأوروبى شكواه إلى منظمة التجارة الدولية، أن قانون هيلمز-بيرتون بعقوباته الشاسعة ضد أطراف ثالثة، يمثل انتهاكًا للاتفاقات التجارية، **رفضت إدارة كلينتون السلطة القضائية لمنظمة التجارة الدولية، كما فعلت ذلك الإدارات السابقة عندما قامت المحكمة الدولية بالتداول فى الشكوى التى قدمتها نيكاراجوا ضد الإرهاب الدولى الذى تمارسه الولايات المتحدة فى حربها الاقتصادية غير الشرعية ضدها.** فى رد فعل تجاوز حدود ضبط النفس، قام كلينتون بشجب كوبا لجحودها « قانون الديمقراطية الكوبية» الذى كان إيماءة لتحسين علاقات كوبا بالولايات المتحدة!

الموقف الرسمى لإدارة كلينتون هو أن كوبا تمثل تهديدًا للأمن القومى الأمريكى، ومن ثم تكون منظمة التجارة الدولية منبرًا غير ملائم.

المؤرخ أرثر شليزنجر انتقد هذا الموقف

كتب يقول: « إدارة كلينتون أخطأت فهم أسباب العقوبات ». إدارة كلينتون كانت قلقة حول قيام كوبا « بإثارة الاضطرابات فى نصف الكرة الأرضية الغربى » وأيضًا حول « ارتباطها السوفييتى »، ولكن هذه الأمور انتهت، ومن ثم تصبح هذه السياسات من المفارقات التاريخية.

تقوم الدولة الأكثر قوة، الولايات المتحدة، بوضع قوانينها الخاصة، مستخدمة القوة والحرب الاقتصادية حينما تريد، كذلك فإنها تقوم بالتهديد بفرض العقوبات ضد الدول التى لا تلتزم بمفاهيمها المرنة الملائمة « للتجارة الحرة ». استخدمت واشنطن هذه التهديدات بفاعلية كبيرة لفتح أسواق آسيا بالقوة أمام صادرات التبغ الأمريكى وأمام إعلاناتها التى استهدفت الأسواق المتنامية من النساء والأطفال.. **قدمت وزارة الزراعة الأمريكية منحًا مالية لشركات التبغ لتعزيز التدخين فيما وراء البحار. الدول الآسيوية حاولت القيام بحملات تثقيفية مناهضة للتدخين ولكن اكتسحتها**

عجائب السوق التى ساندتها قوة الولايات المتحدة من خلال التهديد بفرض العقوبات . شركة فيليپ موريس، مع ميزانية إعلان وتعزيز تقدر بحوالى تسعة مليارات دولار أمريكى، أصبحت أكبر شركة مُعلنة فى الصين . أدت تهديدات ريجان بفرض العقوبات إلى ازدياد الإعلان عن تدخين السجائر (وخاصة الأمريكية الصنع) زيادة كبيرة فى اليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، سويًّا مع استخدام المواد المخدرة المميتة . فى كوريا الجنوبية، مثلا، نسبة الزيادة فى التدخين وصلت إلى ثلاثة أضعاف حجمها عندما فتحت الأسواق بالقوة أمام المخدرات المميتة عام ١٩٨٨ . إدارة بوش مدت التهديدات إلى تايلاند عام ١٩٨٩، فى اللحظة نفسها تقريبًا التى أعلنت فيها « حربًا ضد المخدرات »، وقامت وسائل الإعلام مشكورة بالتغاضى عن هذا التزامن وتجاهلت تمامًا الشجب الغاضب الذى أعلنه إيفيرت كووب . عالم شئون البيئة بجامعة أكسفورد ريتشارد بيتو، قدر أنه من بين أطفال الصين تحت سن العشرين اليوم، سيتعرض ما يقرب من خمسين مليون طفل منهم إلى الموت نتيجة أمراض تتعلق بتدخين السجائر، إنجاز ليس له مثيل فى القرن العشرين !

بينما تقوم قوة الدولة بتعزيز مصالح الأعمال الزراعية، إلا أنها تحتضن إجراءات اختيارية فى حالات أخرى . فى مجال « الحرب ضد المخدرات »، لعبت الولايات المتحدة دورًا نشيطًا فى الأعمال الوحشية الشاسعة التى قامت بها قوات الأمن وشركاؤها العسكريون فى كولومبيا، أبرز الدول التى تنتهك حقوق الإنسان فى أمريكا اللاتينية، وأبرزها أيضًا فى تلقى معونة الولايات المتحدة، والتدريب أيضًا، الذى ازداد في ولاية كاليفورنيا، فى توافق مع الممارسة التقليدية التى أشرنا إليها سابقًا . الحرب ضد المخدرات هى « أسطورة خرافية »، قالت منظمة العفو العام الدولية فى تقرير لها، متفقة فى ذلك مع باحثين آخرين . قوات الأمن تعمل عن قرب مع تجار المخدرات وأصحاب الأراضى، بينما تستهدف الضحايا العاديين، شاملين قادة المجتمعات، وعمال الصحة وحقوق الإنسان، وأعضاء الاتحادات، والطلبة، والمعارضين السياسيين، وخاصة الفلاحين، فى دولة جُرِّمت فيها ممارسة الاحتجاج . المساندة العسكرية للقتلة كانت تهدف إلى تسجيل « رقم قياسى »، الذى قالت « منظمة مراقبة حقوق الإنسان » فى تقرير لها أنه ارتفع حوالى ٥٠ % عن

مستواه عام ١٩٩٦م، وقالت منظمة العفو الدولية فى تقرير لها إن « كل وحدة عسكرية من تلك التى اعتبرتها متورطة فى قتل المدنيين منذ عامين، فعلت ذلك بأسلحة زودتها بها الولايات المتحدة، وهى لا زالت مستمرة فى الحصول على هذا السلاح، سويًا مع التدريب فى الولايات المتحدة »٠

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان طلب من الدول أن تقوم بتعزيز الحقوق والحريات التى أقرها، وأن تعمل على « تحقيق عالميتها واحترامها والاعتراف بها » بجميع الوسائل، بما فى ذلك التصديق على معاهدات وتشريعات فعالة٠ توجد كثير من مثل هذه المواثيق الدولية التى تتمتع باحترام مماثل لاحترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، مثل « **ميثاق حقوق الطفل » الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٨٩، صدقت عليه جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة والصومال!** بعد تأخير طويل، صدقت الولايات المتحدة على « الميثاق الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية »، « المعاهدة الرائدة لحماية » فئة الحقوق الفرعية التى يدعى الغرب أنه يعتنقها، كما أشارت إلى ذلك كل من منظمة مراقبة حقوق الإنسان، والاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، فى تقرير لهما عن استمرار الولايات المتحدة فى عدم الالتزام ببنود الميثاق٠ أكدت إدارة بوش أن المعاهدة لن تكون سارية المفعول، أولا، « من خلال سلسلة من التحفظات، والإعلانات، والمفاهيم » لإلغاء البنود التى قد تقوم بترسيخ الحقوق، وثانيًا، بإعلان أن الولايات المتحدة ملتزمة تمامًا بالبنود الأخرى الباقية٠ المعاهدة « ليست ملزمة »، ولا يصاحبها تشريع فعال، ومن ثم لا يمكن الاستشهاد بها فى محاكم الولايات المتحدة٠ وانتهى تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، والاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، إلى أن « تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة كان عملا فارغًا لا مضمون له »٠

استمر التقرير يقول: إن الاستثناءات كانت حاسمة؛ لأن الولايات المتحدة انتهكت المعاهدة « فى نقاط مهمة »٠ لكى نستشهد بمثل واحد، الولايات المتحدة أدخلت تحفظًا على البند السابع من بنود « الميثاق الدولى لحقوق الإنسان المدنية والسياسية » الذى ينص على أنه « لا أحد سوف يخضع لتعذيب أو قسوة، لا إنسانية، أو لعقوبة أو معاملة حاطة للكرامة »٠ السبب هو أن الأوضاع فى سجون

الولايات المتحدة تنتهك هذه الشروط فى جوهرها وبمفهومها العام، كما أنها تنتهك بشدة شروط البند العاشر عن المعاملة الإنسانية للمسجونين، وأيضًا عن الحق فى « الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعى »، والتى ترفضها الولايات المتحدة. تحفظًا آخر قدمته الولايات المتحدة يتعلق بعقوبة الإعدام، والتى لا تستخدم فقط بطريقة أكثر تحررًا مما تعودنا ولكن أيضًا « يطبق بطريقة لها سمة التفرقة العنصرية »، طبقًا لما انتهى إليه التقرير، سويًّا مع دراسات أخرى. أكثر من هذا، « الأحداث المجرمون الذين ينتظرون الإعدام فى الولايات المتحدة هم أكثر من نظرائهم فى أى دولة فى العالم »، طبقًا « لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان ». تحقيق عن حقوق الإنسان قامت به الأمم المتحدة وجد أن الولايات المتحدة تنتهك الميثاق لأنها تقوم بإعدام الأحداث (الذين ارتكبوا جرائمهم قبل أن يبلغوا سن الثانية عشر). ممارسة الإعدام نادرًا ما يحدث فى الديمقراطيات الصناعية، وينحسر فى جميع أنحاء العالم، ويتصاعد فى الولايات المتحدة، حتى بين الأحداث، والمختلين عقليًّا، والنساء، طبقًا لتقرير الأمم المتحدة.

مراقبة حقوق الإنسان تعتبر أن إجراءات النطق بالحكم « غير اللائقة أو بالغة القسوة » هى أيضًا انتهاك للبند الخامس للإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى حرَّم « التعذيب والعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة ». هذه إشارة خاصة إلى القوانين التى تتعامل مع « حيازة أوقية من الكوكايين أو صفقة شارع منها قيمتها ٢٠ دولار أمريكى، على أنه جريمة أكثر خطورة وجسامة، من جريمة اغتصاب طفلة فى العاشرة من العمر، أو إحراق بناء يشغله السكان، أو قتل إنسان آخر بينما كان يريد فقط أن يصيبه بجروح خطيرة » (نص كلمات قاض فيدرالى). منذ بداية ظهور « التحررية الجديدة » فى عهد ريجان، ازداد معدل الحجز داخل السجون - الذى كان مستقرًّا طوال سنوات ما بعد الحرب - زيادة كبيرة وصلت أيام ريجان إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه. واستمر تصاعده الحاد منذ فترة طويلة، تاركًا المجتمعات الصناعية الأخرى بعيدًا من خلفه، ٨٤ % من الزيادة فى معدل الحجز كانت لمن ارتكبوا جرائم بعيدة عن العنف، غالبًا ما تكون متعلقة بالمخدرات (شاملة الحيازة). مذنبو المخدرات يشكلون ٢٢ % من نزلاء السجون الفيدرالية عام

١٩٨٠، ازدادوا إلى ٤٢ % عـــام ١٩٩٠، وإلى ٥٨ % عـــام ١٩٩٢م٠ يـــبدو أن الولايـات المتحدة هى رائدة العالم فى حبس مواطنيها (ربمـا تشـاركها فى هذه الميزة روسيا أو الصين، حيث البيانات غير مؤكدة). مع نهاية عام ١٩٩٦ وصل تعداد نزلاء السجون إلى رقم قياسى قدره ١,٢ مليون نزيل، بزيادة قدرها ٥ % عن السنة السابقة، مـع ازدحـام السـجون الفيدراليـة بمـا يقـرب مـن ٢٥ % فـوق سعتها، وكذلـك سـجون الولايات بنفس القدر تقريبًا٠

بحلول عـام ١٩٩٨، وصل تعداد نـزلاء السـجون الفيدراليـة وسـجون الولايـات والسجون المحلية إلى ما يقرب من ١,٧ مليون نزيل٠ متوسط الأحكام الصادرة فى جرائم القتل وجرائم العنف الأخرى انحسر انحسارًا ملحوظًا، بينما قفزت الأحكام الصـادرة ضـد جـرائم المخـدرات إلى أعلـى، واستهدفت بصفة رئيسية الأمـريكيين الأفارقـة، وأبـرزت مـا أطلق عليه اثنـان من علماء الجريمة أنه « السياسة الأمريكية الجديدة للتمييز العنصرى »٠

معدلات الجريمة فى الولايات المتحدة، رغم أنهـا مرتفعة، إلا أنهـا ليست خارج مجـال المجتمعات الصناعية، مع استثناء جرائم القتل بالأسلحة النارية، انعكاس طبيعى لقوانين الولايـات المتحدة عن الأسلحة النـارية٠ الخوف من الجريمة، مع ذلك، بالغ الارتفاع ويزداد باضطراد، وغالبًا ما يكون « نتاج عوامل شتى لها علاقة ضئيلة أو لا علاقة لها بالجريمة ذاتها »، طبقًا للجنة العدل القومية للجريمة (ودراسات أخرى)٠ العوامل تشمل ممارسات وسائل الإعلام ودور الحكومـة والصناعات الخاصـة التى تذكى نار خوف المواطن٠

الموضـوع شـديد الوضـوح: مثلا، مستخدمو المخـدر يجلسـون فى الخفـاء، لكنهم ليسوا مجرمين يرتدون ملابسهم التنفيذية، رغم أن وزارة العدل تقدر تكاليف الجريمة المشتركة أنهـا تبلغ من ٧ إلى ٢٥ ضعف جريمة الشارع، **الوفيات التى تتعلق بالعمل تبلـغ ستة أضعاف القتل بالأسلحة النارية، وكذلك التلوث له ضحايا أكثر من ضحايا القتل بالأسلحة النارية٠**

انـتهت دراسات الخبراء إلى « عدم وجود علاقة بين مستوى الجريمة وبين عدد

نزلاء السجون » (لجنة المجلس الأوروبى)• كثير من علماء الجريمة أوضحوا، أكثر من هذا، أنه بينما يوجد لنظام « التحكم فى الجريمة » علاقة محدودة بالجريمة، إلا أن له شأنًا كبيرًا فى تحقيق السيطرة على « الفئات الخطيرة »• كما أوضحنا، الحرب الأخيرة ضد المخدرات استهدفت الرجال السود• بتطبيقنا لهذه الإجراءات، قال عضو مجلس الشيوخ دانيل باتريك موينيهان: « نكون قد اخترنا أن تكون لدينا مشكلة خطيرة للجريمة متمركزة داخل الاقليات »• قال عالم الجريمة مايكل تونرى: « يعرف واضعوا خطط الحرب جيدًا ما يفعلونه » وشرح التفاصيل بما فيها من إجراءات عنصرية تسير خلال نظام يمتد من إلقاء القبض إلى صدور الحكم، يمكن عزوه جزئيًّا إلى روابط العنصرية القوية•

كما هو معروف عامة، الحرب ضد المخدرات لم يكن لها تأثير قوىٌّ على استخدام المخدرات أو على سعر الشارع، وتأثيرها أضعف كثيرًا من تأثير البرامج التثقيفية والعلاجية• ولكن هذا لا يعنى أنها لم تخدم أى هدف• إنها نظير « للتطهير الاجتماعى » إزالة أو إلغاء من « لا حاجة لهم من الناس » وهو ما كانت تفعله قوات دولة الإرهاب فى كولومبيا، وفى دول الإرهاب الأخرى• إنها أيضًا تخيف بقية المواطنين، وسيلة تقليدية تحث على الطاعة• مثل هذه السياسات تعتبر معقولة كجزء من برنامج يركز على خدمة الأثرياء بصفة جوهرية، أما عن أغلبية المواطنين فتكفيهم مستويات معيشة راكدة أو متناقصة• بالمثل، يصبح أمرًا طبيعيًّا للكونجرس أن يتطلب من سياسة صدور الأحكام أن ترفض، باعتبارها « غير ملائمة »، أى اعتبارات لعوامل مثل الفقر والحرمان والروابط الاجتماعية وغير ذلك• هذا المتطلب يتعارض مع سياسة محاربة الجريمة فى أوروپا، كما أوضح عالم الجريمة نيلز كريستى، ولكنها تصبح معقولة إذا افترضنا أنه « طبقًا لبلاغة المساواة، ينظر الكونجرس إلى العملية الإجرامية على أنها ماكينة شاسعة للسيطرة الاجتماعية » (طبقًا لنص كلمات رئيس القضاة السابق، بازيلون)•

الأبعاد الشاسعة للتوسع فى « صناعة كبح الجريمة » لفتت أنظار رجال المال والصناعة، الذين رحبوا بها باعتبارها شكلا جديدًا لتدخل الدولة فى الاقتصاد، حافزًا كينزيًّا قد يصل قريبًا إلى مستوى نظام الپنتاجون، طبقًا لبعض التقديرات•

« مؤسسات أعمال الربح السريع »، قالت جريدة وول ستريت، شاملة صناعة البناء، وشركات المحاماة، والنشاط الخاص المزدهر لبناء السجون، وأيضًا « ألمع الأسماء فى عالم المال » مثل جولدمان ساخس، وپروديشيال، وغيرهما « يتنافسون على كفالة بناء السجون بسندات خاصة معفاة من الضرائب »• هذه الصناعة أيضًا تقدم فرصًا جديدة لاستخدام عمال السجون، كما ناقشنا سابقًا•

مواثيق دولية أخرى قدمت إلى الكونجرس، فرضت عليها القيود أيضًا باعتبارها « غير ملزمة »، بمعنى أنها مواثيق ذات أهمية رمزية• الحقيقة أن المواثيق - حتى إذا ما صودق عليها - تعتبر غير نافذة المفعول فى محاكم الولايات المتحدة، مما سبب « قلقًا عظيمًا » للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأيضًا لكل منظمات حقوق الإنسان•

اللجنة عبرت عن قلقها لأن « الفقر وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم، لهما آثار سيئة على من ينتمون إلى هذه الفئات من الناس، تفقدهم القدرة على التمتع بالحقوق التى أقرها الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية » على أساس من المساواة• وبينما قامت اللجنة (عن حق) بتمجيد الولايات المتحدة لالتزامها بحرية الكلمة، إلا أنها قامت بالتساؤل عن المبدأ الذى أعلنته واشنطن أن « المال هو أحد أشكال الحديث »، كما قررت المحاكم ذلك فى السنوات الحديثة، مع ما لهذا المبدأ من آثار شاسعة على نظام الانتخاب•

الولايات المتحدة قوة رائدة فى العالم فى الدفاع عن حرية الكلمة، ربما تنفرد فى ذلك منذ الستينيات من القرن العشرين، بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية، يرتفع سجل الولايات المتحدة فى الداخل إلى منزلة رفيعة بالمقارنة مع المعايير التقليدية، رغم أن التقييم الجاد يجب أن يأخذ فى الاعتبار الشروط التى يتطلبها التمتع بهذه الحقوق، وأيضًا للدفاعات عن حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة، حيث يقوم « مسئولو الولايات المتحدة على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات بتمزيق حقوق الجماعات الضعيفة، جاعلين من العام (١٩٩٦) عامًا مزعجًا لحقوق الإنسان»، مع وجود رئيس لم يفشل فقط فى « الحفاظ على الحقوق التى تتعرض للهجوم »، بل أحيانًا أيضًا يأخذ هو « المبادرة لإلغاء دفاعات حقوق الإنسان »•

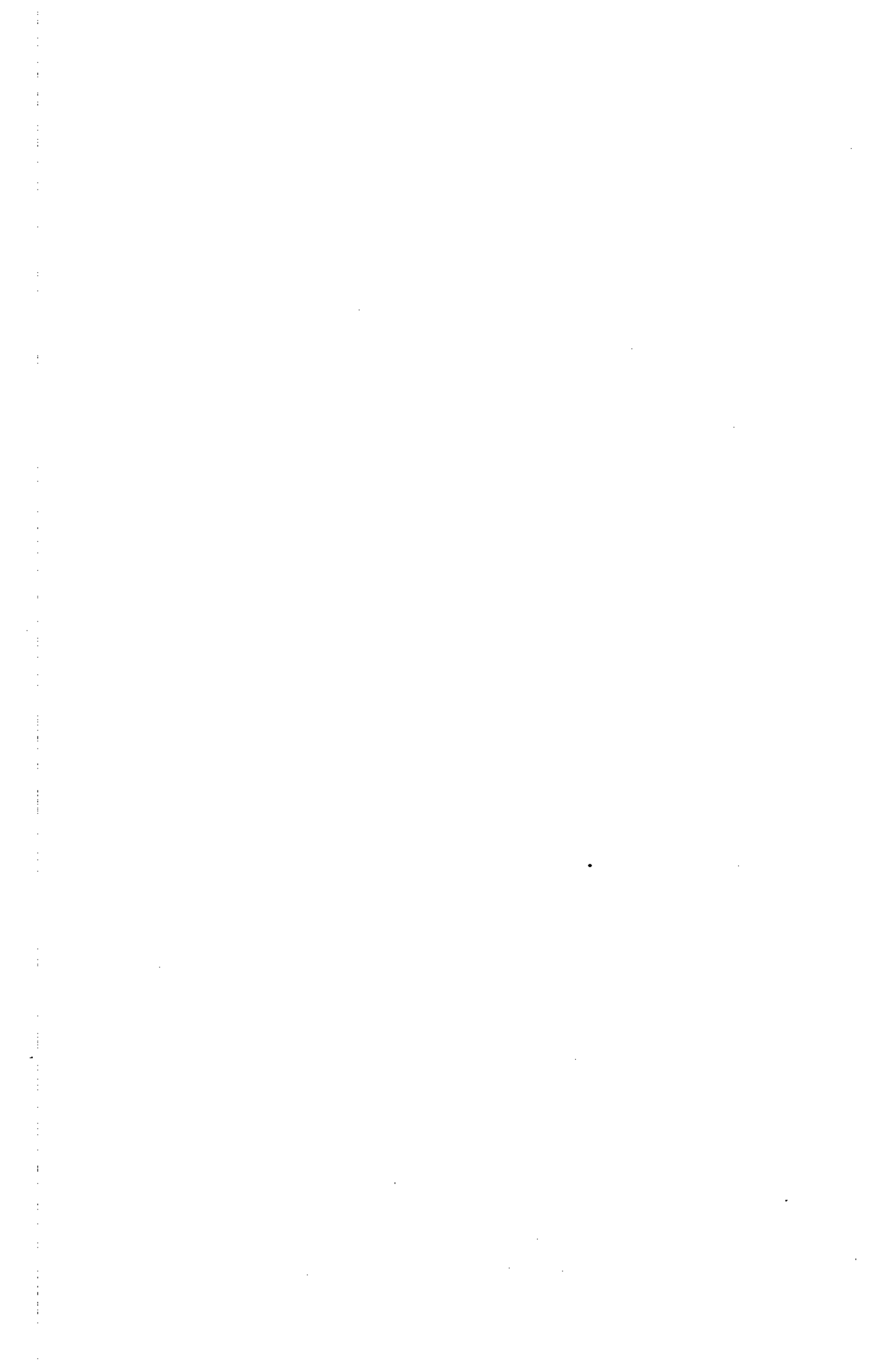
السجل القومى يدعو إلى الخجل، وأيضًا سجل حقوق الإنسان فى الخارج كان فاضحًا. تهمة « النسبية » التى تصوَّب ضد الآخرين، بينما هى صحيحة، إلا أن رائحة النفاق تملأ الجو.

ولكن الحقائق، فى أغلب الأحيان « بقيت فى الظلام، دون حاجة إلى حظر رسمى».

* * *

الفصل الرابع

الاقتصاد الأمريكى



الولايات المتحدة الأمريكية
ومبدأ « حرية التجارة »

دكتور/ محمود عبد الفضيل
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمـــة

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم نفسها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أنها حامى حمى مبدأ « حرية التجارة » و« الأسواق المفتوحة »۰ كذلك ظهرت فى الولايات المتحدة أكثر المدارس الاقتصادية تطرفا فى مجال الليبرالية الاقتصادية وخاصة « مدرسة شيكاغو »، وعلى رأسها « ميلتون فريدمان »، زعيم « مدرسة النقوديين »۰ كما اتسمت الممارسات الاقتصادية خلال فترة « ريجان » بالليبرالية المتطرفة من خلال فك القواعد والضوابط التى تنظم أسواق « الخدمات العامة »، وغيرها من المجالات الحيوية، فى إطار سياسات ما عرف بمصطلح « De Regulation »، حتى أصبح هناك فرع من السياسات الاقتصادية المتطرفة فى « ليبراليتها » المسماة « **الاقتصاديات الريجانية** »۰.

ولكن إذا ما تأملنا فى الممارسات الحقيقية، بعيدا عن الشعارات والمبادئ النظرية، يتبين لنا أن مبدأى « حرية التجارة » و« آليات السوق » فى العلاقات الاقتصادية الدولية، قد تم إهدارهما على نطاق واسع فى ممارسات الولايات المتحدة فى العلاقات الاقتصادية الدولية خلال الربع الأخير من القرن العشرين ۰

ونشير فيما يلى بإيجاز إلى أهم بعض الممارسات بواسطة الإدارة الأمريكية،

والتي تم في إطارها التضحية بمبدأ « حرية التجارة » وتم اللجوء إلى إجراءات حمائية وإلى آليات وضغوط سياسية بعيدة تمامًا عن الاحتكام إلى « **آليات السوق** » ومبدأ « **التنافسية** »٠

« حرب الموز » بين أوروبا والولايات المتحدة

في أثناء « حرب تجارة الموز » بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، هددت « الإدارة الأمريكية » بأن تفرض عقوبات تصل إلى ٥٢٠ مليون دولار أمريكي، على الواردات الأوروبية، إذا لم يتم حل النزاع حول التجارة في الموز ٠ ولعل ذلك السلوك الأمريكي الذي اتسم بالعصبية، يعكس القلق المتزايد في الولايات المتحدة حول تفاقم العجز في « الميزان التجاري »، حيث بلغت تلك « الفجوة » نحو ١٦٩ بليون دولار في عام ١٩٩٨، ويحتمل أن تكون تلك « الفجوة » قد وصلت إلى ٣٠٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩ ٠

وقد يكون للتشدد الأمريكي أسباب ودوافع انتخابية، نظرا لقرب الانتخابات الرئاسية الأمريكية في خريف عام ٢٠٠٠، ورغبة الإدارة الأمريكية في المزايدة على « الجمهوريين » في مجال حماية المصالح التجارية للولايات المتحدة٠ وبهذا الصدد، اتفق الجمهوريون والديمقراطيون على أنه إذا لم يتم حل النزاع حول « تجارة الموز » لصالح الولايات المتحدة، فإن « منظمة التجارة الدولية - WTO » الوليدة سوف تكون محل مساءلة أو « إعادة نظر » من وجهة نظر الإدارة الأمريكية، على حد تعبير أحد كبار المفاوضين الأمريكيين في مجال التجارة الدولية !

وتعود أزمة « حرب الموز » التجارية إلى أن الولايات المتحدة تتهم بلدان « الاتحاد الأوروبي » بممارسة سياسة تجارية تتسم بـ « عدم الإنصاف - Unfair Practices »، من خلال محاباتهم لواردات الموز من المستعمرات السابقة في إفريقيا وبلدان الكاريبي، على حساب « واردات الموز » من مزارع بلدان أمريكا اللاتينية المملوك معظمها لشركات كبرى من الولايات المتحدة الأمريكية٠

وهكذا تم التفاوض في چينيف حول « النزاع التجاري » في قضية الموز، تحت تهديد سلاح العقوبات الذي أشهرته الإدارة الأمريكية في حالة فشل المنظمة في حل

النزاع لصالح الولايات المتحدة. **إذ تحتفظ « الإدارة الأمريكية » بحقها فى تفعيل « الأمر الرئاسى رقم ٣٠١ - Super 301 » الذى يسمح بفرض عقوبات من « جانب واحد» على البلاد التى لها ممارسات تجارية « غير منصفة »، أو بالأحرى لا تتفق مع المصالح التجارية مع الولايات المتحدة.**

ولعل تهديد الإدارة الأمريكية « بالعقوبات »، قبل أن تصدر « منظمة التجارة الدولية » قولها الفصل فى النزاع، هو أشبه بالتفاوض فى حجرة مغلقة تحت تهديد مدافع بوارج الطرف الأقوى، المرابطة قرب الساحل. ولذا يعتقد بعض المحللين أن « **حرب الموز** » هددت نظام التجارة العالمى « متعدد الأطراف »، وكادت تقوض سلطة منظمة التجارة الدولية، التى ما زالت فى المهد، طالما الأمر يتعارض مع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى بصدد « **ازدواجية المعايير** »، تماما كما نرى فى مجال « السياسة الخارجية » للولايات المتحدة الأمريكية، حيث يجرى « الكيل بمكيالين »: فـ« **حرية التجارة** » شعار مقدس طالما يتوافق مع المصالح التجارية للولايات المتحدة، ويتم لعن « الحمائية » التى تمارسها بعض البلدان النامية ليل نهار، ولكن تلك « الإجراءات الحمائية » ذاتها تصبح ضرورة وحلالا عليهم، عندما يريدون معالجة العجز فى « الميزان التجارى » لديهم.

ولعل قوانين « مكافحة الإغراق » التى أخذت تنتشر فى معظم البلدان الأوروبية وكندا، لمنع الواردات رخيصة الثمن، القادمة من بلدان العالم النامى، من النفاذ إلى أسواقها، ليست سوى نوع من « الحمائية الجديدة » التى تهدف لحماية قوة العمل لديها من مخاطر التسريح والتعطل. أما إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية، فلا بد من الإسراع « بالخصخصة » وتسريح العمالة الفائضة، وفتح الأسواق والقضاء على كافة « الأدوات الحمائية » اللعينة !

القضية إذن ليست « **حرية التجارة** » على إطلاقها، كما توحى بها الكتب المدرسية وبعض الشروح النظرية المنمقة.. لأنه إذا لم يحقق مبدأ « حرية التجارة » مكاسب ملموسة، فإن الدول الكبرى ذاتها تلوح بالإجراءات الحمائية أو الانتقامية..

أو تنادى بضرورة فتح الأسواق عنوة، كما تطالب الولايات المتحدة **اليابان والصين** اليوم بضرورة فتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية.. دون قيد أو شرط. أما إذا صدرت تلك البلدان « الحديد الصلب » الرخيص إلى الولايات المتحدة وكندا تثور ثائرتها، وتطالب بتطبيق قوانين « منع الإغراق ». إذ تنشط هذه الأيام جماعات الضغط (اللوبى) فى أمريكا لاستصدار قوانين للحماية من واردات الحديد الصلب القادمة من البلدان رخيصة التكاليف. وهناك سيل من الإعلانات فى الصحافة ووسائل الإعلام الأمريكية فى إطار حملة تطالب وقف إمدادات الصلب من الخارج، وعنوان هذه الحملة بالإنجليزية « Stand up steel ».

ومن ناحية أخرى، هناك طرح دائم فى مفاوضات التجارة الدولية فى أمريكا، يتمثل فى مطالبة المفاوض الأمريكى كلا من اليابان وكوريا الجنوبية بتطبيق مبدأ « **التقييد الطوعى للصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية** ». وهو مبدأ طريف حقا؛ إذ أنه يتدخل فى حرية البلد المعنى فى تصدير ما يشاء بالكميات التى يراها قابلة للاستيعاب فى الأسواق التصديرية العالمية، وفقا لمبدأ « حرية التجارة » !

وتلك مفارقة أخرى من مفارقات التطبيق الحى لمبدأ « حرية التجارة »؛ لأن الأمر أشبه بالتحايل والالتفاف على القواعد المنظمة للتجارة الدولية فى ظل « منظمة التجارة الدولية ». فرغم أن هذا الإغراء يعتبر « غير قانونى » و« غير نظامى »، وفقا لاتفاقية أورجواى، إلا أنه من الصعب إثبات المخالفة بشكل قانونى دون اتفاق محدد ومكتوب بين الحكومات ! ولذا تظل هذه الإجراءات الاحتيالية تأخذ شكل « ودى »، فى ظل سياسة « لى الذراع ».

ولكن إذا تمعنًا فى الأمر، نلاحظ أنه رغم كل هذه الأحاديث عن « العولمة » وتحرير التجارة، وما إلى ذلك.. تظل المصالح الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة كـ « دولة » قائمة. . مما يؤدى إلى نشوب **احتكاكات وحروب تجارية** بين الدول، على غرار « حرب الموز » و« حرب الصلب ».

حرب الرشاوى بين شركتى « بوينج » و« إيرباص »

تحاول شركة « **بوينج** » باستماتة وقف أية تعاقدات جديدة لشراء الطائرات من

شـركة « إيـرباص »، المـنافس الأوروبـي الرئيسـى لهـا. ويـجىء عـلى رأس ذلـك، استخدام النفوذ السياسى للبيت الأبيض فى بلدان العالم كافة؛ لترويج صفقات بيع طائرات « شركة البويـنج »، خصوصًا وأن بوينج هى واحدة من أكبر عشر شركات أمريكية « متعددة الجنسية » وتصل عائداتها السنوية، حسب بيانات عام ١٩٩٨، إلى نحو ٤٨ مليار دولار، أى أنها « كنز أمريكى » يجب الحفاظ عليه بكافة السبل. ولقد استطاع الرئيس الأمريكى كسب صفقة « طائرات بوينج » تشتريها السعودية بدلا من تعاقداتها مع « إيرباص » بعد حرب الخليج مباشرة، من خلال استخدام ضغوط سياسية مكثفة، بعيدا عن « السوق وآلياته ».

ولم يقتصر الأمر على استخدام العمولات والرشاوى على نطاق واسع من جانب شركة « بوينج »، التى اعترفت أنها قدمت عمولات ورشاوى على نطاق واسع مع بداية الثمانينيات فى ٣٢ دولة عبر العالم، وصلت قيمتها إلى نحو ٧٧ مليون دولار أمريكى، تم دفعها لممثلين ومستشارين أجانب طوال السبعينيات. وأن أكثر هؤلاء المستشارين تم الوصول إليهم من خلال بعض المسئولين فى دولهم. وفى المنطقة العربية، تم استخدام سفير إحدى الدول الخليجية لعلاقته الجيدة مع شركات الطيران فى المنطقة، وحصل على حوالى ١٠ % من قيمة الصفقات، التى لعب فيها دورا لصالح شركة « بوينج ». وبلغت قيمة هذه الصفقات ٥ مليارات دولار.

ومع بداية التسعينيات خاصة، أخذ الصراع يحتدم، بعد أن لوحت أمريكا بإقدامها على اتخاذ إجراءات حماية جمركية ضد صناعة الطيران « المدعومة » فى البلدان الأخرى. وهى تقصد بذلك الصناعات الأوروبية. فقد رأت شركة « إيرباص » أن إنتاجها من الطائرات الضخمة أدخلها فى حلقة منافسة لا يمكن الخروج منها إلا بالمزيد من الإنتاج وتكبير عائلة « إيرباص » وانتشارها عالميا. وهنا وصل الصراع ذروته على من يمتلك شركة « ماكدونالد دوجلاس » الأمريكية، حيث حاولت شركة « البوينج » أن تعزز احتكارها من خلال أن تصبح مالكة لمجمل صناعة الطيران الأمريكية.

ولعل خير دليل على أن « آليات السوق » لا تلعب دورًا كبيرًا فى الصفقات الكبرى فى التجارة الدولية - كما يدعى أنصار « حرية الأسواق » - تلك الصفقة التى

تم الإعلان عنها، فى ربيع عام ٢٠٠٠، بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن شراء ثمانين طائرة مقاتلة من طراز (F-16) من شركة (لوكهيد) بالولايات المتحدة الأمريكية. وتبلغ قيمة تلك الصفقة **ستة بلايين دولار أمريكى**. وخير شاهد على ذلك أيضا، تلك الجولة التى قام بها مؤخرا وزير الدفاع الأمريكى « وليم كوهين » لتسويق نظم دفاعية أمريكية لبلدان الخليج، فى محاولة لامتصاص جانب مهم من السيولة الجديدة التى نجمت عن ارتفاع أسعار النفط منذ بداية عام ٢٠٠٠.

الولايات المتحدة تهدد منظمة الأوبك

رغم ادعاءات مُـنَظِّرى « حرية التجارة » عن أهمية دور العرض والطلب فى تحديد أثمان السلع والخدمات، فعندما ارتفعت أسعار برميل البترول الخام خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٠، قام وزير الطاقة الأمريكى « بيل رينشاردسون » بعدة جولات فى البلاد المنتجة للنفط، وخاصة المنطقة العربية، بهدف ممارسة ضغوط على تلك البلدان لرفع مستوى الإنتاج، وبالتالى تخفيض أسعار النفط بما يلائم مصالح واحتياجات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فى إطار ما سمى بـ« **دبلوماسية النفط - Oil Diplomacy** ». وفى نفس الوقت، انطلقت أصوات فى الكونجرس الأمريكى والإدارة الأمريكية تقترح اتخاذ إجراءات قانونية ضد منظمة « الأوبك »، وذلك باللجوء للتشريعات الخاصة بالـ « Antitrust »، وذلك عندما ينفد صبر الولايات المتحدة الأمريكية حسبما جاء فى جريدة « فاينانشيال تايمز »(١).

قوانين التأديب الأمريكية ضد حرية التجارة والاستثمار على الصعيد العالمى

تسعى الولايات المتحدة إلى فرض إجراءات تأديب اقتصادية ضد « البلدان المارقة » من وجهة نظرها، ومحاولة فرض تلك الرؤية الخاصة بها على بلدان العالم بأسره، بما فيه الدول الكبرى الأخرى (G7). فعندما قرر كلينتون، لأغراض

---

(١) وحسب قول السيد « Martin Lobel » الشريك فى المكتب القانونى « Lobel & Lamont »:

« The administration can tell the Saudis that ... an antitrust case will be expensive and unpleasant for everyone, but that they would be forced to do it if OPEC does not increase production ».

انتخابية، استقطاب مؤيدى الجمهوريين من جماعة الناخبين، وبخاصة المعارضة الكوبية فى فلوريدا، قرر تدعيم الحصار ضد كوبا بموافقته على القوانين المقترع عليها من قبل الجمهوريين فى « الكونجرس »، وخاصة **قانون « هلمز- پرتون »**، الذى يعاقب الشركات فى الدول الأخرى التى تستثمر أو تمارس التجارة مع كوبا. كذلك وافق كلينتون على قانون « **دماتو- كنيدى** » الذى يفرض عقوبات على الشركات « غير الأمريكية » التى تستثمر فى إيران وليبيا. وهى البلدان التى تعتبرها « الولايات المتحدة الأمريكية » بلدان معادية، أو « بلدان سافلة أو شريرة - Rogue States »، كما جاء فى العديد من الكتابات « شبه الرسمية » فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا، فإن أحادية القرار الأمريكى توضح إلى أى مدى وصل الغرور والغطرسة الأمريكية. فلقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية، دون استشارة أحد، أن تطبق نصوص قانون « هلمز- پرتون » الذى أقره « الكونجرس الأمريكى » على شركات « غير أمريكية »، **فيما يخص أمورا تتم خارج أراضيها**. وذلك فى الوقت الذى تحاول فيه أغلبية بلدان العالم، عبر منظمة التجارة العالمية، أن تنشئ قواعد متعددة الأطراف لإدارة قضايا تخص الأطراف العالمية.

وفى ضوء هذا الضرب من « جنون القوة »، بدا الموقف الموحد للدول الأوروپية برفض هذا القانون « **هلمز- پرتون** » واضحا، حتى من جانب البريطانيين (أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة). إذ كان واضحا أن هذا الإجراء المتخذ من جانب واحد، جاء متعارضا مع قواعد التجارة الدولية، والأعراف الدولية عامة. كذلك قامت دول « المجموعة الأوروپية »، بإعداد مشروع لمقاطعة قانونى « **هلمز - پرتون** » و« **دماتو - كنيدي** »، اللذين يلزمانهم بتشديد الحصار ضد إيران وليبيا.

فشل الأسواق و« إعانات » تعويم النظام الرأسمالى الليبرالي

لعل أخطر ما يشهده النظام الرأسمالى العالمى فى السنوات الأخيرة، هو تلك « الانفصامية المتزايدة » بين حركة الاقتصاد الحقيقى « أو العينى »، أى حركة

الإنتاج والاستثمار والتصدير، من ناحية، وحركة الاقتصاد المالى، من ناحية أخرى، التى أصبح لها حركتها المستقلة وتغذى نفسها بنفسها، بعيدًا عن حركة التجارة فى السلع والخدمات وتمويل الاستثمارات الحقيقية (المنتجة)٠

وفى ضوء بيانات « بنك التسويات الدولية »، يلاحظ أن نسبة الاتجار فى الأسواق المالية العالمية (فى العملات والأسهم والسندات) إلى جملة التجارة العالمية فى السلع والخدمات العالمية كانت بنسبة ١:١٠ عام ١٩٨٠م، ثم ارتفعت النسبة إلى ١:٥٠ عام ١٩٩٢م، ثم قفزت إلى ١:٧٠ عام ١٩٩٥م، ولعلها تكون قد وصلت إلى نحو ١:١٠٠ عند نهاية التسعينيات٠ وتعتبر تلك « الانفصامية » سمة جديدة للنظام الرأسمالى المعلوم، وتحمل فى طياتها العديد من عناصر « التقلب » و« عدم الاستقرار » بما لا يقارن ولا يقاس بما كان عليه الحال فى أزمات القرن العشرين، مرورا « بالكساد الكبير » عام ١٩٢٩-١٩٣٠م٠

ولعل الجدل يشتد هذه الأيام حول أسلوب « الخروج من الأزمات الاقتصادية »، فالكل يعلم أن الخروج من نفق « الكساد الكبير » المظلم فى الثلاثينيات، كان بفضل السياسات الكينزية، وخاصة برنامج « الصفقة الجديدة - New Deal » الذى أخذ به الرئيس روزفلت فى الولايات المتحدة الأمريكية٠٠ ولم تصحح الأسواق نفسها بنفسها، مهما طال الزمن! إذ أن الأخذ بنظريات « الاقتصاد الحر »، و« اقتصاد السوق »، يعنى الابتعاد عن أية سياسات تدخلية من جانب الحكومات؛ لأن « نظام الأسواق » وفقا لهذه الرؤية، مزود بآلية « التصحيح الذاتى »، وهى خاصية أشبه بجهاز « الترموستات - Thermostat »، الذى يوجد فى الأجهزة الكهربائية لضبط درجة الحرارة، فلا تزيد ولا تقل عن « المستوى التوازنى » المطلوب٠

ولكن وقائع التاريخ تشير إلى عكس ذلك، إذ تمتلئ الكتابات الاقتصادية بالحديث عن فشل الأسواق (Market Failures)، ولا سيما الفشل الذريع للأسواق المالية، حيث يوجد اللاعبون الكبار بمضارباتهم ومراهناتهم، على « المشتقات المالية» و« العقود المستقبلية »٠ ولعل جانبا مهما من عناصر الأزمة الراهنة للنظام المالى الدولى، هو تفرع « شجرة المشتقات المالية »، وتعقدها، وفشل « صناديق التحوط - Hedge Funds » فى التعامل مع الأزمات المعممة فى الأسواق المالية الناشئة

والناضجة على السواء. وكان مشهد الإفلاس « شبه الفعلى » للشركة المالية العملاقة LTCM فى الولايات المتحدة، أقرب ما يكون إلى مشهد غرق السفينة « تيتانيك » واصطدامها « بجبل الجليد »، وذلك رغم ما تتسلح به من أحدث التجهيزات التى تتيحها تكنولوچيا العصر، وكان يسهر على قيادتها أمهر الملاحين المشهود لهم بالكفاءة ويحصلون على أعلى المرتبات فى العالم.

ولكن المفارقة التاريخية الكبرى التى نحن بصددها، هى حجم الدعم الهائل الذى تم تخصيصه منذ منتصف التسعينيات لتعويم « النظام الرأسمالى العالمى »، ولا سيما فى البلدان ذات الأسواق المالية الناشئة، بدءًا من « الأزمة المكسيكية » فى منتصف التسعينيات.

ولقد قمنا بمحاولة أولية لحساب حجم هذا « الدعم »، كما جاء فى « برامج الإنقاذ » التى أعدها « صندوق النقد الدولى ». ووفقا للبيانات المنشورة، كانت نتيجة هذه « التقديرات » كما يلى:

البلد	سنة الأزمة	حجم برنامج الإنقاذ (الدعم)
المكسيك	٩٤/١٩٩٥م	٥٢ بليون دولار أمريكى
كوريا الجنوبية	خريف ١٩٩٧م	٥٧ بليون دولار أمريكى
إندونيسيا	أواخر عام ١٩٩٧م	٤٠ بليون دولار أمريكى
تايلاند	أواخر عام ١٩٩٧م	١٧ بليون دولار أمريكى
روسيا الاتحادية	٩٨/١٩٩٩م	٢٢,٦ بليون دولار أمريكى
البرازيل	٩٨/١٩٩٩م	٤٢,٢ بليون دولار أمريكى

وهكذا تكون جملة « فاتورة » دعم وتعويم النظام الرأسمالى العالمى نحو ٢٣٠ بليون دولار أمريكى خلال فترة وجيزة لا تتجاوز خمس سنوات بين عامى ١٩٩٤م و١٩٩٩م.

معنى ذلك أن النظام الرأسمالى لكى يستمر فهو يحتاج إلى « دعم » دائم وحقن خارجى بواسطة مؤسسات مالية دولية وحكومات... ولن تنجح الأسواق وحدها فى

تصحيح نفسها بنفسها ! والمفارقة هنا تكمن على الصعيدين النظرى والتطبيقى، فلو أخذنا بمنطق رفع الدعم عن المؤسسات الفاشلة، كما تنادى بذلك المنظمات الدولية، فلا بد من إعلان إفلاس النظم الرأسمالية التى لا تستطيع أن تنقذ نفسها بنفسها٠ والبديل الأخر، هو تقديم « الدعم » لها كما حدث مؤخرا

ومعنى ذلك دعم الأداء الفاشل، والتستر على عدم كفاءة أسلوب أداء الأسواق، على نحو ما يجيء فى الكتابات النظرية حول « الآثار التشويهية » للدعم !

لا بد إذن من قدر كبير من الأمانة العلمية فى طرح هذه الأمور؛ لأن الترويج لمذهب معين فى صيغته « النقية » أو « التجريدية »٠٠ بعيدا عن دروس الحاضر ومخاطر المستقبل، لا يساعد صانع القرار على إعداد العدة، والتحوط للمستقبل٠٠ كما أن هذا الموقف « التبسيطى » ينشر حالة من « التخدير » و« الاستكانة » وعدم التحرك الفعال لصياغة « معمار مالى جديد» لا يقفز فوق الواقع، ولكن يضع من الضوابط والمعايير ما يضمن حق شعوب بلدان العالم النامى فى التنمية والتقدم فى ظل رياح وأعاصير العولمة٠ ولعل « سكة السلامة » تقتضى دوما حسن التقدير، وحسن التدبير معا، والعبرة بالخواتيم٠

* * *

الاقتصاد الأمريكى
الجميل والقبيح

سجينى دولارمانى
المحررة الاقتصادية بالأهرام

مقدمة

عند مشارف القرن العشرين، خطا الأمريكيون خطوتهم الأولى على سلم الصعود إلى قمة العالم، بعد أن استكملوا اكتشاف قارتهم وربطوها بشبكة قوية من خطوط النقل والمواصلات من الشرق إلى الغرب، وتفتحت أمامهم أسواق قادرة على امتصاص الإنتاج الضخم الذى أفرزته آلة اقتصادية صلبة مدعومة بالتقدم العلمى والتكنولوچى، وبدت الأرض ممهدة لتحقيق الحلم الأمريكى بالصعود من القاع إلى القمة.

وإذا كان القرن الثامن عشر قرن الفرنسيين بفيضهم من أفكار ومبادئ النهضة التنويرية، وإذا كان القرن التاسع عشر، قرن البريطانيين بما فجروه من ثورة صناعية ومد استعمارى كولونيولى، فقد كان القرن العشرون هو قرن الأمريكيين، فيه تعاظمت قوتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية، وفيه فردوا عضلاتهم لتحتضن كل أرجاء المعمورة، وفيه تشابكت خيوط الاقتصاد الأمريكى والعالمى على نحو بات من الصعب فك شبكة العنكبوت التى تربط المحيط بالمركز الرأسمالى، ولم يعد من الممكن معرفة البيضة من الفرخة، وهل يغذى الاقتصاد الأمريكى الاقتصاد العالمى أم يتغذى على دماء شرايينه.

وخلال فترة الثمانينيات، عندما اعترى الوهن أركان العملاق الأمريكى تحت وطأة الأزمات المتلاحقة والحروب والمغامرات العسكرية، بدأ الأوروپيون يستعدون

لدخول حلبة السباق على قيادة القرن الحادى والعشرين. ونافسهم اليابانيون فى الشرق على ذات الموقع، لكن العملاق صرخ صرخة الريجانية، وقلب الأمور رأسًا على عقب وبلا رحمة أزاح المنافسين من طريقه، ونحت بثورة تكنولوچية ومعلوماتية مسارًا جديدًا بعث الروح فى الحلم الأمريكى لقيادة القرن الجديد، والآن يقف العملاق عند مشارف القرن الحادى والعشرين متأهبًا متحفزًا لاجتياح الجبهة الجديدة لاقتصاد العولمة وليربط طرفيه الشرقى والغربى بخيوط شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وليفرض هيمنته بسيادة النموذج الأمريكى للرأسمالية.

لكن هذا النموذج الذى يقوم على أصولية ووحدانية السوق، ويهدف إلى تشييد « ديكتاتورية السوق العالمية » يواجه تناقضات داخلية تحت وطأة انهيار الطبقة المتوسطة وتفشى التفسخ الاجتماعى بين طبقة ثرية أنساها الثراء معنى التوافق والانسجام الاجتماعى، وطبقة فقيرة ترد على تجاهل أوضاعها المتردية بالسلبية تارة وبالعنف والجريمة والإرهاب تارة أخرى، ويجابه تحديات خارجية بتعدد الأزمات التى فجرها إطلاق حرية حركة رءوس الأموال من المكسيك إلى النمور الآسيوية مرورًا بروسيا والبرازيل - يعجز النموذج عن تقديم إجابات شافية لعلاجها أو احتواء تدميرها للنسيج الديمقراطى للنظم السياسية على نحو أيقظ اليمين العنصرى من سباته العميق فى قلب أوروپا.

ولأن هذا النموذج يُقدم لنا على طبق من الفضة، بوصفه البديل الذى لا غنى عنه ولا تقدم بدون انتهاجه، فسوف نحاول فى الصفحات التالية الاقتراب من مفاتيح هذا النموذج لنكشف فترات صعوده وهبوطه، ومكامن قوته ونقاط ضعفه، وجوانح القبح والجمال فيه، وتفاعلاته الداخلية وتشابكاته مع الاقتصاد العالمى، آملين أن يكون ذلك خطوة نحو حوار عالمى صحى حول ما إذا كان يستحق أن يكون وجهتنا فى القرن الجديد، حتى يمكننا أن نفصل بوعى بين ما هو حتمى فى ظاهرة العولمة ومفيد فى تطور المجتمعات، وبين ما هو عارض ملتصق بالنموذج الأمريكى ويتعين فصله من مفردات العولمة من أجل ضمان إقامة مجتمعات مستقرة ديمقراطيًّا وقادرة على النمو الثابت والتنمية الحقيقية القادرة على انتشال الفقراء والمحرومين من قاع اليأس والغضب ولا تتركهم على قارعة الطريق.

أولا: أكذوبة الأرض البكر

الصدفة التاريخية وحدها هى التى جعلت اكتشاف القارة الأمريكية يأتى فى خضم المد الاستعمارى الكولونيالى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر بكل ما لازمه من بشاعات الاستغلال الإنسانى والإبادة الدموية لسكان المناطق المستعمرة. وهى أيضًا التى خلقت هذا التزامن بين إعلان الاستقلال الأمريكى عام ١٧٧٦ وظهور كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث الأب الروحى للنظرية الرأسمالية متواكبًا مع تتويج مبادئ النهضة التنويرية بإعلان حقوق الإنسان والمواطن فى فرنسا عام ١٧٨٩: **فأمريكا هى الأرض البكر التى تصارعت فيها مبادئ الحرية الفردية والمساواة بين الأجناس مع العبودية والإبادة، والمثالية التطهيرية مع البراجماتية والمبادرة، والابتكار مع السعى المطلق نحو الربحية والاحتكار وشراء الذمم والنفوذ، والتقدم العلمى والرخاء الاقتصادى مع هذيان الهيمنة والتفوق العسكرى.** وتولد من هذه البوتقة مولود فريد يحمل الكثير من ملامح الخير لكن تحجبه سمات الشر الغالبة على كل خلاياه وأعصابه. ولأن النموذج الأمريكى للرأسمالية يقدم لنا الآن على طبق من الفضة باعتباره الطريق الذى لا مناص منه للتقدم فى كل أرجاء المعمورة فلابد من إمعان النظر فى بداياته والتدقيق فى مراحل تطوره للوقوف على مميزاته ونقائصه.

ونقطة البداية هى أن أمريكا لم تكن أرضًا بكرًا، فعندما وطأها « كريستوفر كولومبس » الملاح الإيطالى الشهير بقدميه بعد أن أبحر إلى شواطئ العالم الجديد عام ١٤٩٠ - وهو يتصور أنها جزء من العالم القديم- بثلاث سفن حصل عليها من الملوك الكاثوليك الإسبان، كان يقطنها شعوب سالمة فى ظل حضارات عريقة متقدمة تعيش فى حالة وئام سابقة على الرأسمالية. وتنعم بتقدم تكنولوجى تحقق عبر آلاف السنين - وتمارس نشاطًا اقتصاديًا تقليديًا يحقق الاكتفاء الذاتى والتوافق مع البيئة المحيطة بها.

وقد دشن « كولومبس » باكتشافاته عصر الهجرة الأوروبية الواسعة بقدوم الإسبان والبرتغاليين - ثم الأيرلنديين والإيطاليين. وبعدهم الإنجليز والفرنسيين الذين بدأوا بنهب الثروات، ثم بإبادة السكان الأصليين من قبائل الهنود الحمر، وانتهوا باسترقاق الرقيق الأبيض والأسود لإقامة مستعمرات تستند إلى قانون البقاء للأقوى. لم يكن القادمين الجدد قد عقدوا العزم فى البداية على البقاء فى هذه

الأراضي - وإنما كان هدفهم جمع أكبر قدر ممكن من الثروات والمعادن النفيسة من الذهب والفضة ونقلها إلى بلادهم، فعمدوا إلى سرقة المعابد التى أقامها الهنود الحمر ثم أجبروهم على العمل فى ظل أوضاع السخرة فى منابع إنتاج الذهب والفضة. وجرت عمليات النهب والسرقة بسرعة فائقة وبشكل هستيرى طبعت السلوك الأوروبى فى تلك الآونة، وأقاموا المستعمرات والحصون والقلاع المسلحة على السواحل لحماية المسروقات، وتشير الدراسات الغربية إلى أن كمية المعادن النفيسة التى نهبها الأوروبيون من العالم الجديد خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) خلال الفترة من ١٥٠٣ إلى ١٦٦٠ بلغت ١٨١ طنًا من الذهب و ١٧ ألف طن من الفضة نقلت رأسًا من أمريكا إلى إشبيلية فى إسبانيا، وشكلت هذه الثروة نسبة ٦٠ % من الرصيد الذهبى الأوروبى الذى قدر حينذاك بحوالى ١٠,٤ بليون مارك ألمانى ذهبى .. وشكل بعد ذلك أساسًا للعمل بنظام قاعدة الذهب خلال الفترة مابين عامى ١٨٧٠ و ١٩١٤[١].

وظلت الحدود الأمريكية ساحة مفتوحة حتى نهاية القرن التاسع عشر ولم تغلق رسميًّا إلا بعد اكتمال التوسع غربًا بالوصول إلى المحيط الهادى. استمرت تلك المساحة الشاسعة من الأرض الغنية بالثروات مسرحًا للنهب والسلب وتدمير الغابات الكثيفة بحثًا عن مناجم الذهب والفضة. وكانت العلاقة مع الآخر ذات طبيعة خاصة بدأت بطرد الهنود الحمر والاستيلاء على أراضيهم، ثم بوضعهم أمام خيارين إما النفى أو الانسحاب إلى المعازل. **فقد جاء المتطهرون من الإنجليز الأوائل Puritans حاملين معهم العقيدة الأكثر دموية فى التاريخ البشرى، ومسلحين بفكرة « الشعب المختار» مقننين بذلك فكرة الإبادة التى راح ضحيتها ٨٠ % من السكان الأصليين وتقلص عددهم من عشرة ملايين إلى ٢٠٠ ألف نسمة تم اقصاؤهم فى معازل وتهميشهم**[٢].

لكن سرعان ما تبين للأوروبيين أن الأراضى الجديدة تزخر بزراعات مهمة

---

(١) « التاريخ النقدى للتخلف » الدكتور رمزى زكى. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص٣٥.

(٢) « أمريكا طليعة الانحطاط » روجيه جارودى. دار الشروق، ص٥١.

تتعطش لها الأسواق الأوروبية مثل الدخان والقطن والتبغ والكاكاو والسكر والكثير من المواد الأولية، فراحوا يشيدون ما يمكن أن نسميه بنمط الإنتاج الكولونيالى، وهو النمط الذى قام على إجبار السكان المحليين على التخلى عن النشاط الاقتصادى التقليدى المستند إلى مبدأ الاكتفاء الذاتى، والعمل بدلا من ذلك فى المزارع الواسعة المتخصصة لإنتاج المحاصيل لتصديرها للقارة الأوروبية مستندة إلى قاعدة الدمج النقدى.

ولمواجهة ندرة السكان واليد العاملة المترتبة على عملية الإبادة الجماعية للهنود الحمر، بدأ الأوروبيون فى استرقاق البيض من المجرمين فى دول أوروبا. ثم استرقاق السود من أفريقيا، **وتطورت تجارة الرقيق لتصبح أول استثمار دولى لرأس المال على نطاق واسع.** وفى عام ١٦١٩ قدمت إلى فرچينيا أول سفينة تحمل أول فوج من الرقيق الأسود. وتدفقت بعد ذلك أنهار غزيرة من العبيد الأفارقة. وتشير بعض المراجع إلى أن ٢٠ مليونًا من الأفارقة قد تم اختطافهم إلى أمريكا خلال فترة ثلاثة قرون. وطبقًا لبعض التقديرات كانت المرأة تساوى أربع ليترات من حب العرعر، وستة قضبان من الحديد، وبندقيتين صغيرتين، وبرميلا من البارود، وعقدين من اللؤلؤ، أما الرجل فيساوى ثمانى بنادق آلية، وقنينة مضلعة بالخيزران، وصندوقًا من الكحول، وثمانى وعشرين قطعة من الجوخ[١]. وشكل العبيد مع السكان الأصليين (الهنود الحمر) بالإضافة إلى الأوروبيين البيض المزيج غير المتجانس الذى تكونت منه شعوب هذه المناطق فى المراحل التالية. وكانت الرابطة الوحيدة التى تجمع بين الأوروبيين هو نفس الخيط الرفيع الذى يربط العاملين فى الشركة التجارية، وهى تحقيق أعلى مستوى من الربحية، وأصبحت الولايات المتحدة هى منظومة الإنتاج التى يقودها المنطق التكنولوچى والتجارى الرأسمالى، والتى يشارك فيها كل فرد منتجًا أو مستهلكًا فى غاية واحدة ووحيدة هى تنمية مستوى المعيشة بالتوسع الكمى للملكية والأرض.

لكننا مع ذلك لا يمكن أن نجزم بأن الأوروبيين الأمريكيين كانوا امتدادًا لأجدادهم

---

(١) «تاريخ التجارة منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث » چورچ لوخران، ترجمة هاشم الحسينى. منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت ص ٧٤.

فى أوروپـا. صحيح أنهم قدموا بالإرث البريطانى والرومانى واليونانى وترك هذا بصمة واضحة على التنظيم السياسى والقضائى والدستورى فى العالم الجديد، لكن فى المجال الاقتصادى لم تشهد الولايات المتحدة نظامًا اقتصاديًّا إقطاعيًّا وولاءًا قوميًّا للدولة على النحو الذى ساد أوروپا قبل القرن التاسع عشر. وبفضل الطبيعة السخية المتنوعة، والوفرة الهائلة فى الموارد الطبيعية، واتساع رقعة الأرض، ومرونة الحركة، والرغبة فى المغامرة والابتكار واقتحام كل ما هو جديد، تشكلت الملامح الخاصة للشخصية الأمريكية.

فالمواطن الأمريكى العادى فى نهاية القرن التاسع عشر لم تكن تشغله فكرة الفقر أو الهزيمة، ولم تكن له تجربة تاريخية مع هذه النقائص التى عانى منها الأوروپيون ولذلك كان متفائلا يعيش فى المستقبل أكثر من الماضى، طموحًا لا يقبل إلا بالنصر والتفوق الكامل، ثقافته مادية، وقيمه كمية، يعتمد على العمل وحده كقيمه للارتقاء بمستواه، وليس الانتماء الطبقى أو الإرث الارستقراطى، تغلب عليه النظرة البراجماتية العملية تجاه القضايا السياسية الدينية والثقافية والعلمية. مشغولا بالاكتشافات الجغرافية والعلمية أكثر من النظريات والتكهنات الفلسفية، ولا يعنيه كثيرًا توفير الموارد لمستقبل الأجيال القادمة.

فقد كان من السهل عليه أن يجرف طبقات من التربة، ويقطع أشجار الغابات، ويستنزف المناجم عن آخرها، وعندما ينضب معينها كان يتحرك إلى منطقة جديدة. فالجديد مقرون دائمًا فى مخيلته بالأفضل « وبسبب هذا الطمع، ألحق الأمريكيون دمارًا بالطبيعة على مدى قرن واحد فقط تحتاج الطبيعة إلى آلاف السنين لإصلاحه »[١] والأمريكى بطبعه لا يميل إلى احترام السلطة، وتغلب عليه النزعة الفردية والبحث عن أقصر الطرق إلى الحرية، إلى الثروة، إلى التعلم، وربما إلى الجنة أيضًا.

وهكذا كانت كل هوية ثقافية أو روحية أو دينية تعتبر مسألة شخصية فردية تمامًا

(١) « التاريخ النقدى للتخلف » مرجع سابق ذكره، ص٢٩.

لا تتداخل مع طبيعة النظام[1]. وفى إطار هذه الهياكل الاجتماعية أصبح الإيمان عديم الأهمية. وغطى على كل ذلك صبغة « الپيوريتانية» أو التطهيرية التى تتعايش مع كل أنواع عدم المساواة، وتبرر المذابح والجرائم ضد الهنود الحمر بفكرة « الشعب المختار » التى بررت بعد ذلك « عبودية الزنوج » على مدى قرن من الزمان حتى انفجرت الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ وقضت على المؤسسة الخاصة، أو نظام العبيد وإن ظل السود مستبعدون من الحياة السياسية والمدنية وخاضعون لإرهاب المنظمات السرية مثل « كلوكلوكس كلان » سنوات طويلة. **لكن ظل مع ذلك مبدأ إعتبار كل عدوان أو إبادة تقوم به الولايات المتحدة نوعًا من « الدفاع الشرعى » وحجر الزاوية فى السياسة الأمريكية.**

وقد تم تطوير هذا المبدأ بعد ذلك لتبرير نظرية الرئيس « مونرو» التى برر بها بسط السيطرة الأمريكية على مختلف أنحاء القارة. وأعلن فى رسالة إلى الكونجرس فى ٢ ديسمبر عام ١٨٢٣ أن للأوروپيين « القارة القديمة »، وللأمريكيين « القارة الجديدة » (مبدأ مونرو) . والملمح الأساسى لها كان إبعاد الإسپان والبرتغاليين عن أمريكا الجنوبية، وإقصاء إنجلترا وفرنسا لاستغلال البترول بدلا منهما. واستغل الأمريكيون انفجار زورق حربى أمريكى فى ميناء هافانا لبدء الحرب ضد الإسپان، سيطروا بمقتضاها على بورتوريكو والفليپين وكوبا، ثم طبق الرئيس « وودرو ويلسون » نفس العقيدة لغزو المكسيك وهايتى والدومينكان. **وشرح وزير خارجية ويلسون روبرت لانسينج مبدأ مونرو، مشيرًا فى مذكراته إلى أنه عندما تدافع الولايات المتحدة عن مصالحها الخاصة، فإن مصالح بقية الأمم تصبح ثانوية.** ويستفيض الرئيس وودرو ويلسون فى شرح دور الدولة بقوله: « **إن التجارة لا تعرف حدودًا قومية، وبما أن المنتج يحتاج إلى العالم ليصبح بأجمعه سوقه التجارى، فلابد إذن من أن يسبقه علم بلاده، حتى يوفر له فرصة اختراق كل الأبواب المغلقة، ولابد أن يحمى رجال الدولة الامتيازات التى يحصل عليها رجال**

---

(1) " The American Mind " - Henry Steele Commager. Yale University Press 1968. p. 19.

المـال، حتـى ولـو أدى ذلك إلى تدمير سيادة الأمم التى تحاول التصدى لذلك، ولذلك يجب إقامة المستعمرات أو ضمها حتى لا نترك أى ركن فى العالم »[١].

لقد كـان لــ « مبدأ مونـرو» تطبيقات مماثلة فى كل من الحـرب العالميـة الأولى والثانية، التى سعت الولايات المتحدة من خلال تدخلها تحت راية تحرير أوروبا من السيطرة الفاشية والنازية إلى حماية مصالح رجال الأعمال الأمريكيين، ثم إقصاء إنجلترا وفرنسا لبسط سيطرتها عن النظام الاقتصادى الدولى والتحكم فى مساراته. لكننا قبل أن نتطرق إلى هذا الموضوع باعتباره ضمن اتجاهات الهيمنة الأمريكية، نود أن نلقى بعض الضوء على العقد الأخير من القرن التاسع عشر الذى يمثل فى نظر الكثيرين نقطة تحول فاصلة ومرحلة تحولات كبيرة طرأت على النظام الرأسمالى والقوى الفاعلة فيه، تحمل الكثير من بصمات التغييرات الحادة التى نشهدها الآن فى العقد الأخير من القرن العشرين.

فقد شهد هذا العقد تحول الولايات المتحدة من مجتمع زراعى، منكفئ على قضاياه الداخلية، منتم فكريًا على الأقل إلى المبادئ الأخلاقية المترسخة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، مجتمع واثق من نفسه معتمد على قدراته الذاتية، واعٍ بمصيره وشخصيته الفريدة، إلى مجتمع يموج بتغيرات متلاحقة ديموجرافية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية ضخمة فى تحوله نحو المرحلة الصناعية الحضرية. ويمر باختلالات نفسيه حادة بانتقاله من العزلة إلى الانخراط فى الاقتصاد والسياسة الدولية، وتأرجحه بين حالة اليقين والتشكك وهو يحاول التكيف مع أنماط للسلوك والتفكير بدت غريبة عليه مع تقوض البنية التقليدية تحت وطأة تطبيق النظام الرأسمالى الجديد. وجاءت هذه التغيرات فى شكل موجات متلاحقة اتسمت بالعنف والاضطراب فى الوقت الذى لم يكن المجتمع مهيأ فلسفيًا وذهنيًا بعد لقبول هذه التغييرات.

ومثلت هذه الفترة نهاية عهد اكتشافات الغرب الأمريكى بوصول الرواد إلى ساحل المحيط الهادى، ونهاية الأرض رخيصة الثمن، وتدهور المناطق الزراعية مع انتقال مركز ثقل السياسة والاقتصاد من الريف إلى المدن، واستنزاف الموارد الطبيعية، وانتقال السيطرة على ملكية الغابات والمناجم إلى الشركات الرأسمالية

---

(١) « الأيديولوجية والاقتصاد » ناعوم تشومسكى. دار النشر إى. پى. أو (EPO).

الضخمة، ونمو الاحتكارات فى مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والبنوك، وبروز شخصية « رجل الأعمال » باعتباره البطل الذى يمثل الحلم الأمريكى. وجاءت موجات الهجرة الجديدة القادمة من ضفاف نهر الفولجا ومناطق حشائش « التارتار » بعمالتها منخفضة الأجر لتشكل ضغوطًا قوية على الحركة العمالية التى فجرت أول اضطرابات عمالية تشهدها الأرض الموعودة، فضلا عن الاختلاف النوعى للمهاجرين الجدد من حيث التقاليد الثقافية والانتماء الدينى على نحو جعل امتصاصهم داخل النسيج المجتمعى أمرًا صعبًا وسببًا للتوتر الاجتماعى.

واقترنت هذه التغيرات بنمو العشوائيات فى المدن، وتنامى نفوذ رجال الأعمال، والفساد السياسى، والتمييز العنصرى، وتفشى عدم العدالة فى توزيع الدخول، وتحرير المرأة، وانخفاض عدد المواليد، ومحاولات لتكييف سياسة « دعه يعمل دعه يمر - Laissez faire, Laissez passe » مع نمط الديمقراطية الاجتماعية الذى كان سائدًا قبل ذلك. كما اقترن بالانتقال من نظام فيدرالى لا مركزى إلى نظام فيدرالى مركزى بإصدار قانون لتنظيم التجارة بين الولايات عام ١٨٨٧ - وأول قانون لمكافحة الاحتكار عام ١٨٩٠ . ثم إضفاء الشرعية على إلغاء دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى بطرح تفسير جديد للبند رقم ١٤ من الدستور الأمريكى. وتزامنت هذه التطورات مع بروز أول برنامج للإصلاح الاقتصادى يطرحه « الحزب الشعبى » الذى شكل مع الحزب « الاشتراكى » تهديدًا لنظام الحزبين القائم على الحزبين الجمهورى والديمقراطى.

لقد شهدت هذه الفترة نشوء الإمبريالية الجديدة بتخلى أمريكا عن عزلتها الداخلية وتبريرها السيطرة على نصف الكرة الغربى استنادًا إلى مبدأ « مونرو » وخوضها الحرب الإسبانية التى استولت فيها أمريكا على منطقة الكاريبى وهاواى والفليپين- وتحولت إلى قوة كبرى فى المحيط الهادى، وبدأت فى تشييد قناة پنما لتعزز مركزها كقوة بحرية - وبدأ انغماسها فى السياسات الأوروپية وفى المستعمرات البريطانية والفرنسية فى أفريقيا وآسيا - ورفع المفكرون شعار الواجب المسيحى، « وعبء الرجل الأبيض »؛ لتطهير البشرية من وجه كل من يقف ضد مد النفوذ خارج نطاق القارة الأمريكية.

وانهيار التوازن الداخلى للمجتمع تحت وطأة التطورات العلمية الجديدة فى العلوم الطبيعية والبيولوجية وخاصة نظرية « داروين » التى وجدت تطبيقات فلسفية تستند إليها لتبرير مبدأ « البقاء للأقوى » واهتز مركز الفرد فى المجتمع فى ظل نظام اقتصادى تقوده الآليات العمياء للنظام الرأسمالى. ولذلك فإنه على الرغم مما تحقق من مكاسب مادية بفضل تطبيق هذا النظام إلا أن المجتمع ككل بدا متشككًا وغير متوازن وغير مهيأ للتغيرات الجديدة.

وقد تقوض الاستقرار الهش الذى كان قائمًا حينذاك تحت وطأة أول حالة ركود يتعرض لها الاقتصاد الأمريكى ما بين عامى ١٨٨٧ و١٨٩٠ . فقد تسبب الجفاف الذى اجتاح الغرب الأمريكى لمدة ٥ سنوات متتالية إلى انتقال ملكية الأرض من أيدى المزارعين إلى شركات الرهن العقارى والرأسماليين فى الشرق، وأدى انهيار أسعار القطن والتبغ إلى تحول ثلث المزارعين فى الجنوب إلى مستأجرين، وكشفت أعمال قمع الإضرابات العمالية عن ضعف التنظيمات العمالية ونمو الصراع الطبقى. وطال الركود والتدهور القطاعات الاقتصادية كافة، بما فى ذلك البنوك والمصانع والمناجم وشركات السكك الحديدية والشركات التجارية.

وبدا كأن كل العوامل تعمل ضد النظام الجديد؛ التغيرات المناخية والأسواق الخارجية والدورة الاقتصادية، حتى الحكومة لعبت دورًا متواطئًا بإقرار الكونجرس للتحول من الفضة إلى الذهب لتسوية المبادلات النقدية. وعندما غرقت الحكومة فى ضائقة مالية حادة، اضطرت إلى اللجوء إلى مستثمرى الأموال فى « وال ستريت»[1] لإخراجها من الأزمة. **وفى مقابل ذلك رضخت لضغوطهم لوقف تطبيق قوانين منع الاحتكار وخفض التعريفة الجمركية الذى كان يمكن أن يؤدى إلى خفض الأسعار، لكنه مثل تهديدًا لمصالح رجال الأعمال.** وحتى الكونجرس تراجع عن إقرار نظام ضرائبى يحقق العدالة فى توزيع الدخل خوفًا من اعتبار ذلك عملا شيوعيًّا. وأعاق إصدار تشريعات تضمن الحقوق العمالية على أساس أن هذا يمثل خرقًا لمبدأ حرية التعاقد. وبفضل ذلك ازداد الأثرياء ثراءً. وازدادت المؤسسات الاقتصادية ضخامة مع عمليات الاندماج التى لم تتوقف أثناء الأزمة. وسقطت الموارد الطبيعية فى قبضة

---

(١) « The American Mind » المرجع السابق ذكره، ص٥٣.

حفنة من الشركات التى سيطرت أيضًا على قطاعات النقل والاتصالات والبنوك، وجرى تهميش رجل الأعمال الصغير بعد أن جرى تشويه مفهوم الحرية الفردية وتحول مبدأ « دعه يعمل دعه يمر» إلى قانون علمى مطلق.

إن اهتمامنا بهذا العقد من القرن التاسع عشر مرجعه أن الكثير من القضايا الفكرية التى طرحت خلال هذه الفترة هى ذاتها التى طرحت فى منتصف القرن العشرين، بعد أن خرجت أمريكا منتصرة من الحرب العالمية الثانية وهى فى أوج قوتها، والإجابات عن هذه التساؤلات هى نفسها التى طبقتها أمريكا بعد الحرب رغم أنها لا زالت محل جدل واسع حتى يومنا هذا. فقد حسمت أمريكا اختيارها بين العزلة داخل حدود العالم الجديد أو اقتحام مستعمرات العالم القديم بخوضها الحرب الإسبانية ومن بعدها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبين انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية أو تخطيط الدولة. وعرفت مسببات الأزمة والدورة الاقتصادية وكيفية التعامل مع الذعر الشعبى. وأدركت التناقضات بين التقدم والفقر، وبين نفوذ رجال الأعمال وحقوق العمال، ومكانة الزنوج والمهاجرين الجدد فى المجتمع، بين التنمية الزراعية الكثيفة والحفاظ على الموارد الطبيعية، وكيفية تفعيل الديمقراطية لتحقيق الأمن الاجتماعى. ومثلت أفكار الحزب الشعبى الذى ظهر خلال هذا العقد الأساس الذى أقيم عليه مفهوم « الصفقة الجديدة » لعلاج الأزمة الاقتصادية التالية. وبمعنى آخر فقد تشكلت خلال هذا العقد الملامح المميزة « للرأسمالية الأمريكية » بكل قوتها وقسوتها وجمالها وقبحها.

* * *

ثانيًا: تشابكات خطرة !

يصعب فى الحقيقة - إن لم يكن من المستحيل - فض الاشتباك القائم بين فعاليات الاقتصاد الأمريكى وآليات تطوره وابتزازه للنظام الاقتصادى العالمى الذى بدأت ملامحه فى التشكل مع بدايات القرن الحالى، فالتشابكات معقدة وخطرة ومقلقة، **وإذا كان الاقتصاد الأمريكى قد حقن شرايين الاقتصاد العالمى فى فترات قليلة بمقويات أنعشته، فقد ظلت السمة الغالبة على العلاقة وحتى اللحظة الراهنة، هى علاقة**

الكائن الطفيلى الذى يتغذى على دماء ضحيته. ولأن أمريكا تسيطر على نصف ثروات العالم فى حين أن سكانها لا يتجاوزون نسبة ٦,٣ % من سكان المعمورة. فقد كان من الطبيعى وهى القوة المهيمنة أن ترسى دعائم النظام العالمى على أساس المعادلة غير المتوازنة بين الصياد وفريسته.

ومن خلال استعراضنا لمراحل تطور الاقتصاد الأمريكى سنلقى الضوء على بعض ملامح هذه التشابكات وكيف استخدمت أمريكا الكثير من المرادفات المتداولة اليوم، مثل جاذبية الدولار، السوق الحرة، العجز التجارى، الدين العام والعولمة، فى حل تناقضاتها الداخلية عن طريق نفث السموم والأمراض والتلوث القاتل فى الجسد العالمى، وفى إحكام قبضتها المهيمنة على الاقتصاد العالمى بحيث أصبح البديل الوحيد المتاح هو أن يسقطا معًا أو يطفوا على السطح معًا حتى يتم الطلاق البائن.

ومن الناحية الموضوعية، يمكن تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الأمريكى إلى مرحلة تبدأ مع بداية القرن وتنتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما عززت أمريكا قوتها الاقتصادية وأصبحت فى وضع يمكنها من إرساء مؤسسات للنظام الاقتصادى الدولى تخدم مصالحها. والمرحلة الثانية تنتهى فى عام ١٩٧١ عندما أعلنت الولايات المتحدة تخليها عن ربط سعر الدولار بالذهب، لتعترف بذلك بتسلل الوهن إلى جسد الاقتصاد ذاته. ثم تبدأ المرحلة الثالثة بالثورة الريجانية التى أرست بتحولاتها الحادة أساس اقتصاد العولمة لتأتى الكلينتونية بعدها لتمد مخالبها إلى أطراف الاقتصاد العالمى بعد تهذيبها وإضافة رتوش تجميلية إليها.

فمع بداية القرن العشرين كانت الرأسمالية كنظام عالمى قد تمكنت من غرس مخالبها بقوة خارج بلادها فى المستعمرات وأشباه المستعمرات، حيث خضعت ٥٠ % من إجمالى مساحة المعمورة (أى حوالى ٦٥ مليون كيلو متر مربع) للقوى الاستعمارية الكبرى. وبالرغم من أن الاتجاه العام للإنتاج والتوظف والتجارة الخارجية كان صعوديًا بشكل عام فى معظم الدول الرأسمالية إلا أن التطور الاقتصادى لم يكن متساويًا، وأحكام السيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر مواد الخام الإستراتيجية لم يكن متوازنًا. فبريطانيا كانت تملك وتحكم ما يزيد على نصف مجموع المناطق المستعمرة رغم أن إنتاجها الصناعى كان يمثل ١٤ % من مجموع

الإنتاج الصناعى العالمى عام ١٩١٣م[١] وكانت فرنسا تملك إمبراطورية فسيحة الأرجاء رغم أن نصيبها من الإنتاج لم يتعد ٧,١ % . أما الولايات المتحدة التى تفوقت عليهما بنصيب نسبى من الإنتاج العالمى الصناعى يصل إلى ٣٦ % فلم يكن لها مستعمرات وأسواق واسعة لتصريف إنتاجها الضخم، وكذلك كان الحال بالنسبة لألمانيا، فضلاً عن قبول القوى الرأسمالية على مضض هيمنة بريطانيا على النظام النقدى العالمى من خلال إرسائها لقاعدة الذهب الذى استمر العمل به مدة ٤٥ عامًا (١٨٧٠ - ١٩١٤) وكان من الطبيعى أن ينشأ الصراع المحموم لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية القائمة؛ لأنه لم تعد هناك أراضٍ جديدة خالية، ومن يُردِ المزيد من الأسواق فعليه أن ينتزعها بقوة السلاح.

وفى حين انغمست الدول الأوروبية فى الاستعداد للحرب بفرض المزيد من الضرائب، وعقد القروض العامة فى الداخل، والتمويل التضخمى للإنفاق الحربى، فقد ظلت أمريكا بمنأى عن هذه التطورات عاكفة على تنمية قدراتها الداخلية. بل إن أمريكا لم تدخل تاريخيًّا فى العمليات القتالية التى استمرت بين عامى ١٩١٤ و١٩١٨ إلا عندما تعرضت سفنها التجارية للخطر فى عام ١٩١٧، وعندما تعهد قيصر ألمانيا بالتعاون مع المكسيك لاستعادة الولايات التى فقدتها وهى ولايات تكساس وأريزونا ونيومكسيكو[٢].

وعندما شهدت أسواق النقد الرئيسية أول أزمة مالية من نوعها بانهيار التعاملات فى أسواق لندن وبرلين وفيينا ونيويورك فى يوليو عام ١٩١٤ ، مؤذنة بذلك لبداية الحرب العالمية الأولى، خرجت جميع الدول عن قواعد اللعبة الذهبية، وكانت أمريكا الاستثناء الوحيد عن القاعدة بسبب تراكم المخزون الذهبى لديها. وبعد انقشاع سحب الدخان الكثيف كانت خريطة العالم السياسية والاقتصادية قد تغيرت تمامًا. فقد انفصل سدس الكرة الأرضية عن السوق الرأسمالية العالمية بقيام أول دولة اشتراكية فى روسيا. ونتيجة للخسائر التى تحملتها الدول الرابحة إنجلترا وفرنسا، والدول الخاسرة

---

(١) « التاريخ النقدى للتخلف » المرجع السابق ذكره، ص٨٧.

(٢) « أمريكا طليعة الانحطاط » المرجع السابق ذكره، ص٥٦.

(ألمانيا والإمبراطوريتان النمساوية والعثمانية) فقد خرجت أمريكا بأقوى جهاز اقتصادى، وأعظم قدر من الموارد، وبدأت تحتل تدريجيًّا موقعها القيادى فى الاقتصاد العالمي. وتحولت إلى دور الحارس الأمين على ترسيخ نمط تقسيم العمل الدولى بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة والمستعمرات القائمة.

قوة صاعدة

من المهم أن نرصد كيف عالجت أمريكا ديونها المستحقة لها على الدول الأوروبية فى هذه الفترة التى تحولت فيها من دولة مدينة إلى أكبر دولة دائنة فى العالم بفضل القروض التى منحتها للدول الأوروبية لتمويل التدفق السلعى وما قدمته من خدمات لم تحصّل ثمنها خلال الحرب. فقد كانت طريقة أمريكا فى معالجة هذه القضية سببًا فى زرع البذور المفجرة للحرب العالمية الثانية. فقد كان من الأفضل للدول التى عانت خرابًا اقتصاديًّا بسبب الحرب أن تخرج عن قواعد السوق الحرة حتى تعيد ترتيب أوضاعها. لكن أمريكا كان يهمها أن تدفع الديون المستحقة لها ذهبًا، وأن تعود دول العالم إلى قواعد السوق الحرة وأسعار الصرف الثابتة حتى تضمن استقرار معاملاتها الخارجية وانتعاش اقتصادها، وهى الميزة التى يوفرها نظام قاعدة الذهب، وساندتها فى ذلك بريطانيا التى أرادت الإبقاء على وضعها كمركز رئيس للنظام النقدى العالمى.

فضلا عن ذلك فقد أصرت الولايات المتحدة على الدفع العاجل لمستحقاتها. فوضعت بذلك الحلفاء فى مأزق مما دفع حكومات هذه الدول إلى التدافع لشراء الذهب بأى ثمن لسداد الديون، وتصفية جانب مهم من استثماراتها داخل أمريكا إلى جانب إذلال ألمانيا بإجبارها على دفع تعويضات قدرها ١٢٠ مليار من الماركات الذهبية طبقا لمعاهدة « فرساى »، وهو ما كان يخرج عن نطاق الاقتصاد الألمانى المحطم. وقد ساعدت هذه الأوضاع غير المتوازنة على جعل الدولار قابلا للصرف بالذهب رغم الضغوط التضخمية التى واصلت زحفها بسبب عدم مواكبة نمط الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الأمريكى مع النمو الحادث فى تيار الإنفاق النقدى.

وبسبب تفضيل الولايات المتحدة لنظام قاعدة الذهب، ورغبتها فى سيادة هذا

النظام للمعاملات الدولية، تعرضت الدول الأوروبية لموجات انكماشية متتالية وتم تثبيت قيم عملاتها بعد أن جرى تخفيضها بنسب بلغت ٣٠ % على أساس هذا الانكماش. ووقع المارك الألمانى فريسة لمطالبة أمريكا بتحصيل التعويضات ذهبًا. ومنذ مؤتمر لندن الذى عقد فى ١٦ من أغسطس عام ١٩٢٤، بدأت أمريكا فى فرض العمل بالنظام النقدى الذى تراه مناسبًا لها على الاقتصاد العالمى.

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت الرأسمالية كنظام اقتصادى عالمى تغيرات مهمة فى بنيانها الداخلى. فقد زادت درجة الاحتكار وتعرضت الدول الأوروبية لثورات واضطرابات اجتماعية حادة، واختل التناسب بشكل أكثر حدة بين نمو القدرة على الإنتاج ونمو القدرة على الاستهلاك، وأصبحت الدول الرأسمالية أشد عرضة للأزمات الاقتصادية مما استدعى التدخل الحكومى عندما حل الكساد الكبير بين عام ١٩٢٩ و ١٩٣٣ .

ومن المثير للدهشة أن الرأسمالية الأمريكية لم تتبع فى هذه الفترة قواعد المنافسة الحرة المطلقة رغم تفوقها الواضح. فقد استغل مبدأ الحرية الفردية والمنافسة الحرة لتقليص دور النشاط الحكومى، لكنه لم يستخدم لترشيد الاتجاه الاحتكارى. وفى الوقت الذى روج فيه مفكرون اجتماعيون لمبادئ الحرية الفردية مثل « ليستر وورد » فقد مال كبار رجال الأعمال مثل « جون روكفلر » و« جين بى مورجان » إلى ترسيخ الممارسات الاحتكارية. وروكفلر هو القائل: **« إن الوردة الأمريكية حتى تبرز رائحتها النفاذة وجمالها الخارق فلابد من التضحية بالبراعم الصغيرة التى تنبت من حولها »**. والدليل على ذلك هو أن نجاح شركة « ستاندرد أويل كومپانى » وأقرانها لم يكن يرجع إلى فضائلها وقدرتها على المنافسة بقدر ما عاد إلى وضعها الاحتكارى[1].

فالمنافسة الحقيقية اختفت مع نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وحلت محلها منافسة مفتعلة تعمل تحت مظلة قانونية تعطيها أقصى درجة من الحماية والحد الأدنى من التدخل فى شئونها. ولم يكن بوسع الرأسمالية الأمريكية أن تحقق مثل هذا

---

(١) « The American Mind » ص٢١٢.

النجاح دون دعم وتعزيز دور الدولة فى الوقت الذى كانت تحجب فيه هذا الدعم عن الطبقة العمالية التى كانت تسعى للحصول على نصيبها من الثروة الوطنية. **لكن ما أعاق الإصلاح هو الربط بين أى محاولة للتخطيط الاقتصادى الفعال وتنظيم قوى المجتمع على أساس أكثر عدلا، وبين بروز النظم الشمولية فى أوروبا. وبالتالى فإن التخطيط الفعال كان مرادفًا للقضاء على الحرية الفردية وحرية الملكية.**

الصفقة الجديدة

لكن الوضع اختلف جذريًا عندما طرق الكساد الكبير أبواب الدول الرأسمالية فى خريف عام ١٩٢٩، وهى الأزمة التى استمرت بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٣، وهزت من الأعماق كيان النظام النقدى العالمى الذى أرادت أمريكا إقراره بعودة جميع الدول إلى قاعدة الذهب فى عام ١٩٢٩ . وتمثل هذه الأزمة نقطة جوهرية فى تاريخ النظام العالمى، ليس فقط لأنها عمت الدول الرأسمالية المتقدمة منها والمتخلفة وتسللت بكل قوتها إلى مركز النظام الجديد فى أمريكا، لكن أيضًا لأن الأزمة جاءت مباشرة بعد سنوات ازدهار لامعة امتدت بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٢٩ فكان التغير من الازدهار اللامع إلى الكساد المظلم مخيفًا.

فقد كانت الحياة قد دبت فى عروق الجسد الاقتصادى، وزادت الصادرات السلعية والرأسمالية الأمريكية إلى دول أوروبا القريبة التى كانت تشهد عملية تعمير واسعة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. **وبفضل القروض الضخمة التى قدمتها أمريكا لمساعدة أوروبا، فقد قفزت قيمة الأسهم والسندات التى صدرت لتمويل الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا من ٤٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٢٣ إلى ١٠ آلاف مليون دولار فى عام ١٩٢٨، وانخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته ٠,٩ %، وفى عام ١٩٢٩ فاق الإنتاج الصناعى الأمريكى مستواه الذى كان سائدًا قبل عام ١٩١٣ بحوالى ٧٠ % وكل شىء كان يوحى بسلامة السياسة الاقتصادية والنقدية المتبعة.**

ومن المهم أن نرصد هنا أن بوادر الأزمة بدأت هذه المرة فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك عندما تم بيع كميات ضخمة من السندات والأوراق تمثل أعظم

رأس مال الشركات الكبرى فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ وأعقب ذلك موجات ضخمة من البطالة، وهبوطًا شديدًا فى حجم الطلب والأسعار والإنتاج وتراكم المخزون السلعى، فانخفض معدل الاستثمار والإحلال لتكتمل بذلك الحلقة المفرغة، ولتنتقل الأزمة عبر السوق العالمية التى جرى توحيدها إلى الدول الأوروبية ومستعمراتها. وبتفشى حالة عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل تحولت الموجة إلى ذعر مالى طاغ، فتدافع الأفراد إلى سحب الودائع من البنوك ومطالبتهم بصرف أوراق البنكنوت ذهبًا. ووصل عدد البنوك التى أغلقت أبوابها ١٤٥٦ بنكًا فى عام ١٩٣٤، وإزاء هذا الموقف المتدهور لم تجد الحكومة الأمريكية مناصًا من أن تعلن فى مارس عام ١٩٣٣ وقف الصرف بالذهب، وألزمت جميع المواطنين الذين يحوزون أكثر من مائة دولار ذهبًا بتسليمها إلى وزارة الخزانة - وتم سحب الذهب من التداول ليقبع منذ هذا الوقت وحتى الآن فى أقبية وزارة الخزانة الأمريكية، ولينتهى بذلك العمل بقاعدة الذهب بعد أن جرى تخفيض سعر الدولار بنسبة ٤٠,٩ % ليصبح سعر أوقية الذهب ٣٥ دولارًا بدلا من ٢٠,٦٧ دولار.

وقد تعددت التفسيرات لأسباب وقوع هذه الأزمة التى تمثل نقطة تحول فى النظام الرأسمالى، لكن أكثرها اقترابًا من الواقعية هى الطريقة الشاذة التى أدارت بها أمريكا أزمة التعويضات الألمانية، فقد كانت ألمانيا تقترض من أمريكا لتدفع تعويضاتها إلى الحلفاء الذين يقومون بدورهم بدفع ديونهم لأمريكا. وعندما بدأ الحزب النازى الألمانى فى توجيه انتقادات حادة لمعاهدة «فرساى» ويتوعد بتوقف ألمانيا عن دفع التعويضات - تفجرت المخاوف فى كل مكان فانهار النظام النقدى العالمى. يضاف إلى ذلك أن كل الدول الرأسمالية لم تلتزم بقاعدة الذهب. ولم ترسم سياستها النقدية الداخلية وفقا لمقتضيات النظام، لأن هذا كان سيترتب عليه انكماش داخلى وضغوط تضخمية يصعب قبولها سياسيًّا. كما أن الصراع على قيادة النظام الدولى ظل محتدمًا بين بريطانيا وفرنسا وأمريكا التى تنافست كل منها على حشد الذهب فى خزائنها وحجبه عن الآخرين، وباختصار فقد سقط النظام لأنه ظل مفتقدًا لمركز قيادة موحد. فبريطانيا رغم ضغطها الاقتصادى كانت تحاول التشبث بعجلة القيادة، وأمريكا رغم قوتها الاقتصادية لم يكن لديها الدراية الكافية بالقيادة.

وأيا كانت أسباب الأزمة فقد فاق الدمار الذى أحدثته الخسائر التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى؛ إذ انخفض حجم الإنتاج فى الدول الرأسمالية بنسب تراوحت مابين ٤٥-٦٠ % وأصابت البطالة مائة مليون عاطل، وأفلست العديد من الصناعات والمؤسسات المصرفية وانهارت قيم وعملات ٥٦ بلدًا رأسماليًّا. **ومن جهة هذه الفجوة العميقة بين الوعود البراقة والواقع المرير الذى عاناه الأفراد فى كل المجتمعات غربًا وشرقًا تولدت « الصفقة الجديدة - New Deal » التى استمدت جذورها من تربة الأفكار والمبادئ التى تبناها الحزب الشعبى والحزب التقدمى فى نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضى وبداية القرن الحالى.**

فالرئيس «فرانكلين روزفلت» هو القائل بأنه عندما يواجه الفرد الاختيار بين الحرية والخبز فسوف يختار الخبز[1] ولهذا تلاشت النظم الديمقراطية فى أوروبا وهو أيضًا القائل بأن « متانة الاقتصاد الداخلى لأى أمة من الأمم لأعظم شأنا من السعر الذى تساويه عملتها فى المبادلات بعملات الأمم الأخرى » وكان هذا بمثابة التأكيد العلنى بأن السياسة النقدية الأمريكية ستستهدف من الآن ما تتطلبه دواعى النمو والاستقرار الأمريكى وليس ما تقتضيه قواعد الاستقرار النقدى العالمى.

وفى إطار مفهوم « الصفقة الجديدة » تخلت أمريكا عن مبدأ رفع يد الدولة عن الاقتصاد، وظل دور الدولة واضح البصمات حتى بداية الثورة الريجانية، وماحدث بعد ذلك كان مجرد تبديل للمواقع وليس رفع اليد كلية. فقد أرست أمريكا من خلال الصفقة الجديدة أول تشريع للضمانات اجتماعية تبعتها تشريعات كثيرة نظمت العمل فى قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والطاقة الكهربائية والبنوك، وأخضعتها لقواعد تشرف الدولة على تطبيقها. وصدرت تشريعات أخرى تنظم الأسواق وتمنع الاحتكارات وأقرت تعويضات عمالية ضد أخطار التحولات التكنولوچية. **واستخدم روزفلت الضرائب لتحقيق التقارب فى مستويات الدخول، وأدخل الدولة فى مجال النشاط الاقتصادى بتخصيص اعتمادات من ميزانية الدولة لتمويل بناء الطرق وإصلاحها وتطوير التعليم العام وحماية الموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضى،**

---

(١) « التاريخ النقدى للتخلف » المرجع السابق ذكره، ص١٣٤.

ونظم القواعد التى تحقق المساواة بين طرفى التفاوض عند تحديد الأجور. وفرض قيودًا على أرباح الشركات القابضة واستثماراتها للحد من احتكارها لنشاط اقتصادى واحد. وفى حين تراجعت أفكار « فردريك فون هايك » الرأسمالية إلى الخلف، تقدمت أفكار والترليپمان Walter Lippman عن الدور الفعال للدولة من خلال القانون وكتابه عن « المجتمع الطيب - The Good Society » إلى المقدمة، وهو الكتاب الذى استوحى منه الرئيس ليندون چونسون بعد ذلك أفكاره لسياسة بناء المجتمع العظيم واحتواء الفقر فى المجتمع الرأسمالى(١).

وقد تعرضت « الصفقة الجديدة » لهجمة شرسة من المحافظين الذين يرفضون أى دور محورى مركزى للدولة فى النشاط الاقتصادى. ومن اليسار الليبرالى الذى رأى فيه خيانة للدور الحقيقى الذى يجب أن تقوم به الدولة فى التوجيه المركزى للاقتصاد، وعلى الرغم من أنه مع قدوم الرخاء تم التراجع عن كثير من مبادئ « الصفقة الجديدة » إلا أن بصمتها ظلت واضحة بترسيخ دور الدولة فى النظام الرأسمالى. وبتجدد الجدل مرة أخرى الآن حول دور الدولة الحاسم فى مجالات التعليم والصحة ورعاية الأمومة والطفولة.

لكن الصفقة الجديدة لم تؤد إلى حل أزمة الثلاثينيات. فقد انخفض الدخل القومى بنسبة ١٣ % وتراجعت فرص العمل بنسبة ٣٠ % وفاق عدد العاطلين ١٢ مليونًا وشهدت الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٣٥ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية حربًا ضروسًا فى العلاقات بين الكتل النقدية، حيث تبادلت الحكومات حرب التخفيضات القذرة للعملات من أجل تحسين أوضاعها التنافسية، مما عرض التجارة الدولية لاضطرابات حادة، واقترن ذلك بعسكرة الاقتصاديات الرأسمالية الرئيسة عندما لاحت البوادر الفعلية للحرب العالمية الثانية التى لم تدخلها الولايات المتحدة إلا فى مراحلها الأخيرة، عندما منيت ألمانيا بأول هزيمة لها فى ستالينجراد فى يناير عام ١٩٤٣ . فقد كانت الولايات المتحدة ترى فى الفاشية فى بدايتها توافقًا مع المصالح الاقتصادية

---

(١) « The American Mind » ص٢٢٥.

الأمريكية. بمعنى توافقها مع المفهوم الأمريكى للديمقراطية التى تتصدى للخطر الشيوعى والبولشيفية[1].

ومرة ثانية خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية بأقل الخسائر الممكنة. فقد خسرت ٢٨٠ ألف جندى فقط مقابل ٧,٥ ملايين ألمانى و ١٧ مليونـا فى روسيا، وأكثر من مليونى قتيل فى إنجلترا وفرنسا إلى جانب تدمير أغلب الطاقات الإنتاجية والصناعية والزراعية والخدمية فى الدول الأوروبية وتركة الديون الثقيلة المستحقة لأمريكا.

لجأت الدول الأوروبية إلى تصفية استثماراتها فى أمريكا لسداد ديونها. (وانساب الشطر الأعظم من ذهب القارة الأوروبية إلى أمريكا قبل الحرب. وخلال المدة ما بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٩ بلغت قيمة الذهب المتدفق عليها حوالى ٩٩٩١ مليون دولار، أى ما يقرب من ثلثى ذهب العالم، وأكثر مما تقتضيه نسبة التغطية القانونية للنقد المُصَدَّر والاحتياطى ضد تقلبات أسعار الصرف فضلا عن عودتها مرة أخرى لتصبح أكبر دولة دائنة للدول الحليفة).

وعندما انتهت الحرب كان الاقتصاد الأمريكى فى قمة ازدهاره وبريقه، فقد اندفعت عجلات الإنتاج بكل قوة دون خوف من مشكلات الإفراط فى الإنتاج والأزمات الاقتصادية، للوفاء بحاجات الدول الحليفة. وانتزعت من بريطانيا مركز صدارة الاقتصاد الرأسمالى العالمى بلا منازع. فقد كان الاقتصاد الأمريكى بمثابة الورشة الصناعية التى خاضت الحرب ضد دول المحور دون خسائر تذكر. زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ٣٣ % عام ١٩٤٥ مقارنة بحجمه فى الفترة ما بين ١٩٣٥ و١٩٣٩، وزاد إنتاج القوى المحركة بكل أنواعه الفحم والبترول والغاز والكهرباء. وقفز الرقم القياسى لمجمل الإنتاج إلى الضعف مقارنة بسنوات ما قبل الحرب، وهبط عدد العاطلين من ٨,٨ مليون عامل بنسبة ١٦,٥ % عام ١٩٣٩ إلى ١,١ مليون متعطل، وبنسبة ١,٩ % عام ١٩٤٥، وبمعنى آخر كان المجتمع الأمريكى فى حالة تقترب من التشغيل والتوظيف الكامل. أما الاتحاد السوفييتى فقد خرج من الحرب

---

(١) « أمريكا طليعة الانحطاط ». المرجع السابق ذكره، ص٥٩.

منتصرًا من الناحية العسكرية والسياسية بعد زيادة عدد الدول التى ضمها لمنظومة الدول الاشتراكية، لكن كان منهوك القوى من الناحية الاقتصادية نظرًا لفداحة الخسائر البشرية والمادية.

مفارقة تاريخية

فى هذه اللحظة التاريخية التى توفر فيها للولايات المتحدة الإنجاز الاقتصادى المبهر والوفرة الإنتاجية المفرطة، كان الخيار واضحًا بين التحرك نحو مجتمع أكثر عدلا وإنصافًا للضعفاء فيه، ونحو مجتمع أكثر سلامًا وأمنًا، أو العودة إلى التشبث بأوهام اليد الخفية للسوق المتحررة من كل قيد. وعلى الرغم من أن نجاح الآلة الاقتصادية الإنتاجية خلال فترة الحرب رجعت فى الجانب الأعظم منها إلى التخطيط الاقتصادى الرشيد والقيود التى جرى فرضها على الأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية المتراكمة، ولتحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المتاحة، إلا أن دعاة « السوق الحرة » اقتنصوا النصر وأرجعوا الفضل فى تحقيقه إلى فضائل الحرية الفردية والابتكار والمبادرة الفردية.

واحتضن رؤساء تحرير صحف اقتصادية بارزة مثل «فورشين - Fortune » و« وال ستريت چورنال» أفكار مجموعة مدرسة شيكاجو، التى ضمت عناصر محافظة مثل فردريك فون هايك، وهربرت سبنسر وويليام جراهام سامر ولودفيج فون ميسيس - التى أحيت عقيدة « السوق الحرة » بعد أن كادت تلفظ أنفاسها الأخيرة فى خلال أزمة الثلاثينيات.

لكن هذا الإحياء للعقيدة جاء فى إطار شره يخدم أغراض مصالح فئات معينة أكثر من توظيفه لتطوير قدرات المجتمع ككل. فقد تم عزل دور الدولة فى مجال تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة وتحسين البيئة فى المناطق الحضرية والزراعية، وتوفير شبكة من الضمانات الاجتماعية، والتدخل لضبط الأسعار على أساس أن كل تدخل من قبل الدولة فى النشاط الاقتصادى هو أمر بغيض يقلص من قدرة آليات السوق الحرة على توفير الرخاء لجميع أفراد المجتمع.

ولم ير دعاة هذه المدرسة فى الدور الاحتكارى الذى مارسه القطاع الخاص مثل

شركة « جنرال موتورز » و« جنرال إلكتريك » بالتحكم فى حجم الإنتاج والأسعار لتحقيق أعلى معدل للربحية تعارضًا مع آليات السوق[1].

كما أن الحظر الذى فرض على نشاط الدولة فى مجال الخدمات العامة لم يمتد إلى مجالات تشكل دعمًا للقطاع الخاص مثل نظام الاحتياط الفيدرالى، ودعم النقل الجوى، وفرضها التعريفة الجمركية الحمائية ودعم المزارعين. وكان النشاط الحكومى الوحيد المباح رغم عدم خدمته المباشرة للقطاع الخاص هو الإنفاق العسكرى وكافة الإنفاقات الأخرى اللازمة للتصدى للشيوعية.

لقد ظل مفهوم مقاومة الشيوعية قابلاً للتوسع باستمرار، وفى عام ١٩٥٥ تدخلت مؤسسة « وودرو ويلسون - Woodrow Wilson» والاتحاد القومى للتخطيط؛ لوضع تعريف عظيم الوضوح: « التهديد الشيوعى » يتمثل فى التحول الاقتصادى لدولة أو مجموعة دول تقل إيراداتها أو إمكانياتها فى أن تصبح لاحقة ومكملة للاقتصاديات الصناعية الغربية[2].

وعلى الرغم من التناقض القائم بين المحافظين ودعاة الفكر الكينزى القائم على أساس تدخل الدولة لضمان مستوى من الطلب الكلى اللازم لتحقيق مستوى العمالة الكاملة، فقد التقت مصالح الجانبين على اعتبار الإنفاق الدفاعى ضرورة، فالمحافظون رأوا فى استمرار هذا الإنفاق درعًا صلبًا ضد امتداد الخطر الشيوعى العالمى، وأيدهم الليبراليون عوضًا عن تراجع التأييد العام للإنفاق على الخدمات كوسيلة لدعم الطلب الكلى. وتوافق ذلك مع مصالح وأهواء الشركات المنتجة للسلاح الذين لم يرغبوا فى ترك مساحة النفوذ الواسعة التى اكتسبوها خلال فترة الحرب العالمية الثانية. ومن **هذه اللحظة أصبح الإنفاق الدفاعى العسكرى مكونًا جوهريًا للاقتصاد الأمريكى تتشابك من حوله شبكة معقدة من الشركات المنتجة ونواب فى الكونجرس وإدارات حكومية متعددة أكبرها وزارة الدفاع ونخبة من المثقفين التى تروج لفكر الخطر الداهم على الأمن القومى الأمريكى، ومراكز للأبحاث العلمية والتكنولوجية التى**

---

(١) « The Affluent Society » الكاتب John Kenneth Galbrith الناشر Mentor، ص٥.

(٢) « أمريكا طليعة الانحطاط » المرجع السابق ذكره، ص٥٨.

تستمد من الإنفاق العسكرى غذاءها وتحققه بالتطورات العلمية التى تبدأ فى القطاع العسكرى ثم تطبق فى المجال المدنى. وتعد جماعات النفوذ التى تمثل هذه الشبكة الضخمة من المصالح أكبر ممول للحملات الانتخابية للرؤساء ونواب الكونجرس حتى تضمن استمرار الإنفاق العسكرى فى بند المقدسات التى لا تمس، وتبتلع جزءًا كبيرًا من الميزانية الفيدرالية حتى الوقت الراهن، فى الوقت الذى لا يخصص فيه إلا ٦ % للإنفاق على التعليم.

وبمعنى آخر ...

كان دعاة السوق الحرة واليد الخفية مثل « ميلتون فريدمان» و« چورچ ستيجلر » يروجون لأفكارهم فى المحافل العلمية، لكن الدولة ظلت تمارس دورها التدخلى لحماية المصالح الخاصة من صناع السلاح، إلى برامج الدعم الزراعى إلى منتجى الصلب وصناعة الطائرات إلى آخر المصالح التى تتبدل مواقعها بين فترة وأخرى، وتمارس نفوذها من خلال جماعات الضغط وتمويل الحملات الانتخابية.

أما تدخل الدولة دفاعًا عن حقوق العمال أو فى التفاوض على الأجور وحقوق الأقليات والمهاجرين وبناء المساكن للفقراء، وتحسين الأوضاع المعيشية فى المدن التى تجتاحها عصابات الإجرام وتجار المخدرات فقد ظل فى نطاق المحظور لتدخلها فيما لا يعنيها أو يفيد المصالح الخاصة.

غير أن العيب الرئيسى فى هذا النظام كما يقول الاقتصادى المرموق « چون كينيث جالبريث » هو أن هذا الإنفاق كان يتم تمويله من خلال فرض ضرائب على أرباح الشركات والدخول الفردية. ولأنها ضرائب تصاعدية فالاعتمادات تزيد فى فترات التوسع وتقل فى فترات الانكماش، ولا تقوم بالتالى بالدور المناط بها فى الفكر الكينزى لزيادة الطلب فى فترات الانكماش. ونظرًا لتوسع الطلب على الإنفاق العسكرى لتمويل الهيمنة العسكرية خارج الحدود، فقد كان من الضرورى أن يستمر الاقتصاد فى التوسع حتى يمكن مواجهة نفقات التصدى للخطر الشيوعى فى أوروبا ثم الحرب الكورية وبعدها الحرب الفيتنامية ثم حرب الخليج الأولى والثانية، وأخيرًا وليس آخرًا الحرب ضد الإرهاب الدولى والتدخل الإنسانى لوضع حد للنزاعات العرقية والقومية فى مختلف أرجاء المعمورة.

واقترن هذا المفهوم بضرورة منح القطاع الخاص حرية استخدام الموارد المتاحة باعتباره الوعاء الذى يتم من خلاله تعبئة الضرائب اللازمة للإنفاق الدفاعى، ومن ثم تقليص الإنفاق العام على تحسين الخدمات العامة، وتطوير نوعية الحياة إلى أدنى حد ممكن، مسببة بذلك تفشى الجريمة والمرض وتعاطي المخدرات. فزيادة الضرائب للإنفاق على هذه البنود كان سيؤدى إلى تقليص معدل نمو الاقتصاد. ومعنى هذا أن البحث عن أسباب الفقر فى مجتمع الوفرة يكمن فى طبيعة المجتمع الذى يرسخ الفجوة بين الأغنياء والفقراء وليس فى الطبيعة التكاسلية لدى الفقراء أنفسهم، وفى ظل هذا الإطار المحكوم للعلاقات داخل المجتمع، لم يكن مستوى الاستهلاك الطبيعى كافيًا للوصول إلى مراحل متقدمة من تشغيل آليات الاقتصاد، وكان الحل بالتالى هو افتعال الطلب الاستهلاكى لدى الفئات الثرية ومن خلال الدعاية ووسائل الإعلام الجهنمية وتوسيع النفوذ الأمريكى الخارجى لاقتحام أسواق جديدة وفتحها أمام القطاع الخاص الذى يمسك بخيوط النظام كله.

وبمعنى آخر فقد أصبح الأمن القومى مرتبطًا بالتوسع الاقتصادى المقترن بالطلب الاستهلاكى المفتعل، وأصبح نمو القدرات والطاقات الإنتاجية يرتهن بالابتكارات التكنولوچية التى يجرى تطويرها خارج نطاق القطاع الخاص الفردى ومن خلال إنفاق عسكرى متصاعد موظف لتدمير الحياة البشرية أولا وقبل أن تدخل تطبيقاته العلمية فى نطاق الاستخدام المدنى، وبذلك لم تكن اليد الخفية لـ « آدم سميث » هى التى تدير آليات الاقتصاد، لكن الآليات القائمة على عسكرة الاقتصاد ذاته التى حذر من خطورتها الرئيس دوايت أيزنهاور عندما قال فى خطبة الوداع: « **علينا فى مجالس الحكومة أن نحتاط من حصول المجمع العسكرى الصناعى على نفوذ غير مشروع، سواء سعت إليه أو لم تسع. إن احتمال كارثة ظهور قوة فى غير مكانها الصحيح هو أمر قائم، وسوف يستمر** ». وذكر أيزنهاور أن الخطر يكمن فى أن الأهداف العسكرية قد تطغى على الحريات المدنية والعملية الديمقراطية[١].

---

(١) صفحة ١٧٣ من كتاب: تاريخ الولايات المتحدة منذ ١٩٤٥ - دانيال ف. دافيز - نورمان لنجر.

مؤسسات بريتون وودز

قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، كان الحلفاء قد بدأوا فى رسم معالم الانتقال إلى مرحلة السلام وكان الهدف الأساسى هو توفير السيولة الكافية لإعادة ضخ الدماء إلى عروق الاقتصاديات الرأسمالية التى عانت من الفوضى النقدية والمالية والتجارية فى فترة ما بين الحربين والدمار المادى خلال الحرب، ووضع أسس نظام نقدى جديد يوفر حرية التجارة ويضمن التوقف عن سياسة إفقار الجار التى ترتب عليها تخفيض قيم العديد من العملات.

لكن الخلاف الذى نشب فى مؤتمر « بريتون وودز » بولاية نيوهامپشير الأمريكية فى صيف عام ١٩٤٤، بين بريطانيا التى كانت تمثل مركز الاقتصاد الرأسمالى قبل الحرب، وأمريكا التى انتقل إليها المركز فعليًا فى أعقاب الحرب، انتهى إلى صياغة نظام اقتصادى عالمى يعكس فى نهاية الأمر احتياجات الاقتصاد الأمريكى فى إطاره الجديد، وتوازنات القوى النسبية بين المنتصرين والمنهزمين.

فقد كانت رؤية « لورد كينز » الممثل لوجهة النظر البريطانية تتلخص فى ضرورة إسقاط الذهب من على عرش النظام النقدى الدولى؛ لأن العالم فى حاجة إلى كميات من النقود والاحتياطيات لا تتناسب مع كمية الذهب المتاحة، مما يعوق التجارة الدولية. وأيد إنشاء اتحاد للمقاصة الدولية يقوم بدور البنك المركزى العالمى بعيدًا عن المؤثرات السياسية، ويتولى إصدار عملة دولية لا تخضع لسيادة أى دولة، وتستخدم فى تسوية الحسابات المدينة والدائنة، على أن تكون قيمتها مرتبطة بالذهب وقابلة للتغير على حسب الأحوال.

أما مشروع « هارى هوايت » الذى كان مقربًا من الرئيس « روزفلت » فقد رفض فكرة إنشاء بنك مركزى دولى واستبدلها بإمكانية التعاون بين السلطات النقدية، وأصر على ضرورة العودة إلى ثبات واستقرار أسعار الصرف، وأوكل هذه المهمة إلى صندوق النقد الدولى الذى سيتكفل من هذه اللحظة بمهمة معالجة الاختلالات الجوهرية فى موازين المدفوعات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء دون الحاجة إلى المساس بأسعار العملات، على أن يقتصر دور الذهب فى عمليات التسوية على دفع الفائض فى الحساب الجارى. ويكون احتياطى الصندوق من الذهب،

وعملات الدول الأعضاء والسندات الحكومية، على أن تحدد حصة كل دولة عضو، وبالتالى قوتها التصويتية على أساس حجم ما فى حوزتها من ذهب ونقد أجنبى وحجم دخلها القومى ومدى تقلب ميزان مدفوعاتها. ونظرًا لأن أمريكا كانت الدولة الوحيدة التى تتوافر فيها هذه الشروط كافة وبشكل إيجابى، فقد ضمنت لنفسها حق الفيتو على أى قرار لا يصدر بناء على مصالحها ورغباتها، وسيطرت الدول الرأسمالية على ثلثى الأصوات المتحكمة فى قرارات الصندوق. كما أوكل إلى البنك الدولى مهمة تعويض الفراغ الذى نشب فى حركة رءوس الأموال الدولية لتقديم القروض لأغراض التنمية.

وفى نهاية الأمر رجحت كفة مشروع « هارى هوايت » على رؤية « لورد كينز » وترسخت معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى عام ١٩٤٥ بإنشاء المؤسستين التى مارست من خلالهما الولايات المتحدة هيمنتها وسيطرتها وقيادتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى حتى اللحظة الراهنة. وتحول الدولار إلى دور المايسترو فى أوركسترا نظام النقد الدولى بعد أن التزمت أمريكا بقابلية تحويله إلى ذهب بالسعر المحدد على أساس ٣٥ دولارًا للأوقية. واحتفظت البنوك المركزية بالدولار الورقى على أساس أنه أصبح مساويًا للذهب من حيث السيولة والقبول العام كاحتياطى دولى. ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا الاتحاد السوفييتى الذى شكل مع مجموعة الدول الاشتراكية الموالية له مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) لتنظيم التبادلات بين دول المجموعة.

ويلاحظ فى هذا الشأن أن إرساء النظام النقدى الدولى على دعائم هاتين المؤسستين خلق رابطة عضوية خطرة بين مجريات الاقتصاد الأمريكى وبين تطور ونمو الاقتصاد العالمى. وقد كان تأثير هذه الرابطة حميدًا فى خلال فترة قصيرة للغاية لم يكن النظام يعمل فيها بكل آلياته، وهى الفترة التى استمرت حتى عام ١٩٥٨، أما بعد ذلك فقد كان تأثير هذه الرابطة أشبه بالورم السرطانى الذى تنتقل بموجبه أمراض الاقتصاد الأمريكى إلى قلب جسد الاقتصاد العالمى، حتى تسبب ذلك فى الانهيار الفعلى لاتفاقية « بريتون وودز » فى عام ١٩٧١ وإن بقيت مؤسساتها شاهدًا على استمرار الهيمنة الأمريكية.

خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٨ جرت عملية إعادة تعمير وبناء الاقتصاديات الأوروپية فى ظل ما عرف حينذاك بندرة الدولار، وتحللت هذه الدول من القيود وقواعد اللعبة التى فرضها صندوق النقد على أساس أنها كانت تمر بفترة انتقالية. ولم تكن عملاتها قابلة للتحويل، وظلت القيود مفروضة على المدفوعات الخارجية وعلى حركة رءوس الأموال إلى الخارج. أما المشكلة الرئيسة للاقتصاد الأمريكى فقد تمثلت فى كيفية الحفاظ على المستوى المرتفع من النمو الاقتصادى والتوظيف الكامل لكل الموارد الاقتصادية والبشرية بعد أن انتهت فورة الحرب.

وفى الوقت ذاته كان « معهد العلاقات الخارجية» المؤثر جدًّا فى عالم المال والسياسة الخارجية قد وضع مصطلح ما يسمى « بالمجال الكبير » وهو ما يجب أن يظل خاضعًا لمصالح الاقتصاد الأمريكى، ويجب أن يضم على الأقل نصف العالم الغربى والشرق الأقصى والإمبراطورية البريطانية القديمة، وبرغم خضوعها فإنه يجب فى حدود الممكن تنميتها وتطويرها لتكون نظامًا كاملا ومستقلا نسبيًّا، وتضم فى كل الأحوال « أوروپا الغربية وخزانات الطاقة بالشرق الأوسط »[1].

وفى ظل هذه الاعتبارات السياسية والعسكرية والچيوپوليتيكية وضع « برنامج مارشال » - الذى كان برنامجًا حكوميًّا - موضع التنفيذ فى عام ١٩٤٨، وقدمت الولايات المتحدة قروضًا ومنحًا ومساعدات للحكومات الأوروپية قدرت بما يتراوح ما بين ١٣ إلى ١٥ مليار دولار، فضلا عن برامج الإنفاق العسكرى. ولا شك أن المشروع وفر للدول الأوروپية موارد كانت فى حاجة ماسة إليها، لكنه عزز أيضًا من النمو الاقتصادى وساعد على الحفاظ على المستويات المرتفعة للدخل بإرسال فائض الإنتاج الأمريكى لهذه الدول. وتزامن ذلك مع تحرك الاستثمارات الأمريكية المباشرة للخارج للإفلات من القيود التى تفرضها هذه الدول على حركة رءوس الأموال، وبلغت هذه الاستثمارات حوالى ٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٥٦ ارتفعت إلى ٤٥ مليار دولار فى نهاية الستينيات كانت أغلبها فى شكل بيع حقوق الاختراع التى شكلت

(١) « أمريكا طليعة الانحطاط » المرجع السابق ذكره، ص٧٥.

المساهمة الكبرى من قبل الاحتكارات لتأسيس فروع لها فى الخارج، وخلقت بذلك أسواقًا محجوزة للأمريكيين فى دول عديدة[١].

وقد انعكس هذا سلبيًا على الميزان التجارى الذى أصيب منذ عام ١٩٥٠ بأول عجز منذ عام ١٨٧٥ وتحول إلى ظاهرة مزمنة ساعد على استمرارها النظام النقدى العالمى. فقد حلت منتجات فروع الشركات الأمريكية فى الخارج محل الصادرات من الإنتاج المحلى، وبلغت صادرات أمريكا لأوروبا فى عام ١٩٦٠ مبلغ ٤ مليارات دولارات فى حين أنتجت فروع الشركات الأمريكية فى أوروبا الغربية سلعًا قيمتها ١٢ مليار دولار. وخلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ تضاعفت الاستثمارات الأمريكية الخاصة للخارج بمعدل ٣,٨ مرة فى حين لم تزد الاستثمارات الرأسمالية داخل أمريكا نفسها عن نسبة ٨,٩ % سنويًا، وعكس ذلك نفسه فى بدء ظهور العجز فى ميزان المدفوعات الذى يركز على الفارق بين التدفقات الرأسمالية دخولا وخروجًا.

ونتيجة لضخ كميات كبيرة من الدولارات إلى دول غرب أوروبا تحول الدولار من حالة الندرة إلى حالة الفائض عن الحاجة ونشأ ما أطلق عليه سوق الدولارات الأوروبية Euro Dollar Market لكن هذا لم يقلق الطرفين. فقد كانت أوروبا سعيدة بالعمل وراء حواجز وقيود النقد وتجمع احتياطيات الدولار وتكتنزها اعتقادًا منها بأن نقص الدولار أمر حقيقى ودائم. أما الولايات المتحدة فلم تكن منزعجة من العجز التجارى وفى ميزان المدفوعات طالما أن هذا يوفر التشغيل الكامل لمواردها ويعزز النمو الداخلى، فضلا عن أن كمية الاحتياطيات الذهبية لدى أمريكا كانت أكبر من كمية الدولارات المتراكمة لدى الدول الأخرى، أى أن نسبة الغطاء الذهبى للدولار كانت أكبر من مائة فى المائة. كما أن الاعتبارات الاقتصادية كانت ثانوية بالنسبة للاعتبارات ذات الطبيعة الجيوبوليتيكية والاستراتيجية.

(١) « الرأسمالية تجدد نفسها » صـ١٢٩، د. فؤاد مرسى. سلسلة عالم المعرفة، ص١٣٥.

منافسة شرسة

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا فبحلول عام ١٩٥٨ كانت معجزة بناء الاقتصاديات الأوروبية قد اكتملت، ودخلت اليابان طرفًا منافسًا للدول الرأسمالية. وفى حين تراجع معدل نمو الإنتاج الصناعى الأمريكى إلى ٢,٥ % سنويًّا كان معدل نمو الإنتاج الصناعى اليابانى قد قفز إلى ١٤,١ % وإلى ٦,٢ % فى ألمانيا، وما لبث أن خلق ذلك منازعات وتناقضات بين هذه الدول. وخلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٥ بدأت الثورة العلمية التكنولوجية تفرز آثارها فى مجال إنتاج المواد التخليقية للموارد الطبيعية، ويمكن رصد ثلاثة تطورات مهمة وقعت خلال هذه الفترة.

أولها: إعلان ١٤ دولة أوروبية عن حرية تحويل عملاتها وتحرير تحويلاتها الخارجية الجارية من القيود بعد أن تحسنت أوضاع موازين مدفوعاتها. وقد دفع ذلك الشركات الأمريكية إلى الاندفاع نحو مزيد من التوغل داخل القارة الأوروبية. فقد كانت الولايات المتحدة ببساطة شديدة تصدر الأوراق الدولارية وتمتلك فى مقابلها أصولا إنتاجية استنادًا إلى الثقة التى يتمتع بها هذا الورق دوليًّا.

لكن هذا التدفق الاستثمارى لم يسهم فى حل مشكلة العجز التجارى والعجز فى ميزان المدفوعات؛ أولا: لأن جزءًا من الأرباح الناجمة عن الاستثمارات الأمريكية فى الخارج كان يعاد استثماره فى أوروبا نفسها. وثانيًا: لأن التدفق من الأرباح العائد إلى أمريكا كان يقترب من حجم رأس المال المتدفق خارجها. ونظرًا لأن الولايات المتحدة قد نصبت نفسها كنموذج للرأسمالية الاحتكارية ومسئولة عن إنفاق خارجى سياسى وعسكرى للاحتفاظ بامبراطورية عالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين، فقد تحول العجز فى ميزان المدفوعات إلى عجز مزمن.

أما التطور الثانى: فقد تمثل فى اندفاع الكثير من الدول الأوروبية لتحويل ما لديها من أرصدة دولارية إلى ذهب. وقد تزعم هذه الحملة فرنسا فى عهد الرئيس «ديجول»[1] وبسبب ذلك انخفضت الأرصدة الذهبية الأمريكية من ٢٤,٤ مليار دولار فى عام ١٩٤٨ إلى ١٥,٥ مليار دولار فى عام ١٩٦٤ .

---

(١) « التاريخ النقدى للتخلف ». المرجع السابق ذكره، ص١٨٧.

وتمثل التطور الثالث: في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بسبب انكماش الفائض التجاري مع اليابان ودول غرب أوروپا التي بدأت في الاستغناء عن المنتجات الأمريكية، فضلا عن منافستها لها في أسواق العالم الثالث، في الوقت الذي تزايد فيه الإنفاق العسكري الأمريكي من جراء الحرب الكورية ومن بعدها الحرب الفيتنامية.

رغم هذه التطورات فقد استمرت دول غرب أوروپا في قبول الدولار بسبب التزام الولايات المتحدة بقابلية تحويله للذهب. ولكن بدلا من تحويل فوائضها الدولارية إلى ذهب، عمدت هذه الدول إلى استثمارها في شراء سندات الخزانة الأمريكية كاحتياطيات دولية للاستفادة من أسعار الفائدة، ولم تفلح جهود الرئيس چون كنيدي ولا الرئيس ليندون چونسون في الحد من تدفق رءوس الأموال الأمريكية إلى الخارج ولا في إيقاف العجز أو حتى في إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي بدأ في التراجع بالمقارنة مع دول المعجزات الأوروپية. ومن هذه اللحظة بدأت مشكلة الدين الخارجي الأمريكي الذي تفاقم فيما بعد.

وما يهمنا رصده هنا هو هذا الربط التعسفي الذي خلقته الولايات المتحدة من خلال هيمنتها على النظام النقدي العالمي بين استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي واستمرار السيولة في النظام النقدي العالمي باعتباره المصدر الرئيس للسيولة. فإذا لجأت الولايات المتحدة إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات فسوف ينجم عن ذلك سحب وتخفيض الاحتياطيات النقدية في الدول الأخرى، وبذلك تقل السيولة الدولية ويضعف نمو التجارة العالمية؛ لأن أمريكا ستقلص من استيرادها من العالم الخارجي وتخفض حجم قروضها واستثماراتها الخارجية مما يؤدي إلى موجة انكماشية عالمية. وظلت الولايات المتحدة تعتمد على انفراد الدولار بوضعه كعملة دولية رئيسة قابلة للتحول للذهب على أساس سعر ثابت نسبيًّا في تمكين الاقتصاد الأمريكي من الاستمرار في النمو، رغم أن اختلال ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها لم يكن من الممكن أن يساعدها على ذلك، وهي ميزة انفردت بها عن باقي دول العالم بحكم هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

وفضلا عن أن تمكُّن الشركات الأمريكية من ترسيخ أقدامها باستثماراتها

الخارجية فى دول أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط قبل قدوم المنافسين الأوربيين واليابانيين، مكنها من تحقيق مكاسب مباشرة إلى جانب ربط الدول المتخلفة بالأسواق الأمريكية.

تحلل نظام بريتون وودز

فى يوم الأحد الموافق ١٥ من أغسطس عام ١٩٧١ اضطر الرئيس ريتشارد نيكسون إلى أن يعلن فى خطاب شهير له استغرق ١٨ دقيقة - وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وفرض ضريبة نسبتها ١٠ % على الواردات؛ لينهى بذلك العمل بنظام « بريتون وودز » القائم على أساس الأسعار الثابتة للعملات وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وذلك بعد سلسلة فاشلة من محاولات الإبقاء على النظام بالخفض الفعلى للعملة الأمريكية برفع سعر أوقية الذهب من ٣٥ إلى ٣٨ ثم إلى ٤١ دولارًا خلال الفترة ما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧١ . فقد كان هذا التطور أمرًا حتميًّا إثر تصاعد الضغوط على تحويل الدولار إلى ذهب، فى الوقت الذى تراجعت فيه الأرصدة الذهبية إلى ١١ مليار دولار فى عام ١٩٦٨، فى حين أن الأرصدة الدولارية فى الخارج قدرت بحوالى ٣٥ مليار دولار، مما يعنى أن الغطاء الذهبى للدولار قد انخفض إلى أقل من الثلث بعد أن كان هذا الغطاء يزيد عن مائة فى المائة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية.

فقد كانت هناك استحالة أن يجمع الاقتصاد الأمريكى بين ثلاثة أشياء؛ هى زيادة الإنفاق العسكرى، ومجتمع الرفاهة الذى أرسى الرئيس چونسون بعض دعائمه، والتحكم فى التضخم دون زيادة كبيرة فى الضرائب. لكن أمريكا تمكنت من تحقيق هذا المستحيل لفترة مؤقتة عن طريق تصدير التضخم إلى الخارج بإجبار الدول الأوروپية على قبول الإصدار التضخمى للدولار والامتناع عن المطالبة بتحويله إلى ذهب، خوفًا من حدوث انكماش عالمى. وقد ترتب على هذه الأوضاع المخلة بقواعد التوازن العام استفحال ظاهرة « التضخم الركودى » أى موجات ارتفاع الأسعار المقترنة بالبطالة وانكماش الإنتاج المحلى.

مع تزايد قوة الاقتصاديات الأوروپية واليابانية، تصاعد الصراع العالمى ولم تعد

دول غرب أوروبا تقبل بالهيمنة الأمريكية المستندة إلى الدور العالمى للدولار كعملة الاحتياط العالمية، فى الوقت الذى بدأ فيه فائض الميزان التجارى الأمريكى يتضاءل ويتحول إلى عجز كبير. ففى عام ١٩٦٤ كان حجم الفائض التجارى ٦,٨ مليار دولار تحول إلى عجز بلغ ٢,٩ مليار دولار فى عام ١٩٧٠[1] وسجل ميزان المدفوعات فى العام نفسه عجزًا قدره ثلاثة مليارات دولارات.

وخلال هذه الفترة أيضًا تعاظمت ظاهرة التدويل على يد الاحتكارات العالمية، وتراكمت تحت يدها كميات هائلة من السيولة والأموال الساخنة المشتغلة بالمضاربة والتى اتخذت لها من سوق الدولارات الأوروبية إطارًا ومتنفسًا للانطلاق، فمنها زاولت عمليات الإقراض والاقتراض بعيدًا عن القيود التى تفرضها السلطات النقدية المحلية أو تلك التى يفرضها صندوق النقد الدولى. وفى البداية اندفعت الشركات الأمريكية إلى زيادة اقتراضها من هذه السوق للحصول على موارد نقدية عندما قيد الرئيس نيكسون من الائتمان الداخلى لاحتواء التضخم، وبلغ حجم ما اقترضته الشركات والبنوك الأمريكية فى عام ١٩٦٩ ما يقرب من ١٥ مليار دولار، ولكن عندما بدأت أسعار الفائدة ترتفع فى هذه السوق مقارنة بالسوق الأمريكية بدأت هذه البنوك فى الاقتراض من الداخل، مما أضعف مركز الدولار مرة أخرى بزيادة تصديره إلى الخارج.

وإزاء هذه التغيرات المتلاحقة التى لم يكن النظام النقدى الدولى مستعدًا لاستيعابها فى الإطار الذى حددته أمريكا فى « بريتون وودز » كان لابد أن تتلاحق الأزمات من أزمة الإسترلينى إلى أزمة الفرنك الفرنسى وأزمة المارك الألمانى؛ لتنتهى بأزمة الدولار نفسه بعد أن أعلن نيكسون وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وبعدها دخل العالم مرحلة تعويم أسعار العملات ونظام أسعار الصرف المرنة وتقلصت مهمة صندوق النقد الدولى فى فرض أسعار الصرف الثابتة، لكن هيمنة الدولار على النظام النقدى العالمى ظلت قائمة على أساس قاعدة الصرف بالدولار بدلا من قاعدة الصرف بالذهب. وظل الجدل قائمًا بين أمريكا التى كانت تحاول ترتيب أوضاع تجبر فيها الدول ذات الفائض الكبير على اتباع سياسات ترمى إلى تخفيض هذه الفوائض وبين

---

(١) المصدر السابق ذكره، ص٢١٩.

دول غرب أوروبا التى كانت مقتنعة بأن عجز المدفوعات الأمريكى يرجع إلى السياسات النقدية الأمريكية الميسرة نسبيًّا وما ينشأ عن ذلك من تضخم، وإلى الدور الخاص للدولار فى المدفوعات الدولية.

ورغم انخفاض قيمة الدولار بنسبة ٢٠ % خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٣ فقد تفاقم العجز الداخلى (عجز الميزانية الفيدرالية) والعجز الخارجى وعجز الحساب الجارى؛ لأن الولايات المتحدة أصبحت تستهلك وتستثمر وتستورد أكثر مما تنتج وتدخر وتصدر، بمعنى أن المواطنين الأمريكيين يعيشون فى مستويات استهلاكية مرتفعة تفوق بكثير حدود إمكانات الاقتصاد الأمريكى. وتفاقم عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات من ١٥,٤ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى ١٠٨,٨ مليار دولار عام ١٩٨٧ ولم يقل العجز الداخلى أى عجز الميزانية الفيدرالية عن ١٥٠ مليار دولار سنويًّا (أى ٣ % من إجمالى الناتج القومى) .

وقد اعتمدت الولايات المتحدة على تغطية هذا العجز بزيادة عرض النقود جزئيًّا، مما عجل بتصاعد معدلات التضخم، وعلى استقطاب رءوس الأموال الساخنة الباحثة عن معدلات الفائدة المرتفعة التى تدرها السندات الأمريكية مما فاقم من الانكماش الداخلى.

فقد اعتمدت سياسة حكومة الرئيس چيمى كارتر ومن قبله الرئيس چيرالد فورد على التوسع المحسوب فى فرص العمالة لاستيعاب البطالة، والرقابة على الأسعار وترشيد الإنفاق فى بنود الميزانية الفيدرالية وتجاهل انخفاض سعر الدولار فى الأسواق لتحسين الوضع التنافسى للصادرات الأمريكية، لكن انخفاض سعر الدولار عالميًّا كان له هدف آخر هو تخفيض القيمة الحقيقية للعوائد البترولية بعد أن كانت دول منظمة الأوپيك قد تمكنت من رفع سعره من خلال صدمتين بتروليتين: الأولى فى عام ٧٣ / ١٩٧٤، والثانية فى عام ٧٩ / ١٩٨٠، ونجحت أمريكا فى تصفية الجزء الأكبر من الزيادة فى سعر البترول؛ لأن هبوط سعر صرف الدولار كان يماثل - من حيث النسبة - الارتفاع فى سعر البترول، وبذلك خفضت الولايات المتحدة من حدة الأزمة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى[١].

---

(١) المصدر السابق ذكره، ص٢٥٠.

الثورة الريجانية

عندما تولى الرئيس رونالد ريجان السلطة فى عام ١٩٨٠ كان وضع الاقتصاد الأمريكي فى حالة يرثى لها، فقد كان معدل النمو سالبًا فى حدود الـ ٠,١ % ومعدل البطالة ٧,٦ % ومعدل التضخم ١٣ %، مع استمرار ضعف الموقف التنافسي للصادرات الأمريكية فى الأسواق العالمية، فى الوقت الذى رفعت فيه الصادرات الأمريكية من الفروع الأجنبية فى الخارج نصيبها من ربع الصادرات الأمريكية فى عام ١٩٦٦ إلى ثلاثة أرباعها فى عام ١٩٨٣ . وتقدر بعض الدراسات أن المصانع الأمريكية المتوطنة فى الخارج تبيع ثلاثة أضعاف ما تصدره من الولايات المتحدة نفسها، وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد أكثر فأكثر على منتجاتها الخارجية من أجل المزيد من التصنيع أو التسويق داخل أراضيها، مما يحول العجز فى الميزان التجارى من حالة مؤقتة إلى ظاهرة مزمنة.

وإزاء حالة الاستياء العام التى غمرت المجتمع الأمريكى بسبب الهزيمة فى الحرب الفيتنامية، والفضائح السياسية التى انتهت باستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون، وفشل السياسات الكينزية التى طبقها چيمى كارتر فى مواجهة ظاهرة التضخم الركودى ـ لم يكن غريبًا أن يقفز ممثل رعاة البقر فى هوليود إلى قلب البيت الأبيض، وكان كل ما فعله ريجان تحت شعار « أمريكا تعود » هو أنه أحيا من جديد أسطورة الرواد الأوائل الذين أنشأوا أمريكا، والعودة إلى « اليد الخفية » لآدم سميث لإصلاح ما أفسده تدخل الدولة، ولتعود أمريكا إلى تبوأ مركزها الأول على المسرح الدولى.

فى إطار سياسة « البيج بانج - Big Bang » والعلاج بالصدمات التى ذاع صيتها بعد ذلك، مع صعود مارجريت ثاتشر إلى السلطة فى بريطانيا وانتشارها مثل النار فى الهشيم فى الأدبيات الاقتصادية المعاصرة-تم التخلص من الكثير من المبادئ التى حددت السياسات الاقتصادية الأمريكية، ومن ثم العالمية منذ أزمة الثلاثينيات. وهى السعى نحو العمالة الكاملة، والتدخل الحكومى لتهذيب ما يفرزه النظام الرأسمالى من تفاوت حاد فى مستويات الدخول والحرص على الاستقرار النقدى ومجتمع الرفاهة بتوفير الحدود الدنيا من الخدمات التعليمية والصحية لمحدودى الدخل.

وتلخصت السياسة الاقتصادية التى طبقها الرئيس ريجان عبر فترتين رئاسيتين امتدتا حتى عام ١٩٨٨ فيما أصبح يعرف بمصطلح « اقتصاديات العرض - Supply Side Economics » الذى استند إلى فكر المدرسة النقدية التى قادها « ملتون فريدمان ». فالتضخم فى فكر المدرسة النقدية هو ظاهرة نقدية بحتة لا علاقة لها بالعيوب الهيكلية فى النظام الرأسمالى المتمثلة فى تنافس الفئات الاجتماعية على الموارد المتاحة واختلال التوازن بين بنود الإنفاق العام وتزايد التسلح، وبين مستوى وتوزيع الأعباء الضرائبية. **ولذلك فالعلاج الوحيد هو رفع أسعار الفائدة، وتحجيم الائتمان المصرفى، والسماح بتزايد البطالة وانخفاض مستويات الأجور حتى يمكن الحد من التوقعات التضخمية التى تحكم قرارات المنتجين والعمال والمستهلكين.**

وتدخل الدولة فى المجالات غير العسكرية أمر غير مرغوب فيه، وبالتالى يتم تحجيم دور الدولة فى الحياة الاقتصادية، وتحويل الموارد إلى القطاع الخاص، وتقليل الإنفاق الموجه للإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل التعليم والصحة وإعانات البطالة والشيخوخة والدعم السلعى للمواد الغذائية، وخفض الإنفاق على مشروعات الأشغال العامة. أما الإنفاق على التسلح فلابد من استمراره للقضاء على امبراطورية الشر الممثلة فى الاتحاد السوفييتى. فمبادرة الدفاع الاستراتيجى أو حرب النجوم خصص لها مبلغ ٢٥٠ مليار دولار منها ١٠ % للأبحاث وحدها لتطوير استخدامات الليزر ومدافع الحزم الإلكترونية والمعلوماتية التى شكلت فيما بعد أساس الثورة التكنولوچية والمعلوماتية فى عقد التسعينيات.

أما الانكماش الداخلى فيتم علاجه بإنعاش جانب العرض، أى بزيادة الاستثمار والإنتاج، وبخفض كبير فى معدلات الضرائب على الدخول والثروات، وحفز وتشجيع المنتجين والمستثمرين، وإلغاء القيود على قطاعات البترول والاتصالات والنقل الجوى والبنوك والمنافسة.

وعلى صعيد العلاقات النقدية الدولية استمرت السياسة الريجانية على نهج تجاهل ما يحدث لسعر الدولار عالميًّا طالما أنه لا يزال يقوم بدور العملة الدولية، وأن يترك لدول غرب أوروپا واليابان ودول العالم الثالث أن تتكيف مع ما يحدث لهذا السعر من تغير.

ويصعب في الحقيقة الحكم على نتائج « المعجزة » أو الروشتة الريجانية من الناحية الاقتصادية، فقد ظلت معدلات النمو الاقتصادى تتقلب ارتفاعًا وهبوطًا، وتفاقم العجز الخارجي والداخلي، لكن نتائجها الاجتماعية كانت أكثر فداحة، وتأثيراتها على النظام الاقتصادى العالمي مقلقة، بحيث يمكن إرجاع المشكلات التى يواجهها النظام العالمى كافة في الوقت الراهن إلى أوجه القصور في المعجزة الريجانية.

فقد ارتفع العجز في الحساب الجارى لميزان المدفوعات من ٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى ١١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى عجز قدره ٣٠١،٢ مليار دولار عام ١٩٩٩ أى بنسبة ٥ % من الناتج القومى الإجمالي[١] الذى يبلغ تسعة آلاف مليار دولار (٩ تريليون دولار)، وارتفع الدين الخارجي إلى أكثر من ألف مليار دولار، أى ثلثى قيمة ديون العالم الثالث، وتحولت أمريكا من أكبر مقرض للعالم إلى أكبر مدين للعالم خلال ١٥ عامًا فقط، بعد أن تدنى مستوى الادخار الأمريكى إلى ٥ % مقارنة بـ١٧ % في اليابان وألمانيا وربما إلى الادخار السلبى في بعض السنوات. لهذا تقترض الولايات المتحدة حوالى ١٥٠ مليار دولار كل عام من اليابانيين والألمان الذين يستثمرون مدخراتهم في سندات تصدرها الخزانة الأمريكية. **وكذلك ارتفع الدين الداخلى من ٧٢٠ ألف مليون دولار في الثمانينيات حتى وصل إلى رقم ٤,٩ ألف مليار دولار في عام ١٩٩٥ ثم قفز إلى ٥,٢ ألف مليار دولار في عام ١٩٩٩م[٢]. ويتوقع الخبراء أن يتضخم الدين العام إلى أكثر من مائة في المائة من الناتج المحلى الإجمالي في عام ٢٠٠٣** . ومن المهم أن نلحظ أن الإدارة الريجانية لم تعالج أسباب الخلل الهيكلى الداخلى والخارجى، وإنما لجأت إلى سد العجز في موازناتها الداخلية والخارجية من خلال اجتذاب المدخرات الأجنبية برفع أسعار الفائدة إلى مستويات خيالية، حتى وصلت إلى ٢٠ % وخلقت تكالبًا مفتعلا على الدولار، وانهالت على الولايات المتحدة أحجامًا هائلة من الأموال الساخنة وبمتوسط لا يقل عن مائة مليار دولار سنويًّا. **وبحلول عام ١٩٨٥ كانت قيمة ممتلكات الأجانب**

---

(١) انظر الجداول في نهاية البحث .

(٢) وكالة رويترز.

واستثماراتهم داخل الاقتصاد الأمريكى تفوق قيمة ممتلكات واستثمارات الأمريكيين فى الخارج لتتحول إلى دولة مدينة للمرة الأولى منذ عام ١٩١٤، ونتج عن ارتفاع أسعار الفائدة انكماش الاستثمار الداخلى فى القطاع المادى، وتفضيل الشركات الصناعية استخدام ما لديها من سيولة فى المضاربة فى سوق الصرف وفى الإيداع لدى البنوك بدلا من الاستثمار. وذلك بالإضافة إلى إضعاف الصناعات الأمريكية المعتمدة على التصدير لارتفاع سعر الفائدة والدولار فى وقت واحد.

ولكن الأثر الأفدح هو أن الاختلال الذى أصاب الاقتصاد الأمريكى أصبح يشكل عامل زعزعة خطير بالنسبة لبقية دول العالم؛ بسبب علاقة التبعية المتبادلة. فقد كان ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وبالتالى مستوى الفائدة العالمية سببًا فى تفجر قنبلة الديون المعدومة التى فجرتها المكسيك بإعلان عدم قدرتها على الوفاء بسداد التزاماتها واستغرق علاجها سنوات طويلة، كما كان فى إفلاس صناديق الاستثمار والادخار وإفلاس العديد من الشركات الأمريكية وتحقيق شركات مهمة فى مجال صناعة السيارات - مثل جنرال موتورز، وفورد، وكرايزلر - خسائر كبيرة سببًا فى انهيار البورصة عام ١٩٨٧ .

ولا زالت الاختلالات فى العلاقات بين العملات الرئيسة التى بدأت فى هذه المرحلة تلقى بظلالها حتى اللحظة الراهنة، وهناك من يرون أن الأزمة المالية الآسيوية فى عام ١٩٩٧ نجمت عن اختلال فى علاقة الدولار الأمريكى بالين اليابانى فى إطار الصراع بين العملاقين لم تتحسب له النمور الآسيوية بشكل كاف.

على أن الحقبة الريجانية كان لها نتيجتان من الناحية الاجتماعية:

أولها: تحلل الطبقة المتوسطة التى كانت مدعاة تفاخر أمريكا، فالجغرافيا الاجتماعية قوامها الآن فقراء يزدادون فقرًا مقابل أغنياء يزدادون ثراء. فقد بلغ عدد أصحاب الملايين ثلاثة أضعاف ما كانوا عليه، أما دخل أفقر مليون أمريكى فقد انخفض بنسبة ١٠ % وارتفعت نسبة الفقراء إلى ٢٠ % من سكان أمريكا، وهو رقم قياسى بالنسبة للدول المتقدمة. وتؤدى هذه الازدواجية إلى تفاقم التوترات الاجتماعية

والصراع الطبقى والاغتراب السياسى الذى يعبر عن نفسه بارتفاع معدل الامتناع عن التصويت فى الانتخابات[1].

الأمر الثانى: يتعلق بتعاظم أهمية الأسواق المالية (أى البورصة) فى توجيه النشاط الاقتصادى وظهور الفتيان الذهبيين Golden Boys الذين تمكنوا من تحقيق ثروات مذهلة بالمضاربة على أسعار الأسهم فى البورصة، وابتكار وسائل مالية جديدة مثل السندات عالية المخاطرة أو الرمة Junk Bonds وتراجع دور البنوك فى تمويل الشركات من ٨٠ % عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ % فى عام ١٩٩٠، واعتماد الشركات الجديدة على طرح أسهمها فى السوق المالية ومن ثم تحول ٥٠ % من الأسر الأمريكية إلى حاملى الأسهم مقارنة بـ ٢٥ % فقط فى عام ١٩٨٧ . والمشكلة تتمثل فى تبدل أسلوب اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات الاقتصادية حيث حل الحرص على تحقيق الربح المادى قصير الأجل الذى يرفع سعر سهم فى البورصة محل القرارات الاستثمارية طويلة الأجل التى تضمن استمرار المؤسسة ونجاحها فى الفترة الطويلة الأمد. وهذه هى المعركة الرئيسية التى تدور حاليًا بين الرأسماليين حول الصراع بين الأجلين القصير والبعيد وبين الحاضر والمستقبل.

فهذا التصاعد المتواصل للنفوذ المالى جر أمريكا سنوات ريجان - بالمعنى الحرفى للكلمة - وراء « وال ستريت » وأصبحت السياسة الاقتصادية خاضعة لتقلبات مزاج وال ستريت فعندما تتحرك المؤشرات وتتقلب المعدلات تنتاب الحمى أمريكا وتصاب السوق بالذعر من جراء البيانات السيئة عن التجارة الخارجية، أو بسبب ظهور بوادر اتجاه نحو تزايد البطالة، وهكذا أصبح تأثير أى حدث على البورصة أهم من الحدث ذاته، فانخفاض الصادرات أو ركود الإنتاج لم يعد مشكلة فى حد ذاتها؛ لأن ما يشغل الرأى العام هو رد فعل الأسواق فقط.

الكلينتونية المقهورة

لم تضف رئاسة چورج بوش جديدًا إلى مضمون السياسات الريجانية التى استمرت بشكل أو بآخر طيلة فترة رئاسته، باستثناء تعمد الولايات المتحدة خفض قيمة

---

(١) « الرأسمالية ضد الرأسمالية » ميشيل ألبير. ترجمة حليم طوسون. مكتبة الشروق.

الدولار ضاربة عرض الحائط باتفاقات التنسيق بين مجموعة السبع في پلازا بنيويورك عام ١٩٨٦ واللوفر في پاريس عام ١٩٨٧ . فقد بات واضحًا أن واشنطن عازمة على تصعيد القدرة التنافسية لصادراتها وانتزاع نصيب الأسد من الأسواق الجديدة في الاقتصاديات الصاعدة في مواجهة المنافسة اليابانية والألمانية الحادة.

لكن وصول بيل كلينتون الديمقراطي إلى البيت الأبيض بعد ١٢ عامًا متصلة من الحكم الجمهوري مثَّل نقطة تحول مهمة. فقد جاء كلينتون بأچندة مختلفة داخليًا وخارجيًّا. فبانتهاء الحرب الباردة أصبح الكونجرس منغمسًا بدرجة أكبر في توجيه السياسة الاقتصادية الخارجية بما يخدم المصالح المحلية للناخبين وجماعات المصالح ودوائر النفوذ التي أغدقت آلاف الملايين من الدولارات على الحملات الانتخابية للمرشحين لعضوية الكونجرس والرئاسة لخدمة أهدافها. وعلى الصعيد العالمي كان كلينتون مكلفًا بإظهار القبضة القوية الأمريكية واستعداده للدخول في مواجهات مع الحلفاء المنافسين، ومن هنا تصاعد التراشق بنيران الحرب التجارية مع اليابان تارة ومع دول الاتحاد الأوروپي تارة أخرى، مع الاستمرار في سياسة تخفيض سعر الدولار كوسيلة لاقتحام أسواق المنتجات التكنولوچية والمعلوماتية الجديدة. في هذا الإطار جاءت الدعوات المتلاحقة من أجل نقل النموذج الأمريكي عبر أسلاك العولمة من خلال الاتفاقات التجارية عبر توسيع نطاق الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة الجمركية المعروفة باسم « الجات » ومن بعدها منظمة التجارة العالمية، أو من خلال التكامل الإقليمي مع تكتل دول النافتا (كندا وأمريكا والمكسيك) أو من خلال تكتل «أبيك » الذي ضم الدول الآسيوية وتلك المطلة على المحيط الهادي.

أما على الصعيد الداخلي فقد جاء كلينتون برؤية ديمقراطية ليبرالية استهدفت إعادة طرح الدور الحكومي في إطار مفهوم « الصفقة الجديدة» لفرانكلين روزفلت، والمجتمع العظيم لليندون چونسون؛ من أجل تخفيف حدة الانقسامات الاجتماعية التي أفرزتها الحقبة الريجانية، ورغم أن كلينتون قد دعا إلى دور أكثر كفاءة للحكومة يجدد ثقة الشعب الأمريكي في هذا الدور، إلا أن مواجهاته المتعددة مع اليمين الجمهوري المحافظ الذي فاز في انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ بأغلبية كبيرة أجهضت الكثير من طموحاته لتطوير الرعاية الصحية والنظام التعليمي وإعادة طرح الفقراء على

الخريطة الاجتماعية، ولم يبق من برنامجه الطموح المقهور إلا بؤر للتغيير فى نظام التأمين الاجتماعى لم يرق إلى حد إحداث تغيير جذرى فى السياسات المتبعة، ورغم ما واجهه كلينتون من متاعب شخصية بسبب فضائحه الجنسية، إلا أن الأوضاع الاقتصادية الإيجابية عززت موقفه طيلة فترة رئاسته. فالنمو الاقتصادى استمر أكثر من تسع سنوات متتالية ودون توقف، والبطالة تدنت إلى أدنى معدلاتها منذ ٣٠ عامًا والميزانية الفيدرالية حققت عام ألفين أول فائض لها منذ فترة السبعينيات، والرأى العام الأمريكى نحى جانبًا مشروع « العقد مع أمريكا» الذى طرحه غلاة الجمهوريين من أجل ترسيخ مكاسب الأثرياء وتقليص ما تبقى من فتات المزايا للمحتاجين وأرباب المعاشات، وأصبح الناخبون أكثر قبولاً لفكرة إعادة تنشيط الدور الحكومى فى نطاق ضيق بحيث أصبح هذا الدور مطروحًا فى البرامج الانتخابية للديمقراطيين والجمهوريين على السواء لحملة الرئاسة المقبلة التى لن يخوضها كلينتون، ولكن هل يعنى ذلك أن جميع أوجه القصور فى الاقتصاد الأمريكى قد تلاشت؟ هذا تساؤل سوف نطرحه إن شاء الله بعد أن نتطرق إلى قضية الليبرالية الديمقراطية فى ظل النموذج الأمريكى الرأسمالى.

* * *

ثالثًا: وهم الليبرالية الديمقراطية

فى كتابه ذائع الصيت يقدم لنا، فرنسيس فوكوياما « نموذج الليبرالية الديمقراطية» باعتباره النموذج المثالى الذى انتهت إليه البشرية بعد صراع طويل مع النماذج الاشتراكية والشيوعية المطلقة. بينما يؤكد « هنتنجتون » أن سقوط الاتحاد السوفييتى يعنى نهاية الصراع الأيديولوجى - وبداية الصراع الحضارى بين المركز الذى يجسد الحضارة اليهودية - المسيحية - والأطراف التى تمثلها المستعمرات القديمة بحضارتيها « الإسلامية والكونفوشيوسية » وهما قولان ينطويان على بعض الصواب والكثير من الخطأ.

فالرأسمالية ربما تكون قد حظيت بشهادة صلاحية باعتبارها من أكثر النظم ديناميةً وتطورًا وقدرة على تكييف أوضاعها بما يحقق لها الاستمرارية على المدى الطويل، لكنها لا تشكل فى أطوارها النهائية إطارًا حضاريًا شاملاً يمكن أن ينسب إليه

صفة المثالية. وما تواجهه من تحديات بعد دخولها مرحلة العولمة يعني أن استمراريتها ترتهن بقبولها تهجين آلياتها بالومضات المضيئة في الحضارات الأخرى بدلاً من الدخول في صراع معها.

ومصدر الخلط هنا هو أن الرأسمالية هي في جوهرها نظرية تشرح كيفية تحقيق التوازن بين الأطراف الفاعلة في النشاط الاقتصادي من خلال آليات اليد الخفية لجهاز الأسعار داخل السوق - لكنها تستغل - من قبل الولايات المتحدة لفرض ما يسميه « روجيه جارودي » بوحدانية السوق[1] باعتباره المحرك الوحيد في العلاقات الاجتماعية والشخصية والقومية، والمصدر الوحيد للسلطة والتسلسل الاجتماعي. فالسوق كان مكان التبادل لكل المجتمعات الممارسة لتقسيم العمل منذ فجر التاريخ، والفارق بين السوق في صورتيه القديمة والحديثة هو الوسيط الجديد، أي النقود التي كانت في البداية أداة قياس لرد المنتجات جميعها والأعمال المختلفة كمًّا وكيفًا إلى وحدة قياس واحدة، لكنها تحولت الآن إلى إله يعبده المؤمنون بوحدانية السوق. ويتجاهل هؤلاء أن القيم والغايات النهائية للحياة تتحدد خارج إطار السوق وعبر التطور الاجتماعي والقيم الأخلاقية الواضحة أو الضمنية للأفراد والمجتمعات، وعبر الأديان التي لم يكن السوق محركًا لنشأتها أو أصولها.

فضلا عن ذلك فإن الضغط الأمريكي المتصل للهيمنة الكاملة على الأطراف بفرض وحدانية السوق عبر أسلاك العولمة - يرسم سيناريو كارثي للمستقبل، حيث ستتاح فرصة العمل والحصول على الدخل المرتفع ورغدة العيش لـ ٢٠ % فقط من سكان العالم في حين ستشكل النسبة الباقية (٨٠ %) عمالة فائضة عن الحاجة تقتات على الإحسان والتبرعات وأعمال الخير[2]. ومثل هذا السيناريو قد ينقذ الرأسمالية من تناقضاتها مؤقتًا لكنها حتمًا لا تتفق مع الديمقراطية التي يروج « فوكوياما » لانتصارها في الرأسمالية الجديدة.

ولكننا حتى لو قبلنا - جدلاً - بالتفوق النوعي للرأسمالية كنظام اقتصادي أثبت

---

(١) « أمريكا طليعة الانحطاط » المصدر السابق ذكره، ص٣٩.

(٢) « فخ العولمة » تأليف هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، ص٥.

جدارته فى تحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة يضمن معدلات عالية للنمو والتطور الاقتصادى، وفى استجابته الحيوية لمقتضيات العصر وإعادة تنظيمه للعلاقات الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها، فليس من المحتم أن نسجن أنفسنا داخل النموذج الأمريكى للرأسمالية. **فقد عرفت الرأسمالية نماذج أخرى للتطور والنمو أبرزها النموذج الراينى الألمانى - والنموذج الآسيوى اليابانى، اللذان لا يزالان يقاومان بقوة محاولات تفتيتهما إلى أشلاء.** كما أن الرأسمالية قد بدلت أثوابها كثيرًا من رأسمالية تجارية ميركانتيلية، إلى رأسمالية صناعية، إلى رأسمالية ورقية، حتى انتهت إلى الرأسمالية التكنولوچية المعلوماتية - والرأسمالية المتعولمة، وكلها ارتبطت بتطور الاقتصاد الأمريكى الذى ظل معمل الاختبار الأول لها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

ولعله من المهم أن نشير إلى زيف الاعتقاد بزوال دور الدولة فى النظام الرأسمالى. فقد كان دور الدولة فاعلا فى كل مرحلة - كما سنوضح فيما بعد - لترسيخ علاقة التبعية بين المركز والأطراف فى النظام الدولى. ولا زالت الدولة هى الملجأ الأخير للرأسمالية المعاصرة لضبط حركتها وآلياتها عندما تدعو الحاجة للخروج من أزمات الركود والتضخم. ولا زالت الدولة تملك نظام ضبط الإنتاج، وبواسطتها يتم تمويل البحث والتطوير فى مجالات العلم والتكنولوچيا. وبفضل ميزانية الدولة يتم تمويل القطاع العسكرى من الاقتصاد القومى. وما زال فى يد الدولة مقاليد إعادة توزيع الدخل القومى بواسطة تبنى أدوات السياسة النقدية والمالية. ولم تعرف الولايات المتحدة تقليصًا حقيقيًّا لدور الدولة إلا مع الثورة الريجانية فى بداية الثمانينيات، والتى أفرزت تفسخًا عميقًا فى نسيج المجتمع الأمريكى وجاءت الكلينتونية لتصحح مسارها جزئيًّا.

أطوار الرأسمالية

نشأت الرأسمالية الغربية تاريخيًّا قبل قرابة ثلاثة قرون، وقامت فى كل مكان على أساس نفس النظام المعتمد على قواعد ثلاث؛ أى حرية تحديد الأسعار فى السوق - وحرية تملك وسائل الإنتاج - والديمقراطية والتطور التدريجى نحو الفصل بين السلطات. ونتج عن هذا النموذج للإنتاج السلعى فى ظل النمط الرأسمالى - الانفصال

بين عنصرى العمل ورأس المال، انقسام المجتمع إلى طبقتين مميزتين تحددان السمة الرئيسية للوضع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى. فالطبقة العاملة لا تملك شيئًا غير قوة عملها الذى تبيعه للرأسمالى باعتبار أن ذلك هو المصدر الوحيد لحياتها. أما طبقة الرأسماليين فتملك أدوات الإنتاج - وتؤجر قوة العمل وتشترى المواد الخام والآلات، وتوجه العملية الإنتاجية لإنتاج سلع تطرحها فى الأسواق بهدف الحصول على أكبر ربح ممكن.

وقد ارتبط التوسع الرأسمالى بتغير نمط العلاقات بين المركز والأطراف فبعد أن كانت الدول الاستعمارية مشترية ومستوردة للمواد الخام والمنتجات الغذائية من دول الأطراف فى المرحلة الميركانتيلية، تحولت الدول الرأسمالية إلى بائعة لإنتاجها. ونظرًا لأن العلاقات بين أنماط الملكية والتوزيع خلقت تناقضًا مستمرًّا بين قدرة نمط الإنتاج الرأسمالى المتسعة للإنتاج وقدرته المحدودة على الاستهلاك، فقد جاءت ضرورة إرساء دعائم التخصص وتقسيم العمل الدولى غير المتكافئ بين الدول الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة لها، وإعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية لكى تتجاوب مع متطلبات تراكم رأس المال وحاجتها المستمرة لأسواق خارجية تصرف فيها فائض إنتاجها.

وعلى الرغم من أن مسيرة التدويل الكونية بدأت منذ بزوغ النظام الرأسمالى إلا أن الرأسمالية ظلت محصورة فى نطاقها القومى المحلى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفى بداية الخمسينيات مع بروز اتجاهات الهيمنة الأمريكية وتحول الرأسمالية المنافسة إلى رأسمالية احتكارية، وبفضل الثورة العلمية والتكنولوچية التى أحدثتها قوة الإنتاج، جرت تحولات جوهرية فى هيكل تقسيم العمل الدولى بالعالم كله فى اتجاه قيام هيكل اقتصادى موحد لتنمية الإنتاج بصورة أفضل.

لكن باستثناء الاستثمارات الأمريكية المباشرة وانتقال الشركات الأمريكية الضخمة لإعادة بناء الصناعة الأوروبية، وتشكل شركات متعددة الجنسيات فى صناعات السيارات والكيماويات وأجهزة الكومبيوتر. فقد ظلت رءوس الأموال تتحرك فى نطاق ضيق، وظل الطابع الغالب للمعونة المقدمة للدول الفقيرة هو المعونات الحكومية الرسمية والقروض المقدمة من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

تكـونت الأسـواق والبـنوك الدوليـة فى فـترة السـبعينيات لتضـع اللبـنة الأساسـية لاقتـصـاد يقـوم علـى أسـاس حـريـة الحـركـة الكاملـة لـرأس المـال والمعـلومات والتكنولوچيـا، والمبادرة الفردية كأساس للنشـاط الاقتصـادى. لقد ارتـبط هذا التطور الخطير بحدثين كبيرين، أولهما ظهور ونمو سوق الدولار الأوروپيـة حيث انتقلت رءوس الأموال الأمريكية إلى أوروپـا هربًا من القيود النقدية والمالية وللاستفادة من ارتفـاع سعر الـدولار مقارنـة بـالعملات الأوروپيـة، وثانيهمـا انفجـار الحقبة البـترولية ومضـاعفة أسـعار البـترول فى السـوق العالميـة. فقد نشـأت الحاجـة إلى إعـادة تدويـر الفائض المـالى الذى تدفق على الدول المنتجة والمصدرة للبترول إلى الأسواق المالية، حيث تولت البـنوك الدوليـة التـى تخطـت الحواجز القوميـة عملية جذب الفائض المالى الـذى أودعـته الـدول البـترولية فى هـذه البـنوك، وقـامت هى بدورهـا بـتقديم الـتمويل والقروض إلى الـدول المستوردة للبترول ومنها الدول النامية، ومن ثم احتفظت أسعار الفائدة بقدر كبير من التماسك على الرغم من السيولة النقدية المتوافرة.

الرأسمالية الورقية

وعندما دخل العـالم الرأسمالى فى أوضـاع الركود فى منتصف السبعينيات وهبط الطلـب علـى القـروض فى الأسـواق المحلية، زاد اسـتعداد البـنوك الدوليـة للإقـراض الخـارجى وتولـت تمويل قروض خارجيـة بمبلـغ ٤٥ مليار دولار فى المتوسط سنويًّا، ذهـب نصـفها لـدول العـالم الـثالث المسـتوردة للبـترول[(١)] وقـد أدى تدويـر الـدولارات البترولية إلى ثورة فى عمليات البنوك الدولية وأصبحت الأسواق المالية الدولية تتعامل فى نهاية السبعينيات بحوالى ألف مليار دولار، وتضاعفت العمليات الخارجية وفاقت العمليات المحلية بنحو مرتين أو أكثر واتخذت أغلب البنوك شكل شبكة دولية من الفروع بحيث أصبح ثلث القروض وثلث أرباحها يأتيانها من الخارج.

وظلت القـروض المصـرفية تنمو بمعدل سنوى بلغ متوسطه ٢٥ % طوال الفترة مـن ١٩٧٣ إلى ١٩٨١ وصـارت خدمـة الديـن ثقيـلة وتمـثل ٦٠ % مـن حصـيلة الصـادرات فى دول مـثل المكسيك والبرازيل. وعلـى الرغم من الضـربة التى تلقتها

(١) « الرأسمالية تجدد نفسها » المؤلف د. فؤاد مرسى سلسلة عالم المعرفة، ص١٣٥.

عملية الإقراض الدولى بانفجار أزمة الديون المكسيكية عام ١٩٨٢، إلا أن حرية حركة رأس المال المالى أصبحت حقيقة راسخة فى النظام الرأسمالى الحديث وتعززت برامج التحرر الاقتصادى التى انتهجها رونالد ريجان فى أمريكا ومارجريت تاتشر فى أوروبا، وتوسعت بظهور المؤسسات المالية متعددة الأغراض بمواردها الرأسمالية الهائلة، والاندماج المضطرد على نطاق العالم بين أسواق المال والائتمان. وتحولت البنوك التجارية إلى مجرد قطاع داخل صناعة أوسع للخدمات المالية التى تقدمها صناديق الاستثمار، وأصبحت بنوك راسخة مثل « سيتيكورب »، و« ناشيونال وستمنستر ». و« دويتش وسومسيتوما » تتنافس مع شركات السندات مثل « نومورا وياماشى » و« إخوان سولومون » و« ميريل لينش » وإن كانت قد اتجهت فى عقد التسعينيات إلى تشكيل تحالفات معها.

وارتبط التحول نحو الرأسمالية الورقية أو النقدية بتنشيط عمل البورصات العالمية التى تحولت إلى الساحة الرئيسية لتوفير رءوس الأموال لإنشاء الشركات الجديدة وتحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى سندات مالية يجرى تداولها فى البورصات، ويربط الاقتصاديات الوطنية بآليات البورصات العالمية بتقلباتها الحادة. كما ارتبط باستحداث نظام القروض المشتركة أو المجمعة وظهور نظام بنوك « الأوفشور » التى تتمتع داخل السوق المصرفية الوطنية بحرية كاملة فى معاملاتها دون رقابة من السلطات النقدية الوطنية.

وتمخض عن هذا التحول إلى الرأسمالية الورقية أو النقدية أن تعاظم دور التمويل الخاص الذى تقدمه البنوك بالمقارنة بالتمويل الرسمى الذى تقدمه الحكومات أو المنظمات الدولية. وبالتالى تزايد أهمية القروض المصرفية فى هيكل المديونية الخارجية للدول النامية. الأمر الثانى هو تعاظم أهمية المراكز المالية الكبرى المتمثلة فى بورصات نيويورك ولندن وطوكيو، وتحولها إلى محور الجذب الرئيسى لرءوس الأموال من كل أرجاء العالم لتتحكم بعد ذلك فى عملية توزيعها على الأطراف بما يتفق مع أولويات تحددها مصالح مراكز الرأسمالية العالمية. ومن ثم ازداد نفوذ الأسواق المالية فى منظومة النظام الرأسمالى على النحو الذى يدفعه الآن إلى حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار المستمر وهو ما سننتطرق إليه فيما بعد. أما الأمر الثالث

فهو بروز مظاهر الطفيلية فى الرأسمالية المعاصرة. فقد أصبحت الرأسمالية الاحتكارية تعيش على الدخل المتزايد لديها ليس فقط من واقع الإنتاج، بل من ريع الأوراق المالية والقروض العامة والخاصة. ولم يعد الأمر يحتاج إلى التدفق العينى لرأس المال فى شكل أرباب أعمال ومنظمين ومديرين ومهندسين مخترعين، فقد أصبحت هذه المهمات من اختصاص موظفين يقومون بها بالأجر واليوم، فإن دخل الولايات المتحدة من استثماراتها الخارجية يكاد يماثل بل يقترب من حجم رأس المال المتدفق خارجها كاستثمارات خارجية إضافية. وأصبحت الولايات المتحدة كنموذج للرأسمالية الاحتكارية مسئولة عن إنفاق خارجى، سياسى وعسكرى، مطلوب للاحتفاظ بامبراطورية عالمية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

وتداخل هذا التحول إلى الرأسمالية الورقية أو النقدية مع دخول الرأسمالية مرحلة الثورة العلمية والتكنولوچية أو مرحلة ما بعد الصناعة منذ بداية السبعينيات، حيث أصبح العلم نفسه قوة إنتاجية خلاقة تمكن الرأسمالية من تجديد قواها وتعدها للهيمنة فى القرن الحادى والعشرين باستعادتها السيطرة على المستعمرات السابقة، لتظل رغم استقلالها أطرافا لمراكز الرأسمالية الرئيسية. وتستند هذه الثورة إلى الاكتشافات فى عالم الفيزياء والرياضة التى وفرت الأساس للانشطار النووى والصناعات الذرية - واكتشافات الكيمياء التى وضعت أساسًا لتغير جوهرى فى تكنولوچيا العمليات الإنتاجية، وأفضت إلى إقامة صناعات جديدة تقوم على أساس استبدال الخامات الطبيعية بالخامات الصناعية والاكتشافات فى علم الأحياء باعتبارها العامل الكامن وراء التغييرات فى مجال الزراعة والطب، ثم الثورة المعلوماتية التى أصبحت أساس صناعة المعرفة.

ولا شك أن هذه الثورة - التى لم تتحدد نتائجها وأبعادها الكاملة بعد - أحدثت تغيرًا فى هياكل القوى الإنتاجية، وعلاقات الإنتاج. وأصبح العلم سلعة وموضوع للإنتاج والمبادلة، وازدهرت صناعة « الاختراع » التى صارت الصناعة الأولى من حيث استثماراتها ونفقاتها. ففى أمريكا تمثل نفقات البحث فى الصناعة التحويلية ثلثى الاستثمارات. وفى الصناعة الإلكترونية وصناعة الطيران تتجاوز الاستثمارات نفسها عدة مرات. وظهرت تجارة مهمة هى تجارة التراخيص والبراءات، وأصبحت

التكنولوچيا الحديثة موضوعًا أساسيًا للتجارة الدولية. كما ارتفعت حصة قطاع المعلومات فى الاقتصاد الأمريكى من ٥٢ % من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٨٠ إلى الثلثين فى عام ١٩٩٧ . كما أن ما حققته الشركات العاملة فى مجال الحاسبات ونظم ووسائل الاتصال من أرباح يمثل ٤٣ % من إجمالى أرباح الشركات الأمريكية[١].

ولم يعد تصدير رأس المال هو الإسهام المباشر للاستثمارات الأجنبية بل حل محلها تصدير التكنولوچيا فى شكل براءات الاختراع والمساعدة الفنية وعقود الإدارة وتصاريح الصناعة وإجازاتها، والتأهيل الفنى. وعلى سبيل المثال فإن الاحتكارات الأمريكية كانت تحتفظ باستثمارات فى الخارج فى نهاية الستينيات تقدر بحوالى ٤٥ مليار دولار. كانت نسبة عالية منها قد تكونت ليس عن طريق خروج رأس المال من أمريكا إلى العالم الخارجى، وإنما كانت نتيجة لبيع حقوق الاختراع بحيث صارت هذه الحقوق تمثل المساهمة الكبرى من قبل الاحتكارات لتأسيس فروع لها فى الخارج، وهذا ما فعلته عندما تكونت شركة سيارات فورد فى كندا حيث تم تحويل ٥١ % من رأس مال الشركة لحساب شركة ديترويت مقابل حقوق « فورد » وبراءة اختراعه للأبد فى كندا ونيوزلندا واستراليا والهند وجنوب أفريقيا.

شبكة العنكبوت

لقد أدخلت الثورة العلمية والتكنولوچية تغيرًا كيفيًا شاملا على العمل البشرى، بالانتقال من توفير العمل العضلى إلى توفير العمل العقلى نفسه، حيث حلت الآلة محل العقل الإنسانى الذى أصبح يتعين عليه أن يركز قدراته على تطوير التكنولوچيا ذاتها. انعكس هذا بدوره على تبديل توازنات القوى بين أصحاب العمل والنقابات العمالية لغير صالح الأخيرة. فقد سقط نموذج « الفوردية » نسبة إلى شركة فورد الذى قام على التطوير التكنولوچى لصناعة السيارات والسلع المنزلية المعمرة، وتوزيع أجور عمالية عالية وتوفير ضمانات اجتماعية لطبقة عاملة عريضة ومستوى عمالة ثابتة من غير بطالة تقريبًا. فقد حل المهنيون والعمال العلميون والتكنولوچيون محل العمالة

---

(١) المرجع السابق ذكره، ص٣٩.

اليدوية الصناعية واستغنت التكنولوچيا الحديثة عن العمالة الكثيفة وأصبحت المصدر الأساسى للبطالة الهيكلية وليس الدورية، وتبدلت العلاقة بين البطالة والسوق بحيث أصبح ممكنًا أن ينتعش الاقتصاد، وأن تحقق الشركات مستويات عالية من الربحية فى ظل استمرار معدلات مرتفعة من البطالة، وتلك ظاهرة جديدة تعانى منها الاقتصاديات الأوروپية كافة.

وفى ظل هذه الثورة العلمية، لم يعد الوعاء القومى أو القطرى للدولة كافيًا لتوسيع الإنتاج أو لاستيعاب السلع والخدمات ورأس المال والعمل.

فقد أصبح المشروع المتخطى للقوميات هو الوحدة الأساسية فى إعادة هيكلة الاقتصاد الرأسمالى المعاصر. وهو القوة المحركة للتدويل والمستفيد الأول منه. وبفضل هذه المشروعات ينشأ نظام رأسمالى دولى جديد يقوم على نمط احتكار القلة من خلال التحالفات والاندماجات بين الشركات العملاقة، يعتمد على الإنتاج المتنوع المنظم وتقسيم العمل على المستوى الدولى، والموضوع تحت توجيه مركزى، والموجه لسوق واسعة تشمل العالم كله، والمتميز بالحيوية والريادة التكنولوچية بحيث يقيم علاقة هيكلية بين المؤسسات العلمية، وبحوث التطبيق، وعمليات الإنتاج والتسويق. وبمعنى آخر فإن هذه المشروعات تعمل فى ظل ظاهرة أشبه بخيوط «شبكة العنكبوت» وتوظف الجانب الأكبر من استثماراتها فيما بين الدول الرأسمالية حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحديثة لرأس المال.

ويخدم هذه الشبكة عدد من البنوك والمؤسسات المالية التى تسيطر على ٩٠ % من الاستثمار الأجنبى الذى بلغت قيمته ٦٤٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٨، وهى تفضل العمل فى الدول ذات الأسواق الواسعة التى تتوافر لديها الإمكانات الأساسية من الموارد الطبيعية والبشرية، ولذلك فإن ٣٣ % من إجمالى الاستثمارات الدولية المباشرة الجديدة يوجه إلى الولايات المتحدة و٣٠ % إلى أوروپا الغربية، و٨ % لأستراليا واليابان وجنوب أفريقيا. أما الاستثمارات الخاصة الموجهة إلى الاقتصاديات الناشئة، فقد انخفضت نسبتها من ٣٧ % إلى ٢٥ % ومن ٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ١٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٩. أى إلى النصف تقريبًا، ولم تحصل القارة الأفريقية إلا على نسبة ١,٣ % منها فقط.

وترفع هذه المشروعات لواء الرأسمالية المخططة أو المبرمجة، فلا يستطيع مشروع يعمل على الصعيد الدولى أن يعمل بلا إستراتيچية دولية تخطط لفترة طويلة مقبلة على أساس الإمكانات الفعلية والأهداف طويلة المدى، وهى تعمل على إدماج النشاط الاقتصادى الدولى بطريقة تؤدى إلى تعظيم الربح الإجمالى. ومعنى التدويل ببساطة أن المزيد من السلع والخدمات قد أصبح ينتج فى العديد من الدول. وأن عملية الإنتاج تتجاهل بصورة متزايدة ما يعرف بالحدود القومية. فقد أصبحت الشركات متخطية القوميات أهم العوامل فى تعديل نمط تقسيم العمل الدولى، وإعادة توزيع الدخل والتحكم فى النظام النقدى العالمى بما تملكه من أصول سائلة قصيرة الأجل قادرة على التأثير فى السوق المالية الدولية.

وتشير دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن هناك مائة شركة أو منشأة متخطية القومية تبلغ قيمة أصولها الإجمالية ١٨٠٠ مليار دولار أمريكى، وقيمة أعمالها وعوائدها ألف ومائة مليار دولار فى عام ٩٨، أى ما يزيد على ضعف ونصف ضعف الإنتاج الفرنسى الذى يأتى فى المرتبة الرابعة من بين القوى الاقتصادية الرأسمالية. وتبلغ عوائد هذه الشركات وقيمة أعمالها ستة أضعاف ناتج دولة صناعية مثل المكسيك التى يصل عدد سكانها إلى مائة مليون نسمة، وتتقدم شركات أمريكية مثل چنرال إليكتريك وفورد هذه القائمة.

وقد فتحت المائة شركة الأولى ستون ألف شركة مشتركة فيما بينها، وتقود هذه بدورها ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف فرع أو وكالة عن الشركات الأم، وتسهم هذه الشركات الوسيطة بربع الإنتاج العالمى. ويبلغ مجمل أعمالها وعوائدها الخارجية ١١ ألف مليار دولار أى ما يفوق جملة الصادرات العالمية فى عام ٩٨ بنحو أربعة آلاف مليار دولار. ويصعب فى الحقيقة التمييز بين الشركات والوكالات والفروع، فثمة شركات تنسب هوية ومنشأ إلى كندا أو السويد أو سويسرا أو ألمانيا، بينما يبلغ مؤشر اشتراكها بين دول متفرقة غير البلد الأم المفترض نسبة ٩٧,٦ % مثل شركة « سيجرام » الكندية للمشروبات وشركة « باير » الألمانية للكيمياء والصيدلة[١].

---

(١) المرجع السابق ذكره، ص١٣٢.

بيرل هاربر اقتصادية

ومن المهم فى هذا الصدد الإشارة إلى عدة عوامل تحكم التفاعلات داخل النظام الرأسمالى وعلاقة المركز بالأطراف رغم هذه الثورة العلمية والتكنولوچية:

أولها: أنه على الرغم من أن هذه الشركات تبحث بجدية عن استقلالها الذاتى فى مواجهة الدولة، إلا أن هذا لا يحول دون هرولتها للحصول على العقود الحكومية والإعانات التى تقررها الدولة، والمزايا والامتيازات المالية والضريبية، وللاستخدام الفورى للتكنولوچيا الجديدة التى تتوصل إليها البحوث التى تمولها الحكومة من خلال الإنفاق العسكرى كما أوضحنا فيما سلف عن برنامج «حرب الكواكب» الأمريكى. فقد عملت الدولة أحيانًا وبفضل استثماراتها ونفقاتها على خلق الاحتكارات خلقًا. ومنذ الخمسينيات تحملت الدولة أكثر من ثلث النفقات المخصصة للبحث العلمى والتكنولوچيا، وأنشأت الدولة نوعًا من الملكية المشتركة للرأسماليين فى مجال البحث العلمى. **وعلى سبيل المثال اقتضى برنامج «أبوللو» لغزو الفضاء تعاون ٢٠ ألف مشروع صناعى صار بعضها فيما بعد احتكارات عملاقة منها احتكار «أى. بى. أم» الذى بدأ نشاطه فى عام ١٩٦١ مستندًا إلى صلاته بالدولة فضلاً عن استفادته من إعانات الدولة.**

ثانيًا: أن هناك ازدواجية داخل الدول الرأسمالية بين اقتصاد تقليدى يتباطأ نموه واقتصاد دولى يتخطى الحدود القومية، ويعزز الشعور بالتعصب القومى إلى حد يصل إلى التهديدات بإشعال حرب تجارية مثل حرب صناعة السيارات بين أمريكا واليابان، وحرب صادرات الموز بين أمريكا والاتحاد الأوروبى. بل إن الأمريكيين يصفون غزو اليابانيين لأسواقهم بأنه «بيرل هاربر» الاقتصادية.

وخلال الفترة مابين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٤ كان متوسط النمو السنوى لكل الصناعات ٢,٩ % أما حجم الإنتاج فى الصناعات ذات الكثافة العلمية فقد نما بمعدل ١٤%، فى حين أن الإنتاج الكلى فى الصناعات التقليدية مثل بناء السفن، وآلات الزراعة، والتعدين، والتشييد قد هبط بنسبة ٤٠ %.

كما نجم عن هذه الازدواجية تعاظم الفارق بين دخول نسبة العشرة فى المائة

الأغنى من السكان ونسبة الـ ١٠ % الأفقر ٤٠ مرة خلال العقدين ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ . وتصيب خسارة الدخل الضعفاء بدرجة أكبر، فقد خسر هؤلاء خمس قوتهم الشرائية وكانوا هم أنفسهم ١٠ % من اليد العاملة فى العقد الماضى فأصبحوا يمثلون الآن ٢٠% واقتصر العاملون فى الصناعة على ٢٠ % فى حين استقرت نسبة العاملين فى القطاع الزراعى على ٥ %(١).

ويجمع قطاع الخدمات كما يقول « روبرت رايش » وزير العمل الأمريكى السابق بين العاملين على الأجهزة الإلكترونية الحديثة وبين الخدم فى الأعمال المنزلية والفندقية. ومن ثم فإن مستوى التعليم والتأهيل المهنى أصبح عاملا حاسمًا فى تحديد الانتماء الطبقى، والقدرة على الانتماء للاقتصاد المتقدم المتخطى للقومية ومن ثم يصبح عدم توفر الفرص الكافية للتعليم حاجزًا منيعًا يمنع صعود الفقراء وأبناء الأقليات على سلم الترقى الاجتماعى.

ثالثًا: إن رأسمالية ما بعد الصناعة لم تلغ قوانينها الداخلية، فهى تغير فقط من أشكال وأساليب عملها. فما زال القانون الأساسى الذى يحكمها هو تحقيق أعلى معدل للربحية والتطور غير المتكافئ فى الداخل والخارج على السواء. فلا زالت القاعدة هى التعامل غير المتكافئ مع الدول النامية، وترسيخ أواصر التبعية التى تربط المركز بالأطراف. وكل ما يحدث هو أنه يجرى ضم أجزاء متقدمة من المجتمعات غير الرأسمالية إلى الجسد الرأسمالى المتعاظم - والاستفادة من تعاظم القوة الشرائية لهذه القطاعات فى تصريف فائض الإنتاج، فى حين تعيش القطاعات الباقية مختلف مظاهر التخلف البغيض، بل وتتدهور أوضاعها باستمرار. وفى ظل ظاهرة التدويل المضطرد للعلاقات الاقتصادية تواجه الدول النامية ما يمكن وصفه بالاستعمار الجماعى البغيض، والتبعية التكنولوجية والمعلوماتية إلى جانب إدماجها فى النظام الرأسمالى على أساس مشوه يدفع بظاهرة التطور غير المتكافئ إلى آخر مداها.

رابعًا: إنه على الرغم من تعاظم قدرة الرأسمالية على التكيف مع عصرها إلا أن الأزمات الدورية التى ميزت تطور الرأسمالية منذ مطلع القرن العشرين قد ازدادت تعقيدًا الآن. فلم تعد الرأسمالية تواجه أزمات دورية تقليدية بل أصبحت تواجه أزمة

(١) « العولمة المقلقة ». وضاح شرارة. مقال فى جريدة الحياة. عدد ٧ أكتوبر عام ١٩٩٩.

مركبة، فهى مزيج من أزمة دورية وأزمة هيكلية، ولهذا نشهد النمو المضطرد للقطاع الاقتصادى العسكرى الذى يبدو أنه قد انتقلت إليه داخل أكبر الأقطار الصناعية المتقدمة قيادة الاقتصاد فى مجموعه.

ومن الواضح أن درجة التكامل الاقتصادى الحالية قد تجاوزت حدود وضرورات الاستقرار السياسى والاجتماعى؛ فقد أصبح من الصعب تنسيق سياسات نقدية أو تحديد أسعار صرف العملات بمنأى عن قواعد المنافسة الدولية، فى حين تبقى مشكلات محلية خطيرة بغير حل؛ لأن حلها يعنى الانعزال عن تيار التجارة العالمية، وزيادة الحواجز الدولية وهو ما يضع الشركات متخطية القومية فى موقف الصراع مع الدول القومية؛ خصوصًا وأن البشرية مهددة ببطالة يتوقع لها أن تبلغ ألف مليون نسمة فى عام ألفين؛ أى حوالى ثلث السكان النشطين على ظهر الأرض. فالبطالة الجماعية والترشيد الحديث للإنتاج مرتبطان. وعلى سبيل المثال فقد أدخلت شركة « جنرال موتورز » الأمريكية للسيارات ١٤ ألف روبوت فى وحدات الشركة فألغت مابين ٦٠ إلى ٧٠ ألف فرصة عمل حتى عام ١٩٩٠ . ونتيجة لعملية تصغير حجم المنشآت والتحديث أصبح هناك سوقان للعمل. سوق للمنخرطين فى فلك الثورة التكنولوجية ويعملون بأجور عالية، وإلى جانبه سوق للعمالة الجزئية. ففى الولايات المتحدة يوجد حوالى ٢٠ مليون شخص يعملون بشكل مؤقت فقط بينما يصل عدد العاطلين إلى ٨,٥ مليون عاطل تمامًا عن العمل، وإذا كانت الولايات المتحدة قد عوضت التقليص فى العمالة الصناعية بزيادة نسبتها فى المجالات غير الصناعية، فقد تم ذلك مقابل تدنى مستويات أجورهم على نحو يزيد من حالة الاستقطاب الطبقى.

والثورة التكنولوجية لم تحل التناقض الرئيسى فى النظام الرأسمالى بين قدرته الفائقة على الزيادة المضطردة فى الإنتاج ومحدودية قدرته على الاستهلاك، ومن ثم تأتى الحاجة لافتعال الطلب الاستهلاكى بخفض ساعات العمل وزيادة أوقات الفراغ، وتوظيف الآلة الإعلامية للإيحاء بأن المجتمع الاستهلاكى هو المجتمع الطبيعى فى حين تظل هناك حاجات أكثر حيوية لا يتم تلبيتها بسبب عدم ربحيتها.

رأسمالية ضد رأسمالية

يحلو للكثيرين من مؤيدى تفوق النموذج الأمريكى للرأسمالية الربط بين التكامل العالمى بفعل الثورة العلمية والتكنولوچية وبين « انتصار الليبرالية الجديدة » .

وفقًا لأفكار أهم ممثل لهذه المدرسة الاقتصادية « ملتون فريدمان » الحائز على جائزة نوبل، فإن كل ما يفرزه السوق هو « الصالح » أما تدخل الدولة فهو « طالح» وهكذا أصبح عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية انتقال رءوس الأموال وخصخصة المشروعات والمؤسسات المملوكة للدولة، أسلحة استراتيچية فى الترسانة الأمريكية المؤمنة بعقيدة « السوق الحرة ».

لكن كلاوس شفاب مؤسس ورئيس المنتدى الاقتصادى الدولى فى « دافوس» والذى بصفته هذه أبعد ما يكون عن تهمة الرومانسية الاجتماعية، يؤكد على الدور الحاسم الذى يمكن أن يقوم به القادة السياسيون لجعل الرأسمالية المعولمة الجديدة تحقق النفع لغالبية السكان أيضًا، وليس لما فيه مصلحة قادة المشروعات والمستثمرين فقط، وذلك حتى يمكن إنقاذ العولمة من الانتكاسات التى تتعرض لها بسبب ماتؤدى إليه من تقويض للبناء الاجتماعى[1].

والجدل القائم حاليًا هو شبيه بالجدل الذى أفرز فيما سبق أنماطًا متعددة للرأسمالية استمدت جذورها من التراث الحضارى والثقافى للمجتمعات، وعلى الرغم من أن الكثير من الحكومات لم تعد قادرة على الإمساك بزمام المبادرة وإجراء الإصلاحات للوقوف فى وجه الكونية الجديدة دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رءوس الأموال، إلا أن الكثير من المبادئ ومناهج العمل التى انتهجتها يمكن أن تشكل أساسًا لتحرك دولى يعيد التوازن الاجتماعى المطلوب إلى وجه العولمة.

ومن الناحية التاريخية يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج للرأسمالية: الأول هو النموذج « الأنجلو ساكسونى » الذى طبق فى الولايات المتحدة وبدرجة أقل حدة فى بريطانيا، والثانى هو النموذج الراينى نسبة إلى الدول التى انتهجته والمطلة على نهر الراين وهى ألمانيا وسويسرا والنمسا، والنموذج اليابانى الذى انتهجته فيما بعد النمور

---

(١) « فخ العولمة » المرجع السابق ذكره، ص١١٥.

الآسيوية[1]. وسنعرض - بشكل مختصر - الطرق المختلفة التى يعالج بها كل نموذج المشكلات الناجمة عن تطبيق النموذج الرأسمالى، حتى وإن التقت جميعًا على صفة مشتركة وهى عدم ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

ربما كانت القضية المحورية الفاصلة بين النماذج الثلاثة هى نظرة النظام إلى الفقراء. ففى ظل النموذج الأمريكى فإن الفقير هو المذنب العاطل الكسول الذى خانته الشجاعة فى التكيف مع مقتضيات سوق العمل، يُترك مصيره للجماعات الخيرية التى تتفضل عليه بالإحسان والمعونة. فى النموذج اليابانى لا تتدخل الدولة لمساعدة الفقراء ولا يوجد نظام للرعاية الاجتماعية، لكن هناك دورًا اجتماعيًّا تقوم به المنشأة الفردية لتقديم العون للفقراء. أما فى النموذج الراينى فينظر للفقير على أنه ضحية لا مذنب. ومن ثم فقد أقرت المجتمعات الأوروبية نظامًا شاملا للرعاية الاجتماعية لمعالجة الفجوة بين مستويات الدخول الناجمة عن تفاعلات النظام الرأسمالى. وبمقارنة عدد الفقراء فى كل نموذج استنادًا إلى تعريف الفقير على أنه كل شخص يحصل على دخل يقل عن نصف المتوسط القومى، نلاحظ أن نسبة الفقراء ترتفع فى أمريكا إلى ٢٠ % مقابل ٥ % فى ألمانيا والدول الاسكندنافية.

ومن أكثر القضايا محل الخلاف بين النماذج الثلاثة، برامج التأمينات الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية. بالنسبة للنموذج الأمريكى تمثل العدالة الاجتماعية فكرة هدامة تشجع التواكل وتقف عقبة أمام آليات السوق القادرة على تحقيق التوازن، وبالتالى فإن إنفاق الدولة على البرامج الاجتماعية يمثل سحبًا لموارد كان يمكن أن يوظفها القطاع الخاص بشكل أفضل وأكثر فعالية، ومن ثم يتعين على الأفراد أن يمولوا برامجهم للتأمين ضد المرض والشيخوخة من مواردهم الخاصة، ومن خلال مؤسسات يديرها القطاع الخاص. ومن لا تتوافر له القدرة على تأمين نفسه يترك لمصيره. ولهذا يشهد المجتمع الأمريكى أمراضًا لا تتفق مع وضعه كمجتمع قطع شوطًا كبيرًا على طريق التقدم الاقتصادى، بل ويكاد يماثل بعض الأوضاع المتردية فى دول العالم الثالث. فالولايات المتحدة تأتى فى المركز الثانى والعشرين على نطاق

---

(١) « الرأسمالية ضد الرأسمالية ». تأليف ميشيل ألبير. ترجمة حليم طوسون. مكتبة الشروق، ص٤٠.

العالم بالنسبة لوفيات الأطفال التى تبلغ نسبتها ١٠ %، أى ضعف المعدل اليابانى. وتقل المعدلات الأمريكية للتطعيم ضد الأمراض المعدية فى المتوسط بنسبة ٤٠ % بالمقارنة مع الدول الصناعية الكبرى، وهناك ١٢ مليون طفل لا يشملهم أى نوع من التأمين ضد المرض. وفى حين تشتهر الولايات المتحدة بالمراكز العلمية المرموقة التى تفرز أكثر الاكتشافات العلمية أهمية، إلا أن مدارسها العامة تعانى تدهورًا حادًّا فى مستوياتها التعليمية إلى جانب تفشى الجريمة والانحراف بين صفوف تلاميذها.

وفى النموذج اليابانى يعتبر التأمين الاجتماعى مسألة تخص المنشأة لا الدولة، لكن الرأسمالى اليابانى يقبل تحمل تكلفة التأمينات الاجتماعية الاختيارية على أنه ميراث تقليدى ونتيجة عادلة لتقدم المجتمع كله، بل إن الكثيرين يرون أن التأمينات الاجتماعية هى فى صالح التنمية الاقتصادية.

أما فى النموذج الراينى فإن الدولة تتدخل لإلزام أصحاب العمل بتوفير حد أدنى من التأمين الاجتماعى باعتباره جزءًا من العقد الاجتماعى الذى يربط بين العاملين وأصحاب العمل والدولة.

ولهذا تختلف طريقة تحديد مستويات الأجور. ففى النموذج الأمريكى يمثل العامل أحد عناصر الإنتاج مثله مثل الأرض ورأس المال والآلات، وبالتالى يجب أن تطرح مستويات الأجور لقواعد السوق الحرة حتى يحصل العامل على أجر يساوى أو يتناسب مع إنتاجيته، وأى اخلال بهذه القاعدة يمثل توجيهًا أقل كفاءة للموارد المتاحة. أما فى النموذج اليابانى فيتم اتخاذ القرارات بشكل جماعى بما فى ذلك تحديد المكافأة عن العمل. ويشكل الانتماء للمنشأة حافزًا أقوى من الأجر. لكنها فى النموذج الراينى لا ترتبط بالإنتاجية فقط ولكن بالشهادات الدراسية والأقدمية والتدرج الوظيفى وفى إطار اتفاقيات العمل المعقودة على النطاق الوطنى.

وتتباين النماذج الثلاثة كذلك فى وجهة نظرها إلى العلاقة بين الضرائب والادخار. ففى النموذجين الألمانى واليابانى يعتبر الادخار من الخصال القومية الحميدة ويلقى التشجيع من جانب النظام الضرائبى على نطاق واسع، أما فى النموذج الأمريكى فالتوسع فى الإنفاق أو الاستدانة هو دليل النجاح الفردى والثراء الخارجى،

ولهذا تشجع الضرائب على الاستدانة. وكانت النتيجة المثيرة لذلك هى انخفاض معدل الادخار العائلى بالمقارنة مع الدخل الممكن التصرف فيه من أكثر من ١٣ % إلى ٥ % خلال فترة الثمانينيات، فى حين يتضاعف ذلك المعدل فى النموذجين اليابانى والراينى.

كما تتباين النماذج الثلاثة من حيث وسائل التمويل المتاحة للمشروعات، فأنصار النظرية الليبرالية يؤكدون أن حرية تنقل رءوس الأموال هى وحدها التى يمكن أن توفر أقصى قدر ممكن من الموارد الضرورية لتطوير المنشآت. ولهذا فقد تقلص دور البنوك بشكل عام فى تمويل الاقتصاد الأمريكى من ٨٠ % فى عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ % فى عام ١٩٩٠، وحلت البورصة بمضارباتها وتقلباتها الحادة محل البنوك. وعلى العكس من ذلك يقوم القطاع المصرفى فى ألمانيا بدور البورصة، ولا توجد قيود على نشاطه فهو يمنح القروض التقليدية، ويقبل الودائع، ويتدخل فى سوق الأسهم والسندات، ويدير أموال المنشآت، وينتهج فى سبيل ذلك استراتيجية شاملة لنشاطه المتشعب.

والتكامل يحدث بدرجة أعمق فى النموذج اليابانى بين الحكومة التى تتولى وضع الخطة الصناعية، وتنفذها المجموعات الاقتصادية بالتعاون مع البنوك فى ظل حماية الدولة. وفى بعض الأحيان تمتلك المجموعات الاقتصادية بنوكها الخاصة التى تمول عملياتها. وقد تم تطبيق هذا النموذج بنجاح كبير فى مختلف تجارب النمو فى دول جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية بصفة خاصة فى ظل درجات مختلفة من النظام الديمقراطى.

وقد يكون من الصعب المقارنة بين هذه النماذج الثلاثة للرأسمالية، وإن كان من الواضح أن النموذج الأمريكى الجديد يعتمد على النجاح الفردى، والربح المالى قصير الأجل، وتغلب عليه حالة الفوضى الاجتماعية بسبب الفوارق الطبقية الحادة، ويعد الأدنى فى مستوياته الصحية والتعليمية العامة. فى حين أن هناك أوجه تشابه فى النموذجين الراينى واليابانى من حيث الاعتماد على النجاح الجماعى والتوافق الجماعى والاهتمام بالمدى البعيد، والاعتماد على الدور الاجتماعى للدولة، والنظرة إلى الربحية باعتبارها أحد الأهداف المنوطة بالمنشأة وليس هدفها الوحيد.

فإذا عدنا إلى المأزق الرئيسى الذى تواجهه العولمة فى شكلها الراهن، وهو أن آلياتها تساعد على زيادة الإنتاج العالمى، ولكن من خلال نظام لتقسيم العمل الدولى يفضى إلى حالة من الفوضى الاجتماعية بسبب قصورها فى توزيع الثروات على نحو يضيق الفجوات الخطيرة بين طبقات المجتمع - يصبح من المحتم البحث عن آليات جديدة للتدخل الحكومى تجعل عدد الرابحين يتفوق على عدد الخاسرين. ولا يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة للإمساك بزمام المبادرة؛ لأن الحكومات الأمريكية لن تتورع عن تقديم العون السياسى لقوى السوق. ولم يعد ممكنًا كذلك أن تتحرك الحكومات بشكل فردى، ومن ثم يكون الحل من خلال التحرك الجماعى من مختلف القوى الأوروبية والآسيوية لاستعادة الاستقرار الاجتماعى قبل الاستقرار الاقتصادى.

الرأسمالية والديمقراطية

يسود الاعتقاد العام فى المجتمعات الغربية بأن الرأسمالية تفضى إلى الديمقراطية إن لم تكن تقترن بها استنادًا إلى التزامن التاريخى بين الرأسمالية ونشوء النظم الديمقراطية فى الدول التى تشكل الآن مركز النظام الرأسمالى. لكن «چورچ سوروس» فى كتابه عن أزمة الرأسمالية الكونية[١] يؤكد أن هذا الربط قد لا يكون تلقائيًا فى الأطراف، بل إن العكس قد يكون صحيحا؛ لأن التراكم الرأسمالى يرتبط بتدنى مستوى الأجور وارتفاع مستوى الادخار، وقد يكون من السهل تحقيق ذلك فى النظم الأوتوقراطية مقارنة بالنظم الديمقراطية الخاضعة لإرادة الناخبين، ويدلل «سوروس» على ذلك بنجاح نماذج لاقتصاديات السوق الحرة فى كوريا الجنوبية وسنغافورة، حيث تأسس النجاح على التحالف بين النظام الحاكم وقلة من رجال الأعمال والبنوك، فى ظل سيطرة الدولة على الأجور وتوفيرها الحماية للمؤسسات الاقتصادية العملاقة.

فضلا عن ذلك يرى «سوروس» أنه من الصعب إيجاد علاقة مباشرة بين الرأسمالية والديمقراطية. فالرأسمالية تقوم على مبدأ تراكم الثروة لدى الأغنياء،

---

(١) The Crisis of Global Capitalism. George Soros. Little, Brown and Company. p109.

ووحدتها الحسابية هى قيمة النقود، أما الديمقراطية فهدفها السلطة السياسية ووحدتها الحسابية هى أصوات الناخبين. والمصالح التى يخدمها كل طرف مختلفة عن الآخر، فالرأسمالية معنية بالمصالح الخاصة، أما الديمقراطية فهى تنصب على خدمة المصالح العامة. ويرمز للصراع بين الطرفين فى أمريكا بالصراع بين « وال ستريت» حيث البورصة وعالم المال والنفوذ و« المين ستريت - Main street» حيث يكدح باقى أفراد المجتمع.

أما فى أوروبا، فقد جرى توسيع القاعدة الديمقراطية للرأسمالية حتى يمكنها التصدى للنموذج الشيوعى، لكن مع تقلص دولة الرفاهية وتفشى البطالة وفقدان الأمن الاجتماعى تحت وطأة تحولات العولمة وهدمها للبنية الاجتماعية للمجتمعات، والتطور الفوضوى الذى تشهده الأسواق فى ظل عربدة الشركات المتخطية للقوميات وممارستها لأساليب احتكار القلة، فقد أصبحت النظم الديمقراطية نفسها فى خطر-ومن ثم تتعاظم قوة الأحزاب ذات النزعات اليمينية المتطرفة، والحركات الانفصالية التى تتخذ شكل الصدامات العرقية والقومية والدينية فى بعض الأحيان.

وتقف الحكومات والأحزاب السياسية بين شقى الرحى، فهى إذا طالبت الناخبين بتقديم التضحيات من أجل الأقلية الثرية تواجه بهزيمتها فى الانتخابات إن عاجلا أو آجلا، وإذا ما انتهجت سياسة تحد من حرية التجارة الخارجية تواجه خطر هروب الشركات برءوس الأموال إلى حيث لا قيود على حركتها تاركة وراءها جحافل من العاطلين.

ومن ثم فإن القوى التى تدفع الرأسمالية الكونية فى شكلها الراهن، تفتقد إلى قوة الدفع التى يمكن أن تفضى إلى مجتمعات مستقرة اجتماعيًا وديمقراطية سياسيًا. وبذلك تنعدم هذه العلاقة التاريخية المأمولة بين الديمقراطية والرأسمالية. وقد اكتسب هذا التناقض بين تفاعلات السوق العالمية والديمقراطية قوة تدميرية منذ بداية التسعينيات تقض المضاجع من جديد، ولاح فى الأفق منذ وقت قصير خطر تفشى موجة العداء للأجانب، وتطرف الفئات الضعيفة اقتصاديًا، التى جرى تهميشها، وانتشار العنف بين الشباب غير المؤهل للمهن الجديدة، بينما يتحول الأثرياء إلى شوفينيين منعزلين غير مكترثين حتى بالرثاء للخاسرين، ويعلن

الجميع احتجاجهم بمقاطعة صناديق الاقتراع كما يحدث فى أمريكا، حيث يقاطع ٥٠ % ممن لهم حق انتخاب عملية الانتخابات.

وليس على الذين ينظرون إلى حتمية العولمة باعتبارها مجرد نتيجة طبيعية لتطورات علمية وتكنولوچية وتطور تلقائى لتوسع النظام الرأسمالى، سوى أن يعيدوا قراءة أوراق العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن الحالى ليدركوا أن تقويض القيم الاجتماعية الذى اقترنت به بدايات الثورة الصناعية مع عجز الحكومات عن التحكم فى قوتها التدميرية، قد أدى فى بادئ الأمر إلى انهيار النظام التجارى العالمى الحر، ثم إلى حربين عالميتين راح ضحيتهما عشرات الملايين من البشر.

* * *

الجدول رقم (١)

العجز فى الحساب الجارى والعجز التجارى

فى عدد من الدول الصناعية المتقدمة فى عام ١٩٩٩

(بمليارات الدولارات)

الدولة	العجز التجارى	العجز فى الحساب الجارى
الولايات المتحدة	- ٣٤٧,١	-٣٠١,٢
دول الاتحاد الأوروبى المشتركة فى نظام العملة الموحدة (١١ دولة)	+٦٤,٠	+٥٠,١
بريطانيا	-٤٣,٠	-١٨,١
فرنسا	+٢٠,١	+٣٧,٧
ألمانيا	+٦٧,٨	-١٨,٠
إيطاليا	+١٥,٩	+١٢,٣
كندا	+٢٢,٩	-٤,٤
اليابان	+١٢٣,٥	+١٠٧,٢

المصدر: مجلة الإيكونوميست عدد ٢٦ فبراير عام ٢٠٠٠م.

نقلا عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD.

الجدول رقم (٢)

الدين العام الأمريكى الاجمالى فى نهاية العام المالى

نهاية السنة المالية	الدين العام الإجمالى
١٧٩٠	٧٥٤٦٣٤٧٧
١٨٣٠	٣٩١٢٣١٩٢
١٨٣١	٢٤٣٢٢٢٣٥
١٨٣٢	٧٠١١٦٩٩
١٨٣٣	٤٧٦٠٠٨٢
١٨٣٤	٣٧٧٣٣
١٩٣٠	١٦,١٨٥,٣٠٩,٨٣١
١٩٣٦	٣٣,٧٧٨,٥٤٣,٤٩٤
١٩٣٩	٤٠,٤٣٩,٥٣٢,٤١١
١٩٤٢	٧٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤٥	٢٦٠,١٢٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٤٦	٢٧٠,٩٩١,٠٠٠,٠٠٠
١٩٥٠	٢٥٦,٨٥٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٠	٢٩٠,٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٢	٣٠٢,٩٢٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٥	٣٢٢,٣١٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٣٦٨,٦٨٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٢	٤٠٨,١٧٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٤٨٣,٨٩٣,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٥٤١,٩٢٥,٠٠٠,٠٠٠

نهاية السنة المالية	الدين العام الإجمالى
١٩٧٨	٧٧٦,٦٠٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٧٩	٨٢٩,٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٩٠٩,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨١	٩٩٤,٨٤٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٢	١,١٣٧,٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٤	١,٥٦٤,٦٥٧,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٦	٢,١٢٠,٦٢٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٨٩	٢,٨٦٨,٠٣٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٠	٣,٢٠٦,٥٦٤,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٢	٤,٠٠٢,١٣٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٣	٤,٣٥١,٤١٦,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٤	٤,٦٤٣,٧٠٥,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٥	٤,٩٢١,٠١٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٦	٥,١٨١,٩٣٤,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٧	٥,٣٦٩,٧٠٧,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٨	٥,٥٤٣,٥٨٩,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٩	٥,٧٣٨,١١٩,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٠	٥,٩١٥,٧١٩,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠٣	٦,٣٣٦,٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠

ملحوظة: السنوات ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ الأرقام فيها تقديرية.

المصدر: مكتب الإدارة والميزانية لوزارة الخزانة الأمريكية

الجدول رقم (٣)
الصادرات الأمريكية من السلاح
خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨

يبين هذا الجدول الصادرات الأمريكية من السلاح خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨ ، ويشمل المبيعات التى تتفاوض بشأنها وزارة الدفاع، والعقود المباشرة التى تبرمها صناعة السلاح. ويندرج تحت بند مبيعات وزارة الدفاع الصادرات التى تحصل على دعم رسمى. وتكلفة برامج التعليم والتدريب العسكرى الدولى.

(القيمة بآلاف الدولارات)

السنة المالية	مبيعات تعاقدت عليها وزارة الدفاع	عقود تبرمها صناعة السلاح مباشرة	الإجمالى
١٩٩٠	٧,٧١٧,٦٥٩	٦,٢١٥,٩٥٩	١٣,٩٣٣,٦١٨
١٩٩١	٨,٧٧٧,٣٨٧	٥,١٦٥,٧٨٢	١٣,٩٤٣,١٦٩
١٩٩٢	١٠,٠٥٤,٠٢٤	٢,٦٦٧,٢١٩	١٢,٧٢١,٢٤٣
١٩٩٣	١١,٣١٣,٧٣٤	٣,٨٠٨,٠٨٥	١٥,١٢١,٨١٩
١٩٩٤	٩,٤٦٧,٠٥٨	٣,٣٣٩,١٢٨	١٢,٨٠٦,١٨٦
١٩٩٥	١١،٩٣٩،٨٦٩	٣,١٧٢,٧٧٣	١٥,١١٢,٦٤٢
١٩٩٦	١١,٥٧٤,٢٧٤	١,٥٦٢,٧٠٤	١٣,١٣٦,٩٧٨
١٩٩٧	١٩,٢٣٣,٣٣٧	١,٨١٨,٢٧٣	٢١,٠٥١,٦١٠
١٩٩٨	١٣٥٢٢٥٩٦	٢,٠٤٤,٩٢٨	١٥,٥٦٧,٥٢٤
الإجمالى	١٠٣,٥٩٩,٩٣٨	٢٩,٧٩٤,٨٥١	١٣٣,٣٩٤,٧٨٩

المصدر: مكتب المراقب الإدارى بوزارة الدفاع الأمريكية

الجدول رقم (٤)

إيرادات الشركات الأمريكية المنتجة للسلاح

من عقود مبرمة مع وزارة الدفاع فى عام ١٩٩٩

الشركة	الإيرادات بمليارات الدولارات
مجموعة لوكهيد مارتين	١٢,٧
شركة بوينج	١١,٦
شركة رايثيون	٦,٤
شركة چنرال داينا ميكس	٤,٦
شركة نورثروب جرومان	٣,٢
شركة يونايتد تكنولوچيز	٢,٤
شركة ليتون اند ستريز	٢,١
شركة چنرال إليكتريك	١,٧
شركة تى. آر. دبليو	١,٤
شركة تكسترون	١,٤
المجموع	٤٧,٥

المصدر: مجلة چينز ديفينس ويكلى Jane s Defence Weekly.

الجدول رقم (٥)

الإنفاق العسكرى الأمريكى السنوى فى السنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٩٦

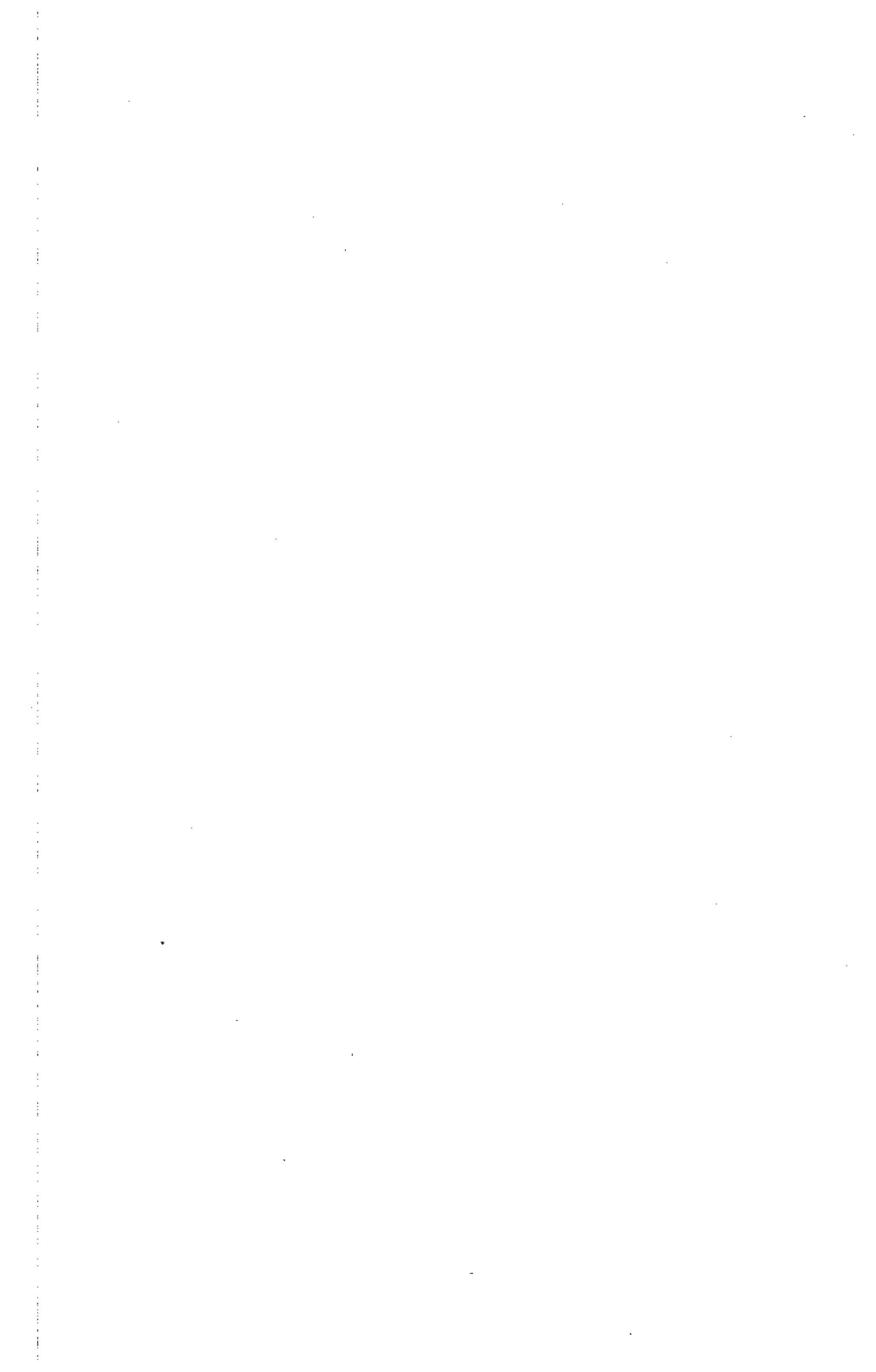
(بمليارات الدولارات)

السنة	الإنفاق	السنة	الإنفاق	السنة	الإنفاق
١٩٤٥	٩٦٢,٧	١٩٦٣	٢٩٣,٣	١٩٨١	٢٦٠,٨
١٩٤٦	٥٠٠,٦	١٩٦٤	٢٩٤,٨	١٩٨٢	٢٨٢,٠
١٩٤٧	١٣٣,٧	١٩٦٥	٢٦٨,٣	١٩٨٣	٣٠٣,٢
١٦٤٨	٩٤,٧	١٩٦٦	٢٩٧,٣	١٩٨٤	٣١٨,١
١٩٤٩	١٢٧,٨	١٩٦٧	٣٥٤,١	١٩٨٥	٣٤٣,٧
١٩٥٠	١٣٣,٠٠	١٩٦٨	٣٨٨,٩	١٩٨٦	٣٦٣,٧
١٩٥١	٢٢٥,٧	١٩٦٩	٣٧١,٨	١٩٨٧	٣٧١,١
١٩٥٢	٤٠٨,٥	١٩٧٠	٣٤٦,٠	١٩٨٨	٣٧٢,٨
١٩٥٣	٤٣٧,٠	١٩٧١	٣١١,٧	١٩٨٩	٣٧٦,٢
١٩٥٤	٤٠٢,١	١٩٧٢	٢٨٩,١	١٩٩٠	٣٥٨,٧
١٩٥٥	٣٤٤,٥٠	١٩٧٣	٢٥٩,٥	١٩٩١	٣١٦,٥
١٩٥٦	٣٢٠,٧	١٩٧٤	٢٤٣,٨	١٩٩٢	٣٢٨,٦
١٩٥٧	٣٢٢,٤	١٩٧٥	٢٤٢,٠	١٩٩٣	٣١٢,١
١٩٥٨	٣١٧,٩	١٩٧٦	٢٣٤,٠	١٩٩٤	٢٩٠,٣
١٩٥٩	٣٠٦,٩	١٩٧٧	٢٣٢,٧	١٩٩٥	٢٧٢,١
١٩٦٠	٢٨٩,٦	١٩٧٨	٢٣٣,٢	١٩٩٦	٢٦٥,٦
١٩٦١	٢٩١,١	١٩٧٩	٢٣٧,٤		
١٩٦٢	٣٠٠,٠٠	١٩٨٠	٢٤٦,٢		

* إجمالى الإنفاق العسكرى خلال سنوات الحرب الباردة (١٩٩٨ ـ ١٩٩١) = ١٣,١ الف مليار دولار.
* متوسط الإنفاق السنوى خلال الحرب الباردة = ٢٩٨,٥ مليار دولار.
* متوسط الإنفاق السنوى مع استبعاد سنوات الحرب الكورية والفيتنامية=٢٨٥,٤ مليار دولار
* المصدر: المركز الأمريكى للمعلومات العسكرية.

الفصل الخامس

الدين فى أمريكا



التنوع الدينى فى أمريكا

الدكتور القس/ إكرام لمعى

الأستاذ بكليات اللاهوت والعلوم الإنسانية

راعى الكنيسة الإنجيلية بشبرا

لا شك أن الدين هو أحد الأسس الرئيسية التى قام عليها المجتمع الأمريكى، بل إن المهاجرين الأوروبيين عندما عبروا المحيط إلى الأرض الجديدة، تمثلوا عبور الشعب اليهودى للبحر الأحمر عند خروجهم من مصر إلى أرض الميعاد (فلسطين)، ولقد كانت أمريكا من وجهة نظر المهاجرين هى الأرض الموعودة لهم من الله لأجل انتشار الرسالة المسيحية فى كل العالم ـ ولقد عبر عن هذا الفكر والتر أ.مكدوجال فى كتابه « أرض الميعاد والدولة الصليبية » ، ويشرح مكدوجال فى هذا الكتاب الخلفية الدينية لدولة أمريكا من خلال الكتاب المقدس والذى يتكون من عهدين: العهد القديم والعهد الجديد، ففى العهد القديم بناء الشعب والدولة واتساعها وملك الله عليها، أما العهد الجديد فهو الانطلاق بالرسالة إلى جميع الأجناس والألوان، أو ما يسمى (ملكوت الله) .

ولقد تبنى أحد المذاهب الدينية فى أمريكا ويدعى (المورمون) هذه العقيدة لدرجة أنه اعتبر أمريكا أحد المركزين اللذين سوف يحكم منهما المسيح الأرض عند عودته ثانية فى نهاية الأيام ، أما المركز الثانى فهو فلسطين بالطبع ، وسوف نعرض لهذا المذهب بالتفصيل فيما بعد .

وهكذا نستطيع أن ندرك الخلفية الدينية لدولة أمريكا والتى شكلت سياساتها وتوجهاتها لأكثر من مائتى عام، وما يهمنا فى هذا الفصل هو الوضع الدينى لأمريكا اليوم ، وهل تعتبر أمريكا دولة دينية أم علمانية ؟ وإلى أى مدى يؤثر الدين أو

المتدينون على القرار السياسى فى أمريكا ؟ وما هى المذاهب المنتشرة فى أمريكا فى هذه الأيام ؟

والحقيقة التى نستطيع أن نلمسها عندما نحاول دراسة التدين فى أمريكا ، هى أن اهتمام المجتمع بالدين هو اهتمام على المستوى الفردى ، بمعنى أنه من النادر أن يهتم فرد أمريكى بالدين على مستوى مجتمعى أو جماعى ، فالدين قضية فردية تمامًا، وهذا بالطبع عكس التدين فى المجتمعات الشرقية أو الإسلامية والتى يغلب فيها التدين الجماعى.

ويرصد المحللون الاجتماعيون أنه قد حدث تراجع فى دراسة الدين كظاهرة اجتماعية فى أمريكا فى الثمانينيات ، أما فى السنوات القليلة الماضية ولنقل الخمس سنوات المتممة للألفية الثانية، فقد حدث نوع من الاهتمام بدراسة الدين ، وذلك لأن بعض التجمعات الدينية الكبيرة فى أمريكا أصبحت مهتمة جدًّا بالسياسة الأمريكية، سواء الخارجية منها أو الداخلية، بل وحاولت ونجحت فى توجيهها ، بينما البعض الآخر تمسك بعدم الانحراف فى هذا التيار واعتبر أن التيار الأول قد انحرف عن العقيدة الصحيحة ، فى الوقت الذى فيه تبنى تيار ثالث العودة إلى الدين السلفى أو الكنيسة الأولى ، بينما ظهر تيار أخير ينادى بأن الدين قد فقد تأثيره على الأجيال الجديدة.

أمام كل هذه التناقضات ظهر الاهتمام عند علماء الاجتماع بدراسة ظاهرة التدين فى أمريكا فى السنوات الأخيرة ، ولقد ظهر السؤال الذى يقول : هل ستشهد العشر سنوات القادمة عودة إلى الدين ؟ أم أن الدين سيفقد تأثيره على المجتمع الأمريكى ؟

اتفق معظم علماء الاجتماع فى أمريكا على أن الدين هو احتياج إنسانى طبيعى، وأن المبادئ الدينية تشكل سلوك وتوجهات الإنسان بشكل عام. بل إن الدين هو الذى يمد المجتمع بخاصية التوحد والمشاركة ، إذ أنه يخلق الإحساس بالتعبير «نحن» لكل أعضاء المجتمع على أساسيات أخلاقية ، فالدين له القدرة على أن يصل إلى مفتاح الحركة عند الإنسان ، وذلك من خلال الوظائف التى يقوم بها من عبادة وتعليم وعطاء للآخرين ، وكل عقيدة دينية تواجه تحدى التوازن بين العقائد النظرية والحياة

العملية ، فمعظم البشر يعانون من القلق والرعب لدرجة ما ، سواء من الموت المفاجئ أو من عدم اليقين ، وغياب الدين يخل بالتوازن بين الطموحات الحضارية للإنسان وواقع الحياة الفعلي.

وإذا نظرنا إلى الواقع الدينى لأمريكا فسوف نكتشف حقيقة هامة جدًّا لابد أن نضعها فى الاعتبار ، وهى حركة علمنة الدين ، ولقد غيرت هذه الحركة وجه الكثير من الطوائف الدينية فى أمريكا سواء المسيحية منها أو الإسلامية أو اليهودية ، فبلا شك أن هذه الحركة تهز التواجد الأصيل للدين فى المجتمع بوجه عام ، ورغم أن بعض الطوائف التى تأثرت بهذه الحركة فقدت وظيفتها المؤسسية كممارسة الطقوس الدينية والدعوة المباشرة إلى العودة لله ، إلا أنها استمرت لها القدرة على الضبط الاجتماعى للقيم من خلال خدمة المجتمع ، وهو ما يدعى بـ (الإنجيل الاجتماعى).

والمجتمع العلمانى بوجه عام يرفض المؤسسة الدينية أو يفصل بينها وبين الدولة ، ولكنه لا يرفض القيم الدينية الضابطة للمجتمع.

وعلى الرغم من أن المجتمع الأمريكى قد حسم أمر فصل الدولة عن الدين ، إلا أن صراعًا شرسًا يدور بين المتدينين الذين يريدون تشكيل القرار السياسى على أساس عقدى أصولى وبين من يرفضون ذلك بشدة ، مع قبولهم لضبط المجتمع بالقيم الدينية، وبناء على ذلك أصبح لأكبر كنيستين بأمريكا (البروتستانتية - الكاثوليكية) خطان ، أحدهما دينى بحت والآخر علمانى ، ولقد بنى هذا الفكر على خلفية فكرية دينية تنادى ببناء ملكوت الله الذى يشمل العالم ككل مبتدئًا بأمريكا ، وهذا الملكوت يشمل المسيحيين وغير المسيحيين ، وعلى المسيحيين أن يتحملوا مسئولية بنائه ككل وللجميع بدون تمييز .

ونستطيع القول أن أهم الديانات فى الولايات المتحدة هى المسيحية ، وتشمل (البروتستانتية والكاثوليكية) ثم اليهودية يليها الإسلام ، والعلمانية الإنسانية ، كل ذلك فى مجتمع مسكونى (متعايشين معًا)، وأكثر الحركات انتشارًا هى الحركة الإسلامية تليها البوذية. ويمكننا وصف الشخصية الدينية للولايات المتحدة بتعبير « الدين المدنى- Civil Religion » ، فهناك تأكيد دائم على الفردية ، وأيضًا

على الفصل بين الكنيسة والدولة وبهذين الأمرين صار الانتقال من دين لآخر أو من طائفة لأخرى لا يؤثر في النظام الاجتماعي العام.

هذا الأمر وضع المواطن الأمريكي تحت التزامين ، الأول ديني نحو المذهب الذي يؤمن به ، والآخر مدني نحو المجتمع أو القيم التي تربط المذاهب بعضها ببعض. ولا شك أن هذا الوضع له إيجابياته وسلبياته ، فبلا شك أن إيجابيات ما يسمى بالدين المدني ، هو إطلاق حرية الفرد في أن يعتنق دينًا ما أو يرفضه أو حتى يرفض جميع الأديان ، ثم إن الانتقال من دين لآخر أو الزواج المختلط لا يسبب مشاكل اجتماعية ، هذا فضلا عن عدم تأثر القرار السياسي بالدين ، وإن كان هذا الأمر يبدو نظريًا.

أما السلبيات فهي كثيرة جدًا ، فبحسب الإحصاءات ، فإن أمريكا أصبحت أقل تدينًا مما سبق ، وكما يقول علماء الاجتماع ، فالعصر الذي تعيشه أمريكا اليوم هو عصر انهيار القيم ، وكما يقول أحد المحللين « إننا نواجه مشاكل أخلاقية اسوأ كثيرًا من التي واجهها أجدادنا ، وأيضًا عصرنا أكثر تعقيدًا روحيًا وفكريًا واجتماعيًا بسبب التكنولوجيا » ، والأكثر سلبية في كل هذا هو ظهور البدع والهرطقات ، وقبل أن نعرض البدع والهرطقات وعبادة الشيطان في أمريكا ، علينا أن ندرك بأن المسيحية هي الديانة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية وأن المذهب الرئيسي هو البروتستانتية والذي ينقسم إلى عدة طوائف، أكبرها هي الطائفة المعمدانية والتي يأتي منها دائمًا رئيس الجمهورية ، ولم يتقلد هذا المنصب سوى كاثوليكي واحد هو جون كنيدي عام ١٩٦١ ، وللطائفة المعمدانية تأثيرها الضخم على السياسة الأمريكية، تليها طائفة الميثودست ثم اللوثرية والمشيخية ، هذه الطوائف تنقسم إلى طوائف أصغر ، لكن يجمعها كلها ما يسمى بالبروتستانتية ، أما الطائفة التي تلي البروتستانتية فهي طائفة الكاثوليك ، والتي تنقسم أيضًا إلى عدة طوائف.

وتقوم المسيحية على فلسفة أو لاهوت واضح لتغيير الفرد والمجتمع ، وينطلق هذا الفكر من العهد الجديد في وصية المسيح لتلاميذه « اذهبوا إلى العالم أجمع واكرزوا بالإنجيل للخليقة كلها ».

أما الإسلام ، فقد جاء إلى أمريكا عام ١٨٠٠م تقريبًا ، وذلك مع بعض المهاجرين من الشرق الأوسط ، لكنه انتشر سريعًا ، وهو أكثر الديانات قدرة على الانتشار فى التسعينيات من القرن العشرين ، وله مراكز متعددة فى لوس أنجلوس وسان دييجو وسياتل، نيويورك وإنديانا پولس وغيرها، وتوجد أيضًا أقلية شيعية ، إلا أن تأثير الإسلام على السياسة الأمريكية يكاد يكون منعدمًا بالمقارنة باليهودية.

عدد كنائس وأعضاء ومترددى أكبر عشر طوائف مسيحية بالولايات المتحدة

م	اسم الطائفة	سنة التأسيس	عدد الكنائس	عدد الأعضاء الرسميين	عدد المترددين	سنة الاحصاء
١	الكنيسة الكاثوليكية	١٧٨٧	٢٢,٤٠٠	٦١,٢٠٧,٩١٤	٥٣,٣٠٨,٤٦٦	١٩٩٩
٢	اتحاد الكنيسة المعمدانية الجنوبى	١٨٤٥	٣٧,٨٩٣	١٥,٨٥١,٧٥٦	١٨,٩٢٣,٠٨٥	١٩٩٨
٣	الكنيسة الميثودستية المتحدة	١٩٦٨	٣٧,٢٠٣	٨,٤٩٦,٠٤٧	١١,٠٧٢,٧١١	١٩٩٦
٤	كنيسة الله فى المسيح	١٨٩٨	١١,١٤٤	٥,٤٩٩,٨٧٥	٢,١٦٠,٨٣٩	١٩٩١
٥	الكنيسة الإنجيلية اللوثرية بأمريكا	١٩٦٠	١٠,٨٩٩	٥,١٨٥,٠٥٥	٥,٢٢٢,٤٤٥	١٩٩٧
٦	كنيسة يسوع المسيح لقديسى الأيام الأخيرة (المورمون)	١٨٣٠	٩,٢٠٧	٤,٩٢٣,١٠٠	٣,٥٤٠,٤٨٤	١٩٩٧
٧	الكنيسة المشيخية بالولايات المتحدة الأمريكية	١٧٠٦	١١,٤١٩	٣,٦١٠,٧٥٣	٣,٥٤٣,٧٠٦	١٩٩٧
٨	الكنيسة الأفريقية الأسقفية الميثودستية	١٧٨٧	٧,٢٩٩	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢,٤٢٩,٠١٣	١٩٩١
٩	الاتحاد القومى المعمدانى بأمريكا	١٩١٥		٣,٥٠٠,٠٠٠		١٩٨٧
١٠	الكنيسة اللوثرية (سنودس ميسورى)	١٨٤٧		٢,٦٠٣,٠٣٦		١٩٩٧

أولاً: الكنيسة الكاثوليكية فى أمريكا

الكنيسة الكاثوليكية والتى يبلغ تعدادها مليار فى العالم ككل ، يوجد منهم ٦ % فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى أول كنيسة تكونت فى التاريخ المسيحى وتسمى الكنيسة الجامعة، وقد أسسها بطرس الرسول فى روما ومقرها العالمى هو الفاتيكان،

ومنذ الإصلاح الذى وقع فى القرون الوسطى ، استطاعت الكنيسة الكاثوليكية أن تطور ذاتها فى قبول الآخر والانفتاح على العالم ككل ، ولقد كان لوثيقة الفاتيكان II الأثر الضخم فى الاعتراف بالكنائس الأخرى والأديان المختلفة وإقرار مبدأ الحوار ، وقد قبلت بعض الكنائس الكاثوليكية فى العالم الحركة الكارزماتية التى تنادى بالشفاء الإلهى والتكلم بالألسنة والمواهب الروحية الأخرى ، ألا أن البعض الآخر مازال متمسكًا بالتقاليد والعقائد الأساسية للكنيسة الكاثوليكية.

وتاريخ الكنيسة الكاثولكية بأمريكا يبدأ بأول مرسل إسپانى وصل إلى إنديانا عام ١٥٢٦ ، وقد بدأت أول كنيسة كاثولكية أمريكية ١٥٦٥ باسم سانت أوجستين فى فلوريدا ، ولقد أصبحت مارى لاند مستعمرة كاثولكية عام ١٦٣٤ ، وقد عين أول كاردينال أمريكى من روما فى عام ١٨٧٥ ، وبحلول عام ١٩٧٥ كان يوجد بأمريكا أكثر من ٤٨ مليون كاثوليكى. وبالإضافة إلى الكاثوليك البيض المتحدثين بالإنجليزية توجد طائفتان أخريان من جنسيتين ، الأولى الإسپان وتعدادهم حوالى تسعة ملايين ، والطائفة الأخرى الكاثوليك السود ويبلغون ٨٥٥,١٩٣ ، ولقد تأسس مكتب للكاثوليك السود عام ١٩٧٠ .

ولقد عاش الكاثوليك منفصلين عن المجتمع الأمريكى بأسلوب عبادتهم وعاداتهم وتقاليدهم حتى الثمانينيات ، حين بدأت أعداد منهم ينفتحون على العقائد الأخرى والمجتمع العلمانى ، وكان ذلك نتيجة لإحصائية عام ١٩٧٤ والتى أعلنت أن عدد العابدين فى كنائس الكاثوليك قد قل من ٧٨ % من عام ١٩٥٤ إلى ٥٠ % عام ١٩٧٤ والاعتراف الشهرى من ٣٧ % عام ١٩٦٣ إلى ١٧ % عام ١٩٧٤، وهكذا بدأت مجموعات من الكهنة الكاثوليك تنفتح على الحركة الكارزماتية (مواهب الشفاء - الملىء من الروح القدس بمظاهر غريبة مثل التكلم بألسنة غريبة وإخراج الشياطين .. إلخ) بينما اتجهت مجموعات أخرى إلى العلمانية وكل ذلك بهدف تجديد الكنيسة.

ثانيًا: الكنائس الپروتستانتية فى أمريكا

١ - تأسس اتحاد الكنيسة المعمدانية الجنوبى عام ١٨٤٥ عندما انفصل عن الكنيسة المعمدانية الشمالية بسبب قضية تحرير العبيد ، فقد كان الشماليون يشجعون تحرير العبيد لأنهم كانوا أصحاب مصانع وتجار ، بينما الجنوبيون يرفضون فكرة تحرير

العبيد لأنهم أصحاب مزارع وإقطاعيات. وفى عام ١٨٧٩ انقسمت الكنيسة الشمالية إلى محافظين ومحدثين أصوليين وتحرريين. ولقد أسس الكنيسة المعمدانية بأمريكا روچر وليامز Roger Williams عام ١٦٣٩ فى رود ايلاند ، ولقد انتشرت العقيدة المعمدانية بين الأسر بصورة محلية بحتة ولم يتكون كيان رسمى عام للكنيسة إلا فى سنة ١٩٠٧، وتعتبر أكبر كنيسة معمدانية هى اتحاد الكنيسة المعمدانية الجنوبى، ويوجد لهذا الاتحاد كنائس فى ٣١ ولاية، ولهذه الكنيسة ٢٥٦٤ مرسلا يعملون فى ٧٠ دولة ، إلا أن عدد الأعضاء بدأ فى الهبوط فى السنوات الأخيرة ، ويعتقد المعمدانيون فى معمودية البالغين ، فهم يرفضون تعميد الأطفال ويؤمنون بأن عودة المسيح ستكون حرفية ، وسوف يملك على الأرض لألف عام من فلسطين.

٢- تكونت الكنيسة الميثودستية المتحدة عام ١٩٦٨ من ثلاث كنائس : كنيسة الميثودست وكنيسة الإخوة المتحدين فى المسيح والرابطة الإنجيلية. وتعتبر الكنيسة الميثودستية ثانى أكبر الكنائس البروتستانتينة فى الولايات المتحدة بعد الكنيسة المعمدانية ، وتعتبر الكنيسة الميثودستية المتحدة هى الكنيسة الأم فى هذه الطائفة وتأتى الطوائف التابعة لها عبارة عن مجموعات صغيرة ، بعكس الكنائس المعمدانية التى انقسمت إلى طائفتين كبيرتين الشمالية والجنوبية ، وكنيسة الميثودست تتبع المصلح الإنجليزي چون وسلى وأخيه تشارلس وقد تأسست فى انجلترا عام ١٧٣٦م والذى نادى بفكرة القداسة الكاملة ، أى أن الإنسان يمكن أن يحقق القداسة الكاملة وهو على الأرض ، ويوجد فرع من هذه الكنيسة فى مصر.

٣- كنيسة الله فى المسيح ، وهى كنيسة رسولية تؤمن بالمواهب الروحية والحركة الكارزماتية ، فهم ينادون بالشفاء الإلهي وإخراج الشياطين والتنبؤات بنهاية العالم وحكم المسيح على الأرض لألف عام بعد مجيئه الثانى ، ولقد نبعت كنيسة الله فى المسيح من حركة القداسه الكاملة التى انتشرت فى أمريكا فى القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨ وكان أكبر امتداد لهذه الكنيسة عام ١٩٢٣ .

٤- تأسست الكنيسة الإنجيلية اللوثرية بأمريكا فى ٣٠ إبريل -٣ مايو ١٩٦٠م بواسطة ثلاث كيانات لوثرية : رابطة الكنائس الإنجيلية اللوثرية والكنيسة اللوثرية بأمريكا وكنيسة أمريكا اللوثرية ، وقد اتحدت هذه الكنائس الثلاث معًا فيما سمى بالكنيسة الإنجيلية اللوثرية بأمريكا.

وهذه الكنيسة تتبع مارتن لوثر قائد الإصلاح والذى كان راهبًا كاثوليكيًا ، ولكنه علق على باب كاتدرائية وتنبرج بألمانيا ٩٥ احتجاجًا على ممارسات الكنيسة الكاثوليكية ، طالب فيها بإتاحة قراءة الكتاب المقدس وتفسيره للشعب المسيحى ورفض الكهنوت وصكوك الغفران ومحاكم التفتيش.. إلخ ، وقد تأسست أول كنيسة لوثرية من الألمان المهاجرين عام ١٦٢٣ ، وتعتبر الكنيسة اللوثرية الأمريكية من الكنائس المحافظة وهى من أكثر الكنائس نموًّا فى السنوات الأخيرة.

٥- تأسست الكنيسة المشيخية بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٠٦ وذلك نتيجة هجرة الهولنديين المشيخيين إلى أمريكا ، وقد سميت الكنيسة المشيخية المتحدة والتى انقسمت عام ١٩٨٣ إلى كنيستين : الكنيسة المشيخية بأمريكا وتدعى الفرع الجنوبى ، والكنيسة المشيخية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وتدعى الفرع الشمالى ، والفرع الشمالى هو الفرع المتحرر فى الكنيسة ، أما الجنوبى فيتكون من الأصوليين أو المحافظين ، وهى تتبع المصلح چون كالفن السويسرى الأصل والذى بنى عقيدته على رفض الكهنوت واعتبار القسوسية وظيفة وليس رتبة ، فالقس شيخ معلم وهو رئيس مجلس إدارة الكنيسة وأعضاء مجلس إدارة الكنيسة شيوخ مدبرون ، ويقوم النظام المشيخى على الديمقراطية المطلقة ، فلا يوجد أسقف أو رئيس أساقفة ، وتتخذ القرارات بالاقتراع ، وأيضًا الوظائف ، والكنيسة الإنجيلية بمصر تتبع المذهب المشيخى.

٦- تأسست الكنيسة الأفريقية الميثودستية عام ١٧٨٧ وأعضاؤها من السود الذين انفصلوا عن الكنيسة الرسولية البيضاء بفيلادلفيا ، اعتراضًا على التفرقة التى كانت تمارسها الكنيسة بين البيض والسود.

٧- تأسست كنيسة المورمون، أو كنيسة يسوع المسيح لقديسى الأيام الأخيرة عام ١٨٣٠، وهى تعتبر هرطقة مسيحية سوف نتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد.

ولعلنا نلاحظ أن جميع الكنائس التى تحدثنا عنها سابقًا هى كنائس پروتستانتية مصلحة ما عدا الكاثوليك والمورمون ، والكنائس المصلحة قامت بهدف التنوير وإصلاح الكنيسة الكاثوليكية ، وقد انتقل الفكر الإصلاحى من أمريكا وأوروپا إلى

مصر بهدف إصلاح الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كما حدث فى الغرب ، إلا أن الكنيسة الأرثوذكسية رفضت عمل المرسلين ، ولذلك اضطروا لتأسيس كنائس منفصلة ، ولقد كان للمصلحين الذين جاءوا إلى مصر الفضل فى ترجمة العبادة إلى اللغة العربية ، وصار الإنسان المصرى يصلى ويرنم ويقرأ الكتاب المقدس ولأول مرة باللغة العربية ، وأصبح من حق الإنسان العادى أن يفسر الكتاب المقدس .

كذلك جاء المرسلون بالعمل الاجتماعى للمسيحى والمسلم دون تفرقة ، المدرسة والمستشفى بجوار الكنيسة.

ولقد تطورت الكنيسة الأرثوذكسية - فى مصر - فى السنين الأخيرة حيث تبنت بعض أجزاء العبادة باللغة العربية مثل قراءة الكتاب المقدس والترانيم والوعظ على الأسلوب الإصلاحى والتنويرى ، وهذا يعتبر نجاحًا للفكر الإصلاحى بمصر .

ثالثًا: الكنيسة الأرثوذكسية فى أمريكا

بدأت الكنيسة الأرثوذكسية فى ولاية ألاسكا عندما كانت تابعة لروسيا عام ١٧٩٤ بثمانية أفراد على رأسهم القديس هيرمان St. Herman، وقد جاءوا من أحد الأديرة فى شمال روسيا ، وعانوا معاناة ضخمة لتأسيس الإرسالية الأرثوذكسية بأمريكا، ولقد غرق أحد المطارنة ويدعى Fr. Iossaph وذلك حتى قبل أن يبدأ عمله، ولقد كان عدد الكهنة قليلا ، فهيرمان نفسه لم يكن كاهنًا ، إلا أن الآلاف من الوطنيين تعمدوا واستمروا أرثوذكس بعائلاتهم حتى يومنا هذا ، وفى عام ١٨٦٧ اشترت أمريكا ولاية ألاسكا من روسيا ، ولكن استمر دعم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لأرثوذكس الاسكا
إلا أن الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ قطعت تمامًا الدعم والاتصال بالإرسالية الأرثوذكسية بالاسكا ، إلى أن عادت العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩٠ . ويصل عدد الأرثوذكس بأمريكا إلى حوالى نصف مليون ، إلا أن هؤلاء يختلفون عن الجالية المصرية الأرثوذكسية والتى لا يزيد عددها عن ٥٠ ألف ، ولا تعترف بهم الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ولا توجد أى علاقات متبادلة معهم ، فهؤلاء يتبعون رئاسة الكنيسة بمصر ، ويعيشون غير مندمجين مع المجتمع ، ولم يكونوا كنيسة أرثوذكسية أمريكية ، لذلك لا تعتبر هذه النوعية من الكنائس كنائس أمريكية.

الإسلام فى أمريكا

بدأ المسلمون فى الوصول إلى أمريكا فى نهايات عام ١٨٠٠م، كما ذكرنا من قبل، أى منذ حوالى مائتى عام ، وكان الأوائل معظمهم من الشرق الأوسط، وكانوا شبابًا أتوا طلبًا للرزق . ولم تكن من ضمن أحلامهم البقاء فى أمريكا بقدر تكوين ثروة والعودة بها إلى بلادهم ، إلا أنهم وجدوا فى ذلك صعوبة جمة فقرر البعض البقاء وقرر البعض الآخر العودة إلى أوطانهم ، والذين استقروا شرعوا فى القيام بأعمال تجارية صغيرة.

ثم بدأوا فى التجمع معًا للحفاظ على هويتهم ، ووجدوا فى الدين الإسلامى الملاذ لتوضيح هويتهم للمجتمع الغربى الذى يعيشون فيه ، وكذلك فى الموسيقى الشرقية والتقاليد المتوارثة ، ولم يلبثوا أن أدركوا أهمية وجود جامع لتكون علاقتهم معًا علاقة مؤسسية ، فبدأ كل تجمع فى إنشاء جامع فى المنطقة التى يعيش فيها ، ولقد بدأت هذه الفكرة من عام ١٩٢٠ واستمرت بقوة حتى أنه بحلول عام ١٩٥٢ كان هناك عشرون جامعًا بأمريكا ، فى نفس الوقت بدأ بعض الأفارقة السود يجدون هويتهم فى الإيمان الإسلامى حيث التعليم عن العدالة والمساواة ، فأصبحوا مسلمين.

وقد بدأت حركات إسلامية متعددة فى أمريكا مثل أمة الإسلام بقيادة أليجا محمد والتى تقدم الهوية الإسلامية السوداء مقابل الاضطهاد الأبيض ، ومن هذه الحركة خرجت حركات كثيرة مثل حركة أنصار الله ، وحركة دار السلام والحزب الإسلامى لشمال أمريكا والإخوان المسلمين.. إلخ ، وكانت العلاقة بين هذه الحركات منعدمة ، إلا أنه فى السنين الأخيرة بدأ حوار بين بعضها البعض.

فى نصف القرن الأخير زادت حركة الهجرة من الشرق الأوسط إلى أمريكا ، لكن معظمهم كانوا علمانيين يقدمون الهوية السياسية على الهوية الدينية ، ثم فتح باب الهجرة لآسيا مما دفع بمئات الآلوف من الآسيويين للهجرة إلى أمريكا ، ومع زيادة النوعية المتميزة من المهاجرين العرب والثروة النفطية ، بدأت فكرة انتشار الدعوة الإسلامية بين الأمريكيين ، وهكذا زادت حركة بناء الجوامع منذ عام ١٩٧٠، إذ أراد المسلمون أن تكون لهم علامة واضحة يعبرون بها عن هويتهم فى المجتمع الأمريكى، وبدأت المناقشات عن كيفية إدارة الجوامع والملابس الخاصة بالنساء والرجال وأسلوب حياة المسلم فى مجتمع مختلف.. وهكذا.

وفى عام ١٩٩٢ أصبح هناك ما يزيد على ٢٣٠٠ مؤسسة إسلامية تشتمل على جوامع ومدارس ومطابع وبرامج تليفزيونية وإذاعية ونوادى.

ولقد نشأت مشكلة لمسلمى أمريكا وذلك عندما زادت الهجرة إلى أمريكا ، حيث جاء مسلمون من جنسيات مختلفة ومتنوعة ، فاختلف الحال عما كان فى بدايات القرن من جامع يخص الأتراك وآخر يخص الألبان وثالث للعرب ، أما اليوم فصار الجامع الواحد يعج بجنسيات مختلفة مما أدى إلى زيادة المشكلات وصعوبة الوحدة والتعبير عن هوية إسلامية واحدة ، هذا بالإضافة إلى التعاليم الجديدة التى جاء بها الإخوان المسلمون من مصر ، والجماعة الإسلامية من باكستان ، والتى تقدم نوعية جديدة ومفهوم جديد عن مجتمع إسلامى لم يكن معروفًا للمهاجرين القدامى ، وخاصة مفهوم الأمة عند سيد قطب والمودودى.

ولقد بدأ المسلمون فى الاستماع إلى تعاليم هذه الجماعات بشغف وإرادة للتعلم ، إلا أن بعضهم وجد أن بعض هذه التعاليم بها بعض التطرف وغير مناسبة للمجتمع الأمريكى ، مما دعا إلى بعض الاختلاف والحساسية بين التلاميذ الذين يسمعون الأساتذة الذين هاجروا حديثًا إلى أمريكا بأفكار محافظة أو أصولية.

حقيقة أخرى ظهرت على السطح بقوة ، ألا وهى تدفق أموال البترول للأقليات المسلمة فى أمريكا مع تقديم تعليم مختلف ، مما أثر أيضًا فى نوعية التعليم المقدم إلى المهاجرين القدامى الذين تعودوا على الحياة الأمريكية ، وهناك مشكلة تؤرق هذا الجيل من المسلمين وهى موقف الأجيال التى تولد فى أمريكا ، والموقف من هؤلاء الأطفال الذين يعيشون فى كنف الحضارة الأمريكية وكيف يكون أسلوب التعليم والتقييم لمثل هؤلاء ؟ وما هى الحياة المرجوة لهم ؟

ومشكلة ثانية هى الفروق الاجتماعية الضخمة بين المسلمين الذين يعيشون فى أمريكا ، والتوتر بين مسلمى أمريكا من الزنوج وبين المسلمين العرب.

ومشكلة أخيرة هى التوتر بين الشيعة والسنة، حيث يعتبر الشيعة أنفسهم أقلية داخل أقلية.

أمام كل هذه التحديات وجد المسلمون فى أمريكا أن عليهم القيام بما يلى :

١- صيانة القيم كالعادات والتقاليد الإسلامية فى المجتمع الأمريكى ، وذلك من خلال النظام التعليمى سواء فى دروس المؤسسات الإسلامية أو فى المدارس العلمانية.

٢- التأكيد والاستمرار فى تكوين مؤسسات إسلامية فى كل أنحاء أمريكا ، مع عمل برامج للتجمعات فى المناسبات والأعياد.

٣- مشاركة المجتمع الأمريكى بالفكر الإسلامى بطريقة أو أخرى ، وخاصة من المهاجرين الجدد الذين يتقنون الإنجليزية.

ويمكن تقسيم المسلمين فى أمريكا إلى سنة وشيعة كما هو الحال فى بقية العالم :

١- السنة: وهم أربعة مذاهب رئيسية:

أ - **المذهب الحنفى** : ولد أبو حنيفة النعمان بالكوفة سنة ٨٠هـ وتوفى سنة ١٥٠هـ على الأرجح ، وهو فارسى النسب. تعلم الفقه من حماد بن أبى سليمان وغيره، وقال : تلقيت فقه عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس من أصحابهم. بنى مذهبه على الاستدلال من:

القرآن - السنة - فتوى الصحابى والإجماع - القياس - الاستحسان - العرف

ينتشر المذهب الحنفى فى تركيا والهند وباكستان ووسط آسيا، والبوسنة وألبانيا وكوسوفا.

ب - **المذهب المالكى**: ولد مالك بن أنس بالمدينة عام ٩٣هـ، ومات بها عام ١٧٩هـ أخذ العلم والحديث من كبار التابعين، وهو فقيه محدث، بنى مذهبه على الاستدلال من:

القرآن - السنة - فتوى الصحابى والإجماع - عمل أهل المدينة (فيما لا نص فيه) - القياس - الاستحسان - الاستصحاب - المصالح المرسلة - سد الذرائع - العرف.

انتشر مذهبه فى شمال أفريقيا : مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، والأندلس فى إسبانيا.

جـ ـ المذهب الشافعى: ولد محمد بن إدريس الشافعى فى غزة أو عسقلان عام ١٥٠هـ، ومات بمصر عام ٢٠٤هـ.

تتلمذ على مالك ومحمد بن الحسن الشيبانى تلميذ أبى حنيفة، وسفيان بن عيينة وغيرهم ، وكذلك أخذ الحديث من أحمد بن حنبل ، الذى أخذ عنه الفقه.

هو أول من ألف فى أصول الفقه بكتابه المهم: « الرسالة » .

بنى مذهبه على الاستدلال من:

القرآن ـ السنة ـ الإجماع ـ أقوال الصحابة ـ القياس

انتشر مذهبه فى مصر والعراق ، وجنوب شرق آسيا (ماليزيا وإندونيسيا ، جنوب تايلاند وجنوب الفلبين وعددهم حوالى ٢٥٠ مليون مسلم) .

د ـــ المذهب الحنبلى: ولد أحمد بن حنبل فى بغداد عام ١٦٤هـ، وتوفى بها عام ٢٤١هـ.

أخذ الحديث من هشيم بن بشير بن أبى خازم، وأخذ الفقه من الشافعى.

بنى مذهبه على الاستدلال من:

القرآن ـ السنة ـ فتوى الصحابى والتابعى ـ الإجماع ـ القياس ـ الاستصحاب ـ المصالح المرسلة ـ سد الذرائع.

ينتشر المذهب الحنبلى فى الجزيرة العربية والعراق.

٢ ـ الشيعة: وهم الآن أربع فرق:

أ ـ الزيدية: ولد زيد بن على زين العابدين بن الحسين عام ٨٠هـ بالمدينة ، وقتل بالكوفة وعمره اثنين وأربعين عامًا. أخذ العلم من أهل البيت.

بنى مذهبه على الاستدلال من:

القرآن ـ السنة ـ الإجماع ـ فتوى الصحابى ـ القياس ـ الاستحسان ـ المصالح المرسلة ـ الاستصحاب ـ العقل.

وهم أقرب فرق الشيعة للسنة، وينتشر المذهب فى اليمن، وعدد قليل فى إندونيسيا.

ب ـ الإمامية الاثنى عشرية (الجعفرية):

يؤمنون باثنى عشر إمام معصوم كلفهم الله بالإمامة ، أولهم على بن أبى طالب وآخرهم المهدى المنتظر محمد بن الحسن العسكرى ، الذى دخل فى الغيبة الكبرى عام ٣٢٩هـ. ويسمون الشيعة الجعفرية لتمييزهم عن الشيعة الإمامية الإسماعيلية، الذين اعتبروا إسماعيل بن جعفر الإمام من بعده، بينما اعتبر الجعفرية أن موسى الكاظم هو الإمام من بعد أبيه، وهم أقرب فرق الشيعة للسنة بعد الشيعة الزيدية.

وتنحصر أدلة الأحكام عندهم فى:

القرآن ـ السنة (ولا يصح عندهم إلا ما جاء عن طريق أهل البيت وشيعة على من الصحابة ثم علماء الشيعة) ـ العقل والاجتهاد ـ إجماع علمائهم.

ومشهور عنهم أنهم لم يغلقوا باب الاجتهاد فى أى زمن، وأنهم نهوا عن التقليد.

وانتشر مذهبهم فى إيران والعراق والشام والخليج العربى ، ووسط آسيا. وهناك عدد قليل منهم فى إندونيسيا.

جـ ـ الإسماعيلية:

يفترقون عن الشيعة الاثنى عشرية بدءًا من إسماعيل بن جعفر ، فهو الإمام بعد أبيه بدلا من موسى الكاظم.

وهى فرقة باطنية ، تقوم عقيدتها الأساسية على:

١ ــ العبادة العملية، أى علم الظاهر ، وهو ما يتصل بفرائض الدين وأركانه.

٢ ــ العبادة العلمية ، أى علم الباطن ، من تأويل ومثل عليا للتنظيمات الاجتماعية، وللإدارة السياسية.

وعندهم قول مشهور: «من عمل بالباطن والظاهر معًا فهو منّا ، ومن عمل بأحدهما دون الآخر فليس منا ».

ومن أصول عقيدتهم ضرورة وجود الإمام المعصوم ، المنصوص عليه من نسل على بن أبى طالب ، والنص على الإمام يجب أن يكون من الإمام الذى سبقه. والإمامة هى المحور الذى تدور عليه كل العقائد الإسماعيلية وفلسفتها ، لأن الإمامة ركن أساسى لجميع أركان الدين. وإمامهم الآن أغاخان الخامس.

ينتشر مذهبهم فى الهند وپاكستان وآسيا الوسطى والشام وتركيا، ومنهم « البهرة» الذين يأتون لجامع الأنور فى القاهرة القديمة بجوار بوابة الفتوح. كذلك هناك عدد قليل منهم فى إندونيسيا.

د ـ **العلوية**: أكثر فرق الشيعة غلوًّا فى على، وهم أبعد الفرق الشيعية عن أهل السنة ، فهم أبعد من الإسماعيلية. وهم أقل فرق الشيعة عددًا ، يعيشون فى الشام وتركيا.

* * *

البدع والهرطقات الدينية فى أمريكا

١ ـ عبادة الشيطان

فى عام ١٨٥١ كان يوجد فى أمريكا ١٢٠ وسيطًا روحيًّا فى ولاية أوهايو وحدها، هذا فضلا عن مئات من الوسطاء فى المدن الرئيسية الأخرى ، فى ذلك الوقت كان عدد الذين يؤمنون بالقوى الشيطانية الخفية حوالى ٢ مليونًا من الأمريكيين بينما يتعاطف معهم أكثر من ١١ مليون آخرين.

فى عام ١٩٧٩ جاء بمجلة « تايم » الأمريكية أن ٤٠,٠٠٠ من السحرة كانوا يمارسون السحر فى الولايات المتحدة ، ولا شك أن هذا العدد قد تضاعف اليوم مع أعداد أكثر من عبدة الشيطان ، فضلا عن ٣٠٠ جامعة وكلية ومعهد يقدمون برامج وشهادات علمية عن حركة العصر الحديث New Age ، وهناك مائة جامعة تقدم منهجًا تعليميًّا عن السحر.

ويرجح الباحثون انتشار السحر وعبادة الشيطان إلى انتشار الديانات الشرقية مثل البوذية والهندوسية والشنتو ، والتى تكون بيئة طبيعية لمثل هذه الممارسات ، فتدفق

رهبان هذه الديانات وانتشار الحلقات الدراسية الخاصة بحركة : « العصر الحديث - New Age » أمدَّ المجتمع الأمريكى ببيئة مناسبة لنمو مثل هذه العقائد، فممارسة اليوجا مثلا تساعد على تنمية وتطوير القوى التى لها صلة بعالم الأرواح ، **ويوجد فى أمريكا الآن أكثر من مائة ديانة خاصة بالسحر وعبادة الشيطان.**

فى عام ١٩٨٩ اكتشفت مقبرة جماعية بها خمس عشرة جثة فى بلدة ماتا موروس بالمكسيك ، وهى على بعد أميال قليلة من حدود ولاية تكساس ، وقد قتل هؤلاء الضحايا وبينهم أمريكى كنوع من ممارسات عبادة القديسين ، وهى خليط من ديانة بعض القبائل الأفريقية والديانة الكاثوليكية. والذين يمارسون هذه العبادة يتورطون فى ممارسة السحر الأسود والشعوذة ، وتزدهر هذه الديانة فى واشنطن وميامى ودينفر وتوكسون ، **وهذه الديانة مسئولة عن تعاطى المخدرات وتقديم الذبائح الآدمية والجرائم الأخرى ، وهى تمثل إحدى صور الوثنية الحديثة فى أمريكا.**

وفى عام ١٩٧٤ حاولت طالبة بروتستانتية فى كاليفورنيا تدعى أرليس بيرى أن تنصح جماعة الشيطان بترك عبادة الشيطان والعودة إلى الله ، إلا أنهم اختطفوها وعذبت بفظاعة وقتلت فى طقس من طقوس عبادة الشيطان ، (وكان أحد أعضاء هذه الجماعة - اسمه بركويتز - قد هرَّب كتابًا من السجن الذى كان محبوسًا فيه وعلى الصفحات ١١٤، ١١٥ من هذا الكتاب) - وهو لبيتر هايتنج بعنوان دراسة التركيب البنيوى للسحر- كتب فى أعلى الصفحات « جامعة ستانفورد » ، وعلى اليسار أرليس بيرى ، **يفتش عنها ، تطارد وتذبح** ، وقد وضع بركويتز خطوطًا تحت النصوص التالية « إن سحابة الشك التى تحيط بالسير كولى كانت كبيرة فى حجمها ولكن تجاوزاته كانت ضعيفة فى أهميتها ، وهذا يمكن أن نقوله عن الذين يعبدون الشيطان » ولقد كان لهذه الجماعة علاقة متينة بتشارلز مانسون الذى كان له سلطان رهيب على أتباعه ، وكان يقنعهم بأن ما يعتبره الناس شرًّا هو خيرًا وأن ما يطلبه منهم أن يفعلوه هو خير ، وكانوا يطيعونه دون نقاش ، فقد كان يسيطر على حياتهم ، وكانوا مكرسين أنفسهم للسحر والمخدرات والموسيقى الميتالك.

وفى محاكمة أحد أعضاء الجماعة، ذكر أن مانسون قال: إننا سنبنى هذه الحضارة الجديدة ، وإننا نتحكم فى الآخرين عن طريق السحر.

نستطيع اليوم القول إن عبادة الشيطان قد أحكمت قبضتها على أمريكا، وهناك عشرات الكتب التى تقدم الدليل على ذلك ، منها كتاب چيرى چونسون « نشأة عبادة الشيطان فى أمريكا الشمالية » (١٩٨٩) وكتاب مارك بوبيك « الصحوة الشيطانية » (١٩٩١) وكتاب أرثر ليونز « الشيطان يريد » (١٩٨٨) وكتاب بوب لاسون « عبادة الشيطان » (١٩٨٩) وكتاب كارل شاركى « القصة الحقيقية لعبادة الشيطان وكيف ترعب مجتمعنا ».

ولا شك أن هذه العبادة قادرة على تقويض أسس القيم الاجتماعية والأخلاقية فى المجتمع الأمريكى. وفى تقرير سرى كتبه أحد رجال البوليس اسمه - بات ميتوير - يقول:

إننا نعتقد أننا اكتشفنا العلاقة المتبادلة بين أسبوع عيد القيامة وجرائم عبدة الشيطان ، فمن يوم أحد السعف إلى يوم أحد القيامة ، يكون هذا الأسبوع هو أسبوع قتل الأطفال الصغار ، وقد قالت لنا إحدى السيدات أنها رأت ستة أطفال صغار مقتولين فى هذه الفترة.

إن هذه الجماعات لا تخطف الأطفال لتقديمهم ذبائح للشيطان ، ولكن ما حدث هو أن أطباء النساء المنضمين لهذه الجماعات ، يقومون بتوليد النساء ولا يسجلون أسماء المواليد، وبذلك فهم يقتلون أطفالا غير مسجلين أصلا ويقدمونهم ذبائح للشيطان ، وعبادة الشيطان هى حركة لإحياء الوثنية ، وأعضاء هذه الجماعات يستخدمون الموسيقى والغناء والرقص للاتصال بالأرواح الشريرة فى حلقات عبادة الشيطان ، وفى حالة وجود نقص فى الضحايا البشرية لتقديمها كذبائح، فإن الساحر يقدم حيوانًا كذبيحة دموية أو يجرح نفسه أو واحدًا من مساعديه ، وإذا ارتبط تقديم الذبيحة بإطلاق الطاقة الجنسية عند هذه الجماعة فإن هذا يضاعف من قوة السحر.

إن السر وراء تقديم الذبائح الآدمية هو الحصول على قوة مضاعفة ، فهم يعتقدون أن الرأس تحتوى على الروح ، لذلك إذا ناموا ومعهم هذه الرأس عدة أسابيع فإنهم سوف يمتصون قوة هذه الروح ، كما يؤمنون أن القلب يحتوى على النفس فيأكلونه... وهكذا ، كما أن الشمعة التى تصنع من دهن طفل رضيع غير معمد لها قيمة ضخمة عند عبدة الشيطان.

ولقد ادعى تشارلز مانسون بأنه يسوع المسيح الآتى إلى العالم ليخلصه من الشر. وكان مانسون قد تأثر بالأفكار الهندوسية التى ترسبت فيه من خلال الطوائف المسيحية التى استلهمت أفكارها من الديانات الشرقية (مثل البوذية والهندوسية) ومن هؤلاء « جماعة المعبد الشرقى » والتى كان يقودها چيم چوانز صاحب الانتحار الجماعى لـ ٩١٣ من أتباعه ومعهم ٢٦٠ طفلا عندما شربوا سمًّا قدمه لهم چونز وماتوا فى خمس دقائق ، وجماعة « التقدم » وأيضًا « ينبوع العالم » وكلها جماعات كنسية متطرفة.

ومن هذه المصادر أخذ نظرية تناسخ الأرواح والكرما(*). ولقد وصل مانسون إلى درجة « التنوير » عند البوذيين ، وهى الاستنارة التى تحطم حاجز الزمن والتى من خلالها يولد الإنسان مرة أخرى فى الأبدية ، حيث لا زمن ، ولا موت، وتصبح جميع الكيانات كيانًا واحدًا ، وعندئذ يتحرر الإنسان من الخير والشر ، وبمعونة العديد من الرهبان البوذيين الحديثين ، اكتشف مانسون أن النقطة النهائية التى يصل إليها الإنسان هى الاستغراق فى الموت.

إن إحدى الطوائف البوذية وتدعى « زن - ZEN » تختبر ما يسمى بالوعى الكونى ، وهو المستوى الثانى للوعى فى فكر تشارلز مانسون ، فعندما يصل الناس إلى مرحلة الأبدية فإن الكل يصيرون واحدًا، ويطبق مانسون هذا القول « بما أننا كلنا سنكون واحدًا، فإن قتل أى شخص يكون بمثابة قطع قطعة من الكيك »، وهنا يوجه مانسون مبادئ مثل هذه الديانات الشرقية إلى نتائجها المنطقية ، فإذا كانت الهندوسية والبوذية تعلم أنه بالتدريب والعبادة يستطيع الإنسان أن يسمو فوق الزمان والمكان والشر والخير ، وعندئذ يموت الإنسان عن العالم ليحيا فى الأبد، فقد اجتاز مانسون فى هذا الاختبار (الموت عن العالم) ونتيجة لهذا الاختبار علم تلاميذه أن يجتازوا نفس الاختبار بأن يميتوا أنفسهم عن العالم حتى يكونوا قادرين على قتل الآخرين.

يقول چون برج وچون ولدون فى كتابهما « الظلمة الآتية إلى العالم »:

« لا يجب أن ننسى أن كثيرين من الذين يعبدون الشيطان هم أناس بارزون

(*) الكرما هى قمة أربع مراحل روحية يصل إليها الإنسان فى صعوده نحو الروحانية المطلقة.

وأصحاب مهن ناجحون فى المجتمع، ولكن لأن ممارسات عبدة الشيطان تكون شاذة ومنحرفة، فإن أى إنسان ينضم إليهم سوف ينحرف فى النهاية.

ماذا يعنى كل هذا؟

إنه يعنى أن أمتنا فى محنة.. إن عبادة الشيطان ليست هى المشكلة الوحيدة، إنها فقط القمة الظاهرة من جبل الجليد العائم فى محيط حياتنا.. إنها علامة من علامات انتشار الموت الروحى فى حياة الناس وفى ثقافتنا المعاصرة ».

ويقولان أيضًا: « إنى أسمع نحيبًا هو نذير الشر القادم والظلمة القادمة.. إنه صوت أمريكا وهى تصرخ وتنتحب ».

٢ - المورمون

ولد جوزيف سميث مؤسس هذه الحركة فى شارون فيرمونت ، وعندما بلغ الرابعة عشرة من عمره فى عام ١٨٠٥ قال : « إن الله ظهر لى قائلا لا تنضم لأى كنيسة من الكنائس حيث إن جميعهم على خطأ »، وكان فى هذا الوقت يعيش فى مدينة مانشيستر فى اقليم إنتاريو بأمريكا ، ولقد كان والده عرافًا يبحث عن الكنوز، وبعد ظهور الله لجوزيف بثلاث سنوات، أى فى عام ١٨٠٨، ظهر له ملاك يدعى مورنى وأخبره أن يذهب إلى تل كيمورا قرب پالميرا بنيويورك حيث يجد كتابًا مكتوبًا على ألواح ذهبية يتحدث عن تاريخ الأمريكيين الأوائل والإنجيل الكامل أو الحق ، وقال له: إن الكتاب مكتوب بحروف انجليزية رمزية **إلا أن الملاك أخبره بأنه يستطيع أن يقرأه بمساعدة « الأوريم » و« التميم » وسوف يجدهما بقرب الكتاب ، وهذان الاسمان مأخوذان من العهد القديم وهما عبارة عن حصاتين صغيرتين كانتا تعلقان فى رقبة الكهنة اليهود ومن خلالهما يستطيعون أن يتعرفوا على فكر الرب ،** وقد أخبره الملاك مورنى بأنه من خلال الأوريم والتميم سوف تفك رموز الكتابة.

وقد أعلن جوزيف أنه قد وجد الألواح الذهبية ووسائل ترجمتها ، ولكن الملاك مورنى أخبره بأن لا يمسها قبل أربع سنوات ، وقد أطاع الأمر.

وفى عام ١٨٢٧ بدأ جوزيف فى تأليف كتاب « المورمون » وصدرت الطبعة

الأولى منه عام ١٨٣٠، وفى نفس العام أسس چوزيف سميث مع خمسة من أتباعه كنيسة يسوع المسيح لقديسى الأيام الأخيرة ، فى مدينة نيويورك ، وعلى الرغم من أن كثيرين تبعوه، إلا أنه واجه صعوبات كثيرة ، خاصة عندما بدأ بعض من المؤسسين للعقيدة يخرجون عليه ويكتبون فى الصحف ضد ممارساته غير الأخلاقية ، فصدر أمر بإغلاق المطبعة التى يمتلكها وتحطيمها، مما دعاه لأن يتقدم بشكوى إلى حاكم المدينة ، ولكن ألقى القبض على چوزيف وأخيه واثنين من أتباعه وبقوا تحت الحجز تمهيداً لمحاكمتهم التى لم تحدث ، حيث هاجم الغوغاء السجن وقتلوا چوزيف سميث فى معركة بالأسلحة عام ١٨٤٤ . اعتبره أتباعه شهيدًا ، وهكذا تحرك أتباعه وكانوا يقدرون بالمئات حينئذ إلى الصحراء حيث أسسوا المدينة الفاضلة عند بحيرة الملح العظمى ، ثم ضمت هذه المنطقة وتدعى يوتا Utah إلى الولايات المتحدة عام ١٨٩٥.

ويبدأ كتاب المورمون بقصة الأسباط العشرة الضالة من إسرائيل ، وطبقًا لهذا الكتاب أن هناك يهوديًّا أسمه ليهى Lehi وأسرته وأصدقاؤه هربوا من الأرض المقدسة عام ٥٨٦ ق.م. حيث بنوا قاربًا وأبحروا به حول العالم ، ثم عبروا المحيط من بريطانيا إلى أمريكا ، وهكذا فإن أول من اكتشف أمريكا كانوا من اليهود وليس كريستوفر كولومبس ، ولقد انقسم هؤلاء المهاجرون إلى قسمين ، القسم الأول أتى إليهم المسيح بعد قيامته وقام بتأسيس كنيسته فى أمريكا مثل التى أسسها فى فلسطين ، ولكن بعد مرور ٢٠٠ سنة حطم التنافس هذه المجموعة ، وكان آخر الأنبياء العبرانيين هو النبى « مورمون » الذى حفر بعض ما قاله الله له على ألواح من ذهب وتركها لابنه « مورنى » ليدفنها لأجيال المستقبل ، وهكذا تحول مورنى إلى ملاك ، وهو الذى ظهر لچوزيف سميث كما ذكرنا من قبل.

وسوف يعود المسيح فى آخر الأيام إلى أمريكا ليؤسس ملكه هناك لألف عام ، حيث سيقوم بحكم العالم من مركزين أحدهما فى أمريكا والآخر فى أورشليم، وهكذا يتم التاريخ الدينى اليهودى المسيحى دورته. أما القسم الثانى من المهاجرين فلا نعرف عنه شيئًا.

وطبقًا لآخر تقرير من الكنيسة الرئيسية للمورمون، فإنه يوجد ثلاثون ألف مرسل

من الشباب يجوبون العالم لضم الناس إلى عقيدتهم، وقد أعلنوا أنهم يضمون مائة وثمانين ألف مؤمن جديد سنويًّا إلى عقيدة المورمون فى ٩٠ دولة.

ومن عقائد المورمون

١- تعدد الزوجات بغير حدود.

٢- أن جميع الحكومات غير شرعية ، وأن لهم وحدهم - أى المورمون - الحق فى إصدار القوانين للأفراد والشعوب التى تتبعهم ، وتعيين الحكام والملوك ، فإن ملكوت اللـه يشمل ملكوت المورمون.

٣- الله عبارة عن إنسان له قدرات خاصة أعلى من كل البشر.

٤- الله الآن معه إحدى نسائه.

٥- خلق الله الإنسان بالتناسل مثل البشر.

٦- ميلاد المسيح من أب وأم وليس من عذراء.

٧- كانت العذراء مريم لفترة من الزمن زوجة شرعية لله.

٨- يضعون اللـه فى المرتبة العليا ، يليه آدم كإله أقل مرتبة، ثم يأتى المسيح ومن بعده چوزيف سميث وأخيرًا برجهام يونج ، وكلهم فى درجات متفاوته من الألوهية ، وهكذا نادوا بتعدد الآلهة ، ويؤمنون بأن المسيح جاء نتيجة أن الله أخذ صورة إنسان وعاشر العذراء مريم ، وأن المسيح نفسه مارس تعدد الزوجات.

٩- الناطق بلسان اللـه هو رئيس كنيسة المورمون.

١٠- كتاب المورمون يساوى فى الأهمية الكتاب المقدس.

١١- خلاص الإنسان يتم من خلال الطقوس المورمونية والأعمال الصالحة.

١٢- يؤمنون بمعمودية الأموات، والمقصود بمعمودية الأموات أن المورمون يؤمنون بأن الذين ماتوا من المبشرين بكتاب، سوف يستمرون فى الوعظ بالكتب المقدسة للموتى فى العالم الآخر ، وهناك إمكانية لبعض الموتى الذين يسمعون الرسالة أن يتوبوا ، لكن المشكلة تكمن فى أنهم بعد أيمانهم لا يستطيعون أن يتعمدوا ، وحيث أن المعمودية لازمة للحصول على الخلاص ، فإن هذا الأمر يمكن أن يقوم به أحد

الأحياء المؤمنين من المورمون، فيتعمد بالنيابة عن أى راحل صديق كان أو قريب ، وتتم هذه المعمودية داخل معبد المورمون.

١٣- ينادون بالزواج فى السماء ، وأن الإنسان يمكن أن يحتفظ بنسائه هناك وينجب أولادًا ، الزواج السماوى يختلف عن الأرضى فى أنه دائم لا ينتهى ، وهو أعظم عند المورمون من الزواج الأرضى ، حيث يحتفظ المورمونى بزوجاته فى السماء وينجب منها أولادًا.

١٤- نظام الشركة بينهم رائع حيث يعملون لأجل الجماعة.

١٥- ينتظرون عودة المسيح وبناء أورشليم الجديدة فى أمريكا.

١٦- يؤمنون بعودة اليهود إلى فلسطين ، وسوف تستعيد الأسباط العشرة مكانتها وسوف يملك المسيح على الأرض من أمريكا وأورشليم كما ذكرنا من قبل.

ما الذى يحدث عند مجىء المسيح إلى الأرض ؟

يؤمن المورمون أنه عندما يعود المسيح إلى الأرض ، فسوف يملك على العالم كله لمدة ألف عام، وسوف ينشئ مدينتين كمقر رئيسى له ، إحداها فى أورشليم والأخرى فى ميسورى Missouri فى أمريكا حيث يدير شئون مملكته الدينية.

يقوم المسيح بجمع نسل أفرايم بن يوسف الصغير ، ثم يجمع شمل اليهود من جميع أنحاء العالم ، ويتم التجمع الألفى حيث تكون النهاية الخلاص للجميع - يهود وأمما - وسوف يؤمن اليهود بالمسيح ويبنى الهيكل ويتم التعميد من أجل الموتى ، وعندما يصل الإنسان فى عمره إلى مائة عام يتحول إلى مرحلة الخلود فيعيش الألف سنة ، وفى نهاية الألف سنة يقوم جميع الناس وتكون الدينونة ، وعندئذ تتكون الممالك الآتية:

١- المملكة السماوية على الأرض وذلك بعد إعادة تجديدها.

٢- المملكة الأرضية Terrestrial Kingdom.

٣- المملكة الفضائية Telestar Kingdom، إذ أن القسم الأكبر من الجنس البشرى يصل إلى الخلاص الجزئى فى الفضاء العريض.

أما بالنسبة لأبناء جهنم مجتمع الشر والمكتوب عليه الهلاك الأبدى فيتكون من:

١ـ الشيطان لوسيفور، أخو المسيح بالولادة وملائكته.

٢ـ البشر الذين أخطأوا يوضعون فى الجحيم لزمن محدد، ويعطون فرصة ثانية للرجوع للمسيح بعد الموت، أما الذين يهلكون للأبد فهم الذين اختيروا من الله للهلاك الأبدى، وعددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

أما المورمون الذين يتزوجون ويختارون للزواج السماوى الأبدى، فيمجدون ويرتقون إلى رتبه إلهية حيث يواصلون علاقاتهم الزوجية، ويكون لهم أبناء فى الأبدية.

ومن العقائد الأساسية للمورمون عقيدة خلود البشر، حيث يعتبرون أن الإنسان لا يتلاشى، فوجوده ممتد من قبل ولادته ويستمر فى الأبدية بلا نهاية وتستمر الطاقة والفكر والمادة ظاهرة للعيان.

وأيضًا هناك عقيدة تتحدث عن المستويات المختلفة قربًا أو بعدًا من الله، فالتميز مستمر حتى بعد الموت، ويصل فى قمته إلى الإلوهية.

٣ـ أطفال الله - The Children of God

بدأت هذه الحركة عام ١٩٦٨ وقد أسسها شخص يدعى دافيد براندت برج David Brandt Berg، وقد أعلن أن لديه ثمانية آلاف مرسل حول العالم وأكثر من ٤ ملايين تابع فى أمريكا، والتابعون له يبيعون كل ما يمتلكون لأجل الحركة، ويعيشون فى معسكرات جماعية من أجل العودة إلى الحق والحب والسلام والجمال القديم.. الحياة البدائية البسيطة للسعادة الحقيقية فى الله والمحبة للأتباع، وإعلان الحرب على النظام العام ونظام الكنيسة والنظام البابوى.

فى عام ١٩٦٩ أعلن دافيد أنه تلقى نبوءة من الله تقول: سوف يقع زلزال ويلقى بكاليفورنيا إلى البحر، وأنه سوف يقود أبناء الله (أطفال الله) عبر الصحراء كما فعل موسى فى القديم.

ولد دافيد براندت عام ١٩١٩ من والدين يعملان بالتبشير والكرازة، وعمل فترة

كراع تابع لكنيسة الاتحاد المسيحى والمرسلى ، ثم اختلف مع المسئولين عن هذه الكنيسة، وعندئذ انتقل إلى « شاطئ هنتنجتون - Huntington Beach » بكاليفورنيا، حيث عمل مع الشباب الرافض للمجتمع والكنيسة (الهيبيز) وجمع من الأتباع مائة وخمسين أطلق عليهم « مراهقو المسيح » وقد أطلقوا عليه موسى دافيد أو « مو » الاسم الذى كان معروفًا به خارج كاليفورنيا.

وأخذ « مو » مع أتباعه يتجولون فى أمريكا للمناداة برسالتهم على عربات الثيران، وأعطى لأتباعه أسماء كتابية بدلا من أسمائهم ، وقسمهم إلى اثنى عشر سبطًا سميت بأسماء أسباط إسرائيل الاثنى عشر ، حتى التقوا بمقدم برامج تبشيرية فى التليفزيون الأمريكى يدعى فريد چوردان Fred Jordan والذى احتضنهم وسمح لهم بالإقامة فى مزرعته التى تبلغ مساحتها ٤٠٠ فدان، ولقد استخدموا هذا المكان لإعداد العالم للمجيء الثانى للمسيح ، وقد أطلقوا على المزرعة « إرسالية تكساس لعلاج الأرواح » ، وبالمقابل كانوا ضمن المادة الإذاعية التى يقدمها فى برنامجه التليفزيونى حتى عام ١٩٧١، حين طردهم چوردان من مزرعته بسبب بعض الشغب الذى وقع منهم، إلا أنهم أسسوا مزارع مشابهة فى أمريكا ثم فى العالم أجمع.

حكم برج أتباعه بديكتاتورية مطلقة ، فهو المتحدث عن الله مثل موسى كليم الله ، ولذلك فهو لا يقبل أى مساءلة أو مناقشة فى هذا الأمر ، ولقد أعطى سلطات واسعة لزوجاته وأولاده ، والهيكل التنظيمى للجماعة هرمى الشكل يجلس هو على قمة الهرم والقاعدة الأطفال الرضع ، وهو اللقب الذى يطلق على التابعين الجدد والذين يجمعهم فى معسكر خاص بهم ، حيث يملأون استمارة يقولون فيها « أتعهد أن أقدم كل ما أملك وكل دخلى للحركة ، وأن أعطى لك الحق فى أن تفتح خطاباتى وأن أطيع قواعد المنظمة ».

ويقضى العضو الجديد ثمانى ساعات يوميًّا فى دراسة الكتاب المقدس ، ويحفظ عن ظهر قلب مئات من المقاطع الكتابية.

بعد برج مباشرة فى النظام الهرمى يوجد رئيس وزراء ومجلس وزراء وأسقف، وكل واحد منهم يرأس فرعًا من الفروع الاثنى عشر التى قسم لها العالم، وتحت

إشراف كل منهم الجهات المحلية الخاصة به ورعاة المستعمرات لكى تكون له الرقابة المطلقة على أتباعه.

ولقد كان برج قاسيًا جدًا ضد كل من يشك فيه أو يقف ضد أفكاره، فقد كان يعتقد أنه نبى هذا الجيل . ويدعو الكتاب المقدس بكلمة الله للأجيال السابقة ، أما رسائله فهى كلمة الله الحية للعصر الحديث.

ولقد ادعى برج أنه له علاقة جنسية مع شيطانة، وقد دعاها آلاهات Alahat وبدأ فى عام ١٩٧٠ علاقة جنسية غير شرعية مع واحدة من أتباعه Goddess تدعى ماريا ، فى الوقت الذى ظل فيه مرتبطًا بزوجته چان ، ثم بعد قليل ارتبط بثالثة تدعى مرثا ، وهذه اتخذها كزوجة شرعية ثانية ، ولقد ادعى أن له علاقة وثيقة بعالم الأرواح، وأن البعض من هذه الأرواح يزورونه ويتحدثون معه ، بل ومنهم من يتقمصه ويتكلم عن طريق فمه، هذا فضلا عن قدراته الخاصة فى التنجيم وقراءة الكف وتحضير الأرواح ، ويحكى عن اختباره فى التكلم بألسنة غريبة روحية « **كنت أصلى إلى الله وأستجديه أن يعطينى موهبة التكلم بألسنة لسنين عديدة ، وأخيرًا وبعد جهاد بدأ الله يعطينى هذه الموهبة ، وكان ذلك ذات يوم عندما كنت نائمًا عاريًا بين امرأتين عاريتين على سرير فى الطرف الخلفى للمخيم، عندما استقبلت عطية الروح للتحدث بألسنة ، ولا شك أن من ساعدنى فى هذا روح الملك الغجرى إبراهيم الذى تقمصنى فى المعسكر قبل ذلك بشهور !**» .

وبخلاف الملك الغجرى إبراهيم ، أعلن برج أن كل أعضاء الحركة لها ملاك حارس من صنف أبنير ، ولقد كان أبنير هذا يعمل لدى برج كرئيس للأمن قبل موته، وبعد وفاته رقى إلى موضع أرفع ضمن قوات الأمن السماوية الخاصة بالله ليحرس جماعة أطفال الله من مكان أفضل، وهو الممثل الشخصى لأطفال الله فى المجالس الخاصة بالبلاط السماوى.

ولقد أعلن برج أنه يتصل بروح مارتن لوثر ، أبو الإصلاح الكنسى فى العالم ، وآن بولين زوجة الملك هنرى الثامن وچان دارك وراسبوتين وغيرهم ، ولقد قارن نفسه بجوزيف سميث الذى كان يقوده الملاك مورنى قائد حركة المورمون التى تحدثنا عنها من قبل.

ولقد كان الموضوع المحورى فى فكر بورج هو الجنس ، وقد كتب فى رسائله - التى يعتبرها أتباعه أنها مقدسة أكثر من الكتاب المقدس - كتب يقول « **إن إلهنا جنسى ودينـنا أيضًا جنسى وقائدكم مغرق فى الجنس وأتباعه شابقون ، حياتهم فى الجنس، فإن لم تكن تعشق الجنس بإفراط، عليك الخروج من جماعتنا** ».

ومن خطاب رقم ٢٥٨

متع نفسك جنسيًا ، وما أعطاك اللـه هو أن تستمتع بالحياة دون خوف.. تحرر من هذه الخيالات العتيقة الحمقاء.. والتى ما زالت تعمل بواسطة بعض الكنائس والآباء ، دع نفسك تندفع بعنف إلى صدر وحضن الله ، دع الله يعمل نفس الشىء لك فى هزة جماع جنسى روحى حتى تتحرر تمامًا من الخيالات العتيقة ، حاول ذلك معها أو معه إنك ستتمتع بذلك ، واشكر الله كثيرًا على نعمة الشبق هذه ، إنها ثورة من أجل المسيح ، قوة يسوع من أجل الطاقة الجنسية والاستمتاع للشعوب.

ولقد شجع برج المثلية الجنسية واللواطية والاتصال بالمحرمات ، وكل هذا بادعاء أنها تتم فى إطار محبة الله ، ولقد فضحت كل ذلك ابنته التى انشقت عليه وكتبت كتابًا نشر فى عام ١٩٨٤ به العديد من القصص المخزية فضحت فيه كل ممارسات أطفال الله ، تقول إنهم يعظون بإنجيل العصيان وكره الوالدين وعصيان النظام، حتى العذراء مريم لم تسلم من فكره الشاذ، وذلك عندما قال: إن يسوع ولد نتيجة اتصال سرى سماوى.

ملخص تعاليم أطفال الله التى وضعها برج

١- إننا الآن فى الأيام الأخيرة للعالم ، وسوف تتحطم النظم الرأسمالية والشيوعية، ويعيش العالم فى اشتراكية إلهية حتى تقع معركة هرمجدون فى الشرق الأوسط ، والتى ستدمر العالم كله قبل المجىء الثانى للمسيح مباشرة.

٢- برج هو خاتم الأنبياء وهو النبى المرسل من الله لهذا العصر.

٣- أطفال الله هم التابعون الحقيقيون لله فى العالم كله.

٤- تعتبر جميع الأنظمة العالمية محرمة عليهم لأنها من الشيطان ، مثل المدارس والحكومات والكنائس والعائلات.... إلخ.

٥- ميزان الحلال والحرام ليس فى الفعل الذى يتم لكن فى اتجاه من يقوم به ، فإذا قام إنسان بأى عمل فى الروح فهو صحيح تمامًا حتى لو كان حرامًا بمنطق المجتمع أو الأديان، أما إذا قام الإنسان بعمل جسدانى أى بدون الروح، فهو حرام حتى لو كان محللا من المجتمع والأديان ، فالمهم هو النية والاتجاه، ثم إن الخطأ نسبى فى الزمان والمكان ويختلف من عصر لآخر ، فيحل للإنسان أن يتزوج أخته كما فعل إبراهيم أبو الأنبياء.

٦- سوف يغطى أطفال الله كل أنحاء المعمورة بمساعدة وتعضيد العقيد معمر القذافى ، والذى سيقوم بعقد صلح مع إسرائيل ثم يجىء المسيح.

٧- سوف تقع معركة هرمجدون فى الشرق الأوسط بين روسيا وأمريكا ، وسوف تقوم روسيا بإنقاذ إسرائيل التى تنشق على الولايات المتحدة الأمريكية ويهزم الاثنان فى هرمجدون ، حيث تقوم حكومة شيوعية عالمية تستمر سبع سنوات لحين المجىء الثانى للمسيح.

٨- المسيح كائن مخلوق والروح القدس « ملكة الحب المقدسة » ويرسم كامرأة عارية.

٩- فكر التثليث فى المسيحية مقبول أحيانًا ومرفوض أحيانًا أخرى.

١٠- الإيمان بساحرات الله ، وهى الأرواح التى يمكن الاتصال بها.

١١- يلعنون اليهود ويرفضونهم.

١٢- يرفضون الكنيسة التاريخية ويعتبرونها هرطقة.

ولأن هذه الحركة فى منتهى الخطورة وضمت الكثير من المراهقين ، فقد نشأ ضدها منظمة تتكون من الآباء والأمهات هدفها تحرير الأبناء والبنات من حركة أطفال الله ، ولقد قام برج بتأسيس منظمة تعضد أطفال الله كرد فعل.

ولقد قامت السلطات الفيدرالية الأمريكية بتعقب برج كهارب من الضرائب ، وأغارت الشرطة الأرچنتينية على بيوت أطفال الله ليكتشفوا الانحرافات الجنسية والشذوذ كجزء من طقوس العبادة، كما اكتشفوا رقصات العرى لطفلات أقل من العاشرة ، علاقات مع أطفال، مطبوعات تحض وتشجع على الجنس... إلخ.

ولقد وقفت جميع الكنائس - بلا استثناء - فى وجه هذه الحركة الشاذة ، لكن ما زال لها أتباع فى كل أنحاء العالم، خاصة فى أمريكا وسويسرا وهونج كونج وتايلاند والصين.

٤ - كنيسة العلم المسيحى - **The Church of Christian Science**

فى ١٩٩١/٤/٢٧ نشرت جريدة الأهرام تحقيقًا مترجمًا تحت عنوان « أمريكيون يقتلون أطفالهم باسم الرب » وقد ذكر فى المقال أن آباء هؤلاء الأطفال لم يعالجوا أطفالهم عندما مرضوا ، بل ورفضوا أن يهرعوا بهم إلى المستشفيات واكتفوا بالصلاة لأجلهم ، ولقد أقر الطب الشرعى بأن وفاة بعض من هؤلاء الأطفال ما كانت تحدث لو تم علاجهم ، وكان ذلك بسبب التحقيق فى وفاة طفلة عام ١٩٨٨ رفض والداها علاجها ، وكانا من كنيسة العلم المسيحى. ولقد وجهت لوالدى الطفلة تهمة القتل بسبب الإهمال.

ولقد أسست هذه الكنيسة بواسطة امرأة تدعى « مارى بيكر أيدى - Mary Baker Eddy » فى عام ١٨٧٩ ، وفى دستور تأسيسها أن هذه الكنيسة قد تأسست لتعيد كلمات المسيح الشافية إلى الحياة وكذلك قوة تأثير الكنيسة على الشفاء ، ولقد انتشرت هذه الكنيسة فى أكثر من ستين دولة على مستوى العالم ، كما أصدرت جريدة تتحدث باسمها لها احترامها تدعى « مجلة العلم المسيحى - The Christian Science Monitor » ، وذلك فى عام ١٩٠٨، حيث تتناول موضوع دينى واحد بالتحليل والمناقشة يوميًّا، كما أسست أيضًا كليه لاهوت تابعة لها.

ولقد ولدت مارى بيكر فى مدينة تدعى « بو ـ BOW » فى نيوهامپشير New Hampshire عام ١٨٢١ من والدين من طائفة « المتطهرين - Puritan » كانا أتقياء، وكانت طفلة عليلة فى بداية عمرها، وعندما وصلت لسن الثانية والعشرين تزوجت من ميچور چورچ جلوفر Major George Glover وكان مقاولا للمبانى، والذى مات فى خلال عام من زواجه بها تاركًا إياها مع طفل.

وما لبثت أن تزوجت للمرة الثانية وطلقت ، وهكذا ظلت لمدة خمسة وعشرين عامًا ـ على حد قولها ـ تبحث عن السلام والشفاء اللذان يوجدان فى الكتاب المقدس ،

جنبًا إلى جنب مع قضايا الفداء والدينونة والحياة الأبدية ، وكانت تحاول أن تصل لدرجة من الشفافية من خلال ممارسة هذه العقائد ، ولقد كان عام ١٨٦٦ نقطة تحول فى حياتها، عندما شفيت من جرح خطير وهى تدرس الكتاب المقدس ، هذه الخبرة قادتها لتأسيس كنيسة العلم المسيحى بنظريتها عن الشفاء من خلال الصلاة فقط ، وقد بدأت تشفى آخرين وتضم تلاميذ لها.

وفى عام ١٨٧٥ نشرت كتابها الذى يعتبر مرجعًا أساسيًّا لأفكارها:

« العلم والصحة مع مفتاح للكتاب المقدس -

« Science & Health with Key to the Scriptures

ولقد كان ساعدها الأيمن آسا جلبرت إيدى Asa Gelbert Eddy وهو أول تلميذ أعلن عن « العلم المسيحى - Christian Science » والذى تزوجته عام ١٨٧٧ .

ومن الأمور الغريبة أن هذه الكنيسة انتشرت بسرعة فى أمريكا وأوروبا وأفريقيا، وباقتراب نهاية القرن العشرين وصل عدد كنائس العلم المسيحى إلى ثلاث آلاف كنيسة حول العالم، وتمتلك هذه الكنيسة ١٨٠ كلية منها ٤ كليات فى أفريقيا فى الكاميرون ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزائير ، كما يوجد ثلاثة آلاف وأربعمائة مرسل فى جميع أنحاء العالم للتبشير بهذا المذهب والتعليم به ، وهناك ستمائة مرسل كطبيب، ومائتان وخمسون مسئولا عن النشر فى أنحاء العالم.

ولقد اهتمت مسز أيدى بإدارة الكنيسة ووضعت نظامًا إداريًّا من مجلس إدارة وأعضاء وما زال يعمل به حتى اليوم، أما عن أسلوب عبادتهم، فهو قراءات من كتاب « العلم والصحة » وترانيم وصلوات ثم تنتهى العبادة بالصلاة على المرضى لأجل الشفاء ولهم عمال متخصصون فى هذا الأمر.

الأفكار الدينية لعقيدة العلم المسيحى

١- كلمات الكتاب المقدس هى القائد لنا نحو الحياة الأبدية.

٢- نحن نعرف ونعبد الإله الواحد ، ونعرف أنه مسيح واحد ، وأن الله خلق الإنسان على صورته كشبهه ، ولذلك الإنسان ليس جسدًا عاديًّا فقط ، فالإنسان انعكاس لله.

٣ـ الله الكل فى الكل.

٤ـ الله صالح فى الفكر.

٥ـ وجود المادة خطأ إنسانى، والروح هو الشىء الحقيقى والواقعى والأزلى.

٦ـ من يؤمنون بالمادة ضد الله.

٧ـ مايراه الإنسان وما يلمسه غير واقعى.

٨ـ المادة عكس الله ، إذن فالله هو الحقيقة الوحيدة وحواسنا تخدعنا.

٩ـ الشر لا وجود له.

١٠ـ المرض هو الخوف وإذا طرد الخوف من داخل الإنسان شفى من المرض.

١١ـ الموت حلم ولا يوجد انتصار حقيقى على فكرة الموت.

١٢ـ يؤمنون بثالوث أوجه الله: الحق ـ المحبة ـ الحياة.

١٣ـ يرفضون فكرة خلق الإنسان من تراب لأنه لا وجود للتراب أصلا.

١٤ـ لم يخلق الله الأشياء لكنه كشف الأفكار الإلهية الموجودة.

١٥ـ عقل الإنسان مندمج فى عقل الله.

١٦ـ لم يحدث سقوط لآدم، فالقصة رمزية لم تقع فى إطار الزمان والمكان.

١٧ـ أزلية الإنسان لأن مصدره الله.

١٨ـ هنالك فارق بين يسوع (من عاش فى أرض فلسطين كشخصية تاريخية) والمسيح الذى هو فكرة إلهية خالية من الشر والخطية ، ولذلك فيسوع ليس هو المسيح، بل إن يسوع هو مجرد إنسان عاش على الأرض يمثل كمال الفكرة الإلهية.

١٩ـ المسيح هو الذى يشفى كل الأمراض والخطية من خلال العلم المسيحى ، فهو الحق والمثال وهو الذى يهب كل الإنسانية الحياة الكاملة.

٢٠ـ انتهى يسوع الإنسان وبقى المسيح الفكرة الإلهية.

٢١ـ لم يولد يسوع ولادة عذراوية ـ لقد أخذت العذراء الفكرة من الله وولدت يسوع، ولذلك فالمولود فكرة وليس إنسانًا.

٢٢- يسوع ليس الله تمامًا ، ولكنه ابن الله ، فكم الله فى يسوع أكبر من أى كم عند أى إنسان آخر .

٢٣- ليس ليسوع إحساس بالألم فهو لم يمت.

٢٤- اجتاز يسوع فى اختبار كأنه مات وقام لكنه كان فى الحقيقة حيًّا ، فهو فى أيام القبر الثلاثة قام بعمل فكرى تجاه البشر.

٢٥- صعد يسوع إلى السماء روحيًّا وليس جسديًّا.

٢٦- لا داعى لوجود تعقيدات فى النظام الكنسى.

٢٧- كنيسة العلم المسيحى هى الكنيسة الحق الوحيدة وباقى الطوائف هرطقات.

٥ - كنيسة الله العالمية - The Worldwide Church of God

أسس هذه الكنيسة هربرت و. أرمسترونج Herbert W. Armstrong، وقد كان مندوب مبيعات سابق ورجل إعلانات ، وقد أعلن أنه كما اختار اللـه بولس إنسانـًا متعلمًا تعليمًا عاليًا لكى يخرج بالإنجيل فى بداياته إلى الأمم ، كذلك اختاره هو فى الأيام الأخيرة لكى يقوم بنشر الإنجيل.

وعندما كان هربرت فى فترة المراهقة، كان طموحه أن يكون غنيًّا ومشهورًا ومتعلمًا ، وبوصوله لسن الأربعين كان قد فشل ثلاث مرات فى ثلاث مغامرات تجارية.

ولد أرمسترونج عام ١٨٩٢ فى « دس مونيس لوا - Des Moines Lowa »، وفى عام ١٩٢٧ تعرف على الله أو تاب إلى اللـه بواسطة زوجته، لكنه لم يكن متحمسًا عقائديًّا، لكن بعد تعرفه على عقيدة الميثودست، بدأ يتجه نحو دراسة العقيدة حتى أصبح قسًّا فى كنيسة الله (اليوم السابع) وهو اسم الطائفة التى انتمى إليها كقسيس، لكنه ترك الكنيسة بعد فترة قصيرة وذلك لانتقاده لزملائه القساوسة ولكتاباته فى التنبؤات.

عندما وصل عمره إلى واحد وأربعين عامًا ، بدأ طائفته الخاصة به وبدأ يعطى محاضرات فى درس الكتاب المقدس عن كيف يصل الإنسان إلى النجاح؟ الذى هو

شخصيًّا بدأ يستمتع به، ثم بدأ برنامجًا إذاعيًّا من محطة إذاعة محلية، وطبع ورقة بتعاليمه لمن هو شغوف بسماع برنامجه الإذاعى ، ولقد انتشرت حركته بسرعة ، وفى عام ١٩٦٨ تحولت إذاعة كنيسة الله إلى كنيسة الله العالمية، وفى عام ١٩٧٣ وزع ثلاثة مليون ومائتى ألف نسخة من مجلته « الحق الخالص » وبرنامجه الإذاعى « العالم غدًا » والذى يبث من أكثر من أربعمائة محطة إذاعة وتليفزيون ، وفى السنتين الأخيرتين وزعت مجلة له تدعى « مجلة الضيف » فى أمريكا وبريطانيا العظمى.

الحق الخالص

طبقاً لمجلة الحق الخالص والتى تعبر عن عقيدة هذه الكنيسة، أن النبى أرميا -أحد أنبياء إسرائيل ومذكور تاريخه فى العهد القديم من الكتاب المقدس- هرب ابن آخر ملوك يهوذا إلى أيرلندا عام ٥٦٩ ق.م. وحمل معه الحجر الذى وضعه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم تحت رأسه فى الصحراء وهو هارب من أخيه عيسو حيث رأى الحلم الذى فيه سلمًا منصوبًا بين الأرض والسماء (سفر التكوين ٢٨: ١٠-١٥ كتاب الحياة) ويوجد هذا الحجر اليوم تحت كرسى التاج فى كنيسة وستمنستر أبى، أعظم الكنائس التاريخية فى إنجلترا فى قلب لندن.

النبوءة

تعتبر النبوءة من أهم أجزاء رسالة أرمسترونج، وهى تحتوى على ما يلى:

١- لقد نجح الرومان فى إيقاف التبشير بالإنجيل الحقيقى بتحطيمهم لأورشليم عام ٦٩م، وهكذا استمر التبشير بالإنجيل المزيف حتى ظهرت الكنيسة الحقيقية ثانية فى الأحد الأول من عام ١٩٣٤، حيث إنه فى هذا اليوم بدأ برنامج « العالم غدًا » وصدر أول عدد من مجلة « الحق الخالص ».

٢- العشرة أسباط المفقودة من شعب إسرائيل ساروا إلى أوروبا بعد تحررهم من السبى الآشورى، وهؤلاء هم الأجداد الأصليون للشعب البريطانى، والدليل على ذلك كما يقول أرمسترونج هو كلمة ساكسون Saxon والتى جاءت من Isac's Son أى ابن إسحاق.

٣ـ عودة اليهود إلى إسرائيل إحدى علامات إعادة بناء الهيكل طبقًا لنبوءات العهد القديم ، ولقد أعلن أرمسترونج أن محاولة حرق المسجد الأقصى في أورشليم كانت بداية لإعادة بناء الهيكل.

العقائد المفتاحية لهذه الطائفة

١ ـ الله عائلة ، أى فريق مكون من المؤمنين الذين قاموا من بين الأموات.

٢ـ الهدف من الحياة هو أن الله يعيد إنتاج ذاته فينا ، ونحن يجب أن نتحول من الموت إلى الحياة لنكون أعضاء فى عائلته المقامة من موت الخطية ، وعندئذ سنكون مثل الله وجزء من عائلته.

٣ـ لم يكن يسوع ابنًا لله قبل أن تحبل به مريم العذراء.

٤ـ كل إنسان يمكنه أن يدخل إلى السماء بشرط أن يحفظ كل الوصايا كما فسرها وشرحها أرمسترونج.

٥ـ عندما يعود يسوع إلى الأرض ، سوف يملك لمدة ألف عام ملكًا حرفيًّا على الأرض، وفى نهايتها يقوم يسوع بتقديم الخلاص لكل البشر وخاصة لأولئك الذين ماتوا بدون تبشيرهم بالمسيح ، وهؤلاء سوف يأخذون فرصه ثانية عندما يقومون من الموت فى نهاية الملك الألفى للمسيح ، وسوف تمتد هذه الفرصة الثانية لمدة مائة عام.

٦ـ الروح القدس ليس شخصًا لكنه روح، روح محبة.

٧ـ المرض يأتى نتيجة الخطية ، والشفاء يعنى غفران الخطية ، والله هو الطبيب الحقيقى الوحيد.

٨ـ نهاية العالم سوف تأتى سريعًا بحروب ومجاعات وكوارث ، وسوف يضع يسوع حدًّا لهذه الظواهر بمجيئه ويؤسس مملكته ليجمع شمل الاثنى عشر سبطًا لإسرائيل الذين حفظوا كل شريعة الله كنموذج لباقى العالم.

أسلوب حياة تابعى كنيسة الله العالمية

يعيش أعضاء كنيسة الله العالمية طبقا لقواعد منظمة واضحة وحاسمة كالتالى:

١ـ يجب أن يحفظوا شريعة العهد القديم والأعياد اليهودية ، أما الأعياد المسيحية

مثل عيد القيامة والعنصرة فتعتبر أعيادًا وثنية ، والكريسماس وأعياد الميلاد فلا يحتفل بها.

٢- في الأعياد اليهودية الكبرى يجب أن يقدموا تقدمة مالية خاصة للكنيسة ، وعلى كل عضو أن يقدم أكثر من ٢٠ % من دخله.

٣- على كل عضو أن ينضم للجماعة أثناء العبادة ، وتحتوى العبادة على عظة وترانيم ، ثم تعليم من الكتاب المقدس وأخيرًا تقارير من مجموعات العمل.

٤- المعمودية تتم للبالغين وليس للأطفال.

٥- يتناولون فريضة العشاء الرباني (الخبز والخمر والذى تتناوله الطوائف المسيحية مرة أسبوعيًا أو مرة شهريًا تذكارا لما قام به المسيح في عيد الفصح ، حيث يرمز كسر الخبز إلى كسر جسده على الصليب ، والخمر عن سفك دمه) ، يقومون بهذه الفريضة مرة واحدة في السنة في عيد الفصح اليهودى.

٦- يجب عليهم تناول الطعام حسب الطقوس اليهودية.

٧- يحفظون يوم السبت وهو اليوم المقدس عند اليهود كيوم مقدس بدلا من الأحد.

خاتمة

بعد هذا العرض للموقف الديني بأمريكا نستطيع القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعيش على حافة الهاوية، فرغم أنها قد حسمت الصراع السياسي والاقتصادى لصالحها، وصارت هي القطب الأوحد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وأصبحت تعيش على قمة العالم، إلا أن « **هناك عفنًا في بؤرة الأخلاق الأمريكية** » على حد قول د. هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأسبق والمحلل العالمي المعروف، وهو العفن الذى يمكن أن يحدث انهيارًا شاملا للمجتمع الأمريكي، وإذا عدنا للمؤرخ العالمي أرنولد توينبي صاحب نظرية انهيار الحضارات، والتي فيها يذكر أن كل حضارة تولد على أنقاض حضارة سابقة لها ثم تنمو وتزدهر وتكبر حتى تصل إلى القمة ثم يحدث الانهيار لتولد حضارة أخرى، **يقول توينبي: إن سبب انهيار الحضارات هو الأخلاق، فالحضارات في نموها وازدهارها لا تلتفت إلى الأخلاق على المستوى الفردى أو الأسرى أو المجتمعي، ويحدث نوع من التسيب فيستشرى**

الفساد فى الجسد من الداخل وتبقى القشرة الخارجية حيث تنهار فجاءة، وهذا هو ما يحدث بالضبط فى أمريكا، فالأسرة الأمريكية والتى هى الخلية الأولى للمجتمع تفككت، ولعلنا نلاحظ أن الحرية فى أمريكا أنتجت اتجاهين غريبين :

الاتجاه الأول هو كثرة الطوائف الدينية، ففى أمريكا ما يزيد عن ألفى طائفة دينية وبعض الطوائف انحرفت إلى ممارسات جنسية باسم الله وشوهت أنبياء وقديسين بل شوهت الله نفسه، فهناك كما ذكرنا من قبل من يؤمن بأن الله أقام علاقة جنسية مع مريم العذراء وأنجب المسيح ، وهناك من اعتبر أن الإباحية الجنسية عبادة لله وأن الشبق الجنسى هو قمة اللقاء مع الله ، هذا التشويه للمقدسات يحطم الإنسان داخليًا ويحطم العلاقات الاجتماعية ويحطم الأسر ، حيث إن الذين ينتمون لمثل هذه الطوائف عليهم أن يتركوا أسرهم ومجتمعهم ويعيشون فى معسكرات منعزلة تمامًا عن حركة المجتمع العالمى غير الدينى.

وهناك طوائف أخرى تؤمن بأن إسرائيل هى الشعب المختار من اللـه ، وأن المسيح سوف يعود لأجل إسرائيل ويحكم من أورشليم مما يجعل المسيحية شيئًا طارئًا فى التاريخ الدينى ، فاللـه بدأ مع إسرائيل وسينتهى معها ، أما المسيحية فقد ظهرت فى المنتصف كجملة اعتراضيه ، وهذا الاتجاه شكل تعاطفًا ضخمًا مع دولة إسرائيل لتعضيدها بالمال والسلاح ، وذلك حتى تتمكن إسرائيل من إعادة بناء هيكل سليمان ، وعندئذ يعود المسيح ليحكم العالم مع أسباط إسرائيل الاثنى عشر، ولا شك أن هذا يعد اختراقًا صهيونيًا للفكر المسيحى، من خلاله سيطر الصهاينة على القرار الأمريكى ، وهذا الاختراق سوف يدمر أمريكا فى النهاية، والتاريخ يعيد نفسه، فالإمبراطورية الرومانية القديمة كان سبب انهيارها الفساد الأخلاقى الذى استشرى فيها، وعدم القدرة على استيعاب الفكر الدينى بصورة صحيحة، مما جعل هنالك بلبلة وثنية يهودية مسيحية، هذا الصراع الشرس كان من نتيجته سقوط الإمبراطورية الرومانية.

أما الاتجاه الثانى فهو إهمال الدين نهائيًا حيث يوجد ملايين من الشباب فى أمريكا، وبسبب تعدد الطوائف الدينية وشذوذ أفكارها تركوها إلى عقائد غير سماوية مثل البوذية التى تنتشر بصورة ضخمة وهى من أكثر الديانات انتشارًا اليوم، بل

وتنافس الإسلام فى الخمس سنوات الأخيرة، وهذه الديانة تعتمد على التأمل لساعات طويلة وحفظ كلمات بوذا والوصول إلى درجات من الارتفاع والسمو الروحى، والبعض الآخر اتجه إلى المخدرات والإدمان بجميع أنواعه وكفر بكل الأديان، وهؤلاء نسبة غير قليلة فى المجتمع الأمريكى.

وهكذا نرى أن الاتجاهين: تعدد الطوائف صاحبة الأفكار الغريبة والشاذة، والكفر بجميع الطوائف، يصبان فى صالح الفساد والنخر فى عظام المجتمع الأمريكى ويؤثران فى السياسة العامة لأمريكا تجاه العالم المحيط بها، **فضغط الطوائف الأصولية وصل إلى مداه فى الكونجرس الأمريكى عندما أصدر قانون الحماية الدينية للأقليات فى العالم ، وهذا يعد تدخلا فى الشئون الداخلية للبلاد، هذا فضلاً عن التعضيد لإسرائيل بصورة شاذة، حيث أنهم يعتبرون أن تعضيد اليهود واجب دينى يجب القيام به فى كل الأحوال، ويعضد هذا الاتجاه أكبر طائفة فى أمريكا وهى الطائفة المعمدانية**، ولذلك نحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الأمريكى أن يقف مع نفسه وقفة جادة، فكما كانت هنالك وقفة مع التعليم عندما أحس المجتمع بانهيار العملية التعليمية وخرج كتاب « أمة فى خطر » وناقشته الأمة ككل بهدف إصلاح التعليم ، فعلى نفس المستوى وربما أكثر خطورة ، الحالة الدينية بأمريكا.

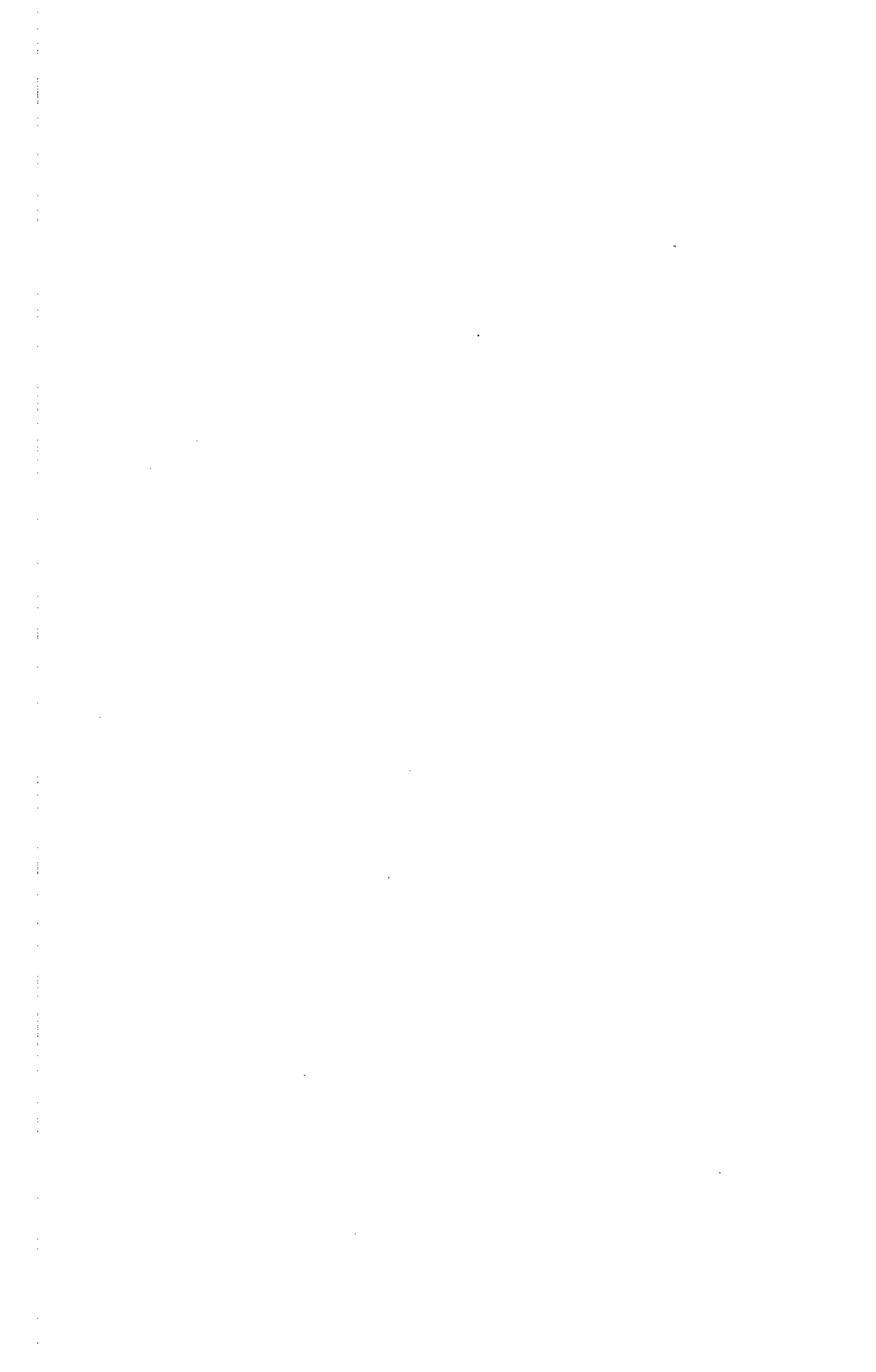
وهنا نستطيع القول حقيقة إن الأمة الأمريكية فى خطر إن لم تعيد التقييم والإصلاح للحركة الدينية فى طول البلاد وعرضها، هذا أو الكارثة التى لا تبقى ولا تذر.

* * *

المراجع

- John Allan, John Butterwoth, and Myrtle Longley "**A Book of Beliefs**". Alion Publishing - Tring, Herts, England - 1981.
- Parsons, Talcott, "**Religious Prespectives of College Teaching in Sociology and Social Psychology**", Edward Hazen Foundation; New Haven, 1951.
- Parsons, Talcott, "**The Social System**" - The Free Press of Glencoe, IL. 1951.
- Parsons, Talcott, "**Sociological Theory and Modern Society**" - The Free Press, New York, 1967.
- Parsons, Talcott, "**Action Theory and the Human Condition**", New York: The Free Press, 1978 .

- رأفت زكى: المذاهب المنحرفة(١) - لوجوس سنتر - القاهرة ١٩٩٧ .
- رأفت زكى: المذاهب المنحرفة (٢) - لوجوس سنتر - القاهرة ١٩٩٧ .



الدين والسياسة فى أمريكا
علمانية أم متدينة ؟!

رضا هلال

كاتب صحفى بالأهرام

هل أمريكا علمانية أم متدينة؟

أثارت حملات انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠، من جديد، الجدل حول ما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة.

فالمرشح الجمهورى، چورچ بوش الابن، أعلن أن الفيلسوف السياسى المفضل لديه هو يسوع المسيح. وكان قد ألمح من قبل ـ فى لقاء تليفزيونى ـ إلى أنه يعتقد أنه لكى يدخل الجنة، فيجب أن يكون « مسيحيًّا ».

بل أنه تحالف مع اليمين المسيحى (أى المنظمات المسيحية التى تتبنى أچندة دينية وتسعى إلى تحويلها لسياسات عامة) من أجل الفوز بمنصب الرئاسة.

والمرشح الديمقراطى، ألبرت جور، اختار اليهودى الأرثوذكسى السناتور چوزيف ليبرمان، نائبًا مرشحًا له فى سباق الرئاسة، ليس فقط للفوز بالصوت اليهودى، ولكن ـ أيضًا ـ لأن ليبرمان من دعاة الالتزام الدينى ومن المنادين بأن يكون للدين دور فى السياسة، وهو بذلك، ظهير لليمين المسيحى.

وفى الحقيقة أن إشكالة العلاقة بين الدين والسياسة قديمة قدم المشروع الأمريكى[١] ولأنها إشكالة غير محسومة، فإنها إشكالة متجددة لا ينتهى الجدل بشأنها، ليتكرر طرح السؤال: هل أمريكا علمانية أم متدينة ؟

لقد كانت مغامرة اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢، مغامرة دينية بالأساس، وكان كريستوفر كولومبس يحمل رؤية دينية فى مغامرته لاكتشاف أمريكا • وبكلماته فإن الله جعله رسولا للجنة الجديدة والأرض الجديدة بعد أن حدثه بها يوحنا المقدس فى سفر الرؤيا وأراه النقطة التى يجدها عندها • وكان يعتقد بأن مغامرته تأتى ضمن إرادة الرب، وسوف تقود فى النهاية إلى تحرير أورشليم من المسلمين الكفار وإعادة بناء المعبد، وإنه سوف يستخدم الذهب الذى يجده فى العالم الجديد فى إعادة بناء المعبد لكى تكون أورشليم مركز العالم(٢) •

بيد أن التدافع الكاثوليكى (الإسپانى بالأساس) إلى العالم الجديد، دفع إنجلترا كأمة پروتستانتية لاستعمار أمريكا، بل يمكن القول إن التنافس البحرى بين الإنجليز والإسپان كان تنافسًا پروتستانتيًا كاثوليكيًا حتى دمّرت إنجلترا الأسطول البحرى الإسپانى « الأرمادا »، عام ١٥٨٨. ثم كانت حملة إنجلترا الپروتستانتية لنقل المستوطنين واستعمار أمريكا • فأمر الملك چيمس الأول بتأسيس أول مستعمرة على ساحل فيرچينيا (مستعمرة فيرچينيا عام ١٦٠٧)، أقام فيها المستوطنون الأوائل، وأنشأوا فيها أول كنيسة (كنيسة چيمس تاون) •

وقد جاء المستوطنون الأوائل إلى العالم الجديد تحركهم رسالة دينية • ففى ٣٠ يوليو ١٦١٩، اجتمع أول فوج من المستوطنين فى كنيسة چيمس تاون لوضع قوانين ونظم مستعمرة فيرچينيا على أساس دينى. وفى العام التالى ١٦٢٠، وصلت المجموعة الثانية من المستوطنين إلى شاطىء نيوإنجلاند على ظهر السفينة « ماى فلاور »، ووقعوا فيما بينهم « عهد ماى فلاور » حددوا فيه طريقة الحياة التى يرغبونها وأسس المجتمع المثالى فى الأرض الجديدة التى اعتبروها أورشليم الجديدة أو كنعان الجديدة •

وتؤكد قراءة عهد ماى فلاور أن أولئك المستوطنين الأوائل هاجروا من أوروپا إلى أمريكا من أجل مثالية دينية، ولنشر الپروتستانتية الپيوريتانية (التطهيرية)، بعيدًا عن تحكم كنيسة إنجلترا الإنجليكانية، مثلما رفضوا من قبل تحكم كنيسة روما الكاثوليكية • وعندما أخضعت كنيسة فيرچينيا رسميًا لكنيسة إنجلترا عام ١٦٢٢،

حاول بعض المستوطنين تحويل الكنيسة لأن تكون أكثر پروتستانتية ومؤسسة أقرب إلى تعاليم چون كالفن، وظل آخرون بعيدًا عن كنيسة الدولة آملين فى إنشاء كنيسة أكثر پيوريتانية، وبعيدة عن تحكم العائلة المالكة فى إنجلترا.

وحدث ذلك بعد تزايد أعداد المهاجرين الپيوريتانيين. فبعد الحرب الأهلية التى نشبت فى إنجلترا نتيجة تمرد كرومويل الذى وقف إلى جانبه الپيوريتانيون، وانتهت بعودة النظام الملكى واضطهاد الملكيين، كان «خروج» الپيوريتانيين إلى العالم الجديد.

لقد أراد الپيوريتانيون تطهير كنيسة انجلترا، ولكن اضطهاد النظام الملكى (خلال حكم چيمس الأول وشارلز الأول) لهم، جعلهم يرون أن من الأفضل لهم «الخروج» إلى العالم الجديد لممارسة معتقداتهم[٣].

لذا، قام الپيوريتانيون بتأسيس مستعمرة ماساشوستس فى عام ١٦٣٠، وخلال العقد التالى هاجر أكثر من ٢٠ ألف من الپيوريتانيين إلى هذه المستعمرة.

وعندما تدافع الپيوريتانيون إلى العالم الجديد، فإنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم من منطلق خاص بهم. فعلى غرار «خروج» اليهود من أراضى مصر ورحيلهم إلى أرض جديدة وعدهم بها الرب، كما ورد فى العهد القديم، ونظر الپيوريتانيون إلى أنفسهم على أنهم الشعب المختار الجديد، ونظروا إلى العالم الجديد على أنه إسرائيل الجديدة.

فلدى خروجهم عقدوا عهدًا مع الرب، على منوال العهد بين العبرانيين ويهوه:

«إذ أمّن الرب ذهابنا إلى العالم الجديد، سنؤسس مجتمعًا تحكمه القوانين الإلهية».

وفى موعظته الشهيرة لتأسيس مستعمرة ماساشوستس، قال الأب البروتستانتى چون كوتون:

«إن الرب حين خلقنا ونفخ فينا روح الحياة، أعطانا أرض الميعاد (أمريكا). ومادمنا الآن فى أرض جديدة فلابد من بداية جديدة للحياة نعمل فيها من أجل مجد هذا الشعب المختار».

وشبه جـون وينثروب، أول حكام مستعمرة ماساشوستس، المستعمرة بأنها مدينة فوق التل (أى مدينة فاضلة) تتجه إليها أنظار العالم، أى كمثال يحتذى به العالم ۰

وآمن الـپيوريتانيون بأن الرب سينزل بالمستعمرة أشد عقاب على أى خطيئة(٤) ۰

بيد أن فكرة العهد بين الـپيوريتانيين الأوائل والرب، أثرت جذريًا فى التفكير الأمريكى الدينى والمدنى، وفى العلاقة بين الدين والسياسة، بل وفى النظام السياسى ۰

فالأمريكيون، غالبًا ما ينظرون إلى أنفسهم كأنهم مكلفون بمهمة خاصة من الرب، وكأن بلدهم (مدينة فاضلة) يحتذى به فى العالم ۰ وستأخذ هذه المهمة الدينية شكلا « علمانيًا » مدنيًا من خلاله مقولة « المصير المبين » بمعنى أن مصير أمريكا الذى قدّره الرب لها هو تحضير العالم ۰

كما أن فكرة العهد مع الرب، انعكست فى النظامين الدينى والسياسى للولايات المتحدة ۰ فإذا كان الجميع مطالبين بالذهاب إلى الكنيسة ودعمها، فإن الكنيسة يجب أن تكون مستقلة عن الدولة، كما يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الكنيسة وحيادية تجاه الشأن الدينى ۰

ومن جهة ثالثة، تحول العهد اللاهوتى إلى عقد اجتماعى بالمعنى المدنى فى وثيقة « إعلان الاستقلال » فقد ألهم مفهوم العهد اللاهوتى واضعى إعلان الاستقلال بفكرة العقد الاجتماعى.حيث تحول العهد اللاهوتى من عهد بين الرب والناس إلى عهد بين الحكومة والأفراد ۰

وأخيرًا، انعكست فكرة العهد اللاهوتى فى ديمقراطية النظام السياسى الأمريكى ۰ فالـپيوريتانيون الأوائل كانوا أبرشيين ۰ وكانت كل أبرشية تختار قسها، وترتبط جميع الأبراشيات بتنظيم كنسى تتمتع فيه كل أبرشية باستقلال ذاتى ۰ وتتخذ القرارات فى جميع الأبرشيات بممارسات محددة وبشكل ديمقراطى من جانب أعضاء الكنيسة ۰

وقد أثرت الأبرشية على مفاهيم الديمقراطية الأمريكية فيما بعد ۰ إذ كان أعضاء الكنيسة ينتخبون الحكومة ۰ ولكى يتمتع المرء بالعضوية الكاملة بالكنيسة كان عليه أن يظهر سموًا روحيًا ۰ إذ يعتقد الـپيوريتانيون فى فساد الطبيعة البشرية على

أساس فكرة الخطيئة الأولى. ومن ثم فإن الذين يسمح لهم بالعضوية الكاملة بالكنيسة، وبأن تكون لهم كلمة فى الحكومة المدنية، هم فقط الذين استطاعوا إثبات سموهم الروحى (القديسون الأحياء).

وكان اعتقاد الپيوريتانيين فى ازدواجية الطبيعة الإنسانية - أى الكمال (السمو) من جهة، والنقص (منذ الخطيئة الأولى) من جهة أخرى - له تأثير فى مبدأ الفصل بين السلطات وفكرة الضبط والتوازن بين الكونجرس والرئاسة حتى لا يفسد النظام السياسى.

فالسلوك الإنسانى عرضة للفساد، والسلطة المطلقة تفسد فسادًا مطلقًا، ومن ثم لابد وأن توازن كل سلطة السلطة الأخرى. وقد وجدت هذه الرؤية السلبية للطبيعة البشرية (الخطيئة الأولى وفساد البشر هما واقع الحياة) طريقها فى التفكير السياسى الأمريكى. ولذلك وضع المؤسسون الأوائل الدستور الأمريكى انطلاقًا من هذه الرؤية، عندما فضلوا حكومة مقيدة بقيود وضوابط وفصل بين السلطات.

لقد جاء الپيوريتانيون إلى العالم الجديد وهم يعتقدون أنهم شعب الله المختار وقد جاء إلى إسرائيل الجديدة بعهد جديد. واعتقد الپيوريتانيون أن « العهد مع الرب » الذى عقدوه هو الأساس لبناء مجتمع إلهي (مدينة فوق التل) يكون محط أنظار العالم. واصطبغ العهد مع الرب « بصبغة مدنية علمانية » ليتحول إلى « عقد اجتماعى » بين الأفراد والحكومة. ولأنهم كانوا أبرشيين رأوا اختيار الحكومة بشكل ديمقراطى من جانب أعضاء الحكومة « القديسين ». ولأنهم تطهريين رسخوا فى التفكير السياسى الأمريكى الرؤية السلبية للطبيعة البشرية، بما فرض اختيار الحكومة المقيدة بقيود وضوابط وفصل بين السلطات(٥).

دستور علمانى

كان التعدد الدينى(*) وراء سعى الأمريكيين الأوائل إلى استقلال الكنيسة عن الدولة وعن الكنيسة الإنجليكانية فى إنجلترا.

(*) بمعنى تعدد الطوائف الپروتستانتية والكاثوليكية.

فخلال الفترة بين منتصف القرن السابع عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، انتقل البيوريتانيون من ماساشوستس ليؤسسوا مستعمرة رود أيلاند فى بوسطن. وسمحوا بتواجد المعمدانيين والكويكرز (الصحاب) هناك. كما أسس الأسقفيون أول كنيسة لهم وأقام اليهود لهم معبدًا هناك.

وعلى نهر ديلاوير أقام السويديون مستعمرة بالقرب من مدينة ويلمنجتون الحالية. وبذلك أدخلوا اللوثرية إلى العالم الجديد. وفى عام ١٦٦٤، تأسست مستعمرة نيونيذرلاند (نيويورك حاليًا)، وضمت كنائس إنجيلية ومشيخية وأسقفية ومعمدانية، وكويكرز وكنيسا يهوديًا، وبسبب موقف الكنيسة الإنجيلية المعارض للثورة الأمريكية ضد إنجلترا، ازدهرت الكنيسة المشيخية فى نيوچيرسى، ثم انتشرت المشيخية فى كل مستعمرات الوسط الأمريكى خصوصًا بعد قدوم المهاجرين من أيرلندا الشمالية.

وفى پنسلفانيا، أقام ويليام پن مستعمرة للكويكرز الإنجليز والأيرلنديين الفارين من المحاكم والتفتيش.

أما مارى لاند، فكانت جنة الكاثوليك، حيث أسسوا أول كنيسة فى مدينة سان مارى العاصمة الأولى لمارى لاند. وفى القرن الثامن عشر، وصل الكاثوليك إلى ألاباما ونيو أورليانز وأركنساس. وفى الوقت ذاته، انتشرت المعمدانية بين الزنوج فى الجنوب(٦).

وبدءًا من ستينيات القرن الثامن عشر، تطلع الأمريكيون إلى استقلال الكنيسة عن الدولة، واحتج عدد من رجال الدين - بما فيهم انجيليون - على سيطرة الكنيسة الإنجليزية الإنجيلية.

وفى فيرچينيا، معقل الكنيسة الإنجيلية، كتب توماس چيفرسون(*) عام ١٧٧٧ (بعد عام واحد من إعلان الاستقلال الأمريكى) لائحة الحرية الدينية، ليتقدم بها كحاكم للمجلس التشريعى، لإقرارها بعد أن جربت فيرچينيا لمدة تزيد عن قرن ونصف قرن، ارتباطًا وثيقًا بين الكنيسة والدولة، وسيطرة الكنيسة الإنجيلية بالرغم من التعدد الدينى.

(*) أصبح الرئيس الثالث للولايات المتحدة.

وكان الاقتراح الذى تقدم به پاتريك هنرى، وهو ألا تسيطر كنيسة واحدة، ولكن أن تعتبر المسيحية الدين الرسمى. ولكن الاقتراح قوبل بمعارضة، بحجة أن اعتبار المسيحية الدين الرسمى يمكن أن يكون وسيلة لإنجلترا لفرض مذهبها المسيحى وكنيستها.

وكان چيمس ماديسون، عضو المجلس التشريعى وقتئذ، ممن قام بجمع أفكار من التاريخ تعارض الاقتراح، كما قام بجمع التوقيعات الرافضة له.

وكان رأى ماديسون أن السلطة المدنية يجب إبعادها عن تقرير المسائل المتعلقة بالاعتقاد والعبادة، وأن أعضاء المجلس التشريعى لا يملكون الحق أو افتراض الحكمة لوضع أنفسهم كقضاة للحقيقة الدينية.

وقال: إذا قبلنا قانونيًا، أن تكون المسيحية الدين الرسمى لفيرچينيا، من أجل استبعاد الأديان الأخرى، فما الذى يمنع - مستقبلا - من أن نقبل استبعاد المذاهب المسيحية الأخرى لصالح مذهب مسيحى معين.. إن الثورة الأمريكية قامت للتخلص من كل طغيان مدنى أو دينى.

وكسب ماديسون وخسر هنرى..

وكان الرابع توماس چيفرسون بإقرار التشريع الذى طرحه: « لا دين رسميًا ولا كنيسة رسمية ».

وسيكون تفكير توماس چيفرسون أساس النص الدستورى الذى سيحدد العلاقة بين الدين والدولة بعد الاتحاد الفيدرالى. فعندما اجتمعت وفود الولايات الثلاث عشرة فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧، للنظر فى مسودة إطار الحكم الفيدرالى، تضمنت المادة السادسة من مشروع الدستور أنه لا اختيار دينيًا سيكون مطلوباً لشغل أى منصب فيدرالى.. وأنه لا اشتراط لحلف اليمين.. وأنه لا تحديد لمرجع دينى.

وأرسل چيمس ماديسون(*)، الذى وضع مسودة الدستور، نسخة منها إلى

(*) أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة.

جيفرسون فى باريس. ولكن جيفرسون نبه إلى خلو ديباجة الدستور من الإشارة إلى ضمان الحريات الإنسانية التى تبدأ بالحرية الدينية (بتعبير جيفرسون).

وخلال عملية الحصول على الموافقة على الدستور (ولاية بولاية)، اكتشف ماديسون أن آخرين يشاركون جيفرسون الرأى. ولذلك، وعد ماديسون بأنه فى حالة التصديق على الدستور، فإنه سيقوم بإعداد « لائحة الحقوق » لتقديمها إلى الكونجرس الجديد.

وبالفعل، قدم ماديسون « لائحة الحقوق » إلى الكونجرس عام ١٧٨٩ متضمنة التعديلات الدستورية العشرة التى جرت الموافقة عليها عام ١٨٠١ .

وجاء التعديل الأول للدستور، ليحدد العلاقة بين الدين والدولة. وكانت العبارة الأولى فى التعديل الأول للدستور « أن الكونجرس لن يصدر أى قانون بصدد ترسيخ مؤسسة للدين أو منع ممارسته بحرية »[٧].

وقد كتب جيفرسون فى عام ١٨٠٢ (خلال فترة رئاسته الأولى للولايات المتحدة)، رسالة إلى جماعة من رجال الدين فى إحدى كنائس ولاية كونيكتيكت، قال فيها: « إن هدف التعديل الأول للدستور هو إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة»[٨].

وفى الحق، أن الفصل بين الدولة والكنيسة فى التجربة الأمريكية، كما ورد فى التعديل الأول للدستور، كان جهداً لحماية الدين من الدولة وليس حماية الدولة من الدين، فالتعديل الأول للدستور، قصد به السماح بأقصى حرية للفرد « المتدين » بعيدًا عن تغول الدولة (المؤسسة) على حقوق الأفراد فى ممارسة الدين بالطريقة التى يختارونها.

لقد كان « الدين » هو أول موضوع لتعديل الدستور (التعديل الأول) لإبعاد الدولة عن المجال الدينى. ويبدأ نص التعديل بـ « المؤسسة » (الكونجرس) لينفى تدخلها فى الدين بإنشاء مؤسسة دينية أو بمنع ممارسته بحرية.

ولذلك، امتنعت الدولة عن تحديد دينى رسمى.

ولم تتدخل الدولة بفرض كنيسة رسمية ٠

فلا دين رسمى ولا كنيسة رسمية فى أمريكا ٠

كما تمتنع الدولة عن تمويل أى مؤسسة دينية من الخزانة العامة، ولا تمول الدولة المدارس الدينية من المال العام، حتى لا ترسخ ديناً أو مذهبًا معينـًا.

ولا تشترط الدولة اختبارًا دينيًا لشغل أى منصب فيدرالى ٠

ولا تشترط حلف يمين دينى للتنصيب فى المناصب العامة، ولا تشترط أى تحديد لمرجع دينى ٠

ولم يخل دعم الرؤساء الأمريكيين للفصل بين الدولة والدين، بأن معظمهم أبدى ميولا دينية ٠ فالرئيس جورج واشنطن ـ أول الرؤساء ـ قدم طروحات دينية خلال الثورة الأمريكية قبل أن يصبح رئيسًا، وطالب بدولة تظللها الكنيسة ٠ وفى حين أن الرئيس توماس جيفرسون كان يعتقد بأن الدين مسألة شخصية وفردية وأن السياسة تحكمها الاعتبارات الوضعية لا الدينية، إلا أنه كان يعتقد ـ أيضًا ـ أنه مسيحى حقيقى، كما قال ٠ ودعا الرئيس وودرو ويلسون ـ فى عيد الشكر عام ١٩١٧ ـ كل الأمريكيين إلى الصلاة فى أماكن العبادة وفى منازلهم وتقديم الشكر لله ٠ وقبل وفاته، وصف فرانكلين د. روزفلت، الأمريكيين بأنهم عالقون بالعهد القديم، ويؤمنون بالوصايا العشر باعتبارها القانون الأساسى للرب ٠ واعتبر الرئيس دوايت أيزنهاور أن الرب هو الذى وهب الصيغة الأمريكية للحكومة وأن الإيمان الدينى هو الاعتبار الأول والأساس لأن يكون المرء أمريكيًا ٠ وكان الرئيس جيمى كارتر يحضر خدمات الكنيسة ويصلى فى الأماكن العامة، ويمتنع عن تقديم الخمور فى البيت الأبيض فى مناسبات معينة ٠ واعتبر الرئيس رونالد ريجان أن الإنجيل فيه كل الحلول لمشكلات البشر ٠ وبرغم الفضائح الجنسية للرئيس بيل كلينتون، فإنه كان يعتبر نفسه مسيحى ولد ثانية (أعيد تعميده) وكان حريصًا على أداء صلوات الشكر أمام الجمهور(٩).

وبذلك أظهر الرؤساء الأمريكيون أشكالا من « التدين » أو على الأقل احترام الدين فى الحياة العامة، فى الوقت الذى كانوا فيه علمانيين فى السياسة والحكم ٠ فقد كان على الرؤساء الأمريكيين أن يتحركوا فى الممارسة بين شعب « متدين » ودستور علمانى ٠

والشيء نفسه انعكس فى أحكام المحكمة العليا، التى كان عليها أن تراعى علمانية الدستور وتدين الشعب فى آن معًا٠ فالمحكمة العليا، باعتبارها حامية الدستور، حكمت عامى ١٩٢٩و ١٩٤٠ بدستورية القوانين التى أجبرت أعضاء جماعة « الكويكرز» على أداء الخدمة العسكرية والاشتراك فى العمليات الحربية، وتلك التى ألزمت جماعة « شهود يهوه » بتحية العلم الأمريكى، وقضت بفصل كل من يرفض المشاركة فى التحية الجماعية من تلاميذ المدارس٠ ورفضت المحكمة العليا دفع تلك الجماعات الدينية بأن هذه القوانين تتعارض مع النص الدستورى الذى يضمن حرية الممارسة الدينية٠

غير أن المحكمة العليا أعادت النظر فى أحكامها السابقة٠ فبعد حكم ١٩٢٩ بمنع الجنسية عمن لا يحملون السلاح دفاعًا عن الولايات المتحدة، حكمت المحكمة العليا عام ١٩٤٦ بأحقية الشخص فى التجنس بالجنسية الأمريكية وإن لم يكن راغبًا فى حمل السلاح دفاعًا عن الولايات المتحدة لأسباب دينية٠ وكانت المحكمة العليا قد تراجعت عام ١٩٤٣ عن حكمها بالإلزام بتحية العلم الأمريكى٠

وهكذا، فإن الحائط الفاصل بين الدولة والدين (بتعبير چيفرسون)، قد يعلو أو ينخفض٠ ويتوقف الأمر على مدى تدين الشعب ومدى علمانية السياسة والحكم٠

الدين المدنى

لقد قدمت أمريكا للحضارة الغربية أول خبرة للفصل بين الكنيسة والدولة، منذ إقرار اللائحة الدستورية لولاية فيرچينيا عام ١٧٧٧ (قبل الثورة الفرنسية)، والتى لم تحدد دينًا رسميًا أو كنيسة رسمية للدولة٠ وكان التعديل الأول للدستور الأمريكى عام ١٨٠١ يستهدف الفصل بين الكنيسة والدولة، أو كما قال توماس چيفرسون: « إنشاء حائط فاصل بين الكنيسة والدولة »٠

بيد أن الفصل بين الكنيسة والدولة فى التجربة الأمريكية لم يتحول يومًا إلى فصل بين الدين والمجتمع (الحياة) وكما بينت ناشيونال تايمز، فإن ٩٥ % من الأمريكيين يعتقدون فى وجود الله، وأن بين كل ٥ أفراد هناك ٤ أفراد يعتقدون فى الحياة الآخرة٠ كما أن ٨٢ % من الأمريكيين يعتبرون أنفسهم أشخاصاً متدينين

مقابل ٥٥ % فى بريطانيا و ٥٤ % فى ألمانيا و ٤٨ % فى فرنسا، أما من يؤدون الخدمات الدينية أسبوعياً، فتبلغ نسبتهم فى أمريكا ٤٤ % مقابل ١٨ % فى ألمانيا و ١٤ % فى بريطانيا و ١٠ % فى فرنسا[١١].

والتفسير الأول لـ « تدين أمريكا »، هو طبيعة النشأة الأمريكية. فكما سبق أن أوضحنا، فقد كان المهاجرون الأوائل من البروتستانت البيوريتانيين (التطهريين) - أتباع چون كالفين - الذين هاجروا إلى أمريكا بسبب الاضطهاد الدينى فى أوروپا، ونظروا إلى أنفسهم على أنهم شعب الله المختار الجديد وإلى أمريكا على أنها أرض الميعاد الجديدة، وأنهم عقدوا عهدًا مع الرب على أن تكون أمريكا مدينة فوق التل (المدينة الفاضلة) التى تحكمها قوانين الرب.

غير أن البيوريتانية الكالفنية شهدت تحولات كبرى فى أمريكا. لقد قال كالفن: إن هؤلاء الذين يصيبهم الخلاص، يصيبهم من جراء إيمانهم وليس من جراء أعمالهم، فنحن ذوو قدر مكتوب ولا قيمة لأعمالنا إلا إذا شاء الرب خلاصنا. أما الكالفنية الأمريكية فقد حوّلت مقولة كالفن لتصبح اعتقادًا مضمونه أنه إذا كان الإيمان هو الذى ينقذنا دائمًا وأن تضحية المسيح هى التى ستحررنا، فإن أعمالنا ضرورية - أيضًا - لخلاصنا، لأنها تشهد وحدها على رغبتنا فى عمل الخير، وعلى جهودنا ونجاحنا وفشلنا وعلى تقدمنا على الدروب المؤدية إلى الرب، وعلى أننا قادرون على تحسين أحوالنا إذا كنا نريد ذلك[١٢]. وبذلك، أصبحت البروتستانتية الأمريكية « دين العمل »، فالخلاص ليس قدرًا محتومًا. ولكنه يتأتى بالعمل.

وكل فرد تتحدد مكانته دينيًا ودنيوياً بالعمل، حتى أن العمل سيصبح تجسيدًا ماديًا للفضيلة، بل إن العمل والفضيلة سيرتبطان فى تحقيق الثروة، فالغنى هو من عمل وكان الله يحبه حتى وصل إلى الثروة (الفردوس الأرضى)، أما الفقير فهو أمام أمرين، إما أنه يفتقد الحماس وإما أن الله لا يحبه.

ويستنتج هارولد لاسكى أن البيوريتانية الأمريكية، وضعت الأمريكى (الفرد) وجهاً لوجه أمام مصيره، مثلما وضعته وجهاً لوجه أمام الله[١٣].

وبذلك، توافقت البروتستانتية الأمريكية مع الفردية الأمريكية. فلا وساطة بين

الإنسان والله، ولا أكليروس أو كهانة تفسر النص المقدس. والفرد مسئول عن أعماله ومصيره دون تدخل من الدولة لتحقيق « المساواتية ».

كما توافقت الپروتستانتية الأمريكية مع فلسفة « دعه يعمل دعه يمر» ويرى والترسكوت ويب أن الأمريكى قد اتبع نظرية « دعه يعمل .. دعه يمر »، قبل حوالى قرن من صياغة آدم سميث لها. فالمستوطنون الپيوريتانيون اعتبروا أن « المصير المبين » الذى قدره لهم الرب أن أعطاهم أمريكا بما فيها الأرض الشاسعة الخصبة والغابات والمعادن التى تنتظر الاستغلال، بما يفرض العمل والحركة وتقدم الاستيطان تجاه الغرب (الأمريكى)، وابتكار مجتمع جديد بأمر من الرب.

وكذلك توافقت الپروتستانتية الأمريكية مع فكرة السوق. فمنذ وقت مبكر، ظهر فى أمريكا « سوق قومى للدين » وقبل وقت طويل من تكون « سوق رأسمالى » بالمعنى الاقتصادى، كما يقول البروفيسور چون باتلر من جامعة ييل.

فمقابل التوحد الجامد فى الكنيسة الكاثوليكية، تتعدد المذاهب الپروتستانتية بين معمدانيين بيض وسود، ومورمون، ومشيخيين، ومنهجيين واسقفيين، وكويكرز، وسبتيين، وشهود يهوه، وعلميين مسيحيين. وتتكاثر الجماعات الدينية لتتجاوز ٣٥٠٠ جماعة دينية.

ولكل جماعة دينية كنيسة، تلبى الحاجات الروحية والمجتمعية لجماعة بشرية وفق منطق « السوق ». وأصبح السوق الأمريكى للدين تتنافس فيه الشبكات التليفزيونية الدينية (الكنائس المرئية) والجامعات اللاهوتية، ومنظمات التبشير، ووسائل النشر المطبعى والإلكترونى المسيحية، بل دخلت السوق منتجات مسيحية مثل قمصان الـ « تى. شيرت » والقبعات وأدوات المطبخ ولوازم الرحلات وبرامج الكمپيوتر وأفلام الفيديو وشرائط الموسيقا (المسيحية طبعًا)[١٤].

وأخيراً، توافقت الپروتستانتية الأمريكية مع الفكرة الديمقراطية. فالحرية الدينية والتعددية المذهبية توافقتا مع الحرية والتعددية فى السياسة. وتوافقت الپروتستانتية مع الديمقراطية، فى أن الپروتستانتية ليست توحيدية فى تحديد طبيعة الله وأن الديمقراطية ليست توحيدية فى تحديد طبيعة المجتمع. كما توافقت الپروتستانتية مع

التقاليد الديمقراطية فلم تلجأ إلى العنف إلا فى نطاق جماعات هامشية، ولم تتعرض للقمع فى ظل النظام الديمقراطى .

لقد توافقت البروتستانتية الأمريكية مع أفكار الفردية والسوق والديمقراطية .

وكما يقول هارولد بلوم فى كتابه « الدين الأمريكى »، فإن المسيحية الأمريكية تجربة براجماتية أمريكية، وإن « يسوع الأمريكى » أقرب لماهو أمريكى مما هو مسيحى(١٥).

وبمعنى آخر، وكما يقول روبرت بلاه، فإن الدين الأمريكى « دين مدنى »..

لقد قصد روبرت بلاه بمفهوم « الدين المدنى » البعد الدينى فى الحياة العامة والذى يجرى التعبير عنه من خلال اعتقادات وطقوس وممارسات عامة خارج الكنيسة فى موازاة مع الممارسات الكنسية(١٦).

وقد نشأ الدين المدنى فى أمريكا مع ظهور الوثائق التأسيسية للولايات المتحدة، وأصبح متضمنًا فى خطب وممارسات الرؤساء الأمريكيين فى المناسبات المختلفة، منذ أن أعلن الرئيس چورچ واشنطن يوم ٢٦ نوفمبر من كل عام يوم « عيد الشكر » كعيد قومى تقام فيه الصلاة لتقديم الشكر لله الذى يبارك أمريكا .

وحافظ الرؤساء الأمريكيون على هذا التقليد، بل أن بعضهم كان يدعو الأمريكيين للصلاة لنصرة أمريكا. فالرئيس چورچ بوش دعا إلى اعتبار يوم ٣ فبراير ١٩٩١ يومًا قوميًا للصلاة لنصرة أمريكا فى حرب الخليج . وأقام الرئيس بيل كلينتون صلاة قومية لقصف العراق عام ١٩٩٨ .

وحفلت خطب كلينتون بالابتهال إلى الله لمباركة أمريكا . كما عبر « الدين المدنى» عن نفسه فى استخدام الحكومة للرموز والطقوس الدينية . فنقرأ على الدولار عبارة « فى الله نثق » وكانت تحية العلم الأمريكى خلال الحرب الباردة تتضمن عبارة « بأمر الله » وللقوات المسلحة « قسس » برتب عسكرية تدفع أجورهم الحكومة وليست الكنيسة . وبكل مجلس من مجلسى الكونجرس « مكتب قس » . كما تلعب الطقوس الدينية دورًا مهمًا فى الجنازات الرسمية وتضىء شجرة عيد الميلاد خلف البيت الأبيض كل عام . وبين آخر ٨ رؤساء للولايات المتحدة، كان هناك ثلاثة

منهم اعتبروا أنفسهم متدينين، وثلاثة آخرين اعتبروا أنفسهم مسيحيين ولدوا ثانية (جربوا تجربة العمادة من جديد)[١٧].

الدين فى السياسة

لئن كانت نشأة المشروع الأمريكى نتيجة اندفاعة دينية، منذ مغامرة كولمبس ثم هجرة المستوطنين البروتستانت البيوريتانيين إلى أمريكا من أوروبا، فإن الآباء المؤسسين قد سيروا المشروع الأمريكى بـ « اندفاعة وضعية » من خلال النص الدستورى على الحرية الدينية من جهة، وإقامة حائط فاصل بين الكنيسة والدولة من جهة أخرى.

بيد أن التوازى، والتعاون أحيانًا، بين الاندفاعة الدينية والاندفاعة الوضعية، قد أوجد حيزًا دينيًا فى الحياة العامة، أو ما يمكن أن يسمى « الدين العمومى » أو «الدين المدنى».

ولكن التعارض بين الاندفاعة الدينية والاندفاعة الوضعية خلق دورات من الصحوة الدينية ومحاولات من المؤسسة الدينية للدخول إلى حلبة السياسة ونشوء منظمات للمسيحية السياسية تعارض مبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة من خلال إعادة تفسير التعديل الدستورى الأول أو إدخال تعديل عليه وصولا إلى منظمات وميلشيات العنف المسيحى، (الهامشية)، التى تسعى لتقويض النظام الاجتماعى والسياسى القائم وإبداله بنظام يقوم على التقاليد المسيحية المحافظة.

لقد بدأ التعارض بين الاندفاعة الدينية والاندفاعة الوضعية منذ نهاية القرن الثامن عشر، فالثورة الأمريكية التى انتهت بـ « إعلان الاستقلال » الأمريكى ١٧٧٦، أبعدت الدولة الوليدة عن أى دور مؤثر فى الدين. وجاء الدستور الأمريكى ليبعد الدولة عن ترسيخ أية مؤسسة دينية، وقامت فى أمريكا حركة عقلانية معادية للدين على أيدى رجال مثل توماس پين وإلياهو بالمر، هددت المؤسسات الدينية واعتبرت الدين التقليدى إمبراطورية الخرافة (تعبير بالمر). كما كانت أمريكا، فى تلك الفترة، تشهد قدوم موجات جديدة من المهاجرين، مثلت تهديداً للاعتقاد الدينى الأمريكى التقليدى.

وكان الرد على تلك التحديات العلمانية المدنية العاتية، أن دخلت أمريكا «الصحوة العظمى الدينية »، حيث ظهرت أنشطة فردية ومؤسسات مثل « الجمعية الأمريكية

للكتاب المقدس » (١٩١٨) و« الاتحاد الأمريكى لمدارس الأحد » (١٨٢٤) لنشر وتوزيع الكتاب المقدس وبناء الكنائس والمدارس والجامعات اللاهوتية، والقيام بالحملات الدينية وإلقاء المواعظ. وفى غمار « الصحوة العظمى الدينية »، انتشرت فى أمريكا « العقيدة الميللية » التى تبشر بمجىء المسيح ليحكم العالم فى الألف عام السعيدة، كما ظهرت كنائس (مذاهب) جديدة على أساس « العقيدة الميللية » مثل «سبتية اليوم السابع» و« الخمسينية » و« شهود يهوه »[١٨].

كما شهدت أمريكا دورة أخرى من « الإحياء الأصولى »، بدأت فى سبعينيات القرن التاسع عشر، كحركة احتجاج ضد الحداثة فى المجتمع الأمريكى عشية القرن العشرين، حيث راج الاعتقاد بالعقيدة الميللية (الألفية) والتدبيرية. فإذا كان الاعتقاد بالألفية يعنى أن المسيح سيعود ليحكم العالم فى الألف عام السعيدة، فإن عالم ما قبل الألفية محكوم بتدبيرات إلهية على مراحل. وبنهاية تلك المراحل ينتهى التاريخ الإنسانى. ووفق اعتقاد « التدبيرية »، راجت تنبؤات حول نهاية العالم فى أعوام محددة (عام ١٩١٤ مثلا الذى اندلعت فيه الحرب العالمية الأولى).

وفى عشرينيات القرن العشرين، راج فى الصحافة الأمريكية مصطلح «الأصولية» للتعبير عن تيار يعتقد فى « عصمة الكتاب المقدس » أى الأخذ بالمعنى الحرفى للإنجيل والعهد القديم. وكانت المناسبة، انقسام الكنائس حول نظرية دارون. إذ استطاع الأصوليون الإنجيليون أن يشغلوا الرأى العام بقضية جون سكوبز أحد مدرسى ولاية تنيسى الذى اخترق الحظر الحكومى على تدريس نظرية دارون حول نشوء الإنسان، باعتبارها تعارض الاعتقاد بالخلق الإلهى للإنسان.

وقدم سكوبز للمحاكمة بتهمة انتهاك قوانين الولاية، ولم تكن النتيجة لصالح الأصوليين وجرى وصفهم بالتعصب واللاثقافة ومعاداة الحداثة، إلا أن ذلك لم يعنى أن التيار الأصولى كان هامشيًا فى المجتمع الأمريكى، والدليل على ذلك أن قانون « تحريم الخمر» الذى استمر فى الولايات المتحدة من عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٣، وكان تعبيرًا عن أخلاقية بروتستانتية أصولية فى النظام الاجتماعى الأمريكى[١٩].

واستفادت الأصولية من ظروف الكساد العظيم (١٩٢٩). فأسس الأصوليون

مدارس وجامعات لاهوتية مثل مدرسة « اللاهوت » فى دالاس وجامعة بوب چونز ودخلوا فى عداء مع الپروتستانت المناصرين للحداثة .

وهاجم الأصوليون السياسات الاجتماعية التى اعتمدها الرئيس روزفلت لمواجهة الكساد تحت مسمى « الصفقة الجديدة » فى الأربعينيات. كما أن المواجهة مع الشيوعية جعلت من معاداة الشيوعية؛ البيئة التى حولت الحركة الأصولية الإنجيلية إلى حركة شعبية .

وشهدت الأربعينيات، تأسيس منظمة « المجلس الأمريكى للكنائس المسيحية » كتجمع أصولى فى مواجهة « المجلس الفيدرالى للكنائس »، وضغط ذلك التجمع الأصولى على لجنة الاتصالات الفيدرالية لاقتسام وقت البث الإذاعى المسموح به للپروتستانت بين الأصوليين والمجلس الفيدرالى للكنائس (الذى يمثل التيار العام للپروتستانت) . وبعد عام، أى فى عام ١٩٤٢، تأسس تجمع أصولى آخر هو «الاتحاد الوطنى للإنجيليين» .

وبحلول منتصف الأربعينيات، أصبح « الاتحاد الوطنى للإنجيليين » يضم ٤٣ تجمعًا كنسيًا بالإضافة إلى ١٠٠ كنيسة .

وبعد الحرب العالمية الثانية، ركز برنامج الاتحاد الوطنى للإنجيليين على قضايا الهجوم على مبدأ الفصل بين الكنيسة و« الدولة العلمانية »، ومنع الدعم الحكومى عن « المدارس العامة العلمانية »، ومعاداة الشيوعية .

وأنشأ الاتحاد الوطنى للإنجيليين، اتحاد المذيعين الدينيين الذى ضم ١٥٠ عضوًا من الوعاظ، وتمكن فى عام ١٩٦٠ من الضغط على لجنة الاتصالات الفيدرالية ليكون له حق شراء أى وقت من البث الإذاعى على الشبكات المحلية، وهو التطور الذى قاد إلى أن تكون للإنجيليين الأصوليين برامج وشبكات تليفزيونية دينية: « الكنائس المرئية»[٢٠] .

لقد حاول الإنجيليون الأصوليون الدخول إلى حلبة السياسة فى الستينيات بمعارضة ترشيح المرشح الكاثوليكى للرئاسة چون كنيدى عام ١٩٦٠ بزعم أنه « علمانى » و« دمية للفاتيكان ». وتكررت المحاولة من خلال دعم مرشح الرئاسة بارى جولد ووتر عام ١٩٦٤ .

غير أن حركة المسيحية الأصولية التى أصبحت تضم تيارًا واسعًا داخل البروتستانتية الأمريكية «تيار اليمين المسيحى»، لم تتحول إلى حركة سياسية بالمعنى الدقيق إلا فى السبعينيات، إذ لم تسع إلى السلطة سواء كانت تنفيذية أو تشريعية قبل السبعينيات.

فمع بداية السبعينيات، أحس اليمين المسيحى بأن التغييرات الاجتماعية فى أمريكا تهدد قدرته على الدعوة لعظمة الأخلاق التقليدية المسيحية، فقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، والإجهاض، والمثلية الجنسية، أصبحت عابرة للطبقات والأعراق فى المجتمع الأمريكى. وزاد التهديد مع تصاعد حركة الحقوق المدنية وتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى لإعادة توزيع الثروة (برنامج العمل الإيجابى)، كما أدى تورط أمريكا فى حرب فيتنام إلى خلخلة نظام القيم الأمريكى والتركيز على تأثير الدين على الضمير الفردى.

وشهدت السبعينيات تحول الآلاف من الشباب إلى «مسيحيين ولدوا ثانية» ونمو الكنائس المحافظة. وكما أظهرت استطلاعات جالوب، فإن مابين خمس وثلث الأمريكيين فى الفترة ٧٦- ١٩٧٩، مارسوا العمادة من جديد (مسيحيين ولدوا ثانية) . وشهد عام ١٩٧٦ (عام المئوية الثانية لإعلان استقلال أمريكا)، وصول رئيس (مسيحى ولد ثانية) هو جيمى كارتر إلى البيت الأبيض، واعتبر عام ١٩٧٦ هو «عام الإنجيلى». والإنجيلى - كما ورد فى استطلاع جالوب - هو « الشخص الذى ولد ثانية كمسيحى، ويؤمن بالمسيح كمخلص، ويعتقد بحرفية النصوص، وبأن من واجبه أن ينشر ذلك الاعتقاد»..

واعتمد اليمين المسيحى فى مخاطبة ذلك المد المحافظ على الشبكات الدينية التليفزيونية التى سميت « الكنائس المرئية » أو « الكنائس التليفزيونية » وكانت برامج ومحطات البث التليفزيونى الإنجيلى وسيلة حشد للجمهور وأداة لتوفير التمويل من خلال الاشتراكات والتبرعات. وبدأت الشبكات التليفزيونية الدينية بشبكة CBN التى أسسها فى فيرجينيا القس بات روبرتسون عام ١٩٦٠ .

وتكاثرت الشبكات التليفزيونية الدينية حتى بلغ عددها ١٠٤ محطة تليفزيونية إضافة إلى ١٠٠٦ قناة تليفزيونية دينية بنظام الشفرة (الكابل)[٢١].

وبهذا الزخم قرر اليمين المسيحى دخول « الحلبة » السياسة• ويعتبر عام ١٩٧٦ (عام الإنجيلى) العام الذى شهد دخول اليمين المسيحى « السياسة التصويتية » بدعم المرشح الديمقراطى چيمى كارتر والذى اعتبر نفسه « مسيحيًّا ولد ثانية »•

وبعد معارضة كارتر لصدور تشريع لمنع الإجهاض، نشط اليمين المسيحى على المستوى المحلى بدلا من المستوى القومى لدعم المرشحين للكونجرس ومقاعد حكام الولايات• وتكونت منظمة « الأغلبية الأخلاقية » عام ١٩٧٩ بقيادة القس چيرى فالويل لحشد ٣ ملايين ناخب لانتخابات عام ١٩٨٠ • وبالفعل أصبح اليمين المسيحى قوة مؤثرة فى فوز الرئيس ريجان وبعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل چيمس هيلمز وأورى هاتش فى انتخابات ١٩٨٠، واختار ريجان عددًا من النشطاء من « اليمين المسيحى » لتولى مراكز مهمة فى الإدارة• كما دعم بعض أعضاء الكونجرس «الأچندة التشريعية » لليمين المسيحى فى الكونجرس مثل منع الإجهاض والسماح بالصلاة فى المدارس..

بيد أن سنوات الثمانينيات شهدت توسع « أچندة » اليمين المسيحى لتضم إلى جانب القضايا المحلية والأخلاقية - مثل المطالبة بحظر الإجهاض ومنع المثلية الجنسية والمطالبة بالصلاة فى المدارس وإعادة النظر فى المبدأ الدستورى بالفصل بين الكنيسة والدولة - قضايا خارجية مثل زيادة القدرة الدفاعية الأمريكية ومعارضة التجميد النووى. بل إن اليمين المسيحى انخرط فى عمليات خارجية على نحو ما ظهر فى فضيحة « إيران- كونترا » وإسقاط حكومة ساندينستا فى نيكاراجوا، وتأييد الحكم العسكرى فى السلفادور، ودعم حكم كورازون أكينو فى الفليپين، وتأييد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا•

وهكذا، فإن أخطر ما شهدته سنوات الثمانينيات فى أمريكا هو التحالف بين اليمين المسيحى من ناحية، واليمين الجديد فى الحزب الجمهورى من ناحية أخرى، إذ وجد اليمين المسيحى طريقه إلى داخل الحزب الجمهورى متحالفًا مع اليمين السياسى•

وبرغم أن اليمين المسيحى ساند ترشيح الرئيس بوش فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨، فحوالى ٨٠ % من الإنجيليين صوتوا لبوش، إلا أنه فى محاولة لاستعراض

القوة دفع بأحد قادته وهو المبشر التليفزيونى بات روبرتسون للترشيح للرئاسة. وفى العام نفسه، أسس روبرتسون منظمة « الائتلاف المسيحى » التى أصبحت القوة المحركة لليمين المسيحى. وحسب تقديرات روبرتسون فإن « الائتلاف المسيحى» وصل عدد أعضائه إلى ١,٥ مليون عضو من المتبرعين والمؤيدين، وتواجد فى ٢٥ ولاية من خلال ٥٠ ألف عضو قيادى و٢٥ ألف عضو ارتباط بالكنائس. ولدى « الائتلاف المسيحى » نظام اتصالات متقدم يستطيع الوصول يوميًا إلى الملايين، سواء عبر الشبكة التليفزيونية الدينية CBN أو الانترنت والبريد الالكترونى أو البريد السطحى والهاتف والفاكس.

وقد تعددت منظمات « اليمين المسيحى » خلال التسعينيات. فهناك منظمة « مجلس أبحاث العائلة » ومديرها جارى بوير الذى عمل مساعدًا للرئيس ريجان فى وزارة التعليم، وتدافع عن القيم التقليدية المسيحية للعائلة الأمريكية. ويقدم بوير موعظة دينية يومية تبثها ٤٠٠ محطة على مستوى الولايات المتحدة. كما كان بوير ضمن مرشحى الحزب الجمهورى فى الانتخابات الأولية للرئاسة عام ٢٠٠٠ .

وهناك منظمة « التركيز على العائلة » التى يديرها عالم النفس المسيحى چيمس دوبسون، وتضم شبكة تنظيمية ونظام اتصالات مع الكنائس المحافظة على المستوى القومى، مما جعلها قوة تصويتية مؤثرة على مستوى الولايات فى انتخابات مجلس المدن والمدارس.

ومن تلك المنظمات - أيضًا - منظمة « التركيز على المرأة من أجل أمريكا»، وتقودها بيفرلى ليهى (زوجة القس تيم ليهى) وتصل عضويتها إلى نحو ٧٠٠ ألف عضو.

وهناك منظمات أخرى لليمين المسيحى، مثل منظمة « ائتلاف القيم التقليدية » و« المدافعون المسيحيون للخدمة الإنجيلية» و« جمعية العائلة الأمريكية » وغيرها[٢٢].

لقد توالى صعود اليمين المسيحى فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، حتى أصبح قوة مؤثرة فى انتخابات الرئاسة والكونجرس، إذ أصبح يستحوذ على

٢٥ % من القاعدة التصويتية، فى الولايات المتحدة (أى حوالى ١٠ أضعاف الأصوات اليهودية) • ولدخول الحلبة السياسية تحالف اليمين المسيحى مع اليمين السياسى فى الحزب الجمهورى، ليشكلان ما أصبح يعرف باسم «حزب الله الأمريكى»•

غير أن سنوات التسعينيات، شهدت أيضاً فى زخم الصحوة الدينية التى عرفتها الولايات المتحدة فى الربع الأخير من القرن العشرين، موجة من العنف الدينى وظهور تنظيمات العنف المقدس. فقد دهمت أمريكا هجمات على عيادات الإجهاض وعمليات قتل لأطباء وممرضين كانوا يجرون عمليات الإجهاض • كتلك التى قامت بها منظمة « برنامج العمل الدفاعى » التى أسسها القس مايكل براى • كما راج تعبير « جيش الله » فى المدن الأمريكية عام ٩٧و ١٩٩٨، ليعبر عن حركة تضم نشطاء وجماعات، تبرر استخدام العنف الدينى وتمارسه لتقويض النظام الاجتماعى والسياسى القائم •

كما شهدت أمريكا فى ١٩ إبريل ١٩٩٣، اضطرام النيران فى مجمع الديفيديين فى واكو حيث انتحر ٧٤ من أعضاء الجماعة، وبينهم زعيم الجماعة ديفيد قورش عملا بما يعتقد أنه تنفيذ لخطة الرب لنهاية العالم ومجىء المسيح • وفى الذكرى السنوية الثانية لإحراق مجمع الديفيديين فى واكو (١٩ إبريل ١٩٩٥) قام تيموثى ماكفى بتفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، انتقاماً لمقتل ديفيد قورش وأتباعه من الحكومة الفيدرالية التى كان يراها ماكفى منخرطة فى خطة شيطانية عالمية ضد خطة الرب وتؤخر مجىء المسيح [٢٣].

وفى الحق، فإن موجة العنف المسيحى الأخيرة فى أمريكا، بغض النظر عن هامشية جماعات ومنظمات العنف الدينى وعن مستوى العنف الذى صاحبها، فإنها تلتقى مع منظمات اليمين المسيحى (التى تتبنى المسيحية السياسية) فى أنها ـ جميعًا ـ تعكس أيديولوچيا دينية (مسيحية) تستند على الإدراك بأن النظام الاجتماعى والسياسى العلمانى فى أمريكا قد انخرط فى مؤامرات شيطانية محلية وعالمية، تهدد روح أمريكا (المسيحية) وتقوض فكرة أمريكا (أرض الميعاد أو إسرائيل الجديدة) • كما تلتقى منظمات اليمين المسيحى مع منظمات العنف على هدف هو (إعادة تنصير

أمريكا) بالانخراط فى السياسة أو بممارسة العنف المقدس، أى إلغاء الفصل بين الدين والدولة٠

علمانية أم متدينة

عودة للسؤال: أمريكا علمانية أم متدينة؟ فإن الإجابة عليه ظلت جدلية بين من يقولون: إنها علمانية، ومن يقولون: انها متدينة، وهو جدل قديم قدم المشروع الأمريكى٠

من يقولون: إن أمريكا علمانية يسوقون العديد من الحجج. فالولايات المتحدة لا تحدد ديناً رسميًا للدولة ولا تحدد كنيسة قومية. وأموال دافعى الضرائب لا تمول أية مؤسسة دينية٠ والمواطن أيا كان الدين الذى يعتنقه أو كان بلا دين، يشغل أى منصب عام٠ إذ لا تتطلب الوظيفة العامة أي اختيار دينى٠ كما أن الوثائق المؤسسة للولايات المتحدة، سواء كانت إعلان الاستقلال أو الدستور أو لائحة الحقوق، شارك فى وضعها أمريكيون لهم رؤى مختلفة للدين، وكان بينهم غير متدينين أصلا٠ والدين، وإن كان يدرس بالمدارس، إلا أنه تُحظر ممارسته فى المدارس العامة، حتى لا يُميز بين الطلاب على أساس دينى٠ وإن كانت المدرسة من المؤسسات الأولى للتنشئة فى أمريكا، فإنها تدرس مناهج علمانية، وعندما تدرس الدين فإنها تدرسه من منظور « الدين المدنى »٠ كما أن نخبة الثقافة والصحافة والأكاديميا و« البيزنس » هى نخبة أكثر علمانية وليبرالية من الجمهور الأمريكى٠ وحتى الجمهور الأمريكى، سواء داخل التيار البروتستانتى العام أو ممن يبدون التزامًا بالدين، فإنه يسلك سلوكًا علمانيًا إذا تعلق الأمر بالسياسة٠

ويتشارك الجمهور الأمريكى، بغض النظر عن حالة التدين، فى الدفاع عن الحقوق المدنية وفى مقدمتها حق التعبير، حتى وإن كانت تخص أولئك الذين ينتقدون الدين أو يعادون الكنائس٠ بل إن الجمهور الأمريكى يصوّت لرؤساء عرفوا بأنهم غير متدينين أو ملاحدة٠

وفى الجانب الآخر، فإن من يقولون بأن أمريكا متدينة لديهم الكثير من الحجج٠ فالكنائس المسيحية والكنس اليهودية والمساجد الإسلامية والمعابد البوذية تنتشر

وتتزايد فى كل أرجاء الولايات المتحدة· وأتباع كل الأديان العالمية يعيشون جنبًا إلى جنب ويجتذبون الأمريكيين ليعتنقوا أديانهم· والكتب الدينية تحتل مراتب عليا فى قوائم الكتب الأكثر مبيعًا· والشبكات الإذاعية والتليفزيونية الدينية تنتشر بالمئات فى مختلف الولايات· ويمارس الأمريكيون الطقوس الدينية فى مناسبات الولادة والزواج والوفاة· وإذا كانت المدارس العامة تحظر ممارسة الدين فيها، فإن دور سكنى الطلاب تؤدى فيها الصلاة وتزدهر فيها أنشطة الكنائس· وتنتشر فى أمريكا ٢٠ ألف مدرسة مسيحية ابتدائية وثانوية، وألف كلية مسيحية للتعليم بعد الثانوى· كما تنتشر فى الولايات المتحدة الدوريات المسيحية مثل « المسيحية اليوم » و« العالم » و« تاريخ المسيحية» و« الأبوة المسيحية » و« الوعاظ » و« الأكليروس » و« المختار الكاثوليكى » وغيرها· وتضم أمريكا ١٣٠٠ دار للنشر متخصصة فى الكتب المسيحية، إضافة إلى سبعة آلاف مكتبة لتوزيع الكتب المسيحية وتقدر مبيعاتها بحوالى ٣ مليارات دولار سنويًا· واستفاد الدين من الثورة التكنولوچية، حيث نشهد الآن على « الإنترنت » شبكة « المسيحية على الخط »، كما أصبحت للكنائس المختلفة مواقع على الشبكة الدولية·

وشهدت أمريكا، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، دورة من الإحياء الدينى، أطلقت عددًا من المنظمات المسيحية التى تعارض مبدأ الفصل بين الدين والدولة، وتطالب بتأسيس السياسة على أساس من القيم الدينية، مثل منظمات: الأغلبية الأخلاقية، والائتلاف المسيحى، ومجلس أبحاث العائلة، والتركيز على العائلة، وائتلاف القيم التقليدية· وأصبحت تلك المنظمات قوة مؤثرة فى التصويت لانتخابات الرئاسة والكونجرس وحكام الولايات ومجالس المدن والمدارس·

بل إن موجة من العنف المسيحى امتدت إلى سواحل الولايات المتحدة فى تسعينيات القرن العشرين، شاركت فيها منظمات مثل « برنامج العمل الدفاعى » وجماعات جيش الله، والديفيديين وميليشيات الغرب الأوسط، باستخدام العنف على أساس تبرير دينى مسيحى لتقويض المجتمع القائم وإقامة مجتمع جديد يطبق المثالية الدينية·

إن كل المظاهر العلمانية التى يوردها من يحاجون بأن « أمريكا علمانية »

موجودة فى أمريكا، وكذلك كل المظاهر الدينية التى يذكرها من يقولون بأن «أمريكا دينية »٠

وهناك من استخلصوا بأن تواجد المظاهر العلمانية إلى جانب المظاهر الدينية - جنبًا إلى جنب - يعنى أن أمريكا تعيش فى « حرب ثقافية » بين العلمانيين والمتدينين(٢٤)٠

وأيا كان الأمر، فإن كل تلك المظاهر العلمانية والدينية تعكس حقيقة أساسية هى أن أمريكا دولة علمانية يسكنها شعب متدين٠

فالدستور يضمن استقلالية الكنيسة عن الدولة وحياد الدولة فى موضوع الدين٠ وقد ابتغى واضعو التعديل الأول للدستور - كما قال چيفرسون – إنشاء حائط فاصل بين الدين والدولة، وقد درجت المحكمة العليا فى أحكامها على حراسة ذلك الحائط ضمانًا لعدم تدخل الدولة فى موضوع الدين٠

ولكن الشعب الأمريكى شعب متدين سواء بمفهوم « الدين المدنى » أى الدين العمومى فى الحياة العامة، أو بمفهوم الالتزام الدينى٠

وتتوافق الدولة (الرئاسة - الكونجرس - المحكمة العليا) مع « تدين » الشعب الأمريكى، لتكون النتيجة أن يعلو وينخفض الحائط الفاصل بين الدولة والدين، فيكون هناك دور للدين فى الدولة العلمانية سواء بمعنى « الدين المدنى » أو « المسيحية السياسية »٠

* * *

الهوامش

١) لمزيد من التفاصيل عن الدين فى أمريكا:

رضا هلال، تفكيك أمريكا، القاهرة، الإعلامية للنشر ١٩٩٨.

رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، القاهرة، مكتبة الشروق ٢٠٠٠.

٢) ورد فى:

Edwin Scott Gousted, A Religious History of the American people, New York, Harper Collins, 1990, p.15.

٣) رضا هلال، تفكيك أمريكا، م. س. ذ.، ص٩٥- ٩٦.

٤) حول فكرة شعب الله المختار الجديد:

Leonard C. Yassen, the Jesus Connection, New York, Crossroad Publication, 1985, p. 84.

٥) رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، م. س. ذ، ص٥١- ٥٢.

6) Edwin Scott Gaustad, A Religious History.. or. cit. p. 119.

7) The Constitution of the U.S.A. Analysis and interpretation, library of congress, U.S. Printing office, 1973, p. 911.

8) Thomas Jefferson, Freedom of Religion at the University of Virginia, in: Saul K. Padover ed., The Complete Efferson, Seul, Sloan & Pierce, 1943, p. 958.

٩) رضا هلال، تفكيك أمريكا، م. س. ذ، ص٩٨.

١٠) المصدر السابق، ص٩٩.

11) National Times, Nov. 1995.

12) Harold Bloom, the American Religion, New York, Simon & Schuster, 1992, p. 150-8.

13) Harold Laski, the American Democracy, London, 1949, p. 17-19.

١٤) رضا هلال، تفكيك أمريكا، م. س. ذ، ص١٤- وص١٠٤.

15) Harold Bloom, The American Religion, op. cit.

16) Robert Bellah, Civil Religion In America, Daedalus, Winter 1967, 1-21.

١٧) رضا هلال، تفكيك أمريكا، م. س.ذ، ص١٢١. ولمزيد من التفاصيل:

R. Lourence Moore, Selling God: American Religion In The Market Place Of Culture, Oxford University Press, 1994.

١٨) لمزيد من التفاصيل:

Harold Bloom, The American Belgian, op. cit.

وكذلك: رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، م. س. ذ.

19) Louis Gasper, The Fundamentalism Movement, The Hague 1963, P. 13.

20) Sara Diamond, Roads To Dominion: Right-Wing Movements And Political Power In The U.S., New York, The Guilford Press. 1995. pp. 95- 7.

٢١) رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، م. س. ذ، ص٨٦- ٨٨.

٢٢) حول منظمات المسيحية السياسية:

رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، م. س. ذ، ص١٦٠-١٦٥.

٢٣) حول جماعات العنف المسيحى:

رضا هلال، المسيح اليهودى ونهاية العالم، م. س.ذ، صـ١٧٩- ١٨٧.

٢٤) لمزيد من التفاصيل عن الجدل حول العلمانية والدين فى أمريكا:

- Michael Corbett And Julia Mitchell Corbett Politics And Religion In The United States, Garland Reference Library Of Social Science, 1999.
- Stephen Carter, The Culture Of Disbelief: How American Law And Politics Trivialize Religious Devotion, New York, Basic Books, 1993.
- Richard John Neuhaus, The Naked Public Square: Religion And Democracy In America, Michigan, William B. Adman's, 1984.
- James Division Hunter, Culture Wars: The Struggle To Define America, New York, Basic Books, 1991.

الفصل السادس

السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط



العلاقات الأمريكية مع العالم العربى وإسرائيل

السفير / طاهر شاش
مساعد وزير الخارجية المصرية

مقدمة

الولايات المتحدة الأمريكية هى اليوم اللاعب الدولى الرئيسى فى منطقة الشرق الأوسط، تقوم بدور الوسيط الوحيد فى عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وتخضع العراق وإيران لسياسة الاحتواء المزدوج وتتولى حماية مصادر البترول الخليجية، وتغزو منتجات أسواق المنطقة وتفرض عليها العولمة بمفاهيمها التى تحقق مصالحها، وتسعى لإقامة نظام إقليمي جديد فى الشرق الأوسط، وتحارب ما تسميه ظاهرة الإرهاب، وتبذل المحاولات والضغوط من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل فى هذه المنطقة الحيوية لتكون إسرائيل هى الدولة النووية الوحيدة فيها.

والولايات المتحدة، رغم ذلك، وافد جديد على مسرح الشرق الأوسط الذى ظل إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية واقعًا تحت سيطرة الدول الاستعمارية الأوروبية. فقد كان الاستعمار البريطانى يسيطر على مصر (منذ١٨٨٢) وعلى العراق وفلسطين (منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى) وعلى إمارات الخليج (منذ القرن الثامن عشر) كما كانت فرنسا تستعمر الجزائر (منذ ١٨٣٠) وتونس (منذ ١٨٨١) والمغرب (منذ ١٩١١)، وكانت إيطاليا تستعمر ليبيا (منذ ١٩١١).

وكان القرن التاسع عشر قد شهد بداية اهتمام الأمريكيين بالعالم العربى، متمثلا

بوجه خاص فى نشاط البعثات التبشيرية فى الشام ومصر. فقد أنشأت تلك البعثات المدارس الأمريكية فى سوريا الكبرى والتى بلغ عددها بحلول عام ١٩٠٠م ٩٥ مدرسة عدد طلبتها ٥٣٠٠ طالبًا، وأنشأت الكلية السورية البروتستانتية فى بيروت عام ١٨٦٦ (والتى أصبحت الجامعة الأمريكية) والجامعة الأمريكية فى القاهرة عام ١٩١٩، وأسهمت فى نشر المعرفة فى مجالات الأدب والفنون والعلوم وإحياء الثقافة العربية. كما قام المبشرون ببناء المستشفيات والعيادات الطبية وعلاج المرضى، وامتد نشاط البعثات التبشيرية كذلك إلى الجزيرة العربية والعراق. كما نشطت هذه البعثات التبشيرية فى مجال الدراسات التوراتية حيث تأسست عام ١٨٧٠ الجمعية الأمريكية لاستكشاف فلسطين، ووجهت نداء إلى الضمير الدينى، مسيحيًّا كان أو يهوديًّا، من أجل البرهنة على صحة «الكتاب المقدس» وحلت محلها المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية فى القدس، **وقامت جماعات بروتستانتية بإنشاء ثلاث مستوطنات فى فلسطين فى الفترة من ١٨٥٢ حتى ١٨٨١.**

ومن ناحية أخرى، بدأت الولايات المتحدة تولى اهتمامها لمصالحها التجارية فى الدولة العثمانية وتدعو لسياسة الباب المفتوح، وعقدت عدة اتفاقات معها وحصلت بموجبها على شرط الدولة الأولى بالرعاية، وأنشأت وكالات تجارية فى مصر وفلسطين والشام. واستعان محمد على بعدد من الخبراء الأمريكيين فى زراعة القطن.

وكانت صورة العربى لدى الشعب الأمريكى، حسبما نقل المبشرون والرحالة وغيرهم من الأمريكيين الذين زاروا البلدان العربية، هى صورة البدوى المتخلف والعدوانى المنفعل الشهوانى. وقد رسمت له هوليوود فى أفلامها هذه الصورة متأثرة بأجواء ألف ليلة وليلة. أما الانطباع العام عن الإسلام، فقد كان هو الآخر غير طبيعى، فهو دين غريب عن الديانات المسيحية واليهودية المستمدتين من كتاب واحد هو الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، كما أنه انطباع متأثر بتاريخ الصراع بين الدولة الإسلامية والدول المسيحية.

ولا تزال هذه الصورة كامنة فى ضمير الفرد الأمريكى العادى والغربى بوجه عام، وإن أضيفت إليها بعض الملامح حول مشايخ البترول الأغنياء، وبرز فيها الطابع العدوانى للعرب نتيجة للدعاية الصهيونية. فالعرب قوم عدوانيون يريدون

القضاء على دولة إسرائيل المسالمة ، وهم كسالى قد أهملوا أرض فلسطين حتى عاد إليها اليهود فجعلوا من الأرض الجدباء جنات يانعة ، وهم يرفضون يد السلام الممدودة إليهم من اليهود منذ عودتهم إلى أرض أجدادهم التى خلعها الله عليهم دون أبناء إسماعيل.

ومع ذلك ، فقد كانت صورة الأمريكيين لدى العرب صورة طيبة ، حيث قدروا الدور الإنسانى والثقافى للمبشرين الأمريكيين فى القرن التاسع عشر، وعدم تورط الولايات المتحدة فى صراعات الدول الأوروپية الاستعمارية. وتعلقت الشعوب العربية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى بنقاط الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون بشأن حقها فى تقرير المصير، متطلعة إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية. ولكنها ما لبثت أن صدمت عندما وجدت الولايات المتحدة تؤيد تصريح بلفور البريطانى الذى تضمن الوعد بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، ثم رأت ويلسون لا يولى اعتبارًا لنتائج التحقيق الذى أجرته لجنة كنج/ كرين فى المنطقة والتى تحققت من أن هذه الشعوب ترفض المشروع الصهيونى رفضًا قاطعًا.

والواقع أن الحركة الصهيونية كانت قد توجهت بنشاطها إلى الولايات المتحدة وتزايد نفوذ اليهود فيها وتأثيرهم على صنع القرار الأمريكى السياسى منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى أن الرئيس الأمريكى هارى ترومان رفض توصيات وزيرى خارجيته ودفاعه وتمسك بفتح أبواب فلسطين لمائة ألف يهودى ، رغما عن معارضة بريطانيا ، ومارس ضغوطا على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من اجل تمرير قرار تقسيم فلسطين تحقيقًا لمطالب الحركة الصهيونية ، وكان أول المعترفين بدولة إسرائيل فور إعلان إنشائها.

ومنذ ذلك الوقت ، تطورت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل لتصبح علاقة خاصة ، واتفقت مصالح البلدين حيث اعتبرت الحكومات الإسرائيلية نفسها قاعدة متقدمة للعالم الحر الموالى للغرب والمناهض للاتحاد السوفييتى وأصبح الدفاع عن وجودها ودعمها وضمان أمنها بكفالة تفوقها الحربى على كل الدول العربية مجتمعة، ركنا من أركان السياسة الخارجية لكافة الإدارات الأمريكية ، بل تطورت هذه العلاقات إلى نوع من التحالف الاستراتيجى.

وكان على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة تحاول بها حماية مصالحها فى العالم العربى ، سواء تلك المتعلقة بتأمين وصول النفط إليها وإلى حليفاتها الغربية، أو تجارتها وأنشطة شركاتها ، أو علاقاتها الثقافية والتعليمية وغيرها ، مع الحفاظ على علاقتها الخاصة مع إسرائيل ، كما كان عليها أن تضع علاقاتها مع إسرائيل والعرب فى إطار استراتيجيتها الدفاعية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى خلال الحرب الباردة ثم فى ظل النظام الدولى الجديد بعد انتهائها.

كانت استراتيجية الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط خلال مرحلة الحرب الباردة تقوم على أساس سياسة الاحتواء التى تستهدف تطويق الاتحاد السوفييتى بحلف عسكرى من بين دول المنطقة، وكان العداء العربى الإسرائيلى يمثل عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ خطتها ، ومن ثم بذلت المساعى ـ وخاصة مع مصر ـ من أجل إيجاد تسويه للنزاع ؛ ولكن مشاريعها اصطدمت بحركة القومية العربية التى قادها جمال عبد الناصر ، فلم تتمكن من جمع الدول العربية فى حلف بغداد كما لم تنجح فى إنهاء النزاع فى المنطقة ، بل ظلت المنطقة يسودها التوتر وتنشب فيها الحروب ، إلى أن تمكنت من تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، وفى أعقاب تحرير الكويت من الغزو العراقى ، نجحت الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر مدريد بهدف تحقيق السلام الشامل بين إسرائيل والدول العربية ، واستأثرت بالدور الرئيسى فى عملية السلام التى لا تزال تتعثر على المسارات الفلسطينى والسورى واللبنانى.

ولا شك فى أن المشكلة الكبرى هى أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتى تحكمت فى السياسة الأمريكية طوال الحرب الباردة ، هى التى لا تزال تحدد مواقفها من عملية السلام، فهى تدعم الدولة العبرية سياسيًا واقتصاديًا وتكفل لها التفوق الحربى على كافة الدول العربية مجتمعة ، وتضع تحقيق أمن إسرائيل كما يصوره قادتها على قمة أهدافها.

وسوف نستعرض فيما يلى ، وبإيجاز ، المصالح الأمريكية فى العالم العربى،

والعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتأثيرها على السياسة الأمريكية فى المنطقة ، سواء فى مرحلة الحرب الباردة أو بعد انتهائها ، ونتحدث عن المحاور الرئيسية للسياسة الأمريكية الحالية فى الشرق الوسط وإشكاليات العلاقات.

* * *

المصالح النفطية الأمريكية فى العالم العربى

يعتبر ضمان استمرار تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية بأسعار معقولة أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيچية الأمريكية فى الشرق الأوسط.

لذا فإنه فى الوقت الذى تسعى فيه لأن يكون لشركاتها نصيب فى استخراج النفط وصناعته ، تحاول أن تظل أسعاره العالمية فى حدود معقولة ، وتجعل من أولويات سياستها الأمنية ضمان حرية وصوله من مصادره فى دول المنطقة إلى بقية دول العالم.

وتمثل احتياطات النفط فى الشرق الوسط وشمال أفريقيا نحو ٧٠ % من إجمالى الاحتياطات العالمية (حوالى ٧٠٠ ألف مليون برميل) ، يوجد نصفها فى أربع دول خليجية هى السعودية والعراق والكويت وإيران ، ولدى السعودية وحدها ربع الاحتياطات العالمية من النفط.

وبالرغم من محاولات الولايات المتحدة خفض وارداتها من النفط، فإنها لا تزال تعتمد على ٥٠ % من نفط الخارج ، وقد بلغ ما تستورده عام ١٩٩٤ نحو ٧ مليون برميل يوميًّا، الجزء الأكبر منه مستورد من الدول الخليجية.

وقد بدأ اهتمام الولايات المتحدة بنفط الشرق الأوسط يتزايد منذ أعقاب الحرب العالمية الأولى ، عندما حاولت بريطانيا الاستئثار بنفط العراق بعد أن حصلت على الانتداب على هذا البلد ، وكانت شركاتها تضع يدها على نصف الاحتياطات العالمية المعروفة فى ذلك الوقت. وتمسكت الولايات المتحدة بأن يكون لشركاتها نصيب من نفط المنطقة ، وظل الصراع قائمًا بين الجانبين حتى تمكنت عام ١٩٥٤ من الحصول على ربع حصص بريطانيا من امتيازات التنقيب عن النفط.

وظلت الشركات البترولية العملاقة تتصارع فيما بينها إلى أن تمكنت عام ١٩٢٨ من عقد ما يعرف باتفاق الخط الأحمر ، الذى أدى إلى إنشاء كارتل دولى يتحكم فى تزويد العالم الغربى بالنفط وتحديد أسعاره .

ولم تكن الشركات الأمريكية طرفًا فى هذا الاتفاق، بل إن بريطانيا أخذت تحد من نشاطها فى السعودية والكويت .

وعقب الحرب العالمية الثانية ، تمسكت الولايات المتحدة بأن تحصل شركاتها على امتيازات نفطية في الشرق الأوسط ، وأنشئت شركة أرامكو باندماج شركات إسو وتكساكو ستاندرد أويل كاليفورنيا (سوكال) وموبيل .

وكان العمل يجرى على أساس امتيازات تمنحها الدول للشركات تعطيها بها حرية استغلال الاحتياطات البترولية مقابل رسم ضئيل عن كل برميل ، وتعفيها من الضرائب ، وتترك لها الحرية الكاملة فى تحديد كمية الإنتاج والأسعار . وفى عام ١٩٤٥ ، نجحت فنزويلا فى الحصول على نصيب أكبر من الأرباح ، وتبعتها دول الشرق الأوسط حيث عقدت اتفاقات لتقاسم الربح مع الشركات مناصفة ، وأدى دخول شركات صغيرة ميدان النفط إلى تخفيض شركات النفط لأسعاره ، وانخفضت بالتالى العوائد وضريبة الدخل ، فأعربت إدارة الرئيس أيزنهاور عن قلقها من الاعتماد على النفط الأجنبى ، وفى عام ١٩٥٩ حددت حصصا لاستيراد النفط من فنزويلا والدول العربية .

وفى عام ١٩٦٠ ، أنشأت الدول العربية المصدرة للنفط وإيران وفنزويلا منظمة (أوبيك) بهدف رفع أسعار النفط ولكى يكون لها الحق فى تحديد هذه الأسعار مستقبلا وذلك بالتشاور مع الشركات. وقد انضمت إلى المنظمة بعد ذلك كل من الجزائر وليبيا وقطر والإمارات ونيجيريا وإكوادور.

وقد نجحت (أوبيك) فى إيقاف تخفيضات أسعار النفط، والدفاع عن مصالح الدول المصدرة للبترول. وفى عام ١٩٦٨، أصبحت حصتها من الأرباح ٥٥ % وفى عام ١٩٧١، قامت الجزائر بتأميم الشركة الفرنسية للبترول ، كما أممت ليبيا الشركة البريطانية ، واتخذ العراق إجراءًا مماثلا فى العام التالى.

وفى ديسمبر ١٩٧٢ ، عقدت السعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات مع الشركات اتفاق مشاركة حصلت بموجبه على ٢٥ % من ملكيتها، على أن ترتفع هذه الحصة سنويًّا بنسبة ٥ % وقد ظلت الولايات المتحدة ترفض الحوار مع منظمة (أوبيك) ، وقد نجحت (أوبيك) فى رفع الأسعار وزيادة عائدات الدول الأعضاء، حتى ارتفع سعر البترول الخام فى أكتوبر ١٩٧٣بنسبة ٥٠ %، ثم ارتفع بنفس النسبة فى شهر ديسمبر من نفس العام ليصبح ١٢ دولار للبرميل.

وفى عام ١٩٦٨، أنشأت الدول العربية المصدرة للنفط منظمة (أوابيك) لتنسيق مواقفها ورعاية مصالحها.

وبدأ تفكير الدول العربية يتجه نحو استخدام النفط سلاحًا سياسيًّا لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ . ففى أواخر شهر يونيو ١٩٦٧، أعلنت إيقاف تصدير النفط لأية دولة تؤيد إسرائيل ؛ غير أنه رؤى فى مؤتمر الخرطوم العدول عن ذلك والاستفادة من عائدات النفط فى دعم مصر والأردن ماليًّا.

أما فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد كان استخدام سلاح النفط حاسما فى تأثيره على الموقف الدولى. ففى ٧ أكتوبر قررت دول (أوبيك) تخفيض الإنتاج ٥ % فورًا وتخفيضه شهريًّا بنفس النسبة حتى تنسحب إسرائيل وتستعاد حقوق الشعب الفلسطينى، وفرضت الحظر الكامل ضد الولايات المتحدة وهولندا.

وفى ٢٠ أكتوبر ، قامت السعودية بخفض إنتاجها بنسبة ٢٥ % - وذلك على أثر مطالبة الرئيس نيكسون الكونجرس بمعونة عسكرية فورية لإسرائيل بقيمة ٢،٢ بليون دولار - وأعقبتها بقيت الدول العربية.

وقد أحدثت هذه الإجراءات اضطرابات شديدة فى أسواق العالم ، وارتفع سعر البرميل إلى ٢٠ دولارًا. واضطرت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك النفط ومنها تحديد الحصص (التموينية) والحدّ من استخدام وسائل تكييف الهواء واستخدام السيارات. وقد كلف الحظر الولايات المتحدة حوالى ٢ مليون دولار يوميًّا، وكانت آثاره على الدول الغربية الأوروبية واليابان أشد لاعتمادها الأساسى على النفط العربى.

وقد كان للحظر البترولى ، إلى جانب الانتصارات العربية ، آثاره السياسية الحاسمة فى تحريك عملية السلام بعد سنوات سادتها حالة اللاسلم واللاحرب ، وربما كان من الممكن تحقيق نتائج أفضل لو لم يرفع الحظر فى وقت مبكر نتيجة لإلحاح كيسنجر ، حيث أعلنت أوپيك رسميًا رفعه فى ١٨ مارس ١٩٧٤، فى حين تمسكت ليبيا وسوريا به حتى نهاية العام. وعلى أية حال، فقد بدأ كيسنجر جولاته المكوكية بزيارة لمصر فى أعقاب الحرب ، وفى ٦ نوفمبر أصدرت دول الجماعة الاقتصادية الأوروپية بيانا تطالب فيه إسرائيل بالعودة إلى خطوط وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر وإنهاء احتلالها للأراضى العربية وتؤكد أن أية تسوية يجب أن تأخذ فى اعتبارها الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين. وفى ٢٢ نوفمبر أعلنت اليابان أنها قد تعيد النظر فى سياستها تجاه إسرائيل ، وطالبت بعدها إسرائيل بالانسحاب إلى خط ٢٢ أكتوبر كخطوة أولى نحو الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة. وقد ارتفع سعر البرميل من النفط أربعة أضعاف بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وحققت الدول المصدرة له زيادة قدرها ٦ بليون دولار.

ومنذ أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت الولايات المتحدة والدول الغربية سياسات تستهدف تفادىَ تكرار الموقف الذى أوجدها فيه الحظر البترولى ، وفى فبراير ١٩٧٤، عقدت مؤتمر للدول الرئيسية المستهلكة للنفط ، وأنشأ المؤتمر الوكالة الدولية للطاقة واتخذت عدة إجراءات من أهمها تكوين مخزون استراتيچى لدى الدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها خلال الأزمات واستخدام مصادر أخرى للطاقة (الفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعى) والحد من استهلاك النفط. وفى يونيو ١٩٧٩، اجتمعت الولايات المتحدة والدول الغربية الرئيسية المستهلكة للنفط فى طوكيو ، وقررت خفض وارداتها بنسب محددة وزيادة استخدام الفحم وغيره من مصادر الطاقة. وتمكنت الولايات المتحدة من خفض وارداتها من النفط من دول أوپيك إلى النصف خلال أربعة أعوام (١٩٨٠ــ ١٩٨٤).

ومع ارتفاع إنتاج النفط من آبار المكسيك وبحر الشمال ، ونتيجة للانقسامات داخل منظمة أوپيك ، عادت أسعار النفط تتجه للانخفاض وتخضع لمقتضيات أسواق الإنتاج والاستهلاك.

وباستثناء هذا الموقف المتمثل فى فرض الحظر البترولى خلال حرب ١٩٧٣، فإن السياسة النفطية السعودية فى إطار منظمة أوپيك تميزت بالموازنة بين مصالحها ومصالح دول المنظمة وبين مقتضيات النظام الاقتصادى الدولى ، واتسمت بالاعتدال فى ممارسة دورها القيادى داخل (أوپيك) . ففى السبعينيات وأوائل الثمانينيات حرصت على عدم زيادة الأسعار حتى لا يتأثر الطلب العالمى على النفط ويتجه إلى مصادر أخرى للطاقة ، وفى عام ١٩٨٢ قامت بخفض إنتاجها بمقدار ٧ مليون برميل يوميًا ، وكذلك خفضت إنتاجها عام ١٩٨٤، ولكن عندما أدت زيادة الإنتاج بعد ذلك إلى انخفاض إيراداتها فى أواخر الثمانينيات، اتفقت دول أوپيك عام ١٩٨٧ على أن يكون السعر المستهدف ١٨ دولارا للبرميل. وفى عام ١٩٩٩ وصل سعر البرميل الخام (برنت) إلى ما يزيد على ٣٠ دولارا، الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة والدول الغربية إلى المطالبة بضرورة خفض السعر ، وقد استجابت (أوپيك) لذلك وقررت فى مارس ١٩٩٩ زيادة الإنتاج فى حدود ١،١ مليون برميل يوميًا، ولكن هذه الزيادة لم تحقق الهدف المطلوب.

وإزاء الارتفاع الكبير فى أسعار النفط ، الذى بلغ حدًّا لم يصل إليه منذ عشر سنوات، حيث بلغ سعر البرميل أكثر من ٣٣ دولارًا ، تجاوبت السعودية مع طلب الولايات المتحدة زيادة الإنتاج ، وقررت (أوپيك) فى شهر سبتمبر ٢٠٠٠ زيادة قدرها ٨٠٠ ألف برميل يوميًّا.

هذا ، وقد أدى ارتفاع أسعار الوقود إلى مسيرات احتجاج لسائقى الشاحنات واضطرابات لدى محطات الوقود فى عدد من الدول الأوروپية.

ورغم زيادة (أوپيك) للإنتاج، فقد واصلت أسعار النفط ارتفاعها إلى ما يزيد على ٣٥ دولارًا. والواقع أن هذا الارتفاع يرجع فى جانب منه إلى الضرائب الباهظة التى تفرضها تلك الدول على أسعار الوقود وإلى المضاربات فيها.

وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى اللجوء للمخزون الاحتياطى الاستراتيچى (والذى يبلغ ٥٦٠ مليون برميل من النفط الخام) لمواجهة الأزمة.

والواقع أن الأزمة الحالية قد أظهرت من جديد مدى ما يمثله النفط العربى من

أهمية بالغة للولايات المتحدة والدول الغربية ، حيث لجأت إلى السعودية ودول الخليج من أجل المعاونة على خفض الأسعار للمحافظة على الأوضاع الاقتصادية فيها ، وأبدت استعدادها للدخول فى حوار مع منظمة (أوپيك) التى استجابت لطلباتها وزادت من إنتاج النفط عدة مرات فى الأونة الأخيرة رغم أن تلك الدول لم تساعدها عندما تدنت أسعار النفط فى أوقات سابقة.

وتدل إحصاءات إدارة الطاقة الأمريكية (فى تقريرها السنوى عام ١٩٨٨) أن واردات الولايات المتحدة من نفط الدول العربية أعضاء (أوپيك) قد ارتفعت من ٢٩٣ ألف برميل يوميًا فى عام ١٩٦٤ إلى ١,٨٢٨ مليون برميل عام ١٩٨٨ . ولا تزال تكاليف إنتاج النفط فى الولايات المتحدة أكبر بكثير من تكاليف إنتاج نفط الخليج (حوالى ١٥ إلى ١٨ دولار للبرميل الواحد من نفط ألاسكا مقابل دولارين للبرميل من نفط الخليج) .

العلاقات التجارية والاقتصادية الأمريكية العربية

كانت صادرات الولايات المتحدة إلى الدول العربية ووارداتها منها تمثل نسبة محدودة من حجم التجارة الخارجية الأمريكية، ولكنها بدأت تتزايد فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى ، وأصبحت الأسواق العربية الشاسعة تستوعب كثيرًا من السلع الأمريكية ، وخاصة بعد تصاعد الارتفاع فى أسعار النفط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فى الدول الخليجية وغيرها من دول الشرق الأوسط.

ويدل الجدول الملحق رقم (١) الخاص بحجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والدول العربية خلال عام ١٩٩٩ على أن حجم هذا التبادل يصل إلى عدة بلايين من الدولارات الأمريكية. وتأتى السعودية على قمة الدول العربية فى التعامل التجارى مع الولايات المتحدة، حيث وصلت قيمة الصادرات الأمريكية إليها نحو ٨ بلايين دولار وقيمة الواردات الأمريكية منها أقل قليلا من هذا المبلغ ، وتليها مصر ويمثل الميزان التجارى بينها وبين الولايات المتحدة عجزًا يزيد على بليونى دولار لصالح الأخيرة. والواقع أن التبادل التجارى بين البلدين قد شهد طفرة منذ الثمانينيات من القرن الماضى ، حتى بلغت قيمة الواردات المصرية عام ١٩٩٧

حوالى ٣ مليار دولار فى حين أن قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة لم تتعد ٦٠٠ مليون دولار، ومن الواضح أن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر يفتح السوق المصرية أمام هذه الصادرات.

وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبرى على أسواق الدول الخليجية، حيث تمكنها عائدات النفط من شراء المنتجات (والأسلحة) الأمريكية. ويلاحظ أن الميزان التجارى بينها وبين معظم هذه الدول ليس فى صالح الولايات المتحدة لكون النفط أهم الواردات الأمريكية منها.

كما يوضح الجدول رقم (١) أن التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والعراق قائم رغم فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها. أما بالنسبة لليبيا ، فيشير الجدول إلى عدم وجود واردات أمريكية خلال عام ١٩٩٩، كما أن الواردات من الدول العربية الإفريقية (السودان ، والصومال ، وموريتانيا ، وجيبوتى ، وجزر القمر) محدودة جدًّا ، على عكس دول الشمال الأفريقى «باستثناء ليبيا»).

وتحتل الولايات المتحدة المركز الأول فى تصدير السلع الغذائية التى يحتاجها العالم العربى ، وخاصة القمح الذى يمثل (مع الذرة والدقيق) حوالى ٤٠ % من الواردات المصرية.

أما عن الاستثمارات الأمريكية فى الدول العربية، فيوضح الجدول رقم (٢) الاستثمارات عام ١٩٩٨ فى مجال النفط والصناعات فى عدد من الدول العربية وإسرائيل.

وتتركز معظم هذه الاستثمارات فى القطاع الاستخراجى - التنقيب عن النفط واستخراجه - بما يمثل ٨٠% من إجمالى هذه الاستثمارات فى العالم العربى ، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد استثمارات الاتحاد الأوروبى.

وتعد الولايات المتحدة فى مقدمة الدول المصدرة للأسلحة إلى العالم العربي. ويدل الجدول رقم (٣) الخاص بمبيعات السلاح من الدول الرئيسية إلى دول الشرق الأوسط على أن قيمة ما صدرته من الأسلحة إلى هذه الدول، خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى ١٩٩٨ قد بلغت أكثر من ١٧,٦ بليون دولار ، مقابل حوالى ١١,١

بليون دولار تمثل مجموع ما صدرته روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والصين ودول أخرى إلى المنطقة. وتعد مصر والسعودية أكبر الدول العربية المستوردة للسلاح الأمريكى (تليها إسرائيل من بين دول المنطقة).

وقد أنشئت مجالس ولجان مشتركة بين الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية، منها المجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال الذى أنشئ فى مارس ١٩٩٥ لبحث المشروعات المتعلقة بالاستثمارات والتجارة ونقل التكنولوچيا.

وتقدم الولايات المتحدة المعونات إلى عشر دول عربية ، وتعتبر مصر أكبر الدول العربية التى تتلقى المساعدات الأمريكية حيث تبلغ ٢٤٧٨ مليون دولار سنويًا، تليها المغرب (٦٠ مليون دولار) ثم بقية الدول العربية ، وهى الأردن واليمن وعمان وتونس والصومال وموريتانيا ولبنان وجيبوتى.

أما الاستثمارات العربية فى الولايات المتحدة، فإنها بلغت حوالى ٣،٣ بليون دولار ، تأتى فى مقدمتها الاستثمارات السعودية التى بلغت ١,٧ بليون دولار ، تليها الاستثمارات الكويتية بحوالى ١,٥ بليون دولار ، وذلك فى المشروعات المباشرة خلافا للاستثمارات العربية فى المجال المالى - أى الحسابات الجارية والودائع وأسهم وسندات الخزانة التى قدر حجمها عام ١٩٩٣ بما يتراوح بين ٦٥٠ و ٧٠٠ مليار دولار. (انظر: كتاب الوطن العربى والولايات المتحدة - الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

جدول رقم (١)

حجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة والدول العربية خلال عام ١٩٩٩ (بملايين الدولارات)

الدولة	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية	الميزان التجاري
مصر	٣,٠٠٠,٨٠	٦١٧,٦٠	٢,٣٨٣,٢٠ +
السعودية	٧,٩١١,٩٠	٨,٢٥٣,٥٠	٣٤١,٦٠ -
الكويت	٨٦٤,٤٠	١,٤٣٩,٢٠	٥٧٤,٨٠-
قطر	١٤٥,٥٠	٢٧٢,٢٠	١٢٦,٧٠ -
عمان	١٨٨,٢٠	٢١٩,٥٠	٣١,٣٠ -
البحرين	٣٤٧,٨٠	٢٢٥,٤٠	١٢٢,٤٠ +
الإمارات العربية	٢,٧٠٧,٨٠	٧١٤,٣٠	١,٩٩٣,٥٠ +
اليمن	١٥٧,٠٠	٢٣,٦٠	١٣٣,٤٠ +
الأردن	٢٧٥,٦٠	٣٠,٩٠	٢٤٤,٧٠ +
سوريا	١٧٣,١٠	٩٤,٩٠	٧٨,٢٠ +
لبنان	٣٥٦,٥٠	٥١,٤٠	٣٠٥,١٠ +
العراق	٩,٥٠	٤,٢٢٦,٤٠	٤,٢١٦,٩٠ -
المغرب	٥٦٥,٨٠	٣٨٦,٤٠	١٧٩,٤٠ +
تونس	٢٨٠,٢٠	٧٤,٦٠	٢٠٥,٦٠ +
الجزائر	٤٥٨,٨٠	١,٨٢٤,٤٠	١,٣٦٥,٦٠ -
ليبيا	٠,٢٠	٠٠٠	٠,٢٠ +
السودان	٨,٨٠	٠,١٠	٨,٧٠ +
الصومال	٢٨٠	٠,٢٠	٢,٦٠ +
موريتانيا	٢٥,٢٠	٠,٨٠	٢٤,٤٠ +
جيبوتي	٢٦,٤٠	٠,١٠	٢٦,٣٠
جزر القمر	٠,٢٠	١,٧٠	١,٥٠ -

المصدر : المكتب الأمريكى للإحصاءات ـ قسم التجارة

Us Census Bureau – Foreign Trade Division

جدول رقم (٢)

الاستثمارات الأمريكية فى عدد من الدول العربية ـ عام ١٩٩٨

(بملايين الدولارات)

الدولة	النفط	كل الصناعات
مصر	١,٤٢٣	١,٩٥٥
السعودية	٢٧٠	٤,٢٠٩
الإمارات	٢٨٤	٧١٠
عمان	٥٩	٨٤
تونس	١٠٢	١٥٣
المغرب	١٦	٨٦
الجزائر	٢,١٥٦	٢,٣٧٢
إسرائيل	٤١	٣,٠٦٧

المصدر: مكتب الشئون الاقتصادية والأعمال ـ وزارة الخارجية الأمريكية

جدول رقم (٣)

مبيعات السلاح من الدول الرئيسية إلى دول الشرق الأوسط

فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ (بملايين الدولارات ـ بسعر عام ١٩٩٠)

	الولايات المتحدة	روسيا	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	الصين	دول أخرى	المجموع
مصر	٥٢٨٧	١٤٨	-	-	١٠		٤٣٧	٥٨٨٢
إيران	-	٢٧١	-	-	-	٥٧٨	٣٢٧	١١٧٦
إسرائيل	٢٣٩١	-	٣٩	-	-	-	-	٢٤٣٠
الكويت	١٨٣٤	١٩٨	٢١٤	٧٠٦	-	-	٨٠	٨٩٨
عمان	٥٣	-	١٣١	٦٣٤	-	-	٨٠	٨٩٨
قطر	-	-	٦٨٦	٣٠٧	-	-	٣٦	١٠٢٩
السعودية	٦٨٦٧	-	٣٦	٢٠١٦	-	-	٨٢٩	٩٧٤٧
الإمارات	٤٢٥	٥٣٩	١٣٦٩	٣٤٨	٤	-	٥٨٢	٣٢٦٧
المجموع	١٧٦٣١	١١٦٥	٢٤٩٣	٤٠١٢	١٩	٦٩٠	٢٧١٤	٢٨٧٢٤

المصدر: معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI

العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل

العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة متميزة ، تكاد تكون فريدة فى نوعها بين ما قد يقوم من علاقات بين دول عظمى ودول صغيرة الحجم محدودة السكان والموارد الطبيعية.

وهذه العلاقات التى تتحكم فى السياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط، بل فى مواقف الولايات المتحدة على الساحة الدولية ، قد بدأت باعتراف الرئيس ترومان بالدولة العبرية بالرغم من معارضة وزارة خارجيته وتحذيرها من إضرار هذا الموقف بالمصالح الأمريكية فى العالم العربى.

وقد جاء اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل بعد ساعات من إعلان قيامها. ومنذ ذلك الوقت ، أصبح ضمان وجودها وأمنها من أولويات أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث تواصل دعمها لها سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا على مدى نصف قرن منذ إنشائها. فهى تحصل على أكبر قسط من المعونات العسكرية والاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة ، كما تحصل على أحدث الأسلحة من الترسانة الأمريكية ، وهى الدولة الوحيدة التى تتغاضى الولايات المتحدة عن حيازتها للأسلحة النووية ، ولا تطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار هذه الأسلحة. كما أنها تستورد ٣٠ % من مجموع الصادرات الإسرائيلية وتقيم منطقة تجارة حرة معها ، وتزودها بأحدث ما توصل إليه البحث العلمى والتكنولوچى.

وقد اعتبر الرئيس الأمريكى چون كنيدى هذه العلاقة « علاقة خاصة » وأعرب الرئيس چونسون عن ارتباطه بإسرائيل الناتج عن نشأته الدينية التوراتية، وذكر الرئيس نيكسون أن موقفه منها يرجع إلى دفاعه عن الحرية وليس إلى الصوت اليهودى ، وأكد الرئيس كارتر التزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل ، وارتفع الرئيس ريجان بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مرتبة التحالف الاستراتيچى التعاقدى ، كما أكد الرئيس بوش لإسرائيل فى رسالة تطمينات (وجهها إليها قبيل عقد مؤتمر مدريد) عن الالتزامات الأمريكية تجاه الأمن الإسرائيلى ، بما فى ذلك تثبيت تفوقها النوعى على الدول العربية، ولم يخف الرئيس كلينتون ممالأته لإسرائيل، أما الكونجرس الأمريكى ، فقد ظل دائمًا يساند مواقف إسرائيل، أيًّا كانت هذه المواقف.

وبوجه عام .. تعتبر الولايات المتحدة إسرائيل رصيدًا استراتيجيًّا لها فى منطقة الشرق الأوسط ، وإن كانت لا تربطها بها حتى الآن معاهدة دفاع مشترك.

وحتى يمكن تفهم أبعاد هذه العلاقات الخاصة والعوامل التى أسهمت فى تكوينها فإنه يجب التعرف على نشأة وتطور الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة ، وموقف الأخيرة من الحركة الصهيونية ، والدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه هذه الجالية تجاه إسرائيل.

بدأت هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة فى القرن السابع عشر، حيث وصل إليها ٢٣ يهوديًّا استقروا فى مدينة نيو أمستردام (التى أصبحت نيويورك)، وازداد عددهم بعد استقلال الولايات المتحدة ليصبح حوالى ٤ آلاف عام ١٨٢٠م ثم ٢٨٠ ألفًا عام ١٨٨٠م. ويقدر عددهم الحالى بنحو ٦ مليون.

وقد كانت الثقافة اليديشية السائدة لدى يهود شرق أوروبا هى الغالبة بينهم فى أوائل القرن العشرين ، كما كانوا يشكلون روابط متعددة بحسب البلاد القادمين منها ، ولكنهم مع مرور الوقت تخلوا عن ثقافاتهم الأصلية وتراجع نفوذ المذهب الأرثوذكسى بينهم مع انتشار المذهب الإصلاحى والمذهب المحافظ الأكثر اعتدالا ، واندمج اليهود فى المجتمع الأمريكى واعتنقوا ثقافته وعاداته ، وتميزوا بالاتجاهات الليبرالية فأنشأوا أول وكالة يهودية للدعوة لإلغاء العبودية عام ١٨٥٩م، وبدأوا يتصدون للحركات والسياسات المعادية للسامية فى الدول المختلفة (رومانيا ـ سوريا) منذ القرن التاسع عشر. ومع تدفق المهاجرين الروس عام ١٨٨١م، شكلت منهم ومن الصعيد السياسى: مؤسسة الثلاثة الكبار (لجنة يهود أمريكا ـ والمؤتمر اليهودى الأمريكى ـ ولجنة بناى بريت لمكافحة التمييز) .

وقد استفاد اليهود من أحكام الدستور الأمريكى والنظام القضائى لتحقيق المساواة التامة بينهم وبين بقية الأمريكيين ، وبذلوا لذلك جهودًا كبيرة. ففى أوائل القرن العشرين ، قاد سيجموند ليفنجستون حملة إعلامية تستهدف عدم ذكر ديانة المتهمين فى جرائم ، وتصدوا فى العشرينيات من ذلك القرن لقوانين الهجرة القائمة على أسس عرقية. وقد تزايد نشاط المنظمات اليهودية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث

شنت حملة واسعة لإنهاء التمييز والتفرقة العنصرية ، متحدية القوانين العنصرية ، ومخاطبة الكونجرس ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، ونجحت فى تعديل قوانين الهجرة وإلغاء التفرقة الدينية فى الإسكان والتعليم والعمل وإزالة الرموز الدينية فى الأماكن العامة، وحصل اليهود على دعم الدولة للمدارس اليهودية.

وقامت المنظمات اليهودية برفع الدعاوى القضائية ضد المتعصبين من رجال الأعمال الذين يطبقون التفرقة العنصرية فى التوظيف ، وضد الصحف ومحطات الإذاعة وغيرها (نيويورك ديلى نيوز ومحطة إذاعتها وشركة مترو بوليتان للتأمين). وقد برزت الإدارة القانونية لمنظمة المؤتمر اليهودى برئاسة دافيد بيتجورسكى والمحامى فيفر فى هذا المجال، وأقام الأخير فى عام ١٩٤٧م دعوى أمام المحكمة العليا بسبب دراسة الإنجيل فى المدارس وأصدرت المحكمة فى يونيو ١٩٦٢م حكمها لصالح الفصل بين الحكومة والدين (انظر فى هذا الصدد كتاب قوة اليهود فى أمريكا - تأليف چوناثان جولدبيرج - دار الهلال): ومع ذلك، فقد ظل موقف اليهود الأمريكيين من الحركة الصهيونية سلبيًّا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من أنه فى نفس العام الذى عقد فيه مؤتمر بازل الصهيونى الأول (عام ١٨٩٧) أنشئ الاتحاد الفيدرالى الصهيونى الأول فى الولايات المتحدة، فإنه لم يضم سوى عدد قليل من الأعضاء من بين الجالية اليهودية فيها ، حيث كانت تؤمن بالاندماج فى المجتمع الأمريكى وتخشى الاتهام بالولاء المزدوج. وقد لقيت الدعوة الصهيونية انتقادات حادة من الحاخام وايز الذى ندد بهذه الحركة ذاكرًا أن أمريكا هى صهيون بالنسبة لليهود الأمريكيين.

وكانت الدعوة الصهيونية تلقى معارضة الأرثوذكس والاشتراكيين اليهود على السواء ، حيث كان المتدينون الأرثوذكس يرون فيها دعوة معادية للرب ، لأنها تحاول القيام بدوره الإلهى ، كما كان الاشتراكيون يعتبرونها دعوة بورجوازية. أما الخارجية الأمريكية ، فقد كانت تعتبر أنصارها فى الولايات المتحدة أقلية سياسية ، وترى فى انقسام اليهود الأمريكيين وخلافاتهم بشأنها مسألة يهودية داخلية.

ومنذ صدور تصريح بلفور ١٩١٧، بدأت الحركة الصهيونية تكتسب مزيدًا من

الأنصار. وكان انضمام لويس براندايس لهذه الحركة حاسمًا في تغيير موقف الإدارة الأمريكية من الدعوة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

كانت الخارجية الأمريكية حتى ذلك الوقت ترى أن فلسطين غير جاهزة لليهود، كما أن اليهود غير جاهزين لها، وكانت تقارير سيلاه ميريل القنصل الأمريكي في القدس الذي عمل في الفترة من ١٨٨٢ حتى ١٩٠٧ تشير إلى ذلك وتتحدث عن سوء أحوال اليهود في فلسطين.

وفي عام ١٩١٤، أصبح براندايس رئيسًا للجنة التنفيذية المؤقتة للشئون العامة الصهيونية، ومن ثم ترأس المكتب المركزي الصهيوني الذي انتقل من برلين إلى الولايات المتحدة، وتمكن من اجتذاب مجموعة من أبرز المهنيين الأمريكيين إلى الحركة الصهيونية. وقد تصدى براندايس لدعوة الذوبان داخل المجتمع الأمريكي واتهام الولاء المزدوج مؤكدًا أن أمريكا قد احترمت دائمًا المساواة بين القوميات، وأن الأمريكي الذي يدعم الاستيطان اليهودي في فلسطين - في الوقت الذي يشعر فيه أنه لن يعيش فيها هو أو ذريته - هو أمريكي صالح. ومن خلال صداقته مع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون الذي عينه في المحكمة العليا عام ١٩١٦ نجح في إقناعه بالاستجابة لضغوط الحكومة البريطانية من أجل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، وتقسيم أملاك الدولة العثمانية بما يحقق لبريطانيا التواجد في فلسطين للدفاع عن قناة السويس، كما تمكن من كسب تأييد شعبي لفكرة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وكان وزير الخارجية روبرت لانسنج لا يزال غير متحمس للدعوة الصهيونية، ويحاول عقد صلح مع تركيا، ومع ذلك نجح براندايس في نهاية الأمر في الحصول على تأييد ويلسون لتصريح بلفور رغم معارضة وزير خارجيته.

وقد تكرر نفس الأمر عندما قام الرئيس الأمريكي هاري ترومان بالاعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها عام ١٩٤٨ رغم اعتراض وزارة خارجيته، ونتيجة لضغوط حاييم ويزمان وزعماء الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة.

كانت قيادة تلك الحركة في الولايات المتحدة قد أسندت إلى ستيفن وايز والحاخام هيليل سيلفر منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وكان الأخير داعية متطرفا وعدوانيا

فى نشر الدعوة الصهيونية ، والمطالبة بإقامة الدولة اليهودية على الفور ، وقد وضع أساس اللوبى اليهودى لممارسة الضغوط على أعضاء الكونجرس وتنظيم حملة واسعة للتأثير عليه من خلال آلاف البرقيات والخطابات التى يرسلها أعضاء الحركة. وقد شهد مؤتمر بلتيمور المنعقد فى شهر مايو ١٩٤٢ انتصار الرأى القائل بضرورة إنشاء الدولة اليهودية دون تأخير .

وكان الرئيس روزفلت قد وعد الملك عبد العزيز آل سعود بعدم اتخاذ قرار بشأن فلسطين قبل التشاور مع العرب واليهود، غير أن الرئيس ترومان لم يول اعتبارًا لهذا الوعد، ولم يستجب لنصائح وزير خارجيته چورچ مارشال، وتمسك بأن تقبل بريطانيا هجرة مائة ألف يهودى على الفور ، ثم مارس أشد الضغوط على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمرير قرارها بتقسيم فلسطين (رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩) ، وعندما وجد أن هذا القرار لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة، اقترح العدول عن القرار ووضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة ، ولكنه استجاب مرة أخرى للضغوط الصهيونية وانتهى به الأمر إلى أن يعلن اعترافه بدولة إسرائيل بعد دقائق من إعلان إنشائها فى ١٤ مايو ١٩٤٨ .

ومنذ إنشاء دولة إسرائيل أصبح الهدف الرئيسى للوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة هو توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لدعم هذه الدولة ومساندة مواقفها وقد قام الصحفى الأمريكى سى. كيفين منذ عام ١٩٥١م بدور أساسى فى تنظيم هذا اللوبى، الذى بدأ بممارسة الضغوط على الكونجرس لتقديم المعونات الاقتصادية التى تحتاجها الدولة اليهودية الناشئة. ومع مرور الوقت، قويت شوكة اللوبى اليهودى وأصبح أقوى جماعات الضغط فى الولايات المتحدة، ونجح فى أن يجعل من العلاقات بينها وبين إسرائيل علاقات خاصة فريدة.

ويوضح الجدول رقم (٤) الملحق قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل فى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٠ والتى تبلغ حوالى ٥٠ مليار دولار .

الجدول رقم (٤)

المساعدات الأمريكية لإسرائيل

١٩٤٩ ــ ١٩٩٠ (بملايين الدولارات)

السنة	المساعدات الأمريكية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
١٩٤٩	-	-	١٠٠,٠	-	١٠٠,٠
١٩٥٠	-	-	-	-	-
١٩٥١	-	-	٣٥,٠	٠,١	٣٥,١
١٩٥٢	-	-	-	٨٦,٤	٨٦,٤
١٩٥٣	-	-	-	٧٣,٦	٧٣,٦
١٩٥٤	-	-	-	٧٤,٧	٧٤,٧
١٩٥٥	-	-	٣٠,٨	٢١,٩	٥٢,٧
١٩٥٦	-	-	٣٥,٢	١٥,٦	٥٠,٨
١٩٥٧	-	-	٢١,٨	١٩,١	٤٠,٩
١٩٥٨	-	-	٧٤,١	١١,٣	٨٥,٤
١٩٥٩	٠,٤	-	٤٢,٠	١٠,٩	٥٣,٣
١٩٦٠	٠,٥	-	٤٢,٣	١٣,٤	٥٦,٢
١٩٦١	-	-	٥٩,٦	١٨,٣	٧٧,٩
١٩٦٢	١٣,٢	-	٧٣,٠	٧,٢	٩٣,٤
١٩٦٣	١٣,٣	-	٦٨,٦	٦,٠	٨٧,٩
١٩٦٤	-	-	٣٢,٢	٤,٨	٣٧,٠
١٩٦٥	١٢,٩	-	٤٧,٣	٤,٩	٦٥,١
١٩٦٦	٩٠,٠	-	٣٥,٩	٠,٩	١٢٦,٨
١٩٦٧	٧,٠	-	١٥,١	١,٦	٢٣,٧
١٩٦٨	٢٥,٠	-	٧٥,٠	٦,٥	١٠٦,٥
١٩٦٩	٨٥,٠	-	٧٤,٧	٠,٦	١٦٠,٣
١٩٧٠	٣٠,٠	-	٥٠,٧	١٢,٩	٩٣,٦
١٩٧١	٥٤٥,٠	-	٨٦,٥	٢,٨	٦٣٤,٣
١٩٧٢	٣٠٠,٠	-	١٢٤,٩	٥٦,٠	٤٨٠,٩
١٩٧٣	٣٠٧,٥	-	٨٠,٥	١٠٤,٨	٤٩٢,٨

السنة	المساعدات الأمريكية		المساعدات الاقتصادية		المجموع
	القروض	الهبات	القروض	الهبات	
١٩٧٤	٩٨٢,٧	١٥٠٠,٠	٧٢,٣	٩١,٣	٢٦٤٦,٣
١٩٧٥	٢٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٦,٠	٤٠٧,٠	٨٠٣,٠
١٩٧٦	٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	٤١٠,٣	٥٤٤,٩	٢٦٥٥,٢
١٩٧٧	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٧٧,٩	٥٠٩,٦	١٧٨٧,٥
١٩٧٨	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٧٢,٢	٥٥٠,٤	١٨٢٢,٦
١٩٧٩	٢٧٠٠,٠	١٣٠٠,٠	٣٥٨,٨	٥٥٤,٢	٤٩١٣,٠
١٩٨٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٥٩١,٩	٥٤٤,١	٢١٤٦,٠
١٩٨١	٩٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢١٧,٤	٧٩١,٠	٢٤٠٨,٤
١٩٨٢	٨٥,٠	٥٥٠,٠	٢٤,٠	٨٢١,٥	٢٢٤٥,٥
١٩٨٣	٩٥٠,٠	٧٥٠,٠	-	٨٠٠,٦	٢٥٠٠,٦
١٩٨٤	٨٥٠,٠	٨٥٠,٠	-	٩٢٦,٦	٢٦٢٦,٦
١٩٨٥	-	١٤٠٠,٠	-	١٩٧١,٧	٣٣٧١,٧
١٩٨٦	-	١٧٢٢,٦	١٥,٠	١٩٢٠,٩	٣٦٥٨,٥
١٩٨٧	-	١٨٠٠	-	١٢٣٥,٢	٣٠٣٥,٢
١٩٨٨	-	١٨٠٠,٠	-	١٢٣٩,٩	٣٠٣٩,٩
١٩٨٩	-	١٨٠٠	-	١٢٣٩,٩	٣٠٣٩,٩
١٩٩٠	-	١٧٩٢,٣	٤٠٠,٠	١٢٣٥,٧	٣٤٢٨,٠
المجموع	١١٢١٢,٥	١٨٢١٤,٩	٣٩٤١,٠	١٥٩٤٣,٨	٤٩٣١٢,٢

المصدر :

Clyde R Mark, Israel: U.S Foreign Assistance, CRS Issue Brief, Congressional Research Service, Washington DC Library of Congress, Januray 5, 1993, opp. 6 - 7.

وقد كانت الولايات المتحدة تؤيد حل القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار التقسيم رقم ١٨١ وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم رقم ١٩١ ، وتتمسك بتدويل القدس. وكان الرئيس أيزنهاور يرى أن على الدولة العبرية أن تقدم التنازلات وتقبل تعديل خطوط الهدنة ، كما تقبل أعدادًا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين. وأعد فى عام ١٩٥٤ بالاشتراك مع بريطانيا خطة « ألفا » التى تقوم على أسس من أهمها : تعديل حدود إسرائيل مع الأردن لاستعادة

المزارعين الأردنيين مزارعهم داخل إسرائيل ، واقتسام البلدين منطقة اللطرون ، وتحقيق الاتصال الجغرافى بين مصر والأردن ، مع قبول إسرائيل ٧٥ ألف لاجئ فلسطينى. ولكن الموقف الأمريكى تغير بعد انتصارات إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، واشتدت الحملة الإعلامية ضد الدول العربية ونجح اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة فى شن حملة كراهية ضد العرب، والضغط على الإدارات الأمريكية لمساندة إسرائيل فى مطالبتها بالإبقاء على احتلالها للأراضى العربية إلى أن تحصل على حدود آمنة وتعترف بها.

وإذا كان للوبى اليهودى دور أساسى فى هذا الصدد - ظل ولا يزال يمارسه من خلال نشاط منظم ومكثف للتأثير على صانعى السياسة الخارجية الأمريكية من رجال الكونجرس والإدارة التنفيذية ، وخلق تأييد واسع لدى الرأى العام - فإنه يتعين ملاحظة أنه يعمل فى مجتمع ديمقراطى مفتوح ومتقبل لهذا العمل ، وأن المواطن الأمريكى العادى منشغل بالشئون الداخلية أكثر من الخارجية ، وهو يتلقى صورة عامة تخضع لاتجاهات وسائل الإعلام الممالئة لإسرائيل.

وقد نجحت الدعاية الصهيونية فى خلق رأى موالٍ لإسرائيل ، فهى الدولة الصغيرة المسالمة المحاطة بدول معادية مصممة على تدميرها وإلقاء شعبها فى البحر، وهى الدولة الديمقراطية التى تحيط بها ديكتاتوريات شمولية ، والشعب اليهودى فى إسرائيل شعب نشيط مكافح حَوّل أرض فلسطين إلى جنة يانعة. والإسلام الذى يعتنقه هؤلاء العرب دين متطرف فى عنفه ، فى حين أن اليهودية هى الديانة الأم للمسيحية ، وإسرائيل تنتمى لهذه الحضارة اليهودية المسيحية.

وقد تقبل الشعب الأمريكى هذه الأفكار ، فالجالية اليهودية جزء من المجتمع وتعمل من داخله ، فى حين ظلت الجالية العربية غير مسيسة وضعيفة التأثير ، والمجتمع الأمريكى مجتمع من المهاجرين الذين بنوا دولتهم على حساب سكانها الأصليين من الهنود الحمر على نحو ما فعلته إسرائيل ، كما أنه يؤمن بالديمقراطية والمساواة ويكره الديكتاتورية والظلم (ومن ثم يتأثر بالمقارنة التى تبثها الدعاية الصهيونية بين إسرائيل والدول العربية). كما أن العهد القديم (اليهودى) جزءً لا يتجزأ من الكتاب المقدس الذى يؤمن به المسيحيون (أما الإسلام فدين غريب عنهم)،

ومن هؤلاء من يُسَمّون « الصهاينة المسيحيين » الذين يعتقدون أن عودة المسيح مرتبطة بعودة اليهود إلى الأراضى المقدسة.

هذا عن الرأى العام الأمريكى ، أما عن أعضاء الكونجرس ، فإن اللوبى اليهودى يلعب دورًا رئيسيًا فى التأثير عليهم من خلال التبرعات للمرشحين والضغط بالبرقيات والخطابات المكثفة ، وأصبح من اليسير على هذا اللوبى أن يجمع توقيعات غالبية أعضاء الكونجرس للضغط على الإدارات الأمريكية حتى تؤيد المطالب والمواقف الإسرائيلية. ويتبارى المرشحون للرئاسة فى الإعراب عن صداقتهم وتأييدهم لإسرائيل وبذل الوعود لصالحها.

وكانت محصلة هذه العلاقات الخاصة والتى تطورت إلى نوع من التحالف الاستراتيجى ، أن أصبحت الولايات المتحدة لا تقتصر على كفالة أمن إسرائيل بل تساند مطامعها التوسعية فى الأراضى العربية.

إسرائيل كرصيد استراتيجى وأداة للردع

روج أنصار إسرائيل فى الولايات المتحدة لفكرة أن إسرائيل تعتبر رصيدًا استراتيجيًا لها فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد تبنت معظم الإدارات الأمريكية هذه الفكرة.

فما مدى صحة ذلك؟ .. وما هى حقيقة الدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه فى الاستراتيجية الأمريكية ، وهل حققت إسرائيل المصالح الأمنية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الوسط أم كانت عبئًا عليها على حساب مصالحها فى العالم العربى ؟

يشير أنصار مذهب الرصيد الاستراتيجى إلى موقع إسرائيل الجغرافى والبنية التحتية واللوجستية فيها ، وقدرتها الدفاعية ، وخبراتها القتالية ، وقدراتها الاستخبارية والبحثية التى تستفيد منها الولايات المتحدة.

وأما المعارضون لهذا المذهب ، فإنهم يرون أن العلاقة العاطفية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد كلفت الشعب الأمريكى الكثير من الأموال، كما أنها كثيرًا ما أساءت للعلاقات الأمريكية العربية وهددت مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة (أنظر كتاب الدكتور كميل منصور: العروة الأوثق ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

ومن الحقائق المعروفة أن فكرة إقامة الدولة اليهودية وزرعها وسط المحيط العربى قد تحققت نتيجة لتواطؤ بريطانيا مع الحركة الصهيونية من أجل حماية المصالح البريطانية الاستعمارية فى المنطقة ، وقد أجرى تيودور هرتزل اتصالاته بزعماء الدول الكبرى فى ذلك الوقت (تركيا وألمانيا وبريطانيا) - لإقناع كل منهم بأن الوطن المذكور سوف يعمل على تحقيق مصالحه الاستعمارية - وقد أصدرت الحكومة البريطانية تصريح بلفور عام ١٩١٧ بناءً على اتفاقها على ذلك مع المنظمة الصهيونية العالمية ، وقامت بريطانيا على مدى فترة انتدابها على فلسطين ببناء الدولة اليهودية وإقامة هياكلها ، حتى تم إعلانها عام ١٩٤٨م ، وقد انتقلت الحركة الصهيونية بنشاطها ونفوذها المكثفين إلى الولايات المتحدة بعد أن استنفدت أغراضها مع بريطانيا.

ولا شك فى أن الولايات المتحدة قد وجدت فى إنشاء إسرائيل ودعمها ما يحقق أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة بعد أن ورثت نفوذ الدول الاستعمارية السابقة فيها ، وجعلت من أهدافها الثابتة الدفاع عن أمنها وحماية وجودها وتحقيق تقدمها ، ورأت أنه لكى يتحقق ذلك فإنه يجب أن تكون دائمًا متفوقة عسكريًّا على كافة الدول العربية مجتمعة.

ويثور التساؤل ، فى هذا الصدد، عما إذا كان دعم الولايات المتحدة لإسرائيل يقصد به مجرد تحقيق أمنها ؟ أم لقيامها بدور فى خطط الدفاع الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط ، أو بالأحرى فى المنطقة ؟

الواقع أن استعراض الأحداث يدل على أن الولايات المتحدة لم تقم بإسناد دور مباشر لإسرائيل فى خططها الدفاعية ضد الاتحاد السوفييتى.

فقد تجنبت الولايات المتحدة إشراك إسرائيل فى عضوية حلفى بغداد والسنتو ، محافظة على علاقاتها بالدول العربية ، كما تجنبت خلال سنوات طويلة تزويدها مباشرة بالأسلحة مكتفية بدفع حليفاتها إلى مدها بما تحتاجه منها. وقد أسهمت فرنسا ، خلال فترة توتر علاقاتها مع عبد الناصر - وخاصة بسبب دعمه للثورة الجزائرية فى تزويد إسرائيل بطائرات ميراج والأسلحة الحديثة ، وأنشأت مفاعلها النووى فى ديمونه ، كما عقدت ألمانيا الغربية معها صفقة أسلحة كبيرة.

ولكن حرب يونيو ١٩٦٧، بما حققته إسرائيل فيها من انتصارات باهرة وغير متوقعة ، أدت إلى تغير جذرى فى السياسة الأمريكية ، حيث أصبحت تعتبر الدولة العبرية رصيدًا استراتيچيًا لها فى منطقة الشرق الأوسط ، وتدعمها سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، بعد أن رفضت انسحاب قواتها من الأراضى العربية المحتلة إلى المواقع التى كانت فيها قبل العدوان ، وأعدت - بالاتفاق مع بريطانيا - قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ المصاغ بعبارات غامضة قامت بتفسيرها بما يتفق مع مطامع إسرائيل ، وذلك حتى تتمكن الأخيرة من التفاوض مع الدول العربية من موقع القوة. فلا تسحب قواتها قبل عقد معاهدات سلام نهائى معها ترسم فيها الحدود الآمنة والمعترف بها فيما بينها ، وواصلت دعمها بأحدث الأسلحة والمساعدات الاقتصادية والتقنية ، الأمر الذى مكنها من مواصلة احتلالها للأراضى العربية حتى اليوم.

ومن الواضح أن إسرائيل قد حققت بعدوان عام ١٩٦٧ المصلحة الأمريكية ، وذلك بقيامها بتوجيه ضربة قاصمة لنظام عبد الناصر وردع القوى الراديكالية العربية. ومع ذلك ، فإن سياسة الدعم الأمريكية لإسرائيل لم تنجح سوى فى زيادة التغلغل السوفييتى فى المنطقة ، فقد منح عبد الناصر الاتحاد السوفييتى مزيدًا من التسهيلات ، واستعان بعدد كبير من الخبراء السوفيت لإعادة تنظيم القوات المسلحة المصرية ، بل إنه أسند للطيارين السوفييت مهمة الدفاع عن داخل البلاد ؛ الأمر الذى وجدت الولايات المتحدة معه أن لا مناص من أن تعمل على إنهاء حرب الاستنزاف وإيقاف إطلاق النار بين الجانبين ، **ثم أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣، أن إسرائيل فشلت فى ردع الدول العربية.**

ونخلص مما تقدم إلى أن إسرائيل التى اعتبرتها الولايات المتحدة رصيدًا استراتيچيًا لها لم يمكنها القيام بدور ما فى المواجهة مع الاتحاد السوفييتى خلال مرحلة الحرب الباردة ، بل إن دورها كأداة لردع القوى الراديكالية فى المنطقة أدى على العكس إلى مزيد من التغلغل السوفييتى ، ولكن هنرى كيسنجر اعتبر الصراع العربى الإسرائيلى من معارك الحرب الباردة وأخضعه لمقتضيات الاستراتيچية العالمية للولايات المتحدة، فعرقل مساعى التسوية التى كان يبذلها وليام روچرز وزير

الخارجية حتى يضطر العرب إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة من أجل استرداد أراضيهم المحتلة والابتعاد عن الاتحاد السوفييتى. (حيث كان يرى أنه « إذا كان الاتحاد السوفييتى قادرًا على إعطاء العرب السلاح، فإن الولايات المتحدة هى وحدها القادرة على إعادة أراضيهم إليهم »). فأما عن دور إسرائيل ، فقد كان من رأيه « أن قوة إسرائيل ضرورية من أجل بقائها وليست لمنع انتشار الشيوعية فى العالم العربى ، فهى لا تساعد بالضرورة المصالح الأمريكية العالمية ، وإنما بقاؤها له أهميته العاطفية للولايات المتحدة » . ومع ذلك فإن سياسته تدل على أنه كان يرى فى إسرائيل أداة لردع القوى العربية الراديكالية - وليس مجرد الدفاع عن بقائها ، حيث طلب منها التدخل عسكريًّا لصد القوات السورية التى اخترقت حدود الأردن فى سبتمبر ١٩٧٠م خلال معارك الملك حسين مع قوات منظمة التحرير (ولم يحدث التدخل العسكرى الإسرائيلى بسبب انسحاب القوات السورية) .

وقد زعزعت حرب أكتوبر ١٩٧٣م مكانة إسرائيل كرصيد استراتيچى للولايات المتحدة، حيث عجزت الدولة العبرية عن أن تكون أداة ردع للدول العربية. ولكنها ما لبثت أن استعادت مكانتها فى عهد الرئيس رونالد ريجان حيث ارتفعت إلى مستوى التحالف الاستراتيچى التعاقدى (على نحو ما سوف يلى) ، وإذا كانت المصالح الأمريكية والإسرائيلية قد اتفقت حول إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الأراضى اللبنانية أثر الغزو الإسرائيلى للبنان وحصار بيروت فى صيف عام ١٩٨٢م ، فقد كانت نتيجة هذا الغزو هو تورط الولايات المتحدة فى المستنقع اللبنانى وإزهاق أرواح المئات من جنودها ، ولم يتم القضاء على المنظمة بل انتهى الأمر بأن أصبحت هى الطرف الذى يتولى المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وقد أظهرت حرب الخليج الثانية مدى عجز إسرائيل عن القيام بدور لصالح الولايات المتحدة ، حيث استبعدت تمامًا من المشاركة فى حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت ، بل اضطرت إلى تلقى صواريخ صدام حسين دون الرد عليها ، إذ اقتضت مصلحة الولايات المتحدة فى تشكيل حلف دولى بمشاركة مصر وسوريا ودول عربية أخرى إبعاد إسرائيل تمامًا عن هذه الحرب .

والخلاصة، أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل رصيدًا

استراتيجيًّا لها فى الشرق الأوسط ، وتعتمد عليها لخدمة مصالحها كقاعدة متقدمة لها فى المنطقة ، فإن دور الدولة العبرية فى إطار السياسة الدفاعية الأمريكية خلال الحرب الباردة كان محدودًا ، كما أن دورها كأداة ردع للدول العربية قد ثبت فشله ، وانعدم تمامًا خلال حرب تحرير الكويت ، وتحاول إسرائيل منذ ذلك الوقت أن تجد لنفسها دورًا فى « محاربة الإرهاب الإسلامى » بما يكفل لها مكانتها كرصيد استراتيجى للولايات المتحدة.

كما تحاول الولايات المتحدة - من خلال عملية السلام الحالية - تحقيق اندماج إسرائيل فى المنطقة وقيامها بدور رئيسى فيها.

السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى مرحلة الحرب الباردة

تبنت الولايات المتحدة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية سياسة احتواء الاتحاد السوفييتى ، وهى السياسة التى وضع أسسها الديبلوماسى الأمريكى چورچ كينان، والتى تستهدف إيقاف التوسع السوفييتى وإبقاءه داخل الخطوط العسكرية التى بلغها عند انتهاء الحرب.

وكان تسلل الاتحاد السوفييتى إلى منطقة الشرق الأوسط قد بدأ يثير انزعاج الولايات المتحدة ، حيث أنه أخذ يمارس الضغوط على تركيا من أجل الحصول على قاعدة على البحر الأسود وحقوق فى المضايق ، وعلى إيران بمحاولة إقامة نظام موال له فى شمالها ، وعلى اليونان من خلال الحرب الأهلية التى تفجرت فيها.

ولمواجهة هذا الخطر ، سعت الولايات المتحدة لإقامة حلف دفاعى من دول المنطقة ، بحيث تقدم لها مساعداتها العسكرية ، وتستخدم قواعدها وتسهيلاتها ، وتنسق معها خططها الدفاعية.

وكانت تعلق أهمية كبرى على مشاركة مصر فى هذا الحلف ، سواء بسبب موقعها الإستراتيجى ووجود قناة السويس فى أراضيها ، أو لمركزها القيادى فى العالم العربى.

وفى أكتوبر ١٩٥١، تقدمت الولايات المتحدة - بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وتركيا - إلى مصر باقتراح إقامة قيادة مشتركة للشرق الوسط تنضم إليها مصر ،

وتحل محل القاعدة العسكرية البريطانية فى قناة السويس. وقد رفضت حكومة الوفد هذا العرض ، كما رفضت عرضًا آخرًا بإقامة منظمة دفاعية للشرق الأوسط تشارك فيها.

ولم تكن مصر لتقبل مثل هذه العروض فى الوقت الذى كانت تناضل فيه لإخراج القوات البريطانية (بعد أن ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وبدأت أعمال المقاومة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة) .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، استبشرت الولايات المتحدة بقيامها وعقدت الآمال على مشاركة مصر فى خططها الدفاعية عن المنطقة ، ووجدت من خلال اتصالات بعدد من الضباط الأحرار فى مرحلة الإعداد للثورة ، وبعد قيامها ، ما يشجعها على استئناف محاولاتها ، وقد قامت بدور هام لإنجاح المفاوضات المصرية البريطانية حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء بين البلدين فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٣.

غير أن مساعى الولايات المتحدة ما لبثت أن اصطدمت بالسياسة الاستقلالية التى انتهجها عبد الناصر ، والتى تمثلت بوجه خاص فى رفض الأحلاف الأجنبية وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك العربية ، وتبنى سياسة الحياد الإيجابية وعدم الانحياز بين المعسكرين الغربى والشرقى.

واضطرت الولايات المتحدة إلى عقد حلف بغداد بين العراق وتركيا وإيران وباكستان، ولم تنضم إليه رسميًّا وإنما اكتفت بالمشاركة فى لجانه.

وعندما خرج العراق من الحلف عقب ثورة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨، استبدل به حلف السنتو.

وكان الاتحاد السوفييتى قد بدأ يتسلل بنفوذه إلى المنطقة منذ عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥، وازداد تغلغله بعد أن قام بتمويل مشروع السد العالى ، وأخذ يقدم معوناته العسكرية والاقتصادية لمصر وسوريا والعراق.

ومن أجل درء المخاطر التى تتعرض لها دول المنطقة ، وخاصة بعد الانتصار

السياسى الذى حققه عبد الناصر فى أزمة السويس (تأميم القناة وانسحاب قوات إسرائيل وبريطانيا وفرنسا - المعتدية على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦) - وكان لأيزنهاور دور رئيسى فى إرغام دول العدوان الثلاثى على الانسحاب ـ أعلن الرئيس الأمريكى مبدأه المعروف « بمبدأ أيزنهاور ».

ويتضمن هذا المبدأ - الذى أعلنه أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧ « التزام الولايات المتحدة بتأمين وحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للدول التى تطلب العون ضد أى عدوان مسلح من قبل أية دولة تخضع للشيوعية الدولية » وتدخلت الولايات المتحدة فى لبنان ، وبريطانيا فى الأردن عام ١٩٥٨م - بناء على طلب الدولتين ، بينما أعلنت مصر رفضها وانتقادها لهذا المبدأ.

وأما إسرائيل ، فإنها سعت للحصول على توقيع معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، أو وضع نفسها تحت مظلة حلف الأطلنطي. وقد رفضت الولايات المتحدة هذه الطلبات التى تقدم بها بن جوريون، كما تجنبت إمداد إسرائيل مباشرة بالأسلحة، وذلك تحسبًا لعدم إثارة مصر والدول العربية.

وكان الرئيس چون كنيدى أول رئيس يستجيب لطلبات إسرائيل من الأسلحة الأمريكية ، إذ قام بتزويدها بصواريخ هوك المضادة للطائرات.

وقد ظلت الولايات المتحدة حتى حرب ١٩٦٧ تحاول الموازنة بين علاقاتها الخاصة مع إسرائيل وبين علاقاتها مع الدول العربية ، حماية لمصالحها ، فاستمرت تنتهج سياسة مهادنة لعبد الناصر والقومية العربية ، حيث وقفت فى وجه العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، ولعب أيزنهاور دورًا حاسمًا فى تحقيق انسحاب إسرائيل من سيناء وغزة ، واعترفت الولايات المتحدة بالجمهورية العربية المتحدة عند قيامها ، كما اعترفت بالنظام الجمهورى فى اليمن ، وواصلت معاونتها الغذائية لمصر ، وزادت من مقدارها ؛ ومن جهة أخرى تجنبت طوال عهد الرئيس أيزنهاور تزويد إسرائيل مباشرة بالأسلحة ، ورفضت الاستجابة لمساعى بن جوريون من أجل عقد معاهدة دفاع مشترك أو المشاركة فى حلفه المقترح مع دول الجوار، وظلت تبذل الجهود من أجل إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى (مباحثات چونستون لاستغلال مياه

نهر الأردن ـ مشروع ألفا ـ مهمة أندرسون) ومن ناحية أخرى ، ظلت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل ماليًّا وتجعل ضمان بقائها والحفاظ على أمنها من أهم أهدافها ، كما واصلت دعمها للملكيات والأنظمة العربية المحافظة ، فأعلن أيزنهاور مبدأه المشار إليه ، والذى نفذ بالفعل لمصلحة الأردن ولبنان عام ١٩٥٨ ، كما أرسلت الطائرات الأمريكية إلى السعودية لتأمينها بعد أن بدأت الطائرات المصرية ضرب أراضيها بالقنابل مع تصاعد الحرب فى اليمن.

وقد واصل چون كنيدى هذه السياسة بشقيها، ففى حين سعى إلى التقارب من عبد الناصر ، وتبادل معه الرسائل فى محاولة لتحسين العلاقات مع مصر وإيجاد تسوية مقبولة للنزاع العربى الإسرائيلى ، ظل يعلن أن العلاقة الأمريكية مع إسرائيل علاقة خاصة ، وعقد أول صفقة هامة للأسلحة معها (صواريخ هوك) كما تقدم.

وكانت الولايات المتحدة تأمل ، على الرغم من صفقة الأسلحة التشيكية ، ألا ينجرف عبد الناصر فى علاقاته مع الاتحاد السوفييتى حيث كان تقديرها أنه يعادى الشيوعية ، وقد لاحظت حدوث توتر بين الزعيم المصرى وخروشوف ، وتبادلهما الاتهامات العلنية عام ١٩٥٩م ، ولكن القلق الأمريكى أخذ يتزايد مع تزايد نفوذ الاتحاد السوفييتى فى مصر ، حيث تولى تمويل وتنفيذ مشروع السد العالى ، وأخذ يتغلغل فى عدد من الدول العربية من خلال معوناته العسكرية والاقتصادية.

ومع الحرب فى فيتنام ، وتصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى من جهة ، ومع التحول الاشتراكى فى مصر عقب الانفصال السورى من الجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى ، حدث نوع من الاستقطاب لدول الشرق الأوسط بين المعسكرين ، وأصبح النزاع العربى الإسرائيلى من معارك الحرب الباردة بينهما.

وكان تولى ليندون چونسون رئاسة الولايات المتحدة إيذانا بانتهاجها سياسة منحازة تمام الانحياز لإسرائيل ومعادية لعبد الناصر الذى كان لا يخفى كراهيته له ويتمنى التخلص منه ، وقام بممارسة الضغط عليه لحمله على تغيير سياسته ، واستصدر من الكونجرس قرار بإيقاف المعونة الغذائية لمصر. وعندما نشبت أزمة

مايو ويونيو ١٩٦٧ وقررت إسرائيل شن اعتدائها على مصر ، وجد رئيس الموساد الإسرائيلى خلال اتصالاته فى واشنطون أن الولايات المتحدة لا تمانع فى ذلك. ومنذ انتهاء الحرب ، وقفت الإدارات الأمريكية بحزم إلى جانب إسرائيل تدعم موقفها المطالب بالاحتفاظ بالأراضى العربية المحتلة حتى يتم التوصل إلى اتفاقات سلام نهائى تتضمن حدودا جديدة تتوسع إليها ، وتقدم لها كل ما تحتاجه من أسلحة ومعونات مالية واقتصادية وتقنية.

أما الرئيس نيكسون ، الذى بدأ رئاسته بالإعلان عن عزمه على انتهاج سياسة غير منحازة بين العرب وإسرائيل ، فقد سمح لكيسنجر بتنفيذ استراتيچيته التى أدت إلى قيام حالة اللاسلم واللاحرب، وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، أقام جسرًا جويًّا هائلا من الأسلحة والمهمات العسكرية لنجدة إسرائيل ، ولم يتردد فى إعلان حالة التأهب النووى فى مواجهة الاتحاد السوفييتى من أجل منعه من التدخل عسكريًّا إلى جانب العرب.

وفى منطقة الخليج ، أدى إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عن عزمها على الانسحاب من المنطقة إلى تقدم الولايات المتحدة لملء الفراغ ، وأعلن نيكسون عام ١٩٧٩ استراتيچيته المسماة بسياسة الدعامتين Twin pillar policy التى تقوم على أساس الاعتماد على إيران والسعودية فى الدفاع عن المنطقة ، وزود البلدين بكميات ضخمة من الأسلحة ، حيث حصلت إيران وحدها فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ على أسلحة قيمتها ١٢ بليون دولار.

ومع ذلك ، فقد سقط الشاه ، وأعلنت الجمهورية الإسلامية فى إيران ، وتوترت العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة ، وتزايدت مخاوف الولايات المتحدة من تسلل الاتحاد السوفييتى إلى منطقة الخليج ، فأعلن الرئيس كارتر فى يناير ١٩٨٠ مبدأه المتضمن أن « أية محاولات من جانب قوة أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج « الفارسى »، سوف ينظر إليها كتعد على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وسوف تصد بأية وسيلة ضرورية ، بما فى ذلك القوة الحربية » وأنشأ قوة انتشار سريع قوامها مائة ألف جندى للتدخل فى الخليج إذا لزم الأمر.

وأما الرئيس ريجان، فقد تبنى ما أسماه بـ « الإجماع الإستراتيجي - Strategic Consensus » ، وهو ما يعني تكتيل حلفاء الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، وارتفع بمستوى العلاقات الخاصة مع إسرائيل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي التعاقدى. ففى نوفمبر ١٩٨١، وقع البلدان مذكرة تفاهم تتضمن الاتفاق على إجراء تدريبات مشتركة ، والتخزين المسبق للتجهيزات العسكرية الأمريكية فى إسرائيل وتزويدها بالأسلحة التى تحتاجها ، وفى مارس ١٩٨٤ وقع وزيرا دفاع البلدين مذكرة اتفاق مبادئ للتعاون المتبادل ، وفى فبراير ١٩٨٧ أعلن ريجان أنه « جرى رفع إسرائيل ودول أخرى إلى مرتبة الحليف الرئيسى غير العضو فى حلف شمال الأطلنطى » ، وتم فى إبريل ١٩٨٨ توقيع مذكرة اتفاق أخرى مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد ، حددت ميادين التعاون السياسى والاقتصادى بين الدولتين.

وقد أعطى الجنرال هيج ، وزير خارجية ريجان ، إسرائيل الضوء الأحمر لغزو لبنان عام ١٩٨٢، وتورطت الولايات المتحدة فى هذا البلد حيث أرسلت إليه قواتها ، الأمر الذى عرّض هذه القوات للعمليات الفدائية التى اضطرتها إلى الانسحاب. واعتبر ريجان إيران وسوريا وليبيا دولا مساندة للإرهاب ، وقامت البحرية الأمريكية بإسقاط طائرتين ليبيتين ، كما قامت طائراتها بضرب مقر قيادة الرئيس القذافى بالقنابل والصواريخ.

وبالرغم من ادعائه موقف الحياد من الحرب العراقية الإيرانية ، فقد كان ريجان يقوم بتزويد العراق بالسلاح ، ولكنه اضطر لتزويد إيران ببعض قطع الغيار للإفراج عن رهائن أمريكيين لدى شيعة لبنان ، كما قامت السفن الأمريكية فى منطقة الخليج بتأمين مرور السفن الكويتية بناء على طلب الكويت.

ومنذ أواخر الثمانينيات ، بدأ الموقف الاستراتيجي فى منطقة الشرق الأوسط والخليج يتغير نتيجة لانهيار الاتحاد السوفييتى وانسحابه من أفغانستان وانتهاء الحرب الباردة ، ونجح الرئيس جورج بوش فى إقامة حلف دولى تصدى للغزو العراقى للكويت . وعقدت الولايات المتحدة مع عدد من الدول الخليجية اتفاقات للدفاع عنها ، وتمركزت قواتها فى المنطقة.

ومع هذه التطورات ، أصبحت الولايات المتحدة هى الدولة العظمى المسيطرة على المنطقة ، وبدأت ترسى أسس النظام الإقليمى الذى يحقق مصالحها فيها.

محاور السياسة الأمريكية الحالية فى الشرق الأوسط

بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وانتهاء مرحلة الحرب الباردة التى استمرت قرابة خمسين عامًا ، أصبحت الولايات المتحدة الدولة الأعظم المهيمنة على الشئون الدولية، وبعد انتصارها والدول المتحالفة معها فى معركة عاصفة الصحراء ضد قوات الرئيس العراقى صدام حسين ، أصبحت لها السيطرة على منطقة الشرق الأوسط والخليج.

وفى خطابه أمام مجلسى الكونجرس يوم الأول من سبتمبر ١٩٩٠، أعلن الرئيس جورج بوش عن قيام النظام العالمي الجديد « الذى يخلو من الإرهاب ويسعى للعدالة والمزيد من الأمن، ويتيح لأمم العالم - شرقه وغربه وشماله وجنوبه- أن تزدهر وتعيش معًا بانسجام » .

أما خطابه أمام المجلسين المذكورين يوم ٦ مارس ١٩٩١، فقد تضمن أربع نقاط بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الوسط هى : ترتيبات أمن جماعى فى منطقة الخليج ، برنامج تنمية اقتصادية ، اتفاقات رقابة على التسلح وإيقاف انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وبدء المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية ، وبينها وبين الفلسطينيين على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وقد كانت أوضاع العالم العربى مهيأة لتقبل هذه السياسة ، حيث خرج من حرب الخليج فى حالة من الانقسام والتشرذم والضعف غير مسبوقة فى تاريخه المعاصر ، فقد أدت الأزمة التى فجرها الغزو العراقى للكويت إلى انقسامه بين قوة مؤيدة لصدام حسين وأخرى معارضة خاضت الحرب ضده ، وأصيب التضامن العربى بضربة قاصمة هزت أركان نظامه الإقليمي المتمثل فى الجامعة العربية ، التى ظلت منذ قيامه توحد صفوف العرب فى مواجهة العدوان الإسرائيلى ، فأصبحت الدول العربية أكثر تقبلا للاعتراف بالدولة العبرية ولعقد السلام معها دون التمسك بالشروط التى كانت تضعها أساسًا للمفاوضات والتسوية.

وهكذا قبلت الدول العربية الخليجية الترتيبات الأمنية الأمريكية ، وعقدت اتفاقات مع الولايات المتحدة وحليفاتها للدفاع عن المنطقة ، وقبلت الأطراف المباشرة للنزاع العربى الإسرائيلى المبادرة الأمريكية السوفييتية لحل النزاع من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة مع إسرائيل - على مسارات منفصلة - وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقًا لصيغة كامب ديفيد التى ظلت ترفضها وتقاطع مصر بسببها. كما تقبلت فكرة إقامة نظام إقليمى للشرق الأوسط يقوم على أساس التعاون بين دوله ، بما فيها إسرائيل ، والمشاركة فى مفاوضات متعددة الأطراف من أجل بناء هذا النظام.

وعندما تولى بيل كلينتون رئاسة الولايات المتحدة ، واصل سياسة سلفه مع إيلاء الأولوية ، على المستوى الدولى للمصالح الأمريكية الاقتصادية بما يتلاءم مع اتجاهات العولمة التى دفعت بها ثورة المعلومات والاتصالات والتى عبر عنها البعض بديبلوماسية Big Mac Diplomacy كما تربط أمن الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية واقتصاديات السوق الحر فى العالم.

وكما كان لكل من الرؤساء الأمريكيين مبدأه الذى يعبر عن سياسته أصبح له بدوره ما يمكن تسميته (مبدأ كلينتون) ، أو ما يعرف بـ « استراتيجية الالتزام والتوسع - Strategy of Eugagement and Enlargment » وقد تضمنت هذه الاستراتيجية وثيقة أعدها مجلس الأمن الأمريكى عام ١٩٩٤ تحت العنوان المذكور ، وتقوم على أعمدة ثلاثة هى :

- الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية فى العالم.
- تحقيق الرخاء الاقتصادى.
- تعزيز وترويج ديمقراطية السوق الحرة فى العالم.

وهذه الاستراتيجية التى تحل فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة محل استراتيجية الاحتواء ، تعنى ، على حد تعبير أنطونى ليك مستشار الأمن القومى السابق ، توسيع المجتمع الدولى الذى يتشكل من ديمقراطيات اقتصاد السوق فى استراتيجية تولى اهتمامها الأول للتجارة الدولية ، وتستهدف فتح الأسواق وإزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات والمشروعات والخبرات والأموال الأمريكية، وتربط بين أمن

الولايات المتحدة وبين نشر الديمقراطية ونظام الأسواق الحرة فى العالم ، على أساس أنه لا تنشب أية حروب بين دول يأكل الناس فيها الماكدونالدز .

ولا تعنى هذه الاستراتيجية ، بالضرورة، تدخل الولايات المتحدة ضد الدول المارقة أو ذات النظم غير الديمقراطية ، بل إنها تحدد مواقفها تجاه كل حالة على حدة، فقد تتدخل فى بعض الحالات ، وقد تعتمد على اللاعبين المحليين تحت مظلة الضمان الأمريكى الشامل.

وتتلاءم الاستراتيجية الأمريكية - كما سبقت الإشارة - مع اتجاهات العولمة التى ولدتها ثورة المعلومات والتقدم الإلكترونى والتقنى (حتى قيل إن العالم عمره عشر سنوات ، إشارة إلى التطور الهائل خلال العقد الأخير) . ومع النظام الاقتصادى الجديد فى ظل منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات بهدف تحرير التجارة العالمية ، وما تفرضه من فتح الحدود أمام هذه التجارة وخفض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات ، ووضع قواعد للسلوك فى العلاقات التجارية الدولية وفرض الجزاءات على مخالفتها.

(وقد أظهر فشل المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى نوفمبر ١٩٩٩ مدى الانقسامات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية ، ومدى الانتقادات الموجهة من دول العالم الثالث لدور المنظمة المذكورة والتى أدت إلى تركيز الثورة فى أيدى قلة غنية وزادت من فقر أغلبية سكان العالم ، واختلال أنماط الإنتاج والاستهلاك وفتح الأسواق لمصلحة الشركات العالمية على حساب الاقتصاديات الوطنية للدول النامية) .

هذا، وقد حدد أنطونى ليك أربعة عناصر لاستراتيجية التوسع الأمريكية هى: تقوية مجموعة ديمقراطيات السوق الرئيسية التى تنطلق منها عملية التوسع ، ورعاية وترسيخ ديمقراطيات جديدة ، ودعم التحول الليبرالى فى الدول المعادية للديمقراطية ، وتأسيس الديمقراطية واقتصاديات السوق فى المناطق ذات الأهمية.

وكان مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق، والسفير الحالى فى إسرائيل ، قد حدد - فى خطاب ألقاه فى معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى يوم ١٨ مايو ١٩٩٣ - مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة كما يلى :

- ضمان استمرار التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.

- إقامة علاقات جيدة مع دول المنظمة التى تبدى استعدادا لذلك.

- المحافظة على أمن إسرائيل وبقائها ورخائها.

- تشجيع التوصل لتسوية عادلة ودائمة وحقيقية للصراع العربى الإسرائيلى.

وتحدث عن نتائج انتهاء الحرب الباردة، ذاكرًا أن انتهاء تنافس الاتحاد السوفييتى فى هذه المنطقة مع الولايات المتحدة يجعل فى استطاعة الأخيرة الحكم على التطورات فيها من خلال تأثيرها على مصالحها فى المنطقة ذاتها ، وليس من خلال تأثيرها على مصالحها العالمية ، حيث إنها أصبحت القوة المسيطرة فيها دون تحد من أحد. كما أن الولايات المتحدة مضطرة إلى التعامل مع المنطقة ككل ، وذلك نظرًا لتطور الأسلحة ودخول الشرق الأوسط فى مرحلة الصواريخ ، وبسبب قدرة قوى إقليمية فيه على التأثير على التطورات السياسية فيه ، وأشار فى هذا الصدد إلى إيران التى تملك القدرة على التدخل فى عملية السلام العربية الإسرائيلية بفضل تمويلها وتدريبها وتسليحها لحزب الله وحماس، كما أنها تملك القدرة على ضرب إسرائيل والدول العربية بصواريخها.

ومن أجل تحقيق المصالح الأمريكية ، ذكر إنديك أن على السياسية الأمريكية العمل على تعزيز مصالح الأعمال، والتعاون مع أصدقائها : إسرائيل ومصر والسعودية ، ومواجهة الأنظمة الراديكالية العلمانية والدينية على السواء ، وإعطاء أولوية لتشجيع قيام سلام حقيقى وشامل فى المنطقة.

(انظر كتاب استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط من تأليف جميل هلال- مؤسسة الدراسات الفلسطينية) .

والواقع ، أن المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط تكاد تكون ثابتة لم تتغير منذ أعقاب الحرب العالمية الأخيرة ، وإن انتهت المواجهة مع الاتحاد السوفييتى بعد انهياره ، وأصبحت هذه المصالح مهددة بدرجة أكبر من داخل المنطقة ذاتها ، وخاصة من الدول والقوى التى تعارض سياسة الولايات المتحدة. فلا تزال أهدافها الرئيسية

تتمثل فى تأمين تدفق النفط ، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها ، والتصدى للقوى الراديكالية ، والدفاع عن الدول الحليفة والصديقة.

وقد استعرضنا فى الصفحات السابقة المصالح الأمريكية فى العالم العربى ، سواء مصالحها النفطية أو علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية ، وتحدثنا عن العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتطورات سياستها الأمنية فى الشرق الأوسط ، وحقيقة الدور الإسرائيلى فيها ، وعلاقاتها مع القوى العربية الصديقة والمناوئة للسياسية الأمريكية.

وقد تبين لنا كيف ظل النزاع العربى الإسرائيلى يمثل عائقًا كبيرًا أمام الولايات المتحدة ، ويعرقل تنفيذ سياستها الأمنية القائمة على أساس احتواء الاتحاد السوفييتى ويؤثر سلبا على العلاقات مع الدول العربية ، وقد حاولت إنهاء هذا النزاع ولكن علاقتها الخاصة مع إسرائيل وتصاعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى جعلا منه إحدى معارك هذه الحرب.

مع انتهاء الحرب الباردة وانتصار الحلف الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى حرب الخليج ، أعلن الرئيس چورچ بوش بزوغ النظام العالمى الجديد.

ودخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة جديدة ، وأصبحت فيها الولايات المتحدة هى اللاعب الرئيسى فيه، حيث انحسر الدور الروسى ، وأصبح الدور الأوروپى مجرد دور مكمل للدور الأمريكى ، وأصبح المجال فسيحا أمام الولايات المتحدة لرسم وتنفيذ إستراتيچية جديدة تخدم مصالحها فى المنطقة.

ويمكن تحديد أهم محاور السياسة الأمريكية الحالية فيما يلى :

أولا: الدفاع عن أمن الخليج

يمثل ضمان أمن الخليج أحد الأهداف الثابتة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وفى عام ١٩٨٠، أنشأت الولايات المتحدة قوة التدخل السريع لمواجهة أى تهديد سوفييتى ، وخلال الحرب العراقية الإيرانية دعمت السعودية بطائرات أواكس وصواريخ ستينجر وبسطت حمايتها على الناقلات البترولية الكويتية برفع العلم

الأمريكى عليها ، ومارست تجاه العراق وإيران سياسة مزدوجة على نحو ما ذكرنا (فقد كان من مصلحتها إنهاك الدولتين المتحاربتين) . وعندما قامت قوات صدام حسين بغزو الكويت ، خاضت الحرب ضده وأخرجت قواته من الكويت ، وفرضت الاحتواء المزدوج على العراق وإيران.

وأخيرًا ، حققت لها حرب الخليج الثانية ما كانت تصبو إليه من التواجد العسكرى الكثيف فى المنطقة وعقد اتفاقات دفاعية لها مع الدول الخليجية ، وأصبح يتمركز فى الكويت ٣٦٠٠ جندى أمريكى وعدة كتائب دبابات ومشاه ومدفعية وصواريخ باتريوت، ويبحر قرب سواحلها حاملة طائرات وبضعة سفن حربية. كما تتمركز فى السعودية قوات أمريكية مؤلفة من عدة أسراب طائرات ، وتجرى القوات الأمريكية مناورات دورية مشتركة مع دول المنطقة ، وتزود الولايات المتحدة هذه الدول بالأسلحة والمعدات الحديثة ، وتتحمل دول الخليج نفقات دفاع الولايات المتحدة عنها ، بالإضافة إلى الثمن الباهظ للأسلحة التى تعقد صفقات ضخمة لشرائها. (انظر : مقال محسن عوض عن العلاقات العربية الأمريكية فى التسعينيات فى كتاب « الوطن العربى والولايات المتحدة ») .

ثانيًا: الاحتواء المزدوج للعراق وإيران

بعد أن نجحت الولايات المتحدة فى إقامة تحالف عربى ودولى لتحرير الكويت من الغزو العراقى ، استصدرت من مجلس الأمن قرارات تفرض على العراق نزع كافة أسلحة الدمار الشامل ومقاطعته الاقتصادية لحين تحقيق ذلك ، وظلت متمسكة باستمرار هذا الحصار على مدى عشر سنوات بالرغم من معارضة روسيا وفرنسا والدول العربية ، وعلى الرغم مما أدى إليه من تدهور شديد للأوضاع الصحية والمعيشية للشعب العراقى ، كما تواصل طائراتها والطائرات البريطانية ضرب الأراضى العراقية ، الأمر الذى أصبح يهدد مستقبل الحلف الذى كانت قد أقامته بالانفراط ، بسبب إلحاح معظم الدول العربية على ضرورة رفع هذا الحصار. وبالرغم مما يردده المسئولون الأمريكيون من أن إسقاط نظام صدام حسين هو وحده الكفيل بإصلاح الأوضاع فى العراق ، فإن المعارضة العراقية فى الخارج تبدو عاجزة عن إسقاطه ، بل إنه ليس ثمة ما يشير إلى ضعف سيطرة الرئيس العراقية على

الحكم. ويثير تصميم الولايات المتحدة على سياسة الاحتواء ، رغم ما تقدم، التساؤلات عن حقيقية هدفها ، والمرجح أنها تقصد تجميد الوضع الحالى إلى أن تتمكن من إقامة النظام الإقليمى فى المنطقة وخاصة تسوية النزاع العربى الإسرائيلى.

أما إيران ، فإن الولايات المتحدة تخشى من تملكها لأسلحة الدمار الشامل ، سواء بإقامة المفاعلات النووية أو حيازتها للصواريخ، الأمر الذى ترى أنه يشكل خطرًا على دول المنطقة وخاصة إسرائيل. ويمارس الأمريكيون الضغوط على روسيا والصين للتوقف عن تقديم المساعدات العسكرية لإيران ، كما تفرض المقاطعة الاقتصادية عليها ، غير أن روسيا قررت المضى قدما فى إقامة المفاعلات النووية فى إيران مؤكدة أنها للاستخدامات السلمية ، كما لم تستجب الدول الأوروبية للمقاطعة الاقتصادية لإيران. وقد أدى انتخاب الرئيس محمد خاتمى وانتهاجه سياسة إصلاحية معتدلة إلى قيام الولايات المتحدة بدعوة إيران للحوار معها بأمل إقناعها بالعدول عن حيازة الأسلحة النووية، وعدم مقاومة عملية السلام العربى الإسرائيلى والتوقف عن تقديم المساعدات لحزب الله وحماس وغيرهما من منظمات المقاومة.

ثالثا: محاربة الإرهاب

أبرز نشاط حزب الله فى لبنان، وعمليات منظمات المقاومة الفلسطينية - وخاصة العمليات الانتحارية لمنظمة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وتنظيم الجهاد الإسلامى فى أوائل عام ١٩٩٦ - خطورة ما اعتبرته الولايات المتحدة « ظاهرة الإرهاب الدولى » وسمته إسرائيل « الإرهاب الإسلامى » ، وقد عقد مؤتمر شرم الشيخ فى ١٣ مارس ١٩٩٦ وحضره الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شمعون بيريس ، وعدد كبير من قادة الدول الأخرى ، حيث أعلنوا تضامنهم وتعاونهم لمحاربة الإرهاب بكل الوسائل.

وقد أعدت الولايات المتحدة قائمة بأسماء الدول التى تعتبر متعاونة مع الإرهاب الدولى (ومنها العراق والسودان وسوريا وليبيا وإيران) وفرضت العقوبات على العراق وليبيا والسودان وإيران وأفغانستان.

ومع ذلك ، فقد كانت الولايات المتحدة فى البداية تحتفظ بخطوط اتصالات مع

الجماعات السياسية الإسلامية فى المنطقة ، وقد أدى استقبالها للشيخ عمر عبد الرحمن إلى إثارة غضب مصر ومطالبتها بتسليمه ، ولكن موقفها قد تغير وخاصة بعد أن طالها الإرهاب ، بتفجير طائرة بان أمريكان فى أجواء لوكربى ، وتفجير مركز التجارة العالمى ، ثم تفجير سفارتيها فى دار السلام ونيروبى واتهام إسلاميين أو عرب بارتكاب هذه الحوادث.

ويسمح القانون الأمريكى الصادر فى إبريل ١٩٩٦ لضحايا الإرهاب بمقاضاة الدول التى ترعى الإرهاب ، وللرئيس الأمريكى بمنع المعونة الخارجية عن هذه الدول ، وبإعلان منظمات أجنبية معينة منظمات إرهابية وتجريم تقديم الأموال إليها ، وتقديم المشتبه فيهم للمحاكمة ، وترحيلهم دون إذاعة الأدلة ضدهم (أنظر مقال محسن عوض المشار إليه) .

رابعًا: الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل

تضمن تقرير مركز عدم الانتشار المقدم إلى الكونجرس الأمريكى بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الفترة من أول يناير إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٩ ، معلومات عن انتشار هذه الأسلحة فى عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، من بينها إيران والعراق وليبيا وسوريا والسودان ومصر .

وتفيد هذه المعلومات أن إيران من أنشط الدول فى محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل وزيادة قدراتها على إنتاج الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ، وأنها تتلقى المساعدات من روسيا والصين ، وخاصة فى مجال صناعة الصواريخ البالستية. كما أنها - بالرغم من كونها طرفا فى اتفاقية الأسلحة الكيماوية - تقوم بتخزين كميات كبيرة من هذه الأسلحة والأسلحة البيولوجية.

أما العراق ، فقد رفض السماح لمفتشى الأمم المتحدة بأداء مهمتهم التى أسندها إليهم مجلس الأمن ، وأصبح من الصعب معرفة برنامجه الحالى ، ولكن من الثابت أنه أعاد الأجزاء الرئيسية من البنية الأساسية الصناعية ومنشآت إنتاج الصواريخ ، وأنه يحاول الحصول على مواد ومهمات ذات استخدام مزدوج لإعادة صناعة الأسلحة ، كما أنه يواصل صناعة الصواريخ البالستية قصيرة المدى (صواريخ صمود ذات المدى الذى قد يصل إلى ١٨٠ كم) .

وفيما يتعلق بليبيا ، يفيد التقرير أنها واصلت الحصول على معدات الصواريخ البالستية والخبرات التقنية اللازمة لها ، وتحاول إنتاج الأسلحة الكيماوية التى لا تزال تعتمد على الدول الأخرى للحصول على المعدات اللازمة لإنتاجها.

وبالنسبة لسوريا ، يذكر التقرير أنها تقوم بتخزين كميات من غاز الأعصاب ، وأنها حصلت على مساعدات من روسيا والصين وكوريا الشمالية فى برنامجها الخاص بالصواريخ ، كما أن السودان قد عمل على تطوير قدراته لإنتاج الأسلحة الكيماوية.

وأخيرًا ، فإن التقرير المذكور يشير إلى أن مصر تواصل إنتاج وتطوير الصواريخ البالستية بمساعدة كوريا الشمالية.

هذا ، وتبذل الولايات المتحدة الجهود من أجل الحد من انتشار أسلحة الدمار فى الشرق الأوسط ، فهى تمارس الضغوط على روسيا للعدول عن إقامة المنشآت النووية فى إيران ، وتتمسك بفرض الحصار على العراق حتى تتحقق من خلوه من أسلحة الدمار الشامل وعدم مقدرته على إنتاجها مستقبلا ، كما أنها تفرض العقوبات على ليبيا والسودان (وقد قامت طائراتها بتدمير مصنع أدوية فى الخرطوم بناء على معلومات خاطئة) ، كما تحاول حمل كوريا الشمالية على إيقاف تعاونها مع دول الشرق الأوسط فى مجال إنتاج الصواريخ. كما أنها تمارس الضغوط على الدول العربية لكى تنضم إلى الاتفاقية الدولية بشأن تحريم الأسلحة الكيماوية ، وقد نجحت فى ذلك إلى حد كبير ، كما نجحت فى تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى ، وذلك فى الوقت الذى تتغاضى فيه تمامًا عن حيازة إسرائيل للأسلحة النووية ، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ؛ الأمر الذى يمثل تناقضًا واضحًا فى مواقفها ، ولا يساعد على نجاح مساعيه بل يؤدى إلى سباق التسلح بين دول المنطقة.

خامسًا: السعى لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى

لم تتوقف مساعى الولايات المتحدة من أجل إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، على نحو ما سبق بيانه ، وإن كانت علاقاتها الخاصة مع إسرائيل قد تحكمت، ولا

تزال تتحكم ، فى مواقفها من تسوية النزاع. فعلى الرغم من المساعدات الضخمة المالية والاقتصادية والعسكرية التى ظلت تقدمها للدولة العبرية ، والتى من شأنها أن تمكنها من ممارسة ضغوط فعالة لحملها على تقديم التنازلات لإيجاد تسوية مقبولة ، فإنها لم تفعل ذلك (باستثناء ضغط أيزنهاور على بن جوريون للانسحاب من الأراضى المصرية عام ١٩٥٦، وضغط بوش على حكومة شامير عام ١٩٩١ للتوقف عن الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية) .

وقد انطلقت السياسة الأمريكية من مفهوم خاطئ .. مفاده أن إسرائيل القوية أقدر على تقديم التنازلات ، ومن ثم واصلت دعمها بتلك المساعدات ، وكانت النتيجة أن ازدادت إسرائيل تعنتا ، وتزايدت مطامعها التوسعية.

وقد حدث تغير جذرى فى مواقف الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٦٧ ، حيث أصبحت تساند المطامع التوسعية الإسرائيلية فى الأراضى العربية. فقد أيدت مطالبة إسرائيل بأن تكون لها حدود آمنة ومعترف بها تحل محل خطوط الهدنة القائمة منذ عام ١٩٤٩ ، وبأن تظل محتفظة بقواتها فى الأراضى المحتلة إلى أن تعقد معاهدات سلام مع الدول العربية تتضمن الاتفاق على هذه الحدود ، ومن ثم أفشلت مشروعات القرارات المقدمة من مجلس الأمن والتى تطالب إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضى المحتلة ، وأعد المندوب الأمريكى أرثر جولدبرج - بالتعاون مع اللورد كارادون مندوب بريطانيا - القرار رقم ٢٤٢ بصياغته الغامضة التى استغلتها إسرائيل، ولا تزال تستغلها ، لرفض الانسحاب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

كانت السياسة الأمريكية قد تحولت - فى ظروف الحرب الباردة - وبدأت الولايات المتحدة تعتبر إسرائيل رصيدًا استراتيجيًّا لها فى منطقة الشرق الأوسط، فظلت مواقفها ممالئة للدولة العبرية ، وتسببت فى فشل المباحثات الثنائية مع الاتحاد السوفييتى ، والرباعية معه ومع بريطانيا وفرنسا، وفى فشل مهمة جونار يارنج ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة. وعندما حاول وزير الخارجية الأمريكى وليام روجرز القيام بدور نزيه - وتقدم عام ١٩٦٩ بمشروع للتسوية على أساس الانسحاب الإسرائيلى إلى الحدود الدولية لمصر ، مع ترتيبات أمنية فى شرم الشيخ ، قام هنرى

كيسنجر - مستشار الأمن القومى الأمريكى آنئذ - بعرقلة مساعيه ، وربط تسوية النزاع العربى الإسرائيلى بالاستراتيجية العالمية الأمريكية ، فقد كان يرى تجميد المساعدات الأمريكية والضغط على العرب حتى لا يكون أمامهم سوى اللجوء إلى الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الوحيدة التى يمكن أن تعيد إليهم بعض أراضيهم المحتلة والابتعاد عن الاتحاد السوفييتى وتقليص نفوذه فى المنطقة. وأدت استرتيجية كيسنجر إلى: قيام حالة من اللاسلم واللاحرب، وتزايد الوجود السوفييتى فى مصر ثم إلى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولكنها حققت فى نهاية الأمر ما تستهدفه من إنهاء الوجود السوفييتى - بطرد الرئيس أنور السادات الخبراء السوفييت وتوثيق علاقات مصر مع الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب.

كما نجحت استراتيجية كيسنجر فى إدارة الأزمة لصالح إسرائيل بانتهاجه سياسة الخطوة بخطوة فى عملية السلام عقب الحرب، وانحصرت جهوده فى التوصل لاتفاقات الفصل بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية والسورية ، وإن كان قد وضع مصر على أول طريق السلام مع إسرائيل بالاتفاق الثانى للفصل بين القوات فى سبتمبر ١٩٧٥ ، وتفادى كيسنجر عقد اتفاق مماثل مع الأردن لعلمه بمطامع إسرائيل فى الضفة الغربية.

أما الرئيس الأمريكى چيمى كارتر، فقد كان يرى أن سياسة الخطوات المتتابعة قد استنفدت أغراضها وأن الوقت قد حان لحل النزاع العربى الإسرائيلى بصفة نهائية وللتصدى للقضية الفلسطينية ، لب النزاع ، ومن ثم بدأ يجرى الاتصالات مع الأطراف لاستئناف عقد مؤتمر چينيف (وكان قد عقد فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واتخذ منه كيسنجر مجرد غطاء لعقد اتفاقية الفصل بين القوات)، وقد فشلت مساعيه ولم يحرك الموقف سوى مبادرة السادات - بزيارته للقدس - فعقد مؤتمر كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وتم التوصل إلى إطار السلام فى الشرق الأوسط فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، والذى يتضمن مبادئ معاهدة السلام بين البلدين ، وخطوطا عامة لمعاهدات السلام مع الدول العربية، وكذا خطة لتسوية القضية الفلسطينية على مراحل. وعقدت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ . أما الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فقد كان منهم الرفض لاتفاق كامب ديفيد ، والمقاطعة لمصر على مدى عشر سنوات.

وقد ظلت الولايات المتحدة متمسكة بصيغة كامب ديفيد للتسوية المرحلية للقضية الفلسطينية ، [تلك التى تقوم على أساس انتخاب سلطة فلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، تتولى نوعا من الحكم الذاتى خلال خمس سنوات ، وعقد مفاوضات تشارك فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية (مع مصر والأردن) للاتفاق على الوضع الدائم للضفة والقطاع ، وذلك على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢و٣٣٨، دون أية إشارة أخرى إلى أسس التسوية النهائية أو إلى القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بشأن الحدود والقدس (قرار التقسيم والقرارات اللاحقة) واللاجئين (القرار ١٩٤)] . حيث تقدم الرئيس رونالد ريجان بمبادرته فى أول سبتمبر ١٩٨٢ على أساس هذه الصيغة، كما تبناها وزير خارجيته چورچ شولتز .

فقد ظلت محاولات دفع عملية السلام تتعثر حتى حركتها الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، حيث قدم چورچ شولتز مبادرته المشار إليها ، والتى تجاوب فيها بعض الشيء مع المطلب العربى - بالتفاوض فى إطار مؤتمر دولى (عديم الصلاحيات) تشارك فيه مع الأطراف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، ولكن حكومة إسحاق شامير رفضت المبادرة ، وتقدم شامير بمبادرة تقوم هى الأخرى على صيغة كامب ديفيد ، وإجراء انتخابات فى الضفة والقطاع لاختيار ممثلين تقوم إسرائيل بالتفاوض معهم، فضلا عن عقد مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية على أساس القرارين رقمى ٢٤٢، ٣٣٨ .

وتلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير ، وحاولت هى ومصر تحسين شروطها ولكن الغزو العراقى للكويت أوقف هذه المساعى.

وعقب تحرير الكويت ، وجدت الولايات المتحدة أن الظروف قد أصبحت سانحة لحل النزاع العربى الإسرائيلى ، حيث كان العالم العربى فى حالة من الضعف والانقسام تجعله أكثر تقبلا للاعتراف بإسرائيل والعدول عن مواقفه المبدأية السابقة. وبدأ وزير الخارجية الأمريكية جولاته المكوكية فى المنطقة ، وقبل كافة الشروط التى وضعها شامير ثمنا لقبوله المشاركة فى مؤتمر السلام ، وأخيرًا طرحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى المبادرة لعقد مؤتمر مدريد.

وقد قبلت الأطراف العربية المشاركة فى مؤتمر مدريد المنعقد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٠ بأسسه وشروطه التى ظلوا يرفضونها من قبل : فالمؤتمر عديم الصلاحيات ، وإنما هو مجرد غطاء احتفالى تنبثق منه مفاوضات مباشرة تجرى على مسارات ثنائية منفصلة ، أما التسويات النهائية فتجرى المفاوضات بشأنها فى كافة المسارات على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢و٣٣٨ - بما فى ذلك تسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقا لنفس صيغة كامب ديفيد.

وقد تعثرت المفاوضات على كافة المسارات ، عدا ما يتعلق بالأردن حيث تم عقد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩٤ .

أما المسار السورى ، فقد شهد تقدمًا كبيرًا ، إلا أن المفاوضات توقفت منذ أوائل عام ٢٠٠٠ بسبب رفض إسرائيل الالتزام بالانسحاب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وأما المسار اللبنانى ، فقد تعثرت المفاوضات عليه وظل مرتبطا بالمسار السورى، ثم اضطرت إسرائيل إلى سحب قواتها من جنوب لبنان دون اتفاق ، تلافيًا للخسائر التى أنزلتها بها قوات المقاومة.

ولا يزال المسار الفلسطينى يواجه شتى العقبات والصعاب. فبالرغم من توصل منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل - خلال قناة مفاوضات سرية فى أوسلو - إلى اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ الخاص بإعلان المبادئ ، والذى تضمن الاعتراف المتبادل بين الجانبين ، إقامة السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا ، ثم عقد الاتفاقات اللاحقة التى أدت إلى انتخاب المجلس التشريعى الفلسطينى ورئيس تلك السلطة ، فلم تكن الترتيبات الانتقالية المتفق عليها إلا وسيلة إسرائيلية لمواصلة عمليات مصادرة الأراضى والاستيطان المكثف فى الضفة الغربية والمضى قدما فى إجراءات تهويد القدس ، وعدم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة على النحو الذى نصت عليه الاتفاقات ، فضلا عن استخدام الإفراج عن الأسرى والسجناء الفلسطينيين وسيلة للضغط على المفاوض الفلسطينى. وقد أهدرت إسرائيل كافة المواعيد التى التزمت بها ، وانقضى الموعد المحدد لإجراء المفاوضات - الخاصة بالوضع الدائم - التى

تتناول القضايا الرئيسية ، والتى نص اتفاق أوسلو الأول على تأجيلها ، وهى قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والعلاقات مع الدول المجاورة (ومسألة المياه التى أضيفت بالاتفاقية الانتقالية) .

وبالرغم من دور الوساطة النشيط الذى ظلت ولا تزال تلعبه الولايات المتحدة لدفع المسار الفلسطينى ، فإن مواقفها أقرب إلى المواقف الإسرائيلية ، وقد حاول دينيس روس حث الفلسطينيين على قبول هذه المواقف ، الأمر الذى أدى إلى اتهامهم له بأنه يتبنى وجهات النظر الإسرائيلية. كما أن الرئيس بيل كلينتون لم يتمكن على مدى سنوات حكمه سوى من التوصل إلى عدد من الاتفاقات (هى الاتفاق بشأن مدينة الخليل ، واتفاقيتى واى ريفير وشرم الشيخ)، وقد حققت إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى حوالى ٤٠ % من أراضى الضفة مع تنفيذ جزئى لبعض الترتيبات الانتقالية ، وذلك مقابل قيام السلطة الفلسطينية بإجراءات أمنية شديدة ، وتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى. ولم يمارس أية ضغوط على إسرائيل من أجل حملها على احترام اتفاقات أوسلو ، فواصلت الدولة العبرية عمليات الاستيطان المكثفة وتهويد القدس ، وتجاوزت كافة المواعيد التى تنص عليها الاتفاقات ، فانقضت الفترة الانتقالية دون تنفيذ ترتيباتها ولم تبدأ مفاوضات الوضع الدائم ! .

وأخيرًا ، ومع اقتراب نهاية فترة رئاسة كلينتون ، ساورته فكرة التوصل إلى إنهاء النزاع الفلسطينى الإسرائيلى من أجل تحسين صورته وخدمة مصالح حزبه الانتخابية ، فعمل على تكثيف المفاوضات بين الجانبين ، ثم تجاوب - بعد تردد - مع اقتراح إيهود باراك عقد مؤتمر قمة على غرار مؤتمر كامب ديفيد السابق. أما ياسر عرفات ، فقد ظل يؤكد عزمه على إعلان الدولة الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر .

وبعد خمسة عشر يوما من المفاوضات المضنية والتى فرض عليها التعتيم الإعلامى الكامل ، أعلن فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٠ فشل المفاوضات وتحطمها على صخرة قضية القدس .

ومع ذلك ، فقد أعلن أنه حدث تقدم فيما يتعلق ببقية القضايا ، وصدر بيان مشترك يتضمن الإعراب على العزم على مواصلة المفاوضات مع تجنب اتخاذ الطرفين

لإجـراءات أحاديــة ، وقــد انقضـــى موعــد ١٣ ســبتمبر ٢٠٠٠ دون إعــلان الدولــة الفلسطينية ، حيث هدد كلينتون بقطع المعونات عن السلطة الفلسطينية ، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس فى حالة إعلان عرفات الدولة من جانب واحد.

ولا تـزال المفاوضــات الفلسطينية الإسـرائيلية تتعثر بسـبب الفجوة الواسـعة بيـن مواقف الطرفين ، وخاصة بشأن القدس واللاجئين.

سادسًا: الشرق أوسطية

ظـل هدف الولايـات المتحدة منذ إنشـاء إسرائيل هو السـعى لدمجهـا فى المحيـط العربى الواسـع المعـادى لهـا من خـلال سلام يكفل لها الأمن ويؤدى إلى إقامة علاقات طبيعية بينها وبين جاراتها. وكـان تقدير صـناع السياسة الأمريكيين أن منطقة الشرق الأوسط من الممكن أن تزدهر لو أمكن تحقيق التعاون بين الرأسمال العربى ، والتقدم العـلمى والتقـنى والاقتصــادى الإسـرائيلى ، والعمالــة العـربية ، فالتـنمية الاقتصــادية والاجتماعية الشـاملة من شـانها أن ترتفع بمستوى معيشـة الشـعوب وتخفـف من حـدة العداء بين العـرب والإسرائيليين ، وتضمن لإسرائيل الهيمنة على الموارد الاقتصادية بالمنطقة ، ولعب دور رئيسى فيها يحقق المصالح الأمريكية.

ولـذا ، قامت مبادرة السلام عام ١٩٩١ على أساس محورين رئيسيين : مفاوضات ثنائية ، ومفاوضـات متعددة الأطراف متزامنة معهـا تضع أسس التعاون الإقليمى بين دول المنطقة.

ولـم يعد الـهدف قاصـرًا على تسوية النـزاع العربى الإسرائيلى. بل اتسعت نظرة السياسـة الأمـريكية لتشمل منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ويذكـر مـارتن إنديك ـ فى خطابـه الـذى أشـرنا إليـه ـ أن الولايـات المـتحدة ـ بعـد الحـرب البـاردة وتفكك الاتحـاد السوفييتى ـ قد أعادت تعريف منطقة الشرق الأوسط ، لتشمل تركيا والدول الإسلامية فى آسيا الصـغرى ، وهذا يفسر تشجيعها لإقامة تحالـف عسكرى بين تركيا وإسرائيل ، وإسـناد دور لـتركيا فى حـل مشـكلة نـدرة الميـاه فى معظـم دول المـنطقة بـتزويدها بمـا تحتاجه من مياه أنهارها.

ومـن الـواضـح أن إسرائيل ترى من مصـلحتها تذويـب التضـامن العربى فى نظام

شرق أوسطى جديد ، يشملها هى وبقية الدول غير العربية فى المنطقة ، وتعتقد أن تقدمها الاقتصادى والعلمى والتقنى يكفل لها الهيمنة على المنطقة ، ولم يخف شمعون بيرس الرغبة الإسرائيلية فى تبوأ مركز قيادى فى المنطقة ، كما أكدت المواقف الإسرائيلية فى المفاوضات المتعددة الأطراف الرغبة فى الهيمنة على المنطقة ، سواء فى مواقفها من قضايا التسلح أو المياه واللاجئين وغيرها.

ومن الواضح كذلك ، أن الولايات المتحدة - التى ظلت القومية العربية تشكل عائقًا أمام سياستها فى المنطقة - تفضل نظامًا إقليميًا جديدًا تلعب فيه إسرائيل دورًا رئيسيًا ، وتشارك فيه بقية الدول غير العربية ، ويحل محل النظام الإقليمى العربى.

ومن هنا كان اتفاق مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل على إقامة نظام إقليمى فى الشرق الأوسط ، يقوم على أسس التعاون بين دوله فى المجالات المختلفة ، وخاصة المجال الاقتصادى ، فضلا عن كون هذا النظام يرسخ السلام بين إسرائيل والدول العربية، ويحقق اندماج الدولة العبرية فى المنطقة ويكفل لها الأمن ، ويحقق لها وللولايات المتحدة مكاسب اقتصادية جمة. إذ أن إقامة نظام إقليمى فى الشرق الأوسط، يقوم على أساس التعاون الاقتصادى بين دوله ، مع فتح الحدود أمام الصادرات ورءوس الأموال الأمريكية يتفق مع سياسة العولمة التى تروج لها الولايات المتحدة ، وعلى حد ما ذكره إدوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لشئون الشرق الأدنى فى خطاب له فى مؤتمر رابطة رجال الأعمال المهنيين العرب والأمريكيين « إن صادرات الولايات المتحدة السنوية تقارب ٧٠٠ مليار دولار ، أو ما يعادل ١١ % من ناتجها القومى ، وإن من أهم مصالحها فى السياسة الخارجية هو الوصول التجارى - دون عوائق - إلى الموارد الطبيعية بالغة الأهمية مثل النفط والغاز .. ومع وجود إمكانية حقيقية لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات التى تتعامل معها ، تتوقع الولايات المتحدة تغيرات ملموسة فى إدارة الأعمال التجارية بالمنطقة ».

أما إسرائيل ، فقد نشط باحثوها فى دراسة المشروعات التى يمكن أن يحققها إقامة نظام اقتصادى إقليمى فى المنطقة ، ومنها إقامة شبكات كهربائية مع الدول العربية ، ومشاريع تحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية (**بل والاستفادة من مياه**

نهر النيل)، وشق الطرق ، وإقامة الموانى والمطارات ، والمشاريع السياحية ؛ وغير ذلك مما يفيد الشركات الإسرائيلية ويجلب إليها رءوس الأموال الأمريكية والأوروبية واليابانية. وقد تحدث شمعون بيرس فى كتابه « الشرق الأوسط الجديد » عن هذا النظام الجديد ، بتفاؤل شديد ، عن مستقبل زاهر للمنطقة يعزز السلام ويزيل الفقر ويبعد عن تفكير الشعوب التوجهات نحو الحروب ، ويوفر الأموال الطائلة التى تنفقها فى شراء الأسلحة. وتبنى بيرس فكرة إقامة اتحاد اقتصادى بين إسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى على نمط البنيلوكس كنواة لسوق شرق أوسطية.

ولم تنتظر إسرائيل والولايات المتحدة تسوية المشاكل الثنائية العربية الإسرائيلية ، بل مارست الأخيرة ضغوطها على الدول العربية حتى تمكنت من إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجة الثانية (غير المباشرة) ضد إسرائيل ، وأتاحت المفاوضات المتعددة الأطراف للدولة العبرية اختراق العالم العربى ، حيث استقبلت العواصم العربية المفاوضين الإسرائيليين ، وأقام عدد منها التمثيل الديپلوماسى معها.

وتبدى الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بالمفاوضات المتعددة الأطراف ، وخاصة بمسألة التعاون الاقتصادى الإقليمى ، ودفع هذا التعاون من خلال المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واللجنة الاقتصادية الثلاثية المشكلة بينها وبين إسرائيل والأردن ، والبنك الدولى. فنمو العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة سوف يتطلب تنمية استغلال مصادر الطاقة ، وإقامة شبكات من طرق المواصلات ووسائل الاتصالات ، والشركات الأمريكية - على حد قول إدوارد چيرچيان مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق للشرق الأدنى - فى موقع ممتاز للإفادة من هذا الغرض. وقد أرست المؤتمرات الاقتصادية المشار إليها أسس التعاون الاقتصادى الإقليمى ، وحددت الآليات التى تسمح بزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية وإزالة المعوقات من أجل كفالة حرية حركة البضائع ورءوس الأموال والعمالة وفتح الحدود أمامها ، وتمت الموافقة على إنشاء بنك للتعاون والتنمية فى المنطقة ، وجهاز إقليمى للسياحة ومجلس إقليمى للأعمال وسكرتارية تنفيذية.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد حاولت الفصل بين المفاوضات الثنائية العربية الإسرائيلية وبين المفاوضات متعددة الأطراف، فإن الدول العربية تمسكت

بالربط بينهما ، وأوقفت مشاركتها فيها بسبب تعثر المفاوضات الثنائية ، كما أن سوريا ولبنان قاطعتا المفاوضات المتعددة الأطراف منذ بدايتها ، الأمر الذى حدّ من تنفيذ معظم قرارات مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الوسط وشمال إفريقيا ، وقد قاطعت مصر وغالبية الدول العربية المؤتمر الأخير الذى عقد فى الدوحة.

سابعًا: نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان

بالرغم من أن هذا المحور يعد من بين محاور الاستراتيچية الأمريكية فى العالم ، فإنه يخضع لاعتبارات مصالح الولايات المتحدة مع الدول المختلفة ، وينطوى على الازدواجية فى تعاملها مع هذه الدول.

فهى تقوم بتمويل بعض منظمات حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، وتشجع هذه المنظمات على ممارسة أنشطتها ، وتدعم مواقفها بعض الأحيان ، وتصدر التقارير الدورية عن انتهاكات حقوق الإنسان فى دول الشرق الأوسط. ولكن يلاحظ أنها تغض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية التى تمثل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة ، فإسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تقنن التعذيب وتقوم بأبشع عملياته ، وترفض تطبيق اتفاقية چينيف الرابعة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، وتطبق فى مواجهة سكانها إجراءات الإبعاد والحجز الإدارى دون محاكمة ، والعقوبات الجماعية بالأهالى ، وتصادر الأراضى وتهدم المساكن ، وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وكثيرًا ما تستخدم الولايات المتحدة مسألة حقوق الإنسان للتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية (على نحو إصدار قانون حماية الأقليات الدينية وإثارة مسألة وضع الأقباط فى مصر) وفى العمل السياسى ضد خصومها ، كما يحدث تجاه العراق وليبيا والسودان وإيران.

وكذلك الحال فيما يتعلق بنشر الديمقراطية ، فإن مصالحها الخاصة لدى دول معينة تجعلها تتعاون مع بعض الأنظمة التى لا تطبق مبادئها ، وتتغاضى عن عدم احترامها للحقوق الفردية والحريات السياسية فى بعض الدول إذا ما رأت لها مصلحة فى ذلك.

ثامنـًا: دعم الدول الحليفة والصديقة

تظل إسرائيل هى الحليفة الكبرى للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط ، والتى تدعمها بكافة الوسائل.

فهى الدولة التى تحصل على أكبر قدر من المعونات الخارجية الأمريكية (حوالى ٣ بليون دولار سنويًّا) . وتزودها الولايات المتحدة بأحدث أسلحتها ، وتقيم معها منطقة تجارة حرة ، وتقدم لها كافة ما تحتاجه من مساعدات اقتصادية وعملية وتقنية ، وتجعل الدفاع عن أمنها وتحقيق رخائها فى مقدمة أهدافها الاستراتيچية فى المنطقة ، ومن ثم تكفل لها التفوق الحربى على كافة الدول العربية مجتمعة ، بما فى ذلك الحفاظ على الخيار النووى ، وتسعى لإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى بما يحقق مصالحها ويؤدى إلى قبولها واندماجها فى الشرق الأوسط وهيمنتها عليه.

وقد سبقت الإشارة إلى ظروف نشأة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتطورها لتصبح نوعا من التحالف الاستراتيچى ، وتأثير هذه العلاقة على السياسات الأمريكية فى المنطقة وعلى علاقاتها مع بقية دولها وخاصة مع العالم العربى.

وقد كان قيام مصر بعقد معاهدة السلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧٩ نقطة تحول فى العلاقات الأمريكية المصرية ، فقد أدى خروج مصر من دائرة العداء والمواجهة مع الدولة العبرية إلى ازدياد فرص إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى وتحقيق السلام والأمن لهذه الدولة وإقامة نظام إقليمى جديد فى المنطقة يحقق مصالحها والمصالح الأمريكية ؛ ومن ثم أخذت الولايات المتحدة تطور علاقاتها مع مصر وتقدم لها المعونات الاقتصادية والعسكرية ، وتتعامل معها باعتبارها أكبر وأقوى الدول العربية ، وتعتمد على دورها كعامل استقرار فى المنطقة حيث تتفق مصالح الدولتين فى إقامة السلام الشامل ومحاربة الإرهاب ومقاومة القوى المتطرفة والحركات الراديكالية والتركيز على التنمية الاقتصادية وفقًا لآليات السوق الحرة.

وتحصل مصر على ثانى أكبر قدر من المعونات الأمريكية الخارجية بعد إسرائيل (حوالى ٢،٣ بليون دولار سنويًّا) وقد بلغ مقدار ما حصلت عليه مصر حتى عام

١٩٩٦ من معونات اقتصادية ٢١ مليار دولار ، ومن معونات عسكرية ٢٥ مليار دولار ، ولاشك فى أن هذه المعونات قد ساعدت مصر على إقامة البنية الأساسية وإصلاح المرافق العامة والتنمية الاقتصادية من ناحية ، وتحديث القوات المسلحة وتزويدها بالأسلحة الحديثة من ناحية أخرى. ومع ذلك، يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد المصرى لم يستفد الاستفادة المرجوة من هذه المعونات بسبب الشروط التى تضمن عودة تلك الأموال إلى الولايات المتحدة مرة أخرى ، حيث يشترط أن تكون السلع الممولة أمريكية المنشأ ، كما أنها تشترى بأسعار السوق الأمريكية المرتفعة بنسبة كبيرة عن الأسعار العالمية.

وقد بدأت مصر تحصل على المعونة الأمريكية بانتظام منذ عام ١٩٧٥ ، ويستخدم جانب من المعونة الاقتصادية فى استيراد السلع ، وجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة ويوجه إلى قطاعات متعددة مثل المرافق العامة والتعليم والزراعة.

وسوف تخفض المساعدات الاقتصادية بنسبة ٥٠ % على مدى عشر سنوات حتى عام ٢٠٠٨، أى بنسبة ٥ % سنويًّا ، ولقد اتفقت الدولتان على أن يستبدل بالمعونة الاقتصادية تنفيذ برنامج للتعاون الاقتصادى والتقنى ، وتم فى إبريل ١٩٩٥ إقامة علاقة مشاركة بينهما وتوقيع عدة اتفاقات للتعاون الاقتصادى والعلمى والتقنى ، وفى مجال حماية البيئة ، وعقدت اجتماعات متعددة، وتم توقيع اتفاقات ومذكرات تفاهم لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وأخرى فى مجالات التجارة والاستثمار والتعليم.

ويتضمن اتفاق المشاركة تشكيل عدد من اللجان المشتركة ، ويشرف على أعمالها مجلس رئاسى مشكل من ٣٠ عضوا ، يجتمع مرتين فى العام برئاسة كل من الرئيس مبارك والرئيس الأمريكى أو نائبه.

وتعتبر الولايات المتحدة الشريك التجارى الأول لمصر ، وقد بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى مصر حوالى ٣ بليون دولار وحجم الواردات حوالى ٦٠٠ مليون دولار ، وذلك فى عام ١٩٩٩ . وتمثل السلع البترولية والمنسوجات أهم الصادرات المصرية ، أما الصادرات الأمريكية إلى مصر فأهمها السلع الغذائية

والآلات وقطع الغيار. وهناك عجز دائم فى الميزان التجارى بين البلدين لصالح الولايات المتحدة.

أما عن الاستثمارات الأمريكية فى مصر ، فتقدر بحوالى ٢ بليون دولار أغلبها فى قطاع النفط.

وأما التعاون العسكرى بين البلدين ، فيتمثل فى تزويد مصر بالأسلحة الأمريكية ، وفى المناورات المشتركة التى تجرى بين قواتهما المسلحة.

وقد كانت لمشاركة مصر فى الحلف الدولى الذى أقامه الرئيس چورج بوش لتحرير الكويت أهمية بالغة عززت من العلاقة الاستراتيچية بين الدولتين ، ومن تقدير الولايات المتحدة لدور مصر فى الدفاع عن أمن المنطقة واستقرارها (فى مقابل عجز إسرائيل عن القيام بمثل هذا الدور) .

وتقوم الدولتان بإجراء حوار استراتيچى بصفة دورية لتنسيق مواقفهما. ومع ذلك ، فإن ممارسة مصر لدورها الإقليمى فى المنطقة كثيرًا ما يثير قلق الولايات المتحدة ، حيث تختلف نظرة الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأعظم عن نظرة مصر وتوجهاتها بالنسبة لأوضاع المنطقة ومشاكلها كقوة إقليمية كبرى ، (وسوف نتعرض لهذه الخلافات فى الصفحات التالية) .

كما تولى الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا لتعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ، سواء لمكانتها الدينية أو باعتبارها أكبر الدول المنتجة للنفط فى المنطقة ، أو بسبب سياساتها التقليدية المحافظة التى تعد من عوامل الاستقرار فى المنطقة.

ويرجع التعاون بين البلدين فى مجال النفط إلى عام ١٩٣٣ عندما حصلت شركة ستاندرد كاليفورنيا على امتياز لمدة ٦٦ عاما (باسم شركة أرامكو) لاكتشاف النفط واستخراجه ، وتزايدت أهمية النفط السعودى منذ الخمسينيات بمد الأنابيب إلى البحر الأبيض عبر الأراضى الأردنية والسورية ، وتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بنسبة ٥٠%، ومنذ أوائل السبعينيات ، ازداد إنتاج النفط لملاحقة تزايد الطلب العالمى. وفى عام ١٩٧٩، رفعت السعودية إنتاجها إلى ٨٤٨ مليون برميل يوميًا نتيجة لتوقف إنتاج النفط الإيرانى عقب قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفى العام التالى قامت

الحكومة السعودية بتأميم شركة أرامكو. وفى سبتمبر ٢٠٠٠، تبنت السعودية زيادة إنتاج دول أوپيك بمقدار ٨٠٠ مليون برميل.

وقد ظلت السعودية حريصة على عدم استخدام النفط لأغراض سياسية ، ولكنها لجأت إلى استخدامه خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ من أجل الضغط على الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل بهدف حمل الأخيرة على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وذلك على نحو ما تقدم.

وقد سبقت الإشارة إلى أن السعودية تمارس سياسة نفطية معتدلة ، تراعى بها مقتضيات الاقتصاد العالمى إلى جانب تحقيق مصالحها ، الأمر الذى يحظى بتقديرات الولايات المتحدة (أنظر ما تقدم بشأن المصالح النفطية الأمريكية فى العالم العربى) .

كما تقدر الولايات المتحدة الدور القيادى للسعودية فى إطار مجلس التعاون الخليجى وعلاقاتها بالدول العربية بوجه عام، وتعتبر سياستها المعتدلة عامل استقرار فى منطقة الخليج والشرق الأوسط ، ومن ثم تؤيد جهودها لتحقيق التعاون الاقتصادى والأمنى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، والمساعى التى تبذلها لتصفية الخلافات العربية على نحو ما حققته من التوصل لاتفاقية الطائف بين اللبنانيين ، ومن محاولة تحسين العلاقات المغربية الجزائرية ، والعلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتولى الولايات المتحدة اهتمامًا كبيرًا بأمن السعودية، وتتعاون أجهزة مخابرات البلدين ، كما تزودها بالأسلحة الحديثة التى تحتاجها للدفاع عن أراضيها. وقد تمسك الرئيس ريجان بتزويد السعودية بطائرات أواكس رغم معارضة إسرائيل ، وبالرغم من الضغوط التى مارستها من خلال اللوبى اليهودى. وعندما تعرضت أراضى السعودية للغارات الجوية المصرية فى عهد عبد الناصر ، أرسلت الولايات المتحدة طائراتها لدعمها ، وخاضت القوات الأمريكية معركة عاصفة الصحراء لتحرير الكويت والدفاع عن السعودية فى مواجهة الخطر العراقى ، وتواصل الاحتواء المزدوج للعراق وإيران ، وتتمسك الدولتان بالإبقاء على العقوبات المفروضة على العراق إلى أن يقوم بتنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا.

وتتفق مصالح البلدين فى محاربة الشيوعية والإرهاب والحركات المتطرفة والراديكالية ، وتقدر الولايات المتحدة مساندة السعودية لعملية السلام الحالية بين إسرائيل والأطراف العربية، وتتفهم دعمها لهذه الأطراف، بما فى ذلك الدعم المالى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتمسكها باستعادة الأراضى العربية المحتلة واسترداد الحقوق العربية.

ومن بين الأهداف الثابتة للولايات المتحدة مساندة الحكم الأردنى فى مواجهة الأخطار التى تهدده، حيث وقفت إلى جانبه خلال مرحلة الحرب الباردة العربية، وخاصة عام ١٩٥٨ عندما طلب الملك حسين التدخل لحمايته وفقا لمبدأ أيزنهاور (وأرسلت بريطانيا قواتها إلى الأردن) وخلال أزمة أيلول الأسود عام ١٩٧٠م، طلب كيسنجر من إسرائيل التدخل لصد القوات السورية التى دخلت الأراضى الأردنية، وتمكنت القوات الأردنية من التصدى لها دون التدخل الإسرائيلى. كما أنها وضعت المفاوضات الأردنية الإسرائيلية تحت رعايتها حتى تم عقد معاهدة السلام بين الجانبين فى أكتوبر ١٩٩٤.

وتدخر الولايات المتحدة للأردن دورًا رئيسيًا فى النظام الإقليمى الذى تسعى لإقامته فى الشرق الوسط ، وقد شكلت لجنة ثلاثية مشتركة مع الأردن وإسرائيل لدفع التعاون الاقتصادى بينهما. كما تتلقى الأردن من الولايات المتحدة معونة سنوية وتحصل منها على بعض الأسلحة.

ولا يتسع المجال للتحدث عن علاقات الولايات المتحدة مع بقية الدول العربية الصديقة كالمغرب وتونس (والجزائر فى الوقت الحالى) وموريتانيا وسائر الدول الخليجية ، ودفعها هذه الدول إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

إشكاليات العلاقات الأمريكية العربية

لا شك فى أن من مصلحة الولايات المتحدة والعالم العربى أن يرتبطا معًا بعلاقات جيدة - فالولايات المتحدة هى الدولة الأعظم التى تتربع على قمة النظام العالمى ، وهى التى تملك إمكانات هائلة مالية واقتصادية وعسكرية وعملية وتقنية يحتاج إليها العالم العربى من أجل تحقيق تنميته وتقدمه ، كما أنه فى حاجة إلى تأييدها فى المحافل

الدولية ، سواء فى الأمم المتحدة أو الولايات المتخصصة التابعة لها أو غيرها من المنظمات. ومنذ أن تحول النظام العالمى من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد ، لم يعد العالم العربى قادرًا على الاستفادة من دعم قوة أخرى لخدمة مصالحه فى مواجهتها على نحو ما كان يجرى فى مرحلة الحرب الباردة ، اللهم إلا فى حدود ضيقة من خلال علاقاته مع الدول الأوروبية واليابان وبقية الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى ، للولايات المتحدة مصالح حيوية فى العالم العربى ، سواء لموقعه الاستراتيجى أو لاعتمادها على نفطه فى تغطية نصف احتياجاتها أو لأسواقه الشاسعة. ومع ذلك، فإن معظم محاور السياسة الأمريكية التى أشرنا إليها من قبل تمثل إشكاليات فى العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربى.

أولا: العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل

تظل هذه العلاقة تنعكس سلبًا على العلاقات الأمريكية العربية ، وتمثل الإشكالية الرئيسية التى لا تعقد هذه العلاقات فحسب ، بل وتؤدى إلى عدم الاستقرار فى المنطقة. فقد أسهمت - خلال الحرب الباردة - فى نشوب خمسة حروب عربية إسرائيلية كادت أن تؤدى إلى حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، وتمهيد الطريق أمام انتشار النفوذ السوفييتى فى المنطقة، ومع ذلك فبعد أن أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على الشرق الأوسط وتصدت لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى - بعد انتهاء الحرب الباردة - ظلت على موقفها المنحاز والدفاع عن مطامعها التوسعية على حساب الدول العربية.

وقد رأينا كيف تطور الموقف الأمريكى من هذا النزاع منذ أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، فبعد أن كان الرئيس أيزنهاور يسعى لحل النزاع على أساس تنازلات تقدمها إسرائيل بشأن القضايا الرئيسية للمشكلة الفلسطينية (الحدود - واللاجئين – والقدس)، وبعد أن التزمت الولايات المتحدة بالشرعية الدولية بتأكيد مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضى عن طريق الحرب - وذلك فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - (وإن كانت أعربت عن رأيها بأن هذا القرار لا يستبعد الاتفاق على تعديلات طفيفة فى الحدود لا تعكس ثقل الغزو ، كما أنه قرار يتعلق بحرب ١٩٦٧ وليس بحل القضية الفلسطينية) وأكدت فى رسالة التطمينات التى أرسلتها إلى الفلسطينيين لتشجيعهم على المشاركة

فى مؤتمر مدريد - أنها تراعى مبادئ الشرعية الدولية ، وأنها تعارض الاستيطان الإسرائيلى ولا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية وتؤيد إنهاء الاحتلال الإسرائيلى، فإنها ما لبثت بعد ذلك أن تخلت عن هذه المواقف لكى تساند المواقف الإسرائيلية من أجل فرض تسويات خارج إطار الشرعية الدولية وفى مخالفة صارخة لمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وقد أظهر ما تسرب من أنباء عن المواقف الأمريكية خلال مؤتمر كامب ديفيد وما أعلنه الرئيس كلينتون عن اعتزامه اتخاذ قرار بشأن نقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس ومساندتها لموقف إسرائيل المطالب بالسيادة على الحرم الشريف - المدى الذى وصلت إليه الولايات المتحدة فى الانحياز إلى إسرائيل ، ومدى الضغوط التى تمارسها ضد السلطة الفلسطينية وتهديداتها بقطع المعونات عنها فى حالة إعلانها الدولة الفلسطينية من جانب واحد.

ومن الواضح أن هذه التسويات التى تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها - باعتبارها فى نظرها حلولا وسطًا - لا تؤدى إلى السلام العادل والدائم ، ويتوقع أن تلقى مقاومة من القوى العربية المعارضة وربما إلى تفجر أعمال العنف ، فضلا عن احتمال رفض القوى الإسرائيلية المتطرفة لها.

ثانيًا: العقوبات ضد الدول العربية

تفرض الولايات المتحدة العقوبات على العراق وليبيا والسودان ، وقد أتم الحصار المفروض على العراق عامه العاشر نتيجة لإصرار الولايات المتحدة على استمراره رغم معارضة دول كبرى مثل فرنسا وروسيا ومطالبة غالبية الدول العربية برفعه ، وبالرغم من تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للشعب العراقى ووفاة آلاف العراقيين سنويًّا ضحايا لعدم توافر الدواء والغذاء. كما لا تزال العقوبات على ليبيا مفروضة رغم تجاوبها مع قرار مجلس الأمن وتسليمها المتهمين بارتكاب حادث طائرة لوكربى. ولا يزال السودان يعانى من العقوبات التى تفرضها عليه الولايات المتحدة.

وتنطوى السياسة الأمريكية تجاه العالم العربى على ازدواجية فى المعايير. ففى حين كان تدخلها العسكرى ضد الغزو العراقى للكويت يستند إلى مبدأ الدفاع الشرعى الجماعى ضد العدوان ، وهو مبدأ يقره ميثاق الأمم المتحدة ، فإن فرض الحصار

والمقاطعة على العراق حتى يتم التحقق من تدمير كافة أسلحة الدمار الشامل لديه - والذى تبرره الولايات المتحدة بتأمين جاراته (وخاصة إسرائيل التى ظلت لسنوات سابقة تحذر من أخطار تسلحه) - هذا الإجراء يتناقض تمامًا مع موقف الولايات المتحدة من حيازة إسرائيل للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوچية ، وتأييدها لاستمرار احتفاظها وحدها بالخيار النووى ولعدم انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ووجه الخطورة فى سياسة الولايات المتحدة هو أنها تستخدم مجلس الأمن الدولى، كلما أرادت ، فى مساندة هذه السياسة والتغلب على اعتراضات الدول الأخرى عليها ؛ الأمر الذى أصبح يستوجب إعادة النظر فى التشكيل الحالى لمجلس الأمن وطريقة عمله وفى نظام الجزاءات التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة حتى لا تكون العقوبات شبه أبدية ولا تعانى منها الشعوب والأنظمة الحاكمة.

ثالثًا: التدخل فى الشئون الداخلية

سبقت الإشارة إلى أن من بين محاور السياسة الأمريكية الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وآليات السوق الحرة. والملاحظ أنها تتبع فى هذا الصدد معايير مزدوجة ، إذ تقوم بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية كلما وجدت فى ذلك وسيلة للضغط على إحداها لدفعها إلى اتخاذ مواقف معينة (على نحو ما تلجأ إليه أحيانًا فى تعاملها مع مصر)، كما تغمض عينيها عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية كلما رأت مصلحة لها فى ذلك ، ولعل الانتهاكات الصارخة من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان فى الأراضى العربية المحتلة تعد مثالا واضحًا على هذه الازدواجية. كما أن من الملاحظ أن الولايات المتحدة لا تدرك مدى قوة التوجهات الاستقلالية لدى الدول العربية وتمسكها بسيادتها بعد تاريخ طويل من المعاناة تحت الحكم الأجنبى ، الأمر الذى ترفض بسببه التدخل فى شئونها الداخلية والضغوط الخارجية عليها ومحاولات الانتقاص من سيادتها أو التخلى عن أجزاء من أراضيها ، كما ترفض شعوبها تواجد قوات أجنبية على ترابها الوطنى.

رابعًا: نظام الأمن والتعاون الإقليمى

ظلت المفاهيم الأمريكية بشأن الأمن والتعاون الإقليميين فى الشرق الأوسط تختلف عن المفاهيم العربية ، ولا تزال كذلك. فقد رفضت غالبية الدول العربية الأحلاف الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة ، كما أنها ترفض حاليًا النظام الشرق أوسطى الذى تسعى الولايات المتحدة لإقامته ، وتجعل لإسرائيل دورًا متميزًا تتمتع فيه باحتكار الأسلحة النووية وبأكبر قسط من مياه المنطقة مع السيطرة على أجزاء من الأراضى العربية المحتلة ، الأمر الذى يجعل منها القوة المهيمنة على المنطقة. وتصطدم المفاهيم الأمريكية بوجه خاص مع الدور الإقليمى لمصر الذى تمليه عليها مسئولياتها التاريخية والجغرافية السياسية ، باعتبارها أكبر الدول العربية وترتبط مصالحها ببقية الدول العربية والأفريقية والإسلامية والدول الأوروبية ، وهو دور لا يمكن أن تنافسه فيه إسرائيل ولا يمكن أن يخضع لاعتبارات السياسة الأمريكية.

خاتمة

لا تزال المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ، فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تتمثل بوجه خاص فى حماية أمن إسرائيل ، وضمان تدفق النفط الذى تحتاج إليه بأسعار معتدلة ، والتصدى للقوى المتطرفة والراديكالية فى المنطقة.

أما بالنسبة لإسرائيل ، فقد أصبح هدف الولايات المتحدة هو إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى والتوصل إلى تسويات تحقق للدولة العبرية الاندماج فى المنطقة وقيامها بدور رئيسى فى إطار نظام إقليمى جديد يحقق ازدهارها ويقلل من اعتمادها على المعونات الأمريكية. ولكنها ، بالرغم من الوساطة النشطة التى تقوم بها فى عملية السلام ، فإنها تبدى انحيازا واضحًا للمواقف الإسرائيلية .. محاولة استغلال ميل ميزان القوى الشديد لصالح إسرائيل فى الوقت الحالى. والسياسة الأمريكية فى هذا الصدد تؤثر سلبًا على علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربى ، فضلا عن أنها لا يمكن أن تؤدى إلى إقامة سلام دائم وعادل فى المنطقة.

وأما عن النفط العربى ، فإن الولايات المتحدة قد تمكنت منذ أعقاب حرب الخليج من تأمين مصادر هذا النفط من خلال تواجدها الحربى فى منطقة الخليج من ناحية ،

وبفضل علاقاتها المتميزة واتفاقاتها مع معظم دوله من ناحية أخرى. ومع ذلك، فإن الموقف الأمريكى البالغ التشدد تجاه العراق يحمل على التساؤل عن حقيقة أهداف الولايات المتحدة ، وما إذا كانت الولايات المتحدة تعتقد حقاً أن العراق لا يزال يملك أسلحة الدمار الشامل ويمثل خطرًا حقيقيًّا على جاراته، أم أن لها أهدافًا أبعد وأوسع تتعلق بمستقبل المنطقة ودور الولايات المتحدة فيها ؟

وأخيرًا ، فإن مواقف الولايات المتحدة ممن تسميهم بالقوى المتطرفة أو الراديكالية أو الإرهابية تتسم أحياناً بالمبالغة والتجنى، فلا تزال تخضع ليبيا والسودان والعراق للعقوبات، وتضع سوريا وتلك الدول على قائمة الدول المساندة للإرهاب، ولا تزال تحركها أفكار مغلوطة عما يسمى بالإرهاب الإسلامى ، وتخلط بين المقاومة المشروعة للشعوب ضد الاحتلال الأجنبى وبين الأعمال الإرهابية.

وبعد ـ فلا شك فى أن كافة الدول العربية تتطلع إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة، وتتجاوب مع توجهاتها فيما يتعلق بحرية الأسواق والتجارة وتشجيع القطاع الخاص والأخذ بمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، كما أنها تعتبر السلام خيارًا استراتيجيًا.

ويبقى أن تعيد الولايات المتحدة النظر فى علاقاتها مع العالم العربى وإقامة هذه العلاقات على أسس احترام السيادة والحقوق المشروعة وتحقيق المصالح المشتركة مع مراعاة الشرعية الدولية ، والتعاون من أجل إقامة السلام والاستقرار فى المنطقة.

* * *

السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط
خلال القرن العشرين

لواء أ.ح/ طه المجدوب

مقدمـــة

اتسمت العلاقات السياسية الأمريكية بمنطقتى الشرق الأدنى والشرق الأوسط ، منذ بدأ تمثيلها الديپلوماسى فى الأسيتانة ثم فى مصر عام ١٨٣٢ وحتى أوائل القرن العشرين ، بالتردد وعدم المبالاة عن اعتقاد بأن شئون هذه المنطقة لا تعنيها ، خصوصًا وأنها خاضعة للسيطرة البريطانية. استمرت هذه السمة تسود السياسة الأمريكية تجاه المنطقة حتى بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، فلم تهتم بهذا الحدث العالمى الذى غير من الموازين العالمية السياسية والاقتصادية وضاعف من الأهمية الإستراتيچية للمنطقة ، بل أظهرت عدم اكتراث به ، **حتى أن الولايات المتحدة كانت هى الدولة الغربية الوحيدة التى لم تمثّل رسميًّا فى احتفالات افتتاح قناة السويس.**

وتكرر الوضع نفسه عندما قامت بريطانيا بغزو مصر واحتلالها فى عام ١٨٨٢ ؛ إذ تركزت سياستها فى هذه المرحلة على الشئون الداخلية والعالم الجديد المحيط بها، وتركت شئون العالم القديم وشأنه. كانت هذه السياسة تطبيقًا وتمسكًا بـ « مبدأ مونرو» الذى صدر عام ١٨٢٣ . والذى أرسى قواعد السياسة الخارجية الأمريكية على أساس من عدم التورط فى مشكلات القارة الأوروپية.. ومنع الدول الأوروپية من التدخل فى شئون العالم الجديد. وقد استمر هذا الفكر السياسى سائدًا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ ؛ إذ كانت الولايات المتحدة تتجنب التورط فى

أى نزاعات قد تؤدى إلى صدام محتمل مع « بريطانيا العظمى ». **غير أن هذه السياسة لم تمنع الأسطول الأمريكى - وخاصة فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر - من مشاركة الدول الأوروپية فى استخدام أساطيلها فى الضغط على الدولة العثمانية أو الحكومات المحلية داخلها فى فترات القلاقل الداخلية.. بحجة تقديم الحماية للمواطنين الأجانب.. ولغرس احترام الغرب والولايات المتحدة فى ذهن العثمانيين.**

ولا يمكننا هنا أن نتجاوز القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين دون أن نسجل قيام « المنظمة الصهيونية العالمية » فى نهاية هذا القرن.. بعقد المؤتمر الصهيونى الأول تحت رعاية نبى الصهيونية تيودور هرتزل فى مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧ . ولم تكن الولايات المتحدة ملتزمة بمساندة المصالح الصهيونية فى ذلك الوقت؛ حيث إنها ظلت منفصلة تمامًا عن السياسة الخارجية والداخلية الأمريكية، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى ومع مرور أحداثها، وافق الرئيس الأمريكى ويلسون على مساندة الأهداف الصهيونية، وذلك بإيحاء من چورچ لويد رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت والمؤيد للصهيونية. وكانت هناك محاولة بريطانية فى عام ١٩١٧ لإشراك الولايات المتحدة فى إصدار « وعد بلفور » الذى أعطى اليهود حق إقامة وطن قومى لهم فوق أرض فلسطين. ولذلك فإن قبول المساندة من جانب ويلسون كان يمثل موقفًا شخصيًا له ، ولا يمثل سياسة رسمية للولايات المتحدة.. بل إن وزارة الخارجية الأمريكية حذرت ويلسون ورفضت إعطاء أى اهتمام للمطالب الصهيونية حتى لا تدخل فى خلافات مع الحكومة العثمانية التى كانت تسيطر على فلسطين فى ذلك الوقت ، كما اعتبرت أن الخضوع للمطالب الصهيونية أمر يتعارض مع السياسة الأمريكية غير العنصرية ، حيث تنحاز هذه المطالب إلى فئة واحدة فقط من الشعب الأمريكى وهم اليهود. ولكن مع توالى المساعى الصهيونية مع الإدارات الأمريكية.. نجحت بعض الشخصيات اليهودية فى بث الاقتناع لدى البيت الأبيض بأهدافهم الصهيونية.. وكان أن أعلنت الإدارة الأمريكية فى عام ١٩٢٢ تأييدها لوعد بلفور البريطانى. والواقع أن الولايات المتحدة لم تبدأ فى الإحساس بالأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، إلا بعد أن وقعت الحرب العالمية الأولى وشاركت فيها

بقواتها. وقد تبلور الاقتناع الفعلى بتلك الأهمية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) . فقد استمرت فى عزلتها التقليدية منذ صدور « مبدأ مونرو » عام ١٨٢٣ حتى عام ١٩٤١ ، حينما قامت طائرات اليابان بمهاجمة الأسطول الأمريكى فى ميناء « بيرل هاربر » بالمحيط الهادى ودمرته.

هكذا استمر الشرق الأوسط طوال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية.. منطقة لا تمثل أهمية استراتيجية أو فائدة تجارية أو قيمة سياسية يعتد بها بالنسبة للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، ويمكن القول أن العلاقات الأمريكية العربية قد انحصرت طيلة القرن التاسع عشر وحتى بداية العقد الخامس من القرن العشرين فى إرسال بعثات التبشير والقيام بمساهمات إنسانية.

ويمكن القول أن القناعة الأمريكية بالأهداف الصهيونية قد برزت بوضوح فى عهد ترومان.. حتى أنه أعلن اعتراف الولايات المتحدة بقيام دولة إسرائيل فى فلسطين بمجرد قيام دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء لها بالإعلان عن ذلك فى مايو ١٩٤٨ . لقد انقلبت الأوضاع فى المنطقة بعد قيام إسرائيل فى قلب المنطقة العربية.. وترك هذا الحدث « التاريخى » أثارًا عميقة على الأوضاع السياسية والإستراتيجية فى الشرق الأوسط وحوضى البحر المتوسط والبحر الأحمر.. وبالتالى على العلاقات بين العرب والغرب عموما.. وبينهم وبين الولايات المتحدة بوجه خاص.

وسنتناول فى هذا الفصل العلاقات الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، وهو مقسم زمنيًّا وفقًا للتغيرات الجوهرية التى طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

أولا: الحربين العالميتين والحرب الباردة

١ - الحرب العالمية الأولى وما بعدها

بالنظر إلى السياق التاريخى للعلاقات الأمريكية بدول الشرق الأوسط.. نجد أنه فى منتصف العقد الثانى من القرن العشرين.. وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مضطرة إلى خلع ثياب العزلة والانخراط فى عالم الأحداث.. وذلك حين

اتخذت قرارًا بدخول الحرب العالمية الأولى التى بدأت فى أوروبا عام ١٩١٤ .. فى هذا الوقت كانت الولايات المتحدة دولة شابة لم تنهكها الحروب الواسعة النطاق بخلاف نظيراتها الواقعات فى القارتين الأوروبية والآسيوية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والدولة العثمانية. وقد كان لقرار دخول الحرب صدى عالميًا كبيرًا، حيث كانت الولايات المتحدة تتمتع بسمعة طيبة حيال أفكارها الجديدة على العالم، بشأن الليبرالية والديمقراطية والمناداة بالحرية. كذلك كانت صفحتها بيضاء فى نظر القارات الأخرى البعيدة عن الأمريكتين.. حيث إنها لم تمارس أى أعمال استعمارية من قبل.. وهذا بدوره صبغ نيتها بلون من المصداقية كانت جديدة فى نوعها.

ولكن ما لبثت الأحداث العالمية والمتغيرات التى طرأت على العالم أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى - والتى لم تكن فى حسبان الولايات المتحدة من قبل .. أن جذبت انتباهها ، خصوصًا بعد وقوع الثورة الشيوعية فى روسيا القيصرية (١٩١٧) وقيام الاتحاد السوفييتى بفكره الشيوعى وتطبيقاته الماركسية اللينينية.. والمخاطر الناجمة عن ذلك على شعوب العالم أجمع وعلى الفكر الأمريكى الرأسمالى الليبرالى.. فضلا عن أن موت « الرجل المريض ».. (الدولة العثمانية) فى هذه الحرب.. مثّل تطورًا جديرًا بالترقب والمتابعة وخاصة فيما يتعلق بنظم الولايات العثمانية المختلفة المتباعدة الأطراف التى تركها خلفه.. يضاف إلى ذلك ظروف بريطانيا وفرنسا فى منطقة الشرق الأوسط وكراهية شعوبه لهما.. والتى نمت وتجسدت فى الفترة ما بين الحربين وسقوط الشعارات المزعومة التى أخذوا يرددونها.. وأمريكا معهم فى هذا الصدد.. عن إقامة حريات وديمقراطيات ودول سيادية فى المنطقة فور انتهاء حربهم مع العثمانيين الأتراك ، الأمر الذى لم يحدث حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

٢ـ الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على المنطقة

اختلف الوضع تمامًا بعد قيام الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها.. حين وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مفر من دخولها المعمعة العالمية. ففى ظروف هذه الحرب برزت بعض الحقائق بوضوح كبير وأكثر من أى وقت مضى.. فالدول العظمى مثل بريطانيا وفرنسا كانت تحتضر ، وكانوا يبحثون بجدية عن وريث غربى

معتدل يسهل لهم التعامل معه. بينما استقر الفكر الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى بكل جمهورياته ، فى الوقت الذى ازدادت فيه أهمية بترول الشرق الأوسط. ولا شك فى أن أبرز وأخطر المتغيرات التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية فى منطقة الشرق الأوسط قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ .. وسرعان ما اعترفت بها الولايات المتحدة.. وتبنت خطًّا مؤيدًا لوجودها.. يعمل على حمايتها.. فى الوقت الذى زادت فيه النزعات الاستقلالية والثورية فى المنطقة العربية.. وبدأت فكرة « القومية العربية» فى البروز. كل هذه العناصر صبت فى بوتقة الزعامة الأمريكية ، بينما لم يكن هناك سبيل لرفض هذا الإغراء. بل بدأت شهوة الزعامة تنمو وتتصاعد فى الولايات المتحدة محاولة أن تمسك بزمام الأمور.

هنا أحست أنه اصبح ضروريًّا تنقيح سياستها الخارجية وتحييد مخلفات العزلة لكى تتلاءم مع الأوضاع الجديدة. كذلك لم تتردد الولايات المتحدة فى العمل عن قرب مع بريطانيا وفرنسا .. الدول المحنكة فى حكم دول الشرق الأوسط. وهكذا تبلورت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى إطار نظام عالمى قائم على « القطبية الثنائية » للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وبدأ الصراع الدولى بين القطبين والذى عرف باسم « الحرب الباردة ». وفى عام ١٩٥٠ شرح دين آتشيسون وزير الخارجية الأمريكية السابق أبعاد الاستراتيچية الأمريكية الجديدة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى قائلا: « إنه حتى لو لم يكن هناك اتحاد سوفييتى ، حتى ولو لم يكن هناك شيوعية.. كنا سنواجه صعوبات بالغة فى البقاء ودعم تلك المناطق من العالم الحر التى دمرتها الحرب العالمية الثانية ». ولعل ما ذكره آتشيسون آنذاك يسلط الضوء على معالم الإستراتيچية الأمريكية فى مرحلة الحرب الباردة وبعد انقضاء هذه الحرب.. فقد ألمح آتشيسون إلى أن « حماية المصالح الأمريكية تتعدى الصراع العسكرى والأيديولوچى مع الاتحاد السوفييتى » وذلك حتى فى ذروة التنافس بين القوتين العظميين مما يلقى الضوء على الجذور التاريخية للاعتبارات التى حكمت وتحكم التخطيط الأمنى للولايات المتحدة. إذ إن الافتراض الذى تحدث عنه آتشيسون عام ١٩٥٠ أصبح يمثل واقع البيئة الأمنية التى توقعها ، والتى تتبلور فى نفس إطارها الاستراتيچية الأمريكية الحالية فى ظل انهيار

الاتحاد السوفييتى ومعه حركة الشيوعية الدولية.. وهي استراتيچية مستمدة من روح الهيمنة الأمريكية.

لقد واجهت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مؤثرات وأزمات متعددة فى ظل الحرب الباردة.. ثم شاهد العالم عملية استقطاب دولية.. حين انقسم المجتمع الدولى تقريبًا إلى كتلتين.. كتلة شرقية بزعامة الاتحاد السوفييتى وكتلة غربية بزعامة الولايات المتحدة. فى ذلك الوقت ركزت الدعاية الأمريكية- فى نطاق الحرب الباردة- على أن هدف الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط - باعتبارها مجتمع يؤمن بالديمقراطية ، ويقوم على أساس احترام الحريات الفردية - هو حماية المنطقة من السيطرة السوفييتية ومحاربة الأفكار الشيوعية فى البلدان العربية. وكان الثقل السياسى الأمريكى فى المنطقة قد استقر بعد الحرب العالمية الثانية، وظل كذلك حتى بداية عقد الخمسينيات وقيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ ، حيث بدأ هذا الثقل يتقلب ما بين فترات انحسار وفترات ازدهار وانتشار ، رغم ما حظيت به منطقة الشرق الأوسط- لاسيما مع قيام الحرب الباردة بين القوتين العظميين - من اهتمام ساسة البيت الأبيض.. وذلك لدواعٍ استراتيچية أمنية اقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية.

٣- موقع إسرائيل فى المذهب الاستراتيچى الأمريكى

مع تعاظم المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ، بدأت إسرائيل تكتسب دورًا متميزًا فى الاستراتيچية الأمنية الأمريكية. وإدراكًا من اللوبى الصهيونى فى المجتمع الأمريكى بالأهمية الاستراتيچية التى اكتسبتها إسرائيل.. مارست جماعات الضغط نشاطًا فائقًا، استهدف التأثير فى توجيه وتشكيل سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه قضية الشرق الأوسط ، على نحو غلب عليه المنطق الإسرائيلى. وقد بدأ نشاط هذه الجماعات فى مرحلة ما قبل قيام الدولة.. **وكانت نقطة الانطلاق المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى مدينة بلتيمور الأمريكية عام ١٩٤٢ وقد حضره بن جوريون.. هكذا بدأت سطوة النفوذ الصهيونى تأخذ مكانها فى الولايات المتحدة حتى قبل قيام الدولة العبرية..** الأمر الذى شارك بفاعلية فى عدة أنشطة حيوية تتعلق بإقامة الدولة العبرية فوق أرض فلسطين. شهد عقد الأربعينيات قيام علاقة قوية بين

حكام الولايات المتحدة وزعماء الصهيونية.. حتى أن إدارة البيت الأبيض قد نصحت الرئيس ترومان بمساندة اليهود حتى يساعدوه فى كسبه تأييد الرأى العام الأمريكى.. الأمر الذى دفع ترومان إلى إرسال برقيات إلى الحكومة البريطانية عام ١٩٤٥ يطالب فيها بمنح التسهيلات اللازمة لهجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين طبقًا لوعد بلفور. وفى العام نفسه عقدت اللجنة الأنجلوأمريكية اجتماعًا بشأن الاتفاق على سياسة موحدة للدولتين تجاه فلسطين لا تتعارض مع مصالحهم فى الشرق الأوسط أو تؤثر فى علاقاتهم الثنائية.

لقد أصبحت جماعات الضغط الصهيونية الأمريكية صاحبة نفوذ وسلطان.. لم يفلت من تأثيرها أى رئيس أمريكى- ولم ينجح أحدهم فى تحييد أو تحجيم هذا التأثير حتى روزفلت - الذى أيد حق الشعوب فى تقرير المصير - دعا فى عام ١٩٤٤ إلى ضرورة بذل جهود فعالة لفتح فلسطين أمام أفواج الهجرة اليهودية. ثم أعقبه ترومان الذى اعترف بدولة إسرائيل بعد قيامها بدقائق معدودة فى عام ١٩٤٨ . منذ ذلك التاريخ والمعونات الأمريكية تتدفق على إسرائيل فى مواجهة الحق العربى.. الأمر الذى أدى إلى بدء مرحلة ممتدة من التوتر والنفور فى العلاقات الأمريكية العربية. وقد أكد جون فوستر دالاس وزير خارجية أيزنهاور على هذه الحالة عندما صرح فى عام ١٩٥٣ بعد زيارته للمنطقة.. قائلا : «لقد اتضح لى بعد جولة سريعة قمت بها فى الشرق الأوسط.. أن العرب يخشون الصهيونية أكثر من الشيوعية.. وذلك من واقع إدراكهم العميق للتأييد الأمريكى التام لإسرائيل فى كل ما تقوم به من أعمال وما تقدم عليه من تصرفات».

هكذا بدأ رصيد إسرائيل الإستراتيجى لدى الولايات المتحدة يتصاعد بداية من موقعها الجيواستراتيجى المتميز فى هذه البقعة المهمة من الكرة الأرضية.. الذى يخدم الوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط ، والبنية الأساسية لهذا الوجود، ويوفر القدرات الإدارية التى تتميز بها إسرائيل ، إضافة إلى القدرة الدفاعية التى تحسب لصالح الولايات المتحدة فى ميزان القوى.. والتى تدعم حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة من خلال تأمين الاستقرار.. كما أن إمكانات البحث والتطوير والمخابرات لدى إسرائيل تقدم فرصًا مواتية لاختبار منظومات السلاح الأمريكى الحديثة ، الأمر

الذى وفر ٢٠ % من ميزانية الدفاع الأمريكية. لقد أصبحت إسرائيل من وجهة نظر المذهب الاستراتيجى الأمريكى.. شريكًا مرغوبًا فيه لأقصى حد ، وقوة استقرار أساسية فى المنطقة. وبنفس القدر الاهتمام بحماية وجود الدولة العبرية الجديدة لعدة أسباب ، لعل من أبرزها أن الحكومة الأمريكية كانت أول حكومة فى العالم تعترف بإسرائيل فور إعلان قيامها ، واضعة فى الاعتبار أن هذا الاعتراف سيجعل لها عينًا فى الشرق الأوسط - هى إسرائيل- تستغلها فى حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتى.. كما أنه منذ بداية عهد ترومان برزت أهمية أصوات اليهود الانتخابية.. وجمعها من أجل انتخابات الرئاسة الأمريكية.

٤ - استراتيجية «حافة الهاوية»[1] وسياسة الاحتواء

هنا يمكن القول أنه مع مطلع عقد الخمسينيات ارتكزت السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على ثلاثة محاور هى :

- تحقيق نسق مميز من توازن القوى يستند على تحجيم النفوذ السوفييتى ومنعه من النفاذ إلى المنطقة المرتبطة جغرافيًّا باليونان وتركيا وشرق البحر المتوسط.. وكذا الدول المتاخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتى.

- السيطرة على منابع البترول فى الشرق الأوسط، لتعاظم أهميته فى توفير الطاقة الضرورية للدول الغربية الصناعية الكبرى. وقد قدر مخزون البترول فى هذه المنطقة وقتئذ بأنه يمثل ٤٢ % من الاحتياطى العالمى.. الأمر الذى أكسبها أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبرى. وكان الوجود البريطانى فى مناطق شرق السويس هو المسئول عن توفير الحماية لهذه المناطق الحيوية.

---

(١) يمثل اصطلاح « حافة الهاوية » أحد مراحل الفكر الاستراتيجى الأمريكى.. وقد ساد هذا الاصطلاح فى حقبة الخمسينيات ، ويعكس مفهوم الردع بالتهديد باستخدام القوة فى الدفاع عن الدول الصديقة للولايات المتحدة ، وقد برز هذا المفهوم واضحًا فى « مبدأ أيزنهاور » (١٩٥٧) الذى خول الرئيس الأمريكى سلطة استخدام القوات المسلحة الأمريكية لصد أى عدوان صادر من دولة شيوعية (أو سائرة فى ركبها) ضد أى دولة فى الشرق الأوسط. وقد طبق هذا المبدأ فى لبنان عام ١٩٥٨ حين أرسلت الولايات المتحدة قوات المارينز إلى بيروت دفاعًا عن النظام اليمينى الحاكم، وانتهت هذه المحاولة بالفشل.

• توطيد دعائم الوجود الإسرائيلى الوليد فى منطقة الشرق الأوسط تمهيدًا لاتخاذه رأس حربة للضغط على دول المنطقة ، من أجل تلبية المصالح الأمريكية العليا وحمايتها.

ومع تصاعد جولات الحرب الباردة ، بدأت الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، وفى قلبه العالم العربى ، تتصاعد هى الأخرى وتتبلور أكثر لدى ساسة البيت الأبيض.. وخاصة مع التزايد المستمر لأهمية عامل البترول. لذلك تميز عقد الخمسينيات بالتركيز على حماية هذه المنطقة الحيوية.. من خلال استراتيجية احتواء النفوذ السوفييتى الذى كان يهدد مناطق عديدة من العالم وفى مقدمتها منطقة الشرق الأوسط. وتنفيذًا لهذه الاستراتيجية وإحكام حلقاتها حول الاتحاد السوفييتى - والتى مثّل « مبدأ ترومان » (عام ١٩٤٧) نقطة انطلاقها - ثم إنشاء حلف شمال الأطلنطى فى عام ١٩٤٩ - بانضمام كل من اليونان وتركيا إلى هذا الحلف وأصبحت كل منهما خاضعة لحمايته.. امتد النفوذ العسكرى الأمريكى إلى الحدود السوفييتية المتاخمة للشرق الأوسط من جهة الشمال. وفى الوقت نفسه اعتنق الحلف الاستراتيجية التى ابتدعها چون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية فى عهد أيزنهاور ، والتى عرفت باسم « حافة الهاوية والانتقام الشامل » من أجل ردع الاتحاد السوفييتى ، كما اتبعت ضده « سياسة الاحتواء » باستكمال محاصرته جغرافيًا من الجنوب ، الأمر الذى أعطى أهمية إستراتيچية خاصة لكل من إيران وتركيا وأفغانستان ، باعتبارها دول لها حدود برية طويلة ومشتركة بينها وبين الاتحاد السوفييتى.. والتى تجعل من هذه الدول نقط وثوب مثالية ضده.

وفى ظل هذه الأوضاع العالمية الجديدة.. اكتسبت إيران أهمية جوهرية من وجهة نظر الولايات المتحدة ، من منطلق اعتبارها عمقًا استراتيچيًا ضروريًا لاحتواء الاتحاد السوفييتى.. فضلا عن كونها مصدرًا حيويًا للبترول.. لذلك لم تتردد عام ١٩٥٣ فى قلب نظام الحكم الإيرانى.. والإحاطة بنظام مصدق رئيس وزراء إيران الديمقراطى.. وإعادة الشاه لكرسيه بعد هروبه. وانطلاقًا من النسق نفسه ، قامت حكومة أيزنهاور بإنشاء « حلف عسكرى دفاعى » عام ١٩٥٤ لدعم سياسة احتواء المد السوفييتى تجاه الشرق الأوسط. فقد تم عقد ميثاق تعاون عسكرى

مشترك بين العراق وتركيا وانضمت إليه بريطانيا فى العام نفسه ، ثم لحقت بها باكستان وإيران بعد ذلك ليتبلور بالتالى ما عرف بـ « حلف بغداد ».

٥ـ الثورة المصرية والعدوان الثلاثى على مصر

مع قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ .. انبعث تيار القومية العربية وبدأ يزدهر.. وفى عام ١٩٥٤ تكونت مجموعة عدم الانحياز.. الأمر الذى دفع بالسياسة الأمريكية نحو التباعد عن العالم العربى وبالتالى المزيد من عدم الاتزان.. فى الوقت نفسه خاضت الثورة المصرية جولات من الإصرار القائم على تحرر الأقطار العربية من ربقة الاستعمار الغربى فى صورته التقليدية والحديثة.. كما حاربت حلف بغداد باعتباره استعمارًا مقنعا ، ووسيلة غربية لجر العالم العربى إلى حلبة الصراع الدولى والحرب الباردة. وقد أيدت مصر فى موقفها المناهض للحلف كل من السعودية وسوريا. وفى مواجهة هذه الأنشطة المصرية لجأت إدارة أيزنهاور إلى أسلوب الضغط على مصر بإعلانها رفض إمدادها بالسلاح.. الأمر الذى دفع مصر نحو توثيق علاقات تعاون عسكرى مع الاتحاد السوفييتى ثم إحلال السلاح الشرقى محل السلاح الغربى فى القوات المسلحة المصرية فى البر والبحر والجو.. وذلك بعقد صفقة ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية فى عام ١٩٥٥ لأول مرة مع تشيكوسلوفاكيا الدولة الأوروبية الشرقية والعضو فى حلف وارسو[١]، لتكسر بذلك احتكار الغرب لسوق السلاح سواء فى الوطن العربى أو الشرق الأوسط. وما لبثت

---

(١) عندما أعلنت مصر عن صفقة الأسلحة السوفييتية الكبرى فى سبتمبر ١٩٥٥، اهتزت دوائر عديدة فى العالم الغربى ، ووقفت الدنيا على حافة أزمة حرجة ، ليس فقط بسبب حصول مصر على أسلحة شرقية وتحديها للغرب بكسر احتكار السلاح لأول مرة فحسب ، ولكن، وهو الأهم، اعتبار أن الصفقة فتحت الباب أمام دخول السوفييت إلى المنطقة لأول مرة من خلال العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى، وأنها أطلقت النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط. وكان هذا يعنى بالنسبة للغرب نجاح السوفييت فى كسر الحاجز أو الحزام الذى فرضه الغرب على حدودها الجنوبية، وأنها قفزت بذلك فوق « حلف بغداد » ووصلت بنفوذها إلى قلب منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى أفقد الحلف فاعليته.
لذلك أصبح هدف إخراج السوفييت من المنطقة من أبرز أهداف الاستراتيجية الغربية ، وأصبحت إسرائيل منذ ذلك الوقت الأداة المناسبة لتحقيق هذا الهدف الغربى.

سوريا أن حذت حذو مصر، ثم تبعتها أفغانستان واليمن ، على نحو أصاب سوق السلاح الغربى فى الشرق الأوسط فى الصميم.. كما أصيبت السياسة الأمريكية فى المنطقة بانتكاسة خطيرة.

وليس هناك شك فى أن السياسة الأمريكية غير المتوازنة.. ومواقفها الضارة بالمصالح المصرية القومية ورفضها إمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه، قد أدت إلى إدخال الاتحاد السوفييتى إلى منطقة الشرق الأوسط ابتداءً من منتصف عقد الخمسينيات. هكذا بدأ الصراع الدولى على الصعيد الإقليمى.. والذى أصبح محكومًا بالنسبة للشرق الأوسط.. برغبة الطرفين فى وضع حد للحروب العربية الإسرائيلية فى الشرق الأوسط.. حتى لا تتحول إلى درجة تؤدى إلى تورطهما تورطًا مباشرًا فى الصراع بشكل يتجاوز المقبول ، وبالتالى يقودهما إلى مواجهة نووية مدمرة.. لذلك كان لابد أن يتعاونا من أجل الحيلولة دون وقوع أى صدام فى الشرق الأوسط.. رغم الصراع الدائر بينهما فى المنطقة وأنحاء العالم.

ومع دخول السوفييت إلى المنطقة ، شاع اصطلاح « الإمبريالية الأمريكية » فى أجهزة الإعلام المصرية والعربية.. وتعددت الانتقادات والاتهامات الموجهة إلى القائمين على السياسة الخارجية الأمريكية ، مما شحن المشاعر القومية للعرب بشعور عدائى قوى ضد الغرب الرأسمالى تحت الزعامة الأمريكية.. وتداعت الوقائع والأحداث معمقة من هوة الخلاف بين الولايات المتحدة من جهة.. والعالم العربى من جهة أخرى.. وفى المقدمة النظام الثورى فى مصر. **وكان أن لجأت الإدارة الأمريكية إلى أسلوب العقاب فى محاولة لردع مصر.. فقامت بسحب تمويلها لمشروع السد العالى فى أوائل عام ١٩٥٦ والذى قدرت تكاليفه فى ذلك الوقت بنحو مائتى مليون دولار..** بعد أن كانت قد تكفلت هى وبريطانيا بتغطية ما قيمته سبعين مليون دولار من إجمالى تكلفة بناء السد.. كما دفعت الولايات المتحدة البنك الدولى إلى رفض تمويل المشروع من أساسه ، رغم أهميته القصوى لبرامج التنمية الاقتصادية المصرية.

ولم يقف الأمر عند حد رفض التمويل بل تجاوزه إلى شن حملة تشكيك وتشهير بصلابة الاقتصاد المصرى وبقدرته على الوفاء بالأعباء الجسيمة لمشروع فى

ضخامة السد العالى. وردت مصر على رفض تمويل السد العالى ردًا حاسمًا بتأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦ . وأسرعت الولايات المتحدة إلى تجميد الأرصدة المصرية فى البنوك الأمريكية.. وسحب المرشدين الأجانب العاملين فى قناة السويس بهدف تعطيل الملاحة فيها والضغط على مصر.. ولإظهار عجزها علانية عن إدارة هذا المشروع الملاحى الحيوى للعالم بأسره. ولكن فشلت المؤامرة وظلت القناة مفتوحة وتمكنت مصر من المحافظة على استمرار الملاحة فيها. وتفجرت الأزمة عندما تحولت إلى عدوان مسلح شنته بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ مع إسرائيل ضد مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ . وتصدت مصر للعدوان.. بينما وقفت الولايات المتحدة وقفة حازمة أمام هذا العدوان الثلاثى.. الذى شنه حلفاؤها بهدف إسقاط نظام الحكم الوطنى فى مصر ووقف نمو وتطور القوات المسلحة المصرية ، بل ووقف عمليات التنمية الاقتصادية المصرية. ومن منطلق هذا الموقف الأمريكى ، طالب أيزنهاور حلفاءه بالانسحاب من الأراضى المصرية معربًا عن استيائه البالغ لإقدامهم على العدوان دون مشاورة مسبقة مع حليفهم الأكبر.. مؤكدًا أن ظروف العدوان وملابساته قد هيأت الفرصة أمام الاتحاد السوفييتى لقمع الثورة فى المجر بوحشية بالغة.. بل وتهديده بالتدخل فى مصر وبضرب عواصم الدول المعتدية بالصواريخ. إضافة لذلك كله كانت صلابة شعب مصر وإصراره على التصدى للعدوان عامل ضغط كبير ، أجبر - مع العوامل الأخرى- الدول المعتدية على الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وسحب قواتها من الأراضى المصرية.. فانسحبت القوات البريطانية والفرنسية من مدينة بورسعيد فى ديسمبر ١٩٥٦ .. بينما انسحبت قوات إسرائيل فى مارس ١٩٥٧ بناءً على اتفاق تم بين مصر والولايات المتحدة. وكان الاتفاق ذو شقين : الأول : هو الشق المعلن والخاص بقبول وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل وفى منطقة شرم الشيخ. والثانى : الذى لم يعلن.. وهو يختص بأن تسمح مصر للسفن الإسرائيلية بالمرور فى مضيق تيران (جنوب خليج العقبة) وأن تفتح الملاحة لها فى الخليج.. وذلك فى مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء.. وقد ألغت مصر هذا الاتفاق فى مايو ١٩٦٧ حين أغلقت المضيق ومنعت مرور السفن الإسرائيلية. وكان هذا الإجراء سببًا فى اشتعال حرب ١٩٦٧ .

٦- تداعيات ونتائج العدوان الثلاثى على مصر

فتحت صفقة الأسلحة مع مصر فى عام ١٩٥٥ .. أبواب الشرقَ الأوسط أمام الاتحاد السوفييتى ، فى الوقت الذى حدث فراغ غربى فى المنطقة بعد الفشل الذى لقيته بريطانيا وفرنسا فى عدوانهما العسكرى على مصر . لذلك سرعان ما تحركت الولايات المتحدة لسد هذا الفراغ.. فطرح أيزنهاور مبدأه الذى برر جدواه فى خطاب ألقاه أمام الكونجرس حين قال : « إن كافة الاضطرابات التى تشهدها الساحة العربية الآن مردها الأساسى المطامع الشيوعية العالمية. فإذا ما تحققت هذه المطامع فى المنطقة ، أصبح خطرها محدقًا بغرب أوروبا ، أما فى حالة خرق مبادئ القانون الدولى ، وتغليب أسلوب القوة على منطق الشرعية كماحدث مؤخرًا فى المجر .. فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تتحمل مسئولية الحفاظ على السلام العالمى ، مع التأكيد على نبذ القوة كأداة لتسوية المنازعات الدولية - فضلا عن كفالة سيادة واستقلال دول الشرق الأوسط ». وقد ارتكز « مبدأ أيزنهاور » - الذى أعلن فى يناير ١٩٥٧- على ثلاث ركائز جوهرية هى :

١- استعداد الحكومة الأمريكية لتقديم كل عون اقتصادى تحتاجه دول الشرق الأوسط.

٢- تخويل الرئيس الأمريكى حق إصدار قرارات تنص على تقديم مساعدات عسكرية عاجلة إلى أية دولة أو مجموعة من الدول تستشعر خطرًا خارجيًّا يتهدد أمنها وسلامتها الإقليمية.

٣- استخدام القوات المسلحة الأمريكية لصد أى عدوان يقع على دول الشرق الأوسط ، ولا سيما فى حالة وقوعه من قبل دولة خاضعة للشيوعية العالمية.

وتوالت الأحداث والتداعيات بعد فشل العدوان الثلاثى على مصر ، فانتصرت إرادة الحرية واشتعلت المشاعر القومية فى أنحاء الوطن العربى ، الأمر الذى أدى إلى قيام الوحدة بين سوريا ومصر فى فبراير ١٩٥٨م. والذى أحدث صدّى إقليميًّا وعالميًّا كبيرًا. وأدى إلى حدوث تداعيات عميقة فى المنطقة. ومن أبرزها حدثين : الأول هو وقوع اضطرابات داخلية عنيفة فى لبنان فى مايو ١٩٥٨ .. والثانى هو

وقوع ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨ وسقوط النظام الملكى فيها وتهديد العرش الهاشمى فى الأردن.. **مما دفع الولايات المتحدة إلى إرسال قوات المارينز للشواطئ اللبنانية.. كما بعثت بريطانيا بقواتها إلى الأردن بدعوى تحييد خطر الثورة العراقية على الأنظمة العربية المحافظة ، الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تبدو أمام العالم العربى فى مظهر الدولة المعتدية التى تدفع بأساطيلها إلى الشواطئ العربية دون مبرر أو سند من قانون أو واقع.. وكان لهذه « السقطة » الأمريكية تأثيرها السلبى على الدعوة لمبدأ أيزنهاور ، فتعثر بدوره كما سقط حلف بغداد كذلك. فقد كان التدخل الأمريكى فى لبنان إلى جانب القوى غير الديمقراطية ، ومساعدته لكميل شمعون على اعتلاء الحكم فى بيروت بأسلوب غير دستورى قد زاد من مشاعر الرفض ، الأمر الذى دفع الشعب اللبنانى إلى تفجير الأوضاع فى لبنان. اضطرت أمريكا إلى التخلى عن صديقها من أجل حماية مصالحها وقواتها فى لبنان. وحاولت اتباع سياسة ركوب الموجة فنجدها أحيانًا تؤيد القومية العربية ثم تحاربها فى معظم الأحيان.**

ثانيًا: السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط - حقبة الستينيات (٦١- ١٩٧٠)

١- كنيدى والعلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط

تولى جون كنيدى مقاليد السلطة فى الولايات المتحدة فى مطلع عام ١٩٦١، مستهلا عهده بسياسة تدعو إلى ارتياد « آفاق جديدة »، على اعتبار أن الشرق الأوسط يقع فى صميم هذه الآفاق ، سياسة تسعى إلى استبدال أسلوب التشدد الذى حمل لواءه جون فوستر دالاس بأسلوب أكثر مرونة وتفهما لوجهات نظر العالم العربى ، فى محاولة لرأب الصدع الذى أصاب العلاقات الأمريكية العربية عمومًا والأمريكية المصرية بشكل خاص. ويمكن القول أن السياسة الأمريكية تجاه العالم العربى فى فترة حكم كنيدى قد دارت حول محورين :

أولهما : اعتماد أسلوب المعونات الخارجية لخلق رأى عام عربى مؤيد للسياسة الأمريكية ، ولهذا الغرض صدر قانون (٤٨٠) مخولا الحكومة الأمريكية حق استخدام معوناتها الخارجية ، كأداة للثواب والعقاب فى مواجهة دول الشرق الأوسط كل حسب موقفه من المصالح الأمريكية العليا.

وثانيهما : إعادة تشكيل وتوجيه النشاط السياسى لدول العالم العربى ، بما يرجح كفة الصداقة الأمريكية على نظيرتها السوفييتية.

وتدليلا على تطلع حكومة كنيدى نحو فتح صفحة جديدة من العلاقات الإيجابية مع الوطن العربى، اتخذت قرارًا بسحب القوات الأمريكية من قاعدة الظهران الجوية فى أبريل ١٩٦١ استجابة لرغبة الحكومة السعودية ، كما اعتبرت حركة الانفصال التى أنهت الوحدة المصرية السورية فى سبتمبر ١٩٦١ مسألة عربية محضة لا تعنى الولايات المتحدة فى شىء. وعندما اندلعت الحرب فى اليمن فى مايو ١٩٦٢ وانخرطت السعودية فى مقاومة ثورة اليمن والدعم المصرى لها ، حرصت إدارة كنيدى - الصديق التقليدى للسعودية - على أن يجىء رد فعلها إزاء تلك الحرب فى أضيق الحدود الممكنة.

وعندما تأكد كنيدى من أن القضية الفلسطينية تقع فى قلب العلاقات الأمريكية العربية ، أولاها اهتمامًا ملموسًا ، دلت عليه الخطابات المتبادلة بينه وبين الرئيس عبدالناصر ، والتى تضمَّن إحداها العبارة المأثورة للرئيس المصرى عبد الناصر قوله: « لقد أعطى من لا يملك وعدًا لمن لا يستحق » وذلك فى مجال انتقاده لوعد بلفور الصادر من بريطانيا لليهود فى عام ١٩١٧ ، كما بعث كنيدى الدكتور جوزيف جونسون مبعوثًا شخصيًّا له ، لدى الحكومات العربية لدراسة قضية توطين اللاجئين الفلسطينيين ، وذلك فى ربيع عام ١٩٦٢ إلا أن جهوده لم تحقق أى نجاح.

ورغم هذه البداية العقلانية لسياسة كنيدى تجاه منطقة الشرق الأوسط ، إلا أنه فى مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية ، إضافة إلى الإلحاح الإسرائيلى المستمر من أجل تغيير الموقف الأمريكى تجاه الامتناع عن تسليح إسرائيل ، بدأت آثار هذه العناصر تنعكس على السياسة الأمريكية فى هذا المجال ، وتحدث تغييرات جوهرية فى موقف الولايات المتحدة تجاه تسليح إسرائيل ، حيث ذاعت أنباء عن الاتفاق حول أول صفقة سلاح أمريكى لإسرائيل ، وكانت تضم صواريخ من طراز « هوك » أرض / جو، التى قدمتها الإدارة الأمريكية لإسرائيل فى ختام مباحثات دارت بين جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل ودين راسك وزير الخارجية الأمريكى فى منتصف عام ١٩٦٢، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع مؤشرات التوتر فى العلاقات الأمريكية العربية.

والواقع أنه حتى ذلك التاريخ ، ظلت سياسة الولايات المتحدة تجاه تسليح إسرائيل بأسلحة أمريكية قائمة على الامتناع عن الدخول فى هذا الميدان بشكل مباشر، اكتفاءً بتولى دول أوروبا الغربية (فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا) تزويد إسرائيل بكل ما تحتاجه من سلاح ، واقتصار الدور الأمريكى على الموازرة السياسية ، مع الإغداق فى دفع المعونات والمنح المالية المقدمة لإسرائيل لتشترى بها ما تريده من أسلحة ، وتنشئ ما تشاء من مصانع جديدة للأسلحة. استمر هذا الموقف رغم الجهود الإسرائيلية المكثفة التى اتصلت على مدى خمس سنوات ، والتى بدأت بعد الفشل الكبير الذى أصاب التواطؤ الإسرائيلى مع بريطانيا وفرنسا فى العدوان على مصر عام ١٩٥٦ ، ومحاولات بن جوريون إقناع الولايات المتحدة فى بداية عام ١٩٦١ ، بعد تولى جون كنيدى منصب الرئاسة بتوريد الأسلحة لإسرائيل ، إلا أن الموقف الأمريكى ظل ثابتًا حتى منتصف عام ١٩٦٢ .

وقد بدأ التوتر العربى مع الولايات المتحدة يتصاعد مع استمرار الحرب فى اليمن وتصاعد الوجود العسكرى المصرى هناك . وأدى احتدامها إلى تعقيد العلاقات الأمريكية بكل من مصر والعراق وسوريا لمبررات عدة أهمها : تعضيد المملكة السعودية للإمام البدر فى حربه ضد الثورة اليمنية ، التى تعضدها مصر وتساعدها سياسيًّا وعسكريًّا ، الأمر الذى صعب مهمة الجيش المصرى فى اليمن. من ناحية أخرى فقد حارب المرتزقة ، الذين جندتهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - الجيش المصرى بأسلحة أمريكية - للحيلولة دون إحرازه نصرًا عسكريًّا حاسمًا يدعم التيار القومى العربى ويؤدى إلى إذكاء المشاعر المناهضة لسياسة الولايات المتحدة.

وأخيرًا فإن احتدام حدة القتال أدى إلى تزايد الاحتياجات العسكرية المصرية من الاتحاد السوفييتى ، الأمر الذى وطد العلاقات المصرية السوفييتية، بينما تدهورت العلاقات المصرية الأمريكية فى المقابل. يضاف إلى ذلك التجاء مصر للاستعانة بخبراء عسكريين من ألمانيا الشرقية لتصنيع صواريخ مصرية أرض - أرض ، وقد تمت فعلا تجارب مصرية للصاروخين « الظافر » و« القاهر » فى عام ١٩٦٣، الأمر الذى لم تتقبله الولايات المتحدة واعتبرته متعارضًا مع سياستها الثابتة بشأن

ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على سائر الدول العربية ، وفى إطار هذه السياسة، قدمت حكومة كنيدى دبابات أمريكية من أحدث طراز إلى إسرائيل فى إطار صفقة ضخمة من الأسلحة التقليدية المتطورة.

وجاء اغتيال جون كنيدى فى نهاية عام ١٩٦٣، وتولى نائبه ليندون جونسون رئاسة الولايات المتحدة لتزداد العلاقات الأمريكية العربية سوءًا بل وترديًّا.

٢- جونسون وصراع الشرق الأوسط

الواقع أن جونسون عندما تولى الزعامة الأمريكية فى أواخر عام ١٩٦٣، كانت الحرب الفيتنامية تستأثر بمركز الصدارة فى ترتيب أولويات السياسة الأمريكية ، وكان العمل على تحقيق نصر حاسم فى هذه الحرب فى طليعة الأهداف القومية الأمريكية حتى تحفظ الولايات المتحدة مكانتها وهيبتها الدولية وماء وجهها. لذلك لم تحظ قضية الصراع العربى الإسرائيلى عموما والقضية الفلسطينية بوجه خاص باهتمام جونسون. بل اكتفى بتركيز اهتمامه على الدعم العسكرى لإسرائيل وتزويدها بكل جديد ومتطور من الترسانة الأمريكية ، ليتخذ منها نقط وثوب إلى دول المنطقة بهدف إخضاعها للسياسة الأمريكية - بأسلوب الردع العسكرى - إذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، الأمر الذى اتضح جليًّا فى الموقف الأمريكى المعُادى للعرب إبان حرب يونيو ١٩٦٧، التى شنتها إسرائيل ضد مصر وسوريا والأردن.

لقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية على دخول تغيرات جذرية فى سياسة التسليح الأمريكية تجاه إسرائيل ، لعل أكثرها تأثيرًا الجهود الضخمة التى بذلتها الصهيونية واللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة. ومن العوامل الحيوية التغيرات التى حدثت فى الموقف الدولى والموقف فى الشرق الأوسط. فقد ترك رحيل فرنسا عن شمال إفريقيا وبريطانيا عن باقى أراضى الشرق الأوسط فراغًا كبيرًا مفتوحًا أمام الولايات المتحدة فى المنطقة. **كذلك كان جونسون يرى أن نظام الحكم الثورى فى مصر بزعامة الرئيس عبد الناصر يمثل تحديًّا صريحًا للنفوذ الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط. وانتهى إلى استخلاص علاقة عكسية بين ازدهار الزعامة المصرية وتدهور الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، مما دفع به إلى وقف مبيعات القمح لمصر.**

وقد استغلت إسرائيل كل هذه الظروف والتطورات أفضل استغلال.. بشكل دفع الولايات المتحدة دائمًا إلى إعادة النظر فى سياستها بالمنطقة وإعادة تقييمها.. **مما أدى إلى إحداث تغيير أساسى فى درجة الاستجابة الأمريكية للمطالب الإسرائيلية من الأسلحة الحديثة وتحولها من الحظر الكامل منذ بداية الخمسينيات إلى الإمداد الكامل بأحدث الأسلحة والمعدات الثقيلة من صواريخ « هوك » إلى دبابات وطائرات فى منتصف عقد الستينيات فى عهد الرئيس ليندون جونسون. ومن الثابت أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل فى عهد جونسون على وجه التحديد قد استهدفت ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى على سائر الجيوش العربية من ناحية .. مع تقديم ضمانات مؤكدة لإسرائيل بموازرتها عسكريًا حتى يتحقق النصر فى أى حرب تخوضها ضد الدول العربية.**

ولا شك فى أن اتفاق صواريخ « هوك » الذى تم فى عهد كنيدى قد اعتبر - رغم اقتصاره على هذا السلاح الدفاعى - نقطة تحول مهمة فى سياسة الولايات المتحدة نحو إسرائيل ، فلأول مرة تخرج الولايات المتحدة من خلف الستار ، وترسل الأسلحة إلى إسرائيل مباشرة. وقد علقت جريدة هيرالد تريبيون الأمريكية على هذه الصفقة بقولها : « إن الحكومة الأمريكية مهتمة بأن تمتلك إسرائيل مركزًا دفاعيًا قويا ضد جيرانها ذوى النوايا العدوانية » وفى مايو ١٩٦٤ قام ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل وقتئذ بأول زيارة رسمية للولايات المتحدة بدعوة من واشنطن. وكانت أبرز نتائج هذه الزيارة الاتفاق على إنهاء حظر إمداد إسرائيل بالأسلحة الأمريكية الثقيلة كالطائرات والدبابات. وقد شهد عام ١٩٦٥ بداية التطبيق العملى للسياسة الأمريكية الجديدة بشأن تسليح إسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ تحولت الولايات المتحدة إلى مورد رئيسى ، إن لم يكن المورد الرئيسى للأسلحة التى تطلبها إسرائيل.

وقد جاءت أحداث يونيو ١٩٦٧ لتتيح لإسرائيل فرصة شن عدوانها المبيت ضد مصر وسوريا والأردن ، وتتيح لإدارة جونسون فرصة ذهبية لتسديد ضربة قاصمة للنظام المصرى. وقد أكدت الوقائع التاريخية أن المخابرات الأمريكية قد زودت إسرائيل بكل ما تحتاجه من معلومات عن أوضاع وتحركات جيوش دول المواجهة العربية.. قبل وقوع الحرب. وأنها جندت آلاف المتطوعين من جنوب أفريقيا وروسيا

ليحاربوا فى صفوف الجيش الإسرائيلى ، وذلك لموازنة التفوق العددى للجيوش المصرية والسورية والأردنية. كذلك قدم الأسطول الجوى الأمريكى مساعدات من العتاد الحربى لدعم الجيش الإسرائيلى. وهكذا انقلبت الموازين لصالح إسرائيل ونجحت فى هزيمة ثلاثة جيوش عربية.. وكانت لإدارة جونسون اليد الطولى فى تحقيق هذا النصر الإسرائيلى الكبير. وتبعًا لذلك انحدر مستوى العلاقات الأمريكية العربية إلى أدنى وضع وبشكل لم يحدث من قبل ، بلغ حد قطع الدول العربية لعلاقاتها بالولايات المتحدة. وعلى الجانب الآخر تواتر التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتميزت علاقاتهما بالتصاعد السريع فى الوضع الإسرائيلى داخل الإستراتيجية الأمريكية.. ساعد على ذلك عدة اعتبارات: كان من أبرزها الإخفاق الشديد الذى أصاب النظم المعادية للولايات المتحدة فى المنطقة ، مع حدوث تقلص هيبة الاتحاد السوفييتى فى المنطقة بعد حرب ١٩٦٧ ، وكذا التصور بأن إسرائيل أصبحت قادرة على ضرب أى أطراف عربية مناوئة للسياسة الأمريكية أو موالية للاتحاد السوفييتى ، وأنه لابد للعرب أن يدركوا عبث الحل العسكرى ويقبلوا بالحل السياسى.

هكذا تخلت الإدارة الأمريكية فى عهد جونسون عن كل المبادئ التى تعهدت بها كل الإدارات الأمريكية السابقة منذ أوائل الخمسينيات ، بضمان استقلال كافة دول منطقة الشرق الأوسط وسيادتها .. إذ كان موقف الرئيس جونسون مختلفًا تمامًا عندما شنت إسرائيل عدوانها على ثلاث دول عربية فى عام ١٩٦٧ ، ورغم تأكيداته السابقة على شجب العدوان ونداءاته لزعماء المنطقة مكررًا ما سبق أن ردده ثلاثة من رؤساء الولايات المتحدة قبله وهم ترومان وأيزنهاور وكنيدى. ولكن ما أن وقع العدوان الإسرائيلى حتى تخلى جونسون عن كل مبادئه ومبادئ الرؤساء السابقين ، بل إنه شجع العدوان ووقف إلى جانب إسرائيل ودعمها عسكريًا وسياسيًّا ، ولم يرفض احتلال أرض الغير بالقوة المسلحة ، ولم يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى حدودها فى يونيو ١٩٦٧ .

٣- العمق الاستراتيجى والفراغ الاستراتيجى فى الشرق الأوسط

واصلت الولايات المتحدة إصرارها على أن تستمر إسرائيل - تحت أى ظروف -

متمتعة بتفوقها العسكرى. وعلى ضوء هذه السياسة، أصدر ريتشارد نيكسون - أثناء حملته الانتخابية فى سبتمبر ١٩٦٨- بيانا حدد فيه اتجاه سياسته المقبلة فى منطقة الشرق الأوسط قال فيه: «يجب أن تمتلك إسرائيل القوة العسكرية الكافية لردع أى هجوم. إن القوة الكافية تعنى أن ميزان القوة يجب أن يكون فى صالح إسرائيل». وينبع هذا الخط السياسى الأمريكى من الاستراتيچية القومية للولايات المتحدة القائمة أساسًا على «حماية المصالح الأمريكية فى أنحاء العالم». ولما كانت منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية استراتيچية عالمية ، فضلا عن قوتها - من وجهة نظر الإستراتيچية الأمريكية - تمثل «العمق الجغرافى الاستراتيچى» الحيوى لجنوب أوروبا. لذلك سعت الولايات المتحدة للسيطرة عليها ، والاحتفاظ بأكبر قدر من النفوذ فيها. ولتحقيق هذا الهدف سلكت السياسة الأمريكية سبيلين أساسيين : الأول هو الوقوف فى وجه الحركات التحررية العربية ، لما سيترتب عليها من «تلاحم استراتيچى» للعالم العربى ، سوف يشكل قوة ضاغطة مؤثرة على الموقف الاستراتيچى العام ومنطقة الشرق الأوسط بوجه خاص. والثانى هو محاولة احتواء الوجود المادى للاتحاد السوفييتى الذى قد يمتد داخل الشرق الأوسط ، أو على الأقل إيجاد حالة من التوازن الإستراتيچى العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى هذه المنطقة الحيوية.

ومن الأحداث الحيوية التى تأثرت بها السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فى نهاية عقد الستينيات ، ما أعلنته بريطانيا من إنهاء وجودها من معاقلها الواقعة شرق السويس. وكانت آخر معاقلها فى هذه المنطقة الشاسعة الممتدة حتى شبه القارة الهندية هى منطقتى الخليج والبحر الأحمر وقد زالت فى نهاية العقد، وخلقت بذلك فراغا استراتيچيا خطيرا فى توازن القوى فى منطقة شديدة الأهمية فى الشرق الأوسط ، جعل المصالح الغربية وخاصة الأمريكية معرضة للخطر ، ومع ذلك قد فضلت الولايات المتحدة - بعد خروج قوى الاستعمار القديم من المنطقة - الاعتماد على الأنظمة الإقليمية الحاكمة فى منطقتى البحر الأحمر والخليج - وخاصة إيران والسعودية- فى تحقيق هدف المحافظة على مصالحها. وكان هذا الوضع فى حد ذاته يشكل ثغرة خطيرة فى شبكة الاستراتيچيات الغربية عامة والأمريكية بوجه خاص. لاعتمادها على عوامل وعناصر سياسية بالدرجة الأولى ، تفتقر إلى القوة التى

تحميها، وبذلك فقد كانت عرضة للتغير أو عدم الاستقرار فى أى وقت ، خصوصًا وأن الكثير من النظم القائمة فى الخليج والبحر الأحمر لم تكن راسخة الأركان لتعرضها لتيارات قومية ويسارية وعقائدية. ومثال ذلك تحول اليمن الجنوبية ، التى كانت مستعمرة بريطانية ، إلى أقصى اليسار الشيوعى ، وتحول أديس أبابا التى ظلت حتى أوائل السبعينيات قلعة للنفوذ الغربى ، وتعرض إيران لتيارات إسلامية تفجرت فى نهاية السبعينيات.

وقد بدت خطورة هذه الاستراتيچية الأمريكية فى عدم تناسبها مع المصالح الاستراتيچية المهمة للغرب والولايات المتحدة فى هذه المنطقة الحيوية.. ومن أبرزها الحاجة الماسة لبترول الخليج الذى يعتبر البحر الأحمر شريان المواصلات الرئيسى الذى يحمله إلى مراكز الاستهلاك فى دول الغرب الصناعية. لهذه الأهمية ، ومع تزايد عملية الانتشار السوفييتى فى الشرق الأوسط والبحر الأحمر ، ركزت الولايات المتحدة جهودها لدعم وجودها العسكرى فى هذه المنطقة ، فاهتمت بإقامة المواقع العسكرية فى المحيط الهندى لتكون قريبة من الخليج والبحر الأحمر ، وكان الهدف الرئيسى للقوة العسكرية فى القواعد هو تأمين تدفق البترول إلى الدول الغربية، وتأمين مسار نقله عبر البحر الأحمر. ولذلك عاد المحيط الهندى يحظى من جديد بمكانة مهمة فى الاستراتيچية الأمريكية بوصفه قاعدة ضرورية للتحكم والسيطرة على منابع البترول وطرق نقله إلى مراكز استهلاكه. لذلك احتفظت الولايات المتحدة فى المحيط الهندى والخليج والبحر الأحمر بقواعد عسكرية مهمة ، وكان أبرزها وأكثرها أهمية قاعدة دييجو جارسيا ، وهى قاعدة جوية بحرية ومستودع كبير للأسلحة الحربية تقع فى جزيرة بهذا الاسم جنوب جزر مالديف ، وتشرف على طرق البترول المتجهة إلى البحر الأحمر ورأس الرجاء الصالح ، وتعد من أهم القواعد الأمريكية الاستراتيچية فى المحيط الهندى. وكانت بريطانيا قد أتمت انسحابها من الخليج عام ١٩٧١ كآخر مراحل تنفيذ سياسة الانسحاب من المناطق الواقعة شرق قناة السويس. بذلك أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأجنبية الرئيسة فى المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسئولة عن حماية أمن واستقرار الخليج إضافة إلى باقى مناطق الشرق الأوسط والبحر الأحمر.

وتحقيقًا لأهداف هذه السياسة ، ووضعها موضع التنفيذ بشكل لا يضيف أعباء

عسكرية جديدة على الولايات المتحدة ، اتبعت الإدارة الأمريكية استراتيجية « الردع الواقعى » ، وتطبيقا لها وضع ريتشارد نيكسون وثيقة عرفت باسم « مبدأ نيكسون »، وكان هدفه دعم الدول الحليفة التى يمكن أن تشارك فى الصراعات المحدودة إقليميًّا ومحليًّا. وذلك من خلال قاعدة « المشاركة » التى تقلل من تورط الولايات المتحدة فى الخارج ، مع الاحتفاظ بالتعهدات والالتزامات الأمريكية تجاه الدول الحليفة والصديقة، وذلك عن طريق التوسع فى تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لتلك الدول دون القيام بدور أمريكى مباشر لمساعدتها إلا عندما يكون ذلك ضروريًّا للمصلحة الأمريكية العليا. من أجل ذلك أعلن نيكسون فى يناير ١٩٧٠ مبدأه الذى وضع مفهومًا جديدًا لدور الحلفاء يتضمن الاستخدام الموسع للقوى البشرية ، ومواردها المالية فى الصدامات المحلية. وطبقا لهذا المبدأ كان على كل دولة أن تساهم وفقا لإمكاناتها الذاتية. وبصفة عامة كان على أغلب الحلفاء تقديم القوة البشرية بينما تقدم الولايات المتحدة الأسلحة والمعدات الحربية والأخصائيين. وكانت إيران فى عهد الشاه من أهم دول الشرق الأوسط التى طبقت عليها هذه الاستراتيجية. فاعتمدت عليها الولايات المتحدة فى حراسة الخليج واعتبرتها الوكيل الرسمى لها فى المنطقة. وظل هذا الوضع قائما طوال حقبة السبعينيات إلى أن قامت الثورة الإسلامية فى إيران فى نهاية هذه الحقبة.

٤ - سياسة نيكسون - سنوات ما قبل حرب أكتوبر (٧٠ – ١٩٧٣)

عندما تولى ريتشارد نيكسون مهام الرئاسة الأمريكية فى مطلع عام ١٩٦٩، استقطبت اهتمامه ثلاث قضايا جوهرية هى : الحرب الفيتنامية ، وعلاقات الوفاق مع الاتحاد السوفييتى ، وبدء الحوار مع الصين الشعبية. وجاءت قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى مرتبة تالية. هكذا لم يحظ العالم العربى بنصيب يذكر من اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة فى مستهل ممارستها لمسئوليتها ، غير أن هنرى كيسنجر - مستشار نيكسون للأمن القومى فى ذلك الوقت- حاول استطلاع مدى إمكانية بدء حوار غير رسمى مع المسئولين المصريين بهدف بحث موضوع إقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط. وكانت حرب الاستنزاف على أشدها والمعاناة الإسرائيلية من خسائرها تتصاعد ، بينما ازدادت حدة التوتر فى المنطقة بوصول قوات دفاع جوى

وجوية سوفييتية فى مطلع عام ١٩٧٠ لمساعدة مصر فى حماية سمائها ضد غارات العمق الإسرائيلية.

فى الوقت نفسه أعلنت مصر ترحيبها بالجهود التى تستهدف تخفيض حدة التوتر فى الشرق الأوسط ، وتهيئة فرصة مناسبة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. **وسارعت الولايات المتحدة إلى التدخل السياسى فى الصراع ومحاولة تهدئة الأوضاع فى المنطقة. فأعلن وزير خارجيتها وليم روچرز فى سبتمبر ١٩٦٩ معارضة حكومته لأى تصرف منفرد من جانب إسرائيل ، من شأنه تغيير وضع مدينة القدس. كما أشار إلى استحالة قيام سلام دائم وعادل فى منطقة الشرق الأوسط دون التوصل لحل جذرى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد مثل هذا التطور نغمة جديدة لم تألفها آذان العالم العربى من قبل ، حاولت بها إدارة (نيكسون - روچرز - كيسينجر) بدء مرحلة جديدة من علاقات أوثق مع الدول العربية ، واقترح نيكسون على السوفييت ربيع عام ١٩٧٠ تقييد شحنات الأسلحة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل مقابل تقييد مماثل للأسلحة السوفيتية إلى مصر وسوريا. ووضع حد لحرب الاستنزاف التى كبدت إسرائيل خسائر بشرية لا قبل لها بها.**

لقد تدخلت إدارة نيكسون أثناء حرب الاستنزاف عندما رأت أن استمرارها من شأنه تقوية النفوذ السوفييتى فى مصر وفى العالم العربى بل وتدعيم النفوذ العسكرى السوفييتى فى مصر ، وذلك كله على حساب المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة. لذلك سعت واشنطن إلى وقف إطلاق النار وإنهاء حرب الاستنزاف التى كانت دائرة بين مصر وإسرائيل فى أغسطس ١٩٧٠، مع قبول إحياء مهمة الوساطة للسفير جونار يارينج ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة ، بقصد تطبيق القرار ٢٤٢. وأصبح هدف واشنطن فى هذه المرحلة عدم السماح بحدوث توترات عسكرية من شأنها أن تؤدى إلى تدهور الوضع الإقليمى القائم فى غير مصلحتها.

وفى سبتمبر ١٩٧٠ رحل زعيم مصر الرئيس عبد الناصر ، وانتقلت المسئولية فى مصر للرئيس أنور السادات، وسرعان ما لاح فى الأفق أن مهمة يارينج مصيرها الفشل ، كما تجمدت الجهود الأمريكية المبذولة فى صدد إيجاد حل عادل ودائم لقضية

الشرق الأوسط. واستمر هذا الوضع خلال عامى ٧١ ، ١٩٧٢ ثم ٧٣ حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وكان اندلاع هذه الحرب بمثابة نهاية للاستراتيجية الأمريكية التى أتبعت طيلة السنوات السابقة على الحرب. وكان آخر اهتمام أمريكى سياسى بشأن معالجة النزاع العربى الإسرائيلى ، هو التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار فى عام ١٩٧٠ . وبدلا من التدخل النشط بعد أن فقدت مهمة المبعوث الدولى جونار يارينج قوة الدفع الخاصة بها فى عام ١٩٧٠، حاولت الإدارة توفير بيئة سياسية دولية أوسع من شأنها أن تساعد على تجاوز المأزق الإسرائيلى العربى ونجاحها خلال علاقتها مع الاتحاد السوفييتى ، فى هذه الفترة عقدت الولايات المتحدة اتفاق « الوفاق الدولى » مع الاتحاد السوفييتى الذى تم توقيعه فى موسكو بواسطة الرئيس الأمريكى نيكسون والرئيس السوفييتى بريجينيف فى مايو ١٩٧٢، الأمر الذى أكد الميل الواضح للإدارة الأمريكية نحو النظر إلى أزمة الشرق الأوسط من زاوية السباق بين القوتين الأعظم أو الوفاق بينهما. ومن هذا المنطلق تم الاتفاق بين الدولتين على فرض ما أسموه « الاسترخاء العسكرى » على أزمة الشرق الأوسط، وكان هذا يعنى تجميد الأوضاع وإبقائها فى المنطقة على ما هى عليه، الأمر الذى أكد لمصر وسوريا أنه لا مفر من شن الحرب من أجل تحرير الأرض المحتلة واستردادها.

وقد حاولت إدارة نيكسون الاستفادة من سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفييتى - واستخدامه كصمام أمان فى الشرق الوسط ، مع السعى نحو تقليص نفوذ الاتحاد السوفييتى فى هذه المنطقة الحيوية ، التى تحتل مركزا مرموقا فى الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ، وذلك باتباع استراتيجية تتضمن العمل على تجميد الصراع العربى الإسرائيلى، والإبقاء على الأرض العربية محتلة ، مع الاستمرار فى دعم وتقوية إسرائيل ، بما يجعل من غير الممكن هزيمتها من قبل جيرانها العرب مجتمعين. غير أن هذه الاستراتيجية كانت متأثرة بعاملين أساسيين ، تركا بصماتهما عليها. الأول : هو انتخابات الرئاسة الأمريكية.. والثانى : هو فضيحة ووترجيت التى أثرت بشدة على وضع الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون وعطلت قدرته على ممارسة مسئولياته. إضافة لذلك كان هناك شعور بالارتياح النسبى بين المسئولين فى الإدارة الأمريكية تجاه قضية الشرق الأوسط لعدم وجود ما يدعو إلى الاستعجال

بسبب اتفاقها مع الاتحاد السوفييتى على تهدئة التوتر فى المنطقة ، وفرض ما أسموه « الاسترخاء العسكرى » على الأوضاع فيها.

ثالثا: التعامل العسكرى والسياسى الأمريكى مع حرب أكتوبر ١٩٧٣

١ـ المصالح والأهداف الأمريكية فى المنطقة عشية الحرب

لم تكن المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط قد تحددت بوضوح حتى منتصف الستينيات. عندما بدأت سلسلة من التغيرات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية تأخذ مسارها فى المنطقة وفى العالم كله. أدت هذه التغيرات إلى زيادة أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للأمن القومى الأمريكى. ومن أبرز هذه التغيرات: الزيادة الهائلة فى استهلاك البترول على مستوى العالم وفى البلدان الصناعية المتقدمة فى أوروبا الغربية واليابان ، وبالتالى ازدياد أهمية بترول الشرق الأوسط ، تبع ذلك حدوث خلل شديد فى الأوضاع بالمنطقة نتيجة لوقوع حرب يونيو ١٩٦٧ وما نجم عنها من احتلال إسرائيل لأراضى ثلاث دول عربية هى مصر وسوريا والأردن. وفى العام التالى ١٩٦٨ أعلنت بريطانيا انسحابها من كل المناطق الواقعة شرق السويس، واستغرق التنفيذ حوالى ثلاث سنوات، فى الوقت الذى ازداد فيه تناقص الدور السوفييتى فى المنطقة عقب حرب ١٩٦٧، ثم ما أعقبه من تواجد عسكرى سوفييتى فى مصر فى مطلع عام ١٩٧٠ بناء على طلب مصر بعد تعرض عمق أراضيها للغارات الجوية الإسرائيلية.

كان لهذه التغيرات أثرها التراكمى الكبير على علاقات الولايات المتحدة بدول المنطقة ، وكان لهذا التراكم ثلاثة أبعاد: **الأول** هو ارتفاع مستوى المصالح الأمريكية فى المنطقة إلى مستوى المصالح القومية الحيوية ، بعد أن كانت تحظى باهتمام محدود من قبل صانعى السياسة الأمريكية. **الثانى** هو الفراغ الغربى فى منطقة الشرق الأوسط ، الناجم عن انحسار الوجود البريطانى عن المنطقة، وظهور الحاجة إلى وسيلة بديلة لحماية المصالح التى ازدادت أهميتها فى المنطقة. أما **الثالث** فهو ما حدث من تشابك فى المصالح وتداخل فى الأهداف الممتدة بين منطقة الخليج، والشمال الإفريقى، والقرن الأفريقى، حيث أصبح من الصعب فصل بعضها عن بعض. فى ضوء هذه التغيرات والأبعاد برزت أهمية ثلاث مجموعات من المصالح أمام صانعى السياسة الخارجية الأمريكية فى هذه الفترة. وهذه المجموعات هى:

• العمل على محاصرة الوجود السوفييتى فى المنطقة، والذى بدأ فى منتصف الخمسينيات عندما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية فى عام ١٩٥٥.

• تكريس الالتزام بأمن إسرائيل وبداية دعمها عسكريا بواسطة الولايات المتحدة من منتصف الستينيات (عهد الرئيس جونسون) عندما أصبحت الولايات المتحدة هى المورد الأول للسلاح لإسرائيل ، فى الوقت نفسه تزايدت تيارات تقديم المساعدات والهبات الخاصة لإسرائيل.

• الأهمية الكبيرة للحفاظ على مستودع البترول الموجود فى المنطقة ، وتحديدا فى الخليج ، حيث يوجد ثلثا احتياطيات البترول المؤكدة فى العالم ، وضرورة تأمين منابعه.

وقد تعاملت الإدارة الأمريكية مع الحرب عند نشوبها فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، باعتبارها « أزمة طارئة حادة » من أزمات الصراع العربى الإسرائيلى، وطبقت عليها المبادئ التى تحكم إدارة الأزمات الدولية، وقد وضع هذا التصنيف للأزمة بناء على عدة اعتبارات كان أهمها: أن الولايات المتحدة لم تكن طرفا مباشرا فى العمليات العسكرية التى تفجرت فى الشرق الأوسط. ولم تكن قواتها المسلحة مشتركة فى قتال مع القوات المسلحة المصرية أو السورية. كذلك فإن عناصر الأزمة الأخرى توافرت فى هذه الحرب ، من حيث نشوء موقف مفاجئ انطوى على تهديد مباشر للمصالح الجوهرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، مما تطلب اتخاذ قرارات سريعة فى وقت ضيق. أما على مستوى العلاقات الأمريكية السوفييتية فى ذلك الوقت ، فقد كان يتعين على الولايات المتحدة أن تحول دون تصاعد الأزمة بما يهدد بنشوب صراع عسكرى أو مواجهة مسلحة بين القوتين.

لذلك وضعت الإدارة الأمريكية فى اعتبارها أن هذه الأزمة الحادة يمكن أن تتحول إلى « أزمة خطيرة » إذ ما انتقلت إلى المستوى الدولى بين القوتين العظ، ين - الأمر الذى كاد يحدث قرب نهاية الحرب- وقد أدارتها على هذا الأساس من خلال عدة ملامح ، لعل أبرزها الدور المحورى الذى لعبه وزير الخارجية الأمر [illegible] نذاك هنرى كيسنجر. وهو الدور الذى أبرزته وتناولته معظم الدراسات الغربية [illegible] تعرضت

لأحداث هذه الحرب. هذا الدور خلقته ظروف أمريكية صعبة ، كانت تعانى منها إدارة الرئيس نيكسون بسبب أزمة « ووترجيت » ثم بسبب ظروف أزمة الشرق الأوسط. وكان أخطرها احتمال تعرض إسرائيل للانهيار ، الأمر الذى أعطى كيسنجر وضعا مميزا سمح للقوة الداعمة للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية الخاصة ، أن تحشد قواها وتنظم صفوفها لفرض سياستها على القوى الأخرى المتمسكة بـ« المصلحة الأمريكية القومية » وحدها.

وقد اتسمت إدارة الولايات المتحدة لأزمة حرب أكتوبر ١٩٧٣ بالميل نحو تجزئة الأزمة من حيث التوقيتات والقضايا والمصالح ، وذلك باتباع استراتيچية « الخطوة خطوة » دون تعديل الهدف النهائى ، والذى تمثل فى استغلال هذه الحرب ومحاولة التأثير على نتائجها بما يسمح للإدارة الأمريكية أن تتحرك بشكل منفرد فى إدارة الأزمة ، والتوصل إلى تسوية الصراع العربى الإسرائيلى مع الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة ونفوذها فى المنطقة وتقليص الدور والتأثير السوفييتى فيها.

كان لوقوع حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقعًا شديدًا على سياسة الولايات المتحدة وإستراتيچياتها فى المنطقة ، حيث كان لا بد أن تتكيف بسرعة مع ما تعكسه الأحداث المهمة والمفاجئة التى وقعت بالمنطقة. وخاصة مع تواليها برتم سريع؛ الأمر الذى يصعب من عملية اتخاذ القرارات المناسبة. وكان العامل الثانى المؤثر على السياسة الأمريكية حالة التدهور المفاجئ الذى أصاب آلة الحرب الإسرائيلية خلال أيام معدودة. لذلك سارعت الولايات المتحدة دون تردد إلى التحرك فى شتى الاتجاهات سواء السياسية أو الديپلوماسية العسكرية أو الاستراتيچية.

ولا شك أن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة أثناء الحرب وبعدها ، كان دورًا كبيرًا مؤثرًا فى مسار الحرب وفى نتائجها. غير أن الصفة الغالبة على هذا المسار كانت عدم التوازن فى التقييم النهائى. إذ كان هذا الدور يرعى مصالح إسرائيل وحدها دون اهتمام مؤثر بالمصالح العربية وخاصة مصالح مصر وسوريا. وقد بلغ الدعم الأمريكى العسكرى والديپلوماسى لإسرائيل حدودا غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات بين الدول. والذى بلغ ذروته بالجسر الجوى العسكرى الذى أقيم بين الولايات المتحدة وإسرائيل اعتبارا من يوم ١٠ أكتوبر ٧٣ (اليوم الخامس للحرب) . وكان لهذا الدعم

الضخم تأثيره المباشر على سير العمليات الحربية على الجبهتين السورية والمصرية. **ويمكن القول أن الولايات المتحدة شاركت فى العمليات الحربية إلى جانب إسرائيل .. ليس فقط بالدعم العسكرى المباشر.. ولكن كذلك بتحريك قواتها فى البحر المتوسط ، وباستخدام قدراتها الفضائية والجوية المخابراتية والاستطلاعية فى توفير أكبر قدر من المعلومات عن أوضاع القوات المصرية والسورية فى الجبهتين، والتى استفادت منها إسرائيل فائدة كبرى.**

٢ ـ التعامل العسكرى الأمريكى مع حرب أكتوبر ١٩٧٣

لا شك أن شن الحرب ضد إسرائيل بواسطة مصر وسوريا، قد مثل مفاجأة تامة لكل من واشنطن وتل أبيب ، وكان ذلك تأكيدا للنجاح الكبير الذى حققته خطة الخداع الاستراتيچى التى وضعتها مصر وسوريا من جانب ، ونتيجة للفشل فى عمل التقديرات الاستراتيچية الصحيحة بسبب تصورات خاطئة كانت تستبعد قدرة مصر وسوريا على اتخاذ قرار الحرب وشنها من جانب آخر. فعلى مستوى الجانب الأمريكى ، سيطر على تقييمه للموقف ـ كما أشار كيسنجر ـ اعتقاد بالتفوق الإسرائيلى الهائل ، لذلك استبعد جميع التحذيرات العربية بشن الحرب ، باعتبارها شائعات القصد منها الضغط على الولايات المتحدة لكى تتحرك وتضغط على إسرائيل من أجل التسوية. **من ناحية أخرى لم يكن هناك ما يشير إلى أن الاتحاد السوفييتى يشجع أى نشاط مصرى أو سورى على شن الحرب ، والواقع أن الاتحاد السوفييتى كان يعارض ذلك تماما ، وكان فى إخراج المستشارين والخبراء السوفييت من مصر مؤشرًا مهمًّا ودلالة على السلوك السوفييتى المضاد لفكرة الحرب.** ومع ذلك فقد جاء الاستنتاج الأمريكى لخروج السوفييت من مصر خاطئا ومناقضا للحقيقة ؛ إذ اعتبر خروجهم دلالة على أن مصر لن تحارب لعدم قدرتها على شن الحرب دون مساعدة السوفييت ، بينما الحقيقة أن مصر أخرجت السوفييت فى منتصف عام ١٩٧٢ لكى تحرر إرادتها من أى عوائق بعد أن كانت قد عقدت العزم على شن الحرب بقدراتها الذاتية.

وبنشوب الحرب المفاجئ واجهت الإدارة الأمريكية وضعا طارئا وجديدا عليها لم يسبق أن تعاملت مع مثيل له. ومع ذلك فقد حاولت الاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن

فى تحقيق أهدافها التى لم يطرأ عليها تعديل يذكر. وقد خضعت السياسية التى اتبعت فى التعامل مع الحرب ، لعدة تطورات لعبت دورا مهما فى أسلوب التعامل معها. ومن أبرزها : استناد تقدير الموقف الأولى الذى وضعه خبراء مجلس الأمن القومى الأمريكى - عند اشتعال القتال يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ - على أمرين مهمين : **الأول :** هو أن العديد من المصالح الأمريكية بات معرضا للخطر بسبب الحرب. ومنها الوفاق مع الاتحاد السوفييتى ، والعلاقات مع إسرائيل ، ومكانة الولايات المتحدة فى العالم العربى. وكذلك استناد توقعات الإدارة الأمريكية فى بداية الحرب ، على أن الحرب ستكون حرب قصيرة ، وأن إسرائيل سوف تنتصر فيها ، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تمكين إسرائيل من تغيير الموقف العسكرى لصالحها، وبالتالى تلبية الاحتياجات العسكرية الإسرائيلية. وكان الثانى هو ضرورة إعطاء رسالة تحذير واضحة للسوفييت مدعومة بتحركات عسكرية دبلوماسية منذ اليوم الأول، **عسكريًا بتحرك الأسطول السادس الأمريكى وحاملة طائرات أمريكية إلى منطقة شرق البحر المتوسط، وديبلوماسيا بمحاولة منع انتقال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التى كانت منعقدة فعلا فى نيويورك، والسعى لكى يصدر مجلس الأمن قرارًا يدعو إلى وقف إطلاق النار، وعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل نشوب الحرب.**

وكان تقدير كيسنجر أنه لا ينبغى السماح تحت أى ظرف بهزيمة إسرائيل أو « انتصار السلاح السوفييتى »، ولو أدى الأمر إلى تدخل عسكرى أمريكى. هكذا نجح كيسنجر فى حشد التأييد الأمريكى الداخلى لإسرائيل عندما انقلب الموقف وأصبحت إسرائيل فى وضع سيئ وفى أمس الحاجة لعملية إنقاذ طالبت بها جولدا مائير - رئيسة وزراء إسرائيل - كيسنجر يوم ٩ أكتوبر ٧٣ . هكذا تدخلت الولايات المتحدة عسكريًا بأن فتحت أبواب ترساناتها العسكرية على مصراعيها لتعطى إسرائيل أحدث ما أنتجته من أسلحة ومعدات فى جسر جوى لم يشهده تاريخ الحروب، بدأ من ١٠ أكتوبر ٧٣ . وفى الوقت نفسه أرادت الولايات المتحدة أن تعطى لإسرائيل الفرصة لالتقاط الأنفاس والعودة إلى الوقوف على قدميها إلى أن تتم عملية الإنقاذ الأمريكية.

من أجل ذلك اعتمدت الإدارة الأمريكية للحرب على عنصر كسب الوقت لكى تمكن إسرائيل من تغيير الموقف العسكرى لصالحها، من خلال تحركات الولايات المتحدة على مستوى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، حيث حاولت عرقلة صدور قرار وقف إطلاق النار لأطول فترة ممكنة. كلما تأخرت إسرائيل فى تحقيق نجاحات حاسمة فى الجبهة المصرية، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة - بعد اضطرارها لقبول قرار وقف إطلاق النار الصادر يوم ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣- **إلى السماح لإسرائيل بخرق وقف إطلاق النار بعد تنفيذه بعدة ساعات، وبعد إيقاف مصر لجميع أعمال القتال يوم ٢٢ من أكتوبر ١٩٧٣. فقد انتُهك القرار رغم الالتزام الإسرائيلى الأمريكى بتنفيذه. وعاد كيسنجر إلى محاولات عرقلة اجتماع المجلس مرة أخرى لبحث هذا الانتهاك واستمرار إسرائيل فى القيام بأعمال عسكرية على الضفة الغربية للقناة.**

ولا شك فى أن التدخل العسكرى الأمريكى بما قدمته الولايات المتحدة من دعم عسكرى ضخم، كان له أبعد الأثر فى إنقاذ إسرائيل من كارثة عسكرية محققة، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة - فى بعض الأحيان - إلى المشاركة الفعلية المستترة فى العمليات العسكرية، وخاصة بعد أن تحقق « البنتاجون » الأمريكى من أن القتال لا يسير فى صالح إسرائيل كنتيجة للأداء العسكرى المتفوق للقوات المسلحة المصرية. وقد تميز الجسر العسكرى الأمريكى لإسرائيل أثناء الحرب بثلاث سمات محددة هى:

(أ) السرعة الفائقة فى إرسال أحدث الأسلحة والمعدات والذخائر لتعويض إسرائيل عن الخسائر الفادحة التى تكبدتها خلال الأيام الأربعة الأولى من الحرب، **وقد أرسلت الطائرات والدبابات بأطقمها جاهزة للمشاركة، وشاركت فعلا فى المعارك جنبا إلى جنب مع الإسرائيليين.**

(ب) ضخامة حجم الإمدادات العسكرية والتى بلغت قيمتها ٢,٢ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٧٣) وما ترتب على ذلك من نقص خطير فى مخزون الجيش الأمريكى فى نوعيات معينة من الأسلحة الحديثة، **الأمر الذى اشتكى منه وزير الدفاع الأمريكى فى ذلك الوقت.**

(جـ) المستوى التكنولوچى الراقى لكل أنواع الإمدادات العسكرية الأمريكية المرسلة إلى إسرائيل سواء من طائرات أو دبابات أو معدات إلكترونية أو ذخائر متطورة لم يسبق استخدامها من قبل، الأمر الذى مكنها من استعادة توازنها وقدرتها على مواصلة الحرب. فى ذلك الوقت أعلن كيسنجر قولته المعروفة : « إننا لن نسمح للسلاح السوفييتى أن يهزم السلاح الأمريكى »، وكان هدف الولايات المتحدة من توفير أحدث الأسلحة لإسرائيل وبكميات ضخمة أحدثت تغييرا فى الموقف العسكرى ولكنها لم تحسمه، كان الهدف هو هزيمة القوات المصرية بالقدر الذى يحسن الموقف الاستراتيچى الإسرائيلى وبشكل يساعد إسرائيل على الدخول فى عملية التفاوض بعد ذلك من موقف أفضل.

قد شجع هذا الموقف الأمريكى إسرائيل على مواصلة خرق وقف إطلاق النار، ومحاولة القوات الإسرائيلية الفاشلة لاقتحام مدينة السويس، الأمر الذى جعل الرئيس السادات يوم ٢٤ أكتوبر يطالب القوتين العظميين بإرسال قواتهما إلى جبهة القتال للفصل بين القوات - وفى اليوم نفسه اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٩ بالدعوة مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى خطوط يوم ٢٢ من أكتوبر (وقف إطلاق النار الأول) وتشكيل قوات طوارئ دولية وإرسالها إلى خطوط المواجهة العربية الإسرائيلية، وفى ٢٥ من أكتوبر أصدر الاتحاد السوفييتى إنذاره بالتدخل المنفرد، الأمر الذى أدى إلى مسارعة كيسنجر لممارسة ضغط على إسرائيل ومصر من أجل نزع فتيل الموقف ومنعه من الانفجار، لوضع حد للانتهاك الإسرائيلى لوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، مع الاستعداد لاحتمال مواجهة نووية مع السوفييت إذا تدخلوا عسكريًّا فى الحرب، وحركت الولايات المتحدة بعض قواتها، كما أعلنت عن وضع قواتها فى حالة الاستعداد النووى. ودعت إلى عقد اجتماع لمجلس حلف شمال الأطلنطى. وانتهت الأزمة يوم ٢٨ من أكتوبر بوقف إطلاق النار فى الجبهة، ووصول قوات الطوارئ الدولية إليها للفصل بين القوات وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩، والاتفاق على عقد اجتماع مشترك بين مصر وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة وتحضره الولايات المتحدة.

٣- التعامل السياسى الأمريكى مع حرب أكتوبر ١٩٧٣

تميزت الدبلوماسية الأمريكية فى مراحل الحرب وما بعدها بالمرونة والديناميكية فضلا عن الإيجابية، وذلك بعد أن فرضت حرب أكتوبر آثارًا مباشرة على الوضع الاستراتيجى السياسى فى الشرق الأوسط والذى تحول لصالح العرب لأول مرة، لذلك قررت الولايات المتحدة القيام بدور الشريك الكامل الذى يأخذ على عاتقه مسئولية حل معضلة الشرق الأوسط. وفى الليلة التى توقف فيها القتال يوم ٢٨ من أكتوبر ١٩٧٣، وبمبادرة من الولايات المتحدة، عقد أول اجتماع فى عملية سلام الشرق الأوسط عند علامة الكيلو متر ١٠١ طريق القاهرة السويس وتوالت خطوات السلام من بعد هذا الاجتماع.

وحتى يمكن فهم وإدراك دوافع الدور الأمريكى فى أثناء وعقب توصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى إلى اتفاق « الوفاق الدولى » - فى مايو ١٩٧٢ بعد زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون لموسكو وتوقيعه مع الرئيس السوفييتى بريچنيف هذا الاتفاق، الذى أدى إلى حدوث ازدهار فى العلاقات الأمريكية السوفييتية - كان لكل من الدولتين مبرراتها للحفاظ عليه والحيلولة دون المساس به ، ولذلك عندما وقعت حرب أكتوبر ١٩٧٣، كان له تأثيره المباشر فى تشكيل موقف القطبين فى ظل ما سبق الاتفاق عليه من فرض ما أسموه بـ « الاسترخاء العسكرى » على الموقف فى الشرق الأوسط. لذلك كان قرار الحرب الذى اتخذته مصر وسوريا تحديا مباشرا لرغبة القوتين العظميين وضد إرادتهما، الأمر الذى خلق رغبة مشتركة لدى الطرفين لوضع حد لهذه الحرب واحتوائها على وجه السرعة حتى لا يؤدى تصاعدها إلى تقويض أسس وفاقهما الوليد.

واتساقا مع هذه الرغبة المشتركة ، صدر يوم ٢٢ أكتوبر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بالإجماع، رغم النية الأمريكية المبيتة للسماح لإسرائيل باختراقه لتحسين وضعها الاستراتيچى قبل الدخول فى المفاوضات المرتقبة. وقد طالب القرار بوقف إطلاق النار واحترام بنود القرار رقم ٢٤٢ وتنفيذها بعد إتمام وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى بين الأطراف المتحاربة والبدء فى محادثات لفض الاشتباك فيما بينهم.

ولعل من أهم العوامل التى أثرت على أسلوب التعامل الأمريكى مع أحداث حرب أكتوبر ٧٣ ، ما وقع من أحداث داخل الولايات المتحدة بينما كانت الحرب فى قمة تفاعلاتها. فقد تفجرت فضيحة « ووترجيت » التى استحوذت تماما على تفكير الرئيس نيكسون واستقطبت كل وقته ، الأمر الذى دعاه إلى تفويض وزير خارجيته هنرى كيسنجر فى متابعة الجهود الأمريكية للتوصل إلى حل لأزمة الشرق الأوسط ، وهكذا بدأ كيسنجر جولاته الدبلوماسية المكوكية بين عواصم العالم والشرق الأوسط. فبدأ بزيارة موسكو أثناء الحرب فى ٢٠ من أكتوبر للتشاور مع السوفييت بشأن توفير ضمانات لوقف إطلاق النار فى جبهات القتال، وحتى تدور الجهود السلمية للولايات المتحدة، وتنطلق عملية الوساطة الأمريكية ضمن إطار من الشرعية القانونية ، تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على استئناف العلاقات الدبلوماسية فى أوائل نوفمبر ١٩٧٣ بعد أن ظلت مقطوعة منذ وقوع عدوان يونيو ١٩٦٧، وكان الهدف من إعادة العلاقات إتاحة الفرصة للولايات المتحدة لأن تلعب دور « الشريك الكامل». وكانت أولى ثمرات هذا الدور فى هذه المرحلة، التوصل إلى مشروع اتفاق عاجل بين مصر وإسرائيل لمعالجة الآثار المترتبة عن اشتباكات القوات المتحاربة وتداخلها، وقد عرف هذا الاتفاق بـ« اتفاق النقاط الست » الذى تم توقيعه يوم ١١ من نوفمبر ٧٣ فى خيمة الأمم المتحدة بالكيلو متر ١٠١ طريق القاهرة السويس. وتضمن الاتفاق فتح طرق الإمداد لمدينة السويس وشرق القناة فى المنطقة نفسها، وإقامة نقاط مراقبة من قوات الطوارئ الدولية على الطرق المؤدية إلى هذه المناطق مع تبادل أسرى الحرب بين البلدين.

ولم يكن لحرب أكتوبر ١٩٧٣ أبعادها العسكرية والسياسية وحسب، بل تضمنت بعدا جوهريا شديد الأهمية هو البعد الاقتصادى، حين قررت الدول العربية المنتجة للبترول حظر تصديره للولايات المتحدة ودول غرب أوروبا وفى مقدمتها هولندا، كوسيلة فعالة للضغط وانتزاع الحقوق العربية المغتصبة. وما يعنينا هنا من نتائج حرب البترول، ما نتج عنها من خلافات داخل حلف شمال الأطلنطى بشكل واضح نتيجة لاختلاف المصالح الاقتصادية لمجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. ولكن نجحت الولايات المتحدة فى احتواء

الخلاف والاتفاق فى فبراير ١٩٧٤ على خطة مستقبلية لمنع وقوع الدول الصناعية الكبرى تحت وطأة حظر بترولى جديد من جانب الدول العربية المنتجة له. من ناحية أخرى فقد خلق الحظر البترولى العربى، والذى استمر فترة بعد انتهاء الحرب، واقعا جديدا فى المنطقة، تمثل فى التأثير القوى والمباشر على السياسات الغربية تجاه أزمة الشرق الأوسط لصالح العرب، وفى تأكيد الأهمية العظمى لبترول الشرق الأوسط سواء بالنسبة لدول أوروبا واليابان أو بالنسبة للولايات المتحدة. ورغم أن هذا الحظر البترولى لم يكن كافيا لإضعاف الاقتصاد الأمريكى، إلا أنه أضر فعلا باقتصاديات دول غرب أوروبا واليابان، الأمر الذى خلق دافعا قويا لدى الولايات المتحدة للإبقاء على انخفاض مستوى التدخل السوفييتى فى أزمة الشرق الأوسط والعمل على تقليص الدور السوفييتى فى عملية السلام فيما بعد، وذلك من أجل دعم النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة من تنفيذ أهدافها بشأن تأمين تدفق البترول العربى ونقله آمنا إلى مراكز استهلاكه فى دول أوروبا الغربية الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى. وانطلاقا من هذه السياسة استهدف كيسنجر دبلوماسية المكوك مرة أخرى ، فزار القاهرة والجزائر والرياض ودمشق وعمان وتل أبيب تمهيدًا لعقد مؤتمر سلام دولى فى چينيف والذى انعقد فعلا يوم ٢١ من ديسمبر ١٩٧٣ فى چينيف تحت إشراف الأمم المتحدة، غير أنه لم يسفر عن أى نتائج تذكر، وتمخض المؤتمر عن تشكيل لجنة العمل العسكرية المصرية الإسرائيلية المشتركة والتى لم تحقق أى تقدم على مدى أسبوعين من الاجتماعات، لكن بدأ كيسنجر جولة جديدة فى الشرق الأوسط فى أوائل يناير ١٩٧٤ تردد خلالها بين أسوان وتل أبيب، والتى تمخضت عن التوصل إلى اتفاق جديد بشأن فض الاشتباك الأول بين القوات المتحاربة، والذى جرى توقيعه فى ١٨ من يناير ١٩٧٤ فى خيمة الأمم المتحدة عند الكيلو متر ١٠١، تم بمقتضاه انسحاب إسرائيل من مناطق غرب وشرق القناة إلى خط يبعد ٣٠ كيلو متر شرق القناة.

٤ ـ مساعى السلام واستراتيجية « الخطوة خطوة »

ولا شك فى أن الولايات المتحدة قد نجحت فى الحصول على مكاسب كبيرة من هذه الحرب، لعل أهمها أنها استطاعت مع انتهاء الحرب أن تؤكد هيمنتها السياسية

على أزمة الشرق الأوسط، وتوجيه مسار الأحداث السياسية فى المنطقة بعد ذلك ، ويذهب المحللون الأمريكيون إلى القول بأن حرب أكتوبر ٧٣ قد غيرت من الاتجاهات التى سادت سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع العربى الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣. ومن أبرز هذه الاتجاهات بداية العمل على استبعاد الاتحاد السوفييتى من قضية السلام فى الشرق الأوسط، والعمل على أن تقدم الولايات المتحدة نفسها كوسيط فى محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى بصورة متوازية، **مع التأييد العسكرى والشامل لإسرائيل من خلال إيجاد حلول - ليس فقط للمشكلات المترتبة على الحرب - وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات فى المنطقة فى ظل السلام المستقر**. واتساقا مع هذه الاتجاهات استمرت الجهود الأمريكية - بعد توقيع اتفاق فض الاشتباك الأول - حين طلب الرئيس السادات من كيسنجر القيام بجهود مماثلة للتوصل إلى اتفاق فض اشتباك على الجبهة السورية، وبذل كيسنجر جهدًا كبيرًا بعد أن تولت كتلة الليكود الحكم فى إسرائيل عام ١٩٧٤. وأسفرت هذه الجهود عن عقد اتفاق فض اشتباك بين سوريا وإسرائيل فى نهاية مايو ١٩٧٤، عقب رحلات مكوكية عديدة قام بها كيسنجر بين دمشق وتل أبيب، واسترجعت سوريا معظم الأراضى التى خسرتها خلال حرب أكتوبر ، وهى حوالى ٤٨٠ كيلو متر مربع، بالإضافة إلى شريحة من أراضى الجولان المحتلة منذ عام ١٩٦٧. واحتفظت إسرائيل بمعظم أراضى الجولان[١].

وحتى يمكن بدء مباحثات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لقضية السلام، كان

---

(١) تقع هضبة الجولان أو المرتفعات السورية فى الجنوب الغربى من سوريا، وتبلغ مساحتها ١٨٦٠ كيلو متر مربع ، وهى تبعد عن دمشق العاصمة ٦٥ كيلومترا ، وتقع على الحدود مع إسرائيل والتى يبلغ طولها ٧٠ كيلو متر. تحتل الجولان موقعا استراتيجيا بين الأقطار المجاورة: لبنان والأردن وإسرائيل، وخلال حرب يونيو ١٩٦٧ احتلت إسرائيل حوالى ١٢٠٠ كيلو متر مربع وطردت حوالى ٤٠٠ ألف نسمة من سكانها. والجولان منطقة غنية جدًا بالمياه ، وتستولى إسرائيل على ما يزيد عن ٤٧٠ مليون متر مكعب من مياه الجولان لسد نحو ٢٥ % من حاجتها المائية.

وتعتبر إسرائيل الهضبة المرتفعة المطلة على سهل الحولة فى الأراضى الإسرائيلية مصدر تهديد لها وللأراضى المتاخمة لها وخاصة إذا احتلت بواسطة القوات السورية.

لا بد من التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق العسكرى بين مصر وإسرائيل، يمثل قاعدة مناسبة لبدء المباحثات السياسية، هكذا عاد كيسنجر لممارسة استراتيچيته « الخطوة خطوة » والقيام بجولة مكوكية جديدة بين مصر وإسرائيل خلال عام ١٩٧٥، استمرت هذه الجولة عدة أشهر قبل التوصل فى سبتمبر ١٩٧٥ إلى اتفاق فض الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل والذى تم توقيعه فى چينيف، وقد ترتب على هذا الاتفاق انسحاب إسرائيلى جديد تجاوز المضايق الاستراتيچية شرقًا إلى خط يبعد ٦٠ كيلو متر عن القناة، مع استرداد الساحل الشرقى لخليج السويس بما فيه من ثروة بترولية ممثلة فى ١٣٥ حقلا للبترول موجودة على الساحل الشرقى للخليج.

وقد هيأت الاتفاقيات العسكرية الفرصة للتطور الكبير الذى تابعته وحققته إدارة الرئيس چيمى كارتر بعد ذلك، من خلال اتفاقيات إطارى كامب ديفيد ومعاهدات السلام بين مصر وإسرائيل، وقد مثلت هذه الوثائق الأساس الذى تطورت بناء عليه عملية السلام، وتفاعلاتها من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة فى المنطقة.

أما بالنسبة للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأبعاد الدور الإسرائيلى فى إطار الاستراتيچية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، فقد انتقل وضع إسرائيل فى السياسة الأمريكية من حد أقصى غير معقول إلى حد أدنى غير متوقع، ومع الجهود الكبيرة التى بذلتها إسرائيل من أجل استرداد دورها الاستراتيچى وخطواتها فى اتجاه السلام، بدأ هذا الدور يعود إلى الصعود التدريجى دون أن يصل فى نهاية حقبة السبعينيات لمستواه القديم، فقد أسفرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ عن زعزعة مكانة إسرائيل الاستراتيچية خلال الفترة حتى عام ١٩٧٧، وأظهرت مدى تبعية إسرائيل للولايات المتحدة، الأمر الذى هز أسس الاستراتيچية الأمريكية تجاه المنطقة، والقائمة على الحيلولة دون نشوب حرب عربية إسرائيلية كبرى، ومنع استقطاب الشرق الأوسط بواسطة الاتحاد السوفييتى. **من ناحية أخرى فإن الحرب أكدت أن مستقبل الدولة الإسرائيلية المستند لقوة السلاح ينذر بمخاطر كبيرة، وبتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل بدأت إسرائيل تستعيد وضعها السابق فى الاستراتيچية الأمريكية.**

هكذا لم تتوقف السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد عام ١٩٧٣ عن العمل

على تحصينه ضد التغلغل السوفييتى فيه بأية صورة، بل والعمل على تقليص النفوذ السوفييتى إلى الحد الأدنى. ويمكن القول أن السياسة الأمريكية فى المنطقة قد ركزت جهودها فى هذه المرحلة لتحقيق عدة أهداف قصيرة وبعيدة المدى كان أبرزها ما يلى:

• العمل على تسوية الصراع العربى الإسرائيلى من خلال التوصل إلى سلام شامل عن طريق المفاوضات، وتحقيق التسوية النهائية بين الأطراف المعنية.

• دعم علاقات الصداقة والروابط الثنائية مع بعض دول المنطقة، وإعادة العلاقات مع الدول التى قطعتها منذ عدوان إسرائيل ١٩٦٧. وكانت مصر فى مقدمة هذه الدول.

• حماية منابع بترول الخليج وضمان استمرار تدفقه وبأسعار مناسبة وكميات كافية تغطى مطالب الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا وآسيا.

• توفير الدعم المستمر الذى يضمن أمن إسرائيل، مع مواصلة تعزيز قواتها العسكرية والاقتصادية والحفاظ على تفوقها على دول المنطقة.

• اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار ما حدث من حظر للبترول بواسطة الدول العربية المنتجة له إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، لما ترتب عليه من أضرار كبيرة باقتصاديات الدول الغربية الصناعية الكبرى واليابان، نجمت عن الانخفاض الشديد فى كميات البترول الذى تحتاجه هذه الدول من أجل الحفاظ على قدراتها الصناعية وتطورها.

رابعا: مسيرة السلام والتغيرات السياسية فى المنطقة

١- كارتر وسلام الشرق الأوسط (٧٧ – ١٩٧٩)

شهدت منطقة الشرق الوسط، خلال النصف الثانى من حقبة السبعينيات فى القرن العشرين أحداثا وتغيرات حيوية دولية وإقليمية، وقد حدث فى هذه الفترة تحول جذرى فى مسار الصراع العربى الإسرائيلى بعد أن اتخذت خطوات جادة وعملية نحو تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل. وقد لعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا فى دفع عملية السلام، كما بذلت الإدارة الأمريكية جهودا متواصلة من أجل إبعاد الاتحاد السوفييتى

عن عملية السلام وتقليص نفوذه فى المنطقة، وانفراد الولايات المتحدة برعاية عملية السلام والمشاركة المباشرة فيها منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن. وفى هذه الفترة شهدت منطقتى الخليج والقرن الأفريقى تغيرات مهمة فى الأوضاع السياسية والأمنية فى هاتين المنطقتين الحيويتين أدت إلى إحداث خلل فى موازين القوى الدولية والإقليمية.

لعل أبرز أحداث هذه الفترة على مستوى الشرق الأوسط، وكان لها آثار بالغة فى مسيرة العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، زيارة الرئيس أنور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، من أجل كسر جمود عملية السلام، وفتح الطريق نحو التفاوض من أجل التسوية الشاملة. وقد مثلت مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس لبدء حوار مع المسئولين الإسرائيليين **وكسر الحاجز النفسى**، نقطة تحول حاسمة فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى. فمن موقع القوة عقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣[١] وعن رغبة خالصة فى استتباب دعائم السلام العادل والدائم فى منطقة الشرق الأوسط، قام الرئيس السادات بزيارته التاريخية للقدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧، وجاءت زيارته كخطوة ناجحة ضمن استراتيجية شاملة للسلام والتنمية والاستقرار بعد عدة حروب عقيمة استنزفت الإمكانات المادية والبشرية للوطن العربى.

وتوالت الجهود مع نهاية عام ١٩٧٧ من أجل تمهيد الطريق نحو سلام الشرق الأوسط، فبدأت أولى الخطوات، عقب الزيارة، تحت رعاية الولايات المتحدة ورئيسها

(١) سيطر على الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى حاجزين كان لابد من اختراقهما لفتح الطريق نحو سلام الشرق الأوسط. الأول حاجز الصلف والغرور والاعتماد الكامل على القوة، والثانى كان حاجز الخوف وعدم الشعور بالأمان الذى يسيطر على المجتمع الإسرائيلى، طالما استمر العرب فى المطالبة باسترداد « الأرض التى اغتصبتها إسرائيل فى فلسطين ». وقد نجحت مصر بما حققته من انتصار فى أكتوبر ١٩٧٣ من كسر حاجز الغرور والقوة والقضاء على أسطورة « الجيش الذى لا يقهر » وبقى الحاجز الثانى قائما بعد الحرب يؤدى إلى تعثر مسيرة السلام، وكان لابد من اختراقه بعمل سياسى يبعث على الثقة ويزيل الخوف والتردد الإسرائيليين ويفتح الطريق نحو تحقيق السلام والاسترداد الكامل للأرض المحتلة. وقد حققت مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات حين زار القدس فى عام ١٩٧٧ هذا الهدف حيث انطلقت عملية السلام إلى أن تم تحرير سيناء فى عام ١٩٧٩.

جيمى كارتر بعقد مؤتمر تمهيدى لانعقاد مؤتمر السلام الدولى. وتم عقد المؤتمر بفندق « مينا هاوس » بالجيزة. فى منتصف ديسمبر ١٩٧٧. ووجهت الأمم المتحدة الدعوة لكل الدول المعنية لحضور المؤتمر، فإضافة إلى مصر وإسرائيل، وجهت الدعوة إلى سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. ولكن امتنعت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما عدا مصر، وكذلك امتنع الاتحاد السوفييتى عن الحضور، لرفضه أن تنفرد الولايات المتحدة برسم خطوات السلام فى المنطقة. وعقد مؤتمر « مينا هاوس » تحت إشراف الأمم المتحدة وحضور مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، وفى إطار هذا التوجه عندما تعسر المؤتمر، عقد مؤتمر قمة مصرى إسرائيلى فى مدينة الإسماعيلية يوم ٢٥ من ديسمبر ١٩٧٧، ولكنه لم يسفر عن شيء.

استمرت الجهود بمشاركة الولايات المتحدة لعقد اجتماعات عسكرية وسياسية مشتركة على المستوى الوزارى فى القاهرة والقدس خلال شهر يناير ١٩٧٨ . وتوقفت الاجتماعات فترة طويلة مارست خلالها الولايات المتحدة جهودًا متصلة، أسفرت عن عقد اجتماع ثلاثى لوزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة فى أغسطس ١٩٧٨ بقلعة « ليدز » بالقرب من لندن، فى محاولة لكسر الجمود فى المباحثات المصرية الإسرائيلية، تنفيذا لرغبة أكيدة أبدتها حكومة كارتر للقيام بدور حقيقى وفعال إزاء التسوية السلمية فى الشرق الأوسط. ولعبت الولايات المتحدة دور الشريك الكامل فى هذه المباحثات وما أعقبها بعد ذلك من مباحثات، إلى أن تم عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وقد حاولت الولايات المتحدة أن تكون سياستها فى هذه المرحلة أكثر توازنا فى الشرق الأوسط، وهى السياسة التى تبناها كارتر وتحرك فعلا فى هذا الاتجاه، من خلال تقديم ما أسماه « الخطوط والمبادئ الأساسية لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى ».

ويلحظ المراقب مع بداية هذه المرحلة، أن السياسة الأمريكية الخاصة بأزمة الشرق الأوسط بدأت تتحول تدريجيًّا عن فكرة تسوية الأزمة فى إطار دولى بمشاركة الاتحاد السوفييتى. وقد استمر الموقف الأمريكى حتى أواخر عام ١٩٧٧ دون أن تتخذ الولايات المتحدة أى موقف يعكس رفضها لفكرة الإطار الدولى لتسوية الصراع

العربى الإسرائيلى، وفى هذا الإطار صدر البيان الأمريكى السوفييتى المشترك فى العام نفسه ، وقد نص على « أن الطريق الوحيد للتوصل إلى حل المشكلة هو طريق المفاوضات فى إطار مؤتمر تحضره الأطراف المعنية » ورغم هذا البيان المشترك الذى صدر قبل مبادرة الرئيس السادات للسلام وزيارته للقدس فى نوفمبر ، إلا أنه بعد هذه المبادرة ثم امتناع الاتحاد السوفييتى عن حضور مؤتمر مينا هاوس فى ديسمبر ١٩٧٧، تمسكت الولايات المتحدة بتجربة احتكار جهود التسوية فى الشرق الأوسط ودأبت على الإسقاط المتعمد لأى إشارة لفكرة العمل الجماعى عن طريق مؤتمر دولى لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وتجنبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مجرد الإشارة إلى لفظ « دولى » أو « مؤتمر » لتحل محله ألفاظ مثل « رعاية » و«إطار» و« مشاركة »، ثم بدأت أفكار هذه المشاركة الأمريكية المنفردة تطفو على سطح الأحداث التالية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى الجهد الكبير الذى بذله الرئيس كارتر لإعطاء دفعة قوية لمفاوضات السلام، وخاصة بعد مبادرة السلام المصرية، والعمل على تضييق الفجوة الفاصلة ما بين الموقفين المصرى والإسرائيلى. وكانت ثمرة هذا الجهد المكثف لكارتر توقيع اتفاق « إطارى كامب ديفيد » الذى وقع فى واشنطن فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ . وقد اختص الإطار الأول بالترتيبات الخاصة بانسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وإقامة علاقات سلام بين مصر وإسرائيل. أما الإطار الثانى فقد خصص للاتفاق حول السلام من منطلق حل المشكلة الفلسطينية بإقامة سلطة وطنية فلسطينية للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اشتمل الإطاران على عدة مبادئ جوهرية كان أبرزها :

- أن أساس التسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل والعرب هو قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ .
- أن السلام يتطلب احترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، فضلا عن كفالة حقها فى العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.
- إقامة علاقات طبيعية وتعاون مثمر بين الدول التى ترتبط بمعاهدات سلام.

• تنفيذ انسحاب إسرائيلى من شبه جزيرة سيناء مع الاتفاق على بعض إجراءات الأمن المتعلقة بإنشاء مناطق عازلة ومناطق مخفضة التسليح فى المناطق التى يتم الانسحاب منها وعلى جانبى الحدود.

• بعد التوصل إلى معاهدة السلام بعد مباحثات مطولة تمت فى واشنطن تحت الإشراف المباشر للرئيس كارتر ووزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس، والتى بدأت فى منتصف أكتوبر ١٩٧٨ وتوقفت ثم عادت فى مارس ١٩٧٩ وتوقيع السادات وبيجن وكارتر على المعاهدة فى واشنطن بالبيت البيض، واصلت إدارة كارتر جهودها لإقناع الدول العربية المعنية بالسلام فى المنطقة بمدى أهمية المعاهدة فى فتح الطريق أمام مباحثات مستقبلية ، تستهدف استكمال السلام فى الشرق الأوسط غير أن هذه الجهود لم تسفر عن أى نتيجة فى ذلك الوقت، لرفض الدول العربية لفكرة السلام، بل ومقاطعة معظم الدول العربية لمصر والتى استمرت حتى أواخر حقبة الثمانينيات.

وهنا يمكن القول أن الرئيس كارتر يعتبر أكثر رؤساء الولايات المتحدة تفهما للمنطق والحق العربيين، وأكثرهم فى بذل الجهد الصادق فى سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى. وكان قد أعلن فى خطاب له فى مارس ١٩٧٧ عقب توليه السلطة بأقل من ثلاثة أشهر اقتناعه بضرورة « إنشاء وطن قومى لعرب فلسطين »، كما أكد مرارا معارضته لسياسة بناء المستوطنات اليهودية فى الأراضى العربية المحتلة. وفى سبتمبر ١٩٧٨ أعلن سايروس فانس فى خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التزام بلاده التام بحل القضية الفلسطينية واضطلاع الولايات المتحدة بدور الشريك الكامل فى مباحثات السلام.

٢ ـ أمن الخليج والقرن الأفريقى فى الاستراتيجية الأمريكية

فى يناير ١٩٧٩ انفردت حكومة الثورة الإسلامية الإيرانية بالسلطة فى طهران بعد سلسلة طويلة من أعمال العنف استغرقت نحو خمسة عشر شهرًا، وانتهت بالإطاحة بعرش الشاه. وأدى ذلك إلى تغيير خطير فى موازين القوى بالخليج، وتقويض الدور الإيرانى الذى كان يقوم به الجيش الإيرانى المكرس لخدمة الاستراتيجية الأمريكية فى الخليج (دور شرطى الخليج) ، الذى استمر طوال حقبة

السبعينيات بعد خروج الاستعمار القديم بانسحاب بريطانيا عام ١٩٧١ من الخليج الذى كان يمثل لها آخر نقطة ارتكاز فى شرق السويس ، وتولى الولايات المتحدة مسئولية الحفاظ على أمن الخليج، وشغل الفراغ السياسى والاستراتيجى الذى تركه خروج بريطانيا من الخليج، والذى أثار الجدل فى أوروبا والولايات المتحدة حول أسلوب شغل هذا الفراغ، وحتى لا يتسرب النفوذ السوفييتى إلى هذه المنطقة الحيوية، ويهدد المصالح البترولية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وقد استقر الرأى على أن تشغل إيران هذا الفراغ بعد أن قام الشاه ببناء أقوى جيش فى المنطقة بفضل المساعدات الأمريكية وصفقات الأسلحة الضخمة التى حَمَّلت إيران أعباء كثيرة.

وكان من أهم النتائج المباشرة لقيام الثورة الإيرانية، أن إيران بكل ما كانت تمثله من مركز حساس وموقع جغرافى متميز وثروة بترولية كبيرة وحجم سكنى كبير وثقل سياسى فى المنطقة، لم تعد كما كانت من قبل على امتداد أكثر من ربع قرن، ما بين مصدق وخمينى، عاملا تقليديا للاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط، وأصبحت عاملا متغيرًا مثيرًا للقلق وللمخاوف فى المنطقة وفى العالم، خاضعًا للمتابعة اللصيقة والدراسة الدقيقة ، والتقويم التفصيلى لمخططى الاستراتيجية العليا للقوى العظمى، بعد أن تقلص الدور الإيرانى فى حراسة أمن الخليج لصالح الغرب، وإعلان حكومة الثورة، تخلت إيران عن دور «شرطى الخليج» نيابة عن الولايات المتحدة، وأن الجيش الإيرانى ليس مسئولا عن حراسة منطقة الخليج وإنما حماية إيران. بل تحولت إيران إلى بؤرة لتصدير الحركات والاتجاهات الثورية الأصولية فى منطقة الخليج وخارجها. وهكذا وجدت دول الخليج نفسها فى مواجهة خطيرة مع رياح التغيير القادمة من إيران.

فى خضم هذه التفاعلات القوية فى منطقة الخليج، يدخل الصراع بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ليزيد من حدة هذه التفاعلات نتيجة لاستغلالها وتوجيهها بما يتفق مع مصالح كل من القوتين العظميين واستراتيجياتهما. وفى مواجهة هذا الموقف ، كان لا بد وأن تتحرك الاستراتيجية الأمريكية لتأمين مصالح الولايات المتحدة ومراكزها فى المستقبل. وهل يمكن الاكتفاء بالقوى المحلية للحفاظ على أمن الخليج مثل السعودية ؟ أم أصبح من الضرورى اعتماد الولايات المتحدة على وجود

قوى غربية ترابط باستمرار فى المنطقة ؟ ولم تتجه أنظار الولايات المتحدة إلى العراق، ورغم قوته العسكرية ، لم يكن واردا فى قائمة ترشيحات المراقبين للحفاظ على أمن الخليج، نظرًا لاعتبارات أيديولوجية واتجاهات الحكومة العراقية. وأخيرًا قامت نظرية أمن الخليج الأمريكية على تحقيق عدة أهداف مباشرة هى: الوقوف فى وجه أى تغيرات اجتماعية أو سياسية تتعرض لها دول الخليج: وتأمين المصالح الغربية وحماية النظم السياسية الموالية، والوقوف فى وجه أى نشاط سوفييتى فى المنطقة.

وفى ضوء التفاعلات التى كانت جارية فى المنطقة فى أوائل الثمانينيات، أصبحت قضية أمن الخليج أكثر إلحاحا عند مهندسى الاستراتيجية الأمريكية، ولا سيما إزاء الاندفاع الملحوظ للاستراتيجية السوفييتية، وقد طرحت عدة بدائل من الاعتماد على بعض القوى المحلية كالسعودية، أو الاستعانة بالقوة العسكرية الأمريكية مباشرة، بل إن التفكير اتجه إلى إسرائيل فى هذا المجال، إضافة إلى التفكير الجدى فى إنشاء أسطول أمريكى دائم للمحيط الهندى يعمل كحلقة وصل بين الأسطولين السادس فى البحر المتوسط والسابع فى المحيط الهادى. وأن يستند الأسطول الجديد على القاعدة البحرية الأمريكية دييجوجارسيا بالمحيط الهندى.

فإذا انتقلنا إلى القارة الأفريقية عموما والقرن الأفريقى خصوصًا ، والذى تحول فى هذه الفترة إلى بؤرة للاضطرابات، سنجد أن الولايات المتحدة لم تكن قد اعتادت حتى ذلك الوقت على الاهتمام بأفريقيا اهتمامًا جادًّا، باعتبارها ركنًا مهما من أركان السياسة الخارجية الأمريكية، بل كانت السياسة الأمريكية تعكس رغبة الولايات المتحدة للبعد عن التورط فى القارة الأفريقية، باعتبار أن تلك المنطقة تدخل فى نطاق اهتمامات حلفائها فى حلف شمال الأطلنطى بعامة وبريطانيا وفرنسا بوجه خاص. لقد ظلت هذه القارة خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بمنأى عن صراعات القوى الكبرى حتى عام ١٩٧٥ . وقد ساعد على وجود هذا الاستقرار النسبى الهش فى القارة الأفريقية، اتفاق القوتين العظميين على استبعاد القارة الأفريقية من مجال التنافس بينهما ، غير أن الأحداث سرعان ما تفجرت فى أفريقيا وفرضت نفسها على الاهتمام العالمى، واقحمت القارة فجأة على دائرة النشاط السياسى الدولى،

وقد حدث ذلك عندما اندلعت أزمة القرن الأفريقى التى مثلت خطرًا كبيرًا على المصالح الغربية، وكان السبب وراء اندلاع هذه النزاعات الواحدة تلو الأخرى يرجع إلى تدفق السلاح السوفييتى على القارة حتى أصبحت تتلقى حوالى نصف كمية الأسلحة التى يرسلها الاتحاد السوفييتى إلى دول العالم الثالث كله، وهكذا تحولت مشكلة إقليم « أوجادين » بين إثيوبيا والصومال إلى حرب مستعرة وصراع دموى تقع تبعته الأساسية على الاتحاد السوفييتى ، الذى ظل يمد الصومال بالسلاح بهدف خلق قوة مؤثرة تستطيع التدخل فى هذه المنطقة الحيوية ، دون أن يقابل هذا النشاط السوفييتى أى تحرك عملى أمريكى، بل ظلت الولايات المتحدة على تحفظها حتى بعد أن اتجه الاتحاد السوفييتى نحو إثيوبيا ، وتدفقت عليها الأسلحة السوفييتية والقوات الكوبية، ولم تنجح الولايات المتحدة فى اتخاذ موقف فعال فى منطقة القرن الأفريقى. فأتاحت بذلك الفرصة أمام السيطرة السوفييتية لتصول وتجول فى هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الأهمية.

لقد كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإثيوبيا قوية لوقت طويل حتى منتصف السبعينيات، وذلك فى ظل نظام هيلا سيلاسى الامبراطورى الذى بدأ يعانى من الضعف والفشل فى إحراز أى تقدم اقتصادى أو اجتماعى للشعب الإثيوبى، الأمر الذى عجل بسقوط النظام وقيام حكومة يسارية بزعامة منجستو هلا ماريام الذى ألغى اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة واستبدلها باتفاقية جديدة للتعاون مع الاتحاد السوفييتى. ورغم ذلك لم تحاول الولايات المتحدة مساعدة الصومال رغم تعرضها لهجوم إثيوبى شامل مدعم بجسر جوى سوفييتى من الأسلحة تدفق على أديس أبابا. غير أن القلق سرعان ما بدأ يستبد بالدوائر الأمريكية بشأن القوة المتصاعدة للاتحاد السوفييتى فى منطقة القرن الأفريقى، وإصراره على المضى فى مغامرته فى القرن الأفريقى ومعه المجهود العسكرى الكوبى الكبير، ومدى المخاطر التى يعكسها ذلك على أمن البحر الأحمر وبالتالى على المصالح الأمريكية فى المنطقة. هكذا مع نهاية عقد السبعينيات كانت الصورة السياسية فى القرن الأفريقى قد تغيرت تماما، وأصبح الاتحاد السوفييتى هو الدولة الأقوى، ويتمتع بوجود عسكرى قوى فى منطقة من أكثر المناطق أهمية فى العالم، وتحقق الحلم الذى داعب خيال

روسيا القيصرية بالسيطرة على مداخل المياه الدافئة من المحيط الهندى.

وقد ظل الموقف على هذا الوجه حتى بعد تفاقم الصراع الإريترى ضد إثيوبيا، ثم نشوب الصراع داخل إثيوبيا نفسها ضد حكومة منجستو اليسارية، ولم يبدأ الموقف فى التغير إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى وزوال نفوذه تماما من أنحاء العالم فى عام ١٩٩١.

٣- استراتيجية أمريكية جديدة فى الشرق الأوسط

مع انتشار القلاقل والتوترات فى كل من وسط أفريقيا والقرن الأفريقى وجنوب غرب آسيا حيث قامت الثورة الإسلامية الإيرانية، وقام السوفييت بغزو أفغانستان. كل ذلك انعكس بشدة على الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط عمومًا والخليج بشكل خاص. وقد اعتمدت واشنطن فى مواجهة هذه الأزمات التى أحدقت بالشرق الأوسط من كل جانب على استراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية مؤثرة فى كل منطقة من المناطق التى تتعرض مصالحها الأساسية فيها للخطر، وخاصة عند مستودع البترول الهائل فى الخليج، ومصادر المواد الأولية فى القارة السوداء، وطريق نقل هذه الثروات إلى أوروبا وأمريكا.

والبترول هو الدم الضرورى لبقاء المجتمعات الصناعية الحديثة، وأن ٦٠ % من الواردات البترولية للعالم تأتى من الشرق الأوسط. ويشكل فقد هذه الواردات ضربة قاصمة لاقتصاديات الدول الغربية واليابان. وكانت أبرز الحقائق الاستراتيجية التى أفرزتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ من وجهة النظر الغربية وقضية البترول واحتمال انقطاعه أو انخفاض إنتاجه، وما يمثله ذلك من تهديد رئيسى للولايات المتحدة والعالم الغربى الصناعى، ويزداد التهديد مع تزايد الاعتماد على الواردات البترولية من الشرق الأوسط. لذلك اتجهت السياسة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣ إلى اتخاذ إجراءات تمنع تكرار ما حدث من خطر. والعمل فى الوقت نفسه على الإقلال من التأثير الضار لهذا الخطر، بالاقتصاد فى استهلاك الطاقة والتخزين المبكر للبترول، والبحث عن مصادر اقتصادية بديلة للطاقة. ولم يكن ذلك يعنى أى تهاون فى تأمين الخليج، أو عدم التصدى بقوة لأى محاولة تعرض منابع البترول للخطر أو التدخل فى صادرات البترول بشكل يمثل خطرًا داهمًا عليها. ظهر ذلك واضحًا عند وضع عناصر

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن.

من ناحية أخرى فإن تحقيق الاستقرار فى الشرق الأوسط، وحل مشكلات الصراع العربى الإسرائيلى، أصبح ضرورة تتطلب توفير الأمن لكل دول المنطقة وحل الصراعات والمنازعات والخلافات المحلية بالطرق السلمية، كذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى داخل كل دولة على حدة ، لذلك فقد شكلت عملية السلام ركنا مهما فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ويكمل هذا الركن ، ركن آخر يتمثل فى تعهدها بضمان أمن وسلامة إسرائيل. وقد زادت أهمية تحقيق الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط بعد أحداث إيران وأفغانستان واكتسبت بعدًا جديدًا. فبدون الاستقرار لم يكن ممكنا للولايات المتحدة العمل مع الدول العربية الصديقة من أجل توفير إطار للأمن أو المساعدة فى حماية المنطقة من أخطار التوسع السوفييتى أو أى تهديدات أخرى محتملة تتعرض لها صادرات البترول الضرورية لاستمرار حياة المجتمع الغربى الصناعى.

وقد اعتمدت السياسة الأمريكية على عدة ركائز أساسية، وكانت القوة العسكرية هى الركيزة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالى يجب أن تتوافر لديها فى كل الأوقات القدرة على الوفاء بالتزاماتها نحو المصالح الأمريكية، هكذا أصبح إعداد وتطوير القدرة العسكرية الأمريكية القادرة على تحقيق الاستقرار والمحافظة على المصالح الأمريكية فى مختلف أنحاء العالم ، هى أهم معالم السياسة العسكرية الأمريكية. كما أصبح التلويح بها أو التهديد باستخدامها يمثل عنصر ردع فعال لخدمة المصالح الأمريكية (السياسية والاقتصادية وحماية أمنها القومى) . هذا التحول الجديد فى السياسة العسكرية الأمريكية، أطلق عليه المفكرون العسكريون اسم «مبدأ كارتر »، شأن سوابقه .. كمبدأ ترومان ومبدأ أيزنهاور ومبدأ كنيدى ومبدأ نيكسون. والواقع أن هذا التحول فى التفكير الأمريكى الاستراتيجى كان قد بدأ فعلا فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وظهور أزمة الطاقة بشكل واضح، ولكن ما حدث من تطورات أدى إلى بلورة ذلك التفكير وصياغته فى شكل عقيدة استراتيجية محددة الملامح. ففى بداية الثمانينيات أظهرت الولايات المتحدة تصميما على حماية

مصالحها فى المنطقة. وأعلن الرئيس كارتر فى خطاب أمام الكونجرس الأمريكى (رسالة الاتحاد فى يناير ١٩٨٠) ما عرف بـ « مبدأ كارتر » عندما قال : « إن أى **محاولة من جانب قوة خارجية لفرض السيطرة على الخليج، سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يتم صدها لها بأى وسيلة ضرورية بما فى ذلك القوة العسكرية »**. وكان هذا التحذير موجه إلى الاتحاد السوفييتى، وهو بمثابة تحديد « خط أحمر » لا يجوز للاتحاد السوفييتى تجاوزه. واستتبع كارتر إعلان مبدئه: إنشاء « قوة التدخل السريع ».

من أجل ذلك اهتمت الولايات المتحدة بتطوير قواتها المسلحة وتوفير خفة حركة استراتيجية عالية لها، ووسائل نقل عالية القدرة لنقل قوات عسكرية كبيرة إلى أى مكان فى العالم، والعمل على نشر قواتها على مساحات واسعة من العالم، ومن أهم المناطق بالنسبة للولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب غرب آسيا لقربهما الجغرافى وارتباطهما الجيواستراتيجى. إضافة إلى نشر الوجود العسكرى الأمريكى الفعال والدائم فى المناطق الحيوية، ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تخزين الأسلحة والمعدات الثقيلة اللازمة للقوات التى يتم إحضارها جوًا لمنطقة الشرق الأوسط. وقد بدأت أعمال التخزين على السفن أولا ثم فى قواعد بالمحيط الهندى ثم فى قواعد بدول الخليج فى أعقاب حرب الخليج الثانية.

إلى جانب الاهتمام بالقوة العسكرية الأمريكية كأداة فعالة لتنفيذ استراتيجيتها، اهتمت الولايات المتحدة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، **فكثيرا ما لجأت الولايات المتحدة - وما زالت تلجأ - إلى استخدام المساعدات العسكرية كأداة للتأثير على سياسة الدولة المتلقية للأسلحة الأمريكية، ولتحقيق أهداف محددة باستخدامها للضغط على الدولة لإنتهاج سياسة معينة أو لتغيير سلوكها فى اتجاه معين أو التوصل إلى التسوية لصراع محدد، فإضافة إلى أسلوب التهديد بوقف المساعدات إذا لم تتبع الدولة السلوك الذى ترغبه الولايات المتحدة، هناك أسلوب الترغيب، بمعنى تشجيع الدولة على اتباع أسلوب معين، بالتعهد بتقديم المساعدات العسكرية أو المزيد منها لها**. ويتسع نطاق هذا الأسلوب لأقصى حد فى التعامل مع إسرائيل لدفعها نحو تسوية صراع مع العرب، والذى يبلغ أحيانا حد ابتزاز إسرائيل للولايات

المتحدة. فقد اعتادت إسرائيل أن تطلب ثمنا باهظا مقابل كل خطوة تخطوها فى اتجاه السلام منذ اتفاق «كامب ديفيد» فى عام ١٩٧٨.

يضاف إلى المساعدات العسكرية جانب آخر فى هذه الإستراتيجية هو تقديم المساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط التى تواجه مصاعب اقتصادية حادة، وحتى يتسنى لهذه الدول الإسهام بقدر أكثر فاعلية فى تحقيق الأمن الفردى أو الأمن الاجتماعى بمنطقة الشرق الأوسط، وترى الولايات المتحدة أهمية مساهمة الدول الصناعية المتقدمة والدول البترولية الغنية فى هذه المساعدات، والقيام بدور فعال فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى لباقى دول المنطقة مما يوفر مناخًا أفضل للاستقرار السياسى لها.

خامسا: سياسات ريجان الشرق أوسطية: (٨٠ – ١٩٨٨)

١- ريجان والعلاقات الأمريكية مع العرب وإسرائيل

مع مطلع عام ١٩٨١ بدأت إدارة الرئيس رونالد ريجان تعمل وسط مناخ يغلب عليه إحساس بتدهور القوة الأمريكية، وهو أمر يناقض مظاهر السلوك الأمريكى الذى ساد خلال السبعينيات، عندما كان الاهتمام الأمريكى مركزا على المبالغة فى التلويح بالقوة الأمريكية واستخدامها. ففى المحيط الخارجى الدولى، كان الغزو السوفييتى لأفغانستان يشكل علامة مهمة أظهرت عصرًا جديدًا فى قدرات الاتحاد السوفييتى، حيث بدا واضحا أن البعد العسكرى للتوازن السوفييتى الأمريكى، قد تغير عن ما كان عليه منذ عقدين سابقين، وأصبح هناك تفوق سوفييتى خاصة فى ما يتعلق بالصواريخ عابرة القارات.

أما فى منطقة الشرق الأوسط، فإن مرحلة ما بعد معاهدة السلام (١٩٧٩) شهدت تطورات مهمة بين أطراف الصراع العربى الإسرائيلى، وكانت علاقات القوى الدولية فى مقدمة هذه التطورات، وما حدث من تفكك فى العالم العربى، الأمر الذى أضعف مركز القوة العربية ، بينما زادت القوة الإسرائيلية تصاعدًا ، واستمر التوازن الاستراتيجى بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل ، سواء فى مجال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية (النووية)، والواقع أن العلاقات الأمريكية مع أطراف قضية

الشرق الأوسط كانت استمرارا لنفس خصائص هذه العلاقات فى حقبة السبعينيات. فقد ظلت العلاقات العربية الأمريكية تمثل علاقات شبه عدائية، خاصة من جانب الدول العربية التى حافظت على علاقات سابقة وثيقة مع الاتحاد السوفييتى، الأمر الذى جعلها تمثل أهدافا معادية للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، فقد ظلت تمثل نوعًا فريدًا من أنواع التحالفات، اتسمت بسمتين أساسيتين: **الأولى** أن درجة اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة أكثر بكثير من اعتماد الولايات المتحدة على إسرائيل، ومع ذلك فإن طبيعة هذه العلاقات لا تعكس هذا الوضع ولا تبرز الدرجة الفعلية من التبعية. **والثانية** هى أن التحالف الأمريكى الإسرائيلى لم يحدد فى بداية فكرته طبيعة الالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل، الأمر الذى جعل من هذا مجالا للمساومة بين الطرفين وفقا للظروف التى يضعها الطرفان فى الاعتبار. وفى ظل التحالف استمرت المساعدات العسكرية لإسرائيل خاضعة للاعتبارات الاستراتيجية الثابتة، تتمسك بمبدأ « الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكرى »، إلى جانب اعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية ودور جماعات المصالح والتأييد الذى تحظى به إسرائيل داخل المجتمع الأمريكى وفى الكونجرس. لقد كانت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل امتدادا طبيعيا للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، **والتى تقوم على الاعتماد على إسرائيل فى مواجهة النفوذ السوفييتى فى المنطقة ، والتى ظلت مستمرة حتى سقوط الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٩١.**

أما بالنسبة لباقى دول الشرق الأوسط التى تحصل على المساعدات الأمريكية، فقد استمرت كذلك كأداة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتى تركزت أساسا حول احتواء الاتحاد السوفييتى، وأن تتم الاستجابة لطلبات هذه الدول على ضوء مدى مساهمتها فى تقوية القدرة على ردعه، ودعم الدول التى تقدم لها هذه المساعدات لكى تساهم بفاعلية فى جهود الأمن الجماعى مع الولايات المتحدة. وتطبيقا لهذه المبادئ والاعتبارات ، قدمت الولايات المتحدة طائرات قتال « إف١٥ » للسعودية وطائرات الأواكس للاستطلاع الجوى الإلكترونى، كما قدمت لپاكستان مساعدات مقدارها ٣ مليار دولار تشمل طائرات « إف١٦ » لمواجهة التهديد الذى كانت تتصوره نتيجة

للوجود العسكرى السوفييتى فى أفغانستان. هكذا تميز عهد الرئيس ريجان بتطبيق عقائد أيديولوچية محورية تتفق مع التوجه الأمريكى الجديد، الذى يركز فى مواجهة « التهديد السوفييتى » واحتواء « التوسع السوفييتى »، وبالتالى خضوع كل الأهداف والسياسات الأخرى فى العالم لهذا الهدف الرئيسى.

وبالنسبة للشرق الأوسط فقد عكس منهجه الجديد تغيرات فى « الأولويات » حيث أخضع الصراع العربى الإسرائيلى لضرورات المواجهة مع السوفييت، وذلك من خلال عدة تحركات أساسية :

• دعوة دول الشرق الأوسط إلى ما أسماه بـ « الإجماع الاستراتيچى » فى مواجهة «التهديد السوفييتى».

• توسيع مفهوم قوات الانتشار السريع، التى تقرر إنشاؤها فى عهد كارتر، من أجل حماية منطقة الخليج، وأن تكون قادرة على خوض حروب تقليدية متعددة الأبعاد فى أكثر من مسرح عمليات داخل منطقة الشرق الأوسط.

• إعطاء التحالف الأمريكى الإسرائيلى صفة رسمية بالتوقيع على « مذكرة تفاهم» حول « التعاون الاستراتيچى » بين الدولتين.

• محاولة استمالة الدول الصديقة فى العالم الثالث والعالم العربى، حتى يمكن استعادة هيبة الولايات المتحدة فى العالم. فى الوقت نفسه استخدام أسلوب « العصا الغليظة » فى مواجهة الأنظمة التى تعتبرها موالية للاتحاد السوفييتى فى المنطقة وعلى رأسها النظام الليبى الحاكم.

فى إطار هذه التوجهات حاول ريجان إيجاد صيغة جديدة للحوار العربى الإسرائيلى ، غير أن سياسات مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل بشأن مشروعه فى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وإضافة العديد من المستوطنات حول مدينة القدس، صعَّب هذه المهمة ، إضافة إلى أن إنهاء القطيعة بين الدول العربية ومصر وعودتها إلى صفوف الوطن العربى ، لتمثل مكانها الطبيعى فيه ، الأمر الذى يتيح للعرب فرصة التشدد إزاء الاستفزازات الإسرائيلية ورفض الضغوط الأمريكية عليها.

وفى حقيقة الأمر واجهت حكومة ريجان مشكلة صعبة وهى بصدد تخطيط سياستها فى الشرق الأوسط ، فبينما هى تسعى جاهدة لاحتواء الانتشار السوفييتى فى الشرق الأوسط ، وسعيه لكسب ولاء كل من سوريا وليبيا واليمن الجنوبية وإثيوبيا ، فضلا عن احتلال أفغانستان وتمركز أسطوله الضخم فى المحيط الهندى ، فى الوقت الذى بدأت إدارة ريجان تعمل على توطيد علاقتها الخاصة بإسرائيل ، باعتبارها أداتها الفعالة المنفذة لأهداف سياستها فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى شجعها على الاستهانة بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وللأمة العربية جميعا ، وشن عدوانها على لبنان.

فى ظل هذه الظروف المعقدة وقعت واقعتان فى الشرق الأوسط هما: غزو لبنان، وتدمير المفاعل النووى العراقى، لتؤكد مدى أسلوب العنف الذى تسلكه إسرائيل والمستمد أساسًا من التأييد الأمريكى المطلق. **ومع ذلك فقد أيدت الولايات المتحدة الغزو الإسرائيلى للبنان باعتبار أن هدفه ردع المقاومة الفلسطينية والنظام السورى المؤيد من قبل الاتحاد السوفييتى وتوفير ضمانات الأمن التى تحتاجها إسرائيل.**

٢- التحركات السياسية الأمريكية فى الشرق الأوسط

تحركت إدارة ريجان خلال عام ١٩٨٢ فى عدة اتجاهات تخص الشرق الأوسط. كان أولها اضطراريًا وهو ناجم عن الغزو الإسرائيلى للبنان ، أما ثانيها فهو اتفاق التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل ، وكان ثالثها هو التقدم بمبادرة لسلام الشرق الأوسط ، فى محاولة لتحقيق قدر من التوازن لسياستها فى الشرق الأوسط واستقطاب الأنظمة العربية وإقناعها بحتمية الدور الأمريكى فى وضع أسس السلام فى المنطقة. وسنتناول بإيجاز هذه الوقائع:

(أ) الموقف الأمريكى من الغزو الإسرائيلى للبنان

فى يناير ١٩٨٢ اتخذت إسرائيل قرارًا بضم هضبة الجولان السورية ، دون أن يثير هذا القرار أى رد فعل عربى موحد وحاسم ، الأمر الذى أقنع إسرائيل بأنها فى مركز قوة يؤهلها لتنفيذ مخططها الرامى إلى الاستيلاء على جنوب لبنان والقضاء على الوجود الفلسطينى لمنظمة التحرير فى لبنان ، وجرها إلى معركة

غير متكافئة في منطقة الحدود الجنوبية للبنان. بدأت إسرائيل أعمالها العسكرية ضد لبنان بتوجيه ضربات جوية ضد معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان فضلا عن قصف العاصمة بيروت ، ثم وجهت هجوما بريًّا مكثفا بقواتها على الجنوب اللبناني أطلقت على هذه العملية اسم « سلام الجليل » ، أجبر الفلسطينيين على الانسحاب من هذه المناطق ، وكانت أبرز أهداف إسرائيل هي تصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًّا وعسكريًّا ، وإزالة الرواسب المريرة التي علقت بنفوس المواطنين الإسرائيليين من جراء الهزيمة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وموازنة الأضرار الناجمة عن إتمام انسحابها الكامل من سيناء في إبريل ١٩٨٢ وخسارتها في الجبهة الجنوبية بالهجوم على جنوب لبنان في يونيو في العام نفسه. وأخيرًا إرغام لبنان تحت وطأة الغزو والاحتلال، على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل **وقد حظي الغزو الإسرائيلي للبنان بالتأييد الأمريكي الكامل ، وخاصة بالنسبة لهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد أعلن ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت تأييد بلاده لكافة المخططات الإسرائيلية في لبنان ، « باعتبار أن المصلحة واحدة ».** في الوقت نفسه أعلنت الولايات المتحدة كفالتها لحماية المدنيين العزل بواسطة قوات الطوارئ الدولية لحماية بيروت الغربية ، وتغطية انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ، وتأكيدات بالحيلولة دون قيام القوات الإسرائيلية باقتحام بيروت الغربية. **وما أن أتم مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الانسحاب من بيروت حتى انسحبت القوات الدولية، الأمريكية ثم الفرنسية والإيطالية ، الأمر الذي أتاح لإسرائيل تنفيذ مذبحة صبرا وشاتيلا بالتواطؤ مع ميليشيات الكتائب اللبنانية ،** ثم جاءت قوات المارينز الأمريكية إلى لبنان مرة أخرى بدعوى مساندة الرئيس اللبناني الجديد أمين الجميل ، ومواجهة الأوضاع المتردية في لبنان ، وتحولت لبنان إلى ساحة للاقتتال. وتكشفت حقيقة المقاصد الأمريكية أمام الشعب اللبناني. **وحشدت الولايات المتحدة حاملات طائراتها ومدمراتها أمام سواحل لبنان ، وقصفت وسط لبنان الأمر الذي أدى إلى نسف مقر إقامة القوات الأمريكية في لبنان والقضاء على ربع القوات الموجودة به. وهكذا أصبح واضحا أن الوجود الأمريكي في لبنان كان أولا لصالح القوات الإسرائيلية المحتلة ثم للرئاسة اللبنانية الموالية للولايات**

المتحدة. ونتيجة لهذا الموقف قرر ريجان سحب قوات المارينز من بيروت وتقليص الدور الأمريكى فى لبنان ، ولكن بعد أن مكن إسرائيل من إنجاز معظم مقاصدها ضد منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد أعطت الحرب اللبنانية الولايات المتحدة فرصا جديدة لتعزيز مصالحها ومكانتها فى الشرق الأوسط كقوة عظمى وكوسيط وحيد للصراع العربى الإسرائيلى. وقد وجهت الولايات المتحدة مجرى الأحداث بحيث يحقق هذه الأهداف. وحددت الولايات المتحدة ثمن الانسحاب الإسرائيلى بعدة عناصر: أولا وقف استخدام الفلسطينيين للبنان كقاعدة لانطلاق هجماتهم ضد إسرائيل ، وأن تقوم سوريا بتخفيف وجودها العسكرى فى لبنان، بل طالبت الولايات المتحدة بسحب كل « القوات الأجنبية» من لبنان ، مع تبنى المطلب الإسرائيلى بإنشاء منطقة منزوعة السلاح فى جنوب لبنان ، تشرف عليها قوات متعددة الجنسيات. **ولا شك أن الولايات المتحدة قد حققت نجاحات عديدة نتيجة للغزو الإسرائيلى للبنان ومن أبرزها:**

- تعزيز المصالح الأمريكية ومكانتها كقوة عظمى بالنصر الذى أعطته لحليف لها يستخدم الأسلحة الأمريكية وهو إسرائيل.

- تركيز قضية الصراع العربى الإسرائيلى فى الأيدى الأمريكية ، وأن الحرب انتهت وهناك قوات أمريكية فى الشرق الأوسط.

- أضرت الحرب بأوضاع الاتحاد السوفييتى فى المنطقة بعد أن أصابت أصدقاءه فى المنطقة (سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية).

- تعزيز سمعة إسرائيل كرصيد استراتيجى للولايات المتحدة وإضعاف الوضع العربى وزيادة النفوذ الأمريكى فى المنطقة.

(ب) اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى الإسرائيلى

تعود فكرة التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى أصولها الأولى، إلى عهد نيكسون، كما ترددت مرارا خلال فترة حكم كارتر. وفى فترة رئاسة ريجان شهدت العلاقات الأمريكية الرئيسية عودة مذهب الرصيد الاستراتيجى

لإسرائيل ، والذى تم صياغته فى « مذكرة تفاهم » حول التعاون الاستراتيجى بين البلدين والتى وقعت فى نوفمبر ١٩٨١، ولكن لم يعلن عن قيام هذا التعاون الاستراتيجى آنذاك ، بسبب قيام إسرائيل بغزو لبنان ووقوع مذابح صبرا وشاتيلا. ولكن بعد الضربات الموجعة التى تلقتها القوات الأمريكية أثناء وجودها فى بيروت ، لجأت حكومة ريجان إلى إعلان وثيقة التعاون فى ديسمبر ١٩٨٣ بعد وضع صيغة نهائية لها.

وقد تضمنت أهم بنود الاتفاق صراحة على قيام « تحالف عسكرى وثيق بين الطرفين » من خلال التدريبات والمناورات المشتركة ، مع وضع خطة أمنية موحدة فضلا عن التعاون والتنسيق بين أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية ونظيرتها الإسرائيلية. إضافة إلى عدة بنود اقتصادية مهمة تدعم الاقتصاد الإسرائيلى ، وخاصة فى مجال مبيعات الأسلحة بينهما ، كما تضمن بندا عن التعاون العلمى الذى يسمح بنقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة لإسرائيل. وخاصة فيما يتعلق منها بإنتاج الطائرات المقاتلة وأبحاث الفضاء ، وقد شكل الاتفاق نقطة انطلاق عملية نحو زيادة مساحات التعاون العسكرى والاستراتيجى بين البلدين ، حيث تم تعزيزها دوريًا على مدار سنوات حقبتى الثمانينيات والتسعينيات (حدث آخر تطوير للاتفاق عام ١٩٩٩)، ساعد على ذلك التطورات الإقليمية والدولية التى وقعت فى هذه الفترة بداية من انهيار حكم الشاه فى إيران عام ١٩٧٩ مرورا بالغزو الإسرائيلى للبنان وصولا إلى حرب الخليج الثانية وما بعدها. ومن المنتظر تقنين هذا التعاون الذى يقترب كثيرا من تحالف استراتيجى شامل متكامل ، فى معاهدة دفاع توقع بين الطرفين عقب التوصل إلى التسوية الشاملة لعملية السلام فى الشرق الأوسط.

(جـ) مبادرة ريجان للسلام

فى محاولة لإيجاد بعض التوازن فى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، طرح الرئيس ريجان مبادرة من أجل حل المشكلة الفلسطينية خلال خطاب ألقاه فى سبتمبر ١٩٨٢ . وقد مثلت المبادرة أول اقتراب حقيقى جاد يتعلق بقضية المستوطنات الإسرائيلية وقضية الكيان الفلسطينى. وقد تضمنت المبادرة فقرات عن إقامة سلطة فلسطينية منتخبة وفترة انتقالية خمس سنوات تنتقل بعدها « المسئوليات الإدارية

الداخلية » تدريجيًا إلى الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مفاوضات مع الدول المعنية مع تفضيل الاتحاد مع الأردن كأفضل الحلول.

ويؤخذ على مبادرة ريجان أنها أغفلت تماما الإشارة صراحة إلى الحق الشرعى الفلسطينى فى تقرير المصير ، وقصر المفاوضات على الدول وحدها ، وهذا يعنى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى ، ورد العرب على هذه المبادرة فى مؤتمر قمة فاس الذى عقد بعد طرح المبادرة بعشرة أيام، والذى طالب بالانسحاب الكامل لإسرائيل وإزالة كل المستوطنات من الأراضى المحتلة ومع فترة انتقالية وجيزة تنتهى بإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتخذ القدس عاصمة لها.

وخلاصة القول هنا أن التأييد الأمريكى للدور الإسرائيلى فى لبنان والتعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومبادرة ريجان ، كانت فى واقعها تحركات تكتيكية فى إطار استراتيجية أمريكية بعيدة المدى تتسق مع نظرية « الإجماع الاستراتيجى » التى تتمحور أساسا حول مناهضة النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط. ولما كان هذا التوجه فيه إغفال حقيقى لاعتبارات الحق العربى ومقتضيات العدل فى حل قضايا المنطقة ، فقد حد كثيرا من التأثير الإيجابى للولايات المتحدة فى الوطن العربى ، يضاف لذلك كله التصرفات الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان السورية، وفى الضفة الغربية الفلسطينية، وضد المفاعل النووى العراقى ، ثم غزو إسرائيل للبنان ، كل هذه الأحداث والتطورات أدت إلى إضعاف العلاقات الأمريكية مع الدول العربية « المعتدلة »، إن التفاعلات الإقليمية التى واجهتها علاقات القوى فى الشرق الأوسط قد أطاحت بمحاولات الولايات المتحدة بشأن « الإجماع الاستراتيجى » الموجه للوجود السوفييتى فى المنطقة.

سادسا: حرب الخليج الثانية ومرحلة ما بعد الحرب الباردة

١ - حرب الخليج وأزمة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الخليج واحدة من أهم المناطق الحيوية بالنسبة للعالم عموما وبالنسبة للولايات المتحدة على وجه الخصوص ، باعتبار المنطقة هى أهم مصدر من مصادر

البترول العالمية ، ومصدر الطاقة الأساسى للاقتصاد والصناعة فى العالم الغربى. لذلك فإن أى تطورات تشهدها هذه المنطقة ، لا بد وأن يكون لها انعكاس مباشر على القضايا العالمية وقضايا الشرق الأوسط بشكل خاص ، ومن هذه القضايا عملية السلام والعلاقات العربية الإسرائيلية ، والتطرف الدينى والإرهاب ، وانتشار الأسلحة النووية. لذلك نجد أن كل رؤساء الولايات المتحدة منذ بداية حقبة السبعينيات (عهد الرئيس نيكسون) وبعد خروج بريطانيا من الخليج العربى عام ١٩٧١، قد أولوا منطقة الخليج عناية خاصة واهتمامًا كبيرًا ، وذلك من أجل الحفاظ على استقرارها كوضع ضرورى لتأمين المصالح الأمريكية الحيوية بها ، وفى مقدمتها ضمان استمرار تدفق البترول من المنطقة.

ولقد تضاعفت أهمية « أمن الخليج » من وجهة النظر الغربية الأمريكية ، بعد وقوع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، وأصبح أمن الخليج معرض لمخاطر جسيمة: الأمر الذى دفع الرئيس كارتر إلى إعلان « مبدأ كارتر » الذى يؤكد حق الولايات المتحدة فى الدفاع عن مصالحها فى الخليج ، ولو تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية إذا تعرضت هذه المصالح للخطر. وعندما وقعت حرب الخليج الأولى فى عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران ، ساندت الولايات المتحدة العراق أثناء الحرب ، لكى تحد من انتشار الثورة الإيرانية الإسلامية إلى دول المنطقة.

وانتهت الحرب مع انتهاء عهد ريجان فى عام ١٩٨٨ ، ثم تولى چورچ بوش رئاسة الولايات المتحدة فى مطلع عام ١٩٨٩ . واستمر الخليج على قمة الاهتمامات الأمريكية ، وقد بلغ هذا الاهتمام ذروته العملية باندلاع حرب الخليج الثانية فى أغسطس ١٩٩٠ عندما اجتاح العراق الأراضى الكويتية. وحشدت الولايات المتحدة تأييد وإمكانات الدول الأوروبية وغيرها من دول العالم ، ومشاركة دول مجلس التعاون الخليجى ومصر وسوريا فى تحرير الأراضى الكويتية وهزيمة مطامع العراق فى السيطرة وفرض هيمنته على هذه المنطقة الحيوية.

ومن أهم ما أفرزته حرب الخليج الثانية ، حتمية العمل على تحقيق السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، واقتناع الإدارة الأمريكية بأن مفتاح حل الصراع العربى الإسرائيلى ، هو حل القضية الفلسطينية. لقد تنبهت إدارة بوش لهذه

الحقائق المهمة. وعقدت العزم على التحرك الفورى من أجل تحقيق هدف السلام. وما أن توقف القتال فى أواخر فبراير ١٩٩١، حتى بادر الرئيس بوش - بعد أيام قليلة بإعلان مبادرته من أجل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط، على أساس مبدأ « الأرض مقابل السلام » مع ضرورة منح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة. وكانت إدارة بوش تنظر إلى العملية التفاوضية لسلام الشرق الوسط ، باعتبارها منقسمة إلى قسمين: الأول يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل والدول العربية ، والثانى بين إسرائيل والفلسطينيين ، كطريقين منفصلين للتفاوض. وقد أدى هذا المفهوم الخاطئ ، الذى يفصل بين لب الصراع وباقى تداعياته إلى فشل كل الجهود التى بذلت خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ . ولكن عندما تكشفت أبعاد هذه الحقيقة أثناء حرب الخليج الثانية ، ظهر أنه لا بد من سلوك الطريقين على حد سواء وفى وقت واحد.

هكذا بدأت رحلات وزير الخارجية الأمريكية چيمس بيكر بين إسرائيل والدول العربية لمناقشة قضية السلام وبحث أفضل السبل لتحقيقه ، وأهمية إيجاد صيغة تستجيب لمطالب وتطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين معا ودون تفرقة. غير أنه سرعان ما أعلنت إسرائيل رفضها نداء بوش بالتسوية القائمة على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام » ، كما رفضت طلب بيكر بإعلان قبولها لهذا المبدأ ، كنوع من إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة ، وأصرت على الاستمرار فى بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة. وكانت حكومة الليكود الإسرائيلية قد اتخذت من واقعة سقوط الصواريخ العراقية على مدنها فى أثناء حرب الخليج الثانية ذريعة ومبررًا للاحتفاظ بالضفة الغربية (يهودا والسامرة) باعتبارها عمقا استراتيچيا جغرافيا ، لا يمكن التخلى عنه.

وكان لموقف مصر وسوريا والسعودية ودول الخليج العربية التى شاركت الولايات المتحدة فى حرب الخليج ، آثاره فى إقناع الولايات المتحدة بأهمية إيجاد تسوية عادلة للأزمة الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة. وقد أعلن بيكر أن الموقف هو موقف « ناضج ورائع » ، ولكن يتوقف تحول هذا الموقف إلى الالتزام على موقف إسرائيل ، وقبولها لمبدأ « الأرض مقابل السلام » ووقف بناء المستوطنات ، الأمر الذى لم تفعله إسرائيل.

وقد استمر موقف إدارة بوش ثابتا على هذه المبادئ ، حتى أمكن عقد مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩١ ، والذى وضع صيغة للسلام تضمنت مبادئ وقواعد العملية وفى مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد استمرت « صيغة مدريد » تشكل حجر الزاوية فى عملية السلام الجارية منذ عام ١٩٩١ حتى نهاية القرن العشرين.

٢ ـ السياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة

لا شك فى أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتى فى بداية حقبة التسعينيات قد شكل نقطة تحول أساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فقد تغير أهم المعطيات الأساسية فى هذه السياسة ، مما أدخلها فى منعطف حاد لم تعرفه أو تعتاد دروبه من قبل. ففى حرب الخليج الثانية ، احتوت الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتى ، وكانت مسيطرة على الموقف تماما ، بعد أن أصبح لها كامل الحرية فيما تفعل دون أن تواجه تحديًا يذكر ، هكذا بدأت المصلحة الذاتية تسيطر على مسار السياسة الأمريكية بشكل أكثر وضوحا وحسمًا. وأصبحت هذه المصلحة هى الحكم الفيصل فى كل تحركات الولايات المتحدة ، وهى العنصر الجوهرى الذى فتح الباب أمام سياسة الهيمنة الأمريكية عالميًا وإقليميًا بالنسبة للخليج ومنطقة الشرق الأوسط ككل ، وخاصة فى مجال الصراع القائم بين إسرائيل وجيرانها العرب ، فبدا وقوفها إلى جانب إسرائيل ومساندتها السياسية ودعمها العسكرى والاقتصادى أكثر وضوحا. كما ترسخ مفهوم الرصيد الاستراتيجى لإسرائيل فى السياسة الأمريكية بعد أن أصبح الانحياز الأمريكى نحوها يمثل مصلحة أمريكية قومية. ويبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية ستظل متمركزة حول هذه المفاهيم حتى نهاية العقد الأول من القرن الجديد على الأقل ، ولكنها قد تمر بدرجات متفاوتة تبعا لظروف كل موقف.

ويرى الخبراء الغربيون أن طريق التغيير فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط مازال طويلا ، وقد بدأت معالم هذا التغيير تظهر فى علاقتها بإيران. ولكن هناك وجهة نظر أمريكية تقول إن **التغيير لا يعنى انتهاء جولة السياسة الأمريكية مع الأصولية الإسلامية فى حالة استمرارها ، كبديل محل الشيوعية.** فإذا صح هذا القول فستكون المعادلة الجديدة هى نفس المعادلة القديمة مع اختلاف معطى واحد من

معطياتها ، إذ تتضمن المعادلة الجديدة تأمين البترول وحماية إسرائيل ومحاربة الأصولية الإسلامية باعتبارها البديل الأيديولوچى عن محاربة الشيوعية ، يضاف إلى ذلك عنصرى الإرهاب والعمل على توسيع نطاق التغلغل الاقتصادى وفتح أسواق جديدة للسلع الأمريكية.

وكانت إدارة الرئيس بيل كلينتون قد واجهت منذ أن تولت مهامها فى مطلع عام ١٩٩٣ ، تحديًّا قويًّا بشأن تأمين واستقرار منطقة الخليج فى ظل نظام عالمى جديد ، لذلك كان عليها استمرار التركيز على مسيرة السلام فى الشرق الأوسط التى أرسى قواعدها چورچ بوش فى مؤتمر مدريد ، الذى وضع الأساس لحل قضية النزاع العربى الإسرائيلى هذا من ناحية. ومن الناحية الثانية التصدى لعناصر التحدى فى الخليج الممثلة فى العراق وإيران من خلال السياسة التى عرفت باسم « الاحتواء المزدوج » لكل من إيران والعراق. والواقع أن هذه السياسة لم تحقق نجاحا مؤثرا باعتبارها لم تمثل حلا للمشكلات المتعلقة بأمن واستقرار الخليج ، ولكنها سياسة مؤقتة هدفها عزل العدوين الأساسيين لنظام الإقليم الذى ترعاه الولايات المتحدة ، وتنطوى هذه السياسة على ضرورة بقاء العراق تحت الحصار الاقتصادى والضغط العسكرى، كما تتمسك إدارة كلينتون بضرورة خضوع العراق لقرارات مجلس الأمن ، وإعدام كل برامج وأسلحة الدمار الشامل. وهى ترفض التعامل مع النظام العراقى القائم ولا تنوى التعامل معه ، طالما هو مستمر فى الحكم، بينما لا توجد سياسة بديلة بشأن التعامل المستقبلى مع العراق ، مع صعوبة احتمال قلب نظام الحكم ، وإذا حدثت أى محاولة فى هذا المجال سوف تكون مكلفة ماديًّا ومعنويًّا.

وقد اشتملت سياسة « الاحتواء المزدوج » بالنسبة لإيران ، محاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادى. وقد أكدت الإدارة الأمريكية أنها لا تريد تغيير النظام الإيرانى القائم ، إنما تريد تغيير سلوكياته تجاه قضايا ترويج الأسلحة النووية والإرهاب ومعارضة عملية السلام فى الشرق الأوسط. وقد زادت العلاقات سوءا بين الولايات المتحدة وإيران أوائل عام ١٩٩٥ **بسبب استمرار السلوك العدائى الذى كانت تظهره إيران** تجاه الولايات المتحدة، إلا أنها بدأت تتحسن منذ تولى الرئيس محمد خاتمى السلطة فى طهران فى عام ١٩٩٧،

واتجهت الولايات المتحدة نحو بحث تخفيف سياستها المتشددة تجاه ايران ، وخاصة بعد أن تأكد فشل سياسة الاحتواء المزدوج، التى لم تسفر عن أى إنجازات مهمة سواء تجاه إيران أو العراق ، بل أفرزت نتائج سلبية بعد أن زادت عزلة الولايات المتحدة وعداء الشعبين العراقى والإيرانى لها ، بينما ما زال صدام حسين يحكم العراق بعد مرور تسع سنوات على هزيمته بواسطة القوات الدولية. من ناحية أخرى فقد نفد حماس الدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة من الاستمرار فى سياسة الاحتواء للعراق، كما أن الحملة الأمريكية تجاه عزل إيران قد دفعت بها تجاه روسيا والصين، وفتح باب التعاون بينهم فى مجال الطاقة النووية ، والابتعاد أكثر عن الولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه فإن الوجود العسكرى الدائم للقوات الأمريكية وبناء القواعد البرية الثابتة فى الخليج وتعزيز هذا الوجود سنة بعد أخرى ، بحجة حماية دول مجلس التعاون الخليجى من أى تهديدات خارجية ، هذا الوجود أصبح يستغل من العناصر المعادية للولايات المتحدة داخل المنطقة للاستفادة من الأوضاع الداخلية المتدهورة.

أما عن دور مجلسى التعاون الخليجى فى معاونة الولايات المتحدة فى عزل إيران والعراق ، فقد شهد تطورات مهمة فى اتجاه تحسين العلاقات مع إيران بل ومع العراق ، والاتجاه نحو تطبيع العلاقات مع إيران. هكذا اضطرت الولايات المتحدة إلى مراجعة سياسات الاحتواء المزدوج من الناحية السياسية والاقتصادية والبحث عن وسائل تخرجها من مأزقها ، بعد أن تأكد أنه من الصعب تنفيذ هذه السياسات بمفردها، يضاف إلى ذلك النتائج غير الإنسانية التى يتعرض لها شعب العراق وما يثيره ذلك من تعاطف متصاعد من الشعوب والحكومات العربية والإسلامية. واهتمام المجتمع الدولى بالشعب العراقى ومعاناته من الحصار الاقتصادى. فقد أتيحت الفرصة لمراجعة هذه السياسة عندما تواكبت بداية الفترة الثانية للرئيس كلينتون مع تولى الرئيس محمد خاتمى رئاسة إيران بعد انتخابات مايو ١٩٩٧.

٣- إدارة كلينتون وحكومات إسرائيل

رغم ما حدث من تغيير فى السياق العام للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية فى ظل إدارة بوش (٨٨ ــ ١٩٩٢) وما وضعته حكومة شامير الإسرائيلية من عراقيل وتعرضت له من ضغوط أمريكية قوية لدفعها نحو عملية السلام ، فإن ذلك لم يؤثر

فى مجمل الصيغة العامة للعلاقات بين البلدين ، رغم ما أظهرته حرب الخليج من أن إسرائيل تمثل عبئا على المصالح الأمريكية ، وأنها لا تعتبر عاملا مؤثرا فى ضبط صراعات المنطقة أو صمام أمان لمواجهة الأصولية الإسلامية ، رغم ذلك كله فقد ظلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية متسمة بعدة معالم تدعم بشدة الرصيد الاستراتيجى الإسرائيلى لدى الإدارات الأمريكية. ومن أبرز هذه المعالم:

• تأكيد الطابع الاستثنائى للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، التى تختلف تماما عن روابط الولايات المتحدة وباقى دول المنطقة.

• تأكيد استمرار وتنمية الشراكة الاستراتيجية ، فضلا عن المشاركة فى القيم الغربية والمصالح ، مع احتمال تعارض هذه المصالح على نحو ما حدث خلال الأزمة اللبنانية عام ١٩٨٢. ومن المنتظر أن تتطور هذه العلاقات بعد التسوية الشاملة إلى دعمها أكثر وتقنينها فى إطار تحالف استراتيجى مع إسرائيل فى شكل معاهدة دفاع مشترك.

• نفى أى صلة بين النزاع العربى الإسرائيلى وبترول الخليج ، والتأكيد على أن هذا النزاع لا يؤثر على المصالح الأمريكية البترولية فى المنطقة ، أو على قدرة إسرائيل على القيام بدورها كرصيد استراتيجى للولايات المتحدة فى المنطقة ، لذلك فهى تشارك فى حماية المصالح الأمريكية فيها.

وقد بدأت تطورات ما بعد مدريد بشأن السلام تتبلور فى أواخر عام ١٩٩٣ وعندما تم التوصل إلى اتفاق أوسلو وملحقاته بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ثم السلطة الفلسطينية ، وكذا المعاهدة الإسرائيلية الأردنية فى عام ١٩٩٤، وقد اعتبرت هذه التطورات من إنجازات السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد إدارة كلينتون. وكشأن الإدارات الأمريكية السابقة ، اعتبرت إدارة كلينتون أن تحقيق أى تقدم للعملية السلمية ، مرتبط بنجاح المفاوضات على المسار السورى ، وهو ما انعكس فى الاهتمام المكثف بالتقريب بين وجهات النظر السورية الإسرائيلية. غير أن محاولات كلينتون لدفع السلام فى المنطقة تحطمت نتيجة لعناد وتشدد حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتانياهو فى الفترة بين (١٩٩٦ و ١٩٩٩). ورغم حالة الإحباط التى

أصابت الإدارة الأمريكية نتيجة للوضع السياسى فى إسرائيل ، فلم يكن أمامها إلا التعامل مع الواقع الجديد الذى صاغه نتانياهو ، والمضى قدما فى عملية السلام ، لإبقائها على قيد الحياة ، ولكن فى إطار الرؤية التى حددتها الحكومة الإسرائيلية التى تناقض أسس ومبادئ مؤتمر مدريد ، سواء فى ما يتعلق بالقدس أو بالمستوطنات أو بمبدأ الأرض مقابل السلام ، وإنكار ما تم التوصل إليه فى أوسلو ، الأمر الذى أصاب عملية السلام بالركود وهددها فى أسسها ومستقبلها.

رغم أن السياسة الأمريكية قد اتسمت - مع تعاقب وتغيير الإدارات - بالاستمرارية والثبات إلى حد كبير تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما وتجاه إسرائيل بوجه خاص ، حيث كان معظم الرؤساء الأمريكيين مؤيدين لإسرائيل وسياستها ، وإن اختلف ذلك بدرجة ما من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التى حكم فى أثنائها ، إلا أن فترة حكم الرئيس كلينتون منذ عام ١٩٩٣ شهدت تحولا غير مسبوق فى الموقف الأمريكى ، تجاه إسرائيل ليس فقط من حيث إبداء التعاطف الشديد معها ، ولكن كذلك مساندتها حتى فى أسوأ الظروف التى مرت بها عملية السلام إبان فترة حكم نتانياهو ، الأمر الذى مثل نقلة نوعية كبيرة فى إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التى شهدت نموا مضطردًا فى صورة خط بيانى متصاعد منذ تولى ريجان الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨١، **ومن ثم فإن الأداء الفعلى للإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون يأتى فى إطار هذا التصاعد الذى يزداد تكريسا فى ظل ظروف الاختلال الكبير فى ميزان القوى بين إسرائيل والعرب ، وغيابا واضحا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكى إزاء الشرق الأوسط.**

وعلى صعيد المجتمع الأمريكى ، لا يمكننا إغفال حقيقة أن مصادر النفوذ اليهودى فى هذا المجتمع تشهد توسعًا واضحًا يدعم مواقع اليهود فى الولايات المتحدة، ويبرز مدى حرصهم على توسيع نطاق نشاطهم بالعمل السياسى فى إطار اللوبى الصهيونى - فى مقابل ضعف نسبى سياسى للأمريكيين العرب - الذى أسهم فى تفاقم الخلل القائم بين العرب وإسرائيل فى التأثير على صانع القرار الأمريكى ، ويحاول كلينتون من خلال عملية السلام بين العرب وإسرائيل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع حتى يمكن أن يحقق إنجازًا سياسيًّا يعيش معه السنوات الباقية من حياته بعد

خروجه من البيت الأبيض فى نهاية عام ٢٠٠٠ . غير أن سلام الشرق الأوسط ما زال فى حاجة إلى دفعة قوية ، من أجل ذلك تغدق الإدارة الأمريكية المساعدات والدعم على النظام الحاكم الجديد فى إسرائيل بعد تولى حزب العمل بزعامة إيهود باراك السلطة فى تل أبيب منذ يونيو ١٩٩٩ . وفى أول زيارة أجراها باراك لواشنطن وضعت أسس العلاقات الاستراتيجية المستقبلية بين البلدين ، تمهيدا لتسديد ثمن التسوية الشاملة عند تحقيقها ، فى شكل معاهدة دفاع تربط بين الولايات المتحدة استراتيجيًّا وعسكريًّا بشكل موثق ومقنن ، بذلك تتوحد « نظرية الردع » الأمريكية الإسرائيلية ، ويصبح الرادع النووى الإسرائيلى مكملا لاستراتيجية الردع النووى الأمريكى. هذه الوضعية المحورية توضح مدى عمق التحالف الاستراتيجى بين البلدين وأكثر العناصر واقعية فى مجال التعاون الأمريكى الإسرائيلى ، بل أكثرها بروزا على خريطة التحالفات الإقليمية والدولية فى منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادى والعشرين.

* * *



الفصل السابع

العلاقات الأمريكية اليابانية



العلاقات الأمريكية اليابانية

من الصدام لتحالف الصديقين اللدودين

محمد إبراهيم الدسوقى

مراسل الأهرام فى طوكيو

أول ما يلفت النظر فى العلاقات الأمريكية اليابانية الممتدة منذ ١٥٠ عامًا، أن الخوف كان عاملا مؤثرًا فيها بدرجة كبيرة ، فى مراحلها المختلفة وحتى الآن ، رغم التحالف القوى القائم بين البلدين وكون اليابان أهم حليف للولايات المتحدة بالجزء الشرقى من القارة الآسيوية ، فى نفس الوقت فإنها تحمل قدرًا لا بأس به من التناقضات ، فاليابان لا تنسى لليوم المساهمة الأمريكية فى بناء دولتها الحديثة ، وكذلك لا تنسى أن أول تجربة احتلال بتاريخها الممتد طوال ٢٥٠٠ عام كانت على يد جيش العم سام ، فضلا عن تجربتها الأخرى المريرة غير المسبوقة ولا الملحوقة لأى دولة بكوكب الأرض ، ممثلة بالاكتواء بنار القنبلة الذرية بنهاية الحرب العالمية الثانية. أما أمريكا ومع كل ما يردده كبار المسئولين فيها بمناسبة وبغير مناسبة بأن علاقاتها مع اليابان تعتبر أهم علاقة لها ، فأنها تنظر إليها باعتبارها مصدر تهديد دائم لأمنها القومى ، ولذلك تتحصن باستمرار بالحذر الشديد ، خوفًا من استيقاظ المارد اليابانى ومنازعتها فى القوة والنفوذ.

ترجع بدايات العلاقات اليابانية الأمريكية إلى عام ١٨٥٣ بدخول الكومودور بيرى خليج طوكيو - كان يسمى ذلك الوقت خليج إيدو - بسرب حربى ، للضغط على

اليابان لفتح أبوابها المغلقة أمام التجارة ، وهدد باللجوء لاستخدام القوة ما لم يتحقق ذلك.

خلال هذه الفترة كانت اليابان تعيش عزلة اختيارية عن العالم الخارجى ، تواصلت قرنين ونصف من الزمن، فرضتها من قبل حكومة توكاجاوا العسكرية ، خشية تأثير تدفق الأوروبيين - وما رافقه من بعثات تبشيرية - على المجتمع اليابانى، وبمقتضاها حظر دخول الأجانب باستثناء بعض التجار الهولنديين والصينيين وأسرة لى الحاكمة بكوريا.

بعدها بعام ، عاد بيرى ونجح فى إقناع اليابانيين بإبرام معاهدة صداقة مع بلاده ، وبدأت العلاقات الرسمية. وتبع ذلك توقيع معاهدات مماثلة مع روسيا وبريطانيا وهولندا فى نفس العام ، تحولت بعد أربع سنوات لمعاهدات تجارية لتنفتح اليابان مرة أخرى على العالم الخارجى. ولعل الصدفة وحدها تقف وراء تمكن أمريكا من النجاح فى فتح أبواب اليابان الموصدة، المهمة الصعبة التى سعت إليها القوى الغربية الكبرى آنذاك مثل بريطانيا والبرتغال... إلخ، لكنها ستكون فاتحة خير للطرفين ، علاوة على أثرها فى تحديد مسار علاقتهما ، المحرك لها بالأساس من جهة أمريكا الأغراض التجارية البحتة وليس السياسية ، خصوصًا وأنها ظلت تنظر لمنطقة آسيا الپاسفيك باعتبارها منطقة غنية بالسكان وفرص التجارة والربح، وبالذات الصين ، وركزت على كيفية الولوج لأسواقها الشاسعة ، **واليابان بالنسبة لها كانت محطة منتصف الطريق للراحة والحصول على المؤن فى الطريق للصين ، وأيضًا لقليل من (البيزنس) .**

وفى عام ١٨٦٠ رافقت السفينة الحربية اليابانية (كانرين مارو) سفينة حربية أمريكية كان على متنها وفد أرسلته الحكومة اليابانية للأراضى الأمريكية لإقرار معاهدة (هاريس) - نسبة للقنصل الأمريكى الذى تفاوض بشأنها- وفتحت بموجبها الموانى اليابانية للتجار الغربيين ، ومع تزايد حدة الغضب باليابان من النظام الإقطاعى والرغبة فى تقويض أسسه ، شهدت البلاد اضطرابات لمدة عشرة أعوام لحين انهيار النظام الإقطاعى لحكومة توكوجاوا فى ١٨٦٧ وإعادة السيادة للامبراطور مع بدء عهد الامبراطور ميجى ، رائد النهضة الحديثة باليابان، الذى

سعى ، ليس فقط لإعادة ترتيب البيت من الداخل وتخليص البلاد من ميراث عهد الإقطاع ، وإنما أيضًا للأخذ بأسباب التقدم والتكنولوجيا الحديثة المفتقرة إليها بلاده ، وكانت أمريكا من بين المصادر الأساسية التى نهل منها لتعويض ما فات اليابان من تقدم خلال عزلتها الطويلة.

ومع الاختلاف البين فى طبيعة ، تركيبة المجتمع والمشاكل الاقتصادية السياسية الموجودة بهذا الوقت فى كل من البلدين ، فإن الزائرين اليابانيين لأمريكا سواء من الديبلوماسيين أو الطلبة أو رجال الأعمال ، شعروا بإنجذاب واضح تجاه أسلوب مواجهتها لها وتركيبة مؤسساتها وأسلوب ممارستها لعلاقاتها الخارجية ، والذى عُرف باسم (التوسع السلمى) المقصود به توسيع أمريكا لمصالحها التجارية ونفوذها الثقافى بدون الاستناد للقوة وحدها، بما يعود بالفائدة فى النهاية على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالداخل ، الأمر الذى عكسته كتابات العديد من المفكرين والمثقفين اليابانيين فى عقد الثمانينيات من القرن التاسع عشر .

وفى السنوات التالية لإقامة العلاقات، كان الأمريكيون باليابان ينحصرون فى فئات المعلمين والمستشارين والمبشرين ، واعتبروا الأدوات الناقلة لأسرار الحضارة الغربية إليها ، غير أن عددهم فاق عدد اليابانيين بأمريكا ، مما دفع الآلاف للهجرة إلى هناك سعيًا بالمقام الأول وراء الاغتناء والحصول على الثروة. وبحلول عام ١٨٩٠ استقروا فى هاواى والساحل الغربى ، ومع حدوث تغيرات داخلية فى البلدين فى العقد الأول من القرن التاسع عشر ، مثل محاولة بناء جيش قوى واستغلال عامل القوة فى العلاقات الخارجية مع القيام بمغامرات غزو لدول الجوار ، بدأت قواعد العلاقات الثنائية تتغير ويطرأ عليها مستجدات ارتبطت بالتنافس البحرى والصدام حول الحرب مع الصين ، والتنافس للسيطرة على المحيط الهادئ.

إضافة لعامل آخر مهم يتعلق بالاقتصاد والهجرة ، فحينما أطلقت اليابان برنامجها للتصنيع بعد الحرب اليابانية الصينية (١٨٩٤-١٨٩٥) فى وقت تفوقت فيه أمريكا بحيث أصبحت الدولة الأولى فى مجال الإنتاج الصناعى - الذى استئثرت به بريطانيا وألمانيا من قبل - وبالتالى احتاجت لمصادر الخامات الطبيعية لسد حاجتها ، فهنا برز التنافس الاقتصادى بينهما بالصين وجنوب منشوريا عقب الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤- ١٩٠٥)، وفى كوريا بعد احتلالها عام ١٩١٠ .

لجأت اليابان لمنح معاملة متميزة للتجار وأرباب الصناعة اليابانيين الذين امتلكوا بفضلها قدرة تنافسية أعلى من الأمريكيين ، والذين ردت حكومتهم بمنحهم معاملة تفضيلية بكل من هاواى والفليبين. **وبهذه الأجواء نظر الأمريكيون للمهاجرين اليابانيين بهاواى على أنهم مصدر تهديد للمصالح الأمريكية ، ولذلك سارعت أمريكا بضم هاواى لأراضيها عام ١٨٨٩ خشية أن يسيطر عليها اليابانيون الذين فاق عددهم بها عدد الأمريكيين ، مع إبداء اعتراضات على تزايد أعداد المهاجرين اليابانيين للساحل الغربى من ٢٠ ألفًا عام ١٩٠٠ إلى ١٢٥ ألفًا عام ١٩٠٧ خوفًا من أن يشكلوا رأس الحربة لقدوم مزيد من الآلاف من اليابانيين.**

ومما زاد من التخوف من الهجرة اليابانية ، إعلان اليابانيين أنفسهم عزمهم توطين مليون يابانى فى كاليفورنيا ، وتحويلها لمنطقة تربطها روابط قوية باليابان ، أو أشبه بمستعمرة يابانية داخل الأراضى الأمريكية.

الإعلان السابق ، دفع سلطات كاليفورنيا لسن قانون غرضه فرض قيود على الهجرة عام ١٩١٣ ، أطلق عليه اسم قانون (أرض الأجانب) ورغم أن عدد اليابانيين حينئذ كان صغيرًا قياسًا بالجنسيات الأخرى ، إلا أن النظرة إليهم قامت على اعتبارهم مصدر تهديد لأمن أمريكا ، وهو قلق عبرت عنه شخصيات بارزة فى التاريخ الأمريكى من أمثال ثيودور روزفلت ، ووزير الخارجية ايليهو رووت ـ وأشار العديد من المؤرخين إلى أن المهاجرين اليابانيين لم يتعاملوا مع الشعب الأمريكى بوصفهم أجانب أو غرباء ، بل كعناصر راغبة فى العيش بهذا البلد والمساهمة فى تنميته اقتصاديًّا وثقافيًّا ، وكلما نجحوا فى إنجاز هدفهم زاد خوف الأمريكيين على أمنهم ؟ !

هاجس الخوف المسيطر على الأمريكيين، والتنافس المحتدم، لم يمنعا من الحفاظ على علاقات مستقرة ، لسبب مشترك يتمثل بالرغبة فى الحفاظ على التوازن بآسيا الباسفيك ومراعاة مناطق وحدود نفوذ ومصالح كل طرف بآسيا. وترجمت الرغبة المشار إليها لتوقيع سلسلة معاهدات فى مطلع القرن العشرين، منها اتفاق (كاتسورا- تافت ١٩٠٥) و(تاكاهيرا - رووت ١٩٠٨) كما وافقت اليابان على المحاذير الخاصة بالهجرة لأمريكا فى اتفاق سمى (الجنتلمان) عامى ١٩٠٧ و ١٩٠٨ .

إلا أن هذه التطورات تزامن معها صعود تيار باليابان يناصر الآسيوية ، بمعنى أن اليابان ومعها الدول الآسيوية الأخرى لديها جوانب تميزها عن الغرب ، ويجب العودة للجذور الآسيوية ، بدون أن يقصد طرد الأمريكيين من البلاد أو قطع العلاقات الديبلوماسية ، لسبب مهم جدًّا ، وهو أن الولايات المتحدة أصبحت لها مكانة هامة للغاية كمصدر للتكنولوچيا ورأس المال ، وكسوق للمنتجات اليابانية يستوعب ٣٠ % من الصادرات اليابانية ، أغلبها من منتجات الحرير. فبعد الحرب الروسية اليابانية ، منحت البنوك الأمريكية حوالى ١٠٠ مليون دولار فى صورة قروض ، وفى عام ١٩١١ وقعت طوكيو وواشنطن معاهدة تجارية فى سياق التركيز على سبل تعزيز علاقاتهما التجارية.

خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٩) توسعت اليابان لإحكام سيطرتها على روسيا ، مما جعلها القوة الرئيسية بشرق آسيا ، ومنافس لأمريكا بالمحيط الهادئ، غير أنهما تحالفتا لفترة صغيرة من الحرب (١٩١٧ ـ ١٩١٨) ووقعا على تعهد باحترام الأوضاع القائمة. ولكن لم يحل التحالف دون تزايد إحساس التنافس ، وخصوصًا فى سلاح البحرية ، لدرجة أنه ذاعت روايات فى ذلك الوقت تتحدث عن استعداد القوات البحرية على الجانبين لمهاجمة الجانب الآخر.

الغريب أن العلاقات الاقتصادية شهدت ازدهارًا ملحوظًا وتضاعفت عما كانت عليه قبل الحرب ، بينما انشغلت الأوساط العسكرية وبعض الدوائر المدنية بحديث الصراع المحتمل فى الپاسفيك بعد انتهاء الحرب ، إلا أن الرأى الغالب مال نحو مواصلة توسيع العلاقات التجارية بين البلدين ، لأن الظروف لا تسمح بالدخول فى حرب. فالأدميرال كاتو توموسابورو الذى لعب دورًا بارزًا فى الحرب العالمية الأولى، قال ببساطة إن **بلاده غير مستعدة للدخول فى حرب مع دولة غنية قوية.**

وفى عام ١٩٢٢ وقعت معاهدة واشنطون البحرية التى حددت سقفًا معينًا للقوة البحرية لليابان ، ومعها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. فى نفس العام وقعت معاهدة القوى التسعة التى تعهدت بموجبها عدة دول بمساعدة الصين كى تصبح عضوًا كاملا بالمجتمع الدولى ، وقبلت الحكومة اليابانية اتفاقات واشنطن ، وارتدت طوكيو ثياب الشريك الداعى لبناء مجتمع دولى ينعم بالرخاء والاستقرار والسلام ،

لأهداف داخلية ، إذ أن اليابان فى هذه المرحلة كانت تشهد دعوات متزايدة لتقوية الجيش.

إطار العولمة السابق - إذا جاز التعبير - هيىء الفرصة لدعم أواصر العلاقات الاقتصادية ، لا سيما وأن اليابان احتاجت للمساعدات الأمريكية لإعادة بناء العاصمة عقب تعرضها لزلزال عام ١٩٢٣ المدمر ، الذى قتل فيه أكثر من ٩٠ ألف شخص - هذا التاريخ تحديدًا كان نقطة فاصلة فى أمركة المجتمع اليابانى ، حيث انتشرت الكثير من معالم ومظاهر الثقافة الأمريكية ، مثل الموسيقى وأفرع بعض المحلات والأزياء وغيرها - وتدفقت فى العشرينيات رءوس الأموال والتكنولوچيا الأمريكية على اليابان، وساهمت فى تحويلها بمجىء عام ١٩٢٩ لدولة متقدمة بمعيار المعدات الصناعية الحديثة والإنتاج والنظام النقدى والمصرفى ، وحملت الصحف الأمريكية آنذاك الكثير والكثير من التقارير المشيدة بالليبرالية اليابانية ، لحين معاناتها من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعرض لها العالم ذلك العام.

نفس العقد أيضًا شهد أحداثًا أخرى كان لها أبلغ الأثر على البلدين ، منها إقرار الكونجرس عام ١٩٢٤ لقانون الهجرة الهادف أساسًا للتعبير عن عدم الترحيب بالمهاجرين اليابانيين ، على الرغم من مطالبة العديد من المسئولين اليابانيين والأمريكيين بعدم تمريره ، لأنه سيولد حالة من العداء لأمريكا داخل اليابان ، وانتهاز الجماعات والمنظمات اليمينية اليابانية الفرصة لإعلان انتقادها لترويج الأفكار المتعلقة بنزع السلاح والتعاون الدولى والاعتماد الاقتصادى المتبادل ، بوصفها أفكارًا أمريكية، فضلا عن استشراء الثقافة الأمريكية وتحول المجتمع اليابانى لتابع للحضارة الغربية. المثقفون الطلبة والسياسيون اليابانيون الذين تأثروا بجوانب الثقافة الأمريكية فى هذه المرحلة ، سيكون لهم شأن كبير فى إعادة بناء بلادهم بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.

وعندما نصل لعقد الثلاثينيات ، سنلاحظ أن أفكارًا ومسائل متعددة طرأ عليها التغيير باليابان ، التى وجد العسكر فيها موطىء لقدم ثابت ، وبدأت المؤسسة العسكرية تقود اليابان لجولة جديدة من المغامرات والغزوات الخارجية ، تحت دعوى تخليص آسيا من الإمپريالية الغربية. وكانت النظرة لأمريكا أنها تندرج ضمن

عناصر القوى الغربية الإمبريالية ، واعتبرت ثقافتها وأسلوب مجتمعها شر لابد من مواجهته ومحاربته ، ويحلو لبعض المؤرخين اليابانيين توصيف الحقبة ما بين ١٩٣٠ - ١٩٤٥ (بمرحلة حرب الـ ١٥ عامًا) . بمطلع الثلاثينيات ومع المعاناة من آثار وتوابع الأزمة الاقتصادية ، وجد ضباط الجيش والجماعات اليمينية المناخ الخصب للوثوب على السلطة. شهدت الفترة عمليات اغتيال لقيادات بارزة - منها عناصر مؤيدة للتقارب مع أمريكا - مع العلم أن تدعيم اليابان لجيشها وتزويده بأحدث الأسلحة لمواصلة سياسة الاستعمار فى عقد الثلاثينيات ، والتذرع بأنها تستهدف التصدى للقوى الغربية الغاشمة وإقامة نظام آسيوى جديد ، لم يزعج أمريكا كثيرًا أو يشعرها بوجود خطر يهددها ، لحين مجىء عام ١٩٣٨ حين تزايد القلق من انضمام اليابان لمعسكر ألمانيا وإيطاليا ، وهو ما تحقق عام ١٩٤٠ ، وتوقيع طوكيو لاتفاق الحياد مع روسيا عام ١٩٤١ .

أشعرت تلك التطورات واشنطن بالقلق ، وعملت لاتخاذ احتياطات تمثلت فى تقديم الدعم العسكرى للصين التى غزتها القوات اليابانية عام ١٩٣٧ ، تحصين الفلبين والإبقاء على الجزء الأكبر من أسطولها البحرى بالمحيط الهادئ ، فى حين عاصرت الساحتين الأمريكية واليابانية حملات عداء وكراهية للآخر ، تجسدت فى حرق العرائس الأمريكية المرسلة للقرى اليابانية كرمز للصداقة ، بينما جرى نقل اليابانيين بأمريكا إلى معازل ومعسكرات اعتقال رغم حملهم للجنسية الأمريكية، إلا أن هذه الجنسية لم تمنع التعامل معهم كما لو كانوا طابور خامسًا لليابان.

إزاء ذلك ومع إحساس القيادة العسكرية اليابانية بأن بلادهم محاصرة وأمنها مهدد من كل جهة ، من الأمريكيين والأوروبيين، فإن الخيار الوحيد المتاح مقابل ذلك كان الحرب ، ولهذا جاء قرار الهجوم على الأسطول الأمريكى فى پيرل هاربور عام ١٩٤١ ، وردت واشنطن عليه بإعلان الحرب على اليابان ، وبعد نجاح الهجوم المباغت ، قال الأدميرال ياماموتو القائد البحرى المعروف : **إن بلاده ردت زيارة الكومودور پيرى.**

وفى واقع الأمر فإن قصة الهجوم اليابانى على پيرل هاربور تستحق سردها ، فالوثائق التاريخية توضح حقيقة أن الجانبين لم يرغبا فى خوض غمار الحرب ضد

بعضهما البعض ، ولكن هناك عوامل دفعتهما فى نهاية المطاف للدخول فيها والاكتواء بنارها لسنوات ، فالتقديرات الأمريكية لحين شن الهجوم فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ كانت تتجه للميل نحو عدم قدرة اليابان ، بل وعدم اعتزامها محاربة أمريكا بسبب إرهاق قواتها بالصين ، فى وقت كان رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل يسعى بكل السبل الممكنة وغير الممكنة لجر واشنطن للحرب وأخذ يضغط بشدة لتحقيق ذلك.

وطوال الأشهر السابقة للهجوم ، انهمكت واشنطن وطوكيو فى مناقشات ومراسلات متبادلة حول التواجد العسكرى اليابانى بالصين ، التى كانت محل اهتمام من الجانبين التجارى والعسكرى للإدارة الأمريكية ، والتى لجأت لمحاولة خنق اليابان اقتصاديًّا بقرارين ، أولهما تجميد أرصدتها ، وثانيهما بوقف تزويدها بالبترول المصدر إليها - اليابان فى هذه الفترة كانت تستورد ٦٠ % من احتياجاتها النفطية من بلاد العم سام - مع العلم أن أحد أهداف السياسة الاستعمارية اليابانية هو الحصول على الموارد الطبيعية التى تحتاجها، وتأمين مصادر للطاقة. وذكر سكرتير الرئيس روزفلت الذى اتخذت إدارته القرارين (قال : إنه فى كل مرة تسير فيها سيارة أجرة ، فإن اليابان تصلها كمية أقل من البترول).

فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤١ ، سلمت اليابان وثيقة تؤكد فيها مشاركتها لأمريكا الرغبة فى تحقيق السلام العالمى ، وقللت من أهمية انضمامها لدول المحور ، وتدعو لأن تتصرف واشنطن كوسيط سلام بين اليابان والصين ، واستئناف العلاقات التجارية الطبيعية بين البلدين فورًا. وردت الولايات المتحدة بتسليم بيان فيه أربعة مبادئ تدعو لاحترام وحدة الأراضى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول والمساواة بفرص التجارة - اليابانيون تمتعوا دون غيرهم من الجنسيات الأخرى بميزات كثيرة بالصين- وإنجاز التغيير بمنطقة آسيا الباسفيك عبر الوسائل السلمية. وإن الانسحاب اليابانى من الصين وإندونيسيا سيكون برهانًا لنوايا اليابان السلمية.

فى هذه الأثناء ، قال وزير الحرب اليابانى الجنرال توجو هيديكى ـ الذى سيصبح فيما بعد رئيسًا للوزراء - بأن مطلع أكتوبر - المهلة الموضوعة لتحديد قرار الحرب أو السلم- قد فات ، ودعا لاتخاذ قرار لتعبئة الجند. بعدها استقالت حكومة كونوى وتولى هيديكى المنصب ، وهو بالأساس لا يكن سوى مشاعر الكراهية تجاه

أمريكا لموقفها من بلاده وخصوصًا فى الصين والتجارة ومحاولتها بسط سيطرتها على شرق آسيا.

وسط هذه الضغوط من جهة الجيش ، عقد اجتماع بالقصر الامبراطورى بالأول من ديسمبر ٤١ بحضور الإمبراطور ، الذى أعطى موافقته للهجوم على هاواى. ومما حمس القيادة اليابانية أن الزعيم الالمانى هتلر أبلغها سرًّا بأنه سيعلن الحرب على الولايات المتحدة إذا قررت بدورها إعلانها ، ومع أن الرأى استقر بين عدد من القادة العسكريين اليابانيين بأن الهجوم على پيرل هاربور المتمركز فيها الأسطول الأمريكى بالپاسفيك سوف يفشل ، فإن الأدميرال ياماموتو قائد القوات البحرية آنذاك ، والذى أعد الترتيبات النهائية للهجوم ، رأى أنه ما لم تدمر اليابان الأسطول الأمريكى فإنها ستتعرض للدمار ، وارتأى أن توجيه ضربة جوية مفاجئة هو خير ضمان للنجاح. وبالفعل غادرت القوات المهاجمة قواعدها فى ٢٥ نوفمبر ٤١ ، مع قطع الاتصالات فيما بينها والامتناع عن إلقاء المخلفات بمياه المحيط لأنها ستكون علامة لمسارها ، غير أن المخابرات الأمريكية كانت تراقب الموقف ، وفى اللحظات الفاصلة قبل بدء الهجوم تلقت القيادة العسكرية الأمريكية معلومات عن ذلك ، إلا أنها وصلت متأخرة لهاواى ، **بعدما انطلقت ١٨٣ طائرة يابانية لتوجيه الضربة الجوية ، التى أسفرت عن مقتل ٢٥٠٠ جندى أمريكى وتدمير ١٥٢ طائرة وإغراق خمسة من أفضل السفن الحربية بالأسطول الأمريكى وإلحاق أضرار بعشرات السفن الأخرى.** ومن حسن حظ الأمريكيين أن ثلاث حاملات طائرات وبعض السفن المرافقة لها كانت بعرض البحر وقت الهجوم ، الذى نفذ على مرحلتين وبدون أن تعلن مسبقًا الحرب ، ولم يسلم السفير اليابانى إلى واشنطن خطاب قطع العلاقات الديپلوماسية إلا بعدما بدأ الهجوم ، الذى ولد حالة من عدم الاتزان لدى الجانب الأمريكى ، بدليل أنه فى اليوم التالى له هرع البعض لإبلاغ الجيش باقتراب أسطول العدو من مدينة سان فرانسيسكو، وحينما سمع وزير الحربية بالنبأ شكر مساعده وذهب للنوم ليستيقظ بعدها بساعات لإبلاغه بأن الإنذار كان كاذبًا.

ومع غياب نشوة النصر عقب مرور بضعة أشهر ، ناقشت القيادة اليابانية احتمال خروجها من الحرب خاسرة ، لتفوق أمريكا من حيث حجم الموارد الطبيعية وعدد

سفن أسطولها. أما على الطرف الأمريكى ، فإن الغرض الأساسى كان الانتقام لهجوم بيرل هاربور والقضاء على التواجد البحرى اليابانى بالمحيط الهادى.

الطريف أن دعاية الحرب من الطرفين شابها بعض التشابه ، أمريكا أعلنت وقوفها لجانب مبادئ الديمقراطية والسلام والحرية، بينما تركزت الدعاية اليابانية على تحرير آسيا من سيطرة قوى النفوذ الأمريكى الغربى ، الغريب أيضًا أن القوات الأمريكية لدى استجوابها لأسرى الحرب اليابانيين ، استغربوا حجم معرفة ومعلومات جنود الجيش الامبراطورى عن أمريكا أكثر من أى دولة أخرى.

وتحقق النصر لأمريكا بحربها الطويلة المرهقة المكلفة ماليًّا وبشريًّا مع القوات اليابانية، باستسلام اليابان يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٥ فى أعقاب أيام من إلقاء القنبلتين على مدينتى هيروشيما وناجازاكى ، ولأول مرة فى تاريخها تعرف اليابان طعم الهزيمة والاحتلال ، وعمومًا فإن تجربة الحرب لليابان كانت قاسية ، وخرجت منها بدروس لم تغب عن ذاكرتها بعد ، وتذكر نفسها وشعبها بها بصفة دائمة.

ويذكر والتر لافبير فى مرجعه الضخم « الصدام.. العلاقات الأمريكية اليابانية عبر التاريخ » أن الرئيس الراحل ترومان أصدر تعليماته باستخدام القنبلة الذرية يوم ٢٥ يوليو عام ٤٥ ، وفى اليوم التالى أصدرت القوى الثلاث الكبار الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتى السابق (إعلان بوتسدام) الذى يطالب اليابان بالاستسلام بدون شروط ، وإلا فأنها سوف تتعرض للدمار بدون أن تحدد من أين سوف ينتج الدمار المقصود ، وانه بخلاف ما أعلنه ترومان للعامة ، فإن الحقيقة كشفت إصداره أوامر الهجوم الذرى حتى بدون أن يعرف قبول أو رفض اليابان للإعلان المشار إليه ، كما أنه كان بمقدوره إلغاء القرار واللجوء لأساليب أخرى لتضييق الخناق عليها وإجبارها للخضوع والتسليم.

وعندما استمع ترومان لخبر إسقاط قنبلة هيروشيما - التقديرات تشير إلى أن ١٠٠ ألف ضحية لقوا حتفهم بالتو واللحظة عقب إسقاطها بينهم ١٢ أسيرًا أمريكيًّا بينما مات ٤٠ ألف لإصابتهم بأمراض نتيجة الإشعاع الذرى - أبدى إمتعاضه من قصر الخبر والعودة للبرامج العادية فور بثه ، وصرح لبعض أصدقائه فيما بعد بأن يوم هيروشيما هو أعظم يوم فى التاريخ ! ؟

وبدون شك فإن إلقاء القنبلتين كان لهما مفعول السحر لإجبار اليابان على الاستسلام ، وهو ما كانت تستعد له فعليًّا قبل إلقائهما ، والولايات المتحدة كانت تعلم هذه الحقيقة ، ومع هذا استخدمت السلاح الفتاك ضدها لتجربة قوته التدميرية ، كما أقر بهذا العديد من المؤرخين ، وبخلاف هذا فقد كانت هناك مجموعة أغراض وأهداف أخرى دفعت أمريكا لاستخدام السلاح الذرى ، مع يقينها بأن طوكيو قاب قوسين أو أدنى من الركوع وإعلان الاستسلام ، خصوصًا وأن اليابان كانت تشهد بهذه المرحلة صراعًا حادًّا بين غلاة قادة الجيش الذين يرغبون بمواصلة القتال حتى آخر مواطن يابانى وبين مجموعة أخرى ترى أن الوقت قد جاء لإلقاء السلاح والتحدث عن شروط رفع الراية البيضاء ، بدليل أن القادة الأمريكيين أكدوا أن الغارات الجوية المكثفة على طوكيو بالذات ، والتى دمرتها بصورة بالغة ، كانت تؤدى لتسوية ما سبق تدميره بالأرض.

فى طليعة هذه الأغراض أن الولايات المتحدة لمست الخسائر الفادحة التى تعرضت لها قواتها بالأيام الأولى للغزو فى جزيرة أوكيناوا أقصى جنوب البلاد - الجزيرة كانت هدفًا حيويًّا للقوات الغازية لاتخاذها قاعدة انطلاق للطائرات المغيرة على بقية المدن اليابانية – قتل خلال المعركة المعروفة باسم الجزيرة ١٠٠ ألف شخص من سكانها على أقل التقديرات ، علاوة على عشرة آلاف جندى أمريكى ، ناهيك عن تلك الناتجة عن هجمات (الكاميكازى) - الطيارون الذين كانوا يقلعون بطائراتهم ويفجرونها فى السفن الحربية الأمريكية - حيث قتل خمسة آلاف بحار وأغرقت ٣٤ سفينة وألحقت أضرارًا بـ ٢٨٨ أخرى.

ولذا برزت الحاجة لسلاح يقلل الخسائر الأمريكية بأى ثمن ، ولم يكن هناك أفضل من القنبلة الذرية. فكما ذكر الجنرال ماريشال فى مذكراته ، فقد جرى إعداد ٩ قنابل لاستخدامها لتقليل الخسائر.

الغرض الثانى أن الرئيس ترومان لم يكن يريد أن يشاركه السوفييت فى غزو اليابان ، مفضلا أن يكون احتلالها أمريكيًّا خالصًا ، لاستغلالها فيما بعد كجزء من الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة آسيا الپاسفيك ، حيث وضح أن واشنطن كانت ترغب فى إبعاد السوفييت عن كوريا الجنوبية واليابان والفليپين. الطريف أن اليابان حاولت فى هذا الوقت استمالة السوفييت للوقوف بجانبها ، وطلبت رسميًّا هذا ، وظلت

موسكو تماطل بالرد إلى أن وافق أخيرًا وزير الخارجية السوفييتى مولوتوف على مقابلة السفير اليابانى حينئذ ساتو ، يوم السابع من أغسطس عام ١٩٤٥ الذى فوجئ به يسلمه إعلانا بالحرب يسرى مفعوله اليوم التالى مباشرة ! سارعت القوات السوفييتية باحتلال جزر الكوريل الأربع بالأيام الأخيرة من الحرب العالمية مما حدا بواشنطن للتحرك السريع قبل توغلها بالأراضى اليابانية.

قسوة الحرب على اليابان لم تنحصر فى القنبلة الذرية ، ولكن بحجم كل ما خسرته فيها. ففى المعارك قتل مليون و٢٧٩ ألف شخص علاوة على ٦٧٠ ألفًا من جراء القصف الأمريكى ، وتسعة ملايين بلا مأوى ، وتدمير ثلث الثروة القومية. أضف لذلك إدراكها للأهوال التى نكبت بها البلاد على يد المؤسسة العسكرية. وفى أعقاب انتهاء الحرب ، حوكم ألف يابانى عن جرائم حرب الشرق الأقصى ، من بينهم رئيس الوزراء أثناء الحرب ، الجنرال هيديكى توجو ، الذى اعتمد خطة مهاجمة پيرل هاربور ، وصدرت أحكامًا بإعدام سبعة ، من المتهمين بينهم توجو(*) ونفذ الحكم سرًّا عام ١٩٤٨ بحضور بعض الديپلوماسيين الأجانب.

وفى الأسبوع الأول من الاحتلال الأمريكى ، أعلن الجنرال ماك آرثر قائد قوات الاحتلال - الذى لا يزال يحظى بتقدير فى اليابان للآن - إن ما يعنيه ليس بقاء اليابان فى الحضيض ، وإنما تمكينها من الوقوف ثانية على قدميها. وبدأ سلسلة طويلة من الإصلاحات الهادفة إعادة تنظيم وترتيب أوضاع البلاد على كافة الأصعدة ، مع وضع دستور جديد استغرق إعداده حوالى أسبوعين ، وإقراره من الامبراطور وإدخاله حيز التنفيذ عام ١٩٤٧ . واهتمت فيه أمريكا بتقويض دعائم المؤسسة العسكرية ، وألا تقوم لها قائمة ثانية ، بوضع المادة التاسعة المنصوص فيها على نبذ اليابان للحرب للأبد ، وألا تلجأ للقوة لتسوية النزاعات ، وحرمت عمليًّا من امتلاك جيش ، بعدها جاء الدور على مواجهة الاحتكار ، **حيث وجد الأمريكيون أن ١١ عائلة تحتكر ٧٠ % من النشاط الاقتصادى والصناعى والمالى ، ومن ثم استلزم الأمر إنهاء هذا لإفساح المجال للمنافسة وتنفيذ الإصلاح الاقتصادى.**

(*) قال أثناء محاكمته: لم يكن فى اليابان بترول يكفيها إلا لأسابيع قليلة بعد منع الولايات المتحدة البترول عنها.

وبحسب ما ورد بمذكرة مجلس الأمن الوطنى الأمريكى الصادرة عام ١٩٤٩، فإن الهدف الرئيسى للسياسة الأمريكية فى اليابان ينحصر فى دعم قوى الديمقراطية والاستقرار الاقتصادى. والجزئية الأخيرة كانت موضع اهتمام كبير ، بدليل أن التركيز انصب منذ ١٩٤٨ على إعادة بناء الاقتصاد. ومما ساعد مسيرة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية أن قادة اليابان كانوا مقتنعين تمامًا بالهدف وحتميته.

وليس أدل على هذه الحقيقة من مواصلة تنفيذها عقب توقيع معاهدة الصلح فى سان فرانسيسكو عام ١٩٥١ وانتهاء الاحتلال العام التالى ، وتوقيع المعاهدة الأمنية بين البلدين فى ٥١ ، والتى وضعتها تحت المظلة النووية الأمريكية ، وحتى بعد تشكيل قوات الدفاع الذاتى عام ١٩٥٤ ، فقد ظلت اليابان من الناحية الأمنية تابعة لأمريكا ، وتحولت لجزء رئيسى فى الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة ، مع تصاعد سخونة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتى السابق ، الرامية لوقف الزحف الأحمر لجنوب شرق آسيا.

ولا شك أن تخفف اليابان من العبء الأمنى وفر لها فرصة ذهبية - أحسنت استغلالها لأبعد الحدود- لتوجيه كل طاقتها نحو هدف محورى واحد هو التنمية الاقتصادية ، ولا شك كذلك أن الولايات المتحدة والدول الغربية ، كان لها إسهامها البارز فى ذلك ، إذ أن أمريكا لم يخطر ببالها عند تقديم المساعدات الاقتصادية أن اليابان سوف تتفوق وتحتل مكانة رفيعة بين القوى الاقتصادية العالمية بعد فترة زمنية بسيطة جدًّا فى أعمار الشعوب والأمم. فمع حلول منتصف الستينيات ، أصبحت قوة اقتصادية بإمكانها المنافسة بنجاح فى الأسواق العالمية ، وغزت منتجاتها أرجاء المعمورة ، وفى مقدمتها أمريكا التى أصابتها الدهشة مما حققه اليابانيون.

فى عام ١٩٦٠ تم توقيع المعاهدة الأمنية الجديدة بين واشنطن وطوكيو ، رغم المظاهرات والاحتجاجات عليها ، مما أدى لتصدى الشرطة لها بحسم وقوة. فالتحالف العسكرى مع أمريكا جرى التعامل معه كأداة من أدوات السياسة الخارجية للبلاد ولضمان الأمن والاستقرار بآسيا الپاسفيك. وساند القيادة اليابانية أن الرأى العام طالب بأن يكون التركيز كله فى المجال الاقتصادى ، والذى تحول قولا وعملا لهدف قومى شارك الجميع فى إنجازه ، والحفاظ على علاقة التحالف مع أمريكا.

وبصدد الجانب الأخير ، فقد زاد من عنفوانه إعلان البيان المشترك الصادر فى ختام القمة بين الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون ورئيس وزراء اليابان الراحل ساتو عام ١٩٦٩ ، بالاتفاق على عودة جزيرة أوكيناوا الموجود بها ٧٥ % من القواعد الأمريكية للسيادة اليابانية ، وهو ما تم عام ١٩٧٢ ـ هذه القواعد كانت نقطة انطلاق للقوات والطائرات الأمريكية طوال سنوات الحرب الفيتنامية ، فضلا عن أهميتها لقربها من شبه الجزيرة الكورية وتايوان.

كما أشرنا قبل قليل ، فقد فازت اليابان بمعاملة خاصة فى النظام الاقتصادى الأمريكى لفترة ما بعد الحرب ، بناء عليها سمح لمنتجاتها بدخول الأسواق الأمريكية بحرية، مع التغاضى عن إجراءات الحماية المفروضة من الحكومة اليابانية لصناعاتها الوطنية ، والتى تعنى إغلاق أسواقها أمام المنتجات الأجنبية ، أو بأفضل الأحوال فتح الباب قليلا لدخول بعضها بحساب ، فى وقت كانت الإدارة الأمريكية تضغط فيه على شركائها بأوروبا للقبول بسياسات اقتصادية ومالية تتماشى مع النظام الدولى الليبرالى، مع استثناء اليابان منها. هذه السياسة أو المعاملة المميزة استمرت لسنوات ، لحين وقوف اليابان على أقدام ثابتة راسخة بالساحة الاقتصادية العالمية ، إلى أن فوجئت أمريكا بأن الصادرات اليابانية إليها تتزايد بشكل يفوق كل شركائها التجاريين الرئيسيين ، وتحول الميزان التجارى بين البلدين من خانة الفائض لصالح واشنطن إلى العجز ، والذى سيتحول فيما بعد لعقدة العقد فى العلاقات الأمريكية اليابانية.

وشكل مطلع عقد السبعينيات الذروة فى إحساس واشنطن بخطورة حرمان منتجاتها من السوق اليابانى ، بما يغلفه من إجراءات وقرارات حمائية ، وخطورة عدم التوصل لتسوية للخلافات التجارية مع طوكيو ، وبالذات فيما يخص خفض التعريفة الجمركية والحواجز الأخرى غير الجمركية ، واتخاذ قرار منفرد بحظر استيراد فول الصويا عام ٧٣ ، هذا الإحساس عبرت عنه مجلة تايم الأمريكية بمقال ذكرت فيه (إذا لم تلتزم اليابان بالقواعد المتعارف عليها فى التجارة، فإن ذلك لن يكون فقط بسبب جشعها وإنما أيضًا لعدم التزامها بالمبادئ الغربية).

الهجوم المتواكب مع تحولات هامة جدًا فى العلاقات الثنائية ، والعلاقة بين واشنطن وبكين ، مع انتهاج الولايات المتحدة لسياسة التقارب مع الحكومة الشيوعية

هناك ، والتى توجت بزيارة الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون التاريخية للعاصمة الصينية ، حدا باليابان للسعى على العمل باتجاه محاولة اتباع خطوات إيجابية لإزالة العوائق القانونية والإدارية المتبقية لاستيراد المواد المصنعة ، وتشجيع إدخال المزيد من الصادرات الأمريكية ، بينما مارست أمريكا ضغوطًا على دول الاتحاد الأوروپى لتخفيف عوائق استيراد المنتجات اليابانية بغرض تقليل الضغط على الأسواق الأمريكية ، تلك الضغوط أثمرت بزيادة الصادرات اليابانية لدول أوروپا الغربية ما بين الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٤ .

ولو أن هذا النجاح لم ينه توجيه اللوم لدول الفائض التجارى ، وأولها اليابان ، للمشاكل المالية الدولية الموجودة بهذا الوقت ، وهو ما دفع حكومة إيساكو ساتو لاستصدار قرارات ، منها تشجيع الاستثمار بالخارج ، وتحرير حصص الاستيراد والتعريفة الجمركية ، واتباع سياسة مالية مرنة. وبينما كانت الحكومة اليابانية تنهمك فى إعداد ترتيبات صدور الإجراءات السابقة ، فإن وزارة التجارة الدولية والصناعة واصلت بنجاح ساحق تنفيذ خطتها لزيادة الصادرات الصناعية التى مالت بالميزان التجارى لصالح طوكيو، وبعد أن كان العجز التجارى على الجانب الأمريكى ١,٧ مليار دولار عام ٧٤، قفز إلى ١٠,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ .

وحينما طلبت أمريكا من اليابان خفض صادراتها من التليفزيونات الملونة اختياريًّا، رفضت الأخيرة ، وبناء عليه قرر الرئيس الأسبق چيمى كارتر فرض ٢٥% تعريفة جمركية على السيارات أو الميكروباسات اليابانية الخفيفة ، فى حين استمر الرفض لدخول المنتجات الزراعية الأمريكية. ولعل الإنجاز الأكبر للأمريكيين فى عقد السبعينيات، النجاح فى الفوز بالموافقة على فتح سلسلة ماكدونالدز.

ورغم كل الإجراءات والمحاولات الظاهرة من طوكيو ، فإنها أخفقت فى غلق ملف الخلافات التجارية التى عرفت طريقها للتضخم مع تنامى قوة سعر صرف الين مقابل الدولار ، وفشلت جولات المفاوضات التجارية المستمرة بين الطرفين فى الخروج بحلول ترضى الإدارة الأمريكية ، وتحول بند الخلاف التجارى لعامل إثارة يعكر صفو علاقات البلدين بين الحين والآخر.

البند السابق كان له تداعيات داخلية فى اليابان. ليس الخلاف بحد ذاته بل العلاقات الاقتصادية. وأبرز الأمثلة لذلك فى السبعينيات فضيحة لوكهيد ، المتورط فيها عدد كبير من كبار المسئولين اليابانيين بتهمة الحصول على رشاوى من الشركة الأمريكية لشراء صفقة طائرات ، ومن بين المتورطين رئيس الوزراء الراحل تاناكا ، الذى اعتقل وأودع السجن ، مع أن الرجل يعد من أهم الشخصيات السياسية اليابانية لحقبة ما بعد الحرب ، ويعتبر الأب الروحى للنظام السياسى اليابانى القائم حتى يومنا هذا ، والذى ربط بين ثلاثة أطراف بينهم ما بينهم من المصالح المتبادلة ، وهم رجال الأعمال والسياسيون والبيروقراطيون.

من المحطات المهمة الأخرى فى نفس العقد ، مراجعة اتفاق التعاون العسكرى عام ١٩٧٨ وتحديثه ليتناسب مع المتغيرات على المستويين الإقليمى والدولى ، وفى نفس العام شكك تقرير أصدرته وكالة الدفاع اليابانية - وزارة الدفاع - بقدرة البحرية الأمريكية على حماية الممرات البحرية التى تمثل لليابان الشريان الحيوى لحصولها على وارداتها النفطية ، وبناء عليه سارعت حكومة أوهيرا لزيادة ميزانية الدفاع من ١,٦ مليار دولار فى ٧٠ إلى ما يزيد على عشرة مليارات دولار عام ١٩٧٨ .

مع الطفرة الهائلة لمعدلات النمو الاقتصادى لليابان وتبوؤها مقعد ثانى أكبر قوة اقتصادية فى العالم بعد أمريكا ، مع تزايد الفقاعة الناتجة عن المضاربة على الأراضى والعقارات فى بداية الثمانينيات والقفزة فى سعر الين مقابل الدولار - الذى ساوى فى الستينيات ٣٦٠ ينًا - وأيضًا مع تنويع الاستثمارات اليابانية الخارجية بالمحيط الآسيوى وداخل الولايات المتحدة وأوروبا - بشر العديد من الكتاب الأمريكيين بأن اليابان ستكون قوة كبرى قد تزيح أمريكا من مقعدها الوثير ، وبشر البعض الآخر بالقرن الآسيوى الذى سيكون لطوكيو فيه أعظم شأن ، **بل إن صحيفة نيويورك تايمز طلبت فى افتتاحية لها عام ١٩٨٠ من اليابان رد الجميل واحتلال أمريكا لعل أحوالها الاقتصادية المتردية بهذه الفترة تجد طريقها للانفراج !**

القوة الاقتصادية وميل الميزان التجارى لصالح اليابان لم يكن بالنبأ السعيد لصناع القرار فى واشنطن ، الذين وجدوا أن السيارات والأدوات الكهربائية وغيرها من المنتجات اليابانية تغزو أسواق البلاد وتسيطر عليها ، بينما هم يجاهدون للنفاذ

للأسواق اليابانية. تضافر مع هذا اتجاه العديد من رجال الأعمال والشركات اليابانية ـ بفضل الفائض المالى وقوة العملة اليابانية ـ لشراء العقارات بصورة متزايدة فى كل أنحاء الولايات المتحدة ، ومنها معالم أمريكية خالصة ، مثل استوديوهات هوليوود ، مما أضاء اللمبات الحمراء والصفراء بالمجتمع الأمريكى ، لدرجة ترويج البعض لمقولة أن اليابانيين يشترون أمريكا. وسادت حالة أقرب للعداء لليابانى ، جسدتها العديد من الروايات والأفلام من عاصمة السينما. زاد من وطأة الأمر توقيع اتفاقية بلازا عام ٨٥ وموافقة أمريكا بموجبها على خفض قيمة الدولار ورفع قيمة العملات الأخرى ، وبالذات الين ، الذى اصبح رمزا للقوة بعدما هبط الدولار إلى أكثر قليلا من مائة ين !، وبدلا من أن تسهم الاتفاقية فى تزايد الصادرات الأمريكية للأسواق اليابانية بصورة تشعر واشنطن بالرضا ، فإن الزيادة لم تتجاوز ٥،٥ % بينما زادت الصادرات اليابانية ٢١ % عام ٨٦ . **ثم جاء يوم الإثنين الأسود لبورصة وول ستريت عام ١٩٨٧ عندما سحب المتعاملون اليابانيون أموالهم من بورصة نيويورك ، مع ظهور مؤشرات تفيد بتحقيق الاقتصاد الأمريكى لأداء سيىء وارتفاع أسعار الفائدة العالمية ، مما استتبعه انخفاض مؤشر داو جونز وفقده ٥٠٠ نقطة لأول مرة فى تاريخه ، وبالتالى اعتبر الكثيرون أن الأزمة بدأت من طوكيو وانتهت فيها أيضًا.**

فى نفس العام صرح وزير الخارجية الأسبق شينتارو بأن العلاقات بين البلدين فى أسوا حالاتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. **وبعدها بعامين أظهرت نتائج العديد من استطلاعات الرأى أن أغلبية الأمريكيين يعتقدون بأن الخطر الاقتصادى الذى تشكله اليابان على بلادهم أكبر بكثير من الخطر العسكرى لما كان يعرف بالاتحاد السوفييتى** ، وجاء صدور كتاب اشترك فى تأليفه شينتارو إيشيهارا الكاتب اليمينى المعروف ومحافظ طوكيو حاليًّا وأكيو موريتا رئيس شركة سونى الراحل ، بعنوان « اليابان يمكنها قول لا » وفيه أشاروا لعناصر القوة الموجودة بيد اليابان للوقوف بوجه أمريكا والضغط عليها.

التحذير من خطورة اليابان ، وتبادل القلق لم يقف حائلا أمام تطوير العلاقات السياسية لدواعى الحرب الباردة ، فعلى سبيل المثال كانت هناك علاقة شخصية قوية

تربط رئيس الوزراء الأسبق ياسيهيرو ناكاسونى والرئيس الأسبق رونالد ريجان ، الذى سمحت إدارته لليابان لأول مرة منذ الحرب ببيع المعدات العسكرية. ولو أن الضغط الأمريكى المتواصل على طوكيو بشأن الخلافات التجارية لم يجد فى اليابان الترحيب فى أحيان كثيرة ، سواء لدى بعض مسئولى الحكومة أو المثقفين ووسائل الإعلام ، ووصف هذا الضغط بأنه (جلد دائم) لليابان يجب أن يتوقف ، وربط ذلك بالمشاكل المتعلقة بالتواجد العسكرى الأمريكى وما تسببه القواعد من متاعب للمدنيين اليابانيين المقيمين بالمناطق المحيطة أو القريبة منها ، وخاصة فى أوكيناوا المتحملة العبء الأثقل لاستضافة الجزء الأكبر من حوالى ٤٦ ألف جندى ، وأنه يتوجب على اليابان الابتعاد عن انتهاج خطوات السياسة الأمريكية، واتباع سياستها الخاصة المستقلة ، وأن تمتلك جيشًا للدفاع عن أراضيها ، وليس للعدوان على الجيران وتكرير أخطاء الماضى.

ومن الواجب الاعتراف بأن اليابان كان لديها ثقة زائدة عن الحد بقوتها الاقتصادية، مع تغاضيها عن معالجة مشاكل جد خطيرة بنظامها المالى المحتاج لتجديده ، لعدم ملاءمته للتطورات المستجدة داخليًا وخارجيًا ، فضلا عن متاعب القطاع المصرفى المثقل بقنبلة الديون المعدومة. على كل فقد انفجرت الفقاعة اليابانية فى مطلع عقد التسعينيات واستيقظت على مفاجآت متاعبها المالية ، ولم يكن هناك من مفر للتصدى لها مع تعرضها لانتقادات لاذعة - قاسية فى بعض الأحيان - لأسلوب إدارتها لشئونها الاقتصادية ، بل والتعرض للنموذج اليابانى نفسه والذى أخذت به الدول الآسيوية لبناء معجزتها الاقتصادية ، وكان المثال المرغوب احتذائه من جانب دول عديدة بالعالم ، إلا أنه أصبح موضع شك وانتقاد من عواصم مختلفة ، أولها من عاصمة الحليف الأمريكى الذى بدأ يعطى الإرشادات والنصائح لكيفية معالجة المشاكل وإدارة الاقتصاد ، لدرجة وصلت للتدخل بالشئون الداخلية اليابانية. التدخل والضغط الأمريكى لفعل هذا وعدم فعل ذاك لم يكن مقبولا من الحكومة اليابانية التى اجتهدت لعدم الإفصاح عن غضبها لما يصدر من طرف الحليف الأمريكى ، مع بيان أن ما اتخذته من إجراءات لإنعاش اقتصادها وضخ مليارات الدولارات يعد كافيًا ، وهو ما لا توافق عليه الولايات المتحدة التى اعتبرت أنه يتوجب اتخاذ المزيد والمزيد من إجراءات تحفيز الاقتصاد ، وعدم التباطؤ فى اتخاذها.

واستنادًا لتقرير نشرته صحيفة يابانية ، فقد أعلن رئيس الوزراء السابق ريوتارو هاشيموتو أثناء اجتماعه بعدد من وزراء حكومته ، **أن واشنطن آخر من ينصح اليابان بكيفية إدارة شئونها الاقتصادية** ، فيما يمكن وصفه بالتنفيس للغضب المكتوم من جهة طوكيو ، التى تعانى ولا تزال من نتائج أخطاء تأجيل إصلاح عيوب نظامها المالى.

والصدام أو الاحتكاك الأمريكى اليابانى لم يتوقف عند الاتهامات والانتقادات بسبب الأزمة الاقتصادية اليابانية ، فقد قاد نشوب الأزمة المالية الآسيوية صيف عام ٩٧ لمزيد من الصدام ، حيث انهالت الاتهامات من واشنطن بتحميل اليابان لجزء كبير من مسئولية وقوعها ، فالنموذج المتبع بالدول الغارقة بالأزمة هو النموذج اليابانى بكل عيوبه وسوءاته ، ثم أن طوكيو تأخرت فى مساعدة جيرانها لتجاوز الأزمة ، وضاعت منها فرصة ثمينة للأخذ بزمام القيادة بالمنطقة بحكم وضعها كقوة إقليمية مهمة ، بالإضافة لوضعها الاقتصادى إقليميًّا وعالميًّا.

ومرة أخرى لم يكن أمام اليابان سوى الدفاع عن نفسها لدرء الاتهامات الأمريكية والغربية ، وخصوصًا الأمريكية ، بالمقارنة بين حجم ما قدمته واشنطن من مساعدات مالية لدول المنطقة، وبين ما قدمته طوكيو لهذا الغرض ، وتؤكد منحها ما يربو على ٨٠ مليار دولار ، فى حين لم تتجاوز المساهمة الأمريكية ١٥ مليارًا ، لكنها اكتشفت أنها أصبحت رهينة بقفص الاتهامات والانتقادات المتطايرة يمينًا وشمالا.

إذا نظرنا للجانب الأمنى للعلاقات فى عقد التسعينيات ، فسوف نلحظ أن انتهاء الحرب الباردة فرض على اليابان بحث مسألة دورها فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والمحاذير المفروضة عليها بالمشاركة فى عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وتعديل الدستور ليعكس ثقافة وحضارة اليابان ، علاوة على قضايا أخرى متعددة متصلة بها ، والتحالف العسكرى مع أمريكا ومدى صلاحيته للاستمرار بذات الصيغة.

والحديث عن محدودية الدور اليابانى المعتمد بالمقام الأول على سياسة دفتر

الشيكات، بمعنى المشاركة بالمال ، زاد من حدته حرب الخليج الثانية. ففى الوقت الذى سارعت فيه دول العالم لإظهار موقفها بوضوح من الغزو العراقى للكويت والجهود الدولية المبذولة لتحريرها ، تباطأت اليابان فى تحديد موقفها ، ولم تكن تدرى ماذا تفعل ؟ فدول العالم تبعث بجنودها ضمن قوات التحالف الدولى ، بينما هى محظور عليها إرسال قواتها لمهام خارجية حتى ولو كانت تحت لواء الأمم المتحدة ، وانتهى بها المطاف لتحمل دفع مبلغ ١٣ مليار دولار من نفقات حرب الخليج ، وشعرت بالغبن لأنها لم تحصد التقدير المستحق لجهدها المالى ، فى حين تناثرت قصائد المديح والإشادة بدول كثيرة فى مقدمتها الولايات المتحدة. وفى حين كانت العناصر السابقة موضع نقاش وبحث مستفيض بالساحة اليابانية ، اهتزت اليابان كلها لحادث أليم بجزيرة أوكيناوا عام ١٩٩٥، عندما اغتصب ثلاثة جنود أمريكيون فتاة يابانية عمرها ١٤ عامًا توفيت فى وقت لاحق ، بشاعة الجريمة تمخض عنها ثورة غضب عارمة بطول اليابان وعرضها ، وخرجت المظاهرات للتنديد بها والمطالبة برحيل القوات الأمريكية وإغلاق القواعد بالجزيرة التى تشغل مساحتها ١ % فحسب من المساحة الكلية لليابان ، ومع هذا تستضيف ٧٥ % من العسكريين الأمريكيين.

ومع أن حوادث الجنود الأمريكيين لا تعد ولا تحصى ، لكنها كانت تنحصر فى أمور عادية مثل المشاجرات بالحانات أو حوادث قيادة سيارات بسرعة جنونية ، وقتل بعض المارة أحيانًا ، إلا أن حادث الاغتصاب كان مستفزًا لمشاعر اليابانيين حكومة وشعبًا ، حتى مع اعتذار الرئيس الأمريكى الذى زار العاصمة اليابانية بعد فترة وجيزة من وقوع الحادث، وإعلانه - كترضية - عن الموافقة على نقل قاعدة فوتنما الجوية الموجودة بمنطقة مليئة بالسكان لموقع آخر ، والاتفاق على تعديل اتفاق التعاون العسكرى ، وهو ما تم عام ٩٧، وفيه تحدد للمرة الأولى طبيعة المساعدات والإمدادات المقدمة من اليابان للقوات الأمريكية لدى اندلاع أزمات بالمناطق المحيطة باليابان ، التى تركت بدون تحديد نطاقها الجغرافى ، مما أثار حفيظة جيران اليابان بآسيا ، الذين أعربوا بوسائل شتى عن قلقهم وانزعاجهم من الاتفاق الجديد ، لأنه سيمنح طوكيو لأول مرة دورًا عسكريًا بالمنطقة تحت المظلة الأمريكية ، ولعل الاتفاق يلبى لحد ما تطلع واشنطن - الذى طالما عبرت عنه - لضرورة تحمل اليابان لجزء من العبء

الأمنى بآسيا الـباسفيك وألا تركن لاستعداد أمريكا الدائم للتدخل وتخليصها من الاضطلاع بمسئوليات أمنية معينة ، وألا تعتبر أن تحملها لنفقات التواجد العسكرى الأمريكى كافيًا ويعفيها من القيام بواجبها الأمنى. هذا التطلع فرضه تغير الاستراتيچية الأمريكية مع انتهاء الحرب الباردة ، وسعيها لفرض نظام عالمى جديد، والترويج لقواعد العولمة المفروض الالتزام بها ، حتى ولو كانت على غير هوى الدول.

ومع لمس اليابان للطلب الملح من الدوائر الأمريكية بالقيام بدور عسكرى أكبر بالمنطقة ، فقد اتخذت إجراءات غير مسبوقة فى تاريخها طوال النصف قرن المنصرم لتعزيز قدراتها العسكرية ، مع التأكيد بأن هذا الاتجاه لن يسبب ضيق ومشاكل للجيران الآسيويين ، والقصد من الرسالة ألا تخشى هذه الدول قيامها بمغامرات عسكرية جديدة.

وانتهاج اليابان للخطوات غير المسبوقة جرى بمباركة الولايات المتحدة لمعظمها، ولو أن الصدام كان قائمًا حول بعضها ، مثل قرار طوكيو بإطلاق أربعة أقمار صناعية للتجسس عام ٢٠٠١ ، إثر إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ باليستى حلق بالأجواء اليابانية فى ٣١ أغسطس ١٩٩٨ ، فتفكير اليابان اتجه نحو تطوير الأقمار الصناعية بنفسها ، فى حين ضغطت أمريكا كى تشتريها منها جاهزة بدون تكبد عناء التطوير ، وأيضًا كى تطلع على كل خباياها، فإذا طورتها اليابان فمن يدرى ربما لا تطلعها طوكيو بكل أسرارها وخباياها التكنولوچية.

وبين الحين والآخر، تعكس الصحافة الأمريكية تخوف واشنطن من التوجهات العسكرية اليابانية المستقلة ، وتبرزها ؛ ولكن تحت غطاء التحذير من القومية اليابانية المتأججة. ففى عددها الصادر فى ١٦ أغسطس ١٩٩٩ ، اختارت مجلة (التايم) الأمريكية الموضوع الرئيسى للعدد عن اليابان ، ونشرت على غلافها صورة لمواطن يابانى يصيح بانفعال تحت عنوان (عودة المد القومى باليابان) وفهم من السياق أنه صورة للعناصر اليمينية المتشددة ، وعبر ثمانى صفحات تحدثت بإسهاب عن الظواهر والعلامات المرصودة من جهتها ، وتؤكد تصاعد المد القومى لثانى أكبر قوة اقتصادية بالعالم ، والتى كان من بينها انتخاب شينتارو

إيشيهارا المعزوف بميوله اليمينية المتشددة محافظًا للعاصمة طوكيو ، وكيف أن رئيس الوزراء الراحل كيزو أوبوتشى حاول أن يفعل ما فعله الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان ببلاده بعقد الثمانينيات، حينما كانت (عملاقًا عاجزا) من خلال جعل المواطنين يتيهون فخرًا بوطنهم، فضلا عن تشكيل لجان برلمانية لمناقشة القضية الحساسة المتعلقة بتعديل الدستور وما عاصرته السياسة الأمنية اليابانية بالسنوات الأخيرة من تحولات وتغييرات غير مسبوقة ، مع الإشارة إلى أن اليابانيين غير سعداء إزاء احتمال فقدان مكانتهم الاقتصادية الرفيعة ، وبالتبعية ما لبلادهم من نفوذ بالساحة الدولية يستمد زخمه من القوة الاقتصادية لها. وبين صفحات الموضوع، أشارت المجلة أيضًا لموقف الصحف من ظاهرة تنامى المد القومى بالقول أن القليل منها انتقدها وحذر من نتائجها.

نشر الموضوع بهذه الصورة كان له رجع صدى مدوى باليابان ، خاصة وأن الجهات اليابانية بصفة عامة تولى دائمًا ما ينشر بالصحافة الأمريكية اهتمامًا كبيرًا ، بدرجة تشعر المرء بأنها الوحيدة المهمة ، وما عداها بمرتبة متأخرة عنها بفارق شاسع. إلا أن رد الفعل الأبرز جاء بصحيفة (يوميورى شيمبون) بمقال نشر بعددها الصادر يوم ٣٠ من نفس الشهر لمتخصص بالنقد الاجتماعى يدعى ناوكى إينوسى ، ورغم الهدوء الظاهرى للمقال ولغته ، غير أنه وجه قذائف من العيار الثقيل للحليف الأمريكى ووسائل إعلامه.

وأولى المفاجآت بمقاله تتصل بصورة غلاف التايم ، فالشخص الظاهر فيها باعتباره من اليمينين لم يكن سوى مشجع يابانى للفريق القومى لكرة القدم خلال إحدى مبارياته الدولية ، وإن ما بدا بارتدائه زيًا يشبه الزى القديم للجيش الامبراطورى اليابانى لم يكن إلا موضة مصممة بحيث تشبه فانلة الفريق ! بعدها طرح تساؤل حول ما إذا كانت فعلا الصحف الأمريكية تعتقد بأن المد القومى يتصاعد ببلاده ؟ ثم أورد واقعة نشر مجلة (نيوزويك) لموضوع رئيسى عنوانه (أرض السلاح الصاعد) واتبعته بعنوان آخر هو (دخان الإنذار) لدى بدء مناقشة البرلمان اليابانى لمشاريع القوانين الخاصة بتنفيذ اتفاق التعاون العسكرى الجديد بين البلدين. وعندما نشر نفس الموضوع بالطبعة اليابانية للمجلة ، تغير العنوان

ليصبح (اليابان غير القادرة على القتال) وأتبع هذا بعبارة : ياله من تمييز ! ومن خلفها علامة تعجب ! .. وتمنى أن تنشر (النيوزويك) و(التايم) تقارير صحيحة.

والآن وبعد مرور ما يزيد على قرن ونصف من بدء العلاقات اليابانية الأمريكية ، فإن السمة الرئيسية المميزة لأغلب مراحلها المختلفة - ونقصد الصدام والاحتكاك - لم تختف بل ظلت موجودة مع تنوع أسبابها وتوقيت بروزها ، والذى يكون بالغالب له صلة بالناحية الاقتصادية والتجارية ، وهو أيضـًا السبب الذى من أجله سعت أمريكا لفك العزلة اليابانية فى القرن التاسع عشر.

واليوم ومع أواصر العلاقات العسكرية القوية الرابطة بين البلدين ، فإن اليابان تخاف من احتمال أن تحتل الصين مكانتها كحليف لأمريكا بالمنطقة فى الألفية الثالثة ، تراودها الشكوك والظنون بأن واشنطن تلعب معها بورقة الصين ، أى أن تمنح بكين أولوية قصوى فى تعاملاتها على حساب العلاقة التقليدية بين طوكيو وواشنطن. ففى الماضى فوجئت اليابان بقرار الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون بالتقارب مع الصين وزيارته الشهيرة لبكين أوائل السبعينيات بدون تنسيق مسبق مع طوكيو، أو حتى إبلاغها باعتزامه فعل ذلك، ولم تجد أمامها سوى المسارعة لتحسين علاقاتها مع الصين المنافس القوى لها بالمنطقة.

وحديثـًا، استحوذت بكين على ثناء الولايات المتحدة لعدم تعويمها العملة الصينية عند نشوب الأزمة المالية الآسيوية ، فى حين كان الذم والانتقاد من نصيب طوكيو الشاعرة بتجاهل جهدها المالى المبذول لمساعدة الدول الآسيوية ، واعتبرت أنها تعرضت لظلم بين وإنكار لما قدمته لتطويق الأزمة وتلافى آثارها المدمرة.

ثم جاءت زيارة الرئيس بيل كلينتون للصين عام ٩٨ لمدة تسعة أيام ، وتلك مدة تتجاوز تقريبًا مجموع زيارات الرؤساء الأمريكيين لطوكيو ، غير أن ما استفز طوكيو فى هذه الزيارة عدم توقف الرئيس الأمريكى فى طريق الذهاب أو العودة بالعاصمة اليابانية ، استجابة لطلب القيادة الصينية ، على أساس أن الرئيس جيانج تسه مين لم يتوقف بأى دولة عند زيارته لأمريكا ، ويجب أن تتم المعاملة بالمثل.

وقائمة الخلافات والعوامل المسببة للصدام بينهما عديدة ، ومع هذا فإن علاقة التحالف ما تزال أقوى من أسباب الخلاف ، وبالاجتهاد لمحاولة استشراف مستقبل العلاقات الأمريكية اليابانية ، فسوف نصل إلى أنها غير مرشحة للتبدل بالمستقبل

المنظور ، فسوف تستمر لأن اليابان بوجه خاص ترى ضرورة لاستمرارها ، لوجود تهديد لأمنها القومى من طرف كوريا الشمالية ، الساعية بدون كلل أو ملل لتطوير قوتها النووية والصاروخية القادرة على الوصول لكافة أراضى اليابان ، وأن تواصل هذا التهديد ومواجهته قضية على جانب كبير من الأهمية ، على الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية الاضطلاع بها والتنسيق فيما بينهم ، ولو أن اختلاف مصالح الأطراف الثلاثة ، يجعل كل منهم يتصرف بما يناسبه ، إلا أن المبدأ - التصدى الجماعى لكوريا الشمالية- حيوى ولا استغناء عنه.

كما أن اليابان لا تشعر بارتياح لتنامى القوى العسكرية الصينية باعتبارها المنافس لها على المستوى الإقليمى فى القرن القادم ، وتشعر باحتياجها للمساندة الأمريكية فى الناحية العسكرية ، خصوصًا وأن السنوات الماضية كانت شاهدًا على سعى بكين لتطوير وتحديث أساطيلها البحرية بحيث تمتلك القدرة والكفاءة لتغطية مناطق شاسعة بالمنطقة ، وبالتحديد الممرات البحرية الهامة المستخدمة فى التجارة الدولية ، هذه الممرات هى الشريان الذى يغذى اليابان بوارداتها - من البترول بصفة خاصة - والقادم معظمه من الشرق الأوسط.

ومن جهتها ، فإن الولايات المتحدة ترى أن استمرار تواجدها العسكرى بالمنطقة مسألة غير قابلة للنقاش ، وركيزتها لهذا .. اليابان وكوريا الجنوبية ، فهدف بسط سيطرتها ونفوذها على آسيا الپاسفيك هدف ومحور من المحاور الرئيسية لسياستها الخارجية والأمنية ، ولذلك لم يكن غريبًا أن يعلن الثعلب العجوز هنرى كيسنجر أن العلاقات اليابانية الأمريكية بشكلها الراهن ستظل حية قائمة على الأقل خلال الـ ١٥ عامًا القادمة، ومن قبلها يتعين على اليابان أن تفكر ماذا سوف تفعل بعد استنزافها لكل الأغراض المرجوة من حلفها.

* * *

المراجع

- Us- Japanese Relations Throughout History
  The clash
  Walter Lafeber 1997
  Library of Congress cataloging in publication data

- The Alliance
  America-Europe, Japan
  Makers of the Postwar World
  Richardz J. Barnet.
  Published by Simon & Schuster Inc 1983

- Kodansha Encyclopedia Of Japan
  Japan Kodansha LTD Tokyo 1983



الفصل الثامن

الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية

١ - شيلى

٢ - كوبا

٣ - پنما

٤ - السلفادور

٥ - نيكاراجوا



الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية

سهير جبر

نائب رئيس تحرير الأخبار

١ـ شيلى .. إغتيال الشرعية

فى أمريكا اللاتينية، التى حكمتها تقليديًّا دكتاتوريات عسكرية، لم تنتشر الشيوعية إلا فى عدد محدود من الدول منها شيلى.

انتخبت فى شيلى، فى عام ١٩٧٠، أول حكومة ماركسية ديمقراطيًّا، برئاسة سلفادور الليندى.. وكانت تجربة قصيرة العمر.

تآمر الجيش فى شيلى بمساندة المخابرات المركزية الأمريكية لإنهاء هذه التجربة، فى انقلاب دموى، أطاح بحكومة سلفادور الليندى، فى ١١ سبتمبر ١٩٧٣.. ولقى الليندى مصرعه تحت أنقاض قصر الرئاسة من جراء القصف المكثف.

بعد الفشل الذى واجهته الحكومة الأمريكية فى كوبا.. حاولت الولايات المتحدة، منع انتشار، ما وصفه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى « الفيروس » الذى لن يعدى المنطقة وحدها، ولكن سيمتد ليصل إلى أوروبا، وخاصة إيطاليا.

تدخلت الولايات المتحدة، من خلال المخابرات المركزية الأمريكية، للتأثير على الانتخابات فى شيلى، فى عام ١٩٦٤، لمنع فوز سلفادور الليندى.. وعملت الولايات المتحدة بجدية لإقناع المحافظين بالانضمام للتحالف المسيحى الديمقراطى المعارض للماركسية، لمنع وصول التحالف الاشتراكى الشيوعى بزعامة الليندى للحكم.. رغم أن فرص فوز حكومة ماركسية كان كبيرًا.

ساهمت الولايات المتحدة فى تمويل حملة المسيحيين الديمقراطيين بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، لمساعدة مرشح التحالف المسيحى الديمقراطى إدوارد فرى. أدت المساهمة والمساعدة الأمريكية مفعولها وفاز فرى فى انتخابات عام ١٩٦٤ بحوالى ٥٦ % من الأصوات. وكان فرى قد حصل فى الانتخابات السابقة على ٢١ % فقط من الأصوات .. مما يؤكد أهمية الدور الأمريكى فى فوزه. ولكن ما إن حقق المحافظون أهدافهم بمنع وصول الليندى للحكم حتى تفكك الائتلاف.

بدأ فرى حكمه بشكل فعال.. وانخفض التضخم من ٣٨ % إلى ٢٥ %، وأجبر فرى الأغنياء على دفع الضرائب، وتم بناء ٣٦٠ ألف مسكن جديد، ومضاعفة عدد المدارس، وتطبيق إصلاح زراعى محدود. كما صادرت الحكومة نصف الأسهم التى تملكها الولايات المتحدة فى مناجم النحاس فى شيلى.. وتم تقديم تعويضًا مناسبًا لأصحاب الأسهم.

فى عام ١٩٦٦، انقلب الكل ضد فرى. فاليسار اعتبر إصلاحه الزراعى حذرًا أكثر مما ينبغى.. وكان يطالبه بإجراء تأميم كامل لمناجم النحاس، أهم صادرات شيلى. أما اليمين، فكان يرى أنه ذهب لمدى بعيد فى إصلاحاته. فى ١٩٦٩ أصاب البلاد جفاف خطير.. وفقدت شيلى ثلث محصولها مما دفعها لاستيراد المواد الغذائية.. وارتفعت نسبة التضخم.. وأضرب عمال مناجم النحاس مطالبين بزيادة أجورهم.. وقتلت القوات الحكومية عددًا من عمال المناجم.

استغل سلفادور الليندى ما حدث فى حملته الانتخابية فى ١٩٧٠.. وركز على فشل حكومة فرى.

فوز الليندى

أعادت الولايات المتحدة محاولاتها لمنع فوز الليندى.. وتدخلت فى الانتخابات.. تم استبعاد فرى.. واختيار «رادوميرو توميك» زعيماً للحزب المسيحى الديمقراطى فى مواجهة سلفادور الليندى، الذى قاد تحالف الوحدة الشعبية. أنفقت الولايات المتحدة ثمانية ملايين دولار هذه المرة لمنع وصول الليندى إلى الحكم.. إلا أن محاولاتها باءت بالفشل.. وفاز تحالف الليندى اليسارى المكون من أحزاب شيوعية ويسارية وراديكالية

وديمقراطية اشتراكية.. ولكن بأغلبية ضئيلة ٣٦,٦ % مقابل ٣٥ % لمنافسه. كان تحالف الليندى أفضل تنظيماً فى حملته الانتخابية.. كما يوحى الليندى بالثقة.. فهو مثقف.. أنيق.. لايبدو كثورى متطرف.. وكان يؤمن بأن الشيوعية يمكن أن تنجح دون ثورة أو استخدام العنف.. ويؤمن بإعادة توزيع الدخل.

وما كان يمكن تنصيب الليندى رئيسًا لشيلى دون تأييد أغلبية الكونجرس فى شيلى. ورغم جهود الولايات المتحدة السرية، وحلفائها المحافظين فى شيلى، لمنع تنصيب الليندى، صوت الحزب المسيحى الديمقراطى فى الكونجرس فى شيلى لصالح الليندى.. وأصبح أول رئيس ماركسى فى العالم يتم انتخابه ديمقراطيًّا.

وهكذا فشلت كل محاولات الولايات المتحدة لسرقة الفوز من الليندى.. والتى ذهبت إلى حد تقديم المخابرات المركزية الأمريكية ٢٥٠ مليون دولار للكولونيل « پول ويميريت » الملحق العسكرى الأمريكى فى شيلى (من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧١) ليقدمها للعسكريين الذين يمكن الاعتماد عليهم .. للتخلص من بعض الضباط الكبار الذين عارضوا تدخل الجيش فى الشئون السياسية .. وخصوصًا الچنرال رينيه شنايدر الذى كان يؤيد الحكم المدنى، والذى لم يعمل على منع تنصيب الليندى رئيسًا للبلاد، وقد اغتيل يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٠.. هذه الاعترافات أدلى بها ويميريت للبرنامج التليفزيونى البريطانى « الحرب الباردة »، ونشرتها صحيفة الإندپندنت البريطانية.. أما صحيفة نيويورك تايمز فقد ذكرت أن العالم كله يدرك أن واشنطن نفذت عمليات سرية ضد شيلى، منها محاولات منع تنصيب الرئيس الليندى فى ١٩٧٠ .

ديمقراطية عريقة

على عكس معظم دول أمريكا اللاتينية، كان لشيلى تقليد متأصل مع الديمقراطية.. ولديها ثلاثة أحزاب رئيسية، أو بالأحرى تكتلات حزبية. فبالإضافة إلى التحالف الماركسى، كان هناك تحالف مسيحى ديمقراطى.. والحزب الوطنى وهو تحالف ليبرالى. ودستور شيلى يشبه الدستور الأمريكى باستثناء أن الرئيس فى شيلى لا يعاد انتخابه مرة أخرى فور انتهاء فترة رئاسته. وكان غالبًا ما يتم احترام نتائج الانتخابات.. ولم يكن للجيش دورًا كبيرًا فى سياسات البلاد. فبعد انقلاب قام به الجيش

فى العشرينيات، تخلى عن إدارة شئون البلاد للمدنيين عنْ طيب خاطر.. وظل بعيدًا.. ولم يتدخل فى أمور الدولة، طالما حافظ الحزب المسيحى الديمقراطى الحاكم على النظام العام، واحترم المؤسسات العسكرية.. ولم ينزع فى سياساته للتطرف.

كما كان للولايات المتحدة دورًا مهمًّا أيضًا.. فقد أصبحت حليفًا مهمًّا لحكومات شيلى فى الستينيات.. إلا أن خوفها من أن ينتقل النموذج الكوبى لشيلى جعلها تساند الجهود الإصلاحية الضئيلة التى نفذتها حكومات شيلى وبعض دول المنطقة.. وقدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية ضخمة للحزب المسيحى الديمقراطى عندما كان يحكم شيلى.

ضغوط خارجية

بعد أن فاز سلفادور الليندى.. وأصبح رئيساً لشيلى، عملت الولايات المتحدة كل ما فى وسعها لمنع شيلى من أن تحقق نجاحًا ماركسيًّا.

واجهت الليندى مشاكل عديدة.. فالتضخم بلغ ٣٠ % والبطالة ارتفعت إلى ٢٠ % والصناعة فى حالة ركود، كما أن ٩٠ % من السكان يعانون من الفقر.

لم يكن التضخم أمرًا جديدًا فى شيلى. وأمكن لحكومات عديدة الاستمرار فى الحكم مع مثل هذه الظروف فى الماضى.. إلا أن ما جعل وضع الليندى مختلفًا.. لم يكن فقط الصعوبات الاقتصادية التى واجهها، ولكن تصميم أعدائه على استغلال ذلك.. فقد كانت حكومة الرئيس الأمريكى نيكسون تعارض حكومة الليندى.. ومصممة على التخلص منها بأية وسيلة، باستثناء التدخل العسكرى المباشر.

وقد لعبت الشركات الأجنبية - خاصة الأمريكية - التى تستثمر أموالها فى شيلى دورًا تآمريًّا فى تنظيم الانقلاب الذى أطاح بالليندى فى ١٩٧٣ بالتعاون مع المخابرات الأمريكية. وتآمرت الشركة الأمريكية العالمية للتليفونات والتلغرافات ITT ضد حكومة الليندى حتى قبل مجيئها للحكم.

وقد نجحت شركة ITT وعدد من الشركات الأمريكية الاحتكارية فى شيلى فى وضع خطة لتقويض الاقتصاد الشيلى. شملت الخطة الحد من تدفق الاستثمارات المالية لشيلى.. وكان الليندى حريصًا على دفع ديون شيلى الخارجية حتى يحتفظ

بسمعة طيبة لها.. أما الولايات المتحدة فقد كانت مصممة على عرقلة محاولاته.
وحرصت هذه الشركات على العمل على خفض أسعار النحاس فى الأسواق العالمية، وتحريض حلفاء الولايات المتحدة على عدم شراء نحاس شيلى.. والحد من صادرات شيلى للولايات المتحدة.. وتشجيع الوكالات الحكومية الأمريكية على محاربة حكومة الليندى.. وتقديم الدعم للصحف المعارضة التى انتقدت حكومة الليندى.. وهكذا استخدمت الشركات الاحتكارية الأمريكية فى شيلى تكتيكات الحرب الباردة ضد حكومة الليندى، ولعبت دورًا كبيرًا فى خلق مناخ موات لقلب نظام الليندى ومساندة المؤسسة العسكرية فى شيلى، وتقديم مساعدات سخية لهم.

دور هذه الشركات، وعلى رأسها ITT والمخابرات الأمريكية، كشفه الصحفى الأمريكى چون آندرسون فى ١٩٧٢ فى تقرير له أمام لجنة الاستماع فى مجلس الشيوخ، وكيف تعاونت المخابرات المركزية الأمريكية مع الشركات الاحتكارية الأمريكية فى شيلى بشكل وثيق فى تنفيذ عمليات هدامة ضد حكومة الليندى.. وقد لاحظ السناتور تشرش أن العلاقات بين ITT والمخابرات الأمريكية وثيقة حتى أنه يصعب على المرء معرفة من بدأ ومن أكمل !

وفى أوائل يناير ١٩٧١، هدد الكونجرس حكومة الليندى على لسان السناتور چاكوب جافيتش الذى أعلن أنه إذا أممت الحكومة فى شيلى الشركات الأجنبية، سيؤدى هذا لإقصائها عن النظام الأمريكى.. وإضعاف روابطها الاقتصادية مع الدول الغربية الأخرى. استمرت حملة الولايات المتحدة لعزل شيلى وتضييق الخناق عليها مع استمرار تدفق برنامج المساعدات السخى للعسكريين فى شيلى.. وقدمت ثمانى ملايين دولار للجماعات المعارضة كمساعدة سرية.. ومارست الشركات الأمريكية المساهمة فى مناجم النحاس فى شيلى ضغوطها.. وحاولت عرقلة شحنات النحاس الشيلى المصدرة إلى موانىء أمريكية وأوروپية، إلا أن حكومة شيلى نجحت فى الالتفاف حول قرار الحظر، ولكن أنهك ذلك حكومة الليندى اقتصاديًّا ومن ثم شعبيًا.

ضغوط داخلية

بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، تعرضت حكومة الليندى لضغوط أكبر من المعارضة فى شيلى، والتى كانت أكثر فاعلية فى الإطاحة به.

دعت المعارضة بتحريض من الولايات المتحدة إلى مظاهرات لإجبار الحكومة على وقف برامج التأميمات.. بعد أن تم تأميم ما تبقى من صناعة النحاس والبنوك وصناعة النسيج.. استمرت المظاهرات طويلا.. وأدت إلى شل وتدمير الاقتصاد الشيلى فى ١٩٧٣. وحصل المحافظون والمسيحيون الديمقراطيون فى شيلى على دعم مالى أمريكى سخى، وعلى مساندة المسيحيين الديمقراطيين فى أوروبا، للاستمرار فى حملتهم ضد الليندى، مما شكل ضغوطًا كبيرة على حكومته.

قررت المعارضة فى شيلى التركيز على قطاع النحاس وصناعة الشاحنات. وفى أبريل ١٩٧٣، أعلن عمال وفنيو مناجم النحاس إضرابًا، رغم تأييدهم للرئيس الليندى، مطالبين أن يحقق وعده لهم برفع الأجور فى مواجهة التضخم المتزايد.. ورفضوا أى تنازل عن الزيادة التى طالبوا بها.

أدى الإضراب إلى انخفاض إنتاج النحاس. وبعد شهر تم التوصل لاتفاق معهم.. وبتشجيع من المسيحيين الديمقراطيين، قام عمال وفنيون آخرون بإضرابات فى قطاع المناجم، مما أدى للإضرار مرة أخرى بإنتاج النحاس.. بالإضافة لانخفاض سعر النحاس عالميًا بنسبة ٣٠ %، مما أدى لانخفاض دخل الحكومة. كما أضرب عمال صناعة الشاحنات احتجاجًا على قرار الحكومة دمج شركاتهم مع شركة صناعة الشاحنات الحكومية.. وكان إضرابهم ضربة قاسية للحكومة. ورغم أن حكومة الليندى عادت فى قرارها، وتم سحب قرار الدمج، إلا أن العمال أضربوا من جديد فى إطار حملة المعارضة لإجبار الحكومة على وقف برامج التأميمات. عوامل كثيرة مهدت لزعزعة استقرار شيلى واستمرار المظاهرات والإضرابات بشكل مكثف، وإثارة العصيان المدنى والرأى العام.

المؤامرة

ويقول نورمان لووى فى كتاب « Mastering Modern World History »

إن المخابرات المركزية أعدت للانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكومة الليندى بمساعدة حكومة البرازيل القمعية العسكرية برئاسة ليفوا.. وكان مبررها منع انتشار الشيوعية فى أمريكا اللاتينية.. وما كان يمكن أن تتغلب حكومة الليندى على العراقيل التى وضعتها فى طريقها معارضة فعالة.

أما نعوم تشومسكى فيقول فى كتابه « ٥٠١ سنة وما زال الغزو مستمرًّا»: ليس سرًّا بأن الولايات المتحدة عملت كل ما فى وسعها للإطاحة بحكومة الليندى فى أوائل السبعينيات. وأرسلت السلاح لهذه الغاية.. وأغدقت المال.. وحقق الجنرال أوجوستو پينوشيه وقادة الانقلاب مطلب الولايات المتحدة، وأطاحوا بالرئيس الشرعى للبلاد سلفادور الليندى، والذى لقى مصرعه فى الانقلاب. بعد أن أدرك أن الكل خانه، وخاصة رئيس هيئة الأركان پينوشيه الذى كان يحظى بثقته.. قام الجيش بحملة قمع واسعة النطاق ضد رجال الليندى وأعضاء تحالفه الحاكم، أسفرت عن قتل الآلاف واختفاء عدة آلاف آخرين.

وهكذا أقامت الإدارة الأمريكية نظامًا قمعيًّا تربع على قمته الدكتاتور الدموى پينوشيه، والذى أمدته بكل أنواع الدعم العسكرى والسياسى والإعلامى ليخدم مصالحها.

* * *

٢ ـ كوبا .. الثورة مستمرة

بعد نصف قرن من ثورة المكسيك.. تفجرت ثورة كوبا، التى كانت على عكس ثورة المكسيك، قصيرة.. لم يشارك معظم الشعب الكوبى فى القتال فيها.. ولم ينشىء المتمردون حكومة ائتلافية ذات اقتصاد رأسمالى.. ولكن حكومة شيوعية اقتصادها مخطط، قائم على المبادئ الاشتراكية.. وبسبب المشاكل والعراقيل التى وضعتها الولايات المتحدة فى طريق الثورة الجديدة بزعامة فيدل كاسترو، تحدى الكوبيون الولايات المتحدة، وانضموا للمعسكر السوفييتى.

منذ عام ١٨٠٠ والولايات المتحدة تسعى لمنع استقلال كوبا بسبب موقعها الاستراتيچى (٩٠ ميلا من فلوريدا الأمريكية) ولأنها غنية بالسكر والثروات المعدنية والعبيد.

اقترح توماس چيفرسون(*) على الرئيس الأمريكى الرابع ماديسون (١٨٠٩ - ١٨١٧) أن يعرض إطلاق يد امبراطور فرنسا نابليون الأول (١٨٠٤ ـ ١٨١٥) فى أمريكا اللاتينية مقابل حصول الولايات المتحدة على كوبا. أما وزير الخارجية چون كوينسى آدامز(**) فقد وصف كوبا بأنها ذات أهمية بالغة للمصالح التجارية والسياسية للولايات المتحدة، وقد طالب بإبقاء كوبا تحت السيادة الإسبانية إلى أن تقع فى أيدى الولايات المتحدة !

وكان الأمريكيون يصفون الكوبيين بأنهم جهلة ومهجنون و« داجوز » وهى كلمة احتقار يطلقها الأمريكيون على من ينحدر من أصل إسبانى أو إيطالى.. كما وصفتهم الصحافة فى نيويورك بأنهم منحطون وغير مؤهلين لحكم أنفسهم.

قاد خوزيه مارتى بطل كوبا القومى النضال ضد إسبانيا من أجل الاستقلال.. ورغم استمرار النضال لسنوات طويلة.. وسقوط ثلاثمائة ألف قتيل.. لم تنجح كوبا فى الحصول على الاستقلال من إسبانيا إلا فى ١٨٩٨، بعد أن تدخلت الولايات المتحدة

(*) الرئيس الثالث للولايات المتحدة، وواضع وثيقة الاستقلال.
(**) والذى أصبح الرئيس السادس من ١٨٢٥ إلى ١٨٢٩.

لمساعدتها. ومنذ ذلك التاريخ استبدلت كوبا الاحتلال الإسپانى باحتلال أمريكى.. وأصبحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية المهيمنة على كوبا بدلا من إسپانيا.

واحتلت الولايات المتحدة كوبا حتى ١٩٠١ ثم من ١٩٠٦ حتى ١٩٠٩، وتدخلت فى ١٩١٢ وبقيت فى كوبا من ١٩١٧ وحتى ١٩٢٢ . أنشأت الولايات المتحدة فى كوبا حكومة عسكرية فى ١٩٠١ .. وأدخلت هذه الحكومة تعديل «بلات» الذى وضع الجزيرة تحت سيطرة الولايات المتحدة التى أصبح لها حق التدخل العسكرى وحق التصرف والسيطرة على أموال وديون كوبا، ومعاهداتها مع الدول الأخرى، وإقامة قواعد بحرية على أراضى كوبا.

عارض الوطنيون أن تتحول الجزيرة إلى محمية أمريكية بعد أن كانت مستعمرة إسپانية.. وتفاقمت السيطرة الأمريكية على اقتصاد كوبا.. وأصبح للبضائع الأمريكية الأفضلية إن لم يكن الاحتكار. وسيطرت الشركات الأمريكية على الأسواق. وبحلول ١٩٢٨ أصبحت الشركات الأمريكية تتحكم فى ٧٥ % من محصول القصب، وبمساعدة بريطانيا العظمى احتكرت الولايات المتحدة سكر كوبا، ومنعتها من بيعه لدول أخرى.. وتحولت كوبا لاقتصاد المحصول الواحد ولصالح دولة واحدة.

باتيستا رجل أمريكا

فى عام ١٩٣٠ اشتعلت من جديد المشاعر الثورية فى كوبا وتحدى الوطنيون والشيوعيون الكوبيون استبداد نظام الدكتاتور چيراردو ماشادو والهيمنة الأمريكية على البلاد.

حاول الرئيس الاشتراكى رامون جروسان مارتن أن يمتص غضب الشعب، وخفض ساعات العمل إلى ثمان ساعات.. ووزع الأراضى على الفلاحين.. وحد من الملكية الأجنبية للأراضى.. إلا أن انقلابًا عسكريًّا تسانده الولايات المتحدة ويقوده فولچينسيو باتيستا أنهى محاولات الإصلاح.

أحكمت الولايات المتحدة قبضتها على كوبا من خلال حكم الدكتاتور باتيستا، الذى كان شديد البطش والانتهازية. وفكر باتيستا فى طريقة لإرضاء الولايات المتحدة والوطنيين فى كوبا، معًا.. فحافظ على روابط وثيقة لكوبا بالاقتصاد الأمريكى، وفى

نفس الوقت، توصل إلى إلغاء تعديل «بلات» منهيًا بذلك رسميًا، حق الولايات المتحدة فى التدخل فى شئون كوبا الداخلية.

بحلول الخمسينيات كانت الشركات الأمريكية قد سيطرت على كل ثروات وصناعات كوبا (سكر ، تبغ، نسيج، نيكل، حديد، نحاس، منجنيز ، ورق، وكل صناعات التعدين، ومعظم صناعة السياحة وسبع من أكبر عشر مزارع فى كوبا. كما تملكت نصف الأراضى و ٥٠ % من طرق السكك الحديدية العامة، وكل إنتاج الكهرباء، و ٩٠ % من الخطوط التليفونية، و ٤٠ من ١٦١ من طواحين السكر..).

وهكذا أحكم رجال الأعمال الأمريكيون قبضتهم على اقتصاد كوبا، وملأ الأمريكيون كازينوهات القمار، وبيوت الدعارة، وزاد نشاط العصابات الإجرامية الأمريكية فى العاصمة. تركزت الثروة فى أيدى أقلية بينما ازداد فقر الأغلبية، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٣٠ % معظم شهور السنة باستثناء شهور جمع المحصول، وهى خمسة أشهر، كانت تنخفض خلالها نسبة البطالة إلى ٨ %.

تزايد سخط الكوبيين بسبب تعاظم النفوذ الأمريكى فى بلادهم، وفساد ووحشية حكومة باتيستا، الذى تفرغ لإدارة ثروته الخاصة بدلا من حكم البلاد.. واعتمد على أسلوب القمع والوحشية فى إحكام قبضته على كوبا.. حظى النضال ضد الدكتاتور باتيستا بتعاطف كبير من الصفوة فى كوبا، وحتى صانعى السياسة فى الولايات المتحدة.

انتصار لكاسترو

فى ١٩٥٣ بدأت الحرب فى كوبا ضد الدكتاتور باتيستا، وكان أبرز المعارضين للدكتاتور باتيستا فيدل كاسترو، وهو محامى شاب من الطبقة الوسطى، وكان ليبراليًا أكثر منه شيوعيًّا، كما وصفه نورمان لوى فى كتابه « Mastering Modern World History» وأكد على ذلك ريتشارد هاريس فى كتابه « Marxism, Socialism, and Democracy in Latin America ». وكان كاسترو يرغب فى تخليص كوبا من باتيستا، ومن الفساد، وتطبيق إصلاحًا زراعيًّا محدودًا، ليملك الفلاحون نسبة من الأرض.. وكان كاسترو أكثر زعيم معارض يتمتع بجاذبية..

« كاريزما ».. تمركز كاسترو مع عدد قليل من رجاله فى جبال سيرا مايسترا محاولا تدعيم مواقعه ليبدأ نضاله ضد باتيستا. وفى ١٩٥٣ قاد كاسترو تمردًا فاشلا ضد الدكتاتور باتيستا.. وألقى القبض عليه ووضع فى السجن.. إلا أنه صدر عفو عام فى منتصف ١٩٥٥.. وسمح له أن يذهب للمنفى فى المكسيك.. حيث التقى بـ « شى جيفارا ».. وأعد معه لعودته لكوبا وللنضال المسلح.

هبط كاسترو على شواطىء كوبا فى ديسمبر ١٩٥٦ ونجح ١٢ فقط من ٨٢ من رجاله فى النجاة من القبض عليهم. واستقروا فى جبال سييرا مايسترا.. وبدأ كاسترو نضاله المسلح ضد الدكتاتور باتيستا.. ولم يكن وحده الذى يناضل النظام الفاسد لباتيستا.. فكثير من الكوبيين كانوا يفجرون المنشآت الحكومية ويغتالون المسئولين الحكوميين، ويهزون ثقة الشعب فى نظام باتيستا، الذى قام رجاله بسجن وتعذيب وقتل عدة آلاف من الكوبيين من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٩ .

إنتشرت هجمات رجال حرب العصابات من أنصار كاسترو فى المدن الكوبية منذ ١٩٥٨ وسرعان ما سيطر رجاله على مناطق جبلية فى الشرق والشمال.. واكتسبوا مساندة شعبية واسعة.. كان رد فعل باتيستا عنيفًا وانتقامه وحشيًّا ضد رجال حرب العصابات، حتى المشتبه فى أنهم متعاطفون مع كاسترو لم يسلموا من بطشه. انهارت الروح المعنوية لرجال باتيستا بعد محاولة فاشلة فى صيف ٥٨ للقضاء على كاسترو ورجاله.. وبدأت الولايات المتحدة تشعر بالحرج من مساندتها لباتيستا بعد أن تصاعدت كراهية الشعب له، فأوقفت إمداده بالسلاح.

فى سبتمبر ١٩٥٨ قامت قوة صغيرة تحت قيادة « شى جيفارا » البطل الأرچنتينى، وقائد التحرر فى أمريكا اللاتينية، ورفيق كاسترو فى الكفاح، بالسيطرة على الطريق الرئيسى، واستعدت للتحرك نحو سنتا كلارا فى أول يناير ١٩٥٩. فر باتيستا من كوبا، وتم تنصيب حكومة ليبرالية على رأسها فيدل كاسترو الذى استقبل فى هافانا كبطل قومى.

والشىء الملفت هو السرعة التى حقق بها كاسترو انتصارًا عسكريًّا رغم أنه قاد مجموعة صغيرة من الطلبة والعمال، ومن أبناء الطبقة المتوسطة.

لقد ساهمت عدة عوامل فى تقصير فترة نضال كاسترو، منها اشتداد المقاومة فى الريف، وتزايد سخط الطبقة الوسطى، وعدم كفاءة وفاعلية جيش باتيستا، وانتشار الفساد بين قياداته.. والحظر الذى فرضته الولايات المتحدة على بيع السلاح للدكتاتور باتيستا رغم معارضة سفير أمريكا لدى كوبا على الحظر..

وقد نجح كاسترو فى استغلال كل هذه العوامل لصالحه، وأفلح فى الإطاحة بنظام باتيستا. خاب أمل الولايات المتحدة التى كانت تتوقع أن تتولى الصفوة المعتدلة الحكم بعد الثورة، خاصة أن المقاومة ضد باتيستا جاءت من كل الاتجاهات.. إلا أن العلاقات الأمريكية الكوبية لم تتدهور على الفور.. كانت الولايات المتحدة تعتقد على أسوأ تقدير أن كاسترو ديمقراطى اشتراكى.

غزو كوبا

لم يستغرق الأمر طويلا حتى استشاطت الولايات المتحدة غضبًا من كاسترو بعد أن أمم ممتلكات ومصانع أمريكية. وفى ١٩٦٠ فرضت الولايات المتحدة حظرًا تجاريًّا على كوبا باستثناء الطعام والدواء.. وحظرت استيراد السكر من كوبا.. مما دفع كاسترو لتوقيع اتفاق تجارى مع روسيا فى يوليه ١٩٦٠.. واشترى الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية ٨٠ % من سكر كوبا.

رفضت شركات البترول الأمريكية تكرير بترول الاتحاد السوفييتى فى معامل تكرير البترول الكوبية، فأمم كاسترو هذه الشركات، واستثمارات أمريكية خاصة قيمتها بليون دولار.

مارست الولايات المتحدة كل صنوف الضغط على كوبا، بل ومارست ضغوطًا على الدول التى تدور فى فلكها لتنفيذ الحظر التجارى على كوبا.

فى ١٩٦١ قطعت الولايات المتحدة علاقتها الديپلوماسية مع كوبا، بينما توثقت العلاقات الكوبية مع الاتحاد السوفييتى الذى قدم لها مساعدات اقتصادية.

فى ١٧ إبريل ١٩٦١ تعرضت كوبا للغزو، عندما هبطت قوة صغيرة فى خليج الخنازير، وكانت مشكلة من ١٢٠٠ من الكوبيين المنفيين فى الولايات المتحدة

ومؤيدى باتيستا. كان الغزو من تدبير المخابرات الأمريكية التى استخدمت قواعدها العسكرية فى نيكاراجوا وجواتيمالا لتنفيذه.

فشلت عملية الغزو لأنها كانت سيئة الإعداد والتنفيذ، ولأنها تأسست على اعتقاد خاطيء مفاده أن الشعب سيهب ليتخلص من كاسترو. استطاعت قوات كاسترو، بمساعدة طائرتين فقط سحق الغزو خلال ٧٢ ساعة.

ويذكر ريتشارد بيسلى، أستاذ علم الاقتصاد فى جامعة ييل، الذى قاد عملية الغزو بصفته مساعد مدير المخابرات المركزية للعمليات، أن الخطأ الفادح الذى ارتكب فى هذه العملية كان « إننا أردنا أن تتم عملية الغزو بطريقة لا يظهر فيها دور الحكومة الأمريكية ».

فى نهاية ١٩٦١ أعلن كاسترو أنه ماركسى وأن كوبا الآن دولة اشتراكية. وأجل الانتخابات.. وطبق إصلاحاً زراعيا واسع المدى.. وأمم ثلث الأراضى الصالحة للزراعة. وغير نظم التعليم. وذهبت الثورة الكوبية لمدى أبعد عندما استولت على ٧٠ % من المزارع وأممت معظم المؤسسات والشركات الخاصة، وفرضت سلسلة من القوانين ذات الطبيعة الشيوعية.

فى عام ١٩٦٢ تفجرت أزمة الصواريخ التى كادت أن تشعل حربًا نووية بين القوتين العظميين، الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة.

حدث ذلك عندما اكتشف الأمريكيون أن السوفييت شحنوا سرًا صواريخ إلى كوبا. طلب الرئيس الأمريكى چون كنيدى على الفور من خروتشوف إزالة الصواريخ السوفييتية والمنصوبة على بعد أقل من مائة ميل من السواحل الأمريكية.. وفرض كنيدى حصارًا بحريًا على كوبا، ووضع القوات الأمريكية فى حالة تأهب.. ولمنع المواجهة النووية، وافق الاتحاد السوفييتى على سحب الصواريخ مقابل تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا. واتفق الرئيسان على تشغيل خط ساخن بين موسكو وواشنطن للتشاور عندما تتأزم الأمور.

وبضغط من الولايات المتحدة، طردت دول أمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٢ كوبا من منظمة الدول الأمريكية OAS مما دفعها للارتماء بشكل أكبر فى أحضان الاتحاد السوفييتى.

ثم بدأت الولايات المتحدة تبحث عمن يقلب نظام كاسترو، وكان السيناريو الأكثر ترجيحًا هو انقلاب عسكرى يطيح بكاسترو. إلا أنه بتقديم كاسترو الـجنرال « أرنالدو أشدوا » للمحاكمة بتهمة الاتجار فى المخدرات، أحكم بذلك سيطرته على الجيش.. ودعم فيما بعد البوليس السرى.. كما قام بعملية تطهير داخل الحزب والجيش.. ولم تجد الولايات المتحدة الشخصية المطلوبة بين العسكريين الكوبيين، والذى يُعول عليه فى القيام بانقلاب ضد كاسترو.

ورغم الصعوبات التى كان يواجهها الاقتصاد الكوبى نتيجة الحصار والحظر الأمريكى، إلا أن القائد كاسترو ظل يحظى بشعبية.. وأعتقد معظم الكوبيين أن مشاكل بلادهم لا ترجع لأخطاء كاسترو لكن نتيجة الحظر الأمريكى.

شددت الولايات المتحدة من حظرها الاقتصادى على كوبا فى عام ١٩٦٤.. وكان هذه المرة مشمولا ببند بقطع المساعدات عن الدول التى تقيم علاقات تجارية مع كوبا.. وضغطت الولايات المتحدة عل الدول التى تدور فى فلكها لتطبيق الحظر.. امتثلت معظم دول أمريكا اللاتينية التى أغرتها المساعدات الأمريكية الجديدة (والتى تضمنت إنشاء تحالف من أجل التقدم، وبنك للتنمية) لأوامر الحظر.. وحاول الاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الشرقية ملء الفراغ التجارى الذى خلفته المقاطعة الأمريكية.. واستوعبت الدول الشيوعية ٨٢ % من صادرات كوبا.

فى ١٩٧٥ عادت كوبا لعضوية منظمة الدول الأمريكية OAS واستأنفت علاقاتها مع كل دول المنطقة باستثناء الولايات المتحدة، والتى اشتد غضبها من كوبا بسبب تورطها فى أفريقيا وزيادة نشاطها هناك بالتنسيق مع الاتحاد السوفييتى خاصة فى أنجولا.

مع بداية عام ١٩٧٦ حاول الرئيس الأمريكى چيمى كارتر إعادة العلاقات الطبيعية بين كوبا وبلاده تدريجيًا.. إلا أن العلاقات ساءت فى ١٩٨٠ بعد أن تدفق ١٢٥ ألف كوبى فى نزوح جماعى إلى الولايات المتحدة، فى أعقاب تخفيف كاسترو لقيود الهجرة.. واستغل كاسترو الفرصة وشحن المساجين والمرضى النفسيين فى سفن إلى الولايات المتحدة.

تصاعدت التوترات من جديد بين البلدين فى بداية الثمانينات عندما اتهم الرئيس ريجان كاسترو بأنه أمد المتمردين اليساريين فى أمريكا الوسطى بالأسلحة. وتفاقم الأمر بعد أن بدأ فى ١٩٨٥ بث إذاعة معادية لكوبا «راديو مارتى».

فى ١٩٨٧ تم التوصل لاتفاق بين البلدين سمح بإعادة إجراءات الهجرة للسابق..

وتطالب الولايات المتحدة كوبا بإطلاق سراح المسجونين السياسيين.. وبدفع تعويضات للشركات الأمريكية التى أممها كاسترو وبلغت قيمتها فى عام ١٩٦٠ بليون دولار.

أما كوبا فتطالب الولايات المتحدة بإنهاء الحظر التجارى عليها، وإزالة قواعدها العسكرية من الجزيرة، وانسحاب القوات الأمريكية من خليج جوانتانامو وعددها ٦ آلاف جندى.

تعنت أمريكى

هل يمكن التوصل لحل الخلافات الأمريكية الكوبية التى استمرت أربعين عامًا.. خاصة بعد أن تحول الاتحاد السوفييتى من عدو إلى حليف للولايات المتحدة ؟ لم يعد هناك ما يبرر هذا العداء.. لقد اختفى التهديد الشيوعى من العالم.. ولم تعد كوبا الآن تشكل أى تهديد عسكرى للولايات المتحدة.. وارتفعت بالفعل مؤخرًا بعض أصوات المحافظين فى الولايات المتحدة متساءلة عن جدوى الحصار الاقتصادى المفروض على كوبا.. وإذا كان حقًّا يخدم المصالح الأمريكية؟ ويعتقد چورج رايان حاكم ولاية إيلينوى الأمريكية الذى قام فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٩ بزيارة لكوبا والتقى بالرئيس كاسترو أن الحظر الأمريكى فشل، وأن عزل كوبا ليس فى مصلحة الولايات المتحدة.. ويحتدم النقاش داخل الولايات المتحدة. يرى المعارضون لتحسين العلاقات أن بدء مفاوضات مع كوبا بينما لا يزال الرئيس كاسترو فى السلطة يعنى أن تقدم الولايات المتحدة له طواعية دواء ينشله من فراش الموت.. وأن كوبا لا ترفض فقط مطالب الولايات المتحدة بإطلاق سراح المساجين السياسيين وإجراء انتخابات حرة، ولكن ترفض أيضًا إجراء حوار والتفاوض مع الولايات المتحدة بسبب شكها فى نواياها.

أما البعض الآخر والذى بدأ مؤخرًا فى الضغط على الحكومة الأمريكية لتحسين العلاقات مع كوبا فيطالب برفع الحظر عن شعب كوبا.

والحقيقة أن كوبا ملتزمة منذ ١٩٨٤ باتفاق أدى إلى إعادة توطين المجرمين الذين تدفقوا على الولايات المتحدة.. وإطلاق سراح عدد من المسجونين السياسيين.. كما سحبت كوبا كل قواتها من أنجولا.. وخرج آخر جندى كوبى من أنجولا فى مايو ١٩٩١.. ولم تعد كوبا تؤيد المتمردين اليساريين فى أمريكا الوسطى. كما أنسحب أيضًا ١١ ألف من القوات السوفييتية من جزيرة كوبا.

ويبقى على الولايات المتحدة رفع الحظر الاقتصادى عن كوبا وسحب قواتها من خليج وقاعدة جوانتانامو البحرية.. وهى المنشأة الوحيدة الأمريكية فى أراضى شيوعية. ويتم إمدادها بالمؤن مرتين شهريًّا من فلوريدا.. وهى أقدم قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة. ويتمركز فيها ستة آلاف جندى أمريكى ومارينز، كما ذكر كتاب «كوبا بعد الشيوعية» للكاتبتين اليانا كاردوسو وآن هيليفج. وبمقتضى بنود الاتفاق الذى وقع بين كوبا والولايات المتحدة فى عام ١٩٠٣ وتجدد فى ١٩٣٤، لا تعود المنطقة التى تحتلها القواعد الأمريكية إلى سيطرة كوبا إلا إذا تخلت عنها الولايات المتحدة.

وتقول كوبا إن هذا الاتفاق تم التوصل إليه بالإكراه. وأن القاعدة الأمريكية تهدد سيادتها الوطنية على أراضيها وأمنها.. وترفض كوبا استلام الإيجار السنوى للقاعدة وقدره ٤٠٨٥ دولار.. ولا يعتقد المحللون العسكريون بوجود أهمية استراتيجية تذكر للقاعدة الآن مع نهاية الشيوعية.. وقد ناقش العسكريون الأمريكيون من قبل تكاليف الإبقاء على القاعدة، خاصة بعد أن فقد الروس اهتمامهم بكوبا.. ولا تتعرض الولايات المتحدة الآن لتهديد استراتيجى.. ولا يوجد مبرر للإبقاء عليها.. وفكرة أن تهدد جزيرة صغيرة عدد سكانها تجاوز العشرة ملايين بقليل قوة عظمى مثل الولايات المتحدة فكرة تثير السخرية..

قد يكون سجل حقوق الإنسان لكاسترو مثير للجدل، إلا أنه ليس أسوأ من سجل نظم دكتاتورية عديدة مولتها الولايات المتحدة فى السلفادور وجواتيمالا وهندوراس ونيكاراجوا.

محاولات فاشلة

لقد دفعت الولايات المتحدة كوبا إلى أحضان الاتحاد السوفييتى منذ بداية الثورة الكوبية.. ولم تمنح كاسترو خيارًا آخرًا، بعد أن فرضت حظرًا اقتصاديًّا على بلاده، وحاولت غزوها. كما فشلت كل المحاولات الأمريكية للتخلص من كاسترو.. ويعترف رونالد كيسي في كتابه «داخل CIA» أن المخابرات الأمريكية قامت بمحاولات فاشلة لاغتيال الزعيم الكوبى فيدل كاسترو، وأنها لم تنفذ أى عملية غير قانونية من الأعمال القذرة دون مصادقة الرئيس الأمريكى أو صدور أمر مباشر منه لها.. لقد جندت CIA المافيا لاغتيال كاسترو، وطلب بيسلى مساعد مدير العمليات بالوكالة من مدير الأمن شيفل إدوارد الاتصال بقيادة المافيا.. وتم بالفعل الاتصال بجون روسلى مساعد زعيم المافيا، وعرض عليه مائة وخمسين ألف دولار للإطاحة بنظام كاسترو. ووافق روسلى على الاتصال بكاتيكانا أحد رجال المافيا الشهيرين الذى طلب حبوبًا سامة لدسها لكاسترو فى الطعام. وقامت المخابرات المركزية بالمطلوب وأرسلته للمافيا، التى اعتذرت عن إنجاز المهمة لأن عميلها الذى كان سينفذ عملية الاغتيال أقيل من مكتب رئيس الوزراء الكوبى. كما تآمرت المخابرات الأمريكية لإذلال كاسترو أمام شعبه بمحاولتها الساذجة حلق لحيته. وشرعت المخابرات الأمريكية تحت ضغوط الرئيس كنيدى فى عام ١٩٦١ فى تنفيذ سلسلة من العمليات السرية بهدف الإطاحة بكاسترو.. وكانت كل عملية أسوأ من سابقتها، فخططت CIA لتلويث الهواء فى المنطقة المحيطة بمحطة الإذاعة بمادة كيماوية عندما يلقى كاسترو خطابه. الأمر الذى يؤدى لإصابة الزعيم الكوبى بحالة هلوسة.. فالمادة الكيماوية كان لها تأثير مادة « LSD » المخدرة.. أما المحاولة التالية فكانت دس مادة كيماوية داخل السيجار الذى يدخنه كاسترو مما يصيبه باختلال مؤقت فى الشخصية.. أو إدخال أملاح الثاليوم فى أحذية كاسترو كى تسقط لحيته.. واقترحت المخابرات المركزية فى نهاية المطاف إطلاق ألعاب نارية تحمل صورة المسيح لأن كاسترو لا يؤمن بالله.

وقد اتهمت كوبا الولايات المتحدة بمحاولة اغتيال فيدل كاسترو مالا يقل عن ٦٣٧ مرة خلال الأربعين عامًا الأخيرة. وفى قضية مدنية رُفِعَتْ فى هافانا، طالبت كوبا الولايات المتحدة بدفع ١٨١ بليون دولار تعويض عن حوادث الموت والإصابات التى

عانى منها المواطنون الكوبيون، ونشرت ذلك صحيفة تايمز البريطانية فى عددها بتاريخ ٩٩/٧/٢١ .

لا أحد من الزعماء السياسيين فى العالم تعرض لكل هذا الكم من المحاولات للاغتيال.. والتى تم تخطيطها فى عهد كل حكومة أمريكية تولت الحكم خلال الأربعين عامًا الأخيرة، أى منذ تولى كاسترو الحكم.. ولا شعب عانى مثل شعب كوبا بسبب تعنت الولايات المتحدة، سوى الشعب الفلسطينى.

* * *

٣ - پنما .. تدمير شعب

فى عام ١٨٨١ بدأت شركة فرنسية خاصة فى بناء قناة فى إقليم پنما بكولومبيا.. بعد ثمان سنوات تعرض المشروع للإفلاس وتخلت فرنسا عنه.

ظل حلم بناء قناة فى پنما يداعب خيال الولايات المتحدة وبريطانيا.. ودار صراع صامت بينهما فى محاولة لتحقيق هذا الحلم، وبسط النفوذ على منطقة أمريكا اللاتينية.

فى أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الولايات المتحدة تتحول إلى قوة كبرى بعد النهضة الصناعية الهائلة.. وتجدد التفكير فى بناء قناة تكون خاضعة للسيطرة الأمريكية، خاصة بعد أن أصبحت دول الكاريبى ضمن نفوذها. وكانت الولايات المتحدة قد وسعت أراضيها لتصبح مساحتها ثلاثة أضعاف مساحتها الأولى.. وتطورت قدراتها العسكرية والصناعية.. وزاد عدد سكانها بمعدلات سريعة. **عندما فشل الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت فى التوصل لاتفاق مع دولة كولومبيا أو نيكاراجوا لبناء قناة، قام بإرسال القوات الأمريكية المسلحة إلى پنما فى ١٩٠٣، وساند تمردًا هناك مقتطعًا إقليم پنما من كولومبيا لتصبح جمهورية مستقلة.**

تولت الولايات المتحدة إكمال بناء القناة.. **وحتى تهدئ من ثورة غضب كولومبيا، منحتها فى عام ١٩٢٨ بعض الجزر المهمة، التابعة لنيكاراجوا ! والتى كانت تحتلها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت.. وانتهكت بذلك سيادة نيكاراجوا بعد كولومبيا.** وهكذا بنت الولايات المتحدة قناة پنما لتظل تشكل لها همًا وقلقًا حتى بعد أن قلت الأهمية الاستراتيچية والتجارية للقناة بعد ١٩٥٩ .

سيطرت الصفوة الأوروبية التى تشكل ١٠ % فقط من سكان پنما على الحكم، إلا أن ذلك تغير.. عندما قاد الچنرال عمر توريجو فى ١٩٦٨ انقلابًا سمح للفقراء والأجناس المختلطة بالاشتراك فى الحكم بشكل رمزى. لم يستمر ذلك طويلا.. إذ لقى توريجو مصرعه فى حادث سقوط طائرته فى ١٩٨١، ذلك الحادث الذى دبرته الشركات الاحتكارية الأمريكية. وفى عام ١٩٨٣ استولى مانويل نورييجا على الحكم، وكان عميلا للمخابرات المركزية الأمريكية، يتقاضى منها راتبًا شهريًا. وكانت

الولايات المتحدة على علم بتورط نورييجا فى تجارة المخدرات منذ عام ١٩٧٢.. وربما قبل ذلك، وفكرت حكومة نيكسون فى اغتياله، إلا أنه ظل على قائمة كشوف رواتب المخابرات الأمريكية.

اتهم تقرير لإحدى لجان الكونجرس فى ١٩٨٣ پنما بأنها مركز لتجارة المخدرات، وغسل الأموال.. ومع هذا استمرت الحكومة الأمريكية فى تقدير خدمات نورييجا.

فى مايو ١٩٨٦ أشاد مدير وكالة مكافحة المخدرات بسياسة نورييجا فى مكافحة المخدرات، كما أشاد مرة أخرى، بعد عام، بالتعاون الوثيق بين الولايات المتحدة ونورييجا. وأوقف المدعى العام الأمريكى إدوين ميس تحقيقات تجريها وزارة العدل الأمريكية عن نشاطات نورييجا الإجرامية.

فى أغسطس ١٩٨٧، عارض اليوت إبرامز - خبير شئون أمريكا الوسطى وپنما بوزارة الخارجية الأمريكية - قرار الكونجرس الذى يدين نورييجا.

والواقع أن پنما كانت مركزا رئيسيًا لتهريب المخدرات، وكان لها اقتصادًا أسودًا عديم الأنظمة أو القوانين، اعتمد على جذب الأموال المهربة منذ وصول نورييجا للسلطة فى ١٩٨٣.

وقد عمد نورييجا إلى تزوير نتائج الانتخابات مرتين لصالحه. فى عام ١٩٨٤ عندما فاز فى الانتخابات أنولفو أرياس، الذى كان على درجة عالية من الوطنية.. ولأن نورييجا كان رجل أمريكا المطيع، تم التغاضى عن هذا التحايل والتزوير، وأرسلت الولايات المتحدة وزير خارجيتها چورچ شولتز لتهنئة نورييجا بالديمقراطية الجديدة فى پنما. كما سرق نورييجا الفوز أيضًا فى انتخابات ١٩٨٩، وكان الضحية هذه المرة جيليرمو أندارا ممثل رجال الأعمال، ومرة أخرى صفقت الإدارة الأمريكية لانتصار نورييجا المزيف.

ولكن ما الذى جعل الإدارة الأمريكية تنقلب على رَجُلِها نورييجا؟

حدث ذلك عندما بدأ نورييجا يتعدى الخط الأحمر مع الولايات المتحدة.. ويُظهر

بعض الاستقلالية.. عندئذ تحول نورييجا من رجل أمريكا الذى تعتمد عليه وتؤيد - بلا حدود - سياساته الفاسدة.. وتتغاضى عن سرقاته لشعبه.. وتثنى عليه فى كل مناسبة.. إلى طاغية فاسد وحاكم مستبد ومهرب مخدرات !

تمرد نورييجا

كانت جريمة نورييجا فى نظر الإدارة الأمريكية أنه بدأ فى التدخل فى شئون الصفوة من رجال الأعمال والشركات الأمريكية الكبرى. وأبدى ترددًا فى مساعدة قوات الكونترا. كانت پنما قاعدة تشن منها الولايات المتحدة الحرب ضد نيكاراجوا، فعلى أراضيها يتدرب رجال الكونترا المناهضين لحكومة الساندينستا اليسارية فى نيكاراجوا.. إلا أن نورييجا خرج فى آخر الأمر عن الخط الذى رسمته الإدارة الأمريكية.. وأعلن تأييده لمعاهدة الكونتادورا.. وكانت الولايات المتحدة تعارض الجهود الدبلوماسية لإنهاء العنف فى أمريكا اللاتينية، حتى تبقى المنطقة ساحة عنف وتُحكم هيمنتها عليها. لقد كان تأييد نورييجا لمعاهدة الكونتادورا، التى أدت فى النهاية إلى عقد معاهدة سلام فى نيكاراجوا، الإثم الذى لا يُغتفر فى حق الإدارة الأمريكية. لقد فقدت الإدارة ثقتها فى ولائه بعد أن تراجع عن مساندة قوات الكونترا.. وخرج عن طوعها، فكان لابد من رحيله !

أعطت الإدارة الأمريكية إشارة التحول.. وانفجر بركان الغضب والثورة ضد تجاوزات نورييجا غير الديمقراطية ! شنت الولايات المتحدة حملة إعلامية عدائية ضد نورييجا.. وحوله الإعلام الأمريكى إلى شيطان وستالين وهتلر جديد.. والحقيقة أن نورييجا لم يكن الأسوأ بين الزعماء السفاحين والطغاة.. لقد ظل سفاحًا ثانويًا يسير وفق ما ترسمه له المخابرات الأمريكية التى كانت تغدق عليه مقابل خدماته. وبعد أن تكثفت حملة تشويه سمعة نورييجا وبلغت ذروتها، أصبح المناخ مهيئًا لقيام ثورة ضده.

فى ١٩٨٧ شجعت الولايات المتحدة الطبقة الثرية من رجال الأعمال من أصل أوروپى على تصعيد المعارضة ضد نورييجا.. وظهرت كتابات معادية له على الجدران. تصاعدت معارضة البيض لنورييجا.. وخرجت المظاهرات المناهضة له..

واستخدم نورييجا القمع والتعذيب - الذى احترفه من قبل - فى مواجهة المظاهرات، ومارس الكولونيل هيريرا أحد رجال نورييجا المخلصين أشد أنواع التعذيب مع المتظاهرين. وتم التخلص من هيريرا.. وهو الرجل الثانى بعد نورييجا حتى تنفرد الولايات المتحدة به وتضمن سكوت وولاء الجيش فى پنما لخطوتها القادمة.

فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية دمرت اقتصاد پنما، وأدت لتراجع شعبية نورييجا.

بنهاية عام ١٩٨٩ اشتدت الكراهية الشعبية لنورييجا باعتباره المسئول عن تجويع شعبه.. وهكذا حاصرت الولايات المتحدة پنما بخطة محكمة. كانت هناك عوامل أخرى حفزت الولايات المتحدة على التخلص من نورييجا - الذى لم تعد تثق فى ولائه- قبل استرداد پنما فى العقد الأخير من القرن حق إدارة قناتها، بالإضافة إلى مرور خط أنابيب للنفط ينقل ١٠ % من نفط الولايات المتحدة عبر أراضى پنما.. وتملك حكومة پنما ٦٠ % منه. لذا كان حرص الولايات المتحدة على تنصيب قيادة موالية لها قبل أن تسترد پنما الإشراف على قناتها بالكامل فى عام الفين.

غزو پنما

دعمت الولايات المتحدة انقلابًا عسكريًّا ضد نورييجا، إلا أنه فشل.. وعندئذ قامت الولايات المتحدة بغزو پنما فى ديسمبر ١٩٩٨.. وسقط آلاف القتلى. وأعادت الولايات المتحدة السلطة للصفوة البيضاء من الأقلية (١٠ % من السكان). وتم تنصيب، جييلرمو إندارا، الذى سرق منه نورييجا فوزه فى انتخابات ٨٩، رئيسًا للبلاد.. **وأقسم إندارا اليمين الدستورى فى قاعدة عسكرية أمريكية فى پنما يوم غزو أمريكا لبلاده**.. مع أن الولايات المتحدة هى التى شجعت وتغاضت عن تزوير نورييجا لنتائج الانتخابات السابقة واستخدامه للعنف والتزوير والاحتيال لمنع وصول إندارا للسلطة.

وضمنت الولايات المتحدة الهيمنة على قناة پنما فى ظل حكومة ستعمل بإخلاص لصالح الولايات المتحدة.. وتم إعادة بناء الجيش مع الإبقاء على الضباط وبارونات المخدرات.

عارضت معظم الدول، حتى هندوراس، حليفة وعميلة الولايات المتحدة غزو پنما.. ووصفت صحافتها الغزو بالاستبداد الدولى فى صورة ديمقراطية.. وبيوم العار والخزى لأمريكا اللاتينية لعجزها عن حماية استقلالها من العدوان.

مثل نورييجا أمام المحكمة فى ميامى بالولايات المتحدة بتهمة تهريب المخدرات.. وحكم عليه بالسجن.

قدمت الولايات المتحدة - بعد الغزو - برنامج مساعدات لپنما خصصت ٤٠ % منها لشراء بضائع أمريكية.. ولم يتعاف الاقتصاد من الضربات التى تلقاها بسبب الحظر الاقتصادى الأمريكى والغزو حتى الآن.

ويقول أحد قادة الحملة المدنية المعارضة للرئيس نورييجا لمراسل صحيفة « شيكاجو تريبيون » : إن المعارضة أصبحت مقتنعة أن الحظر الاقتصادى الأمريكى لپنما كان جزء من خطة هدفها تدمير اقتصاد پنما، بحيث لا يبق لدى الشعب ما يستند إليه. لقد تذرعت إدارة الرئيس الأمريكى چورچ بوش بالدفاع عن حقوق الإنسان عند غزوها لپنما، مع أن الغزو فى حد ذاته كان انتهاكًا لكل القيم والحقوق.

لقد خرج آلاف من شعب پنما فى ذكرى الغزو فى مسيرات تشجب أمريكا وسياسات إندارا الاقتصادية ومساعدات الولايات المتحدة الوهمية.. وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية نقلا عن المشاركين فى المظاهرات أن القوات الأمريكية - فى الغزو - قتلت ثلاثة آلاف شخص، وتم دفن الكثير من الجثث فى مقابر جماعية، أو ألقى بها فى البحر.

وقد أظهرت زيارة الرئيس الأمريكى بوش الفاشلة فى ١٩٩٢ لپنما، الكراهية الشديدة للرئيس الأمريكى الذى أمر بالغزو.

شكلت الوحدات الأمريكية المسلحة إزعاجًا فى الأحياء السكنية.. وأعرب السكان عن غضبهم الشديد بعد أن رافقت وحدات أمن محلية حوالى ثمانية جنود أمريكيين فى اقتحام منزل أحد أعضاء الجمعية الوطنية، وقامت بتفتيش أوراقه.. وصادرت جواز

سفره.. وأطلقت النيران رغم أن زوجته كانت بمفردها فى المنزل. وفى تقرير عن پنما بعد الغزو قدمه السفير المكسيكى خافيير وايمر إلى لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، جاء أن اقتصاد پنما انهار، مما أثر على الخدمات الأساسية كالصحة والثقافة والإسكان والغذاء، حيث تعانى هذه الخدمات من كارثة مأساوية.

وتتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان فى پنما نتيجة الغزو ومحاولات تصفية بقايا النظام السابق. ويخلص التقرير إلى أن حكومتى پنما والولايات المتحدة تتقاسمان مسئولية انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة والمنهجية. **وطبقًا لتقرير أمريكا الوسطى - جواتيمالا.. الذى يحظى بالاحترام، فإن سياسة محاربة المخدرات التى ترفع الولايات المتحدة شعارها، ربما كانت غطاءً لمهاجمة فعالة نشطة، وانتهاكات لحقوق الإنسان، تمارسها قوات الأمن، والتى يتوارى أمامها خجلا سجل نورييجا فى انتهاك حقوق الإنسان.. وأفاد مكتب الإحصاء العام فى الكونجرس الأمريكى أن انتشار المخدرات فى پنما ربما يكون قد تضاعف بعد الغزو، بالإضافة لازدهار عملية غسيل الأموال.**

وتفيد دراسة مولتها هيئة المعونة الأمريكية أن نسبة تعاطى المخدرات فى پنما هى الأعلى فى أمريكا اللاتينية، وقد ارتفعت بمعدل ٤٠٠ % منذ الغزو.. وطبقًا لمركز دراسات أمريكا اللاتينية، تمثل الوحدات الأمريكية فى پنما سوقًا رائجًا للمخدرات !.

لا أحد ينكر أن نورييجا دكتاتور فاسد، ظلم وعذب وقتل شعبه .. لكن لو قارنا ما فعله نورييجا بجرائم الأنظمة العميلة للولايات المتحدة فى هندوراس والسلفادور وجواتيمالا.. لوجدنا أن حال پنما أفضل بكثير..

بل أن نورييجا فى النهاية أفضل من نورييجا فى البداية. لم يكن نورييجا سوى سفاح هاوى بالمقارنة بنظم دكتاتورية دعمتها الولايات المتحدة، تربع على قمتها سفاحون محترفون مثل تروجيليو فى الدومينكان وسوموزا فى نيكاراجوا وماركوس فى الفليپين ودوفالييه فى هاييتى.. وكلها أنظمة دكتاتورية أسوأ من نظام نورييجا.

لقد دعمت الولايات المتحدة هذه النظم الفاسدة ما دامت الأرباح تتدفق عليها من بلادهم وطالما بقوا على طاعتهم للولايات المتحدة رغم سجلهم المليء بالفظائع والإرهاب.

* * *

٤ ـ السلفادور .. تعذيب شعب

حكم السلفادور صفوة من الليبراليين معظم الوقت.. ومن آن لآخر، تدخلت جارتها جواتيمالا لفرض حكم المحافظين.. فى منتصف القرن ١٩، اتجهت الصفوة فى السلفادور لزراعة البن الذى حل محل الذرة والأرز، مما زاد من معاناة الفلاحين.. وكانت أفضل الأراضى لزراعة البن هى الأراضى البركانية المرتفعة، التى كان ملاك الأراضى يحتقرونها من قبل.. ومن ثم تم وضع قوانين للاستيلاء على هذه الأراضى من أصحابها، الذين كانوا غالبًا من الهنود الحمر، والذين كانت تنظر إليهم الصفوة على أنهم مجرد مصدر للعمالة وعقبة أمام التقدم. فى عام ١٨٥٦ أصدرت الدولة قانونًا يجبر المزارعين على زراعة ثلثى أراضيهم بالبن.. أو يتم الاستيلاء عليها.. ولأنهم كانوا لا يملكون الموارد الكافية لشراء وزراعة أشجار البن.. وانتظار سنوات طويلة حتى يظهر المحصول.. فقد تم الاستيلاء على كثير من الأراضى.. كما أصدرت الدولة قوانين جديدة تجبر المزارعين على العمل فى مزارع البن.

غضب الفلاحون من تقنين سرقة أراضيهم وإجبارهم على العمل فى مزارع البن، فقاموا بتمرد شعبى لم يكتب له النجاح.

وفى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، سيطرت ١٤ أسرة فقط على نصيب الأسد من مصادر الثروة فى البلاد.. بينما عانت غالبية الشعب من الفقر والجوع والبؤس، بعد اقتصار الزراعة على محصول واحد هو البن. شهدت السلفادور خلال عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ إصلاحًا ديمقراطيًّا.. تلاه حكم دكتاتورى، بزعامة الچنرال ماكسمليانو هيرنانديز مارتينيز، الذى حافظ على مصالح الصفوة من أصحاب مزارع البن.

تفاقم الوضع فى البلاد بعد أن انخفضت الأسعار العالمية بسبب الكساد.. وقل الطلب على صادرات السلفادور.. ومارس العسكريون عنفًا هائلا ضد الفقراء لصالح الصفوة، الذين لجأوا إلى تخفيض أجور العمال الزراعيين فى محاولة للخروج من الأزمة.. نتيجة لذلك انتشرت الاضطرابات، وتدهور الاقتصاد، وانتشرت حركات التمرد بين الفلاحين فى يناير من عام ١٩٣٢.. إلا أنها لم تكن حركات منسقة.. وقابلتها

يناير ١٩٦١ وقع انقلاب عسكرى قام به التيار المحافظ داخل الجيش، بتشجيع من الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» واعترف الرئيس الأمريكى الجديد «جون كنيدى» فورًا بالحكومة الجديدة فى السلفادور، إلا أنه طالب الحكام العسكريين بتنفيذ بعض الإصلاحات الاجتماعية والديمقراطية المحدودة فى البلاد.

شهد منتصف الستينيات إصلاحات ونموًا اقتصاديًا سريعًا.. إلا أن الفائدة من هذا النمو عادت على عدد محدود من الشعب.. بسبب سوء توزيع الدخل.

تصاعد الأمل فى التغيير.. وظهرت أحزاب سياسية معارضة، منها حزب الحركة الثورية الوطنية، وحزب الديمقراطية الاشتراكى، والحزب المسيحى الديمقراطى، وكان يتزعمه خوزيه نابليون ديوارتى والذى يحظى برضاء الولايات المتحدة وبشعبية كبيرة. دعا ديوارتى لإجراء إصلاحات تدريجية.. وساندت دعوته الولايات المتحدة.. فاز ديوارتى مرتين بعمودية السلفادور.. وأثارت النزعة الإصلاحية التى أظهرها قلق الصفوة، التى ضغطت على عناصر محافظة فى الجيش لقمع هذا الاتجاه.

وصفت الصحف فى السلفادور الرئيس الأمريكى كنيدى الذى طالب بإجراء إصلاحات فى المجال الزراعى بأنه شيوعى. فاز ديوارتى فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٧٢، إلا أن الجيش تجاهل نتائج الانتخابات، ونصب الكولونيل أرتورو أرماندو مولينا اليمينى، رئيسًا للبلاد، بعد أن أحبط الجيش تمردًا عسكريًّا غير ناجح لصالح ديوارتى، الذى تعرض للتعذيب والنفى.

حكم قمعى

استمرت سياسة الجيش فى قمع أية إصلاحات.. وتولى بعد مولينا حاكم عسكرى آخر هو كارلوس هامبرتو روميرو الذى حكم السلفادور حتى عام ١٩٧٩.

انخفضت الأجور ومستوى معيشة الشعب مما أدى لاضطرابات فى البلاد.. ومع هذا استمرت المساعدة العسكرية الأمريكية للسفادور.. بل تزايدت.. ولم تتغير سياسة الرئيسين نيكسون وفورد تجاه السلفادور، رغم علمهما أن مولينا وروميرو توليا الرئاسة من خلال تزوير الانتخابات.. وأنهما حاكمان مستبدان.. ودكتاتوران مارسا

كل أنواع قمع الشعب، ربما أكثر ممن سبقوهما.. وفى أكتوبر ١٩٧٩ وقع انقلاب عسكرى، وتشكلت حكومة عسكرية مدنية من العسكريين، ورجال الأعمال، والحزب الديمقراطى الاجتماعى، والحزب المسيحى الديمقراطى.. بعد شهور قليلة انسحب معظم السياسيين المعتدلين من الحكومة، بسبب الانتهاكات الفاحشة لحقوق الإنسان، وعدم السماح للمدنيين بلعب دور سياسى.. واستمرار الصراعات المسلحة بين اليساريين واليمينيين.. وفشل الحكومة الجديدة فى نزع سلاح الجانبين.. واستمرت عمليات الخطف والاغتيالات وإلقاء القبض العشوائى والتعذيب.. حل محل المدنيين فى الحكومة محافظون من حركة الديمقراطية المسيحية، ومتشددون من الجيش.. وغرقت السلفادور فى حرب أهلية بين ١٩٧٩ وحتى ١٩٨١.. ومع هذا حرصت الولايات المتحدة، بسبب خوفها من النفوذ الشيوعى، على الحفاظ على نظام الحكم فى السلفادور، وعرقلت الضغوط المتزايدة من أجل حدوث ثورة اجتماعية والتى بدأت جذورها فى الثلاثينيات.. واستمرت فى السبعينيات، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية بين الطبقة العاملة.. وحدوث قلاقل شعبية نتيجة تزوير الانتخابات.

رجال الدين

وكانت السبعينيات قد شهدت نشاطًا سياسيًا واسعًا لرجال الدين الكاثوليك الذين قاموا بإذكاء الوعى السياسى بين الشعب.. وساهموا فى إنشاء منظمات واتحادات للفلاحين والطلبة والعمال.. ودعوا إلى تحقيق تغيير اجتماعى حقيقى فى البلاد.. وقام رجال الدين بتبصير الطبقات الدنيا بالظلم السياسى والاقتصادى الواقع عليهم من النظام فى السلفادور.. مما ساهم فى انتشار المظاهرات واحتجاجات المنظمات العمالية والفلاحين التى ضغطت من أجل التغيير، وضاعفت أحزاب المعارضة من جهودها لتسييس الشعب وحضه على الدفاع عن مصالحه وحمايتها.. وظهرت جماعات تمرد يسارية لأول مرة منذ عام ١٩٣٢ .

من ناحية أخرى قامت قوات تابعة للمنظمة الديمقراطية الوطنية ORDEN (وهى منظمة يمينية شبه عسكرية، لها روابط مباشرة مع قوات الأمن وتشكلت فى أواخر الستينيات)، بتجنيد عشرات الآلاف من الفلاحين من بين المجندين السابقين، بهدف تقويض وضرب منظمة الفلاحين، التى ساعد فى إنشائها رجال الدين المسيحى

وكان رجال تابعين لمنظمة ORDEN قد قاموا بقتل المدرسين المتظاهرين فى عام ١٩٦٨.. وأصبحت هذه المنظمة متورطة بشكل متزايد فى أعمال العنف والقمع. وقامت بمساعدة قوات الحرس الوطنى فى تصفية منظمات الفلاحين والعمال والمعارضين. واختفى عدد من أعضاء رابطة الفلاحين التابعين للكنيسة فى يوليو ١٩٧٥، كما قتلت هذه القوات ٣٧ طالبًا على الأقل ـ كانوا يحتجون على إقامة مسابقة ملكة جمال العالم فى السلفادور ـ وعضوا فى البرلمان وزعيمًا للمعارضة.. وعددًا من المنشقين.. ومنذ عام ١٩٧٥ انتشرت فرق الموت وقوات الأمن والحرس الوطنى.. وزاد نشاطات هذه الفرق بشكل مكثف.. وتحولت السلفادور لدولة على شفا الانفجار.

تعرضت الكنيسة للهجوم العنيف من العسكريين. وفى عام ١٩٧٦ هدد مرشح الرئاسة روميرو بطرد وقتل رجال الدين الكاثوليك بسبب تزايد دورهم السياسى ودعوتهم لإجراء تغييرات اجتماعية، والقائهم الضوء على ظلم النظام السياسى والاقتصادى فى البلاد، ومساهمتهم فى إشعال احتجاجات مختلف الطبقات، وممارسة أشكال عديدة من الضغوط من أجل التغيير.

وبعد أن تولى روميرو الرئاسة، نفذ تهديداته وأمر بقتل راهبين، ونفى عشرة آخرين، وألقى القبض على عدد من القساوسة، وتعرض رجال الدين المسيحى للضرب والتعذيب، مما دفع حكومة الرئيس الأمريكى كارتر - التى رفعت فى بداية حكمها شعارات حماية حقوق الإنسان - لانتقاد سجل حقوق الإنسان فى السلفادور فى ظل حكم روميرو.. وهدد كارتر بقطع المساعدات العسكرية الأمريكية للسلفادور.

الحرب الأهلية

سقط آلاف المواطنين شهريًّا منذ ١٩٧٩ ضحايا لموجة العنف التى شنتها الحكومة، ونتيجة للحرب الأهلية الدائرة فى البلاد.

فى أواخر عام ١٩٨٠ بدا الجيش فى وضع سيء، وتقدمت المعارضة، وخشيت الولايات المتحدة من سقوط النظام، خاصة بعد أن سقط نظام الدكتاتور سوموزا فى نيكاراجوا، فغيرت موقفها من السلفادور، واستأنفت تقديم مساعداتها العسكرية للـچانتا

الحاكمة وللجيش رغم وجود حكومة قمعية.. وحاولت واشنطن الدفع بحكومة عسكرية مدنية إصلاحية للسلطة من أجل تقنين المساعدات.. وكان الوجه المدنى المقبول لديها هو الحزب الديمقراطى المسيحى بزعامة ديوارتى.

شكلت معظم الأحزاب المعتدلة الجبهة الديمقراطية الثورية.. وفى نفس الوقت تجمعت خمس منظمات ماركسية من رجال حرب العصابات لتشكل جهة التحرير الوطنية « فارابوندو مارتى ».. والتى حظيت بتأييد الجبهة الديمقراطية الثورية.. مما دعم قدرات المعارضة وأنصارها، بعد قيامهم بإضرابات ومظاهرات واسعة شلت البلاد. نجح المتمردون فى بناء قاعدة شعبية واسعة.. وزادت مصادر تمويلهم.. وأصبح لديهم آلاف الرجال المسلحين.. وسيطرت قوات التمرد على ثلاثة أقاليم فى أواخر ١٩٨٠.. وكان الجيش السلفادورى فى وضع سيء وهزيل.. فهو مكون من ١٥ ألف جندى فقط، وغير مدرب بشكل كاف، حتى قررت الولايات المتحدة تصعيد مساعدتها العسكرية وبناء قدرات الجيش لمواجهة التمرد. وقدمت لنظام السلفادور نوعيات أسلحة تستخدم فى مواجهة رجال حرب العصابات مما أنقذ النظام.. وتم إرسال ذوى البيريهات الخضراء ومستشارين عسكريين من قبل البنتاجون للسلفادور لمساعدة السلطات العسكرية المحلية فى التدريب على قيادة الطائرات « الهليكوبتر » وعلى القتال بالأسلحة الأمريكية.. والهيمنة على نشاطات أجهزة المخابرات.. وإعداد خطط لعمليات عسكرية ضد رجال حرب العصابات.. وتم تدريب جيش السلفادور على تنفيذ هذه الخطط. وقامت الحكومة الأمريكية بإغداق المساعدات على جيران السلفادور اليمينيين، فى هندوراس وجواتيمالا، من أجل الحصول على تأييدهم لإقامة قواعد عسكرية فى أراضيهم، لتدريب قوات السلفادور، وارتفعت المساعدات لهندوراس إلى ١٢٦,٦ مليون دولار فى عام ١٩٨٤.. كل هذا التكثيف للمساعدات الأمريكية غيَّرَ من ميزان القوى بين الحكومة والمتمردين وأنقذ النظام الحاكم فى السلفادور.

وحتى تبرر الولايات المتحدة أمام الشعب الأمريكى وأمام العالم سياسة التدخل فى شئون دولة أخرى، اتهمت الحكومة الأمريكية الاتحاد السوفييتى بالتدخل فى شئون السلفادور وكوبا بتقديم أسلحة سوفييتية لرجال حرب العصابات فى السلفادور، وإرسال مستشارين عسكريين كوبيين للسلفادور.

وفـى الأيـام الأخيرة لحكومة كارتر، تم تكثيف المساعدات العسكرية والاقتصادية، والاستشارات الفنية الأمريكية، لتقفز من ٦٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥٥ بليون دولار فـى عهـد ريجـان، الـذى سـاندت حكومـته بكـل ثقلهـا، الحـزب المسـيحى الديمقراطى، بزعامة ديوارتى.

فى فبراير ١٩٨٠ نصح مسئول أمريكى الديمقراطيين المسيحيين فـى حكومة السلفادور بمنح القوات المسلحة فرصة أكبر للتعامل مع المتمردين.. فما كان من الحكومة إلا أن فرضت حالة الطوارئ، ومـارس العسكريون فى السلفادور سلطات مطلقة فى التعامل بوحشية مع المدنيين، ألقى المسئولون الأمريكيون تبعة مصرع ومقتل عشرات الآلاف من المواطنين فى السلفادور على الصراع الدائر بين اليمين واليسار.. وفيما بعد على فرق الاغتيالات اليمينية. وزعمت الحكومة الأمريكية كذبًا أن حكومـة السلفادور معتدلة وأنها تحاول إنهاء العنف والسيطرة عليه.. فى الوقت الـذى تصـاعدت فـيه الضـغوط داخل الكونجرس للحد من حجم انـتهاكات حقـوق الإنسان فى السلفادور.

وحشية النظام

فـى فبراير ١٩٨٠ أرسـل أوسكار روميرو أسقف السلفادور رسالة للرئيس كارتر يناشده فيها ألا يرسل مساعدات عسكرية للطغمة العسكرية التى تحكم البلاد.. حتى لا تستخدم هذه المسـاعدات فـى زيـادة القمع ضد المنظمات الشعبية التى تكافح من أجل خدمـة المجتمع، ومسـاعدة السكان. بعد أسابيع قليلة اغتيل رئيس الأساقفة أثناء القداس فـى الكـنيسـة، ويتـهم نعـوم تـشـومسكى فـى كتابـه «ما الذى يريـده العم سـام» ؟ «روبرتودى بويسون» زعيم حـزب أرينـا ـ وهـو حـزب نـازى جديد ـ بمسئوليته عن الاغتيال بـتمويل أمـريكى.. ويقـول تشومسـكى إن الاغتيال قـام بـه رجـال تـم تدريـبهم بواسطة حكومة الولايات المتحدة التى قدمت لهم الدعم المالى والسياسى قبل أسبوعين من اغتيال رئيس الأسـاقفة روميرو. اشتعلت الحـرب بين الحكومة والشعب ودعمتها وتورطت فيها الولايات المتحدة.. وتم محاصرة السلفادور، وبدأت حـرب وحشية ضد الشعب.. بدأ الهجوم الرئيسى فى ريو سول هيول حيث وقعت مجزرة كبيرة.. وهى عملية عسكرية منسقة بين جيش السلفادور وجيش هندوراس اللذين تعاونا على ذبح ما

يزيد عن ستمائة مواطن. وتعرضت النساء للتعذيب والقتل، وقام عملاء النظام بإغراقهن فى الأنهار، وعثر على قطع من الجثث فى النهر بعد أيام من المجزرة.. كما تم تمزيق أجساد الأطفال الرضع بالسكاكين الكبيرة، التى تستخدم فى تقطيع قصب السكر. وشاهد المذابح رجال الكنيسة الذين وصفوا للعالم ما حدث بالتفصيل.. وكان الفلاحون هم الضحايا الرئيسيين لهذه الحرب.. وكذلك رجال الدين، وكل من تشك السلطات فى أنه يعمل لصالح الشعب.

فى أكتوبر ١٩٨٠ أدان رئيس الأساقفة الجديد حرب الإبادة والفناء التى تشنها قوات الأمن والقوات السرية ضد المدنيين العزل. بعد شهرين فقط أشاد بهم (قوات الأمن والقوات السرية) خوزيه نابليون ديوارتى، السياسى المعتدل، وعميل الولايات المتحدة الذى حرص العسكريون على تعيينه رئيسًا مدنيًّا لجركة الجانتا الحاكمة، ليؤمنوا استمرار تدفق الدعم الأمريكى.

وصف ديوارتى ما ترتكبه قوات الأمن ضد الشعب من وحشية وظلم، بالبطولة ضد ما أسماه بالفتنة، وساندته فيما بعد حكومة الرئيس الأمريكى ريجان بكل ثقلها. استمر تدفق الدعم الأمريكى حتى بعد اغتصاب وقتل أربع راهبات أمريكيات.. وهى العملية التى أثارت احتجاجًا كبيرًا فى الولايات المتحدة.. وتصاعدت الضغوط من الكونجرس الأمريكى مطالبة بالحد من حجم انتهاكات حقوق الإنسان فى السلفادور.. إلا أن الحكومة الأمريكية تجاهلت ما حدث. وبعد عدة سنوات، جرت محاكمة شكلية وتم تبرءة الطغمة العسكرية من هذه الجريمة..

انتهاك حقوق الإنسان

عندما نشرت جريدتان - غير معارضتين للنظام - الفظائع التى ترتكبها الطغمة العسكرية الحاكمة، تم اغتيال رئيس تحرير إحدى الجريدتين وفر الثانى للخارج.. وأصبح أمرًا عاديًّا انتهاك حقوق الإنسان، واللجوء للبوليس السرى وللمنظمات العسكرية، وتفتيش الأشخاص والمنازل، وإلقاء القبض العشوائى، واستخدام التعذيب النفسى والبدنى، واختطاف الأفراد، واستخدام العنف والاحتجاز بدون محاكمة.. وغالبًا ما كان يتم ذلك دون توجيه اتهامات للمساجين، ورفضت السلطات تقديم أية معلومات عن المحتجزين، وصعدت التحرش بالمساجين وبأسرهم.. وزاد على ذلك

فساد القضاء وعدم معاقبة منتهكى حقوق الإنسان، وهكذا عانى شعب السلفادور طويلا من القمع والتعذيب والقتل على أيدى ديكتاتوريات متعاقبة دعمتها ونصبتها للحكم الولايات المتحدة.

فى بداية عام ١٩٨٢ واجهت الچانتا الحاكمة التى كانت تدعمها الولايات المتحدة عسكريًّا وسياسيًّا وماليًّا تحديًا لسلطاتها من المعارضة المشكلة من جبهتين كبيرتين.. وحمل الشعب السلاح تحت قيادة جبهة تحرير شعب فارابوندومارتى والجبهة الديمقراطية الثورية لمحاربة النظام الدكتاتورى القمعى. ونسقت المعارضة عملياتها العسكرية والسياسية ضد الحكومة القمعية. بعد أن سقط ما يقرب من ٥٠ ألف مدنى ضحايا العنف فى الانقلاب العسكرى الذى وقع فى أكتوبر ١٩٧٩ وجاء بحكم عسكرى.

وكان الإعلان الفرنسى المكسيكى المشترك الذى صدر فى أغسطس ١٩٨١.. واعترف بالمعارضة المشكلة من جبهة تحرير شعب فارابوندو مارتى والجبهة الديمقراطية الثورية بوصفها ممثلا للقوى السياسية فى السلفادور، ضربة لسياسة الولايات المتحدة، التى ساهم تدخلها السافر فى شئون السلفادور، فى إشعال التوتر فى البلاد، وإذكاء الحرب الدائرة، منذ أن صعدت الچانتا العسكرية من نشاطها الإرهابى ضد المشتبه فى تعاطفهم مع المتمردين.. وبسبب الإرهاب المنظم، اضطر ثوار السلفادور إلى النزوح للجبال.. وأدت مطاردة جيش السلفادور للمتمردين إلى قتل قياداتهم ومعظم أعضاء الأحزاب والمنظمات اليسارية ورجال الكنيسة، واضطروا إلى الذهاب للمنفى، وفر من البلاد ٨٠٠ ألف خوفًا من القمع .. وبحجة محاربة الإرهاب الدولى، صعدت حكومة ريجان من تدخلها فى السلفادور.. وأعلنت واشنطن أن السلفادور أرضية قتال ضد الشيوعية.. واتهمت كوبا ونيكاراجوا بمساندة متمردى السلفادور. ورغم المجازر الجماعية التى ارتكبتها حكومات السلفادور، اعتبرت الولايات المتحدة السلفادور دولة معتدلة تتعرض لهجوم إرهابى من اليساريين واليمينيين على حد سواء، مع أن كل التحقيقات التى أجرتها منظمات حقوق الإنسان، والكنيسة، وحتى وثائق الحكومة الأمريكية السرية، أظهرت أن الحكومة هى القوة الإرهابية الوحيدة فى الحقيقة.

وكانت الـچـانـتـا العسكرية الحاكمة قد قادت استراتيـچيتين، بناء القوات العسكرية فى السلفادور، وتنمية قدراتها فى مواجهة التمرد، وفى نفس الوقت كانت تقدم الوعود بإجراء انتخابات.

وسط هذه الخلفية، جرت انتخابات ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٨ وفاز أرينا، حزب روبرتو دى بويسون، المسئول عن اغتيال رئيس أساقفة السلفادور، بأغلبية مقاعد البرلمان فى انتخابات ١٩٨٢، وأجبرت الولايات المتحدة المجلس اليمينى على تعيين وجهًا معتدلا « ألفارو ماجانا » رئيسًا مؤقتًا.. وهو من أغنى رجال السلفادور ومن رجال البنوك، ويسانده بقوة حزب ديوارتى، وله علاقة وثيقة بالجيش.. إلا أنه لم ينجح فى تحقيق العدالة.. وزاد القمع فى البلاد.. وتفجرت الصراعات بشكل أكبر.. وفى عام ١٩٨٤ تم إنتخاب خوزيه نابليون ديوارتى زعيم الحزب الديمقراطى المسيحى رئيسًا للبلاد، بعد أن مولت الولايات المتحدة حملته الانتخابية. ورغم أن اليمين كان يعتبره شيوعيًّا، والجيش لايثق به، إلا أنهما لم ينجحا فى الوقوف فى وجهه، بسبب حاجتهما للمساعدات الأمريكية حتى لا تهزمهم المعارضة المتمردة.

لقد تولى ديوارتى منصب الرئيس دون أن يكون له فعليًّا أى سلطة، بسبب الدستور الذى وضعه اليمينيون، والذى عرقل كل محاولات الإصلاح ولم تكن لحكومة ديوارتى أية سيطرة فعلية على قوات الأمن والحزب.

ومرة أخرى ضاعفت الولايات المتحدة من مساعداتها العسكرية والاقتصادية للنظام فى السلفادور، ووضع الپنتاجون الأمريكى استراتيـچية لتحقيق فوز سريع على المتمردين. إلا أن حكومة السلفادور لم تحقق أى تقدم فى مواجهة القوى المتمردة.. مع أن الولايات المتحدة مارست ضغوطًا قوية على هندوراس لتحظر نشاط رجال حرب العصابات السلفادوريين من أراضيها.

وقضت انتصارات المتمردين على توقعات الولايات المتحدة.. واضطر نظام ديوارتى فى أكتوبر ١٩٨٤ إلى قبول اقتراحات المنظمات الثورية، التى شعرت بمعاناة الشعب، وهى جبهة تحرير فارابوندومارتى والجبهة الديمقراطية الثورية، لبدء مفاوضات مباشرة مع المجلس الدستورى والقوات المسلحة.. ورغم بدء هذه المفاوضات.. استمرت اعتداءات القوات الحكومية ضد المدنيين والمتمردين. وكانت

القوى الشعبية فى السلفادور التى ناضلت طويلا ضد الدكتاتوريات العسكرية فى البلاد مستعدة لقبول تسوية سياسية للصراع .. واقترحت إجراء محادثات سلام مع ممثلى الحكومة بمشاركة دول أخرى تكون ضامنة لبنود الاتفاق. وحثت الكنيسة الكاثوليكية الحكومة على الموافقة على الحوار. ورفض النظام إجراء أى حوار مع المعارضة. وعملت الولايات المتحدة على منع إتمام أى حوار أو حل سلمى للصراع.. ولم يكمل ديوارتى محاولات التفاوض مع المتمردين بسبب رفض الجيش والولايات المتحدة للحل السلمى، واللذان كانا يرغبان فى الفوز فى الصراع، عن مشاركة المعارضة للحكم.

مساعدات أمريكا تطيل النزاع

وقد شعر حلفاء ديوارتى التقليديين والاتحادات العمالية بالإحباط، ورفضوا التعاون مع النظام فى أواخر الثمانينيات، وزاد من الانقسامات الداخلية تعاظم الفساد وعدم كفاءة الحكومة، مما أسفر عن هزيمة حزب أرينا بزعامة دى بويسون فى انتخابات ١٩٨٨.. وفاز المرشح المعتدل الفريدو كريستيانى..

لقد عاشت السلفادور خلال الثمانينيات فترة دموية بعد أن اشتدت قوى المعارضة وضغطت عسكريًّا فى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وبلغ عدد رجالها عشرة آلاف مقاتل فى ١٩٨٤ . أما القوات الحكومية فقد أدى تكثيف المساعدات العسكرية الأمريكية لها فى منتصف الثمانينيات إلى تحسين تكتيكاتها ووسائل نقلها وتموينها، ونجحت قوات الحكومة لأول مرة فى صد هجمات المتمردين. ويمكن القول أن المساعدات الأمريكية أمدت من عمر النزاع.

فى ١٩٨٦ زاد عدد قوات السلفادور إلى ٥٢ ألف جندى، فى الوقت الذى انخفض فيه عدد قوات المتمردين ليصبح ٥ آلاف مقاتل فقط.

فرق الموت

أودت الحروب الأهلية فى السلفادور - التى غذتها الولايات المتحدة - بحياة ٤٢ ألف شخص ما بين ٨٠ و ١٩٨٢ يضاف لهم ٣٠ ألف قتيل بعد ١٩٨٢ - و ٨٠ % من عمليات القتل ارتكبها العسكريون والبوليس السرى ومنظمة ORDEN.

فى عام ١٩٨٧ استمر تصاعد أعمال العنف التى مارستها فرق الموت من جديد،

عندما حاول اليمين وقف تنفيذ اتفاق السلام الذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٨٧ والمعروف باسم Esquipulas.. والذى وقع فى السلفادور. وفى نوفمبر ١٩٨٩ اغتالت كتيبة أتلا كاتل التابعة للجيش ستة قساوسة من الچزويت - لتضامنهم مع الفقراء - وطاهيتهم وابنتها.. وفى نفس الأسبوع اغتال الجيش ٣٠٠ من المواطنين بينهم رئيس اتحاد عمال ورئيسة منظمة نساء جامعيات وتسعة من أعضاء الجمعيات الزراعية للهنود الحمر وعشرة طلبة. وكتيبة أتلا كاتل تابعة للجيش وقد أنشأتها ودربتها وسلحتها الولايات المتحدة على أعلى مستوى.. وتشكلت فى عام ١٩٨١ عندما أرسلت مدرسة القوات الخاصة الأمريكية ١٥ خبيرًا فى مكافحة حرب العصابات إلى السلفادور، وبدأت الكتيبة أعمالها بالقتل الجماعى.. واشتهر رجال هذه الكتيبة بالوحشية، حتى أن مدربهم الأمريكى وصف جنود الكتيبة بأنهم متوحشون تمامًا، وأضاف كنا نجد صعوبة بالغة فى إقناعهم بالاحتفاظ بالمساجين على قيد الحياة بدلا من إحضارهم أعضاء وأجزاء من جثث ضحاياهم.

فى ديسمبر ١٩٨١ شاركت الكتيبة فى مذبحة جماعية لأكثر من ألف من المدنيين، ومورست عمليات حرق واغتصاب جماعى.. وتم تفجير القرى بالقنابل ولقى مئات المدنيين مصرعهم بالرصاص وتم إحراق جثثهم. وكان معظم الضحايا من النساء والأطفال والمسنين، ووصف دوجلاس جرانت ماين مراسل وكالة أسوشيتدپريس كيف اقتحم الجنود أحد أحياء العمال فى العاصمة.. واقتادوا ستة من الرجال وصبى فى الرابعة عشرة من عمره أمام جدار.. وأطلقوا عليهم الرصاص. كما كان يتم تجنيد الصبية المراهقين إجباريًّا، وتلقينهم أساليب النازى من قسوة وقتل وحشى واغتصاب. وقد وصف الأساليب الوحشية التى استخدمها الجيش فى السلفادور - أحد الذين فروا من الخدمة - وقد حصل على حق اللجوء السياسى فى تكساس فى ١٩٩٠، وتم الاحتفاظ بإسمه سرًّا حتى لا تتعقبه فرق الموت - قال الرجل: **«كان على المجندين أن يقتلوا الكلاب والنسور بلى عنقها، وأن يشاهدوا تعذيب وقتل من يشتبهون فى انشقاقه بنزع أظافره وذبحه وتقطيع أوصاله، ثم العبث واللهو بتلك الأوصال».**

أما القس الكاثوليكى دانيال سانتياجو، فروى للمجلة اليسوعية الأمريكية التى

تصدر عن الـچـزويت ـ عواقب التدريب العسكرى الأمريكى للسلفادور.. وكيف عادت قروية إلى منزلها ذات يوم لتجد أطفالها الثلاثة وأمها وأختها جالسين حول المائدة ورأس كل منهم أمامه ويداه ممسكتان برأسه المفصولة . وعندما فشلت فرق الموت فى الإبقاء على رأس طفل عمره عام ونصف فى مكانه، قامت بتثبيت اليدين والرأس بمسامير.. ووسط المائدة تم وضع إناء كبير من الـپلاستيك ملىء بالدماء.

ويقول القس: لا تكتفى فرق الموت بقتل المواطنين فى السلفادور، بل تقوم بفصل رءوسهم، وتعلقها على خوازيق، وتنزع أحشاء الرجال، وتقطع أعضاء ذكورتهم.. ولا يكتفى الحرس الوطنى باغتصاب النساء بل يقوم بتقطيع أرحامهن.. ولا يشبعهم قتل الأطفال، ولكن يقوموا بسلخهم على أسلاك شائكة حتى يتساقط اللحم من العظم، ويجبرون الآباء على متابعة عمليات التعذيب الوحشية..

تم ذبح عشرات الآلاف وتشريد أكثر من مليون تحولوا إلى لاجئين.. وقد تزايدت هذه الفظائع بشكل كبير بعد أن بدأت الكتيبة اتلا كاتل «فى تشكيل جمعيات للفلاحين ردًا على تشكيل الكنيسة جميعات تعاونية للفلاحين»..

وهكذا نجحت الحكومة فى السلفادور عن طريق ممارسة الوحشية والعنف فى القضاء على الجمعيات والمنظمات الشعبية بمساندة الولايات المتحدة.

ويصف الكاتب نعوم تشومسكى هذه الجرائم بأنها أكبر وأفظع جرائم القتل المأجورة فى تاريخ الولايات المتحدة، فقد أيدت الولايات المتحدة نظامًا مسئولا عن عمليات الخطف والاحتجاز غير القانونى، وتعذيب وقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء.. وتسببت فى تشريد أكثر من مليون شخص.. وكانت سياسة أمريكا فى السلفادور وأمريكا الوسطى موجهة بصفة خاصة ضد شعوب هذه المناطق وثقافتهم.. لقد أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية فى هندوراس لتدريب فرق الموت ليس فقط فى السلفادور ولكن فى معظم دول أمريكا اللاتينية، وحاربت شعوب كانت تناضل من أجل حقها فى الاستقلال وحق تقرير المصير..

بحلول ١٩٨٩ ، كانت حصيلة ضحايا الحرب الأهلية ٧٠ ألف قتيل. وفر سدس سكان السلفادور لخارج بلادهم، وهرب رأس المال. وأدى الكساد إلى تعميق بؤس الشعب. ولم يقدم أى شخص انتهك حقوق الإنسان للمحاكمة.. ولم يعاقب ضابط واحد.

وبعد توقيع اتفاق السلام، تم تصعيد المعارك وزادت انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن وصف ما حدث بإرهاب الدولة، مع أن الولايات المتحدة لم تصف ولا مرة واحدة حكومة السلفادور بأنها دولة إرهابية.. وتقول مجلة لوپوان الفرنسية: **بعد مرور سبع سنوات على نهاية الحرب الأهلية وحتى عام ١٩٩٢ ، العام الذى تم فيه توقيع اتفاق السلام، أكدت انتخابات الرئاسة التى جرت فى مارس ١٩٩٩ استمرار سياسة الحرب ولكن دون قتال.. فأحزاب اليوم هى أحزاب الأمس والرئيس الجديد فرانسيسكو فلوارنس ٣٩ عامًا من حزب أرينا.. وهى الحركة التى أنشأها فى ١٩٨١ كبار ملاك الأراضى لمحاربة المتمردين من جبهة مارتى، والتى بدأت كجماعة ثورية مسلحة وتحولت لحزب ديمقراطى بعد توقيع اتفاق السلام فى ١٩٩٢. وحزب أرينا هو الذى أنشأ فرق الموت الوحشية.**

* * *

٥ ـ نيكاراجوا .. رفضت الخضوع

فى القرن التاسع عشر اجتاح نيكاراجوا وباء الحروب الأهلية والتدخلات الأجنبية. خلال النصف الأول من القرن دار صراع بين الصفوة الليبرالية والمحافظين للسيطرة على الحكومة الوطنية. وفى نفس الوقت اشتد التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة على ملء الفراغ السياسى الذى تركته إسبانيا.. وكانت الدولتان معنيتان ببناء قناة فى المنطقة.

فى أواخر ١٨٤٠ حاول البريطانيون الاستيلاء على مصب نهر سان خوان.. وكاد أن يتفجر صراع بينهم وبين الأمريكيين. توصلت بريطانيا والولايات المتحدة إلى اتفاق كلينتون ـ بالوير فى عام ١٨٥٠ تخليتا فيه عن محاولات الانفراد باستغلال المنطقة. فى عام ١٨٥٥ تورطت واحدة من شركتين متنافستين فى الصراع الدائر بين المحافظين والليبراليين فى نيكاراجوا مقابل حل الخلاف لصالحها، **وبمساعدتها استعان الليبراليون بجيش من المرتزقة الأمريكيين بقيادة المغامر ويليام وولكر من ولاية تنيسى لمساعدتهم على هزيمة المحافظين.. إلا أن وولكر استولى على السلطة لنفسه بعد أن قلب حكم المحافظين، وأعلن عزمه إعادة العبودية، وجعل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية، والسعى للانضمام إلى الولايات المتحدة.**

اعترفت الولايات المتحدة بحكومة وولكر فى عام ١٨٥٧، وخاض الشعب نضالا ضد محاولة المغامر الأمريكى وولكر الاستيلاء على السلطة فى نيكاراجوا، عرفت باسم الحرب الوطنية فى عام ١٨٥٧.

فر وولكر من نيكاراجوا تحت حماية الولايات المتحدة.. وعندما حاول إعادة الكَرَّة من جديد، تم إلقاء القبض عليه وأعدم فى هندوراس فى عام ١٨٦٠.

بعد هذه المغامرة ساءت سمعة الليبراليين وفقدوا مصداقيتهم حتى أن المحافظين حكموا البلاد بلا منافس، حتى عام ١٨٩٣.. كما ساد شعور معاد للولايات المتحدة بين سكان أمريكا الوسطى.

أقبلت الحكومة فى نيكاراجوا على زراعة البن مما أحدث تغييرات اجتماعية

واقتصادية جذرية فى المجتمع، واحتاج الأمر لمزيد من الأراضى الجديدة وعمالة رخيصة. وبدأت الصفوة فى عام ١٨٧٠ بنزع ملكية المزارعين والفلاحين من الهنود الحمر مستخدمة القوانين والعنف لتحقيق هذا. تمرد بعض المتضررين فى عام ١٨٨١ فى حرب كانت غير متكافئة، انتهت لصالح الصفوة الحاكمة.. وتم تصفية آلاف المتمردين الذين كانوا مسلحين بشكل خفيف.

حكم الدكتاتور خوزيه سانتوس زيلايا من عام ١٨٩٤ وحتى عام ١٩٠٩.. وكان ليبراليًّا بعض الشيء.. توسع زيلايا فى إنتاج البن على حساب صغار المزارعين، إلا أنه حرص على تحديث الدولة، فأنشأ مؤسسات حكومية وتعليمية، وَحَدَّث الجيش، ودافع عن مصالح نيكاراجوا وأمريكا اللاتينية ضد النزعة الإمبريالية للولايات المتحدة.

بعد أن قررت الولايات المتحدة شق قناة فى پنما، سعى زيلايا للاتفاق على إنشاء قناة فى نيكاراجوا مع منافسى الولايات المتحدة اليابان وألمانيا.

ومن أجل حماية القناة التى بدأت شقها فى پنما، شجعت الولايات المتحدة المحافظين المعارضين المتمردين ضد زيلايا، وأنزلت رجال البحرية الأمريكية لمساندة المتمردين.. استقال زيلايا وتولت الحكم أقلية من المحافظين فى عام ١٩١٠. دبت الفوضى فى شئون البلاد الداخلية حتى أنه وقع تمرد ليبرالى – محافظ مشترك.. ولم يخمده سوى احتلال رجال البحرية الأمريكية لنيكاراجوا فى عام ١٩١٢ والذين بقوا فى نيكاراجوا حتى عام ١٩٣٣ باستثناء فترة قصيرة فى منتصف العشرينيات.. فقد حرصت الولايات المتحدة على الحفاظ على قوة احتلال فى نيكاراجوا.

فى عام ١٩١٩ منحت اتفاقية « شامورو - برايان » الولايات المتحدة وحدها الحق فى شق قناة فى نيكاراجوا.

ولم يكن لدى الولايات المتحدة أية نية لشق قناة فى نيكاراجوا.. ولكن كان الهدف منع شق قناة منافسة لقناة پنما..

عادة ما كانت الحكومات الخاضعة للنفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة تنفذ تعليمات واشنطن حتى لو كانت ضد مصالح بلادها.. مثلما حدث فى اتفاقية « شامورو -

برايان » .. وكذلك فى عام ١٩٢٨ عندما منحت حكومة نيكاراجوا كولومبيا عدة جزر مهمة تابعة لنيكاراجوا منها سان أندريس، فى محاولة لتهدئة غضب كولومبيا التى اقتطعت منها الولايات المتحدة پنما فى عام ١٩٠٣ ومنحتها الاستقلال.

تمرد الفلاحون والعمال ضد الاحتلال الأمريكى لنيكاراجوا .. وقاد البطل الشعبى أوجستو ساندينو حرب عصابات فى عام ١٩٢٧ لمقاومة الاحتلال.. **لم تنجح قوات البحرية الأمريكية فى إخماد المقاومة، لذا فكرت فى إنشاء حرس وطنى هو خليط من الجيش والبوليس للمساعدة فى إنهاء التمرد.. ووضعت أناستاسيو سوموزا على رأسه. مع حلول عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣ اضطرت الولايات المتحدة لسحب قواتها.. وعندما تقرر رحيل المارينز الأمريكيين حل محلهم الحرس الوطنى الذى دربته وسلحته الولايات المتحدة.. وأصبح الأكثر تسليحًا وتدريبًا فى كل أمريكا اللاتينية.**

فساد آل سوموزا

فى عام ١٩٣٤ نجح سوموزا، وكان قائد الحرس الوطنى، فى اغتيال البطل الشعبى ساندينو.. واستعان سوموزا بالحرس الوطنى للاستيلاء على السلطة فى عام ١٩٣٦ . وكان سوموزا شديد الطموح.. ولم يكن ثريًّا فى البداية إلا أنه أستغل هو وأبناؤه موقعهم فى الرئاسة لبناء إمبراطورية اقتصادية سيطرت على ٤٠ % من ثروة البلاد.. وكانت الولايات المتحدة السند الأساسى فى إحكام أسرة سوموزا قبضتها على البلاد.. أما السند الثانى فكان الحرس الوطنى الذى كان دائمًا تحت قيادة واحد من أبناء سوموزا.. وكان معزولا عن الشعب.. وسمح له أن يصبح فاسدًا كوسيلة لضمان ولائه لأسرة سوموزا.

بعد أن تولى سوموزا رئاسة البلاد فى عام ١٩٣٨ ، حكم كملك حتى اغتياله فى عام ١٩٥٦ .. وخلفه ابنه لويس الذى مات بسكتة قلبية بعد عشر سنوات من توليه الحكم.. **وتولى بعده شقيقه الأصغر أناستاسيو بعد أن تم تأهيله فى كلية ويست پوينت فى الولايات المتحدة.. وكان يتولى من قبل رئاسة الحرس الوطنى.. وكان أكثر جشعًا من والده وشقيقه.. فنهب معظم المساعدات الدولية لنيكاراجوا التى**

تدفقت على البلاد بعد زلزال عام ١٩٧٢ المدمر.. وعندما احتج الشعب، قمعه الحرس الوطني. وحكم أناستاسيو سوموزا حتى قامت ثورة الساندينستا في ١٩٧٩، وفر إلى الولايات المتحدة حاملا ما تبقى من ثروة البلاد.. وبعد أن سقط ١٥ ألف قتيلا خلال ثلاث سنوات فقط من المقاومة الشعبية لحكمه.

لقد أيد آل سوموزا دائمًا السياسة الأمريكية، وسمحوا للولايات المتحدة أن تستخدم أراضي نيكاراجوا ليغزوا منها المتمردون ـ الذين دربتهم المخابرات الأمريكية « CIA » - جواتيمالا في عام ١٩٥٤ ، وهو الغزو الذي خططت له ونظمته « CIA »، وكذلك لغزو كوبا في ١٩٦١.. كما ساهمت نيكاراجوا تحت حكم سوموزا بقوة صغيرة في احتلال الولايات المتحدة لجمهورية الدومينيكان في ١٩٦٥. وعرض سوموزا إرسال قوات من جيش نيكاراجوا للقتال في كوريا وفيتنام.. وبالتالي كانت مساندة الولايات المتحدة لحكم آل سوموزا قوية وواضحة.. فتدفقت ملايين الدولارات الأمريكية على نظامه كمساعدات لمشروعات اقتصادية واجتماعية، رغم الأدلة القاطعة أن سوموزا وشركائه ينهبون معظم أموال المساعدات. وقد ارتفعت ثروة آل سوموزا من ٥٠ مليون دولار في الخمسينيات إلى ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٧٩.. بينما ساءت أحوال الشعب.. وقد تركز اقتصاد نيكاراجوا بين أيدي ثلاث جماعات كبرى أبرزها عائلة سوموزا.. وكانت ثورة الساندينستا رد فعل للوضع المأساوي في البلاد.

كذلك حصل نظام سوموزا الدكتاتوري على مساعدات عسكرية، فاقت ما حصلت عليه أي دولة أخرى في أمريكا اللاتينية.

حرب الساندينستا

كان للمقاومة الباسلة التي قادتها جبهة الساندينستا والمعارضة في نيكاراجوا الفضل في سقوط سوموزا. وحرص قادة جبهة التحرير الوطنية للساندينستا المعارضة لنظام سوموزا، على إطلاق اسم البطل الشعبي ساندينو - الذي قتله سوموزا - على حركتهم.. وكانت الجبهة قد أنشئت في عام ١٩٦١ من طلبة المدارس والجامعات والاشتراكيين..

فى البداية كان عدد رجال الساندينستا خمسمائة فقط.. وقد لقوا هزائم مستمرة على يد الحرس الوطنى.. واضطروا للانسحاب للريف لبناء قاعدة لهم. وكانت جبهة الساندينستا هى الجماعة المتمردة الوحيدة الباقية من ٢٠ جماعة متمردة من رجال حرب العصابات التى ظهرت ما بين أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٢ لمقاومة فساد حكم آل سوموزا.

شجعت جبهة الساندينستا احتجاجات الطلبة والاتحادات العمالية ضد حكومة سوموزا، مما زاد من قمع الحرس الوطنى للشعب خاصة فى الريف.. وكلما صَعَّدَ الحرس الوطنى من قمعه، زاد انضمام آلاف الشباب لجبهة الساندينستا. وكان الحرس الوطنى يقوم بقتل من يشتبه أنهم من الساندينستا أو من المتعاطفين معها، بعد حرق منازلهم.

خرج الشعب فى عام ١٩٧٨ فى إضراب عام، بعد اغتيال بيدرو شامورو رئيس تحرير إحدى الصحف المعارضة، والذى كان يحظى بشعبية واسعة. حَمَّلَ المتظاهرون سوموزا مسئولية قتل شامورو.. وانضم رجال الأعمال للمقاطعة التى شلت ٨٠ % من تجارة البلاد لمدة أسبوعين.. كما ساند الإضراب العام المؤسسات الاقتصادية والاتحادات العمالية والأحزاب المعتدلة والمعارضة وعناصر من البرجوازية.

توحدت أجنحة الساندينستا الثلاثة فى عام ١٩٧٩ تحت قيادة وطنية مشتركة.. بينما شكلت الأحزاب المعارضة جبهة واسعة « FAO »، حظيت بمساندة الكنيسة وكثير من دول أمريكا اللاتينية.. بعد انهيار مفاوضات « FAO » مع سوموزا فى أوائل عام ١٩٧٩، انضمت « FAO » لجبهة الساندينستا، لتشكل الجبهة الوطنية القومية « NFF » والتى ضمت كل المعارضين لنظام الدكتاتور سوموزا كآخر خيار لهم لهزيمة النظام.

جمعت الساندينستا تحالف حركة الشعب الموحدة من كل الأحزاب والجماعات المعارضة لسوموزا تحت قيادتها العسكرية للتخلص من سوموزا، الذى فقد مساندة كل قطاعات الشعب. وفى مايو عام ١٩٧٩ تم تشكيل حكومة مؤقته تقودها جبهة

الساندينستا فى كوستاريكا. وارتفع عدد مقاتلى الساندينستا إلى ٥ آلاف رجل.. وأمكنهم السيطرة على أجزاء عديدة من شمال نيكاراجوا. وحصلوا على دعم مالى وأسلحة من الخارج، حتى أنهم قاموا بشراء أسلحة من تجار السلاح فى الولايات المتحدة..

وفى يونيو ١٩٧٩ قام رجال الساندينستا بهجوم مكثف ضد الحرس الوطنى واستولوا على مدينة بعد الأخرى. ورد الحرس الوطنى بقصف وحشى للمدن بالمدفعية والطائرات والقنابل، مما أدى لمصرع عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء خلال الأسابيع الأخيرة من حكم سوموزا.. وكان الحرس الوطنى يحاصر المدن المتمردة، ويقطع وسائل الحياة عنها، ويقصفها بوحشية فى محاولة يائسة لاستعادتها.. مسببًا خسائر ضخمة فى الممتلكات والأرواح.

تمكنت وحدة من ٢٥ من رجال الساندينستا من التسلل إلى القصر الوطنى، وأخذت أكثر من ألفى رهينة، بينهم عدد كبير من أعضاء مجلس النواب والوزراء. وطالبت الساندينستا بفدية قدرها ٥٠٠ ألف دولار أمريكى وإطلاق سراح ٦٠ من مقاتليها فى سجون سوموزا.. وقد غادروا البلاد وسط تهليل الشعب بعد أن حصلوا على مطالبهم.

سقوط الدكتاتور

بدأ أصدقاء سوموزا يتخلون عنه.. وفرت الصفوة الحاكمة الفاسدة حاملة أكبر قدر من ثروة البلاد.. واستمرت مقاومة الساندينستا حتى هزم رجالها الحرس الوطنى فى ماناجوا (العاصمة).. وفر سوموزا فى ١٩٧٩/٧/١٧ إلى ميامى بالولايات المتحدة حاملا ما تبقى من خزائن نيكاراجوا.. وانهار الحرس الوطنى بعد يومين فقط من فرار سوموزا.. وفشلت محاولات الولايات المتحدة الإبقاء على النظام الفاسد للحرس الوطنى ولو بغير سوموزا.. وأمر الرئيس الأمريكى چيمى كارتر بتهريب قادة الحرس الوطنى من نيكاراجوا.. فأرسلت المخابرات الأمريكية طائرات « دى سى - ٨» - متخفية تحت علامات الصليب الأحمر - لماناجوا لنقلهم، فيما يعد جريمة حرب وانتهاكًا للقوانين الدولية.

بعد سقوط سوموزا، ووصول القوى الثورية الاشتراكية للحكم، وتولى تحالف من المعارضين بزعامة الساندينستا، واجهت الحكومة الجديدة العديد من المشاكل.. فقد أودت الحرب بحياة ٥٠ ألف من السكان أى ٢ % من الشعب. وبلغت الخسائر فى الممتلكات ١,٥ بليون دولار أمريكى. وورثت الحكومة ديون خارجية بلغت ١,٦ بليون دولار. وانهار الاقتصاد والزراعة - . وتفجرت المشاكل فى كل المجالات بسبب تنوع وتباين الاتجاهات السياسية التى شاركت فى إسقاط سوموزا.. والتى شاركت بالتالى فى الحكومة.. فكل جماعة كان لها رؤيتها الخاصة فى كيفية حكم البلاد. الأحزاب التقليدية كانت تريد إجراء انتخابات.. رجال الأعمال يريدون حكومة معتدلة تسمح لهم بنصيب أكبر فى السوق مما كان يسمح به سوموزا.. والعمال، المنظمون بشكل جيد، يريدون مكاسب اقتصادية فورية ونفوذا سياسيًّا، والفلاحون من الهنود الحمر يريدون الأراضى التى انتزعت منهم.. أما جبهة الساندينستا فقد رفضت إجراء انتخابات خوفًا من أن تأتى بأحزاب سياسية غير مؤمنة بالإصلاح الاجتماعى وتطيح ببرنامجها قبل أن يتاح له فرصة التنفيذ.

فى عام ١٩٨٠ تم إنشاء حكومة جديدة للبناء الوطنى ومجلس دولة له دور تشريعى.. وكان ممثلا بشكل موسع لكل القطاعات والأحزاب. وشكلت الحكومة من تكنوقراط، ومن الساندينستا، واثنين من الرهبان. انتقد الجميع رفض الساندينستا إجراء انتخابات وكان أكثر ما يقلق الساندينستا الخوف من أن تحاول الولايات المتحدة قلب مجرى الثورة فى نيكاراجوا، كما حدث مع ثورات عديدة فى أمريكا اللاتينية.. فى جواتيمالا على سبيل المثال فى عام ١٩٥٤ وكوبا فى ١٩٦١ والدومينيكان فى عام ١٩٦٥ وشيلى فى ١٩٧٣ .

فى البداية حاولت حكومة الرئيس الأمريكى كارتر - التى رفعت شعارات حماية حقوق الإنسان - أن تكون محايدة، فى محاولة لتصحيح أخطاء الماضى. وبدأت بالاتصال بالزعماء الجدد فى نيكاراجوا فى نهاية مايو ١٩٧٩.. واعترفت حكومة كارتر بالنظام الجديد.. وقدمت له مساعدة طارئة.. وأطلقت سراح القروض المجمدة من المساعدات السابقة لسوموزا.. وفى نفس الوقت، سمح كارتر للمخابرات الأمريكية وحتى قبل أن تصل الساندينستا للسلطة بتمويل بعض قطاعات الصحافة المعارضة، والحركات العمالية لتشوية حكومة الساندينستا، وإثارة المشاكل لها.

الكونترا

وقدمت حكومة كارتر إلى الحكومة الثورية ١٢٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية، ومائة ألف طن طعام، على أمل أن تتحول إلى حكومة يمينية.. إلا أن العلاقات بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا، سرعان ما تدهورت فى أواخر حكم كارتر، عندما رفضت الساندينستا السماح للولايات المتحدة بالسيطرة على الجيش.. وبسبب استمرار الحكومة فى اتجاهاتها الثورية.. عندئذ أخرجت المخابرات الأمريكية خطتها لتقويض نظام نيكاراجوا على غرار ما حدث فى شيلى.. وهكذا تغيرت سياسة الرئيس كارتر بسرعة خاصة بعد أن تعرض لانتقادات الدوائر المحافظه فى واشنطن، والتى اتهمت حكومة كارتر بأنها لم تقدم المساعدة الكافية لحليف حقيقى مثل سوموزا.. وحاولت هذه الدوائر دفع كارتر للتدخل العسكرى المباشر ضد نيكاراجوا.. متهمة نيكاراجوا بتلقى مساعدات عسكرية سوفييتية وكوبية، وبأنها تساند حركات حرب العصابات الماركسية فى أمريكا اللاتينية.. وبدأت عملية إعادة تشكيل الحرس الوطنى على حدود نيكاراجوا واستعانت الولايات المتحدة بالأرجنتين.. **وسرعان ما عاد الحرس الوطنى بسجله الرهيب تحت اسم الكونترا، أو مقاتلى الحرية.**

وعد رونالد ريجان خلال حملته للرئاسة بقلب النظام الثورى فى نيكاراجوا.. وتحدث رجاله عن تقويض استقرار نيكاراجوا.. عندما تولى ريجان الرئاسة فى عام ١٩٨١ ، أوقف على الفور القروض لنيكاراجوا ورفض تنفيذ صفقة قمح تعاقدت عليها حكومة نيكاراجوا مع حكومة كارتر.

وعلى طول حدود هندوراس وكوستاريكا مع نيكاراجوا، وبمساعدة الولايات المتحدة، أقام رجال الحرس الوطنى الذين عادوا تحت اسم الكونترا قواعدهم.. وقدمت حكومة ريجان مساعدة عسكرية سرية لهم لقلب نظام الساندينستا. وأدارات الولايات المتحدة حربًا حقيقية ضد نيكاراجوا مستخدمة مرتزقة الكونترا؛ وقد سلحتهم على مستوى الجيوش وجهزتهم ودربتهم جيدًا.. وكان يشرف عليهم قوات أمريكية.. وأطلق ريجان مرتزقة الكونترا ليعيثوا فسادًا فى أرض نيكاراجوا.

فى بداية ١٩٨٣ ، تسلل رجال الكونترا من حدود هندوراس للقيام بعمليات داخل أراضى نيكاراجوا. ثم اتخذت قوات الكونترا مواقع لها داخل نيكاراجوا ليشنوا منها

حربهم ضد الشعب.. وعندما أدركت المخابرات الأمريكية عدم قدرة الكونترا على قلب نظام الساندينستا غيرت تكتيكاتها، وأمرت مقاتلى الكونترا بإثارة الرعب والتخريب، لتقويض اقتصاد البلاد، والحياة الاجتماعية.. **أصدرت المخابرات الأمريكية كتيب لضباط الكونترا، حددت لهم فيه مهامهم، بدءًا من القيام بأعمال اغتيالات منتقاة للمسئولين الحكوميين، إلى خلق شهداء وضحايا من بين المعارضة، أثناء تواجد هؤلاء فى تجمعات معادية للحكومة**.. وهاجمت وحدات الكونترا البنية الأساسية للبلاد والمدارس والعيادات ومراكز الرعاية ومخازن الطعام والمؤسسات الاقتصادية والتعاونية وزرعت الألغام مما أدى للدمار وموت وتشويه الآلاف.. وزاد من الدمار الذى سببته حرب الكونترا قيام المخابرات الأمريكية بتفجير خزانات البترول وخطوط أنابيب البترول.. كما لغمت موانئ نيكاراجوا.. وكان الهدف تقويض اقتصاد البلاد، وعرقلة برامج التنمية وشل مجهودات الحكومة لدعم الفقراء.

بحلول ١٩٨٤ أصبح عدد قوات الكونترا التى مولتهم الولايات المتحدة فى هندوراس يماثل عدد جيش هندوراس، وبدأوا يثيرون اضطرابات وفوضى للنظام.. لم تنجح قوات الكونترا فى حسم المعركة العسكرية رغم أن ٨٥ % من قيادات الحرس الوطنى تلقوا تدريبات على حرب العصابات فى كلية الجيش الأمريكى فى پنما، ورغم المساعدات العسكرية التى لم تبخل بها عليهم الولايات المتحدة . . وكان هناك اعتقاد ساذج أن الشعب يمكنه أن يلتف حول قوات الكونترا ويقلب نظام الساندينستا . . وأن الكونترا يمكنها أن تقود حرب عصابات ناجحة.. إلا أن رجال الكونترا تصرفوا بوحشية خلال العامين الأولين كعتاة الإرهابيين.

فى منتصف الثمانينيات أصبح واضحًا أنه ليس فى الإمكان تكوين جبهة شعبية حول الكونترا لقلب نظام الساندينستا.. وأصبحت الكونترا أكثر عزلة.. وعاجزة عن تحقيق انتصارات عسكرية.. خاصة بعد أن فشلت محاولات حكومة ريجان تقديم وجه مقبول للكونترا حتى يسهل استمرار تمويل الكونجرس للحرب.. وعندما أوقف الكونجرس تمويل حرب الكونترا، التفت الحكومة الأمريكية على قرار الكونجرس، واستخدمت أرباح صفقة السلاح السرية لإيران - والتى تمت مقابل المساعدة فى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين فى لبنان - فى تمويل ودعم المتمردين الكونترا فى

نيكاراجوا.. وهى الفضيحة المعروفة باسم إيران كونترا والتى تفجرت فى منتصف ١٩٨٥ عندما وافق الرئيس ريجان على إرسال شحنة سلاح أمريكى من إسرائيل لإيران، دون علم الكونجرس.. مقابل إطلاق سراح بعض الرهائن. وهى الفضيحة التى أودت بمستقبل مستشار الأمن القومى بويندكستر ومساعده أوليفرنورث. اللذان اتهما بانتهاك حظر الكونجرس على تقديم مساعدات أمريكية للمتمردين فى نيكاراجوا.

لم يكتف الرئيس الأمريكى ريجان بإطلاق الكونترا فى حرب إرهابية واسعة ضد شعب نيكاراجوا. ولكن صعَّد من سياسة التحرش والضغوط ضد النظام الثورى، وشن حرب اقتصادية قاسية ضد نيكاراجوا، مع العمل المستمر على عزلها عن جيرانها، وهدد أى دولة تقوم بإرسال مساعدات لشعب نيكاراجوا، وفرض حظر تجارى عليها، وضغط على البنوك الدولية لئلا تقدم أية قروض لحكومة الساندينستا.

أما حكومة الساندينستا البائسة فقد اضطرت لتوجيه مواردها المالية للدفاع عن البلاد. وأنشأت جيشًا من ٢١ ألف مقاتل، مما أدى لتقليص برامج خدماتها. وارتفعت نسبة التضخم إلى ١١٥٠٠ % وانخفضت الأجور بنسبة ٧٠ % وتراجعت الخدمات والنمو الاقتصادى، وعم الكساد. وبدأت الاتحادات العمالية فى التعبير عن سخطها بسبب فرض الحكومة لبرامج متشددة فى عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وبلغت نسبة العجز فى الميزانية ٣٠ %. فى أواخر الثمانينيات لجأت الحكومة لقمع المعارضة، ومصادرة الحريات المدنية، وتراجعت شعبية الساندينستا.

وهكذا نجحت الكونترا فى هز نظام الساندينستا وليس فى الإطاحة به.. وبحلول ١٩٨٩ فشلت استراتيجية الولايات المتحدة فى إسقاط النظام الثورى فى نيكاراجوا، وانهارت قوات الكونترا بعد أن توقف التمويل الأمريكى لها. وكانت قد قدمت لهم بحلول ١٩٨٩ (٤٠٠ مليون دولار).

أدى توقيع اتفاق سلام فى أمريكا الوسطى فى أغسطس ١٩٨٧ إلى طرد الكونترا من كوستاريكا.. كما أصبح من الصعب بقائهم فى معسكراتهم فى هندوراس أيضًا، بعد أن اتفقت دول أمريكا الوسطى على وقف الاعتداءات فيما بينها.. وتفكيك قواعد المتمردين من أراضيها.. وعدم مساعدة أية قوات تمرد.. وانتهاج الديمقراطية وإجراء انتخابات حرة.

في مارس ١٩٨٨ تفاوضت قوات الكونترا المحاصرة على وقف إطلاق النار مع حكومة نيكاراجوا... وبدأت قوات الكونترا فى حل نفسها. وكان بدء تنفيذ اتفاق السلام بين رؤساء دول أمريكا الوسطى فى فبراير ١٩٨٩، وإزالة معسكرات الكونترا من هندوراس، المسمار الأخير فى نعش الكونترا..

وهكذا جاءت التسوية السلمية من داخل أمريكا اللاتينية نفسها.

كانت جريمة نيكاراجوا أنها رفضت الخضوع لسيطرة الولايات المتحدة. وأنها حاولت العناية بمصالح فقرائها.. وأنها نجحت فى تحسين معيشة شعبها. لقد أرعب نجاح الساندينستا الأمريكيين الذين خشوا أن تصبح نيكاراجوا نموذجًا تحتذى به بقية الدول فى أمريكا اللاتينية..

كانت حرب الولايات المتحدة ضد نظام نيكاراجوا شرسة على ثلاث جبهات: حرب عسكرية إرهابية .. مستخدمة الحرس الوطنى، وحرب اقتصادية أكثر شراسة.. فقد ضغطت الولايات المتحدة على البنوك الدولية لإنهاء مشروعاتها ومساعداتها للحكومة الثورية ووقف قروضها.. وحظرت التجارة مع نيكاراجوا لإنهاء أى أمل لها فى النمو الاقتصادى ولتوجيه مصادر البلاد نحو الحرب.. كما قادت حكومة چورچ بوش حملة إعلامية صارخة لتشويه الحكومة الثورية وعزلها عن جيرانها.. وقامت الحكومة الأمريكية بضخ ملايين الدولارات للجماعات والأحزاب والصحافة المعارضة للساندينستا، وكانت النتيجة موت ودمار وتدمير لاقتصاد كان قد بدأ يشهد صحوة وانتعاشًا مصحوبًا بالاهتمام بالطبقة الوسطى والدنيا.

وبحلول ١٩٨٩ كان ضحايا حرب الولايات المتحدة ضد نيكاراجوا ٧٥ ألف قتيل، وفرار واحد من كل ستة من المواطنين من البلاد.

بعد عشر سنوات من جهود عسكرية ودبلوماسية أمريكية لتقويض الساندينستا فازت فيوليتا دى شامورو المرشحة المعارضة للساندينستا فى انتخابات الرئاسة فى ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .. بينما حصلت الساندينستا على ٤٠ % من الأصوات.. بعد أن توحدت أحزاب اليمين واليسار، لإسقاط الساندينستا. والتى كانت قد حصلت على ٦٣% فى انتخابات ١٩٨٤ .

وكان الرئيس الأمريكى بوش قد دعم بشدة مرشحة المعارضة شامورو وأعلن أن الحظر التجارى والاقتصادى على نيكاراجوا سوف يرفع لو فازت مرشحة الولايات المتحدة شامورو.. بنهاية العام استمرت الدولة تعانى من فوضى سياسية واقتصادية وزادت معاناة الشعب وارتفعت الأسعار بنسبة ١٢٠٠٠ % . وفى مارس ١٩٩١ وبعد فشل حكومة شامورو فى السيطرة على التضخم رفعت الحكومة الأسعار.. ووجدت صعوبة فى خصخصة الشركات بسبب رفض اتحادات العمال عمليات التحول.. وبفضل مساعدات واستثمارات خارجية تدفقت على حكومة شامورو، من الولايات المتحدة، وتايوان، وفنلندا، والسويد، والبنك الدولى.. وبفضل إسقاط ديون نيكاراجوا لدى البنوك المختلفة، توقف التضخم، وتدفقت الاستثمارات.. إلا أن نيكاراجوا مازالت تواجه الكثير من المشاكل أبرزها توحيد الأمة.. وارتفاع نسبة تعاطى المخدرات.

* * *

المراجع

1 - Modern World History - Peter Moss

2 - Latin America in the International Political System. - G. Pope Atkins.

3 - The Politics of Latin American Development - Gary W. Wynia

4 - South America: A changing Continent. - Arthur Morris

5- Mastering Modern World History - Norman Lowe.

6- Political games of Latin America.

7- America Global Interests, a New Agenda - Edward - Hamilton.

8 - Understanding Central America - John A. Booth and Thomas W.Walker.

9- American Government - D.grier Stephenson Jr. Robert Bnesler Robert J. Friedrich.

10 - US Policy In Latin America: Postwar to Present - A Glinkin - B. Martinov - P. Yakovlev.

11- Dictionary of Wars - Georges Kohn

12 - American Government - Rebort Friedrich - Joseph J. Karlesky - Dr. Gver Stephenson, Jr - Robert J. Bresler

13 - Cuba after Communism - Eliana Cardoso and Ann Helwege

14 - Marxism Socialism and Democracy in Latin America - Richard Harris.

١٥- حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية - ناعوم تشومسكي

١٦ - ٥٠١ سنة والغزو مستمر - ناعوم تشومسكي

١٧ - داخل الـ « CIA » - رونالد كيسلى

١٨ - ماذا يريد العم سام؟ - ناعوم تشومسكى - تعريب عادل المعلم

١٩ - تواريخ الانشقاق - ناعوم تشومسكى

٢٠ - ضبط الرعاع - ناعوم تشومسكى

٢١ - أمريكا طليعة الإنحطاط - روچيه جارودى

٢٢ - ١٩٩٩ نصر بلا حرب - ريتشارد نيكسون

٢٣ - صحيفة الإندپندنت

٢٤ - صحيفة نيويورك تايمز

٢٥ - صحيفة تايمز البريطانية

٢٦ - مجلة لوپون الفرنسية

٢٧ - مذكرات چورچ شولتز - چورچ شولتز

فهرس الكتاب

الموضـــــــــــوع	الصفحة

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٠/١٨٤٤٧

هذا الكتاب

كان القرن العشرون هو (القرن الأمريكى) . وبنهايته أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية آخر الامبراطوريات. ومع بداية القرن الحادى والعشرين ، باتت (الامبراطورية الأمريكية) تستحوذ على قوة عسكرية واقتصادية وثقافية، لاتدانيها قوة آخرى ، وبصورة غير مسبوقة تمكنها من (الهيمنة الأمريكية) على العالم . وبما أن حال (الامبراطورية الأمريكية) ومستقبل (الهيمنة الأمريكية) أمران حيويان فى لعبة المصائر الدولية ، وخصوصاً فى الشرق الأوسط ، اجتمع عشرون مفكرًا وكاتبًا عربيًا وغربيًا فى جهد بحثى ومعرفى لدراسة أمريكا . وجاء كتاب (الامبراطورية الأمريكية) محصلة لذلك الجهد الكبير.

يتناول الجزء الأول من كتاب (الامبراطورية الأمريكية) الجذور التاريخية الثقافية ، والإعلام ، والاقتصاد ، والدين ، والسياسة الخارجية .

ينطلق كتاب (الامبراطورية الأمريكية) من حقيقة أن (الصور النمطية) هى التى سيطرت على الإدراك العربى والإسلامى عن أمريكا ، والإدراك الأمريكى عن العرب والمسلمين. بما حال دون تطوير علاقات سوية بين الطرفين تقوم على الحقوق والمصالح ، وبما أدى إلى انفراد إسرائيل بالساحة الأمريكية على حساب العرب . ويهدف الكتاب إلى تغيير ذلك .

رضا هلال